إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

المجلد السادس

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

دار عطاءات العلم — دار المنهاج القويم

إصدارات موسوعة صحيح البخاري (٨)

التلقيح

لفهم قارئ الصحيح

تأليف

الحافظ أبي الوفاء برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل

الشهير بسبط ابن العجمي

(٧٥٣ - ٨٤١ هـ)

وبحاشيته زوائد إملاء المؤلف على صحيح البخاري المسمى

العقد الغالي في حل إشكال البخاري

تحقيق

محمد زياد شعبان / دار الكمال المتحدة

إشراف ومراجعة

عطاءات العلم

المجلد السادس

الأحاديث (١٨٩١ - ٢٣٥٠)

دار عطاءات العلم

دار المنهاج القويم

علم ينتفع به

التَّلْقِيحُ

لِفَهْمِ قَارِئِ الصَّحِيحِ

(٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبْعَةُ الأُولَى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

دار المنهاج القويم للنشر والتوزيع

الجمهورية العربية السورية

دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الشلاح

هاتف : 2235402 - فاكس : 2242340 - ص.ب : 31446

جوال : 00963944272501 - العلاقات العامة : 00963947320948

Email : darminhagkawem@hotmail.com

Email : darminhagkawem@gmail.com

ISBN: 978-9933-609-50-4

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٠ - كِتَابُ الصَّوْمِ

(كِتَابُ[١] الصَّوْمِ)... إلى (باب الوِصَالِ).

فائدةٌ: فُرِض صوم رمضان في شعبان على رأس ثمانية عشر شهرًا من مهاجره عليه الصلاة والسلام.

ثانيةٌ: صام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات، وفي «مسلم»: أكثرهنَّ ناقص[٢].

ثالثةٌ: اختُلِف فيه وفي الصَّلاة أيُّهما أفضلُ؟ أو الصَّلاة بمكَّة أفضل، والصَّوم بالمدينة أفضل؛ ترجيحًا لكلٍّ بموضع فرضِه؟ فيه خلاف للسَّلف والأصحاب، والصَّحيح الأوَّل؛ وهو الصَّلاة، وقد تقدَّم[٣] [قبل ح٣٤٩].

رابعةٌ: لرمضان ستُّون اسمًا، قال شيخنا في «شرح المنهاج»: (ذكرها أبو الفرج الطَّالقانيُّ في «خصائص القدس»[٤])، انتهى.

١ - بَابُ وُجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

١٨٩١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ: **أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم ثَائِرَ الرَّأْسِ**، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «**الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ شَيْئًا**»، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ

---

(١) في (ج) قبله: (بسم الله الرحمن الرحيم، رب يسر وأعن وأتمم بالخير).

(٢) لم أقف عليه في «صحيح مسلم»، وعزاه في «تحفة الأشراف» (١١٦/٧) لأبي داود في «سننه» (٢٣٢٢)، والترمذيِّ في «سننه» (٦٨٩) -واللفظ له- من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: (ما صمت مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم تسعًا وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين)، وفيها في (٣٧٦/١٠) لابن ماجه في «سننه» (١٦٥٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) (وقد تقدَّم): ليس في (ب).

(٤) كذا هنا، وكناه السبكيُّ في «طبقات الشافعية الكبرى» (٧/٦) وابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (٢٥/٢): (أبو الخير الطالقاني)، وسمَّيا كتابه: «حظائر القدس».

الصِّيَامِ؟ فَقَالَ: «شَهْرَ رَمَضَانَ، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ شَيْئًا»، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَرَائِعَ الإِسْلَامِ، قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالحَقِّ؛ لَا أَتَطَوَّعُ شَيْئًا، وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللهُ عَلَيَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»، أَوْ: «دَخَلَ الجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ».

قوله: (**عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ**): قال الدِّمياطيُّ: (نافع بن مالك بن أبي عامر، وفي سماع أبيه من طلحة نظرٌ) انتهى، وسيأتي نسب أبي سُهيل بأطول مِن هذا مِن كلام الدِّمياطيِّ في الورقة التي بعد هذه، فانظره[ح١٨٩٨]، قال شيخُنا العراقيُّ الحافظُ: (ذكر المِزِّيُّ: أنَّه(١) سمع من عمر رضي الله عنه(٢)، فكيف يكون(٣) في سماعه من طلحة نظرٌ وقد تأخَّر بعد عمر اثنتي(٤) عشرة سنةً؟! وقد تأخَّر طلحة بعد عثمان وكان مالكُ ابن أبي عامر قد قرأ القرآن في زمن عثمان، وفرض له عثمان)، انتهى، وقد ذكر المِزِّيُّ الحديثَ في مسند طلحة من رواية مالك بن أبي عامر جدِّ مالك بن أنس، ولم يُنبِّه على عدم سماعه منه، كما هي عادته فيمَن لم يلقَ مَن يُحدِّث عنه(٥)، والحديث المذكور في (كِتَاب الإيمان) من «البخاريِّ» قال فيه: (أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ)[ح٤٦]، وكذا هو في (الشَّهادات)[ح٢٦٧٨]، وفيه التَّصريح بالسَّماع كما قدَّمتُه، فأين النظر؟! وكذا في «مسلم» في (الإيمان)[م١١]، وقد تقدَّم ذلك.

والحاصل: أنَّه صرَّح بالسَّماع منه في «البخاريِّ»، و«مسلم»[خ٤٦م١١]، و«أبي داود»[د٣٩١]، و«النَّسائيِّ»[س١/٢٢٦-٢٢٨]، والله أعلم.

وكأنَّ مدرَك الدِّمياطيِّ ما حكاه الكَلَاباذيُّ[الهداية٢/٦٩٣]: (أنَّه تُوفِّيَ سنة اثنتي عشرة ومئة، وأنَّه بلغ من العُمر سبعين، أو اثنتين وسبعين)، فعلى هذا؛ يكون مولده بعد موت طلحة بسنتين(٦)، وهذا وهمٌ، وحكى المنذريُّ عن ابن عبد البَرِّ: أنَّه تُوفِّيَ سنة مئة أو نحوها، وعلى هذا يستقيم(٧)، وقد روى ابنُ سعد في «طبقاته» أنَّه قال: شهدت عمرَ بنَ الخطَّاب عند الجمرة أصابه حجر، فدمَّاه(٨)، وقد قال

(١) في (ب): (المِزِّيّ أنَّ مالك بن أبي عامر).
(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٨/١٠٦)، «تهذيب الكمال» (٢٧/١٤٨).
(٣) في (ج): (فيكون).
(٤) في النُّسخ: (اثنتا)، والمُثبت هو الصَّواب لأنه منصوب.
(٥) انظر «تحفة الأشراف» (٤/٢١٨).
(٦) تُوفِّيَ طلحة رضي الله عنه يوم الجمل سنة ستٍّ وثلاثين.
(٧) أي: سماعه من طلحة رضي الله عنه، لكن يبقى ما سيذكره ابنُ سعد من شهوده عمرَ وسماعه منه، علمًا أنَّ ابن سعد لم يذكر له تاريخ وفاة كما سيأتي.
(٨) في النسخ: (فرماه)، والمثبت من مصدره.

ابنُ سعد[الكبرى٧/٦٧] فيها: (إنَّه روى عن عُمَرَ، وعثمانَ، وطلحةَ بنِ عُبيد الله، وأبي هريرةَ، وكان ثقةً)، ولـم يذكر وفاته(١).

قوله: (أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ): هذا الأعرابيُّ تقدَّم[ح٤٦] الكلام عليه في (كِتَاب الإيمان)، فانظره.

قوله: (ثَائِرُ الرَّأْسِ): تقدَّم[ح٤٦] أنَّ (ثائر)؛ بالنَّصب والرَّفع(٢)، وتقدَّم تعليلهما، وما معناه.

قوله: (فَقَالَ: الصَّلَوَاتِ الخَمْسَ): بنصب (الصَّلواتِ)، وعلامة النَّصب فيها الكسرة، أي: فرض الله عليك الصَّلواتِ، و(الخمسَ)؛ بالنَّصب صفة لـ(الصَّلوات) الذي هو منصوب(٣).

قوله: (إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ): تقدَّم الكلام على هذا الاستثناء: هل هو متَّصل أو منقطع بمعنى: لكن؟

١٨٩٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: صَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَاشُورَاءَ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ؛ تُرِكَ، وَكَانَ عَبْدُ اللهِ لَا يَصُومُهُ إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صَوْمَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هذا هو إسماعيل بنُ إبراهيمَ، ابنُ عُليَّة الإمام، تقدَّم[ح١٦٧] مُترجَمًا، وكذا تقدَّم (أيُّوب): أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (فلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ): (فُرِض): مبنيٌّ لما لـم يُسَمَّ فاعلُه، و(رمضانُ): مرفوع قائم مقام الفاعل.

٢- بابُ فَضْلِ الصَّوْمِ

١٨٩٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الصِّيَامُ جُنَّةٌ، فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَجْهَلْ، وَإِنِ امْرُؤٌ قَاتَلَهُ أَوْ شَاتَمَهُ؛ فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ -مَرَّتَيْنِ- وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ، يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي، الصِّيَامُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا».

---

(١) نقل المزيُّ في «تهذيب الكمال» (٢٧/١٤٩-١٥٠) عن ابنِه الربيع بن مالك: أنَّ أباه مات حين اجتمع الناس على عبد الملك بن مروان؛ يعني: سنة أربع وسبعين، وقال ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» (٤/١٣): (ذكره البخاريُّ في «الأوسط» [١/٣٠١] في فصل مَن مات ما بين السبعين إلى الثمانين)، وانظر «عمدة القاري» (١/٢٥٠).

(٢) إنَّما يتوجَّه الرفعُ على الصفة لـ(رجل) في رواية الحديث (٤٦): (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرُ الرَّأْسِ...).

(٣) هذا على رواية أبي ذرٍّ، أما رواية غيره؛ فبالرفع: (الصلواتُ الخمسُ)؛ يعني: هو الصلوات الخمس.

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم[ح١٦٢] مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، مُتَرجَمًا، وكذا تقدَّم (الأَعْرَج): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (الصِّيَامُ جُنَّةٌ): هو بضمِّ الجيم، وتشديد النُّون مفتوحة، أي: سِتْرٌ من النَّار ومانعٌ.

قوله: (فَلَا يَرْفُثْ): هو بضمِّ الفاء، وكسرها، وفتحها، قال شيخنا مجد الدِّين في «قاموسه»: (وقد رفُث -كـ«نَصر، وفرِح، وكَرُم»- وأَرْفَثَ) انتهى، قال الدِّمياطيُّ: (الرَّفَث: كلمة لكلِّ ما يريد الرَّجل من المرأة) انتهى، وقد تقدَّم[ح١٥٢١] الكلام على الرَّفث، فراجعْه.

قوله: (فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ): اختُلِف في ذلك، هل يقوله بلسانه؛ لينكفَّ[(١)] مُسَابُّه عن شتمه، أو بقلبه؟ والأظهر الأوَّل؛ لأنَّه لا ينكفُّ بقوله في قلبه، ووجه الثَّاني: خوف الرِّياء، لا جرم فرَّق بعض أصحاب الشَّافعيِّ بين الفرض والنَّفل، قال النَّوويُّ: (إنَّه يقوله في قلبه، ثمَّ يتكلَّم به)[(٢)].

قوله: (لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ): الخُلوف؛ بضمِّ الخاء المعجمة، قال ابن قُرْقُول[٢/٤٤٧]: (بضمِّ الخاء قيَّدناه عن المُتقِنين[(٣)]؛ وهو ما تخلَّف بعد الطَّعام في[(٤)] الفم من ريح كريهة؛ لخلاء المعدة من الطَّعام، وأكثر المُحدِّثين يرويه بفتح الخاء، وهو خطأٌ عند أهل العربيَّة، وبالوجهين ضبطناه عن القابسيِّ، وفي بعض طرقه: «الخُلفة فم الصَّائم»[(٥)]، والمعنى واحد)، انتهى، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (هو بضمِّ الخاء؛ وهو تغيُّر رائحة الفم، هذا هو الصَّواب فيه؛ بضمِّ الخاء، وهو الذي ذكره الخطَّابيُّ وغيره من أهل[(٦)] الغريب[(٧)]، وهو المعروف في كتب اللُّغة، وقال القاضي[إكمال٤/١١١]: الرِّواية الصَّحيحة: بضمِّ الخاء، قال: وكثير من الشُّيوخ يروونه بفتحها، قال الخطَّابيُّ: وهو خطأ[(٧)]، قال: وحُكِي عن القابسيِّ فيه الفتحُ والضَّمُّ، وقال: أهل المشرق يقولونه بالوجهين، والصَّواب الضَّمُّ)، انتهى[شرح مسلم٨/٢٧١].

---

(١) (لينكف): سقط من (ب).

(٢) انظر «المجموع» (٦/٣٥٨).

(٣) في (ب): (المتقين)، وفي (ج): (المتقدِّمين).

(٤) في النسخ: (فم)، ولعلَّه تحريفٌ عن المثبت.

(٥) «صحيح مسلم» (١١٥١) (١٦١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) زيد في (ب): (الحديث).

(٧) انظر «إصلاح غلط المحدِّثين» (ص٤٤).

قوله: (فَمِ الصَّائِمِ): بفتح الفاء في حالة الرَّفع، والنَّصب، والجرِّ، ومنهم: مَن يكسر الفاء على كلِّ حال، ومنهم: من يرفع الفاء على كلِّ حال، ومنهم: مَن يُعربه في مكانين يقول: رأيت فَمًا، وهذا فُمٌ، ومررت بفِمٍ، وأمَّا تشديد الميم، فإنَّه يجوز في الشِّعر[١]، وقد زعم الفارسيُّ أنَّ الميم لا تثبت[٢] إلَّا في الشِّعر، وتابعه ابن عصفور وغيره، والصَّحيح جوازه، وقال ابن عصفور: (وأقبح من ذلك في الضَّرورة تعويضها مشدَّدة)، وليس كما قال، فالتَّشديد لغة محكيَّة[٣].

قوله: (أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ): هل هذا في الدُّنيا والآخرة، أو في الآخرة فقط؟ جاء في «مسلم»: (يوم القيامة)[م(١١٥١)(١٦٣)]، وجاء في رواية خارج الكتب السِّتَّة -وهي في «صحيح ابن حبَّان»[حب٣٤٢٤،٣٤٢٣]- ما معناه: أنَّ ذلك في الدُّنيا والآخرة، وكذا في غيره، كما سيأتي[٤]، وقد وقع في هذه المسألة خلاف بين الإمامين؛ أبي عمرو بن الصَّلاح وأبي مُحَمَّد بن عبد السَّلام، فكان ابن عبد السَّلام يقول: إنَّه في الآخرة فقط على ما[٥] في «مسلم»، وكان ابن الصَّلاح يقول بالرِّواية الأخرى، وكتب كلٌّ منهما مُؤلَّفًا في ذلك، والرِّواية التي رواها ابن حبَّان[حب٣٤٢٤]: «لخُلوف فم الصائم حين يخلُف»، هذه الزِّيادة التي ذكرها ابن حبَّان في «صحيحه»، وروى الإمام أبو بكر السَّمعانيُّ من حديث جابر: أنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «أُعطيتْ أمَّتي في رمضان خمسَ خصال»، ثمَّ قال: «وثانيها: أنَّهم يُمْسُون وخلوف أفواههم عند الله أطيب من ريح المسك»، وهو حديث حسن، وقد عُزِي لغيره أيضًا تخريجه[٦]، فإذًا الصَّحيح: أنَّه في الدُّنيا والآخرة، والله أعلم[٧].

قوله: (الصِّيَامُ لِي): أكثَرَ النَّاسُ في تأويل هذا الحديث، وأنَّه لِمَ خصَّ الصَّوم والجزاء عليه بنفسه عَزَّ وَجَلَّ وإن كانت العبادات كلُّها له، وجزاؤها[٨] منه، وذكروا فيه وجوهًا مدارُها كلِّها على أنَّ الصَّوم سرٌّ بين الله والعبد لا يطَّلع عليه سواه، ولا يكون العبد/ صائمًا حقيقةً إلَّا وهو مُخلِصٌ في الطَّاعة، [١/٢٤٣ب]

---

(١) انظر «تهذيب اللغة» (١٥/٤١٢)، «الصحاح» مادَّة (فمم).

(٢) في (ب): (يكتب).

(٣) انظر «طرح التثريب» (٤/٩٥)، «همع الهوامع» (ص٤٠).

(٤) (كما سيأتي): ليس في (ب) و(ج).

(٥) زيد في (ب): (جاء).

(٦) أخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٣٣٣١)، والأصبهانيُّ في «الترغيب والترهيب» (١٨٢٠).

(٧) انظر «المجموع» (١/١٥٢-١٥٣)، «طرح التثريب» (٤/٩٧)، «البدر المنير» (١/٦٩٦).

(٨) في النسخ: (وجزاؤهما)، والمثبت من «النهاية».

وهذا وإن كان كما قالوا؛ فإنَّ غير الصَّوم من العبادات تشاركه في سرِّ الطَّاعة، كالصَّلاة على غير طهارة أو في ثوب نجس، ونحو ذلك من الأسرار المقترنة[(١)] بالعبادات التي لا يعرفها إلَّا الله تعالى وصاحبها، قال ابن الأثير: (وأحسن ما سمعتُ في تأويل هذا الحديث: أنَّ جميع العبادات التي يُتقرَّب بها إلى الله عَزَّوَجَلَّ -من صلاةٍ، وحجٍّ، وصدقةٍ، واعتكافٍ، وتبتُّلٍ، ودعاءٍ، وقُربانٍ، وهَدْيٍ، وغير ذلك من أنواع العبادات- قد عَبَدَ المشركون بها ما كانوا[(٢)] يتَّخذونه من دون الله أندادًا، ولم يُسمَع أنَّ طائفة من طوائف المشركين وأرباب النِّحل في الأزمان المُتقادِمة عبدت آلهتها بالصَّوم، ولا تقرَّبتْ إليها بهِ، ولا عُرِف الصوم في العبادات إلَّا من جهة الشَّرائع؛ فلذلك قال الله تعالى: «الصَّومُ لي، وأنا أجزي به» أي: لم يشاركني فيه أحدٌ، ولا عُبِد به غيري، فأنا حينئذٍ أجزي به، وأتولَّى الجزاء عليه بنفسي، ولا أَكِلُه[(٣)] إلى أحدٍ مِن مَلَكٍ مُقرَّبٍ أو غيرِه على قَدْر اختصاصه بي)، انتهى لفظه، قال شيخنا في «شرحه» أوجهًا في معنى ذلك[(٤)]، ثمَّ قال: (وأبعد مَنْ قال: إنَّ معناه: لم يُعبَد به غير الله...) إلى أن قال: (فقد حكى المسعوديُّ وغيره: أنَّ جماعة من الملاحدة وغيرهم تعبَّدوا المشتريَ وزُحَلَ[(٥)] والزُّهَرة به)[التوضيح١٣/٢٧].

وفي «شرح مسلم» النَّوويُّ[(٦)] ذكر عنه **أجوبةً؛ أحدها** ما قاله ابن الأثير، **الثَّاني**: أنَّ الصَّوم يبعدُ من الرِّياء؛ لخفائه بخلاف بقيَّة العبادات الظَّاهرة، **الثَّالث**: أنَّ الصَّائم ونفسَه ليس [لهما] فيه حظٌّ، قاله الخطَّابيُّ[(٧)]، **الرابع**: أنَّ الاستغناء عن الطَّعام من صفات الله تعالى، فتقرَّب الصَّائم بما يتعلَّق بهذه الصِّفة وإن كانت صفات الله لا يشبهها شيء، **الخامس**: معناه: أنا المنفرد بعلم مقدار ثوابه، وتضعيف حسناته، وغيرُه من العبادات أظهَرَ سبحانه بعضَ مخلوقاته على مقدار ثوابها، **السَّادس**: قيل: هي إضافة تشريف، والله أعلم[(٨)].

وفي «التَّذكرة» للقرطبيِّ: (فصلٌ: ظنَّ بعض العلماء أنَّ الصِّيام مُختصٌّ بعامله مُوفَّرًا له أجره،

---

(١) في (ج): (المقرنة).

(٢) زيد في (ج): (يتقربون).

(٣) زيد في (ج): (ولا أكله)، وهو تكرارٌ.

(٤) في (ب): (دم)، وهو تحريفٌ.

(٥) في النُّسخ: (زحلًا)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) في (ب): (للنَّووي).

(٧) انظر «أعلام الحديث» (٢/٩٤٠).

(٨) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٨/٢٧١).

لا يُؤخَذ منه شيءٌ لمظلمة ظلمها مُتمسِّكًا بقوله: «الصِّيام لي، وأنا أجزي به»، وأحاديث هذا الباب -يعني: الباب المذكور في «تذكرته»- تردُّ قولَه، وأنَّ الحقوقَ تُؤخَذ من سائر الأعمال صيامًا كان أو غيره، وقيل: إنَّ الصَّوم إذا لم يكن معلومًا لأحدٍ ولا مكتوبًا في الصُّحف؛ هو لِلَّذي يستره الله ويخبَؤُه عليه حتَّى يكون له جُنَّة من العذاب، فيطرحون أولئك عليه سيئاتهم، فتذهب عنهم، ويقيه الصَّوم فلا تضرُّ أصحابها؛ لزوالها عنهم، ولا له؛ لأنَّ الصوم جُنَّة، قاله القاضي أبو بكر بن العربيِّ(١)، وهو تأويل حسن، والحمد لله)[التذكرة٣٠٢]، انتهى، وهذا ينبني(٢) على أنَّ مثل هذا العمل إذا لم يطَّلع عليه إلَّا الله وهو في القلب، لا تكتبه الملائكة، وهذا فيه خلافٌ سيأتي في مكانه[قبل ح٦٤٩١]، والله أعلم.

٣- بابٌ الصَّوْمُ كَفَّارَةٌ

١٨٩٥- **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا جَامِعٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ** قَالَ: قَالَ عُمَرُ: مَنْ يَحْفَظُ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الفِتْنَةِ؟ قَالَ حُذَيْفَةُ: أَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «**فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ تُكَفِّرُهَا** الصَّلَاةُ وَالصِّيَامُ وَالصَّدَقَةُ»، قَالَ: **لَيْسَ أَسْأَلُ عَنْ ذِهْ**، إِنَّمَا أَسْأَلُ عَنِ الَّتِي تَمُوجُ كَمَا يَمُوجُ البَحْرُ، قَالَ: وَإِنَّ دُونَ ذَلِكَ بَابًا مُغْلَقًا، قَالَ: **فَيُفْتَحُ أَوْ يُكْسَرُ**؟ قَالَ: **يُكْسَرُ**، قَالَ: ذَاكَ **أَجْدَرُ أَلَّا يُغْلَقَ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ**، فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلْهُ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ مَنِ البَابُ؟ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: نَعَمْ، كَمَا يَعْلَمُ أَنَّ دُونَ غَدٍ اللَّيْلَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو ابن المَدينيِّ، الحافظُ الإمامُ، تقدَّم[ح١٣٧] بعضُ ترجمتِه، وبعده (**سُفْيَانُ**): هو ابنُ عُيَينة الإمامُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا جَامِعٌ**): هذا هو ابن أبي راشد الكاهليُّ، عن أبي الطُّفيل وأبي وائل، وعنه: السُّفيانان وشَرِيك، ثقةٌ، وثَّقه أحمدُ، وقال أحمد العِجْليُّ: (ثقةٌ ثبتٌ صالحٌ)، أخرج له الجماعة(٣).

قوله: (**عَنْ أَبِي وَائِلٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه شقيقُ بنُ سَلَمة، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٤٨].

قوله: (**عَنْ حُذَيْفَةَ**): هو ابن اليماني حِسْلٌ، ويقال: حُسَيل، العبسيُّ، ثمَّ الأشهليُّ حليفهم، صاحب السِّرِّ، منعه وأباه المشركون شهودَ بدر؛ لأنَّهم استحلفوهم، روى عنه: الأسودُ، ورِبْعيُّ بن حِراش، وأبو إدريسَ، وطائفةٌ، تُوفِّيَ سنة (٣٦هـ)، أخرج له الجماعة(٤)، وقد تقدَّم، وتقدَّم[قبل ح٦١] أنَّ الصَّحيح في

---

(١) عزاه في «التذكرة» لكتابه «سراج المريدين».

(٢) في (ب) و(ج): (ينبني).

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٥٠)، «معرفة الثقات» (١/٢٦٥)، «تهذيب الكمال» (٤/٤٨٥).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص١٣٨)، «تهذيب الكمال» (٥/٤٩٥).

(اليماني) و(العاصي) و(ابن أبي الموالي) و(ابن الهادي) إثباتُ الياء في الكلِّ، قاله النَّوويُّ[(١)].

تنبيه: تقدَّم[قبل ح٦١] أنَّ جملةَ مَن يُسمَّى (حذيفة) مشهورًا بالاسم بهذا من الصَّحابة سبعةٌ[(٢)]، والله أعلم.

قوله: (فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَمَالِهِ وَجَارِهِ): تقدَّم الكلام عليها[ح٥٢٥]، فراجعْه في (بَاب الصَّلاة كفَّارة).

قوله: (لَيْسَ أَسْأَلُ عَنْ ذِهْ[(٣)]): هو بكسر الذَّال المعجمة، وإسكان الهاء؛ ومعناها: ذي، فجاء بالهاء؛ للوقف[(٤)]، أو لبيان اللَّفظ، كما يقال: هذه وهذي، والجميع بمعنًى، وإنَّما أُدخِلت (ها)؛ للإشارة على (ذِهِ) و(ذِي)[(٥)].

قوله: (أَجْدَرُ) أي: أحقُّ.

٤ - بابُ الرَّيَّانُ لِلصَّائِمِينَ

١٨٩٦ - حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ فِي الجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ: الرَّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يُقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَيَقُومُونَ، لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْهُ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا دَخَلُوا، أُغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ): تقدَّم أنَّ (مَخْلدًا) بفتح الميم، وإسكان الخاء، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٦)] أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ): هذا أبو حازم سَلَمةُ بنُ دِينار، تقدَّم، وتقدَّم أنَّ (حَازمًا) بالحاء المهملة وبالزَّاي.

قوله: (عَنْ سَهْلٍ): تقدَّم أنَّه ابنُ سَعْدٍ[قبل ح٣٥٢]، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وفي الصَّحابة مَن اسمه (سهل) ستَّةٌ وثلاثون شخصًا بالرَّاوي هنا.

---

(١) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٣٧/١).

(٢) في (ب): (مشهورًا بهذا الاسم سبعة من الصحابة)، وعليها في (أ) علامة تقديم وتأخير.

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (ذِهِ)، وكلاهما صحيح، قال القسطلانيُّ في «الإرشاد» (٣٤٨/٣): (هي هاء السكت، ويجوز فيها الاختلاس، والسكون، والإشباع).

(٤) في (ب): (للوقت)، وهو تحريفٌ.

(٥) في (أ): (وهذي)، وفي (ج): (وهذه)، والمثبت من (ب)، ولعلَّه هو الصَّواب، والكلام لابن قُرْقُول في «مطالع الأنوار» (٨٨/٣)، ولفظه: (وإنَّما دخلت «ها» الإشارة على «ذي» في «هذي»).

(٦) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حَدَّثَنِي).

قوله: (**إِنَّ فِي الجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ: الرَّيَّانُ**): سأذكر أبواب الجنَّة إنْ شاء الله تعالى في (بدء الخلق) في (بَاب صفة الجنَّة)(١)[ح٣٢٥٧].

قوله: (**أُغْلِقَ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهذا ظاهر جدًّا.

١٨٩٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: **حَدَّثَنَا مَعْنٌ** قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ** فِي سَبِيلِ اللهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الجَنَّةِ: يَا عَبْدَ اللهِ، هَذَا خَيْرٌ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الجِهَادِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ؛ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ»، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: **بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي** يَا رَسُولَ اللهِ، مَا عَلَى مَنْ **دُعِيَ** مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ **ضَرُورَةٍ**، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مَعْنٌ**): هو معن بن عيسى المدنيُّ القزَّاز، أبو يحيى، أحدُ الأئمَّة، عنِ ابنِ أبي ذئبٍ، ومالكٍ، ومعاويةَ بنِ صالح، وعنه: ابنُ المَدينيِّ، وابنُ مَعِين، ومُحَمَّدُ بن رافع، قال أبو حاتم: (هو أثبتُ أصحابِ مالك)، تُوفِّيَ في شوَّال سنة (١٩٨هـ)، أخرج له الجماعة(٢).

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مُسْلِم، وكذا تقدَّم (**حُمَيْد بْن عَبْدِ الرَّحْمَنِ**)[ح٣٧]: أنَّه ابنُ عوف الزُّهريُّ، وأنَّ حُميدَ بنَ عبد الرَّحمن الحِمْيَريَّ ليس له في «البخاريِّ» شيءٌ عن أبي هريرة(٣)، وإنَّما روى له عنه مسلمٌ حديثًا واحدًا؛ وهو: «أفضلُ الصِّيامِ بعدَ رمضان شهرُ اللهِ المُحَرَّمُ»[م١١٦٣]، وليس له في «مسلم» عن أبي هريرة سواه؛ فاعلمه، وتقدَّم(٤) (**أَبُو هُرَيْرَةَ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن ابن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ**): قال الحسن: (اثنين من شيء من الأشياء، كدرهمين، أو دينارين، أو ثوبين)(٥)، وقال غيره: يريد: شيئين؛ درهمًا وديناراً، أو درهمًا وثوبًا، وخُفًّا ولِجامًا، ونحو هذا(٦)،

(١) هذه الفقرة جاءت في النسخ سابقًا قبل: (قوله: حدثنا خالد بن مخلد).
(٢) «الجرح والتعديل» (٢٧٨/٨)، انظر «تهذيب الكمال» (٣٣٦/٢٨).
(٣) (عن أبي هريرة): سقط من (ب)، وكذا في الموضع اللَّاحق.
(٤) (تقدَّم): مثبت من (ب).
(٥) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (١٩٨٩٤).
(٦) هو قول موسى بن عبيدة نقله عن أشياخه، أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (١٩٨٤٥).

وقال الباجيُّ: (يحتمل أن يريد عملًا من الأعمال، كصلاتين وصيام يومين)[المنتقى٤/٤٣٦]، قاله ابن قُرْقُول، انتهى[١]، قال القرطبيُّ في «تذكرته»[ص٥٠١] بعد ذِكْرِ الأقوال التي ذكرتُها: (والأوَّل من التَّفسير أعلى؛ لأنَّه يُروَى عن المصطفى، ذكر الآجُرِّيُّ عن أبي ذرٍّ ﵁: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «مَن أنفق زوجين في سبيل الله، ابتدرته حجبةُ الجنَّة...»، ثمَّ قال ﵊: «بعيرين، درهمين، تُرسين[٢]، نَعلين»[٣])، انتهى[٤].

قوله: (فِي سَبِيلِ اللهِ): قيل: هو على العموم في جميع وجوه الخير، وقيل: مخصوص بالجهاد، والأوَّل أصحُّ، قاله عياض القاضي[٥]، وأقرَّه عليه النَّوويُّ في «شرح مسلم»[٦].

قوله: (بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي): تقدَّم[ح٩٧٩] الكلام على التَّفدية بالأب والأمِّ، والأصحُّ جوازه وإن كانا مُسلمَين.

٥- بابٌ هَلْ يُقَالُ: رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ؟ وَمَنْ رَأَى كُلَّهُ وَاسِعًا، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ»، وَقَالَ: «لَا تُقَدِّمُوا رَمَضَانَ»

قوله: (بَابٌ: هَلْ يُقَالُ: رَمَضَانُ أَوْ شَهْرُ رَمَضَانَ؟): تقدَّم[ح٤٦] أنَّه اختلف العلماء في أنَّه هل يكره أن يقال: (رمضان) من غير ذكر الشهر؟ [فذهب بعض المتقدِّمين إلى كراهته، قال أصحابنا: يكره أن يقال: جاء رمضان، من غير ذكر الشَّهر][٧]، وكذلك: دخل رمضان، وحضر رمضان، وما أشبه ذلك ممَّا لا قرينة فيه تدلُّ على أنَّ المرادَ الشَّهرُ، فإنْ ذُكِر معه قرينةٌ تدلُّ على أنَّه الشهر، كقولك: صمت رمضان، وجاء [١/٢٤٤أ] رمضان[٨] الشهر المبارك، وما أشبه ذلك، لم يُكرَه/، هكذا قال أصحابنا، ونقله صاحب «الحاوي الكبير»[٣/٢٤١] وصاحب «البيان»[٣/٣٦٠] وجماعةٌ آخرون عن الأصحاب، واحتجَّ الأصحاب في ذلك

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٤٣).

(٢) كذا في النسخ، وفي مصدره: (قوسين)، وفي «معجم الطبراني الكبير»: (فرسين).

(٣) أخرجه مرفوعًا الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/١٥٥)، وأخرجه موقوفًا الإمامُ أحمد في «المسند» (٢١٣٤١) و(٢١٤١٣)، والنسائيُّ في «المجتبى» (٦/٤٨-٤٩).

(٤) «التذكرة» (ص٥٠١).

(٥) انظر «إكمال المُعْلِم» (٣/٥٥٥).

(٦) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٧/١١٧).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٨) (وجاء رمضان): ليس في (ب).

بما جاء في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تقولوا: رمضان، فإنَّ رمضان اسمٌ من أسماء الله تعالى، ولكن قولوا: شهر رمضان»، وهذا الحديث رواه البيهقيُّ، وضعَّفه[هق٤/٢٠١]، والضَّعف عليه بَيِّنٌ(١)، ورُويَ الكراهةُ في ذلك عن مجاهد والحسن البصريِّ، قال البيهقيُّ: (والطَّريق إليهما في ذلك ضعيف)[هق٤/٢٠٢]، والصَّحيح في ذلك: ما ذهب إليه صاحب هذا «الصَّحيح» البخاريُّ وجماعات من المحقِّقين: أنَّه لا كراهة في ذلك مُطلَقًا كيفما قيل؛ لأنَّ الكراهة لا تثبت إلَّا بالشَّرع، ولم يَثبُت فيه شيء، وقد صنَّف جماعات لا يُحصَون في أسماء الله تعالى مُصنَّفات مبسوطة، فلم يثبتوا هذا الاسم، وقد ثبت في الأحاديث الصَّحيحة جوازُ ذلك، فالصَّحيح: جوازه من غير كراهة، والله أعلم.

قوله: (**لَا تُقَدِّمُوا رَمَضَانَ**): هو بضمِّ التَّاء، وكسر الدَّال، كذا في أصلنا، وفي الحاشية نسخة: (تَقدَّموا)؛ بفتح التَّاء والدَّال المشدَّدة، محذوف إحدى التَّاءين(٢).

١٨٩٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، **عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ**، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ، **فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الجَنَّةِ**».

قوله: (**عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ**): تقدَّم أنَّ اسمَ (أبي سُهيل) نافعُ بنُ مالك بن أبي عامر، واسمُ أبي عامر نافعٌ أيضًا، وقد عُزِي ذلك بخطِّ الدِّمياطيِّ الحافظ، كما مضى[ح٣٣] ويأتي إنْ شاء الله[ح٢٠١٧]، الأصبحيُّ، تقدَّم في أوَّل (الصَّوم)[ح١٨٩١]، قال الدِّمياطيُّ: (أبو سُهيل نافعٌ هو الذي حدَّث عنه الزُّهريُّ في الحديث بعده فقال: «أخْبَرني ابنُ أبي أنس مولى التَّيميِّين»[ح١٨٩٩]، وأبو أنس: هو مالك بن أبي عامر نافعِ(٣) بن عمرو بن الحارث، وكان لمالك أربعةُ أولاد: أبو سُهيل نافعٌ، وأنسٌ، وأُوَيسٌ، والرَّبيعُ)، انتهى(٤).

قوله: (**فُتِّحَتْ أَبْوَابُ الجَنَّةِ**): (فُتِّحت)؛ بالتَّخفيف والتَّشديد، وهذا ظاهرٌ.

---

(١) والحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٥٣)، وانظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٢٢٥).

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) كذا قال، والذي في «تهذيب الكمال» (٢٧/١٤٨) في ترجمة ابنِه مالكِ بن أبي عامر جدِّ الإمام مالك بن أنس: أنَّ اسمَه عمرٌو، ولا يُسَلَّم؛ فالذي في كتب التراجم أنَّه ابنُ عمرو، وقد ذكره الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٨١) بكنيته، وكذا ابن حجر في «الإصابة» (٤/١٤٤) في القسم الثالث وقال: (أبو عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان، ذكره الذهبي في «التجريد» وقال: «لم أرَ مَن ذكره في الصحابة، وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم»).

(٤) (انتهى): ليس في (ب).

قوله: (أَبْوَابُ الجَنَّةِ): وسيأتي بعده: (فُتِّحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ)[ح١٨٩٩]، والمراد بـ(أبواب السَّماء): أبوابُ الجنَّة.

١٨٩٩ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: **حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي أَنَسٍ مَوْلَى التَّيْمِيِّينَ**: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ، فُتِّحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ، وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، **وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ**».

[قوله: (**حَدَّثَنِي**[(١)] **ابْنُ أَبِي أَنَسٍ مَوْلَى التَّيْمِيِّينَ**): (ابن أبي أنس): هو أبو سُهَيل الذي تقدَّم أعلاه][(٢)][ح١٨٩٨].

قوله: (**وَسُلْسِلَتِ الشَّيَاطِينُ**): وجاء في رواية أخرى: (وصُفِّدتِ الشَّياطينُ)[(٣)].

إنْ قيل: إنَّا نرى الشَّرَّ والمعاصي تقع في رمضان كثيرًا؟ **والجواب**: أنَّها تُغلُّ عن الصائمين في الصوم الذي حُوفظ على شروطه، بخلاف غيره، وقيل: إنَّ الشَّرَّ الواقع هو من غيرهم؛ كالنفس الخبيثة، والعادات الرَّكيكة، والشَّياطين الإنسيَّة، وقيل: إنَّه إخبار عن غالب الشَّياطين والمردة، وأمَّا مَنْ ليس من المَردة، فقد لا يُصَفَّد، والمقصود تقليلُ الشَّرِّ، وهو موجود في رمضان، وقد يقال: إنَّ الحاصل من تلك الحركة؛ أعني: حركة المغلول وإن قلَّت، والله أعلم[(٤)].

١٩٠٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: **حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ؛ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ، فَأَفْطِرُوا، **فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَاقْدُرُوا لَهُ**»، **وَقَالَ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ**: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ وَيُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: لِهِلَالِ رَمَضَانَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تقدَّم أنَّه ابنُ سعد الإمامُ، وكذا تقدَّم (**عُقَيل**)[ح٣]: أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ)[ح٣]: أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ**) أي: سُتِر بالغمام.

قوله: (**فَاقْدُرُوا لَهُ**): قال ابن قُرْقُول[مطالع ٥/٣١١]: (هو بالوصل، وكسر الدَّال وضمِّها، أي: قدِّروا

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (أخبرني).

(٢) ما بين معقوفين جاء في النُّسخ لاحقًا بعد قوله: (الزهري محمد بن مسلم)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».

(٣) أخرجها مسلم (١٠٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر «المُفْهِم» (٣/١٣٦-١٣٧)، «التوضيح» (١٣/٥٧-٥٨).

له عدد ثلاثين حتَّى تكملوه ببيِّنة قوله: «فأكملوا العدد ثلاثين»[١]، هذا قول الجمهور، وذهب ابن سُريج القاضي إلى أنَّ هذا خطابٌ من خُصَّ بهذا العلم من حساب القمر والنُّجوم، أي: يُحْتَمَل على حسابها، وإكمال العدَّة[٢] خطابٌ لعامَّة النَّاس الذين لا يعرفونه، ولم يوافقه النَّاس على هذا)، انتهى، ولابن الأثير نحوه[٣]، ولم يتعرَّض لتضعيف كلام ابن سُريج[٤].

قوله: (**وَقَالَ غَيْرُهُ عَنِ اللَّيْثِ**) أي: غير يحيى ابن بُكَير، ولا أعرفه أنا، وقال شيخُنا الشَّارحُ: (لعلَّه يريدُ به كاتبَ اللَّيث، فقد رواه الإسماعيليُّ عن إبراهيم بن هانئ: حَدَّثَنَا الرَّماديُّ[٥]: حَدَّثَنَا ابنُ بكير وأبو صالح: أنَّ اللَّيث حدَّثهما: حَدَّثَنَا عُقَيل...، الحديث، ثمَّ قال[٦]: قال ابن ناجية -في حديث البخاريِّ-: ثمَّ ذكر مثل حديث يونس[٧]، وزاد فيه: وكان أبو هريرة يقول فيه: سمعتُ النَّبيَّ ﷺ مثلَه، وقال: «فإنْ غُمَّ عليكم، فصوموا ثلاثين»)[٨]، وجزم بعضُ حُفَّاظ المصريِّين بأنَّه كاتب اللَّيث، انتهى[٩].

٦ - بابُ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَنِيَّةً

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».

قوله: (**إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا**): معنى (إيمانًا): تصديقًا بالثَّواب من الله على صيامه وقيامه، و(احتسابًا): يحتسب ثوابه على الله بصيامه؛ [يريد] وجهَهُ، وقد تقدَّم[ح٣٥]، ونزيد هنا: أنَّ نصب (إيمانًا) إمَّا أنَّه مصدر موضع الحال، أو مفعول له[١٠].

---

(١) أخرجه البخاريُّ (١٩٠٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفيه: (فأكملوا العدة ثلاثين)، ومسلم (١٠٨١) (١٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه: (فأكملوا العدد).

(٢) في النسخ: (والكمال والعدة)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «النهاية» (٢٣/٤) مادَّة (قدر).

(٤) قال النووي في «المجموع» (١٧٩/٦) بعد أن ذكر قول ابن سريج: (قوله مردود بقوله ﷺ في «الصحيحين»: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا» [«صحيح البخاري» (١٩١٣)، «صحيح مسلم» (١٠٨٠) (١٥)]).

(٥) في (ب) و(ج): (الزيادي)، وهو تحريف.

(٦) يعني: الإسماعيلي.

(٧) كذا، ولعل صواب العبارة: مثل حديث عقيل من طريق يونس، والله أعلم.

(٨) «التوضيح» (٥٠/١٣-٥١)، وانظر «تغليق التعليق» (١٣٨/٣).

(٩) انظر «هُدى الساري» (ص٢٩٣).

(١٠) تقدَّم إعرابه في الحديث (٣٥).

١٩٠١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ القَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هو ابن أبي عبد الله[(١)] الدَّستوائيُّ، تقدَّم، وتقدَّم لماذا نُسِب[ح٤٤]، وكذا تقدَّم (يَحْيَى)، هو ابن أبي كَثِير، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله أو إسماعيل، وأنَّه أحدُ الفقهاءِ السَّبعة على قول الأكثر، ابنُ عبد الرَّحمن بن عَوف، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ على الأصحِّ.

قوله: (إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا): تقدَّم الكلام عليه أعلاه وقبله.

٧- بابٌ أَجْوَدُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكُونُ فِي رَمَضَانَ

١٩٠٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالخَيْرِ، وَكَانَ أَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ، حِيْنَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ، وَكَانَ جِبْرِيلُ يَلْقَاهُ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي رَمَضَانَ حَتَّى يَنْسَلِخَ، يَعْرِضُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ القُرْآنَ، فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ؛ كَانَ أَجْوَدَ بِالخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكِيُّ، تقدَّمَتْ ترجمتُه، ولماذا نُسِب[ح٦٣].

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن عُبيد الله بن عَبد الله[(٢)] بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (كَانَ [النَّبِيُّ ﷺ] أَجْوَدَ) وكذا (كَانَ أَجْوَدَ): هما لا شكَّ بالنَّصب.

قوله: (وَكَانَ أَجْوَدُ): تقدَّم الكلام عليه في أوَّل هذا التعليق، والأرجح الضَّمُّ، أو الذي لا يجوز فيه إلَّا الضَّمُّ مُطَوَّلًا، فانظره تجدْه[ح٦]، وقال شيخنا المؤلِّف هنا ما لفظه: (و«أجود» الأوَّل بالفتح، وقوله: «وكان أجود» كذلك، وجوَّز ابن مالك رفعه أيضًا[(٣)])، انتهى[التوضيح١٣/٧٤]، وفي الأوَّل رجَّح شيخنا

---

(١) اسم الجلالة سقط من (أ) و(ج).

(٢) في (أ) و(ج): (عبد الله بن عبيد الله)، وليس بصحيح.

(٣) في رسالة «أجوبة على مسائل سألَها النَّووي في ألفاظٍ مِن الحديث للإمام ابن مالك» (ص١٢)، وانظرها في التعليق في الحديث (٦).

رفعه(١)، والله أعلم.

قوله: (يَعْرِضُ عَلَيْهِ): هو بفتح أوَّله، ثلاثيٌّ، وهذا ظاهر، وهذا صريح في أنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هو القارئ على جبريل، وسيأتي في ذلك كلام في (باب تأليف القرآن)[قبل ح٤٩٩٧] إنْ شاء الله تعالى ذلك وقدَّره.

٨- بابُ مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ فِي الصَّوْمِ

١٩٠٣- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالعَمَلَ بِهِ، فَلَيْسَ لِلهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١١٩]، وهو أحدُ الأعلام.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم[ح٧٥٧] أنَّ (أباه) كنيته أبو سعيد، واسمه كيسان، روى كيسانُ عن عُمَرَ، وأبي هريرة، وطائفةٍ، وعنه: ابنُه(٢) سعيدٌ وجماعةٌ، تُوفِّيَ سنة مئة، أخرج له الجماعة، قال النَّسائيُّ: (لا بأس به)، وقال الواقديُّ: (كان ثقةً)، وأرَّخ وفاته كما قدَّمتُها(٣)، وقال ابن سعد: (تُوفِّيَ في خلافة الوليد)، انتهى(٤).

٩- بابٌ هَلْ يَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ إِذَا شُتِمَ؟

قوله: (إِذَا شُتِمَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

١٩٠٤- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ الزَّيَّاتِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: كُلُّ عَمَلِ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصِّيَامَ؛ فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ، وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ، فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَصْخَبْ، فَإِنْ سَابَّهُ أَحَدٌ، أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْكِ، لِلصَّائِمِ فَرْحَتَانِ يَفْرَحُهُمَا: إِذَا أَفْطَرَ، فَرِحَ، وَإِذَا لَقِيَ رَبَّهُ، فَرِحَ بِصَوْمِهِ».

---

(١) انظر «التوضيح» (٢/٣٥٩).

(٢) (وعنه: ابنه): سقط من (ب).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٧/٨٨).

(٤) «الطبقات الكبرى» (٧/٨٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٢٤٠).

قوله: (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٩٦]، وكذا تقدَّم (عَطَاءٌ): أنَّه ابن أبي رَباح، مفتي أهل مكَّة، وقد تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح٩٨]، وكذا تقدَّم (أَبُو صَالِحٍ) ذكوانُ الزَّيَّات السَّمَّان، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩]/. [١/٢٤٤ب]

قوله: (إِلَّا الصِّيَامَ، فَإِنَّه لِي): تقدَّم الكلام عليه قريبًا، فانظره[ح١٨٩٤].

قوله: (وَالصِّيَامُ جُنَّةٌ): تقدَّم الكلام عليه ضبطًا ومعنًى[ح١٨٩٤]، وكذا تقدَّم (يَرْفُثْ) بلُغاتها ومعناها[ح١٨٩٤،١٥٢١].

قوله: (وَلَا يَصْخَبْ): هو بفتح الخاء المعجمة، مفتوح الأوَّل، ثلاثيٌّ، ويقال: السَّخب والصَّخب؛ بالسِّين والصَّاد: اختلاط الأصوات وارتفاعُها، وقد تقدَّم[ح١٧٩٢].

قوله: (إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ): تقدَّم [الكلام] عليه قريبًا: هل يقوله سرًّا أو علانيةً؟ أو يُفرَّق بين الفرض والنَّفل؟ أو يقوله بقلبه ثمَّ بلسانه؟[ح١٨٩٤].

قوله: (لَخُلُوفُ): تقدَّم قريبًا أنَّه بضمِّ الخاء الصَّواب(١) مُطوَّلًا[ح١٨٩٤].

قوله: (عِنْدَ اللهِ): تقدَّم الكلام عليه: هل هذا في الدُّنيا والآخرة -وهو الرَّاجح- أو في الآخرة فقط؟ ومن اختلف فيه؟[ح١٨٩٤].

١٠- بابُ الصَّوْمِ لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ العُزْبَةَ

١٩٠٥- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مَعَ عَبْدِ اللهِ فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ، فَلْيَتَزَوَّجْ، فَإِنَّهُ أَغَضُّ لِلْبَصَرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وِجَاءٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتقدَّم مُتَرجَمًا، ولـِمَ قيل له: (عبدان)[ح٦].

قوله: (عَنْ أَبِي حَمْزَةَ): هو بالحاء المهملة، وبالزَّاي، هو مُحَمَّدُ بنُ ميمونٍ، أبو حمزة السُّكَّريُّ، مُحدِّث مروَ، عن زيادِ بن عِلاقة وعاصمِ بن أبي النَّجود بَهْدَلَةَ، وعنه: عبدانُ ونُعَيمُ بن حمَّاد، تُوفِّيَ سنة (١٦٧هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف ١٣٣ب]، صدوقٌ إمامٌ، له ترجمةٌ(٢) في «الميزان»[٤/٥٣]، وقد تقدَّمَتْ[ح٤٥٩] ترجمتُه، ولكن طال العهد به، وإنَّما قيل له: السُّكَّريُّ؛ لحلاوة كلامه، وكذا تقدَّم (الأَعْمَش): أنَّه

(١) زيد في (أ): (الصَّواب)، وهو تكرار.

(٢) زيد في النُّسخ: (في ترجمة).

سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُ القارئ، وكذا تقدَّم (إِبْرَاهِيم): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، وكذا تقدَّم (عَلْقَمَة): أنَّه ابن قيس، أبو شِبْل الفقيه، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٢].

قوله: (مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ البَاءَةَ؛ فَلْيَتَزَوَّجْ): (الباءة): فيها أربع لغات؛ **الفصيحة المشهورة**: الباءة؛ بالمدِّ، **والثَّانية**: الباءَ؛ بلا مدٍّ، **والثَّالثة**: بالمدِّ بلا هاء، **والرَّابعة**: الباهة؛ بهاءَين بلا مدٍّ، وأصلها في اللُّغة: الجماع، واختُلِف في المراد بـ(الباءة) هنا على قولين يرجعان إلى[(١)] معنًى واحد؛ **أصحُّهما**: أنَّ المراد معناها اللُّغويُّ، وهو الجماع، **والثَّاني**: أنَّ المراد بـ(الباءة)[(٢)]: مُؤَنُ النِّكاح، وسُمِّيت باسم ما يلازمها[(٣)]، وفي ذلك كلام طُوِّل، وقصدي الاختصار.

قوله: (فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ): هذا إغراء لغائب[(٤)]، وقول النُّحاة فيه معروف، وقال بعضهم: (ليس إغراءً لغائب؛ لأنَّ الهاء في «عليه» لمن خصَّه من الحاضرين بعدم[(٥)] الاستطاعة؛ لتعذُّر خطابه بكاف الخطاب)[(٦)].

قوله: (فَإِنَّه لَهُ وِجَاءٌ): الوِجاء؛ بكسر الواو، وبالجيم ممدود، وهو رضُّ الخصيتين، والمراد هنا: أنَّ الصوم يقطع الشَّهوة، ويقطع شرَّ المني، كما يفعله الوِجاء، والله أعلم.

١١- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الهِلَالَ، فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ، فَأَفْطِرُوا»
وَقَالَ صِلَةُ عَنْ عَمَّارٍ: مَنْ صَامَ يَوْمَ الشَّكِّ، فَقَدْ عَصَى أَبَا القَاسِمِ ﷺ.

قوله: (فَأَفْطِرُوا): هو بقطع الهمزة، رباعيٌّ، وهذا معروفٌ ظاهرٌ.

قوله: (وَقَالَ صِلَةُ عَنْ عَمَّارٍ): أمَّا (صِلَة)؛ فهو ابن زُفَرَ العَبْسيُّ، عن عليٍّ، وعمَّارِ بنِ ياسر، وابنِ مسعود، وعنه: شُتَيرُ بن شَكَل، وأيُّوبُ، وأبو إسحاقَ، وُثِّق، قِيل[(٧)]: [تُوُفِّيَ] في زمان مصعب، فعلى هذا، لم يدرِكْه أيُّوبُ، أخرج لصلةَ الأئمَّةُ السِّتَّةُ[(٨)].

---

(١) في (ب): (على).

(٢) (بالباءة): ليس في (ب).

(٣) انظر «إكمال المُعْلِم» (٤/٥٢٢)، «المنهاج شرح مسلم» (٩/١٧٧).

(٤) في (ب): (الغائب)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٥) في (ب) و(ج): (تقدَّم)، وهو تصحيفٌ.

(٦) هو قول القاضي في «إكمال المُعْلِم» (٤/٥٢٦)، انظر كلام الحافظ أبي ذرٍّ في «الناظر» عند شرح الحديث (١٩٠٥) وكلام ابنِ هشام في «أوضح المسالك» (٤/٧٢)، و«مصابيح الجامع» (٤/٣٣٢-٣٣٣)، «اللامع الصبيح» (٦/٣٧٢-٣٧٣).

(٧) في النسخ: (قتل)، والمثبت من «الكاشف» (٢/٣٢).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٢٣٣)، «تذهيب التهذيب» (٣٦١).

تنبيهٌ: قال شيخُنا الشَّارحُ: (ووقع في «كتاب ابن حزم»[المحلى٢٩/٧]: «ابن أشيم»، وهو(١) غلطٌ)، انتهى[التوضيح٩١/١٣]، وأمَّا ابنُ أَشيم، فيكنى أبا الصَّبهاء، وهو عدويٌّ، مِن عُبَّاد أهلِ البصرة وزُهَّادِهم، روى عنه أهلُ البصرة، ذكره ابنُ حِبَّان في «ثقاته» في التَّابعين، وقال: (قُتِل سنة خمس وسبعين بكابل في أوَّل ولاية الحجَّاج بن يوسف، وقد قيل: إنَّ أبا الصَّبهاء قُتِل في ولاية يزيد بن معاوية)[الثقات٣٨٣/٤]، انتهى(٢).

وأمَّا (عَمَّار)، فهو ابن ياسر، أبو اليقظان، تقدَّم مُترجَمًا في (كِتَاب الإيمان)، ومَن قَتَله، وتاريخ وفاته[قبل ح٢٨].

فائدةٌ: تعليقُه هذا رواه الأربعةُ[د٢٣٣٤، س١٥٣/٤، جه١٦٤٥]، وصحَّحه ابنُ خُزيمة[خز١٩١٤]، وابنُ حِبَّان[حب٣٥٨٥]، والتِّرمذيُّ[ت٦٨٦]، والحاكمُ[ك٤٢٣/١] على شرطهما، وحسَّنه الدَّارقطنيُّ(٣)، وقيل: (إنَّه موقوفٌ)(٤)، وَوُهِّيَ(٥).

١٩٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوُا الهِلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، **فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، فَاقْدُرُوا لَهُ**».

قوله: (**فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ**): (غُمَّ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ ومعناه: سُتِر بالغمام، وقد تقدَّم[ح١٩٠٠].

قوله: (**فَاقْدُرُوا لَهُ**): هو بضمِّ الدَّال وكسرها، وبالوصل، وقد تقدَّم[ح١٩٠٠] معناه قريبًا، فانظره.

١٩٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، **فَأَكْمِلُوا** العِدَّةَ ثَلَاثِينَ».

قوله: (**فَأَكْمِلُوا**): هو بقطع الهمزة، رباعيٌّ، وهذا ظاهر.

١٩٠٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ** قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا»، وَخَنَسَ **الإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ**.

---

(١) في (ج): (وهذا).

(٢) انظر «الطبقات الكبرى» (١٣٤/٩)، «الجرح والتعديل» (٤٤٧/٤).

(٣) «سنن الدارقطنيِّ» (٢١٣١) وقال عقيبه: (هذا إسنادٌ حسنٌ صحيحٌ، ورواته كلُّهم ثقات).

(٤) قاله الجوهريُّ المالكيُّ؛ كما في «التوضيح» (٩١/١٣).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (١٤٤/٤): (قال ابنُ عبد البرِّ: هو مسندٌ عندهم لا يختلفون في ذلك [«التمهيد» (١٧٥/١٠)]، وخالفهم الجوهريُّ المالكيُّ فقال: «هو موقوفٌ»، والجواب: أنَّه موقوفٌ لفظًا مرفوعٌ حكمًا).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظ، وتقدَّم مُترجمًا[ح١٧].

قوله: (عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ): هو بضمِّ السِّين وفتح الحاء المهملتين، مشهورٌ(١).

قوله: (وَخَنَسَ الإِبْهَامَ): هو بالخاء المعجمة، والنُّون، والسِّين المهملة المفتوحات؛ ومعناه: قبض، وفي نسخة هي على طُرَّة أصلنا: (حبس)؛ بالحاء المهملة، والموحَّدة، وبالسِّين المهملة أيضًا(٢)، ولم أر هذه(٣) في «المطالع» إلَّا في حديث مُحمَّد بن رمح(٤)، وأمَّا في هذا؛ فلم يتعرَّض له(٥)، والله أعلم.

١٩٠٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ -أَوْ: قَالَ أَبُو القَاسِمِ ﷺ-: «صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ، وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ، فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ، فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

قوله: (فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ): قال في «المطالع»: (بفتح الغين، وتخفيف الباء، كذا هنا لأبي ذرٍّ، وعند القابسيِّ: «غُبِّي»؛ بضمِّ الغين، وشدِّ الباء المكسورة، كذا قيَّده الأَصيليُّ بخطِّه، والأَوَّل أبين؛ ومعناه: خفي عليكم، وقال ابن الأنباريِّ: الغباء: شبه الغبرة في السَّماء، والغَباوة: الغفلة)، انتهى[مطالع ٥/١٢٦]، وفي أصلنا كما عند القابسيِّ، وفي الطُّرَّة كما لأبي ذرٍّ، وفيها أيضًا: (أُغمي) و(غُمَّ)(٦)، وكلُّه متقارب.

١٩١٠- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ آلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، غَدَا أَوْ رَاحَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ حَلَفْتَ أَلَّا تَدْخُلَ شَهْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيلُ الحافظُ، وتقدَّم مُترجمًا[قبل ح٦٢/م١]، وكذا تقدَّم (ابْن جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج.

---

(١) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٤/٤٩٨)، «تقريب التهذيب» (ص١٣٨).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٣) يعني: (حبس).

(٤) في النسخ تبعًا لنسخ «المطالع» الخطِّيَّة: (رافع)، والمثبت من «صحيح مسلم» (١٠٨٤)، وجاء في حديثه: (فقلنا: إنَّما اليوم تسع وعشرون، فقال: «إنَّما الشهر» وصفق بيديه ثلاث مرَّات وحبس إصبعًا واحدة في الآخرة)، انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٢٢).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٥٦).

(٦) الأولى روايته عن الحمُّويي، والثانية عن الكشميهني، والثالثة عن المستملي.

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ صَيْفِيٍّ): (صَيْفِيٌّ): كالمنسوب إلى الصَّيْف، الفَصْلِ المعروفِ، وهو يحيى بن عبد الله بن مُحَمَّد بن صَيْفِيٍّ، ويقال: يحيى بن مُحَمَّد، عن أبي مَعْبد وعكرمةَ، وعنه: ابنُ جُرَيج وعبدُ الله بن المُؤَمَّل، ثقة، أخرج له الجماعة، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه[١]/. [١/٢٤٥أ]

قوله: (عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمَها هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، أمُّ المؤمنين، وتقدَّم أنَّها آخِرُ الأزواجِ موتًا، تُوفِّيَت في دولة يزيد بن معاوية بعد مقتل الحُسَين رضي الله عنه، وتقدَّم ما قيل غير ذلك[ح١١٥].

قوله: (آلَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا) أي: حلف أن لَا يدخُلَ[٢] عليهنَّ، وقد تقدَّم[ح٣٧٨]، وإنَّما عدَّاه بـ(مِن) حملًا على المعنى، وهو الامتناع من الدُّخول، وهو يتعدَّى بـ(من)، وللإيلاء في الفقه أحكامٌ تخصُّه، فلا يُسمَّى إيلاء دونَها[٣].

١٩١١- حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: آلَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم مِنْ نِسَائِهِ، وَكَانَتِ انْفَكَّتْ رِجْلُهُ، فَأَقَامَ فِي مَشْرُبَةٍ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ نَزَلَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، آلَيْتَ شَهْرًا، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ».

قوله: (فِي مَشْرُبَةٍ): هي بفتح الميم، وإسكان الشِّين المعجمة، ثمَّ راء مفتوحة ومضمومة، ثمَّ مُوحَّدة، ثمَّ تاء التَّأنيث، كالغُرفة، قال الخليل: (هي كالغُرفة)، قال الطَّبريُّ: (كالخزانة فيها الطَّعام والشَّراب، وبه سُمِّيت مَشْرُبة)[٤]، وقال يحيى بن يحيى الأندلسيُّ: (هو العسكر)، وهو متقارب[٥]، وقد تقدَّم[ح٣٧٨].

١٢- بابٌ: شَهْرَا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ إِسْحَاقُ: وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا؛ فَهْوَ تَمَامٌ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَجْتَمِعَانِ كِلَاهُمَا نَاقِصٌ.

قوله: (بَابٌ: شَهْرَا عِيدٍ لَا يَنْقُصَانِ): للنَّاس في معنى هذا الكلام أقوالٌ، ذكر البخاريُّ كما يقع

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٤١٦).
(٢) في النسخ: (يدخلن)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.
(٣) انظر «النهاية» (١/٦٢) مادَّة (ألي).
(٤) نقله عنه القاضي في «مشارق الأنوار» (٢/٥٤٣).
(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٢٧).

في بعضِ النُسخ: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ إِسْحَاقُ: وَإِنْ كَانَ نَاقِصًا؛ فَهْوَ تَمَامٌ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَجْتَمِعَانِ كِلَاهُمَا نَاقِصٌ)(١)، قال النَّوويُّ: (والصَّحيح الأوَّل)(٢).

أمَّا (إسحاق) الذي نقل عنه البخاريُّ هنا، فهو ابن سُوَيد بن هُبَيرة، ويقع في بعض النُّسخ: (إسحاق ابن سويد)؛ منسوبًا(٣)، قال شيخُنا: (وهو إسحاق بن سويد بن هُبيرة العدويُّ التَّميميُّ البصريُّ)، انتهى(٣)، عن أبي قَتَادة تميم(٤) بن نُذَير العدويِّ، ومُعاذةَ العدويَّةِ، ويحيى بن يَعْمَر، وعبدِ الرَّحمن بن أبي بَكْرَة، وجماعةٍ، وقيل: إنَّه روى عنِ ابنِ عُمَرَ، كذا في كلام الذَّهبيِّ(٥)، وفي كلام العلائيِّ: (أرسل عن عُمَرَ)، وعزاه لأبي زُرْعة(٦)، فلعلَّ أحدَهما غلطٌ من النَّاسخ، ويحتمل أنَّهما صحيحان، وعنه: الحمَّادان، وابنُ عُلَيَّة، وعبدُ الوهَّاب الثَّقفيُّ، وآخرون، وثَّقه أحمدُ(٧) وجماعةٌ، قال ابنُ سعد: (تُوفِّيَ في الطَّاعون سنة «(١٣١هـ)»[الكبرى٩/٢٤١]، روى له البخاريُّ مقرونًا بآخَرَ(٨) -كما سيأتي قريبًا جدًّا، وقرينُه (خَالِدٌ الحَذَّاءُ) ابنُ مِهران-، وعلَّق عنه هنا كما ترى، ورأيتُ بعضَهم قال: (إنَّه ابنُ راهُوْيَه)(٩)، وهذا يردُّه ما في بعض النُّسخ: (إسحاق بن سويد) منسوبًا، والله أعلم، وكذا مصرَّح بأنَّه(١٠) ابن سويد في «صحيح مسلم» في (الصَّوم)(١١)، وكذا يردُّه قولُ شيخِنا فيه، ولكن في «جامع التِّرمذيِّ»[ح٦٩٢] نَقْل هذا الكلام عن إسحاق، ولم ينسبْه، ولكنَّ من عادته أنَّه لا ينقل عن إسحاق إلَّا ابن راهُوْيَه، والله أعلم.

فهذان قولان في الحديث: قول إسحاق [وقول مُحَمَّد].

و(محمَّد): الظَّاهر أنَّه البُخاريُّ صاحب «الصَّحيح»، والله أعلم.

---

(١) هذا القول ساقطٌ في رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٩٩/٧).

(٣) انظر هامش «التوضيح» (٩٥/١٣).

(٤) في النسخ: (وتميم)، ولا يصحُّ؛ وذلك لأنَّ أبا قتادة هو تميمُ بن نُذَير.

(٥) انظر «تذهيب التهذيب» (٣٢٥/١).

(٦) انظر «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٣).

(٧) انظر «العلل ومعرفة الرِّجال» (١١٦/٣).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٤٣٢/٢).

(٩) «التنقيح» (٤٤٢/٢).

(١٠) (أنه): ليس في (ب).

(١١) وقع التصريحُ في «صحيح مسلم»[م١٠٨٩] بأنَّه ابنُ سُوَيد في الحديث: «شهرا عيد لا ينقصان»، وهو في حديث الباب (١٩١٢) ابنُ سُوَيد بلا خلاف؛ فليُتَنبَّه.

وقال التِّرمذيُّ في «جامعه»[ح٦٩٢]: (قال أحمدُ: معنى هذا الحديث: لا ينقصان معًا في سَنَة واحدة؛ شهر رمضان وذو الحجَّة، إن نقص أحدهما؛ تمَّ الآخَرُ، وقال إسحاق: معناه: «لا ينقصان» يقول: وإن كان تسعًا وعشرين، فهو تمامٌ غير نقصان، وعلى مذهب إسحاق يكون ينقص الشَّهران معًا في سنة واحدة)، انتهى.

وقد ذكر المحبُّ الطَّبريُّ هذا الحديث، وذكر في معناه خمسة أقوال؛ **أحدها**: أنَّه خرج مخرج الغالب، والغالب أنَّهما لا ينقصان في عام واحد، **الثَّاني**: لا ينقصان عن أجر الكامل ولو نقص عددهما، وبيَّن ذلك؛ لئلَّا يقع في النُّفوس إذا صاموا تسعًا وعشرين، أو أخطؤوا العدد، **الثَّالث**: أنَّه إشارة إلى سنة معلومة، قاله ابن فورك، **الرَّابع**: لا ينقص أجر ذي الحجَّة عن أجر رمضان، **الخامس**: لا ينقصان في الحقيقة، وإن نقصا عندنا في رأي العين عند حصول حائل، قاله أبو حاتم(١)، انتهى(٢).

١٩١٢- حَدَّثَنَا **مُسَدَّدٌ**: حَدَّثَنَا **مُعْتَمِرٌ** قَالَ: سَمِعْتُ **إِسْحَاقَ بْنَ سُوَيدٍ**، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ **أَبِيهِ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَحَدَّثَنِي مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «شَهْرَانِ لَا يَنْقُصَانِ شَهْرَا عِيدٍ رَمَضَانُ **وَذُو الحَجَّةِ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ**(٣)): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن سليمان التَّيميُّ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٢٩].

قوله: (**سَمِعْتُ إِسْحَاقَ بْنَ سُوَيْدٍ**): تقدَّم مُتَرجَمًا أعلاه[قبل ح١٩١٢]، وهذا هو مقرونٌ هنا، وما عمله البخاريُّ هنا نوع من القرن؛ لأنَّه قرنه بخالدٍ الحذَّاءِ.

قوله: (**عَنْ أَبِيهِ**): هو أبو بكرة نُفَيع بن الحارث، تقدَّم ببعض ترجمةٍ[ح٣١].

قوله: (**وَذُو الحَجَّةِ**): تقدَّم أنَّ فيها لغتين؛ الكسر والفتح(٤)[ح٦٧].

١٣- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ»

قوله: (**وَلَا نَحْسُبُ**): هو بضمِّ السِّين، وهذا ظاهر.

١٩١٣- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ بْنُ قَيْسٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ

(١) انظر «صحيح ابن حبَّان» (٢٣١/٨) بعد الحديث (٣٤٤٨).

(٢) انظر «غاية الإحكام» (٣٦٤/٤).

(٣) في (ب): (مَعْمَر)، وهو تحريف.

(٤) هذه الفقرة جاءت في النسخ سابقًا قبل: (قوله: «حدثنا معمر»).

عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا»؛ يَعْنِي: مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ.

قوله: (إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ): لمَّا كان الغالب في أحوالهنَّ ألَّا يكتبن ولا يقرأن مكتوبًا، كان الابن بصفتها؛ نُسِب إليها كأنَّه مثلها، وقيل: المراد بـ(الأمِّيِّ): الباقي على أصل ولادة أمِّه؛ ولم يقرأ، ولم يكتب، وقال شيخنا: (وقيل له: أمِّيٌّ، نسبةً إلى أمِّ القرى مكَّة)، انتهى[التوضيح١٣/١٠١].

١٤- بابٌ لا يُتَقَدَّمَنَّ رَمَضَانُ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ

قوله: (بَابٌ: لَا يُتَقَدَّمَنَّ رَمَضَانُ): (يُتقدَّمن): مبنيٌّ للمفعول، فـ(رمضانُ): مرفوع نائب مناب الفاعل، ومبنيٌّ للفاعل، فـ(رمضان): منصوب مفعول.

١٩١٤- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ فَلْيَصُمْ ذَلِكَ الْيَوْمَ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو الفراهيديُّ، وتقدَّم مُترجَمًا، وأنَّه نُسِب إلى جدِّه فُرهود، وأنَّ النِّسبةَ إليه: فُرهوديٌّ وفَراهيديٌّ[ح٢٦٤]، وكذا تقدَّم (هِشَامٌ): أنَّه ابن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، وتقدَّم الكلام على نسبته[ح٤٤، ١٥٣]، وتقدَّم (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ): أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وتقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وأنَّ اسمَه عبدُ الله -أو إسماعيل- ابنُ عبدِ الرَّحمن بن عوف، وتقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

١٥- بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]

قوله: (﴿ٱلرَّفَثُ﴾ [البقرة: ١٨٧]): تقدَّم في معناه ثلاثةُ أقوال في (الحجِّ)، وهي مقولة في الآية، فانظرها[ح١٥٢١].

١٩١٥- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا، فَحَضَرَ الإِفْطَارُ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ، لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُمْسِيَ، وَإِنَّ قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ الأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا، فَلَمَّا حَضَرَ الإِفْطَارُ، أَتَى امْرَأَتَهُ، فَقَالَ لَهَا: أَعِنْدَكِ طَعَامٌ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ فَأَطْلُبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَجَاءَتْهُ

امْرَأَتُهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ، قَالَتْ: خَيْبَةٌ لَكَ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ، غُشِيَ عَلَيْهِ، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾، فَفَرِحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا، وَنَزَلَتْ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

قوله: (عَنْ إِسْرَائِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق عَمرِو بن عبد الله السَّبيعيِّ، وكذا تقدَّم فيه وقبلَه مرارًا جدُّه (أَبُو[1] إِسْحَاقَ) الرَّاوي عنه هنا عَمرُو بنُ عبد الله، وتقدَّم (البَرَاء): أنَّه ابن عازب، وأنَّ عازبًا صحابيٌّ أيضًا، رضي الله عنهما.

قوله: (وَإِنَّ قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ): (إنَّ): بكسر الهمزة على الابتداء، وهو قيس بن صِرْمة؛ بكسر الصَّاد المهملة، وإسكان الرَّاء، وقيل: اسمه صِرْمة بن قيس المازنيُّ، وقيل: قيس بن مالك[2]، اضطربوا فيه، وقد ذكر الذَّهبيُّ: صِرْمةَ بنَ أبي أنس بن صِرْمة بن مالك الخزرجيَّ النَّجَّاريَّ، واسم أبيه قيس، قال الذَّهبيُّ: (هو الذي قبله)[التجريد١/٢٦٤]؛ يعني: (صِرْمة بن أنس، وقيل: ابن قيس، الأنصاريُّ الخَطْميُّ، أبو قيس، له حديثٌ)[3]، قال ابنُ عبد البرِّ في (الكنى): (أبو قيس: كان قد ترهَّب، وفارق الأوثان، ولبس المُسُوح[4]، واغتسل من الجنابة، وهمَّ بالنَّصرانيَّة، ثمَّ جاء الإسلام فأسلم وهو شيخ كبير)[الاستيعاب٨٤٤]، وله شعرٌ كثيرٌ، وهو القائل: [من الطويل]

[١/٢٤٥ب] ثَوَى فِي قُرَيْشٍ بِضْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً ... .../

كان ابن عبَّاس يختلف إليه يأخذ عنه، له ذكر في (الصَّوم)[5]، والشِّعر المشار إليه في «مسلم» في بعض النُّسخ في (المناقب) في أوَّل الرُّبع الرَّابع، ولم يُسَمَّ الشَّاعر، قال عروة وقد سئل عن إقامته عليه الصلاة والسلام بمكَّة، فأجاب: بأنَّه أقام عشرًا، فاعترَض عليه سائلُه عَمرٌو بأنَّ ابنَ عبَّاس يقول: بضعَ عشرةَ، فصغَّره[6]، وقال:

(١) (أبو): سقط من (ب).

(٢) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٤).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٦٤).

(٤) المُسُوح: الكساء المُخطط. انظر القاموس المحيك (مسح).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٦٤).

(٦) في المطبوع من «صحيح مسلم»: (فغفَّره)، قال النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (١٥/١٠١): (في جميع نسخ بلادنا: «فَغَفَّره»؛ بالغين والفاء...، ومعناه: دعا له بالمغفرة فقال: غفر اللهُ له، وهذه اللفظةُ يقولونها غالبًا لِمَن غَلِط في شيء، فكأنَّه قال: أخطأ غفر الله له، قال القاضي [«إكمال المُعْلِم» (٧/٣١٨)]: وفي رواية ابن ماهان: «فصغَّره»؛ بصاد ثمَّ غين، أي: استصغره عن معرفته هذا وإدراكه ذلك وضبطه).

إنَّما أخذه من قول الشَّاعر(١)[م٢٣٥٠/م]: [من الطويل]

ثَوَى فِي قُرَيْشٍ بِضْعَ عَشْرَةَ حِجَّةً(٢) يُـذَكِّرُ لَـو يَلْقَـى خَلِـيلًا مُوَاتِيَـا(٣)

وقال(٤) شيخُنا الشَّارحُ: (وتابع -يعني: التِّرمذي- البخاريَّ على قيس بن صِرْمة[ت٢٩٦٨] -يعني: أنَّ صاحبَ القصَّةِ الذي [نزلت] فيه الآية قيسُ بن صِرْمة- وابنُ خزيمة[خز١٩٠٤]، والدَّارميُّ[مي١٧٣٥]، وجماعاتٌ(٥)، وقال أبو نعيم في «الصَّحابة»: صِرْمة بن أنس -وقيل: ابن قيس- الخَطْميُّ الأنصاريُّ الشَّاعر، نزلت فيه: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾...، الآية [البقرة: ١٨٧]، ثمَّ ساق من حديث صِرْمة بن أنس حديثًا فيه قصَّتُه(٦)، وكذا ذكره أبو داود في «سننه»[٢٣١٤](٧)، ومقاتلٌ في «تفسيره»)، ثمَّ ذكر كلامَ ابنِ عبد البرِّ، ثمَّ قال شيخُنا: (وقال بعضُهم: صِرْمة ابن مالك، نسبة(٨) إلى جدِّه(٩)، وهو الذي نزل فيه وفي عُمَرَ: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾(١٠) [البقرة: ١٨٧]، كذا هو في «أسباب الواحديِّ»(١١)، وقال الدَّاوديُّ: ما ذكره البخاريُّ من كونه قيسَ ابنَ صِرْمة أخشى أنَّه ليس بمحفوظٍ؛ إنَّما هو صِرْمة بن قيس، وبخطِّ الدِّمياطيِّ: قيل: نزلت في ابنه قيس، والأشبه: صِرْمة، ترهَّب في الجاهليَّة، ثمَّ أسلم، وشهد أُحُدًا، وفي «كتاب(١٢) ابن الأثير»[الأسد٢/٤٥٢] من

---

(١) زيد في (ب): (قوله).

(٢) زيد في (ب) و(ج): (قوله).

(٣) البيت ليس في المطبوع من «صحيح مسلم».

(٤) في (ب): (قوله قال).

(٥) وتابعه أيضًا أحمدُ في «مسنده» (١٨٦١١) وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (٣٤٦٠) وغيرُهما.

(٦) انظر «معرفة الصحابة» (١٥٢٤/٣).

(٧) وفيه: (صرمة بن قيس).

(٨) في (ب): (نسب).

(٩) جمع الحافظ في «الفتح» (١٥٥/٤) بين الرِّوايات المختلفة في اسمه فقال: (والجمعُ بين هذه الروايات: أنَّه أبو قيس صِرْمةُ بنُ أبي أنسٍ قيسِ بن مالك...، فمَن قال: «قيس بن صِرْمة»؛ قَلَبَه...، ومَن قال: «صِرْمة بن مالك»؛ نسبه إلى جدِّه، ومَن قال: «صِرْمة بن أنس»؛ حَذَفَ أداةَ الكنية من أبيه، ومن قال: «أبو قيس بن عمرو»؛ أصاب كنيتَه وأخطأ في اسم أبيه، وكذا من قال: «أبو قيس بن صِرْمة»، وكأنَّه أراد أن يقول: أبو قيس صِرْمةُ، فزاد فيه: «ابن»)، والله أعلم، وانظر «الإصابة» (١٨٢/٢-١٨٤).

(١٠) وهذا من كلام ابنِ عبد البَرِّ أيضًا، انظر «الاستيعاب» (ص٣٤٩).

(١١) انظر «أسباب نزول القرآن» (ص٤٥).

(١٢) (كتاب): ليس في (ب).

حديث أبي هريرة: «ضمرة بن أنس» ولعلَّه تصحيفٌ، وقال السُّهيليُّ[الروض٢/٢٨٧]: حديث صِرْمة بن أبي أنسٍ قيسِ بن صِرْمة الذي أنزل الله فيه وفي عمر: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ﴾... إلى قوله: ﴿وَعَفَا عَنكُمْ﴾، فهذه في عمر، ثمَّ قال: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾... إلى آخِرِ الآية، فهذه في صِرْمة بن أبي أنس، بدأ الله بقصَّة عمر؛ لفضله، ثمَّ بقصَّة صِرْمة) انتهى ببعض اختصار[التوضيح١٣/١٠٦].

قوله: (أَتَى[(١)] امْرَأَتَهُ): امرأة قيس بن صِرْمة لا أعرف اسمها.

قوله: (أَنْطَلِقُ): هو بفتح الهمزة، مرفوع فعل مضارع، وهذا ظاهرٌ، وكذا (فَأَطْلُبُ).

قوله: (خَيْبَةٌ لَكَ): هو منوَّنٌ منصوبٌ ومرفوعٌ، قاله الجوهريُّ[(٢)] في «صحاحه»[خيب]، قال: (فالنَّصب على إضمار فعل، والرَّفع على الابتداء) انتهى، والخيبة: معروفة، يقال: خابَ؛ إذا لم ينل ما طلبَهُ.

قوله: (فَذُكِرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ): (ذُكِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

١٦- بَابُ قَوْلِ اللهِ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]

فِيهِ البَرَاءُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٩١٦- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنِي حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ وَإِلَى عِقَالٍ أَبْيَضَ، فَجَعَلْتُهُمَا تَحْتَ وِسَادَتِي، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ، فَلَا يَسْتَبِينُ لِي، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ): هو مُصغَّر، تقدَّم، وهو ابن بَشِير السُّلَميُّ الواسطيُّ، حافظُ بغدادَ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٣٥]، وكذا تقدَّم (حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)؛ بضمِّ الحاء، وفتح الصَّاد المهملتين[ح٥٩٥]، وقدَّمتُ أنَّ الأسماءَ بالضَّمِّ، وأنَّ الكنى بالفتح، وقدَّمتُ حُضَينَ بن المنذر أنَّه بالمعجمة، أبا ساسان، وأنَّه فرد[ح١١٠]، وكذا تقدَّم (الشَّعْبِيُّ): أنَّه بفتح الشِّين، وأنَّه عامرُ بن شَراحيل، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٢٠٦].

قوله: (عَمَدْتُ): هو بفتح الميم في الماضي، وكسرها في المستقبل، عكس (صَعِدَ)، هذا الذي

(١) في (ب): (إلى)، وهو تحريفٌ.

(٢) زيد في (ب): (وقال بعضهم).

أعرفه ورأيته، وقد رأيت في حاشيةٍ على نسخةٍ بـ«صحيح البخاريِّ» قال فيها عن بعض كتب اللُّغة -وسمَّاه «شرح الفصيح» للَّبليِّ-: (أنَّه يقال: «عمِد» في الماضي بالكسر)(١)، وقد تقدَّم[ح١٢٢،٤٥٦].

قوله: (إِلَى عِقَالٍ): العِقال؛ بكسر العين: الحبل الذي تُشدُّ به ركبة البعير.

١٩١٧- حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ. وحَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: أُنْزِلَتْ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ وَلَمْ يَنْزَلْ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فَكَانَ رِجَالٌ إِذَا أَرَادُوا الصَّوْمَ، رَبَطَ أَحَدُهُمْ فِي رِجْلِهِ الْخَيْطَ الْأَبْيَضَ وَالْخَيْطَ الْأَسْوَدَ، وَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُ رُؤْيَتُهُمَا، فَأَنْزَلَ اللهُ بَعْدُ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْنِي: اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعيدُ بن الحكم بن مُحمَّد بن سالم، ابنُ أبي مريم(٢)، الجُمَحيُّ مولاهم، المِصريُّ، أبو مُحمَّد الحافظُ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٤١].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم أنَّه بالحاء المهملة وبالزَّاي، وأنَّه عبدالعزيز بن أبي حازم المدينيُّ، وتقدَّم أنَّ أبا حازم سَلَمةُ بن دينار، وتقدَّم أنَّ خطيبَ تونسَ ابنَ سيِّدِ النَّاس ليَّنه، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّ له ترجمةً في «الميزان»(٣)[ح٥٢٨].

قوله: (وَلَمْ يُنْزَلْ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]): (يُنزَل): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ويجوز (يَنْزِل): مبنيٌّ للفاعل(٤).

قوله: (رُؤْيَتُهُمَا): كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: («رِئْيُهُما»: بكسر الرَّاء وهمزة ساكنة قيَّدناه عن مُتْقِنِي شيوخنا، أي: منظرُهما، ووقع عند بعض شيوخنا بفتح الرَّاء وكسر الهمزة، ولا وجه له هنا، إنَّما الرَّئِيُّ: تابع الكاهن من الجنِّ)، انتهى(٥).

تنبيه: وقع في هذه اللَّفظة في «شرح صحيح مسلم» للنَّوويِّ تقييد الرِّواية الأولى: براء مكسورة،

---

(١) انظر «تحفة المجد الصريح» (ص٨٣).

(٢) في النسخ: (سعيد بن أبي مريم /زيد في «ج»: بن/ الحكم بن محمَّد بن سالم)، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوبٌ إلى جدِّه؛ كما ذكر المصنِّفُ في مواضعَ أخرى.

(٣) «ميزان الاعتدال» (٢/٦٢٦)، وصحَّح عليه.

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة»، وبهما ضُبِط في (ق).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣/١٠٠).

ثمَّ ياء ساكنة[(١)]، ثمَّ همزة؛ ومعناه: منظرهما، وهذا الضَّبط خلاف ضبط ابن قُرْقُول، فلْيعلم[(٢)]، وكما قال ابن قُرْقُول ضبطه في «النِّهاية»[١٧٨/٢]، وسيأتي في تفسير (البقرة) إنْ شاء الله تعالى[ح٤٥١١]، فصار في هذه اللَّفظة ثلاثة ضبوط؛ اثنان في «المطالع»، و(رؤيتهما)، والله أعلم، وفيها رواية أخرى: (زِيُّهما)؛ بزاي مكسورة، ثمَّ ياء مشدَّدة بلا همز؛ ومعناها: لونهما، وقد نسبَ شيخُنا هذه في «المطالع»، ولم أرها في نسختي بـ«المطالع»، ويؤوَّل ما قاله على ما ذكره من الرِّوايات في مجموع «المطالع» وغيره[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (**فَأَنْزَلَ اللهُ بَعْدُ**): هو بضمِّ الدَّال؛ مقطوعٌ عن الإضافة.

١٧- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَا يَمْنَعَنَّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ»

قوله: (**لَا يَمْنَعَنَّكُمْ**[(٤)] **مِنْ سَحُورِكُمْ**): هو بفتح السِّين، وقد قدَّمت أنَّ السَّحور -بالفتح-: اسم لما يُؤكَل في السَّحر، وكذا (الفَطُور): اسم لما يُفطَر عليه، وبالضَّمِّ: اسم الفعل، وأجاز بعضهم أنْ يكون اسم الفعل بالوجهين، والأوَّل أكثر وأشهر[(٥)][ح٥٧٦].

وقال في «النِّهاية»[٣٤٧/٢]: (وفيه ذِكْرُ السَّحور مكرَّرًا في غير موضع، هو بالفتح[(٦)]: اسمٌ لما يُتسحَّر به من الطَّعام والشَّراب، وبالضَّمِّ: المصدر والفعل نفسه، وأكثر ما يُروَى بالفتح، وقيل: الصَّواب بالضَّمِّ؛ لأنَّه بالفتح: الطعام، والبركةُ والأجرُ والثَّوابُ في الفعل لا في الطعام)، انتهى.

١٩١٨- ١٩١٩- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَالقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ بِلَالًا كَانَ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الفَجْرُ». قَالَ القَاسِمُ: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ أَذَانِهِمَا إِلَّا أَنْ يَرْقَى ذَا وَيَنْزِلَ ذَا.

---

(١) (ثم ياء ساكنة): سقط من (ب).

(٢) في المطبوع من «المنهاج شرح مسلم» (٢٠٢/٧): (براء مكسورة ثمَّ همزة ساكنة ثم ياء)، فلعلَّه وقع تقديم وتأخير في نسخة المؤلِّف من «المنهاج».

(٣) انظر «التوضيح» (١٢٢/١٣)، وقد ذكر هذه الرواية النوويُّ في «المنهاج شرح مسلم» (٢٠٢/٧).

(٤) كذا في هامش (أ) مُصحَّحًا عليه، وهي رواية «اليونينيَّة»، وفي النسخ -وعليها في (أ) و(ج) علامة نسخة-: (يمنعكم)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهني.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤٦١/٥).

(٦) زيد في (ج): (أنْ يكون).

قوله: (عَنْ أَبِي أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَالقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ): هو بجرِّ (القاسمِ) عطفًا على (نافع)؛ لأنَّ عُبَيد الله رواه عن نافعٍ عنِ ابنِ عُمَرَ، وعنِ القاسمِ عن عائشةَ، وقد ضُبِط بالرَّفع، وهو خطأٌ، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنَّ في هذه الأزمان يَقرَأ «صحيح البخاريِّ» وغيرَه مَن لا يعرف الصَّحابيَّ مِن التَّابعيِّ، وقد سُئِلت مرَّةً عن سفيانَ -وما أدري[1] أهو ابنُ عُيَينة أو الثَّوريُّ- أصحابيٌّ هو أم لا؟ وسألني شخصٌ آخرُ عن وحشيِّ بن حرب -وهذا الشَّخص يقرأ «البخاريَّ»-: هل هو صحابيٌّ أم لا؟ وإذا تأمَّلْتَ النَّاسَ، قلتَ: ليتَ هذا الذي وضع هذا الكتاب ذَكَرَ ما هو أوضح فيه منه مع دعواهم العريضة، وقد قال شخصٌ بحضوري وهو من أسافل النَّاس في العِلْم وغيرِه: إنَّه يحفظ «صحيح البخاريِّ»، وادَّعى آخرُ بحضوري أنَّه يعرف كلَّ حديثٍ في «صحيح البخاريِّ» في كم مكان ذكره، وَوَاللهِ هذان في أوَّل طبقة المبتدئين/. [١/٢٤٦أ]

١٨- بَابُ تَعْجِيلِ السَّحُورِ

قوله: (بَابُ تَعْجِيْلِ[2] السَّحُورِ[3]): (السَّحور)[4]: تقدَّم الكلام عليه في ظاهرها[5][قبل ح١٩١٨] وبعيدًا أيضًا[ح٥٧٦]، وهو في أصلنا هنا: بفتح السِّين.

١٩٢٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: كُنْتُ أَتَسَحَّرُ فِي أَهْلِي، ثُمَّ تَكُونُ سُرْعَتِي أَنْ أُدْرِكَ السُّجُودَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ عَنْ[6] أَبِي حازِمٍ): كذا في أصلنا، وصوابُه: حَدَّثَنا عبد العزيز بنُ أبي

(١) (وما أدري): ليس في (ب).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي «اليونينيَّة» وفي هامش (ق) مُصحَّحًا عليه: (تأخير).

(٣) في هامش (ق) بخط الحاضريِّ: (روى الدَّارميُّ في «مسنده»: «تسحَّروا ولو بجرعة من ماء»)، ثمَّ بخطِّ البرهان: (وفي «مسند أحمد» [(١١٠٨٦) و(١١٣٩٦)] من حديث أبي سعيد الخدريِّ مرفوعًا: «السَّحور أَكْلُهُ بركة، فلا تدعوه، ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء...»؛ الحديث من طريقين، وقال شيخنا ابن الملقِّن: إنَّ ابن حبَّان [«صحيح ابن حبَّان» (٣٤٧٦)] روى من حديث ابن عمر مرفوعًا: «تسحَّروا ولو بجرعة من ماء»، قال: وروى أبو داود في «مراسيله» [٩٦] من حديث ابن محيريز: أنَّه ﷺ كان يستحبُّ السَّحور ولو على جرعة من ماء، انتهى).

(٤) (السَّحور): ليس في (ب).

(٥) في (ب): (أعلاه).

(٦) كذا في النُّسخ و(ق) مضبَّبًا عليه، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصوَّبًا: (ابن).

حَازم، وما في الأصل خطأٌ لا شكَّ فيه، وتقدَّم ضبطُ (أبي حَازم)، وقدَّمتُ قريبًا اسمَه[ح١٩١٧]، وكذا بعيدًا.

قوله: (أَنْ أُدْرِكَ السُّجُودَ): كذا في أصلنا، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (السَّحور)؛ بالحاء والرَّاء(١)، قال ابن قُرْقُول: (بالرَّاء، وللكافَّة: «السُّجود»؛ يعني: الصَّلاة، والأُولى -يعني: بالرَّاء-: رواية النَّسفيِّ والمستملي، وصوابه: «السُّجود»؛ بدليل قوله: «أنْ أُدْرِك صلاةَ الفجر مع النَّبيِّ ﷺ»(٢))[مطالع٥/٤٥٦].

١٩- بَابُ قَدْرِ كَمْ بَيْنَ السُّحُورِ وَصَلَاةِ الفَجْرِ؟

١٩٢١- حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ، قُلْتُ: كَمْ كَانَ بَيْنَ الأَذَانِ وَالسُّحُورِ؟ قَالَ: قَدْرُ خَمْسِينَ آيَةً.

قوله: (قَدْرِ كَمْ بَيْنَ السُّحُورِ(٣) وَصَلَاةِ الفَجْرِ): هو بضمِّ السِّين في أصلنا، وفيه ما قد ذكرته في ظاهرها(٤)[قبل ح١٩١٨]، وكذا: (بَيْنَ [الأَذَانِ] وَالسُّحُورِ(٣)).

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا أنَّه الفراهيديُّ الحافظ، وكذا تقدَّم (هِشَامٌ): أنَّه ابن أبي(٥) عبد الله الدَّستوائيُّ مُتَرجَمًا(٦)[ح٤٤].

٢٠- بابُ بَرَكَةِ السَّحُورِ مِنْ غَيْرِ إِيجَابٍ؛ لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ وَاصَلُوا، وَلَمْ يُذْكَرِ السُّحُورُ

١٩٢٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاصَلَ، فَوَاصَلَ النَّاسُ، فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَنَهَاهُمْ، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ، قَالَ: «لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَظَلُّ أُطْعَمُ وَأُسْقَى».

---

(١) رُقِم عليها في (ق) علامة المستملي، وعزاها الحافظ في «الفتح» (٤/١٦٤) للكشميهنيِّ.

(٢) «صحيح البخاري» (٥٧٧) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) في «اليونينيَّة»: (السَّحور)؛ بالفتح.

(٤) في (ب): (ذكرته أعلاه).

(٥) (أبي): سقط من (ج).

(٦) (مُترجَمًا): ليس في (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكِيُّ، وتقدَّم مُترجَمًا، والكلام على نسبته لماذا[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (جُوَيْرِيَةُ): أنَّه ابن أسماء، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٢٨٩].

قوله: (إِنِّي أَظَلُّ أُطْعَمُ وَأُسْقَى): (أَظَلُّ): بفتح الهمزة والظَّاء المعجمة(١)، ولا يقال: «ظلَّ يفعل كذا» إلَّا إذا فعله نهارًا، كما لا يقال: بات يفعل كذا إلَّا إذا فعله ليلًا(٢)، وسيأتي معنى هذا الحديث قريبًا[ح١٩٦١]، و(أُطْعَم) و(أُسْقَى): مبنيَّان لما لم يُسَمَّ فاعلهما.

٢١- بابٌ إِذَا نَوَى بِالنَّهَارِ صَوْمًا

وَقَالَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ: كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ: عِنْدَكُمْ طَعَامٌ؟ فَإِنْ قُلْنَا: لَا، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ يَوْمِي هَذَا، وَفَعَلَهُ أَبُو طَلْحَةَ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَحُذَيْفَةُ ﭫ.

قوله: (وَقَالَتْ أُمُّ الدَّرْدَاءِ: كَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُولُ...) إلى آخره: أمَّا (أمُّ الدرداء) هذه، فهي الصُّغرى، واسمها هُجَيمة -ويقال: جُهَيمة- بنت حُيَيٍّ الأوصابيَّة الحِمْيَريَّة، تابعيَّةٌ، تقدَّمَتْ[ح٦٥٠]، وأمُّ الدَّرداء الكبرى: اسمُها خيرةُ بنت أبي حدرد الأسلميِّ، صحابيَّةٌ، ليست المراد هنا، نزلت الشَّام، وتُوفِّيَت في إمرة عثمان، لها في «مسند أحمد»(٣)؛ الصحابيَّة، وأمَّا التابعيَّة؛ فلها في الكتب السِّتَّة(٤)، وليس للصحابيَّة في الكتب السِّتَّة شيء إلَّا ما قاله شيخُنا(٥) المؤلِّف فيما يأتي في (كِتَاب المرضى) في قوله: (وعادت أمُّ الدرداء رجلًا من أهل المسجد من الأنصار)[قبل ح٥٦٥٤]، ولم يذكُرْها المِزِّيُّ في «تهذيبه»، ولا الذَّهبيُّ في «تذهيبه»، فاعلمه.

وأمَّا (أبو الدَّرداء)، فقد تقدَّم أنَّ اسمَه عُوَيمر بن مالك، وقيل: ابن عامر، وقيل: ابن ثعلبة، وقيل غيرُ ذلك، الخزرجيُّ، حَكِيم هذه الأمَّة، تأخَّر إسلامه، أسلم عقب بدر، عنه: ابنُه بلالٌ القاضي، وزوجتُه أمُّ الدَّرداء، وجُبَير بن نُفَير، وأبو إدريس، وخلقٌ، فرض له عُمرُ فألحقه بالبدريِّين؛ لجلالته، مات سنة (٣٢هـ)، أخرج له الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»(٦)، وقد تقدَّمَتْ[قبل ح١٥١] ترجمتُه

---

(١) في (ب): (بفتح الظَّاء المعجمة والهمزة)، وعليهما في (أ) علامة تقديم وتأخير.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٠٧).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٩٥٠)، «الإكمال في ذكر مَن له رواية في مسند أحمد» (ص٦٣١).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/٣٥٢)، «تذهيب التهذيب» (١١/١٩٩).

(٥) زيد في (ب): (الإمام).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٥١٧) (ص٧٩٨)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٦٩).

مختصرةً، ولكن طال العهد بذلك.

قوله: (وَفَعَلَهُ أَبُو طَلْحَةَ): هو زيد بن سهل الأنصاريُّ، بدريٌّ كبير، ترجمتُه معروفةٌ، وهو نقيبٌ، تقدَّمَتْ ترجمتُه مختصرةً[ح٣٧١]، تُوفِّيَ سنة (٣٤هـ)، أخرج له الأئمَّةُ السِّتَّةُ، وأحمدُ في «المسند»(١)، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ) تقدَّم، عبدُ الرَّحمن بن صخر رضي الله عنه، وكذا (ابْنُ عَبَّاسٍ) عبدُ الله البحر والحبر، مشهورُ التَّرجمة، وكذا (حُذَيْفَةُ) ابن اليماني، معروفون رضي الله عنهم أجمعين.

١٩٢٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي فِي النَّاسِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «مَنْ أَكَلَ؛ فَلْيُتِمَّ أَوْ فَلْيَصُمْ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ؛ فَلَا يَأْكُلْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيلُ الحافظُ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[قبل ح٦٢].

قوله: (بَعَثَ رَجُلًا يُنَادِي(٢)): وفي بعض طرقه: (رجلًا من أسلم)[ح٢٠٠٧]: هذا الرَّجل هو(٣) هند بن أسماء الأسلميُّ(٤)، وقال ابنُ طاهرٍ: (أسماء بن حارثة)[إيضاح الإشكال١١٦]، والله أعلم(٥)، وقد ذكره ابنُ بَشْكُوال وابنُ طاهر من حديث سلمة ابن الأكوع الرَّاوي هنا(٤)، وسيأتي في آخِرِ (الصَّوم) بما فيه إنْ شاء الله تعالى[ح٢٠٠٧].

قوله: (يَوْمَ عَاشُورَاءَ): (يوم عاشوراء): اختُلِف فيه أيُّ يوم هو، والأصحُّ: أنَّه عاشر المحرَّم(٦)، وهو بالمدِّ والقصر، مشهور.

٢٢- بابُ الصَّائِمِ يُصْبِحُ جُنُبًا

١٩٢٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ ابْنِ هِشَامِ بْنِ المُغِيرَةِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ.

١٩٢٦- (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٥)، «تهذيب الكمال» (١٠/٧٥).

(٢) في هامش (ق) بخطِّ المصنِّف: (حاشية: هذا الرجل: قال ابن بَشْكُوال: هو هند بن أسماء، وصوابه: هند أخو أسماء)، وسيأتي الكلام عليه في الحديث (٢٠٠٧).

(٣) زيد في (ب): (من أسلم)، وهو تكرارٌ.

(٤) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٤٠٦-٤٠٧).

(٥) زيد في (ب): (قوله)، ولعلَّه سبق قلم.

(٦) سيذكر المؤلِّف اختلاف الأقوال فيه قبل الحديث (٢٠٠٠).

ابْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ: أَنَّ أَبَاهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَ مَرْوَانَ: أَنَّ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُدْرِكُهُ الفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ، **وَقَالَ مَرْوَانُ** لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ: أُقْسِمُ بِاللهِ؛ **لَتُقَرِّعَنَّ بِهَا أَبَا هُرَيْرَةَ**، وَمَرْوَانُ يَوْمَئِذٍ عَلَى المَدِينَةِ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَكَرِهَ ذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، ثُمَّ قُدِّرَ لَنَا أَنْ نَجْتَمِعَ **بِذِي الحُلَيْفَةِ**، وَكَانَتْ لِأَبِي هُرَيْرَةَ هُنَالِكَ أَرْضٌ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَوْلَا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ، لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ، فَذَكَرَ قَوْلَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ: **كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ، وَهُوَ أَعْلَمُ**.

وَقَالَ هَمَّامٌ وَابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالفِطْرِ، **وَالأَوَّلُ أَسْنَدُ**.

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): هو بضمِّ السِّين المهملة، وفتح الميم، وتشديد الياء، بوزن (عُلَيٍّ) المُصَغَّر، وهو مولى أبي بكر بن عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة، كما هُنا، تقدَّم ببعض ترجمةٍ[ح٦١٥].

قوله: (وَأُمِّ سَلَمَةَ): تقدَّم قريبًا أنَّها هندُ بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، أمُّ المؤمنين، وتقدَّمت أيضًا بعيدًا[ح١١٥].

قوله: (فَقَالَ[(١)] مَرْوَانُ): تقدَّم أنَّه ابن الحَكَم الخليفةُ، وقدَّمتُ بعضَ ترجمتِه، وأنَّه ليس بصحابيٍّ[ح١٨٩].

قوله: (لَتَقْرَعَنَّ[(٢)] بِهَا أَبَا هُرَيْرَةَ): قال في «المطالع»: (بفتح التَّاء، أي: لتردعنَّه، يقال: قَرِع الرَّجل؛ إذا ارتدع، أو يكون معناه: لتَفْجَأنَّه بذكرها، وهو كالصَّك له والضَّرب منه، ومنه: قَرَع الباب وبالعصا[(٣)]، والأَوجه عندي أن يكون بضمِّ التَّاء، وكسر الرَّاء، رباعيٌّ؛ ومعناه: تغلِبُه وتظهَرُ عليه بالكلام، يقال منه: أقرعتُه؛ إذا قهرتَه بكلامك) انتهى[مطالع٥/٣٣٨]، ولابن الأثير نحوُه، قال في «المطالع»[مطالع٥/٣٣٨]: (قاله[(٤)] صاحب «الأفعال»[(٥)]، ويحتمل أنْ يكون: «لتُقْرِعَنَّ بها أبا هريرة»؛ من التَّقريع؛ وهو التَّوبيخ)، انتهى،

---

(١) كذا في النُّسخ، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (وقال).

(٢) كذا في النُّسخ، وعزاها الحافظ في «الفتح» (١٧٢/٤) للكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (لَتُقَرِّعَنَّ).

(٣) في النسخ: (والعصا)، والمثبت من مصدره.

(٤) في النسخ: (قال)، والمثبت من مصدره، ومراده الكلام السابق: (أقرعته؛ إذا قهرته بكلامك).

(٥) «الأفعال» لابن القوطيَّة (ص٥٨).

وفي طرَّة أصلنا: (لتُفزِّعنَّ)؛ بالفاء والزَّاي[(١)]، من التفزيع الذي هو التَّخويف[(٢)].

قوله: (بِذِي الحُلَيْفَةِ): تقدَّم ضبطها، وأنَّها الميقات، وكم بينها وبين المدينة من مِيل، وغَلَطِ مَن غلط في مسافتها[ح١٣٣].

قوله: (كَذَلِكَ[(٣)] حَدَّثَنِي الفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ؛ وَهُوَ أَعْلَمُ): كذا في أصلنا، اعلم أنَّ في «البخاريِّ» و«مسلم»[م١١٠٩] ردَّ ذلك أبو هريرة للفضل بن العبَّاس[(٤)]، وفي «النَّسائيِّ»[كن٢٩٤٣] ردَّ ذلك إلى أسامة ابن زيد، فقال: (أخبرنيه أسامة بن زيد)، وفي رواية أخرى: (أخبرنيه[(٥)] مُخبِر)[كن٢٩٤٦]، وفي رواية أخرى: (أخبرنيه فلان وفلان)[كن٢٩٤٤]، فيحتمل أنَّه سمعه من الفضلِ وأسامةَ، فتارةً صرَّح بذا، وتارةً صرَّح بذا، وتارةً [كنَّى عنهما، وتارة كنَّى عن أحدِهما، والله أعلم][(٦)]/. [١/٤٦ب]

قوله: (وَهُوَ أَعْلَمُ): كذا في أصلنا، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ، وقد عُمِل بالحمرة فوقها: (وهما)، وفي نسخة الدِّمياطيِّ: (وهما أعلم)، ويؤيِّد هذه ما في «مسلم»: (هما قالتا ذلك؟ قال: نعم، قال أبو هريرة: هما أعلم)، ورجع عن قوله[م١١٠٩]، ولا شكَّ أنَّهما أعلم بذلك مِن غيرهما مِن الرِّجال، وعائشةُ أفقهُ من الفَضْلِ وأعلمُ، وفي نسخةٍ عتيقةٍ في الأصل: (وهو أعلم)، وفي الطُّرَّة: (وهنَّ أعلمُ)[(٧)] نسخة.

قوله: (وَقَالَ هَمَّامٌ وَابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): أمَّا (همَّام)؛ فالظَّاهر أنَّه ابن مُنبِّه بن كامل اليماني الأبناويُّ، وذلك أنِّي لا أعلمُ أحدًا اسمُه (همَّام) يروي عن أبي هريرة في الكتب السِّتَّة أو بعضها سواه، ولم أرَ حديثَه الذي أشار إليه البخاريُّ في شيء من الكتب السِّتَّة[(٨)]، والله أعلم[(٩)].

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي كما في هامش (ق)، وفي هامش «اليونينيَّة» من رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي: (لتُفْزِعَنَّ).

(٢) في (ب): (التَّخفيف)، وهو تحريفٌ.

(٣) في (ج): (كذا).

(٤) في (ج): (عباس).

(٥) في (ب): (أخبرني وأخبرنيه).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج)، انظر «فتح الباري» (١٧٣/٤).

(٧) وهي رواية النسفيِّ.

(٨) أخرجه أحمد في «مسنده» (٨١٤٥) من طريق مَعْمَر عن همَّام بن منبِّه به.

(٩) في (ب): (البخاري والله أعلم في شيء من الكتب السِّتَّة).

وأمَّا (ابن عبد الله بن عمر)؛ فالظَّاهر أنَّه عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، كذا في أصلنا من غير تردُّد[١]، ويحتمل أنْ يكون في نفس الأمر عُبيد الله بن عبد الله[٢] بن عمر بن الخطَّاب؛ لما سأذكره، روى حديثَ عَبد الله النَّسائيُّ في (الصَّوم) عن مُحَمَّد بن عبد الملك -هو ابن زنجويه- عن بشر بن شعيب ابن[٣] أبي حمزة، عن أبيه، عن الزُّهريِّ، عن عَبد الله به[كن٢٩٣٧]، ورواه عُقَيلٌ عنِ الزُّهريِّ، عن عُبَيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبي هريرة، أخرجه النَّسائيُّ أيضًا في (مَن أصبح جنبًا في رمضان[٤]): قال: (فلقيتُ أبا هريرة، فقال[٥]: يفطر، إنَّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان يأمرنا بالفطر إذا أصبح الرَّجل جنبًا، قال: فجئت عبدَ الله -يعني: ابن عمر-، فذكرت له[٦] الذي أفتاني أبو هريرة...)؛ الحديث، النَّسائيُّ في (الصَّوم) عن عبد الملك بن شعيب بن اللَّيث بن سعد، عن أبيه، عن جدِّه، عن عُقَيل، عن الزُّهريِّ به[كن٢٩٣٨].

قوله: (**وَالأَوَّلُ أَسْنَدُ**): قال شيخُنا في «شرحه»: (أي: أظهرُ إسنادًا وأبينُ في الاتِّصال، نقله ابن التِّين عن أبي الحسن بعد أنْ قال: إسنادُ الحديث: رفْعُه إلى قائله، وهذان قد رفعاه إلى قائلهما[٧])، والله أعلم، والذي كنت أفهمُه من قوله: (والأوَّل أسندُ) أي: أصحُّ إسنادًا، أو أقوى إسنادًا، والله أعلم[٨]، ولا شكَّ أنَّه أقوى إسنادًا، وقد ذكرتُ لك إسنادَ عَبدِ الله بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة، وإسنادَ عُبَيد الله ابن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أعلاه، والله أعلم[٩].

فائدة: قال الدِّمياطيُّ: (قال الخطَّابيُّ: كان أبو هريرة لم يعلم بالنَّسخ، فلمَّا سمع خبر عائشة

---

(١) أي: من غير بيانٍ لابنِ عبد الله بن عمر مَن هو، وقد اختُلِف على الزُّهريِّ في هذا الحديث؛ هل رواه عن عَبد الله، أو عن عُبَيد الله؛ كما سيأتي.

(٢) في (ب) و(ج): (عبد الله بن عبيد الله)، وجاءت في هامش (أ) استدراكًا، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) في (ب): (عن)، وهو تحريفٌ.

(٤) في (ب): (فيمن افتتح صيامًا رمضان)، وهو تحريفٌ.

(٥) زيد في (ب): (أبو هريرة).

(٦) (له): سقط من (ب).

(٧) كذا في النُّسخ و«التَّوضيح» (١٣/١٦١)، وكتب فوقها في (أ) و(ج): (كذا)، ولعلَّ الصَّواب: (قائله).

(٨) زيد في (ب): (به).

(٩) قال الحافظ في «الفتح» (٤/١٧٣): (الذي يظهر لي: أنَّ مرادَ البخاريِّ: أنَّ الروايةَ الأُولى أقوى إسنادًا، وهي من حيث الرجحان كذلك؛ لأنَّ حديثَ عائشةَ وأمِّ سلمة في ذلك جاءا عنهما من طرقٍ كثيرةٍ جدًّا بمعنًى واحدٍ، حتَّى قال ابنُ عبدِ البَرِّ [«التمهيد» (١٧/٤٢٤)]: إنَّه صحَّ وتواتر، وأمَّا أبو هريرة؛ فأكثر الروايات عنه أنَّه كان يفتي به).

وأمّ سلمة؛ صار إليه[(١)]، انتهى، ويؤيِّد هذا ما ذكرته آنفًا[(٢)] من عند مسلم أنَّه رجع[م١١٠٩].

واعلم[(٣)] أنَّه أُجِيب عن حديث أبي هريرة **بثلاثة أجوبة**:

أحدها: قاله ابن المنذر -كما نقله عنه البيهقيُّ-: (أنَّ حديث أبي هريرة منسوخ، وكان أوَّلَ الأمر حين كان الجماعُ محرَّمًا في اللَّيل بعد النَّوم، كما كان الطَّعام والشَّراب، ثمَّ نُسِخ، ولم يعلم أبو هريرة، فكان يفتي بما علمه حتَّى بلغه النَّاسخُ، فرجع إليه، قال ابن المنذر: وهذا أحسنُ ما سمعتُ فيه)[(٤)]، وهذا قد تقدَّم.

والثَّاني: محمول على مَن أدركه الفجر مُجامِعًا، فاستدام عالـمًا؛ فإنَّه[(٥)] يفطر، فلا صوم له.

الثَّالث: أنَّه أشار إلى الأفضل، فالأفضل أنْ يغتسل قبل الفجر، ولو خالف؛ جاز.

فإنْ قيل: يقولون: إنَّ الاغتسال قبل الفجر أفضل، وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام خلافه؟!

والجواب: أنَّه فعله؛ لبيان الجواز، ويكون في حقِّه أفضل؛ لأنَّه يتضمَّن البيان في حقِّه، وهو مأمورٌ به، وله نظائر، والله أعلم[(٦)]، وعنه أجوبة أخرى غير ما ذكرتُ.

٢٣ - بابُ المُبَاشَرَةِ لِلصَّائِمِ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَحْرُمُ عَلَيْهِ فَرْجُهَا.

١٩٢٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: **عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ**، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُ وَيُبَاشِرُ، وَهُوَ صَائِمٌ، **وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ**.

وَقَالَ: **قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ**: **مَأْرَبٌ**: حَاجَةٌ.

وَقَالَ طَاوُسٌ: ﴿غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ﴾ [النور: ٣١] الأَحْمَقُ لَا حَاجَةَ لَهُ فِي النِّسَاءِ.

وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ: إِنْ نَظَرَ فَأَمْنَى؛ يُتِمُّ صَوْمَهُ.

قوله: (**عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الحَكَمِ**): كذا في أصلنا، وفي الهامش: (سعيد)[(٧)] عوض (شعبة)، وهو سعيد بن أبي عَروبة، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ»، فرأيتُه ذكر هذا الحديث عن شعبة، عن الحَكَم،

(١) «أعلام الحديث» (٢/٩٥٩).

(٢) في (ج): (أيضًا).

(٣) في (ب): (والله أعلم).

(٤) انظر «السنن الكبرى» (٤/٢١٥).

(٥) في (ب) و(ج): (بأنَّه).

(٦) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٧/٢٢١-٢٢٢).

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ؛ كما في هامش (ق).

ليس غير(١)، فالصَّواب إذن: (شعبة)، لا (سعيد)(٢)، والله أعلم.

قوله: (**عَنِ الحَكَمِ**): هو ابن عُتَيبة(٣)، [وليس] القاضي، تقدَّم مُتَرجَمًا، وغلطُ البخاريِّ فيه[ح١١٧]، والله أعلم، [وكذا تقدَّم (**إِبْرَاهِيم**): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ](٤)، وكذا تقدَّم (**الأَسْوَد**): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (**وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ**) أي: لحاجته؛ يعني: أنَّه كان غالبًا لهواه، أكثر المُحدِّثين -كما قاله ابن الأثير- يروونه بفتح الهمزة والرَّاء؛ يعنون: الحاجة، وبعضهم يرويه: بكسر الهمزة، وسكون الرَّاء، وله **تأويلان**؛ **أحدهما**: الحاجة يقال فيها: الأرَبُ، والإِرْبة، والمأرُبة، **والثَّاني**: أنَّها أرادت العضو، وعنت من الأعضاء الذكر خاصَّة(٥)، وقد تقدَّم[ح٣٠٢].

قوله: (**قَالَ ابْنُ عبَّاس: مَأرِبٌ: حَاجَةٌ**): كذا في أصلٍ من أصولنا: بكسر الرَّاء، وفي أصلنا الذي سمعنا(٦) على العراقيِّ: (مأرَبٌ)؛ بفتح الرَّاء، وكذا أحفظه أنا، والحاجة يقال لها: مأرُبة: مثلَّثة الرَّاء(٧)، والظَّاهر أنَّ (مأرُب) مثلها مثلَّثة الرَّاء، قال شيخنا: (وبخطِّ الدِّمياطيِّ في حاشية أصله: «الصَّواب: حاجات أو حاج»)، انتهى[التوضيح١٣/١٨٥]، والظَّاهر: أنَّ عند الدِّمياطيِّ: (﴿مَـَٔارِبُ﴾: حاجاتٌ أو حاجٌ)؛ جمعان، ويكون ذلك تفسيرًا للقرآن في قوله: ﴿وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: ١٨]، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ**): هذا هو أبو الشَّعثاء الأزديُّ اليَحْمَدِيُّ الخَوفيُّ(٨) البصريُّ، والخَوف:

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١١/٣٥٣).

(٢) غلَّط الحافظُ في «الفتح» (٤/١٧٧) رواية (عن سعيد)؛ إذ ليس في شيوخ سليمان بن حرب أحدٌ اسمُه سعيد حدَّثه عنِ الحَكَم.

(٣) في (ب): (عتبة)، وهو تحريفٌ، والحكم بن عُتيبة بن النهاس القاضي لم يرو عن البخاري شيئًا.

(٤) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (وكذا تقدَّم «الأسود»... النخعي).

(٥) انظر «النهاية» (١/٣٦) مادَّة (أرب).

(٦) زيد في (ج): (فيه).

(٧) انظر «المثلث» لابن السِّيْد (٢/١٤٦).

(٨) كذا في النسخ مضبوطًا بخاء معجمة، وكذا ضبطه الذهبيُّ في «المشتبه» (ص١٨٠)، وتبعه ابنُ حجر في «تبصير المنتبه» (٢/٥٢١)، وضبطه السمعانيُّ في «أنسابه» (٢/١٢٣) وابنُ الأثير في «لُبابه» (١/٣١١-٣١٢) وابنُ حجر في «تقريب التهذيب» (ص١٣٦): (الجَوْفي)؛ بالجيم، وقال الزبيديُّ في «تاج العروس» مادة (جوف) بعد أن ذكر الاختلاف فيه: (والصَّوابُ في نِسبَةِ أَبِي الشَّعْثاءِ المذكورِ إِلى الجَوْفِ -بالجِيمِ- لِمَوْضِعٍ مِن عُمَان؛ فإنَّه أَزْدِيٌّ، وما عَدَا ذلك تَصْحِيفٌ)، والله أعلم.

ناحية بعُمان، وقيل: درب الخَوف بالبصرة، من أئمَّة التَّابعين، صحب ابنَ عبَّاس وأكثرَ عنه، وعن معاويةَ، وابنِ عُمرَ، وابنِ الزُّبير، وعنه: قتادةُ، وعَمرُو بنُ دِينار، ويعلى بنُ مسلم، وآخرون، تُوفِّيَ سنة (٩٣هـ)، وقال ابن سعد: (١٠٣هـ)[الكبرى٩/١٨٢]، والأوَّل أصحُّ، أخرج له الجماعة، أثنى عليه ابنُ عبَّاس وغيرُه[١].

٢٤- بابُ القُبلَةِ لِلصَّائِمِ[٢]

١٩٢٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. (ح): وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **لَيُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحِكَتْ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): هذا هو ابنُ سعيدٍ القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٤٣].

قوله: («ح»): تقدَّم الكلام على (ح) في أوَّل هذا التَّعليق كتابةً وقراءةً[ح٦]، فأغنى ذلك عن إعادته.

قوله: (**لَيُقَبِّلُ بَعْضَ أَزْوَاجِهِ وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ ضَحِكَتْ**): المقبَّلَة لعلَّها عائشة رضي الله عنها، ولذلك ضحكت، وسيجيء من حديث أمِّ سلمة: (أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يُقبِّل أمَّ سلمة أيضًا وهو صائم)[ح١٩٢٩]، فيحتمل أنَّها أخبرت عنها، ويحتمل أنْ يكون عن غيرهما، والله أعلم.

١٩٢٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زَيْنَبَ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي الخَمِيلَةِ إِذْ حِضْتُ فَانْسَلَلْتُ، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي، فَقَالَ: «مَا لَكِ أَنُفِسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَخَلْتُ مَعَهُ فِي الخَمِيلَةِ، وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَكَانَ يُقَبِّلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**[٣]): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّان، سيِّدُ الحُفَّاظ، تقدَّم أعلاه وقبله مرارًا؛ مرَّةً مُترجَمًا[ح٤٣]، ومن جملة ترجمته: أنَّ أحمدَ ابن حنبل قال: (ما رأتْ عيناي مثلَ يحيى بنِ القطَّان)[٤].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٤٣٤)، «تذهيب التهذيب» (٢/١٠٤).

(٢) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٦٠): (القُبْلَةُ للصائِمِ تُكرَه إذا هيجت شهوته، وهي كراهة تنزيه على الأصحِّ).

(٣) زيد في (ب): (ابن سعيد القطان).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (١/٢٣٣).

قوله: (عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللهِ): هذا هو الدَّستوائيُّ، تقدَّم مرارًا، ومرَّةً مُترجَمًا[(١)]، وتقدَّم لماذا نُسِب[ح٤٤]، وكذا تقدَّم (يَحْيَى بْنُ أَبِي[(٢)] كَثِيرٍ)؛ بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّ اسمَه عبدُ الله أو إسماعيلُ، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ[(٣)] أُمِّ سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّهَا): أمَّا (زينبُ) هذه؛ فأبوها أبو سَلَمة، وهي ربيبتُه عليه الصلاة والسلام، وأبوها تقدَّم أنَّ اسمَه عبدُ الله بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر[(٤)] بن مخزوم، أمُّه برَّةُ بنت عبد المُطَّلب، وهو أخو النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم من الرَّضاعة[(٥)]، رَوَتْ زينبُ عن أمِّها وغيرِها، وعنها: عروةُ وأبو سَلَمة، تُوفِّيَت سنة (٧٣هـ)، أخرج لها الجماعةُ، رضي الله عنها[(٦)]، و(أمُّها): هندُ بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، تقدَّمَتْ، أمُّ المؤمنين/. [١/٢٤٧أ]

قوله: (فِي الخَمِيلَةِ): هي بفتح الخاء المعجمة، وكسر الميم: كساء ذو خَمَلٍ، وهي كالقطيفة، أو هي هي، وقد تقدَّمت[ح٢٩٨].

قوله: (حِيْضَتِي): قال ابن قُرْقُول: بكسر الحاء قيَّدناه عن أهل الإتقان، وهي الحالة التي[(٧)] هي[(٨)] عليها، وقد تقدَّم ذلك[ح٢٩٨].

قوله: (مَا لَكِ؟ أَنُفِسْتِ؟): تقدَّم غيرَ مرَّةٍ أنَّ النُّون مفتوحة ومضمومة[ح٣٢٢،٣٠٥،٢٩٤وغيرها].

٢٥- بابُ اغْتِسَالِ الصَّائِمِ

وَبَلَّ ابْنُ عُمَرَ ثَوْبًا، فَأُلْقِيَ عَلَيْهِ، وَهُوَ صَائِمٌ.

وَدَخَلَ الشَّعْبِيُّ الحَمَّامَ وَهُوَ صَائِمٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَتَطَعَّمَ القِدْرَ، أَوِ الشَّيْءَ.

وَقَالَ الحَسَنُ: لَا بَأْسَ بِالمَضْمَضَةِ وَالتَّبَرُّدِ لِلصَّائِمِ.

---

(١) في النسخ: (مترجمة)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) (أبي): سقط من (ج).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (ابْنَة).

(٤) في «الاستيعاب»: (عمرو).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٤١٧)، «أُسْد الغابة» (٣/١٨٩).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٨)، «تهذيب الكمال» (٣٥/١٨٥).

(٧) (التي): سقط من (ب).

(٨) (هي): سقط من (ج).

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: إِذَا كَانَ يَومُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ؛ فَلْيُصْبِحْ دَهِينًا **مُتَرَجِّلًا**.

وَقَالَ أَنَسٌ: **إِنَّ لِي إِبْزَنَ أَتَقَحَّمُ فِيهِ** وَأَنَا صَائِمٌ.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: يَسْتَاكُ أَوَّلَ النَّهَارِ وَآخِرَهُ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنِ ازْدَرَدَ رِيقَهُ؛ لَا أَقُولُ يُفْطِرُ.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا بَأْسَ بِالسِّوَاكِ الرَّطْبِ، قِيلَ: لَهُ طَعْمٌ؟ قَالَ: وَالمَاءُ لَهُ طَعْمٌ، **وَأَنْتَ تُمَضْمِضُ** بِهِ.

وَلَمْ يَرَ أَنَسٌ وَالحَسَنُ وَإِبْرَاهِيمُ بِالكُحْلِ لِلصَّائِمِ بَأْسًا.

قوله: (**فأُلقِيَ**(١) **عَلَيْهِ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (فألقاه).

قوله: (**وَدَخَلَ الشَّعْبِيُّ الحَمَّامَ**): (الشَّعبيُّ): تقدَّم أنَّه بفتح الشِّين، وهو عامر بن شَراحيل، تقدَّم[ح٢٠٦].

قوله: (**الحَمَّامَ**): هو مشدَّد، وهو مذكَّر عند العرب، مشتقٌّ من الحميم؛ وهو الماء الحارُّ، وقد قدَّمت[بعد ح١٩٢] أنَّ الحميم من الأضداد عن الصَّغانيِّ[الأضداد٢٢٨]، و(الحمَّام): مذكَّر بالاتِّفاق، ورأيت أنَّ بعض النُّحاة ذَكَرَ الحمَّام، فقال: دخلتها، فقيل له: إنَّ الحمَّام مُذكَّر، فقال: أردتُ حمَّام النِّساء.

قوله: (**وَقَالَ الحَسَنُ**): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، أحدُ الأعلام، مشهورُ التَّرجمة.

قوله: (**مُتَرَجِّلًا**) أي: متسرِّحًا، وقد تقدَّم[ح١٦٨].

قوله: (**إِنَّ لِي أَبْزَنَ**): هو بالموحَّدة، والزَّاي، والنُّون، وهو بفتح الهمزة، وسكون الباء، كذا بخطِّ الدِّمياطيِّ بالقلم، ولا ينصرف؛ للعجمة والعلميَّة، وهو مصروف في أصلنا الدِّمشقيِّ، وصرفُه لغةٌ، وقال شيخنا الشَّارح: (وضبطه غيره بالكسر، وعلى أفواه الأطبَّاء الضَّمُّ)[التوضيح١٣/٢٠٥]، انتهى، وقال المحبُّ الطَّبريُّ: (والأَبْزَن؛ بفتح الهمزة وكسرها، وسكون الباء الموحَّدة، وزاي بعدها مفتوحة، ثمَّ نون: شبه الحوض الصغير، وهي كلمة فارسيَّة) انتهى[غاية الإحكام٤/٤٠٤]، وقال ابن قُرْقُول: (والأَبْزَن: كلمة فارسيَّة، وهو مثل الحوض الصغير، أو القصريَّة الكبيرة من فخَّار ونحوه، قاله ثابت، وقيل: هو حجرٌ منقورٌ؛ كالحوض، [وقال أبو ذرٍّ](٢): كالقِدر يُسخَّن فيه الماء، قال القاضي: «وليس هذا بشيء»[المشارق١/٦٨].

وفقه الحديث: أنَّه كان يتبرَّدُ فيه وهو صائم، يستعين على حرِّ العطش، وهو قول كافَّة العلماء،

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (فألقاه).

(٢) (وقال أبو ذر): مستدرك من مصدره، وفي النسخ بدله: (الصغير أو)، ولعلَّه سبق قلم.

وكرهه بعضهم، حتَّى كره إبراهيم النَّخعيُّ للصائم أنْ يبلَّ ثوبه من الحرِّ[١]، انتهى[مطالع١/١٦٣]، وفي أصلنا: بكسر الهمزة، وكسر الزَّاي وفتحها بالقلم، ولم أر كسر الزَّاي؛ فيُحرَّر[٢].

قوله: (**أَتَقَحَّمُ فِيْهِ**) أي: أُلقِي نفسي فيه، والتَّقحُّم: الدُّخول في الشيء من غير رَويَّة.

قوله: (**وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنِ ازْدَرَدَ**): (عطاء) هذا: هو ابن أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، تقدَّم مُترجَمًا[ح٩٨].

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ**): هذا هو مُحَمَّدُ بن سيرين، وقد ذكرتُ أولادَ سيرين الذُّكورَ والإناثَ فيما تقدَّم[قبل ح١٢٦٠].

قوله: (**وَأَنْتَ تُمَضْمِضُ**): هو بضمِّ أوَّله، وكسر الميم الثَّانية، رباعيٌّ، وفي نسخة: (تَمَضمَض)؛ بفتح التَّاء، وفتح الميمين، محذوف إحدى التَّاءين[٣].

قوله: (**وَلَمْ يَرَ أَنَسٌ وَالحَسَنُ**): أمَّا (أنسٌ)، فهو ابنُ مالك الخادمُ رضي الله عنه، مشهورٌ، وأمَّا (الحسنُ)؛ فهو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ[٤].

١٩٣٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَأَبِي بَكْرٍ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُدْرِكُهُ الفَجْرُ فِي رَمَضَانَ، مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ**): هذا أحمد بن صالح، أبو جعفر، ابنُ الطَّبريِّ، الحافظُ المِصريُّ، سمع ابنَ عُيَينةَ وابنَ وَهْبٍ، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، وابنُ أبي داود، وآخرون، كتب عنِ ابنِ وَهْب خمسين ألفَ حديثٍ، قال صالحُ جَزَرة: (كان رجلًا جامعًا، يحفظ، ويعرف الفقهَ والنَّحوَ والحديثَ)، مات سنة (٢٤٨هـ)، وهو ثبت في الحديث، أخرج له البخاريُّ وأبو داود[الكاشف٣ب]، وله ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه، قال في ترجمته الذَّهبيُّ: (آذى النَّسائيُّ نفسَهُ بكلامه فيه)[الميزان ١/١٠٣]، انتهى.

تنبيهٌ: اعلم أنَّ الجارح[٥] وإن كان إمامًا معتمدًا في ذلك فربَّما أخطأ فيه، كما جرح[٦] النَّسائيُّ

---

(١) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٩٣٠٤، ٩٠٣٩).

(٢) في (ب): (فيجوز)، وهو تحريفٌ، وكُتِب في هامش (ق): (إِبْزِن: مثلَّث الهمزة مع كسر الزاي وفتحها)، ولم أقف على كسر الزاي في المعاجم.

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) هذه الفقرة سقطت من (ب).

(٥) في (ب): (الخارج)، وهو تصحيفٌ.

(٦) في (ب) و(ج): (خرج)، وهو تصحيفٌ.

أحمدَ بن صالح المصريَّ بقوله: (غير ثقة ولا مأمون)، وهو ثقةٌ إمامٌ حافظٌ، احتجَّ به البخاريُّ في «صحيحه» وقال: (ثقة، ما رأيت أحدًا يتكلَّم فيه بحُجَّة)، وكذا وثَّقه أبو حاتم الرَّازيُّ، والعِجْليُّ، وآخرون، وقد قال[(١)] أبو يَعلى الخليليُّ: (اتَّفق الحُفَّاظ على أنَّ كلامَ النَّسائيِّ فيه تحامُلٌ[(٢)]، ولا يَقدَحُ كلامُ أمثالِه فيه)[(٣)]، وقد بيَّن ابنُ عَدِيٍّ سببَ كلامِ النَّسائيِّ فيه[(٤)]، وقد ذكر ابنُ دقيقِ العيدِ أبو الفتح تقيُّ الدِّين القشيريُّ الوجوهَ التي تدخل الآفة منها في ذلك؛ وهي خمسةٌ: الهوى والغرض، وهو شرُّها، وهو في تواريخ المتأخِّرين[(٥)] كثيرٌ، **الثاني**: المخالفة في العقائد، **والثالث**: الاختلاف بين المتصوِّفة وأهل علم الظَّاهر، **والرَّابع**: الكلام بسبب الجهل بمراتب العلوم، وأكثر ذلك في المتأخِّرين؛ لاشتغالهم بعلوم الأوائل وفيها الحقُّ؛ كالحساب، والهندسة، والطِّبِّ، وفيها الباطلُ؛ كالطبيعيَّات، وكثير من الإلهيَّات، وأحكام النُّجوم، **والخامس**: الأخذ بالتوهُّم مع عدم الوَرَع، هذا حاصل كلامه[(٦)]، وقد عقد ابنُ عبد البَرِّ في كِتَاب «العلم» بابًا لكلام الأقران المتعاصرين بعضهم في بعض، ورأى أنَّ أهلَ العِلم لا يُقبَل جَرحُهم إلَّا ببيان واضح[(٧)].

سؤال: وهو أنَّه إذا نُسِب مثلُ النَّسائيِّ -وهو إمامٌ حُجَّةٌ في الجرح والتَّعديل- إلى مثلِ هذا، فكيف يُوثَق بقوله في ذلك؟

فأجاب أبو عَمرو بن الصَّلاح: بأنَّ عينَ السُّخط تُبدي مساوِئَ لها في الباطن مخارجُ صحيحةٌ تَعْمَى عنها بحجاب السُّخط، لا أنَّ ذلك يقع من مِثله تعمُّدًا لِقَدْحٍ يعلمُ بطلَانَه[معرفة٣٩١]، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن وَهْبٍ، أحدُ الأعلام، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٨٩]،

---

(١) في (ب): (فقال).

(٢) في (ب): (تحليل)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) «الضعفاء والمتروكين» (ص١٥٧)، «تاريخ بغداد» (٢٠١/٤)، انظر «الجرح والتعديل» (٥٦/٢)، «معرفة الثقات» (١٩٢/١)، «الإرشاد» (ص١٠٧).

(٤) قال في «الكامل في الضعفاء» (١٨٣/١): (وأمَّا سوءُ رأي النَّسائيِّ؛ فسمعتُ محمَّد بنَ هارون بن حسَّان البرقيَّ يقول: هذا الخراسانيُّ -يعني: النسائي- يتكلَّم في أحمد بن صالح، وحضرتُ مجلسَ أحمدَ بنِ صالح وطرده من مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلَّم فيه).

(٥) في (ج): (المتكلمين).

(٦) انظر «الاقتراح» (ص٥٧-٦١).

(٧) انظر «جامع بيان العلم وفضله» (باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض) (١٠٨٧/٢)، والكلام بتمامه للعراقيِّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢٦١/٣-٢٦٣).

وكذا تقدَّم (يُونُسُ): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مُسْلِم.

قوله: (عَنْ عُرْوَةَ وَأَبِي بَكْرٍ): أمَّا (عروة)، فهو ابن الزُّبير بن العوَّام بن خُوَيلد بن أَسَد، أحدُ الأعلام، وأحدُ الفقهاء السَّبعة، وأمَّا (أبو بكر)، فهو ابنُ عبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزوميُّ، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قولٍ، عن أبي هريرةَ وعائشةَ، وعنه: أولادُه/ والزُّهريُّ، وُلِد زمنَ عُمَرَ رضي الله عنه، وكُفَّ بأَخَرَة، وكان من سادات قريش، ويُسمَّى الرَّاهبَ، يقال: اسمه مُحَمَّد، وقيل: اسمه أبو بكر، وكنيته أبو عبد الرَّحمن، مات سنة (٩٤هـ)، أخرج له الجماعة، كان ثقةً فقيهًا عالمًا سخيًّا كثيرَ الحديث(١). [٢٤٧/١ب]

قوله: (مِنْ غَيْرِ حُلْمٍ(٢)): قال ابن قُرْقُول: (بجزم اللَّام، أي: لا من حلم المنام، وهو الاحتلام، وليس فيه إثبات أنَّه كان يحتلم، وقد نفاه عنه بعضُ النَّاس؛ لأنَّه من الشَّيطان، ولأنَّه لم يُروَ عنه أثرٌ في ذلك، وقد يحتمل جوازه عليه، ولا يكون من الشَّيطان، لكن من الطَّبع البشريِّ عند اجتماع الماء، والبُعد من النِّساء، و«الحلُم»؛ بضمِّ اللَّام أيضًا وبسكونها: رؤيا النَّوم، والفعل منه: حَلَم؛ بفتح اللَّام)، انتهى[مطالع ٢/٢٨٩]، فقوله: (لم يرو عنه أثرٌ في ذلك): إنْ كان مرادُه: أثرًا صحيحًا؛ فنعم، وإن أراد شيئًا بالكليَّة؛ فَيَرِدُ عليه ما في «الطَّبرانيِّ» من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما رفعه[ح١١٥٦٤]: «ما احتلم نبيٌّ قطُّ، إنَّما الاحتلام من الشَّيطان»، قال شيخنا المؤلِّف في بعض مُؤلَّفاته التي قرأتها عليه: (ضعَّفه ابن دحية في كتابه المُسمَّى بـ«الآيات البيِّنات»)، انتهى[غاية السول ٢٩٠]، والمقالتان اللَّتان أحدهما منقولة والثَّانية احتمال هما محكيَّتان عند الشَّافعيَّة أيضًا، قال النَّوويُّ في «الرَّوضة»[٤/١٦]: (والأشهر امتناع الاحتلام عليهم عليهم الصَّلاة والسَّلام)، انتهى.

١٩٣١ - ١٩٣٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامِ بْنِ المُغِيرَةِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: كُنْتُ أَنَا وَأَبِي، فَذَهَبْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ قَالَتْ: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِنْ كَانَ لَيُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جِمَاعٍ غَيْرِ احْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُهُ.

ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ مِثْلَ ذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): هذا هو ابن أبي أُوَيس عبدِ الله، تقدَّم مرارًا، وأنَّه ابنُ أختِ الإمامِ

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/١١٢)، «الكاشف» (٣/٣٠٠).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة»: (حُلُم)، وفي (ق) بالضَّبطين معًا.

مالكٍ(١) شيخ الإسلام، وأحدِ الأعلام.

قوله: (عَنْ سُمَيٍّ): تقدَّم قريبًا وبعيدًا ضبطُه، وأنَّه وزان (عُلَيٍّ) المُصغَّر، وتقدَّم بعض ترجمتِه[ح٦١٥].

قوله: (سَمِعَ أَبَا بَكْرِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو ابن الحارث بن هشام بن المغيرة، مولاه(٢)، وهو الذي قدَّمتُه أعلاه مُترجمًا[ح١٩٣٠].

قوله: (عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّها هند بنت أبي أميَّةَ حذيفةَ، المخزوميَّةُ، أمُّ المؤمنين، وقدَّمتُ بعضَ ترجمتِها، وأنَّها(٣) تُوفِّيَت بعد السِّتِّين على الصَّحيح، وأنَّها آخِرُ أمَّهاتِ المؤمنين وفاةً، رضي الله عنها[ح١١٥].

٢٦- بابُ الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ نَاسِيًا وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنِ اسْتَنْثَرَ فَدَخَلَ المَاءُ فِي حَلْقِهِ؛ لَا بَأْسَ إِنْ لَمْ يَمْلِكْ. وَقَالَ الحَسَنُ: إِنْ دَخَلَ الذُّبَابُ حَلْقَهُ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ الحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ: إِنْ جَامَعَ نَاسِيًا، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قوله: (وَقَالَ عَطَاءٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي رَباح، مفتي أهل مكَّة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٩٨].

قوله: (إِنِ اسْتَنْثَرَ): تقدَّم الكلام في (الوضوء)[ح١٤٠] على الاستنشاق والاستنثار، وأنَّ بعضهم قال: (إنَّهما واحد)، وهذا مقتضى كلام عطاء هنا، وأنَّ الصَّحيح: أنَّ الاستنشاق: إدخالُ الماء بالنَّفَس في الأنف، والاستنثار: إخراجه من الأنف بالنَّفَس، ولهذا غاير بينهما في حديث مُتقدِّم(٤) في «الصَّحيح»، فقال: (استنشق واستنثر)[ح١٦٤].

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحسنُ بنُ أبي الحسنِ البصريُّ، العَلَم(٥) المشهورُ.

قوله: (وَمُجَاهِدٌ): تقدَّم أنَّه ابنُ جَبْر، أبو الحجَّاج الإمامُ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣١٢]، وهو أشهر مِنْ أنْ يُذكَر.

---

(١) في (ب): (مالك الإمام).

(٢) يعني: مولى سُمَيٍّ.

(٣) في النُّسخ: (وأنَّه)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) في (ج): (تقدَّم).

(٥) في (ج): (العالم).

١٩٣٣ - حدثنا عَبْدانُ: أخبَرَنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حدَّثنا هِشامٌ: حدَّثنا ابْنُ سِيرِينَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قالَ: «إذا نَسِيَ فَأَكَلَ وَشَرِبَ فَلْيُتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّما أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقاهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٦].

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن حسَّان القُرْدُوسيُّ -وقُردوس: بطن من الأزد(١)، بالقاف- الأزديُّ(٢) مولاهم(٣)، الحافظُ، عنِ الحسنِ وابنِ سيرين، وعنه: القطَّانُ، وأبو عاصم، والأنصاريُّ، مات في صفر سنة (١٤٨هـ)، أخرج له الجماعةُ[الكاشف٢/١٥٤٢]، قال أحمدُ العِجْليُّ: (ثقةٌ، حسنُ الحديث)[معرفة الثقات٢/٣٢٨]، وقال أبو حاتم(٤): (صدوق)[الجرح والتعديل٩/٥٦]، له ترجمة في «الميزان»(٥).

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ سِيرِينَ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّد بن سيرين، وقد قدَّمتُ أولادَ سيرين الذُّكورَ والإناثَ، ومَنْ روى منهم(٦)، والله أعلم.

٢٧ - بابُ سِوَاكِ الرَّطْبِ وَاليَابِسِ لِلصَّائِمِ

وَيُذْكَرُ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَسْتَاكُ وَهُوَ صَائِمٌ، مَا لَا أُحْصِي أَوْ أَعُدُّ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «السِّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»، وَقَالَ عَطَاءٌ وَقَتَادَةُ: يَبْتَلِعُ رِيقَهُ.

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي؛ لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ»، وَيُرْوَى نَحْوُهُ عَنْ جَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَلَمْ يَخُصَّ الصَّائِمَ مِنْ غَيْرِهِ.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ): (يُذكَر): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ولم يكن على شرطه في «الصَّحيح»؛ فلهذا ذكره بصيغة تمريض، وحديثُه أخرجه أبو داود[د٢٣٦٤] والتِّرمذيُّ وقال: (حسن) انتهى[ت٧٢٥]، في سنده فيهما: عاصم بن عُبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العدويُّ، روى عنه:

(١) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣/٢٤).

(٢) (الأزدي): جاءت في (ب) بعد قوله: (حسان)، وجاءت في (ج) بعد قوله: (القردوسي).

(٣) (مولاهم): ليس في (ب).

(٤) زيد في (ج): (لا).

(٥) «ميزان الاعتدال» (٤/٢٩٥) (٩٢٢٠) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٠/١٨١) (٦٥٧٢).

(٦) تقدَّم (قبل ح١٢٦٠) و(قبل ح١٥٠٣) تسميةُ بني سيرين وبناتِه، ولم يذكر مَن روى منهم.

شعبة ومالك، ثمَّ ضعَّفه، وقال يحيى: (ضعيفٌ لا يُحتَجُّ به)، وقال ابنُ حِبَّان: (كثيرُ الوهم، فاحشُ الخطأ، فتُرِك[(١)])، وقال أحمدُ: (قال ابنُ عُيَينة: كان الأشياخُ يتَّقون حديثَ عاصم ابن عبيد الله)، وقال النَّسائيُّ: (ضعيف)، ذَكر له في «الميزان» حديثَين مُنكَرَين[(٢)]، ليس هذا منهما، فلهذا لم يُخرِّجِ البخاريُّ حديثَه، أخرج له أبو داود، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه[(٣)].

و(عامر بن ربيعة): ابن كعب بن[(٤)] مالك، في نسبه اختلاف، وهو من عَنْز بن وائل، ومنهم مَن نسبه إلى مَذْحِج، وهو حليفُ الخطَّابِ أبي عُمرَ، أسلم قديمًا، وهاجر إلى الحبشة، وشهد بدرًا، وقد روى عنه: ابنُه عبدُ الله وعبدُ الله بن عُمَرَ، مات قُبَيل عثمان[(٥)]، وفي «التذهيب»[٥/٢٤]: (مات سنة «٣٣هـ»، وقيل: سنة «٣٢هـ»)، أخرج له الجماعةُ وأحمدُ في «المسند»، رضي الله عنه.

قوله: (**وَقَالَ عَطَاءٌ وَقَتَادَةُ**)[(٦)]: أمَّا (عطاء)، فهو ابن أبي رَباح، مفتي أهل مكَّة، تقدَّم مُترجَمًا[ح٩٨]، وأمَّا (قتادة)؛ فهو ابنُ دِعامة، إمامٌ مشهورُ التَّرجمة.

قوله: (**عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ**): هو بضمِّ الواو الفعلُ، وقد تقدَّم[قبل ح١٣٥] أنَّ الفعل بالضَّمِّ، وأنَّ الماء بالفتح، وتقدَّم ما فيه من اللُّغات.

قوله: (**وَيُرْوَى نَحْوُهُ**[(٧)] **عَنْ جَابِرٍ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم**): (يُروَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(نحوُه): مرفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، و(جابر): هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام، تقدَّم مُتَرجَمًا[قبل ح٧٨]، و(زيد بن خالد): هو الجُهَنيُّ، شهد الحديبية، وكان معه لواءُ جُهينةَ يومَ الفتحِ، تُوفِّيَ سنة ثمانٍ وسبعين وله خمسٌ وثمانون سنةً، والله أعلم، أخرج لهما الجماعة[(٨)].

قوله: (**وَلَمْ يَخُصَّ الصَّائِمَ مِنْ غَيْرِهِ**): اعلم أنَّ هذا هو الذي يترجَّح من حيث الدَّليل، ومذهب

---

(١) في (ب) و(ج): (فنزل)، وهو تصحيف.

(٢) بل ثلاثة، انظر «ميزان الاعتدال» (٢/٣٥٤).

(٣) «تاريخ ابن مَعِين» رواية الدوريِّ (٣/١٨٣ و٢٥٧)، «المجروحين» (٢/١٢٧)، «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٢١٠)، انظر «الكامل في الضعفاء» (٥/٢٢٥)، «تهذيب الكمال» (١٣/٥٠٠).

(٤) زيد في (ب): (أخت)، وليس بصحيحٍ.

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٥١٢)، «تهذيب الكمال» (١٤/١٧)، «الكاشف» (٢/٥١).

(٦) هذا القول جاء في «اليونينيَّة» في آخِر الباب، وعليه في (ق) علامة التأخير.

(٧) في (ب): (عنه)، وهو تحريفٌ.

(٨) انظر ترجمة زيدٍ رضي الله عنه في «الاستيعاب» (ص٢٤٩)، «تهذيب الكمال» (١٠/٦٣)، «الإصابة» (١/٥٦٥).

الشَّافعيِّ: أنَّه لا يُكرَه إلَّا للصائم بعد الزَّوال؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «لَخُلوف فم الصَّائم أطيب عند الله من ريح المسك»، أخرجه البخاريُّ ومسلم[ح١٨٩٤ م(١١٥١)(١٦٥)]، وانفرد مسلم: «يوم القيامة»[م(١١٥١)(١٦٣)]، وتزول(١) الكراهة بالغروب، كما هو مفهوم كلامهم، قال النَّوويُّ في «شرح المُهذَّب»: (قال أبو عيسى التِّرمذيُّ في «كِتَاب الصِّيام» عن الشَّافعيِّ: «إنَّه لم ير بالسِّواك(٢) للصَّائم بأسًا أوَّل النَّهار وآخره»[ت بعد ح٧٢٥]، وهذا النَّقل غريب وإنْ كان قويًّا من حيث الدَّليل، وبه قال المزنيُّ وأكثر العلماء، وهو المختار، والمشهور فيه الكراهة، وأمَّا كونه مكروهًا بعد الزَّوال؛ ففي «الأمِّ»[٣/٢٥٤]، وفي «الصِّيام» من «مختصر المزنيِّ»[ص٥٩] وغيره، وأطبق عليه أصحابنا)، انتهى(٣)/. [١/٢٤٨أ]

١٩٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ حُمْرَانَ قَالَ: رَأَيْتُ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ، فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُسْرَى إِلَى الْمَرْفِقِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا، ثُمَّ الْيُسْرَى ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم تَوَضَّأَ نَحْوَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ وُضُوئِي هَذَا، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِشَيْءٍ، إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدَانُ**): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد الحافظُ، وتقدَّم مُتَرجَمًا، ولِمَ لُقِّب (عبدان)[ح٦]؟

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): هذا هو ابنُ المبارك، أحدُ الأعلام، رحمة الله عليه، وكذا تقدَّم (**مَعْمَرٌ**): أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين مهملة ساكنة، وهو ابن راشد، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٣٧]، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**عَنْ حُمْرَانَ**): هو بضمِّ الحاء المهملة، وهو من النَّمِر بن قاسط، ابنُ أبان، ويقال غيرُ ذلك، من سبي عين التَّمر، عن مولاه عثمان، وعنه: عروةُ وزيدُ بن أسلم، وكان كاتِبَ عثمانَ وحاجِبَه، ووُلِّي إمرة سابور زمن(٤) الحجَّاج(٥)، تُوفِّيَ بعد سنة (٧٥هـ)، أخرج له الجماعة، وقد ذكره ابن سعد في

(١) في (ب): (ويرون)، وهو تحريفٌ.

(٢) (بالسواك): سقط من (ب).

(٣) انظر «المجموع» (١/٣٥٢).

(٤) في (ج): (من)، وكذا في «الكاشف».

(٥) كذا تبعًا لـ«الكاشف»، وإنَّما وُلِّيَ حمران إمرةَ سابور زمن خالد بن عبد الله بن خالد، فأغرمه الحجَّاجُ مئة ألف لذلك، ثمَّ ردَّها عليه بأمر الخليفة عبد الملك بن مروان، كما في «تهذيب الكمال».

«**الطبقات**»[٧/٢٧٩] فقال: (لم أرَهم يحتجُّون به)، وقد أورده البخاريُّ في «الضُّعفاء» لكن ما قال: (ما يليِّنُهُ قطُّ)، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه[١/٦٠٤](١).

قوله: (**إِلَى المَرْفَقِ**): تقدَّم أنَّه بكسر الميم، وفتح الفاء، وبالعكس، معروف[ح١٥٩].

قوله: (**وُضُوئِي هَذَا**): وكذا الثَّانية، تقدَّم أنَّ (الوُضوء)؛ بالضَّمِّ الفعل -كهذا(٢)-، وبالفتح الماء، وقد تقدَّم[قبل ح١٣٥] ما فيه من اللُّغات.

قوله: (**لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا**): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه جاء في رواية: (بشيء من أمر الدُّنيا)، كما عزوتها هناك؛ فانظرها[ح١٥٩].

قوله: (**مَا تقدَّم مِنْ ذَنْبِهِ**): تقدَّم الكلام عليه[ح١٥٩].

٢٨ - بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ؛ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرِهِ المَاءَ، وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الصَّائِمِ وَغَيْرِهِ»

وَقَالَ الحَسَنُ: لَا بَأْسَ بِالسَّعُوطِ لِلصَّائِمِ إِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَلْقِهِ، وَيَكْتَحِلُ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: إِنْ تَمَضْمَضَ، ثُمَّ أَفْرَغَ مَا فِي فِيهِ مِنَ المَاءِ، لَا يَضِيرُهُ، أَنْ يَزْدَرِدَ رِيقَهُ، وَمَا بَقِيَ فِي فِيهِ، **وَلَا يَمْضُغُ** العِلْكَ، فَإِنِ ازْدَرَدَ رِيقَ العِلْكِ؛ لَا أَقُولُ: إِنَّهُ يُفْطِرُ، وَلَكِنْ يُنْهَى عَنْهُ.

قوله: (**بِمَنْخِرِهِ مِنَ**(٣) **المَاءَ**): المَنخِر: تقدَّم(٤) أنَّه بفتح الميم، وكسر الخاء: ثقب الأنف، وقد تُكسَر الميم؛ إتباعًا لكسرة الخاء؛ كـ(مِنتِن)، وهما نادران؛ لأنَّ (مِفعِلًا) ليس من الأبنية، و(المُنْخُور): لغةٌ في (المَنْخِر)(٥).

قوله: (**وَقَالَ الحَسَنُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحسنُ بنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**بِالسَّعُوطِ**): هو بفتح السِّين، وضمِّ(٦) العين، وبالطَّاء المهملات: الدَّواء يُصبُّ في الأنف.

قوله: (**وَقَالَ عَطَاءٌ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي رَباح، مفتي مكَّة.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٣٠١)، «الكاشف» (١/٢٠٩).

(٢) في (ج): (هكذا).

(٣) (من) ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) لم يتقدَّم.

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (نخر).

(٦) في النُّسخ: (وإسكان)، ولعلَّه سبق قلم، وجاء في «القاموس» مادَّة (سعط): (والسَّعُوط؛ كـ«صَبُور»).

قوله: (وَلَا يَمْضُغُ): يجوز في (يمضغ) في ضاده الفتحُ والضَّمُّ[(١)]؛ لغتان نقلهما الجوهريُّ[(٢)].

قوله: (وَلَكِنْ يُنْهَى عَنْهُ): (يُنهَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٢٩- بابٌ إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ

وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَفَعَهُ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ، مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلَا مَرَضٍ، لَمْ يَقْضِهِ صِيَامُ الدَّهْرِ وَإِنْ صَامَهُ»، وَبِهِ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ جُبَيْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ وَقَتَادَةُ وَحَمَّادٌ: يَقْضِي يَوْمًا مَكَانَهُ.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه رَفَعَهُ: «مَنْ أَفْطَرَ...») إلى آخره: (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهذه صيغةُ تمريضٍ؛ لأنَّه لم يصحَّ عنده على شرطه، وقد أخرجه الأربعة من حديث يزيدَ بنِ المُطَوِّس عن أبيه[د٢٣٩٦ت٧٢٣كن٣٢٦٥جه١٦٧٢]، قال البخاريُّ في «تاريخه»: (تفرَّد به ابن المُطوِّس، ولا يُعرَف له غيرُه، ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا)[(٣)]، قال التِّرمذيُّ بعد أن رواه[ت٧٢٣] بلفظ: «من غير رخصة ولا مرضٍ لم يقضِه عنه صيامُ الدَّهر كلِّه وإن صامه»: (هذا حديثٌ لا نعرفه[(٤)] إلَّا من هذا الوجه، وسمعت مُحَمَّدًا يقول: أبو المُطوَّس[(٥)] يزيد بن المُطوَّس، ولا أعرف له غيرَ هذا الحديث)[ت بعد ح٧٢٣]، قال الذَّهبيُّ في «ميزانه»: (أبو المطوَّس عن أبيه، اسمُه[(٦)] يزيدُ بن مطوَّس، ضُعِّف، روى عنه: حبيبُ بن أبي ثابت، تفرَّد عنه بحديثه[(٧)] عن أبيه عن أبي هريرة رَفَعَه: «من أفطر يومًا من رمضان...»، الحديث، ولا يُعرَف لا هو ولا أبوه)[الميزان٤/٥٧٤] انتهى، وللنَّاس كلامٌ في هذا الرجل وأبيه[(٨)]، ويكفي هذا في ردِّه[(٩)]، قال الدِّمياطيُّ: (رواه التِّرمذيُّ وأبو داود والدَّارقطنيُّ من حديث يزيد بن المطوَّس، عن أبيه، عن أبي هريرة[ح٢٣٧٩]، قال

---

(١) الفتح رواية أبي ذرٍّ، والضم رواية غيره.

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (مضغ).

(٣) لم نقف على قول البخاريِّ في المطبوع من «تاريخه».

(٤) في (ج): (يعرف).

(٥) كذا في (أ) مضبوطًا بتشديد الواو وفتحها بالقلم، وكذا ضبطه صاحب «القاموس» مادة (طوس)، وضبطه الحافظُ في «تقريب التهذيب» (ص٥٣٥) بتشديد الواو المكسورة.

(٦) في (ج): (إنَّه).

(٧) زيد في (ب): (الحديث)، ولعلَّه سبق قلم.

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٨٩) و(٣٤/٢٩٩)، «تهذيب التهذيب» (٤/٩٤ و٥٨٩).

(٩) وفي هذا الحديث أيضًا اختلافٌ واضطرابٌ بيَّنه الحافظ في «تغليق التعليق» (٣/١٧٠-١٧٣).

البخاريُّ في «التاريخ»: تفرَّد به ابن المطوَّس عن أبيه، ولا يُعرَف له غيره، ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا؟) انتهى، والذي ظهر لي أنَّ الدِّمياطيَّ قال: (رواه التِّرمذيُّ، وأبو داود، وابنُ ماجه)؛ فظنَّ النَّاقلُ أنَّ رمزَ (ق) للدَّارقطنيِّ، وإنَّما هو لابن ماجه، وهو قزوينيٌّ، وقد وقع للناقل عنه مثلُ هذا في غير مكان، والله أعلم.

ولـمَّا طرَّفه المِزِّيُّ وعزاه لـ«السُّنن الأربعة»؛ قال: (رواه كامل بن العلاء عن حَبِيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن أبي المُطوَّس، عن أبي هريرة، ولم يتابِعْهُ أحدٌ على هذا القول)، انتهى[١٠/٣٧٤]، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسيَّبِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه ممَّن اسمه (المسيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح، وتقدَّم الكلام في (**الشَّعْبِيِّ**): أنَّه بفتح الشِّين المعجمة، وأنَّه عامر ابن شَراحيل، و(**ابْن جُبَيْرٍ**): هو سعيد بن جُبَير، الإمامُ الكوفيُّ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (**إِبْرَاهِيمُ**): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ الإمام، وكذا تقدَّم (**قَتَادَةُ**): أنَّه ابنُ دِعامة، وكذا (**حَمَّاد**): الظَّاهر أنَّه ابنُ زيدٍ(١)، وهو مشهورُ التَّرجمة.

١٩٣٥ - **حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ**: سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ هَارُونَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى -هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ-: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ أَخْبَرَهُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: **إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ** فَقَالَ: إِنَّهُ احْتَرَقَ، قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: **أَصَبْتُ أَهْلِي فِي رَمَضَانَ، فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِمِكْتَلٍ، يُدْعَى الْعَرَقَ**، فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُحْتَرِقُ؟» قَالَ: أَنَا، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ**): تقدَّم أنَّ (مُنِيرًا) بضمِّ الميم، ثمَّ نون مكسورة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء.

قوله: (**إِنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ...**) إلى آخره: هذا الرجل هو سَلَمَة بن صَخْر البَيَّاضيُّ، وهو المجامع في رمضان -كذا قاله ابن بَشْكُوال(٢)- فيما ذكر ابن أبي شيبة في «مسنده»[ح٦٢٧]، وعند ابن

(١) صرَّح الحافظ في «الفتح» (١٩٢/٤) بأنَّه حمَّادُ بنُ أبي سليمان فقال: (وأمَّا حمَّاد -وهو ابنُ أبي سليمان-؛ فذكره عبدُ الرَّزَّاق عن أبي حنيفة عنه)، وكذا قال في «تغليق التعليق» (١٧٥/٣)، لكنَّ هذا القولَ ذكره عبدُ الرَّزَّاق في «مصنَّفه» (٧٤٧١) عن أبي حنيفة، عن حمَّاد، عن إبراهيمَ، ولفظه: (عن ابن عُيَينة، عن شيخٍ مِن بُجَيلة قال: سألتُ الشعبيَّ عن رجل أفطر يومًا في رمضان، قال: ما يقول فيه المغاليق؟ قال: ثمَّ قال الشعبيُّ: يصوم يومًا مكانه ويستغفر الله)، ثمَّ قال عبدُ الرَّزَّاق: (وقاله أبو حنيفة **عن حمَّاد، عن إبراهيم**)، فرجع القول لإبراهيمَ النَّخعيِّ.

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢٣٧/١-٢٣٨).

الجارود: سلمان بن صخر(١)، ولعلَّه المظاهِرُ في رمضان، كذا ذكره شيخُنا المؤلِّف[التوضيح١٣/٢٧١]، والذي في «ابن بَشْكُوال»: (أنَّ رجلًا أفطر في رمضان، فأمره عليه الصلاة والسلام أن يُكفِّر بعتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستِّين مسكينًا)، وسمَّاه سَلَمَةَ بن صخر البيَّاضيَّ، وساق له حجَّةً، وأظنُّها من «ابن الجارود»(٢)، وقد رأيتُه في(٣) «مسند أحمد» من حديثه[حم١٦٤٢١].

وقوله: (ولعلَّه هو المظاهر في رمضان): كذلك ذكره في «المُهذَّب»[١١٣/٢] في (الظِّهار(٤) المؤقَّت)، وأقرَّه عليه النَّوويُّ في «تهذيبه»[تهذيب الأسماء١/٥٤٢]، وفي «مبهمات أبي زُرْعة» ابنِ شيخِنا الحافظِ العراقيِّ ما لفظه: (حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أنَّ رجلًا جامع في رمضان/، فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُكفِّر بعتق [١/٢٤٨ب] رقبة...»، الحديث، هو سَلَمَة بن صخر البيَّاضيُّ، «ب»، كذا في «مسند ابن أبي شيبة»[ح٦٢٧]، و«منتقى ابن الجارود»[ح٧٤٤]، ويقال فيه: سلمان بن صخر، ذكره ابن السَّكن)، انتهى[المستفاد١/٥٣١]، رقم ابنُ شيخِنا عليه: (طب)(٥) أي: اتَّفق عليه ابن طاهر(٦) وابن بَشْكُوال، وأمَّا رقم (ب)؛ يعني: انفرد به ابن بَشْكُوال، انتهى، وكونُه سلمان بن صخر هو في «التِّرمذيِّ» في (الظِّهار)[ت١٢٠٠]، انتهى، ولمَّا ذكر ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ أنَّه سَلَمةُ بن صخر البيَّاضيُّ؛ قال: (وهذا(٧) مُتعقَّبٌ، فسَلَمة إنَّما ظاهر من زوجته في رمضان، ورأى خلخالها)، قال: (ولا حجَّة فيما أورده عبدُ الغنيِّ ممَّا زعم أنَّه يدلُّ على ذلك؛ فليُرَاجع من كلامِهِ(٨))، ثمَّ ذكر كلامَ ابن بَشْكُوال: (أنَّ رجلًا أفطر في رمضان، قال: هو سَلَمَة بن صخر البيَّاضيُّ، وعزاه إلى «المنتقى» لابن الجارود، و«مسند ابن أبي شيبة» قال: ويقال فيه أيضًا(٩): سلمان(١٠)) انتهى(١١)،

---

(١) في المطبوع من «المنتقى» (٧٤٤) و(٧٤٥): (سلمة بن صخر).

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٢٣٧-٢٤١).

(٣) زيد في (ب): (تهذيب)، ولعلَّه سبق قلم.

(٤) في (ب): (الطهارة)، وهو تحريفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٥) رُقِم عليه في المطبوع: (ب).

(٦) انظر «إيضاح الإشكال» (ص١٠٤).

(٧) في النسخ: (وهكذا)، والمثبت من مصدره.

(٨) انظر «الغوامض والمبهمات» لعبد الغنيِّ الأزديِّ (ص١١٧-١٣٠).

(٩) في (ب): (ويقال أيضًا فيه)، وعليها في (أ) علامة تقديم وتأخير.

(١٠) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٢٣٧-٢٤١).

(١١) «الإفهام» (ص١٧١-١٧٢)، وقد تعقَّب القولَ بأنَّه سَلَمةُ بن صخر رضي الله عنه الحافظُ ابنُ حجر أيضًا في «الفتح» (٤/١٩٤) فقال: (الظاهرُ أنَّهما واقعتان؛ فإنَّ في قصَّة المجامِع في حديث الباب أنَّه كان صائمًا -يعني: في الحديث الآتي =

[ورأيتُ في نسخة صحيحة من «المصابيح» للبغويِّ في (بَاب المُطلَّقة ثلاثًا) في قسم الحسان: (أنَّ اسمه سليمان)، وأظنُّ أنِّي رأيتُه في كلام بعض النَّاس، ولم أعلم أحدًا من الصَّحابة اسمه (سليمان بن صخر)؛ إنَّما أعرف القولَين في اسمه: سَلَمَة بن صخر -وهو الأصحُّ- أو سلمان؛ بغير ياء[١]، والله أعلم][٢].

قوله: (أَصَبْتُ أَهْلِي): (أهله): امرأته، ولا أعلم اسمها.

قوله: (فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ): (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(النَّبيُّ): مرفوع نائب مناب الفاعل، وهذا ظاهر، لم يذكرْ مَن أتاه به، والذي أتاه به في (ظهار) «التِّرمذيِّ» أنَّه فروة بن عمرو[ت١٢٠٠].

قوله: (بِمِكْتَلٍ يُدْعَى العَرَقَ): المِكْتَل؛ بكسر الميم، وإسكان الكاف، وفتح المثنَّاة فوق، ثمَّ لام: الزِّنبيل؛ بكسر الزَّاي، وقيل: القُفَّة، وقال ابن وهب: (هو وعاءٌ يسع خمسةَ عشرَ صاعًا إلى عشرين)[٣]، قال ابن قُرْقُول: (قلت: قاله سعيد في «العَرْق»[٤])[مطالع٣/٣٣٥]، انتهى، وأمَّا (العَرَق)؛ فهو بفتح العين والرَّاء، وبالقاف، ويجوز إسكان الرَّاء، لكنَّ المشهورَ الأوَّلُ، فهو الزِّنبيل -وقد تقدَّم ضبطه- ويقال: الزَّبيل؛ الثانية[٥] بفتح الزَّاي، لكن بحذف النُّون، يسع خمسةَ عشرَ صاعًا إلى عشرين، وهو[٦] المِكْتَل، كما قاله[٧]، ثمَّ اعلم أنَّ في «سنن أبي داود»: (أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام أُتِي بعَرَق فيه تمرٌ قدر[٨] خمسةَ عشرَ صاعًا)[د٢٣٩٣]، قال البيهقيُّ: (وهو أصحُّ مِن رواية مَن روى: «فأُتي بعَرَق فيه عشرون صاعًا»[٩])[هق٤/٢٢٣]، انتهى.

٣٠- بابٌ: إِذَا جَامَعَ فِي رَمَضَانَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ فَتُصُدِّقَ عَلَيْهِ؛ فَلْيُكَفِّرْ

قوله: (فَتُصُدِّقَ عَلَيْهِ؛ فَلْيُكَفِّرْ): (تُصدِّق): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(يُكفِّر): مبنيٌّ للفاعل، وهو بضمِّ أوَّله، وكسر الفاء.

= «١٩٣٦»- وفي قصَّة سَلَمة بن صخر أنَّ ذلك كان ليلًا؛ فافترقا، ولا يلزم من اجتماعهما في كونِهما من بني بياضة، وفي صفة الكفَّارة، وكونها مرتَّبةً، وفي كون كلٍّ منهما كان لا يقدر على شيءٍ مِن خصالها؛ اتحادُ القصَّتَين).

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٦)، «الإصابة» (٢/٦٦).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) انظر «مسند الموطَّأ» للجوهري (ص١٥٥).

(٤) يعني: سعيد بن المسيب؛ كما في «الموطَّأ» (١/٢٩٧).

(٥) في (ب): (الثاني).

(٦) في (ب): (وهذا هو).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤١٢).

(٨) في (ب): (قد)، وهو تحريفٌ.

(٩) «صحيح ابن خزيمة» (١٩٤٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

١٩٣٦- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ هَلَكْتُ، قَالَ: «مَا لَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي وَأَنَا صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً تُعْتِقُهَا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ إِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: فَمَكَثَ النَّبِيُّ ﷺ، فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ؛ أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهَا تَمْرٌ -وَالعَرَقُ: المِكْتَلُ- قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» فَقَالَ: أَنَا، قَالَ: «خُذْهَا فَتَصَدَّقْ بِهِ»، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعَلَى أَفْقَرَ مِنِّي يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَوَاللهِ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا -يُرِيدُ: الحَرَّتَيْنِ- أَهْلُ بَيْتٍ أَفْقَرُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أَنْيَابُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله(١) بن شهاب، وكذا تقدَّم[ح٣٧] (حُمَيْدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): أنَّه الزُّهريُّ، لا الحِمْيَريُّ، وأنَّ الحِمْيَريَّ ليس له شيءٌ في «البخاريِّ» عن أبي هريرة، وإنَّما روى عنه مسلمٌ حديثًا واحدًا؛ وهو: «أفضلُ الصيام بعد رمضان شهرُ اللهِ المحرمُ»[م١١٦٣]، فإذن الحِمْيَريُّ ليس له شيءٌ في «البخاريِّ» عن أبي هريرة، والله أعلم.

قوله: (إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ...) إلى آخره: تقدَّم أعلاه(٢) الكلام عليه؛ فانظره[ح١٩٣٥].

قوله: (وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي): امرأته لا أعلم أحدًا سمَّاها، كما تقدَّم أعلاه(٣)[ح١٩٣٥].

قوله: (فَمَكَثَ): هو بفتح الكاف، ويجوز ضمُّها؛ لغتان(٤).

قوله(٥): (أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ): تقدَّم أنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(النَّبيُّ): مرفوع نائب مناب الفاعل[ح١٩٣٥].

قوله: (بِعَرَقٍ): تقدَّم أعلاه ضبطه، وما هو، وكذا تقدَّم الكلام على (المِكْتَل)[ح١٩٣٥].

قوله: (الحَرَّتَيْنِ): تقدَّم ضبط (الحَرَّة)؛ وأنَّها أرض تركبها حجارة سود[ح٢٣٣].

---

(١) (بن عبد الله): مثبت من (ب).

(٢) في (ب): (بظاهرها).

(٣) (أعلاه): ليس في (ب).

(٤) الضمُّ رواية «اليونينيَّة»، وبهما ضبط في (ق).

(٥) (قوله): سقط من (ب).

قوله: (أَهْلُ بَيْتٍ): (أهلُ): مرفوع، ورفعه معروف.

قوله: (أَطْعِمْهُ أَهْلَكَ): (أَطْعِمْه): بفتح الهمزة، رباعيٌّ، وهذا ظاهر.

٣١- بابُ المُجَامِعِ فِي رَمَضَانَ؛ هَلْ يُطْعِمُ أَهْلَهُ مِنَ الكَفَّارَةِ إِذَا كَانُوا مَحَاوِيجَ؟

١٩٣٧- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ الأَخِرَ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: «أَتَجِدُ مَا تُحَرِّرُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «أَفَتَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا، قَالَ: فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ -وَهُوَ الزَّبِيلُ- قَالَ: «أَطْعِمْ هَذَا عَنْكَ»، قَالَ: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا؟ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنَّا، قَالَ: «فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هو بفتح الجيم، وكسر الرَّاء، تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ عبد الحَمِيد الضَّبِّيُّ القاضي، تقدَّم مُترجَمًا[ح٧٠]، وكذا تقدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابن المُعتمِر، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ ابن مُسْلِم ابن شهاب، وكذا تقدَّم (حُمَيْد بن عَبْدِ الرَّحمن): أنَّه الزُّهريُّ، لا الحِمْيَريُّ، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ على الأصحِّ.

قوله: (إِنَّ الأَخِرَ): هو بفتح الهمزة مقصورة، وكسر الخاء المعجمة(١)، على وزن (كَبِدٍ)، وقد ذكر ابن قُرْقُول في (إنَّ الأَخِر قد زنى)(٢): أنَّها قصيرة الألف، وأنَّ بعض المشايخ مدَّها، قال: (وكذلك رُوي عن الأَصيليِّ في «الموطَّأ»، وهو خطأ، وكذلك من فتح الخاء، ومعنى (الأَخِر)؛ بالقصر: الأبعد؛ على الذمِّ، ويقال: الأرذل الخسيس)، انتهى[مطالع ١/٢٠٩]، ورأيت بخطِّ شيخنا الأستاذ أبي جعفر الغرناطيِّ: (إنَّ الآخر)؛ بمدِّ الهمزة، ورأيت في حاشيةٍ: أنَّ المدَّ ذكرَه صاحبُ «المحكم»[٥/٢٣٧].

قوله: (فَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ): (أُتِي): تقدَّم أنَّه مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(النَّبيُّ): مرفوع نائب مناب الفاعل[ح١٩٣٥].

قوله: (بِعَرَقٍ): تقدَّم أعلاه(٣) ضبطه، وكم هو؟ ومَن أتى به؟ وكذا تقدَّم (الزَّبِيلُ) ضبطه أعلاه[ح١٩٣٥].

قوله: (أَطْعِمْ هَذَا عَنْكَ): (أَطعمْ): بفتح الهمزة، رباعيٌّ، فعل أمر، وكذا (فَأَطْعِمْهُ أَهْلَكَ).

---

(١) (المعجمة): ليس في (ب).

(٢) «صحيح البخاري» (٥٢٧١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) (أعلاه): ليس في (ب)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

٣٢ - بابُ الحِجَامَةِ وَالقَيْءِ لِلصَّائِمِ

وَقَالَ لِي يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُمَرَ بْنِ الحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ: إِذَا قَاءَ؛ فَلَا يُفطِرُ، إِنَّمَا يُخرِجُ وَلَا يُولِجُ.

وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: يُفْطِرُ، وَالأَوَّلُ أَصَحُّ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعِكْرِمَةُ: الفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ، وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ.

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَحْتَجِمُ، وَهُوَ صَائِمٌ، ثُمَّ تَرَكَهُ، فَكَانَ يَحْتَجِمُ بِاللَّيْلِ، وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى لَيْلًا.

وَيُذْكَرُ عَنْ سَعْدٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَأُمِّ سَلَمَةَ احْتَجَمُوا صِيَامًا.

وَقَالَ بُكَيْرٌ عَنْ أُمِّ عَلْقَمَةَ: كُنَّا نَحْتَجِمُ عِنْدَ عَائِشَةَ فَلَا تَنْهَى.

وَيُرْوَى عَنِ الحَسَنِ، عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مَرْفُوعًا: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ».

وَقَالَ لِي عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا يُونُسُ، عَنِ الحَسَنِ مِثْلَهُ، قِيلَ لَهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ، ثُمَّ قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وَالقَيْءِ): هو بهمزة في آخره، وهذا معروف.

قوله: (وَقَالَ لِي يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ): هذا هو الوُحاظيُّ الحمصيُّ، الحافظ الفقيه، عن سعيد(١) ابن عبد العزيز وفُلَيح، وعنه: البخاريُّ، وإبراهيم ابن ديزيل، وثَّقه ابنُ مَعين، قال العُقيليُّ: (جهميٌّ)، مات سنة (٢٢٢هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه[الكاشف١٥٧١]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣٨٦/٤].

وقد قدَّمت أنَّ هذا شيخُ البخاريِّ، وقولُه: (قال لي فلان)؛ يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا مُطوَّلًا[ح١٤٤٢]؛ فاعلمه، وقد قدَّمتُ لك غيرَ مرَّة أنَّ هذا وأمثالَه(٢) يجعله المِزِّيُّ تعليقًا، ويرقم عليه: (خت)(٣)، ويرقم على الشَّخص إذا كان بهذه المثابة [و]لم يروِ عنه إلَّا كذلك: (خت)، والله أعلم/. [١/٢٤٩أ]

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَلَّامٍ): (سلَّام): بتشديد اللَّام بلا خلاف، وقد قدَّمتُ مَن يُقال له: (سلَام)؛ بالتَّخفيف[ح٧٥١]، ومَنْ عدا مَنْ ذكرتُ؛ فهو بالتَّشديد.

---

(١) في النسخ: (سويد)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٢) في (ج): (ومثاله).

(٣) الذي يعتبره المِزِّيُّ تعليقًا هو ما قال فيه البخاريُّ: (قال فلان)؛ بغير (لي) أو (لنا)، وقد طرَّف المِزِّيُّ هذا الحديث في «تحفة الأشراف» (٢٨٧/١٠) بلفظ: (وقال يحيى بن صالح)؛ بغير (لي)؛ ولهذا رقم عليه: (خت).

قوله: (**عَنْ**[(١)] **يَحْيَى**): هذا هو يحيى[(٢)] بنُ أبي كَثِير، تقدَّم مرارًا.

قوله: (**إِذَا قَاءَ**): هو بهمزة مفتوحة ممدودة في آخره، وهذا ظاهر.

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّه قَالَ: يُفْطِرُ**): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد تقدَّم أنَّ القاعدة أنَّه إذا ذكر البخاريُّ الحديثَ أو الأثرَ أو التعليقَ بصيغة تمريض، لم يكن صحيحًا على شرطه، مثل هذا، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ**[(٣)]: **الفِطْرُ**[(٤)] **مِمَّا دَخَلَ**): كذا في أصلنا الدِّمشقيِّ لم يذكر مع ابن عبَّاس أحدًا، وقد رأيتُ في نسخةٍ صحيحةٍ وأخرى مقاربة ثبوتَ عكرمة مع ابن عبَّاس، وكذا عزاه شيخنا المؤلِّف في «شرحه»[التوضيح١٣/٢٨١] إلى ابن عبَّاس وعكرمة، وعزا أثرَهما إلى ابن أبي شيبة[ش٩٢٩٣، ٩٤١١]، فالظَّاهر ثبوتُه، والله أعلم.

قوله: (**وَاحْتَجَمَ أَبُو مُوسَى**): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ رضي الله عنه.

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنْ سَعْدٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ وَأُمِّ سَلَمَةَ**): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد قدَّمتُ أعلاه أنَّه ليس ما[(٥)] ذكره هنا على شرطه؛ لأنَّه ذكره بصيغة تمريض، و(سعد): هو ابن أبي وقَّاص، قال شيخُنا: (كما ذكره البيهقيُّ[هق٤/٢٦٤])[التوضيح١٣/٢٨٤]، وأمَّا (زيد بن أرقم)؛ فهو خزرجيٌّ، له سبعَ عشرةَ غزوةً، روى عنه: طاوس وأبو إسحاق، وكان من خواصِّ عليٍّ رضي الله عنهما، تُوفِّيَ سنة (٦٨هـ)، وقيل: سنة (٦٦هـ)، أخرج له الجماعةُ[(٦)].

وأمَّا (أمُّ سَلَمة)؛ فهي هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ، المخزوميَّةُ، أمُّ المؤمنين، وتقدَّم أنَّها آخِرُ الأزواجِ وفاةً، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها رضي الله عنها[ح١١٥].

قوله: (**وَقَالَ بُكَيْرٌ عَنْ أُمِّ عَلْقَمَةَ...**) إلى آخره: أمَّا (بُكير) هذا؛ فهو ابنُ عبد الله بن الأشجِّ، يروي عن أبي أمامة بن سهل، وابنِ المسيَّب، وأممٍ، وعنه: ابنُه مَخْرَمة، واللَّيثُ، وأممٌ، ثبتٌ، تُوفِّيَ

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٢) زيد في (أ): (هو)، ولعلَّ حذفَها هو الأولى.

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (وَعِكْرِمَةُ).

(٤) كذا في (أ) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر في نسخة، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها: (الصَّوم)، وفي (ب): (يفطر).

(٥) في (ب): (مما).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٨)، «تهذيب الكمال» (١٠/٩).

سنة (١٢٧هـ)، أخرج له الجماعة(١).

وأمَّا (أم علقمة)؛ فهي أمُّ ابنِ أبي علقمة، سمَّاها البخاريُّ في بعض الأصول (مرجانة)(٢)، وكذلك ابنُ حِبَّان لمَّا ذكرها في «ثقاته»[٥/٤٦٦]، وقد ذكر الذَّهبيُّ في «ميزانه»: (مرجانة عن عائشة رضي الله عنها، تفرَّد عنها ولدها علقمة بن أبي علقمة)[الميزان ٤/٦١٠]، وذكرها في (الكنى) فقال: (أمُّ علقمة: لا تُعرَف، خرَّج لها البخاريُّ في «أدبه»[كح١٢٤٧] من طريق بُكَير ابن الأشجِّ عنها: أنَّ عائشة رضي الله عنها قيل لها: ألا ندعو لبناتِ أخيكِ مَن يلهيهنَّ...)؛ الأثر إلى آخره[الميزان ٤/٦١٣].

قوله: (وَيُرْوَى عَنِ الحَسَنِ): (يُروَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد قدَّمتُ(٣) أنَّ هذه صيغةُ تمريض، فلم يصحَّ عنده على شرطه، و(الحسن): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

وقوله: (عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ...: «أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ»): اعلم أنَّ النَّسائيَّ روى في «سننه» بإسناد صحيح إلى أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه قال: (أرخص(٤) رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في الحجامة للصَّائم)[كن٣٢٢٤]، والله أعلم، فإذن حديث: «أفطر الحاجم والمحجوم» منسوخٌ، وما قاله البخاريُّ: (عن غير واحد... «أفطر الحاجم والمحجوم»)(٥) رواه النَّسائيُّ عن زكريَّا بن(٦) يحيى، عن عمرو بن عليٍّ، عن عبد الرَّحمن، عن(٧) أبي حُرَّة، عن الحسن قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أفطر الحاجم والمحجوم»، قلت: عمَّن؟ قال: (عن غير واحد من أصحاب النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم)[كن٣١٥٦]، وكذا أخرجه مرَّةً أخرى عن الحسن، عن غير واحد من الصَّحابة، ولم يقل: عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم[كن٣١٥٧]، وكذا ذكره مرَّةً أخرى عن الحسن كذلك[كن٣١٥٩]، ومرَّةً أخرى عن الحسن قولَه[كن٣١٦١].

وقال بعض حُفَّاظ(٨) المصريِّين: (هكذا أبهم شيوخَ الحسن سليمانُ التَّيميُّ، كما بيَّنتُه في

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٤/٢٤٢).

(٢) انظر «التوضيح» (١٣/٢٨٥).

(٣) في (ب): (تقدَّم).

(٤) في (ب): (رخَّص)، وكذا في مصدره.

(٥) زيد في (ج): (هذا)، وضرب عليها في (أ).

(٦) زيد في (ب): (أبي)، وليس بصحيحٍ.

(٧) في (ب): (بن)، وهو تحريفٌ.

(٨) في (ب): (الحُفَّاظ).

«التَّغليق»(١)، وبيَّنتُ أنَّه رُوِي عنه عن شدَّاد بن أوس وهذه رواية حميد عنه(٢)، وعن أسامة بن زيد وهذه رواية أشعث عنه[حم٢١٨٢٦ كن٣١٥٣]، وعن أبي هريرة وهذه رواية يونس عنه[حم٨٧٦٨ كن٣١٦٠]، وعن ثوبان(٣) وهذه رواية قتادة عنه[كن٣١٤٨]، وعن مَعْقِل(٤) بن يسار وهذه رواية عطاء بن السَّائب عنه[كن٣١٥٤]، ويحتمل أنْ يكون سمعه منهم كلِّهم(٥))، انتهى(٦).

قوله: (**أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ**): اعلم أنَّه قيل: إنَّ المحجوم هو جعفر بن أبي طالب، لكن ساق بعضهم عن «المسند» هذا الحديث، وفيه: عن [شدَّاد بن] أوس: (أنَّه مرَّ مع رسول الله ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم(٧))[ح١٧١١٢]، وزمن الفتح كان جعفر قد قُتِل، إلَّا أن يريد بـ(زمن الفتح): عام الفتح؛ فيجوز أن يكون هو؛ لأنَّه قُتِل بمؤتة، وكانت في جمادى الأولى سنة ثمان، والفتح في رمضان سنة ثمان، وقال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (هو جعفر بن أبي طالب، وقيل: معقل بن سنان الأشجعيُّ) انتهى[الإفهام١٧٢]، وهذان القولان في «ابن بَشْكُوال»[الغوامض٢/٥٠١]، وعزا الأوَّل للدَّارقطنيِّ[ح٢٢٣٨]، والثَّاني لابن أبي شيبة في «مسنده»[ش٩٣٨٩]، و«سنن النَّسائيِّ»[كن٣١٥٥].

قوله: (**وَقَالَ لِي عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى**): تقدَّم أنَّ هذا عيَّاش بن الوليد، وأنَّه بالمثنَّاة تحت، والشِّين المعجمة، وهو شيخُه، وأنَّ قولَه: (قال لي فلان) يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، وكذلك (قال فلان) إذا كان شيخَه؛ حكمه كذلك[ح١٤٢]، وقد تقدَّم أنَّ مثلَ الاثنين يرقم عليه المِزِّيُّ والذَّهبيُّ: (خت)؛ يعني: أخرجه البخاريُّ تعليقًا، ويرقمان على الشَّخص الذي لم يذكره إلَّا كذلك ولم يُخرِّج عنه شيئًا بـ(حَدَّثَنَا) ولا (أخبرنا) ونحوها: (خت)(٨).

---

(١) انظر «تغليق التعليق» (٣/١٨١-١٨٢)، وذكر فيه حديث البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/٢٦٥) من طريق معتمر ابن سليمان، عن أبيه، عن الحسن، عن غير واحد من أصحاب النَّبيِّ ﷺ.

(٢) كذا قال في «هُدَى الساري»، وذكر في «التمييز» (٢/٢٥٥) روايةَ شدَّاد بن أوس، لكن من طريق أبي الأشعث عنه، لا من طريق الحسن، وانظر طرق الحديث في «التمييز» (٢/٢٥٥-٢٥٧).

(٣) في النسخ: (وعن أسامة بن زيد)، والمثبت من مصدره.

(٤) في (ب): (مغفل)، وهو تصحيفٌ.

(٥) انظر «علل ابن المدينيِّ» (ص٥٦-٥٧)، «علل الدارقطنيِّ» (٣/١٩٢-١٩٥).

(٦) انظر «هُدَى الساري» (ص٢٩٣).

(٧) في (أ): (محتجم).

(٨) الذي يعتبره المِزِّيُّ -وكذا الذهبيُّ- تعليقًا هو ما قال فيه البخاريُّ: (قال فلان)؛ بغير (لي) أو (لنا).

١٩٣٨ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه وُهَيب بن خالد الباهِليُّ الكرابيسيُّ الحافظ، وكذا تقدَّم (أَيُّوب): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

١٩٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم أنَّه بميمَين مفتوحَتَين، بينهما عين مهملة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عَمرو بن أبي الحجَّاج، أبو مَعْمَر المِنْقَرِيُّ، الحافظُ المُقعَدُ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٧٥]، وكذا تقدَّم (عَبْدُ الوَارِثِ): أنَّه ابنُ سَعِيد بن ذكوان التَّميميُّ[(١)] مولاهم، التَّنُّوريُّ، أبو عُبيدة الحافظ، وكذا تقدَّم (أَيُّوب): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ الإمامُ.

١٩٤٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا البُنَانِيَّ يَسْأَلُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَكُنْتُمْ تَكْرَهُونَ الحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ، وَزَادَ شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

[قوله: (سَمِعْتُ ثابتًا البُنَانِيَّ): هو بضمِّ الموحَّدة، ثمَّ نون مخفَّفة، ونون ثانية بعد الألف، ثمَّ ياء النَّسب، وهذا ظاهرٌ جدًّا][(٢)].

قوله: (إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضُّعفِ): هو بفتح الضَّاد وضمِّها[(٣)]؛ لغتان مشهورتان[(٤)].

قوله: (وَزَادَ شَبَابَةُ): هو ابن سَوَّار الفزاريُّ مولاهم، أبو عمرو المدائنيُّ، تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح٣٣٤]، وهذا من شيوخِ شيوخِ البخاريِّ، وقد قدَّمتُ أنَّ (زاد) مثل (قال).

٣٣ - بابُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ وَالإِفْطَارِ

١٩٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ: سَمِعَ ابْنَ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ لِرَجُلٍ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ الشَّمْسُ،

---

(١) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريفٌ.

(٢) ما بين معقوفين جاء في النُّسخ لاحقًا بعد قوله: (خلط اللَّبن بغيره)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) رواية «اليونينيَّة» و(ق) بالفتح.

(٤) سيأتي كلام المصنِّف عليهما عند ذكر البخاريِّ لهما قبل الحديث (٤٧٧٤).

قَالَ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الشَّمْسُ، قَالَ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ لِي»، فَنَزَلَ، فَجَدَحَ لَهُ، فَشَرِبَ، ثُمَّ رَمَى بِيَدِهِ هَهُنَا، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

تَابَعَهُ جَرِيرٌ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابن المَدينيِّ الحافظ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٣٧]، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيَينة، وكذا تقدَّم (أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ): أنَّه سليمانُ بن فيروز، و(الشَّيبانيُّ): بالشِّين المعجمة، الكوفيُّ الحافظُ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٠٢]، وكذا (عَبْدُ اللهِ(١) بْنُ أَبِي أَوْفَى)، وأنَّ اسمَ أبي أوفى علقمةُ بن خالد بن الحارث بن أبي أسيد بن رفاعة بن ثعلبة بن هوازن ابن أسلم بن أفصى الأسلميُّ، رضي الله عنه وعن أبي أوفى، فإنَّهما صحابيَّان.

قوله: (فَقَالَ لِرَجُلٍ: «انْزِلْ فَاجْدَحْ»): هذا الرجل هو بلال، كذا جاء في بعض طرقه، وكذا هو في «مسند أحمد»(٢)، وكذا هو في «معجم الطَّبرانيِّ الكبير»(٣)، و«أبي داود»[د٢٣٥٢].

قوله: (فَاجْدَحْ لِي): (الجَدْح): هو بفتح الجيم، وإسكان الدَّال المهملة، وبالحاء كذلك، قال ابن قُرْقُول: (أي: حرِّكِ السَّويق بالماء؛ لنفطر عليه، والمِجْدَح: ما يُحرَّك به، كالمِخْوَض، وقال الدَّاوديُّ: معنى اجدح لنا: احلب، وليس كما قال)، انتهى[مطالع٢/٩٤]، و(المِجْدَح) في كلامه: خشبة طرفها ذو جوانب(٤)، وقال النَّوويُّ: (الجَدْح: خلط السَّويق بالماء)[شرح مسلم٤/٢١٠]، وهو معنى كلام ابن قُرْقُول، وقال القرطبيُّ في «مُفْهِمه»: (اجْدَح: اخلطِ اللَّبن بالماء، والجدح: خلط اللَّبن بغيره)[المفهم٣/١٥٩]/. [١/٢٤٩ب]

قوله: (يَا رَسُولَ اللهِ؛ الشَّمْسُ): يجوز في (الشَّمس) الرَّفع والنَّصب(٥)، وإعرابهما ظاهر.

قوله: (تَابَعَهُ جَرِيرٌ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى): أمَّا الضَّمير في (تابعه)؛ فيعود على سفيان، أي: تابع سفيانَ على روايته هذا الحديث عن الشَّيبانيِّ -وهو سليمان ابن فيروز- جريرُ بن عبد الحَميد الضَّبِّيُّ القاضي -ومتابعته أخرجها البخاريُّ في (الطَّلاق) عن عليِّ ابن عبد الله، عن جرير، عنه[ح٥٢٩٧]، وأخرجها مسلمٌ[م(١١٠١)(٥٤)]- وأبو بكر بن عيَّاش، و(عيَّاش):

(١) (عبد الله): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٩٣٩٥) من حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، وفيه: (يا فلان)، وتعيين بلال فيه ورد في نسختين من النسخ الخطية كما ذكر محقِّقوه.

(٣) سقط مسند عبد الله بن أبي أوفى من مطبوع «المعجم الكبير».

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (جدح).

(٥) الرفعُ روايةُ أبي ذرٍّ، والنصبُ روايةُ غيره.

بالمثنَّاة تحت، وبالشِّين المعجمة، وقد تقدَّم[ح١٣٩٠، ١٦٥٤] الكلام عليه، والاختلاف في اسمه، وكذا تقدَّم الكلام على (ابن أبي أوفى)، وأنَّه عبدُ الله، وعلى نسبه، وأنَّ أبا أوفى صحابيٌّ أيضًا[قبل ح١٧٦].

وأمَّا متابعة أبي بكر بن عيَّاش، فأخرجها البخاريُّ في (الصَّوم) عن أحمد ابن يونس، عن أبي بكر بن عيَّاش به[ح١٩٥٨].

١٩٤٢- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو الأَسْلَمِيَّ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ.

١٩٤٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو الأَسْلَمِيَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَأَصُومُ فِي السَّفَرِ؟ وَكَانَ كَثِيرَ الصِّيَامِ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ، فَصُمْ، وَإِنْ شِئْتَ، فَأَفْطِرْ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّان، إمامُ الحُفَّاظ، تقدَّم.

قوله: (أَنَّ حَمْزَةَ بْنَ عَمْرٍو الأَسْلَمِيَّ): هو أبو صالح، وقيل: أبو مُحَمَّد، حمزة بن عمرو بن عويمر ابن الحارث بن الأعرج بن سعد بن رزاح بن عَدِيٍّ بن سهل -وقيل: سهم- ابن مازن بن الحارث بن سلامان بن أسلم بن أفصى بن حارثة الأسلميُّ، روت[(١)] عنه: عائشةُ أمُّ المؤمنين، وابنُه مُحَمَّد، وعروةُ ابن الزُّبير، وسليمانُ بن يسار، وغيرُهم، تُوفِّيَ سنة إحدى وستِّين، وكان يصوم الدَّهر، روى البخاريُّ في «التَّاريخ» بإسناده عن مُحَمَّد بن حمزة، عن أبيه قال: (كنَّا مع النَّبيِّ ﷺ في سفر، فتفرَّقنا في ليلة ظلماء، فأضاءت أصابعي حتَّى جمعوا عليها ظهرهم وما هلك منهم، وإنَّ أصابعي لتُنير)[تخ٤٦/٣]، أخرج له مسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، رضي الله عنه[(٢)].

وقد قدَّمتُ أنَّ أُسَيدَ بن الحُضَير وعبَّادَ بن بشر أُضِيء لهما، وأنَّها[(٣)] كانت عادةَ عبَّاد بن[(٤)] بشر، وأنَّ الطُّفيل بن عمرو أُضِيءَ له، ويقال له: ذو النُّور، ذكرتُ ذلك في (المساجد)، [وسبق أيضًا أنَّ قتادةَ بنَ النُّعمان من أصحاب النُّور][(٥)][ح٤٦٥].

---

(١) في (ب): (روى).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص١٣٧)، «أُسْد الغابة» (٦٠٩/١)، «تهذيب الكمال» (٣٣٣/٧).

(٣) في (ب): (وإنَّما).

(٤) (عباد بن): سقط من (ب).

(٥) ما بين معقوفين ليس في (ج).

فائدةٌ: حمزة بن عمرو الأسلميُّ: هو من الذين يسردون الصَّوم، وسأذكرهم قريبًا في (باب صوم الدَّهر)[قبل ح١٩٧٦].

قوله: (**فَأَفْطِرْ**): هو بقطع الهمزة، رباعيٌّ، وهذا ظاهر جدًّا.

٣٤- بابٌ إِذَا صَامَ أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ، ثُمَّ سَافَرَ

قوله: (**باب إِذَا صَامَ أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ، ثمَّ سَافَرَ**): هذه التَّرجمة ردٌّ[1] على عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه وعَبِيدة السَّلمانيِّ، وسيأتي ذلك مبسوطًا في (الجهاد) إن شاء الله تعالى[2][قبل ح٢٩٥٣].

١٩٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الكَدِيدَ، أَفْطَرَ، فَأَفْطَرَ النَّاسُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَالكَدِيدُ: مَاءٌ بَيْنَ عُسْفَانَ وَقُدَيْدٍ.

قوله: (**عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**بَلَغَ الكَدِيدَ**): تقدَّم أنَّه بفتح الكاف، وكسر الدَّال المهملة، وفي آخره مهملة مثلها، على اثنين وأربعين ميلًا من مكَّة[3]، وهنا: (**قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ**)؛ يعني البخاري: (**وَالكَدِيدُ: مَاءٌ بَيْنَ عُسْفَانَ وَقُدَيْدٍ**)، كذا في بعض النُّسخ[4].

واعلم أنَّ المُحبَّ الطَّبريَّ ساق الأحاديث وفي بعضها: (حتَّى إذا بلغ الكديد، أفطر)[5]، وفي بعضها: (عُسفان)[6]، وفي بعضها: (قُدَيد)[7]، قال: (وقد رُوِيَ: أنَّ فطره كان بكراع الغميم، وكان ذلك كلُّه في سفرة واحدة، فيجوز أن يكون فطرُه كان في أحد المواضع حقيقة؛ إمَّا الكديد، وإمَّا الكراع، وإمَّا

---

(١) في (ب): (ترد).

(٢) هذه الفقرة جاءت في (أ) مستدركةً وفي (ب) قبل الفقرة السابقة، وسقطت من (ج).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٤٠٢)، «معجم البلدان» (٤/٤٤٢).

(٤) رُقِم في هامش (ق) فوق القول بأكمله: (لا هـ سـ س إلى)، وقال القسطلاني في «الإرشاد» (٣/٣٨٥): (وسقط في رواية غير المُسْتملي قوله: «قال أبو عبد الله»، ووقع في «اليونينيَّة» نسبة سقوطه لابن عساكر فقط).

(٥) «صحيح البخاري» (١٩٤٤)، «صحيح مسلم» (١١١٣)، من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٦) «صحيح البخاري» (١٩٤٨)، «صحيح مسلم» (١١١٣/م٤)، من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٧) «المجتبى» (٤/١٨٤) من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

عسفان، وإمَّا قديد، وأُضِيف إلى الآخر، تجوُّزًا لقُربه منه)... إلى أن قال: (ويجوز أن يكون وقع منه الفعل في المواضع الأربعة، والفطر في موضع منها، لكن لم يره جميع النَّاس فيه؛ لكثرتهم، فكرَّره؛ ليتساوى النَّاس في رؤية الفعل، فيروي كلٌّ عن رؤية عين، فأخبر كلٌّ عن محلِّ رؤيته)، انتهى[غاية الإحكام ٤/٣٧٧].

١٩٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عُبَيْدِ اللهِ حَدَّثَهُ عَنْ **أُمِّ الدَّرْدَاءِ**، عَنْ **أَبِي الدَّرْدَاءِ** قَالَ: **خَرَجْنَا مَعَ رُسُولِ اللهِ** ﷺ **فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ** فِي يَوْمٍ حَارٍّ حَتَّى يَضَعَ الرَّجُلُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الحَرِّ، وَمَا فِينَا صَائِمٌ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ **وَابْنِ رَوَاحَةَ**.

قوله: (**عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ**): تقدَّم أنَّ (أمَّ الدَّرداء) هذه: هي الصُّغرى، وأنَّ اسمَها هُجَيمة -أو جُهَيمة- بنت حُيَيٍّ الأوصابيَّة، تابعيَّةٌ جليلةٌ، وقد قدَّمتُ أنَّها مِن أفضل التَّابعيَّات، وأنَّ أفضلَ التَّابعيَّات عَمْرةُ وحفصةُ وأمُّ الدَّرداء[ح٣١٣]، وتقدَّم الكلام عليها وعلى زوجِها (أبي الدَّرداء) حكيمِ الأمَّة قريبًا[قبل ح١٩٢٤]، رضي الله عنهما.

قوله: (**خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ**(١) ﷺ **فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ**...) إلى آخره: قال شيخنا الشَّارح: (يحتمل أن تكون غزوة بدر؛ لأنَّ التِّرمذيَّ روى عن عمر: غزونا مع رسول الله ﷺ في رمضان يوم بدر والفتح، فأفطرنا فيهما[ت٧١٤])، انتهى[التوضيح ١٣/٣٣٤]، وهذا فيه نظرٌ؛ لأنَّ أبا الدَّرداء لم يشهد بدرًا بلا خلاف، وقد تأخَّر إسلامُه، فأسلم عقيب(٢) بدر، واختُلِف في شهوده أُحُدًا، ولكنَّ قولَه: (خرجنا) مجازٌ، أي: خرج الصَّحابة، وهو مثل قول أبي هريرة: (خرجنا إلى خيبر)(٣)، والله أعلم.

فإن قيل: يحتمل أن يكون الفتح.

فالجواب: لا يصحُّ ذلك أيضًا؛ لأنَّ في الحديث: أنَّ ابن رواحة كان معهم، وعبد الله بن رواحة قُتِل في مؤتة قُبيل(٤) الفتح؛ لأنَّها في جمادى الأولى سنة ثمان، والفتح في رمضان سنة ثمان، والله أعلم.

و(عبد الله بن رَوَاحَة): بفتح الرَّاء، وتخفيف الواو، وبعد الألف حاء مهملة، ثمَّ تاء التأنيث،

---

(١) كذا في النُّسخ، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا: (النَّبِي).

(٢) في (ب): (عقب).

(٣) «صحيح البخاري» (٦٧٠٧)، وسيأتي كلام المصنِّف عليه في موضعه.

(٤) في (ب): (قبل).

وجدُّه اسمه ثعلبة، الأنصاريُّ، من بني الحارث بن الخزرج، أبو مُحَمَّد، نقيبٌ بدريٌّ أميرٌ، استُشهِد بمؤتة من أرض الشَّام، وقد قدَّمتُ تاريخَ الوقعة[ح١١٥٥]، أخرج لعبد الله البخاريُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، وأحمدُ في «المسند»(١).

٣٦- بابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ وَاشْتَدَّ الحَرُّ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»

١٩٤٦- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، **فَرَأَى زِحَامًا، وَرَجُلًا قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ**، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَقَالُوا: صَائِمٌ، فَقَالَ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ».

قوله: (**فَرَأَى زِحَامًا وَرَجُلًا قَدْ ظُلِّلَ عَلَيْهِ**): هذا الرَّجل: قال شيخُنا الشَّارح: (يجوز أن يكون هذا المجهول هو أبو إسرائيل، روى الخطيب في «مبهماته» أنَّه عليه الصلاة والسلام رأى رجلًا يُهادى بين ابنيه وقد ظُلِّل عليه، فسأل عنه، فقالوا: نذر أن يمشيَ إلى بيت الله الحرام، فقال: «إنَّ الله لغنيٌّ عن تعذيب هذا نفسَه، مُرُوه؛ فلْيمشِ وليركب»(٢)، وفي «مسند أحمدَ» ما يشعر بأنَّه غيرُه، فإنَّ فيه: أنَّه عليه الصلاة والسلام دخل المسجدَ وأبو إسرائيل يصلِّي، فقيل لرسول الله ﷺ: هو ذا يا رسول الله لا يقعد، ولا يتكلَّم، ولا يستظلُّ، ولا يفطر(٣)، فقال: «ليقعد، وليتكلَّم، وليستظلَّ، وليَصُمْ(٤)»[حم١٧٥٣٢]) انتهى[التوضيح١٣/٣٤٤]، وقوله: (وفي «مسند أحمد» ما يُشعِر بأنَّه غيره) بل فيه كالصريح أنَّه غيرُه، وفي «البخاريِّ»[خ١٩٤٦] و«مسلم»[م١١١٥] أنَّ قصَّةَ هذا كانتْ في السَّفَر، وفي(٥) «المسند»: أنَّ قصَّةَ أبي إسرائيلَ كانت في المسجد، فهو غيرُه، والله أعلم(٦).

٣٨- بابُ مَنْ أَفْطَرَ فِي السَّفَرِ لِيَرَاهُ النَّاسُ

١٩٤٨- **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ،**

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٣٩٦)، «تهذيب الكمال» (١٤/٥٠٦).

(٢) لم أقف عليه في «الأسماء المبهمة»، وإنَّما روى الخطيبُ خبرَ أبي إسرائيل الآتي، وقال الحافظ في «الفتح» (٤/٢١٩): (زعم مُغُلْطاي أنَّه أبو إسرائيل، وعزا ذلك لـ«مبهمات الخطيب»، ولم يقلِ الخطيبُ ذلك في هذه القصَّة)، ثمَّ ذكر قصَّة أبي إسرائيل التي رواها الخطيبُ، ثمَّ قال: (فلم يَزِدِ الخطيبُ على هذا).

(٣) في «المسند»: (وهو يريد الصيام).

(٤) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (وليفطر)، والمثبت من «المسند».

(٥) في (ب): (في الغزو في).

(٦) انظر «فتح الباري» (٤/٢١٩).

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ المَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَرَفَعَهُ إِلَى يَدَيْهِ لِيُرِيَهُ النَّاسَ، فَأَفْطَرَ، حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: قَدْ صَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَفْطَرَ، فَمَنْ شَاءَ، صَامَ، وَمَنْ شَاءَ، أَفْطَرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا[ح٦٣] أنَّ هذا هو التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، وتقدَّم مُتَرجَمًا، والكلام على نسبته(١)، وكذا تقدَّم (أَبُو عَوَانَةَ): أنَّه الوضَّاحُ بنُ عبد الله، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٥٨]، وكذا تقدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابنُ المُعتمِر، و(مُجَاهِد)؛ هو ابن جَبْر الإمام، و(طَاوُس): أنَّه ابنُ كيسان الإمام.

قوله: (حَتَّى بَلَغَ عُسْفَانَ): هي قرية جامعة على ستَّةٍ وثلاثين ميلًا من مكَّة، تقدَّمت[ح١٥٦٩]/. [١/٢٥٠أ]

٣٩ - بابٌ ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤]

قَالَ ابْنُ عُمَرَ وَسَلَمَةُ ابْنُ الأَكْوَعِ: نَسَخَتْهَا: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ: نَزَلَ رَمَضَانُ فَشَقَّ عَلَيْهِمْ، فَكَانَ مَنْ أَطْعَمَ كُلَّ يَوْمٍ مِسْكِينًا تَرَكَ الصَّوْمَ مِمَّنْ يُطِيقُهُ، وَرُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَنَسَخَتْهَا: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فَأُمِرُوا بِالصَّوْمِ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): (ابن نمير): هو عبد الله بن نُمَير الهَمْدانيُّ، أبو(٢) هشام، عن هشامِ بنِ عروة(٣) والأعمشِ، وعنه: ابنُه مُحَمَّدُ بن عبد الله بن نُمَير، وأحمدُ، وابنُ مَعِين، حجَّة، تُوفِّيَ سنة (١٩٩هـ)، أخرج له الجماعة(٤)، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، [وتعليقُه(٥) ليس في شيء من الكتب السِّتَّة، وقد خرَّجه(٦) شيخنا(٧)](٨)، وقد صرَّح بأنَّه (عبد الله) المِزِّيُّ في «أطرافه»، ولفظه: (قال ابن نمير؛ يعني: عبد الله)[تحفة١١/١٨٠] انتهى؛ وما ذاك إلَّا لأنَّ مُحَمَّدَ بنَ عبدِ الله لم يروِ عن الأعمش،

(١) في (ب): (قتيبة)، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ب): (بن)، وهو تحريفٌ.

(٣) زيد في (ب): (عن عروة)، ولعلَّه سبق قلم.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢٢٥).

(٥) (وتعليقه): سقط من (ج).

(٦) في النسخ: (أخرجه)، ولعلَّ المثبتَ هو الصواب.

(٧) أخرجه أبو نُعَيم والبيهقيُّ في «سننه الكبرى» (٤/٢٠٠)، وانظر «التوضيح» (١٣/٣٥٠-٣٥١).

(٨) ما بين معقوفين جاء في النسخ -وهو في (أ) مستدرك- بعد قول المِزِّيِّ، ولعلَّ تقديمَه أولى؛ ليستقيم الكلام.

فتعيَّن أن يكون والدَه، و(الأَعْمَشُ): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

قوله: (وَرُخِّصَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ): (رُخِّص): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

١٩٤٩- حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَرَأَ: ﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَكِينَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، قَالَ: هِيَ مَنْسُوخَةٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى): تقدَّم غيرَ مرَّةٍ أنَّ (عيَّاشًا) هذا بالمثنَّاة[(١)] تحت، والشِّين المعجمة، وأنَّه ابنُ الوليد، وقد قدَّمتُ الفرقَ بينه وبين عبَّاس[(٢)] بن الوليد النَّرسيِّ، والاثنان من مشايخ البخاريِّ، غير أنَّه لم يذكرِ النَّرسيَّ إلَّا في ثلاثة[(٣)] أماكن ذكرتُها؛ فانظرها[ح٢٨٥].

و(عبد الأعلى): هو ابن عبد الأعلى السَّاميُّ -بالمهملة- البصريُّ، عنِ الحذَّاءِ والجُرَيريِّ، وعنه: إسحاقُ وبُنْدَارٌ، ثقةٌ، لكنَّه قدريٌّ، تُوفِّيَ سنة (١٨٩هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[(٤)]، وقد تقدَّم[ح١٠]، ولكن بَعُد العهدُ به.

قوله: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ): تقدَّم مرارًا[(٥)] أنَّه عُبَيدُ الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب.

٤٠- بابٌ مَتَى يُقْضَى قَضَاءُ رَمَضَانَ؟

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يُفَرَّقَ؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤].

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ فِي صَوْمِ الْعَشْرِ: لَا يَصْلُحُ حَتَّى يَبْدَأَ بِرَمَضَانَ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِذَا فَرَّطَ حَتَّى جَاءَ رَمَضَانُ آخَرُ؛ يَصُومُهُمَا، وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ طَعَامًا.

وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُرْسَلًا وَابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ يُطْعِمُ، وَلَمْ يَذْكُرِ اللهُ تَعَالَى الإِطْعَامَ، إِنَّمَا قَالَ: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

قوله: (بابٌ: مَتَى يُقْضَى قَضَاءُ رَمَضَانَ؟): (يَقضِي): مبنيٌّ للفاعل، و(قضاءَ): منصوب[(٦)]، و(يُقضى): مبنيٌّ للمفعول، و(قضاءُ): مرفوع نائب مناب الفاعل[(٧)].

---

(١) في (ج): (بفتح المثناة).

(٢) في (ب): (عياش)، وهو تصحيفٌ.

(٣) في النُّسخ: (ثلاث)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٤) «ميزان الاعتدال» (٥٣١/٢) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٥٩/١٦).

(٥) (مرارًا): ليس في (ج).

(٦) وهي روايةٌ في هامش (ق).

(٧) وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق).

قوله: (يُفَرَّقَ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ): تقدَّم مرارًا أنَّ ياء (المسيَّب) بالفتح والكسر، وأنَّ غيرَه لا يجوز فيه إلَّا الفتح.

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ): هو ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مُرْسَلًا وَابْنِ عَبَّاسٍ): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقوله: (مُرْسَلًا): هو بفتح السِّين، قال شيخُنا: (يعني: أنَّه رُوِيَ عن أبي هريرة مرسَلًا، وابنِ عبَّاس موقوفًا)، قال: (وذكر الدَّارقطنيُّ حديثَ أبي هريرة مرفوعًا من طريق مجاهد [عنه][قط٢٣٢٠][1]، ولم يسمع منه فيما ذكره البَرْديجيُّ[2]، ولعلَّ هذا مرادُ البُخاريِّ بالإرسال[3])، انتهى[التوضيح١٣/٣٥٩]، والذي ذكره العلائيُّ شيخُ شيوخِنا صلاحُ الدِّين في «المراسيل» [عن البرديجيِّ] ما لفظه: (الذي صحَّ لمجاهد من الصحابة: ابنُ عبَّاس، وابنُ عُمر، وأبو هريرة على خلافٍ فيه، قال بعضهم: لم يسمع منه، يدخل بينه وبين أبي هريرة عبد الرَّحمن بن أبي ذئاب) انتهى[جامع التحصيل٢٧٣].

والمُرسل: فيه أقوال نحو العشرة، ذكر ابنُ الصَّلاح في «علومه» منها ثلاثة: وهو قول التَّابعيِّ: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو قول التَّابعيِّ الكبير: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، أو ما سقط[4] من إسناده واحد[5]، وهذا الذي نحن فيه يُسمَّى[6] مرسلًا على قوله: (إنَّ مجاهدًا لم يسمع من أبي هريرة)، فيكون سقط منه واحد.

قوله: (أنَّه يُطْعِمُ): هو بضمِّ أوَّله، وكسر العين، رباعيٌّ، وهذا ظاهر.

١٩٥٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ، فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَ إِلَّا فِي شَعْبَانَ، قَالَ يَحْيَى: الشُّغْلَ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَوْ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

---

(١) وفي سنده: إبراهيمُ بنُ نافع وعُمرُ بنُ موسى بن وجيه، قال الدارقطنيُّ: (ضعيفان).

(٢) في أحد القولَين.

(٣) لا يُسلَّم أنَّ هذا مرادُ البُخاريِّ بالإرسال، إذ أخرج البخاريُّ لمجاهدٍ عن أبي هريرة الحديث (٦٢٤٦)، وقد ذكر ابنُ حجر في «تغليق التعليق» (١٨٧/٣) هنا ما أخرجه الدارقطنيُّ في «سننه» (٢٣٢١)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢٥٣/٤) عن رقبة قال: (زعم عطاءٌ أنَّه سمع أبا هريرة...) الحديث، والله أعلم.

(٤) في (ج): (وسقط).

(٥) انظر «علوم الحديث» (ص٥١-٥٢).

(٦) (يسمى): سقط من (ب).

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هذا هو زهير بن معاوية بن حُدَيج[(١)] الحافظ، تقدَّم مُترجَمًا[ح١٥٦]، وكذا تقدَّم (يَحْيَى): أنَّه ابنُ سعيدٍ الأنصاريُّ مُترجَمًا[ح٣٨]، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه ابنُ عبدِ الرَّحمن ابن عوف، وأنَّ اسمَه عبدُ الله أو إسماعيل، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (قَالَ يَحْيَى): هو ابنُ سعيدٍ الأنصاريُّ المذكورُ في السَّند.

قوله: (الشُّغْلَ): هو منصوب بالقلم في أصلنا، وعليه (صح)، مفعولٌ من أجله، ويجوز رفعه على أنَّه فاعل[(٢)]؛ تقديره: يمنعني الشُّغلُ، والله أعلم[(٣)].

٤١ - بابٌ الحَائِضِ تَتْرُكُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ

وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ: إِنَّ السُّنَنَ وَوُجُوهَ الحَقِّ لَتَأْتِي كَثِيرًا عَلَى خِلَافِ الرَّأْيِ، فَمَا يَجِدُ المُسْلِمُونَ بُدًّا مِنِ اتِّبَاعِهَا، مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الحَائِضَ تَقْضِي الصِّيَامَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمه عبد الله بن ذكوان، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١٦٢].

١٩٥١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَاضٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ؛ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؛ فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعيدُ بن الحكم بن مُحَمَّد بن سالم، ابنُ أبي مريم، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٢٤١].

قوله: (أَخْبَرَنَا[(٤)] مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ): تقدَّم[ح٩٥٦] أنَّ هذا مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كَثِير -بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة- المدنيُّ، عن زيدِ بنِ أسلمَ وطبقتِه، وعنه: سعيد ابن أبي مريم، والأويسيُّ، وطائفةٌ،

---

(١) في (ب): (خديج)، وهو تصحيفٌ.

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة» من رواية أبي الوقت.

(٣) قال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٩/١٢٠): (هو فاعلُ فعلٍ محذوفٍ، أي: قالت: يمنعُني الشُّغْلُ، أو قال: الشُّغلُ هو المانعُ؛ فهو مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ).
وقال الزَّركشيُّ في «التنقيح» (٢/٤٥١): (هو بالرَّفعِ بفعلٍ مضمَرٍ، أي: أوجبَ ذلك الشُّغلُ، أو منعني الشُّغلُ، و«مِنَ» للتَّعليل، أي: مِنْ أجلِه).
قال أبو ذرٍّ في «الناظر» عند شرح الحديث (١٩٥٠): (وقال الأصبهانيُّ: وشذَّ دخولُ «مِن» على المعرفة، ومجيءُ «مِن» للتَّعليلِ كقولِه تعالى: ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩]، وقولِه تعالى: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ [المائدة: ٣٢]، ومنه قولُ عائشةَ: الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ).

(٤) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حَدَّثَنَا).

ثقةٌ، أخرج له الجماعة[الكاشف١٢٢١]، ولكن بَعُد العهدُ به، وتقدَّم أنَّ (زَيْدًا) بعده: هو ابن أسلم، الفقيهُ العُمَريُّ، عن أبيه، وابنِ عُمرَ، وجابرٍ، وعنه: مالكٌ والدَّرَاوَرْدِيُّ، قال ابنُ عجلان: (ما هبتُ أحدًا هيبتي زيدَ بن أسلم)، تُوفِّيَ سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعة، ثقةٌ حجَّةٌ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٩٨/٢]، وصحَّح عليه(١)، وتقدَّم[ح٩٥٦] مُترجَمًا، ولكن بَعُد العهدُ به.

قوله: (عَنْ عِيَاضٍ): هذا هو عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سَرْح القرشيُّ العامريُّ المدنيُّ، عن أبي هريرة وصحابةٍ غيره، وعنه: داودُ بن قيس، وابنُ عَجْلان، وعدَّةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، قال ابن يونس: (ولد بمكَّة، ثمَّ قَدِم مِصرَ، فكان مع أبيه، ثمَّ خرج إلى مكَّة، فلم يزل بها حتَّى مات)(٢).

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعدُ بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١٩].

قوله: (فَذَلِكِ(٣) نُقْصَانُ دِينِهَا): (ذلكِ): بكسر الكاف؛ لأنَّه خطاب لمؤنَّث؛ لأنَّ امرأة سألته: ما نقصان العقل والدِّين؟ فأجابها.

٤٢ - بابُ مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ

وَقَالَ الحَسَنُ: إِنْ صَامَ عَنْهُ ثَلَاثُونَ رَجُلًا يَوْمًا وَاحِدًا؛ جَازَ.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحسنُ بنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

١٩٥٢- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَهُ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ؛ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

تَابَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو، وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بنِ أَعْيَنَ): (مُحَمَّد ابن خالد) هذا: ذكره الجيَّانيُّ(٤) في الباب الثَّالث من أبواب الذُّهليِّ، فهو مُحَمَّد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس الذُّهليُّ، أبو عبد الله النَّيسابوريُّ الحافظ، عنِ ابنِ مَهْديٍّ وعبدِ الرَّزَّاق، وعنه: البخاريُّ، والأربعةُ، وابنُ خزيمة، وأبو عوانة، فلا يكاد/ البخاريُّ يفصح باسمه؛ لِمَا جرى بينهما، قال ابنُ أبي داود: [٢٥٠/١ب]

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥٨٣/٢٤)، (١٢/١٠)، «تاريخ دمشق» (٢٨٣/١٩)، «الكاشف» (٢٨٩/١).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤٠٨/٦)، «تهذيب الكمال» (٥٦٧/٢٢).

(٣) زيد في (ق): (من)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٤) في (ب): (الجبائي)، وفي (ج): (الجباني)، وهو تصحيفٌ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن يحيى وكان أميرَ المؤمنين في الحديث)، وقال أبو حاتم: (هو إمام أهل زمانه)(١)، تُوفِّيَ سنة ثمانٍ وخمسين ومئتين وله ستٌّ وثمانون سنةً، أخرج له البخاريُّ والأربعة، وقال شيخُنا: (وما ذكرناه -يعني: من أنَّه الذُّهليُّ- هو ما ذكره الجيَّانيُّ(٢)[التقييد٣/١٠٥٤] عن أبي نصر[الهداية٢/٦٨٠] والحاكم [المدخل٤/٢٤٠]، واقتصر عليه الدِّمياطيُّ، ولم يصرِّح البخاريُّ باسمه في شيء من(٣) «الجامع»)؛ يعني: لم ينسبه ويميِّزه كما يفعل بغيره من مشايخه، قال شيخُنا: (وقال ابنُ عَدِيٍّ في «شيوخ البخاريِّ»[أسامي١٩١]: مُحَمَّد بن خالد بن جبلة الرَّافقيُّ، وقال ابن عساكر: قيل: إنَّ البخاريَّ روى عنه، وقال أبو نعيم في «مستخرجه»: رواه -يعني: البخاري- عن مُحَمَّد بن خالد بن خَلِيٍّ، وهو غريبٌ)، انتهى[التوضيح١٣/٣٧٥]، ولا شكَّ أنَّه غريبٌ غريبٌ؛ وذلك لأنَّ مُحَمَّدَ بن خالد بن خليٍّ الحمصيَّ عن أحمدَ الوَهْبيِّ وعدَّةٍ، وعنه: النَّسائيُّ، وأبو عوانة، والأصمُّ، وثَّقه النَّسائيُّ، وقال الدَّارقطنيُّ: (ليس به بأسٌ)، ولم يخرِّج له سوى النَّسائيِّ(٤)؛ فاعلمْه، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ مُحَمَّدَ بنَ جَعْفَرٍ): هذا هو مُحَمَّد بن جعفر بن الزُّبير بن العوَّام، عن عمِّه عروةَ وجماعةٍ، وعنه: ابنُ جُرَيج وجماعةٌ، قال بعضُهم: كان فقيهًا عالمًا، وثَّقه النَّسائيُّ، وأخرج له الجماعة(٥).

قوله: (تَابَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرٍو): الضَّمير في (تابعه) يعود على موسى بن(٦) أَعْيَن، و(ابنُ وَهْب): هو عبدُ الله بن وَهْب المِصريُّ، العالمُ المشهورُ، ومتابعتُه رواها مسلم عن هارون بن سعيد الأيليِّ وأحمدَ بنِ عيسى، كلاهما عنِ ابنِ وَهْبٍ، عن عَمرو بن الحارث به[م١١٤٧]، ورواها أبو داود في (الصَّوم) عن أحمد بن صالح، عن ابن وَهْب به[ح٢٤٠٠]، انتهى، ورأيتُ بخطِّ بعض الفضلاء المُحدِّثين من أصحابنا -وهو حافظ- في حاشية «الأطراف» ما لفظه(٧): (أبو داود في «الأَيمان والنُّذور» أيضًا من رواية ابن العبد[د٣٣١١])، انتهت.

---

(١) انظر «تقييد المهمل» (٣/١٠٥٤)، «تاريخ بغداد» (٣/٤١٨-٤١٩).

(٢) في (ب): (الجبائي)، وهو تصحيفٌ.

(٣) (شيء من): ليس في (ب).

(٤) «مشيخة النسائيِّ» (ص٥٠)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/١٣٧).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٥٧٩)، «تذهيب التهذيب» (٨/٦٢).

(٦) زيد في (ب): (ابن)، وهو تكرارٌ.

(٧) في (ب): (حافظ ما لفظه في حاشية «الأطراف»)، و(في حاشية «الأطراف»): سقط من (ج).

قوله: (وَرَوَاهُ[(١)] يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ): أمَّا (يحيى بن أيُّوب)؛ فهو الغافقيُّ المِصريُّ، أحدُ العلماء، عن يزيدَ بنِ أبي حَبِيب وجعفرِ بن ربيعة، وعنه: ابنُ وَهْبٍ وسعيدُ ابن أبي مريم، صالحُ الحديث، قال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)[٩/١٢٨]، وقال النَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)[٢٤٨]، تُوفِّيَ سنة (١٦٨هـ)، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٤/٣٦٢][(٢)]، و(ابن أبي جعفر): هو المذكور في السَّند: عبيد الله ابن أبي جعفر، وما رواه يحيى بن أيُّوب ليس في شيء من الكتب السِّتَّة[(٣)]، قال شيخُنا: (أخرجه البيهقيُّ[هق٤/٢٥٥] من حديث عمرو بن الربيع بن طارق[(٤)] عن يحيى به)[التوضيح١٣/٣٧٥][(٥)].

١٩٥٣- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ البَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ، وَعَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ، فَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، فَدَيْنُ اللهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

قَالَ سُلَيْمَانُ: فَقَالَ الحَكَمُ وَسَلَمَةُ -وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الحَدِيثِ- قَالَا: سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ الحَكَمِ وَمُسْلِمٍ البَطِينِ وَسَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ وَعَطَاءٍ وَمُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُخْتِي مَاتَتْ.

وَقَالَ يَحْيَى وَأَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَومُ نَذْرٍ.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنِ الحَكَمِ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمُ نَذْرٍ.

وَقَالَ أَبُو حَرِيزٍ: حَدَّثَنِي عِكْرِمَةُ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَاتَتْ أُمِّي وَعَلَيْهَا صَومُ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ): هذا أبو يحيى الحافظ، المُلقَّب بصاعِقَة، عن يزيدَ بنِ

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، وفي «اليونينيَّة»: (رواه).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٢٣٣).

(٣) (السِّتَّة): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (خارق)، وهو تحريفٌ.

(٥) انظر «تغليق التعليق» (٣/١٩٠-١٩١).

هارون، ورَوحٍ، وطبقتِهما، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ صاعد، والمَحامليُّ، وخلقٌ، وكان بزَّازًا، تُوفِّيَ في شعبان سنة (٢٥٥هـ)[الكاشف١٢٨ب]، أخرج له مِن الأئمَّة مَن روى عنه، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، وقال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح والتعديل٩/٨]، وقال الخطيب: (كان مُتقِنًا عالمًا حافظًا)[تاريخ بغداد٢/٣٦٣].

قوله: (**حَدَّثَنَا زَائِدَةُ**): هو زائدة بن قُدَامة، أبو الصَّلْتِ الثَّقفيُّ الكوفيُّ الحافظ، عن زياد بن عِلاقة وسِمَاك، وعنه: ابنُ مَهْدِيٍّ وأحمدُ ابنُ يونس، ثقةٌ حجَّةٌ، صاحبُ سُنَّةٍ، تُوفِّيَ غازيًا بالرُّوم سنة (١٦١هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٤٢ أ]، وقد قدَّمتُه، ولكن بَعُد العهدُ به[ح٦٩].

قوله: (**عَنْ مُسْلِمٍ البَطِينِ**): هو بفتح الموحَّدة، وكسر الطَّاء المهملة، وهو مسلم بن عِمران البَطِين، أبو عبد الله الكوفيُّ، عن أبي وائل، وعليِّ بن الحُسين، وأبي عبد الرَّحمن السُّلَميِّ، وعنه: الأعمشُ وابنُ عَون، وثَّقه أحمدُ وغيرُه، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ**): هذا الرجل لا أعرفه، وهذه المرأة أمُّه لا أعرفها(٢).

قوله: (**قَالَ سُلَيْمَانُ: قَالَ(٣) الحَكَمُ وَسَلَمَةُ وَنَحْنُ جَمِيعًا جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ بِهَذَا الحَدِيثِ**): (سليمان) هذا: هو الأعمشُ المذكورُ في السَّند، و(الحَكَم): هو ابن عُتَيبة(٤)، الإمامُ المشهورُ، وقد تقدَّم، وأمَّا (سَلَمة)، فهو ابن كُهَيل، أبو يحيى الحَضْرَميُّ، من علماء الكوفة، رأى زيدَ ابنَ أرقم، وروى عن أبي جُحَيْفَة وعلقمةَ، وعنه: شعبةُ وسفيانُ، ثقةٌ إمامٌ، له مئتا حديث وخمسون حديثًا، مات سنة (١٢١هـ)، أخرج له الجماعة(٥).

قوله: (**وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي خَالِدٍ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد تقدَّم أنَّ هذا لم يصحَّ عنده على شرطه، وأمَّا (أبو خالد) هذا، فهو الأحمر، وهو سُلَيمان بن حيَّان، كوفيٌّ، عن عاصمٍ الأحولِ ويحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وهنَّاد، صدوق إمام، قال ابن

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٨/١٩١)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٢٦)، «تذهيب التهذيب» (٨/٤٣٣).

(٢) (لا أعرفها): سقط من (ب).

(٣) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية أبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (فقال).

(٤) في (ب): (عيينة)، وهو تصحيفٌ.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣١٣)، «الكاشف» (١/٣٣٩).

مَعِين: (ليس بحجَّة)(١)، تُوفِّيَ سنة (١٨٩هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٥٣٤]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٢٠٠]، وصحَّح عليه، و(الأعمش): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ.

[وتعليق أبي خالد عن الأعمش أخرجه مسلم، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه[م(١١٤٨)(١٥٥) ت٧١٦ جه١٧٥٨]، وتعليق الأعمش عن مسلم عن سعيد أخرجه مسلم؛ نحوَه[م(١١٤٨)(١٥٤)]، وتعليق الأعمش عن سلمة ابن كُهَيل أخرجه(٢) البخاريُّ والنَّسائيُّ](٣)[خ١٩٥٣كن٢٩٢٧،٢٩٢٥].

قوله: (قَالَتِ امْرَأَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ): هذه المرأة لا أعرفها.

قوله: (**وَقَالَ يَحْيَى وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ**(٤) **الأَعْمَشِ**): أمَّا (يحيى)، فهو ابن سعيد القطَّان، سيِّد الحُفَّاظ، تقدَّم، وتعليقُه عن الأعمش أخرجه أبو داود[د٣٣١٠]، وأمَّا (أبو معاوية)، فهو مُحَمَّد بن خازم الضَّرير، بالخاء المعجمة والزَّاي، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٠]، و(الأعمش): سليمان بن مِهران، تقدَّم أعلاه، وتعليقُه عن الأعمش أخرجه أبو داود[د٣٣١٠].

قوله: (**وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ**): هذا هو عُبَيد الله بن عَمرو الرَّقِّيُّ، أبو وَهْب الحافظُ، عن عبد الملك بن عُمير(٥)، وزيدِ بنِ أبي أُنَيسة، وخلقٍ، وعنه: أبو نُعَيم الحلبيُّ، وعليُّ ابن معبد الرَّقِّيُّ، وخلقٌ، قال ابنُ سعد: (وكان أحفظَ مَن روى عن عبد الكريم الجَزَرِيِّ، ولم يكن أحدٌ ينازعه في الفَتْوى)[الكبرى٩/٤٩٠]، مات سنة (١٨٠هـ)(٦)، أخرج له الجماعة(٧)، وقد تقدَّمَت(٨)[خ١٨٦٣] ترجمتُه، ولكن طال العهد بها، وتعليقُه عن زيدٍ أخرجه مسلمٌ[م(١١٤٨)(١٥٦)].

قوله: (**عَنِ الحَكَمِ**): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن عُتَيبة الإمام، [وليس] القاضي، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح١١٧].

قوله: (**وَقَالَ أَبُو حَرِيزٍ**(٩)): هو بفتح الحاء المهملة، وكسر الرَّاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ زاي،

---

(١) «الكامل في الضعفاء» (٣/٢٨١).

(٢) في (ب) و(ج): (أخرجها).

(٣) ما بين معقوفين جاء في (ب) سابقًا عند قوله: (قوله: ويذكر عن أبي خالد حدثنا الأعمش).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٥) في النسخ: (عمرو)، والمثبت ترجمته السابقة في الحديث (١٨٦٣/م)، وهو الموافق لما في مصادر ترجمته.

(٦) في (ب): (٨٠هـ)، وليس بصحيح.

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/١٣٦).

(٨) في (ج): (قدمت).

(٩) في هامش (ق): (حاشية بخط اليونيني: أبو حَرِيز: أوله حاء مهملة، وراء مكسورة، وزاي معجمة، هو عبد الله =

واسمُه عبدُ الله بن الحسين الأزديُّ، أبو حَرِيز، قاضي سجِستان، عن قيسِ بنِ أبي حازم والشَّعبيِّ، وعنه: فُضَيل بن ميسرة وابنُ أبي عَروبة، مُختلَف فيه، وقد وُثِّق[الكاشف٦٨ب]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٤٠٦/٢]، قال ابنُ عَدِيٍّ: (عامَّة ما يرويه لا يتابعه عليه أحدٌ)[الكامل٤/١٥٨]، وجاء عنه أنَّه مؤمن بالرَّجعة؛ رجعة عليٍّ(١)، والله أعلم، علَّق له البخاريُّ، وروى له الأربعة(٢).

تنبيه: كلُّ ما في «البخاريِّ» و«مسلم» و«الموطَّأ»؛ فهو جَرِير -بفتح الجيم، وكسر الرَّاء- إلَّا اسمين: حَرِيزَ بن عثمان الرَّحَبيَّ الحمصيَّ، روى له البخاريُّ والأربعة(٣)، وكذلك هذا الرَّجل الذي ترجمناه أبو حَرِيز عبدُ الله بن الحسين، فقد علَّق له البخاريُّ، ومَن عداهما؛ فهو جَرِير، و(حُدَير): لا يشتبه به إلَّا نادرًا، والله أعلم(٤).

[١/٢٥١أ] وتعليقُه هذا قال شيخُنا: (أخرجه البيهقيُّ[هق٤/٢٥٦] من حديث الفُضَيل عنه)[التوضيح١٣/٣٧٧]/.

٤٣ - بابٌ مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ؟

وَأَفْطَرَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ حِيْنَ غَابَ قُرْصُ الشَّمْسِ.

قوله: (وَأَفْطَرَ أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ): تقدَّم مرارًا(٥) أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١٩].

١٩٥٤ - حدَّثنا الحُميديُّ: حدَّثنا سُفيانُ: حدَّثنا هشامُ بنُ عُروةَ قالَ: سمعتُ أَبِي يقولُ: سمعتُ عاصمَ بنَ عُمرَ بنِ الخطَّابِ، عَن أبيهِ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيلُ مِنْ هاهُنا، وَأَدْبَرَ النَّهارُ مِن هاهُنا، وَغَرَبتِ الشَّمسُ، فقدْ أَفْطَرَ الصَّائمُ».

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير المكِّيُّ، وتقدَّم الكلام لماذا نسب[ح١]، وأنَّه أَوَّلُ شيخٍ روى [عنه] البخاريُّ في هذا «الصَّحيح»، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابن عُيَينة، أحدُ الأعلام، مُترجَمًا[ح١].

= ابن حسين قاضي سجستان، استشهد به البخاريُّ، عن عكرمة، قال أحمد ابن حنبل: منكر الحديث، وقال ابن معين والنَّسائيُّ: هو ضعيف، قال ابن عديٍّ: عامة ما يرويه لا يتابع عليه).

(١) قال الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/٤٠٧): (ولم يصحَّ).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٢٠)، «تقريب التهذيب» (ص٣٠٠).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٥/٥٦٨).

(٤) انظر «تقييد المهمل» (١/١٦٥-١٦٧)، «مطالع الأنوار» (٢/١٩٩).

(٥) (مرارًا): ليس في (ب).

قوله: (إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَهُنَا...) إلى آخره: قال العلماء: (كلُّ واحدٍ من هذه الثَّلاثة يتضمَّن الآخرَين ويلازمهما، وإنَّما جمع بينها[(١)]؛ لأنَّه قد يكون في وادٍ ونحوه بحيث لا يُشاهِد غروبَ الشَّمس، فيعتمدُ إقبالَ الظَّلام وإدبارَ الضِّياء)[(٢)].

١٩٥٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِبَعْضِ القَوْمِ: «يَا فُلَانُ، قُمْ فَاجْدَحْ لَنَا»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ أَمْسَيْتَ، قَالَ: «انْزِلْ، فَاجْدَحْ لَنَا»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، فَلَوْ أَمْسَيْتَ، قَالَ: «انْزِلْ، فَاجْدَحْ لَنَا»، قَالَ: إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا، قَالَ: «انْزِلْ، فَاجْدَحْ لَنَا»، فَنَزَلَ فَجَدَحَ لَهُمْ، فَشَرِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ الوَاسِطِيُّ): هو إسحاقُ بن شاهين الواسطيُّ، أبو بشر، عن هُشَيمٍ، وخالدِ ابن عبد الله، وابنِ عُيَينة، وغيرِهم، وعنه: البخاريُّ، والنَّسائيُّ، وأحمدُ بن يحيى بن زهير التُّستَريُّ، وأبو عَروبة، وخلقٌ، قال النَّسائيُّ: (لا بأس به)[(٣)]، وقال بحشل: (جاوز المئة)[تاريخ واسط٢٠٤]، قال الذَّهبيُّ: (قلت: بقي إلى بعد الخمسين والمئتين)، أخرج له مِن الأئمَّة مَن روى عنه[التذهيب١/٣٢٦].

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ): هو خالد بن عبد الله، تقدَّم أنَّه خالد بن عبد الله الواسطيُّ الطَّحَّان[(٤)]، أحدُ العلماء، تقدَّم[ح١٩١] مُتَرجَمًا، وأنَّه اشترى نفسَه من الله تعالى ثلاث مرَّات بزنته[(٥)] فضَّةً ﵀، وأمَّا (الشَّيْبَانِيُّ) الذي روى عنه؛ فهو بشين معجمة، وهو سليمان بن فيروزَ، أبو إسحاق، تقدَّم قريبًا مُتَرجَمًا[ح٣٠٢]، وكذا تقدَّم (عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى)، واسمُ أبي أوفى ونسبُه، وأنَّه صحابيٌّ، كابنه[قبل ح١٧٦]، فعبد الله وأبو أوفى صحابيَّان.

قوله: (قَالَ لِبَعْضِ القَوْمِ): تقدَّم قريبًا أنَّه بلال، وتقدَّم (الجدح) ما هو؟ وضبطه قريبًا[ح١٩٤١].

٤٤ - بابٌ يُفْطِرُ بِمَا تَيَسَّرَ بِالمَاءِ وَغَيْرِهِ

١٩٥٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ سُلَيمَانُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ

---

(١) في (ب) و(ج): (بينهما)، وهي محتملة في (أ).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٧/٢١٠).

(٣) «مشيخة النسائيِّ» (ص٦٢).

(٤) في (ج): (الطحان الواسطي).

(٥) في (ب): (بزينة)، وهو تصحيفٌ.

أَبِي أَوْفَى قَالَ: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهُوَ صَائِمٌ، فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ؛ قَالَ: «انْزِلْ، فَاجْدَحْ لَنَا»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ أَمْسَيْتَ، قَالَ: «انْزِلْ، فَاجْدَحْ لَنَا»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا، قَالَ: «انْزِلْ، فَاجْدَحْ لَنَا»، قَالَ: فَنَزَلَ، فَجَدَحَ، ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ أَقْبَلَ مِنْ هَهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ»، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ قِبَلَ الْمَشْرِقِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو ابنُ زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٦].

٤٥ - بابُ تَعْجِيلِ الإِفْطَارِ

١٩٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ**».

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، والزَّاي، وأنَّ اسمَه سَلَمَةُ بن دينار الأعرجُ المدنيُّ، تقدَّم مُترجَمًا(١)[قبل ح٣٥٢].

قوله: (لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا الفِطْرَ): يعني: ما داموا محافظين على هذه السُّنَّة.

١٩٥٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَصَامَ حَتَّى أَمْسَى، قَالَ لِرَجُلٍ: «انْزِلْ، فَاجْدَحْ لِي»، قَالَ: لَوِ انْتَظَرْتَ حَتَّى تُمْسِيَ، قَالَ: «انْزِلْ، فَاجْدَحْ لِي، إِذَا رَأَيْتَ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَهُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ): هذا هو أبو بكر بن عيَّاش؛ بالمثنَّاة والشِّين المعجمة، وقد اختُلِف في اسمه كثيرًا كما تقدَّم[ح١٦٥٤]؛ فقيل: شعبة، وقيل: مُحَمَّد، وقيل: عبد الله، وقيل: سالم، وقيل: رؤبة، ومسلم، وخِداش، ومُطرِّف، وحمَّاد، وحَبِيب(٢)، وقد تقدَّم[خ١٣٨٠] بعضُ ترجمتِه، وهو أحدُ الأعلام.

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): وهو الشَّيبانيُّ، تقدَّم(٣) أعلاه[ح١٩٥٥]، ابنُ فيروز، وكذا تقدَّم (ابْنِ أَبِي(٤) أَوْفَى): أنَّه عبدُ الله، وتقدَّم اسمُ أبيه، وأنَّه صحابيٌّ أيضًا، وكذا تقدَّم (قَالَ لِرَجُلٍ)، وأنَّه بلال، وتقدَّم (الجدح) ما هو وضبطه[ح١٩٤١].

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ب).

(٢) في (ب): (وخبيب)، وهو تصحيف.

(٣) في (ب): (وقد تقدَّم).

(٤) (أبي): سقط من (ب).

٤٦ - بابٌ إِذَا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ

١٩٥٩ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ قَالَتْ: أَفْطَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ غَيْمٍ، ثُمَّ طَلَعَتِ الشَّمْسُ، قِيلَ لِهِشَامٍ: فَأُمِرُوا بِالقَضَاءِ، قَالَ: لَا بُدَّ مِنْ قَضَاءٍ؟ وَقَالَ مَعْمَرٌ: سَمِعْتُ هِشَامًا: لَا أَدْرِي، أَقْضَوْا أَمْ لَا؟

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): هو حمَّاد بن أسامة، تقدَّم، وكذا تقدَّمت (فَاطِمَة): أنَّها بنتُ المنذر ابن الزُّبير بن العوَّام، زوجُ هشام بن عروة وبنتُ عمِّه، وكذا تقدَّمت (أَسْمَاء بِنْت أَبِي بَكْرٍ[1]) زوج الزُّبير.

٤٧ - بابُ صَوْمِ الصِّبْيَانِ

وَقَالَ عُمَرُ لِنَشْوَانَ فِي رَمَضَانَ: وَيْلَكَ! وَصِبْيَانُنَا صِيَامٌ، فَضَرَبَهُ.

قوله: (وَقَالَ عُمَرُ لِنَشْوَانٍ): (النَّشوان): يجوز عدمُ صَرفِه وصَرفُه، وهو السَّكران؛ وهو بفتح النُّون، وإسكان الشِّين المعجمة، وهذا النَّشْوان لا أعرفه، قال بعض حُفَّاظ مصر[2] في هذا الزَّمان: (وفي رواية أبي عبيد: أنَّه كان شيخًا[3]، وفي «أخبار المدينة» لعمر بن شَبَّة[ح١١٩٩] ما يدلُّ على أنَّه ربيعة بن أميَّة بن خلف[تاريخ المدينة ١١٩٩])[هُدَى ٢٩٤]، انتهى.

قوله: (وَيْلَكَ): تقدَّم الكلام على (ويل) مُطَوَّلًا، وهي كلمة تقال لمن وقع في هلكة يستحقُّها[ح٢٤٥١].

١٩٦٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ ذَكْوَانَ، عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ قَالَتْ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الأَنْصَارِ: «مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا، فَلْيُتِمَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا، فَلْيَصُمْ»، قَالَتْ: فَكُنَّا نَصُومُهُ بَعْدُ، وَنُصَوِّمُ صِبْيَانَنَا، وَنَجْعَلُ لَهُمُ اللُّعْبَةَ مِنَ العِهْنِ، فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ؛ أَعْطَيْنَاهُ ذَاكَ، حَتَّى يَكُونَ عِنْدَ الإِفْطَارِ.

العِهْنُ: الصُّوفُ.

قوله: (بِشْرُ بْنُ المُفَضَّلِ): (بِشْر): بكسر الموحَّدة، وإسكان الشِّين المعجمة، و(المُفَضَّل): اسم مفعول من (فضَّله) المشدَّد[4].

---

(١) زيد في (ج): (أبي)، وهو خطأ.

(٢) (مصر): سقط من (ب).

(٣) لم أقف عليها في «غريب الحديث» لأبي عبيد، وأخرجها عبد الرزَّاق في «مصنَّفه» (١٣٥٥٧).

(٤) في (ب): (المشدَّدة).

قوله: (عَنِ الرُّبَيِّعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ): هي بضمِّ الرَّاء، وفتح الموحَّدة، وبعدها مثنَّاة تحت مشدَّدة مكسورة، ثمَّ عين مهملة[١]، وأمَّا (مُعَوِّذ)؛ فبضمِّ الميم، وفتح العين، وتشديد الواو مكسورة ومفتوحة، ثمَّ ذال معجمة[٢]، وهي الرُّبيِّع بنت مُعَوِّذ ابن عفراء[٣] الأنصاريَّة، بايعت تحت الشجرة، وتأخَّرت وفاتُها، روى عنها جماعةٌ؛ منهم: أبو سلمة وعَمرو بن شعيب، أخرج لها الأئمَّة السِّتَّة وأحمدُ في «المسند»[٤].

قوله: (أَرْسَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم غَدَاةَ عَاشُورَاءَ): سيأتي لمن أرسل [فيما يحتمل[ح٢٠٠٧]، وقال بعض حُفَّاظ المصريِّين في هذا العصر: (لم أقف على اسم الرَّسول، وليس هو أسماء أو هند ابني حارثة[٥]؛ فإنَّهما أسلميَّان، أُرسل أحدهما إلى قومه)، انتهى][٦][هُدَى٢٩٤].

قوله: (عَاشُورَاءَ): تقدَّم أنَّ فيه المدَّ والقصر[ح١٥٩٢]، وسيأتي الخلاف في أيِّ يوم هو، والصَّحيح: أنَّه العاشر من المحرَّم[قبل ح٢٠٠٠].

قوله: (مِنَ العِهْنِ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه الصُّوف مطلقًا، وقيل: الملوَّن منه، وقيل: الأحمر خاصَّة[قبل ح١٧٠٦]، ويقع في كثير من النُّسخ بعد هذا: (العِهْنُ: الصُّوفُ)، وهو نسخة في أصلنا[٧].

٤٨ - بابُ الوِصَالِ، وَمَنْ قَالَ: لَيسَ فِي اللَّيْلِ صِيَامٌ؛ لِقَوْلِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وَنَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْهُ، رَحْمَةً لَهُمْ وَإِبْقَاءً عَلَيْهِمْ، وَمَا يُكْرَهُ مِنَ التَّعَمُّقِ

(بَابُ الوِصَالِ)... إلى (كتاب صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ).

مسألة: أمَّا حكم الوصال، فهو مكروه كراهة تحريم، على الأصحِّ عند الشَّافعيَّة، وهو ظاهر نصِّ الشَّافعيِّ[٨]، والثاني: أنَّه كراهة تنزيه[٩].

---

(١) انظر «تبصير المنتبه» (٢/٥٩٠-٥٩١).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٩٣).

(٣) في (ب): (العفراء).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٩٠٣)، «تهذيب الكمال» (٣٥/١٧٣)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٦٧).

(٥) في (ب): (جارية)، وضُبط في (أ) بهما معًا، والمثبت هو ما صحَّحه ابنُ الأثير في «أُسْد الغابة» (٤/٦١٨).

(٦) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٧) وهي رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٨) يعني في «مختصر المزني» انظر (ص٥٩)، وانظر «المجموع» (٦/٢٥٩).

(٩) انظر «روضة الطالبين» (٢/٣٦٨).

١٩٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُوَاصِلُوا»، قَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ! قَالَ: «لَسْتُ كَأَحَدٍ مِنْكُمْ، إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى، أَوْ: إِنِّي أَبِيتُ أُطْعَمُ وَأُسْقَى».

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّه يحيى بن سعيد القطَّان، شيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (إِنِّي أُطْعَمُ وَأُسْقَى): و(أُطعَم وأُسقَى): مبنيَّان لما لم يُسَمَّ فاعلهما، [وهذا ظاهر][(٢)].

قوله: (أَوْ: إِنِّي أَبِيتُ أُطْعَمُ وَأُسْقَى): هما مبنيَّان لما لم يُسَمَّ فاعلهما، وقد قدَّمت الوعدَ بذكر معنى هذا والخلاف فيه؛ **الصَّحيح** أنَّ معناه: يجعل الله فيَّ قوَّةَ مَن أَكَل وشَرِبَ، **ثانيها**: أنَّه يأكل من طعام الجنَّة حقيقة، كرامةً من الله، وأنكره بعضهم؛ لانتفاء الوصال إذًا، هذا إن كان أكله ليلًا، وإن كان أكله نهارًا، فيردُّه: «أظلُّ يطعمني ربِّي ويسقين»[(٣)] ولا يقال: (ظلَّ يفعل كذا) إلَّا إذا فعله نهارًا، ولو أكل نهارًا/؛ أفطر، قال شيخنا: (إنَّه يأكل حقيقة، كرامةً له[(٤)] من الله، وأنكره بعضهم؛ لانتفاء الوصال إذًا وكان مفطرًا، وقد يجاب: بأنَّ طعام الجنَّة لا يُفطِر) -كذا قال شيخنا، وفيه نظرٌ، وقال ابن شيخنا البُلْقينيِّ لمَّا نقل هذا عن بعضهم، ولم يعيِّن القائل، قال: (والأولى أن يقال: إطعامُ الله لا يُفطِر، بدليل النَّاسي إذا أكل، لا يفطر) انتهى، وهو كلام حسن- (أو يخلق الله له مِن الشِّبع والرِّيِّ كالطَّاعم الشَّارب، واستُبعِد، فإنَّه عليه الصلاة والسلام كان يجوع أكثر ممَّا يشبع، ولكان لا يجد لها[(٥)] روحها[(٦)] الذي هو الجوع والمشقَّة)، **وثالثها**: أنَّ ذلك كان في المنام[التوضيح١٣/١٣٨]، وحكى المُحبُّ الطَّبريُّ فيه أربعة أوجه هي مذكورة فيما قدَّمته غير **الرَّابع**؛ وهو أنَّه عَبَّر بـ(الوصال) عن قوَّة الأُنْس بالله[(٧)] والسُّرور، ثمَّ أنشد بيتين يقوِّيانه[غاية الإحكام٤/٤١١]، انتهى، وفي كلام ابن قيِّم الجوزيَّة ترجيح هذا على غيره من الأقوال[(٨)]. [١/٢٥١ب]

---

(١) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حدَّثني).

(٢) ما بين معقوفين ليس في (ج).

(٣) «صحيح البخاري» (٧٢٤١)، «صحيح مسلم» (١١٠٤) (٦٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) (له): ليس في (ج).

(٥) في (أ) و(ج): له.

(٦) أي: روح العبادة التي هي الصيام.

(٧) في (ب): (ثابتة)، وهو تحريفٌ.

(٨) انظر «زاد المعاد» (٢/٣١).

١٩٦٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الهَادِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا، فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ، فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ»، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ لِي مُطْعِمٌ يُطْعِمُنِي، وَسَاقٍ يَسْقِينِ».

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ الهَادِي): اسمُ (ابن الهادي): يزيدُ بن عبد الله بن أسامة بن الهادي اللَّيثيُّ، عن أبي مُرَّةَ مولى أمِّ هانئ وغيرِه، وعنه: مالكٌ وأبو ضَمْرة، ثقةٌ مُكثِر، مات سنة (١٣٩هـ)، أخرج له الجماعة[١]، وتقدَّم أنَّ (الهَادي) الصَّحيحُ فيه: إثباتُ الياء، قاله النَّوويُّ مع (ابن أبي الموالي) و(ابن العاصي) و(اليماني)[٢][قبل ح٦١].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ): هو بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الموحَّدة، الأنصاريُّ مولاهم، عن أبي سعيد، وعنه: بُكَير ابن الأشجِّ، وابنُ إسحاق، وعدَّةٌ، وثَّقه أبو حاتم وغيرُه، له ترجمة في «الميزان»، وصحَّح عليه[٣].

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ، وتقدَّم[٤] مُترجَمًا[ح١٩].

قوله: (حَتَّى السَّحَرِ): هو قبيل الصُّبح، كذا قاله الجوهريُّ، وفي حفظي: أنَّ ابن عبد السَّلام قال في «تفسيره الصَّغير»: (إنَّ السَّحَر: هو السُّدس الأخير من اللَّيل)[٥].

قوله: (لِي مُطْعِمٌ يُطْعِمُنِي وَسَاقٍ يَسْقِينِ[٦]): تقدَّم الكلام عليه أعلاه[٧]، فانظره.

١٩٦٤- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدٌ؛ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الوِصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تُوَاصِلُ! قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: لَمْ يَذْكُرْ عُثْمَانُ: رَحْمَةً لَهُمْ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/١٦٩).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١/٣٧).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٤٣)، «ميزان الاعتدال» (٢/٤١٢)، «تهذيب الكمال» (١٤/٤٤٩).

(٤) زيد في (ب): (مرارًا).

(٥) نقله العز بن عبد السلام في «تفسيره» (٣/٢٣١) عن ابن زيد.

(٦) في (ب) و(ج): (يسقيني)، وعزاها القسطلانيُّ في «الإرشاد» (٣/٣٩٦-٣٩٧) لبعض الأصول.

(٧) (أعلاه): ليس في (ب).

قوله: (**حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ**): أمَّا (عثمان ابن أبي شيبة)، فهو الحافظ، أخو الحافظِ الكبيرِ أبي بكر ابن أبي شيبة، مشهور التَّرجمة، وله ترجمةٌ في «الميزان»(١)، وأمَّا المقرون به (مُحَمَّد)، فهو في أصلنا: (مُحَمَّد بن سلَام)، وقد كُتِب على (ابن سلَام): (زائد)، وقد قال الجيَّانيُّ(٢) في «تقييده» فذكر أبوابًا ليس منها هذا المكان: (مُحَمَّد عن عَبْدة): (هكذا أتى «مُحَمَّد» غير منسوب عن عَبْدة، وفي بعض هذه المواضع قد نسبه ابن السَّكن(٣): «ابن سلَام»، وكذلك صرَّح البخاريُّ في بعض المواضع باسمه فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن سلَام: حَدَّثَنَا عَبْدة»[ح٢٠، ٥٨٨...]، وذكر أبو نصر[الهداية٦٥٣/٢]: أنَّ مُحَمَّد بن سلَام يروي عن عَبْدة) انتهى[التقييد١٠١٩/٣]، وقد راجعتُ «الأطراف» للمِزِّيِّ؛ فقال: (في «الصَّوم» عن عثمان ابن أبي شيبة، ومُحَمَّد، هو ابن سلَام)[تحفة١٧٥/١٢] هذا لفظه، فالتَّوضيح يحتمل أن يكون منه، ويحتمل أن يكون(٤) مِن غيره ممَّن(٥) تقدَّم؛ كالفِرَبْرِيِّ أو مَن دونه.

و(عَبْدة) هذا: هو ابن أبي لبابة الأسديُّ الغاضريُّ مولاهم، ويقال: مولى قريش، تابعيٌّ جليل، لقي ابنَ عمر وجماعةً، وله في «مسلم» عن عُمرَ نفسِه، وهذا مُنقطِع، وكذا قال الرَّشيد العطَّار في «الغُرَر»[ص٣٤٢]، وعنه: مُحَمَّدُ بن جُحَادة، وشعبةُ، والأوزاعيُّ، وخلقٌ، وكان فاضلًا إمامًا كبيرَ القَدْر، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٦).

٤٩ - بابُ التَّنْكِيلِ لِمَنْ أَكْثَرَ الوِصَالَ

رَوَاهُ أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

١٩٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

---

(١) «ميزان الاعتدال» (٣٥/٣) وصحَّح عليه.

(٢) في (ب): (الجبائي)، وهو تصحيف.

(٣) في النسخ تبعًا لمصدره: (وقد نسبه ابن السَّكن في بعضها)، ولا يستقيم، والتصحيح من الحديث (٢٨١٣).

(٤) (ويحتمل أن يكون): سقط من (ب) و(ج).

(٥) في (ب): (وقد).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٥٣٠/١٨)، «الكاشف» (٢١٦/٢)، هكذا في النسخ، وكونه ابنَ سليمان هو الصَّواب؛ كما صرَّح به الحافظ في «الفتح» (٢٤٠/٤)، وذلك لأنَّ عَبْدةَ بنَ أبي لبابة تابعيٌّ، ولم يروِ عنه عثمانُ ابن أبي شيبة ولا محمَّدُ بنُ سلَام، ولم يروِ هو عن هشامِ بن عروة، وقد ترجم المصنِّف لعَبْدة بنِ سليمان في الحديث (٢٠)، فقال: ابنُ سليمان، وهو بإسكان الباء، واسمُه عبدُ الرحمن، قال أحمدُ: (ثقةٌ وزيادة مع صلاحه، وكان شديدَ الفقر)، ووثَّقه غيرُه أيضًا، تُوُفِّيَ بالكوفة لثلاث خلون من رجب سنة ثمانٍ وثمانين ومئة، وقال أحمدُ: (تُوُفِّيَ سنة سبع وثمانين ومئة)، أخرج له الجماعة.

أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الوِصَالِ فِي الصَّوْمِ، **فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ**: إِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: «وَأَيُّكُمْ مِثْلِي؟! **إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ**»، فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الوِصَالِ، وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا، ثُمَّ رَأَوُا الهِلَالَ، فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ، لَزِدْتُكُمْ»، **كَالتَّنْكِيلِ لَهُمْ**، حِيْنَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٧]، وكذا تقدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ، وكذا تقدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**[1]): أنَّه ابن[2] عوف الزُّهريُّ، وأنَّ اسمه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (**فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِينَ**): هذا الرجل لا أعلم أحدًا سمَّاه؛ فليتبعْ.

قوله: (**إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ**[3]): تقدَّم الكلام عليه قريبًا[ح١٩٦١].

قوله: (**كَالتَّنْكِيلِ لَهُمْ**): التَّنكيل: العُقوبة.

١٩٦٦- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ: أَنَّهُ سَمِعَ **أَبَا هُرَيْرَةَ** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِيَّاكُمْ وَالوِصَالَ**» -مَرَّتَيْنِ- قِيلَ: إِنَّكَ تُوَاصِلُ! قَالَ: «إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِ، **فَاكْلَفُوا** مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**[4]: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ**): (يحيى) هذا: قد[5] قدَّمتُ في (الصَّلاة) أنَّ البخاريَّ ذكر يحيى عن عبد الرَّزَّاق في عدَّة أبواب ذكرتُها هناك عن الجيَّانيِّ[6][ح٤٢٣]: نسبه ابن السَّكن: يحيى بن موسى خَتٌّ، وذكر غيرُه أنَّ (يحيى عن عبد الرَّزَّاق) في بعض تلك المواضع التي ذكرتُها: هو يحيى بن جعفر بن أَعْيَن، أبو زكريَّا البخاريُّ البيكنديُّ، وذكر أبو نصر أنَّ يحيى بن موسى البلخيَّ ويحيى بن جعفر البخاريَّ روى مُحَمَّدُ بن إسماعيل عنهما عن عبد الرَّزَّاق في «الجامع»[7]، ووجدنا رواية يحيى بن

---

(١) زيد في (ب): (بن عوف).
(٢) (ابن): سقط من (ب).
(٣) في (ب) و(ج): (ويسقيني)، وعزاها القسطلانيُّ في «الإرشاد» (٣/٣٩٦-٣٩٧) لبعض الأصول.
(٤) زيد في (ق): (بن موسى)، وإثباته رواية أبي ذرٍّ.
(٥) (قد): ليس في (ب).
(٦) في النسخ: (عن عبد الرَّزَّاق)، ولعلَّه سبق قلم، وزيد في (ج): (في «الجامع»، ووجدنا رواية)، وهو سبق قلم.
(٧) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٤٩٦).

جعفر عن عبد الرَّزَّاق في أوَّل (كِتَاب الاستئذان)[ح٦٢٢٧]، وقال أبو أحمد بن عديٍّ: (يحيى بن جعفر هذا هو الذي قال لمُحَمَّد بن إسماعيل: «مات عبد الرَّزَّاق» ولم يكن مات في ذلك الوقت، بل كان حيًّا، وكان البخاريُّ(١) مُتوجِّهًا إلى عبد الرَّزَّاق فانصرف، فلمَّا مات عبدُ الرَّزَّاق(٢)؛ سمع البخاريُّ كُتُبَ عبد الرَّزَّاق من يحيى هذا)[أسامي٢٢٩]، انتهى ملخَّصًا[التقييد٣/١٠٥٦]، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة١٠/٤٠٥]: (قيل: إنَّه يحيى ابن موسى).

قوله: (عَنْ مَعْمَرٍ): تقدَّم أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين مهملة، وأنَّه ابنُ راشد، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٣٧]، وكذا تقدَّم (هَمَّام)، وأنَّه ابن مُنبِّه بن كامل اليماني الأبْنَاويُّ، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (إِيَّاكُمْ وَالوِصَالَ): (الوِصال): منصوب، وهذا ظاهر جدًّا.

قوله: (فَاكْلَفُوا): قال ابن قُرْقُول: (كَلِفْتُ بالشَّيءِ: أُولِعْتُ به، ثلاثيٌّ مفتوح اللَّام في المستقبل، مكسورها في الماضي، ووقع عند بعض شيوخنا بألف القطع ولامٍ مكسورة، ولا يصحُّ عند أهل العربيَّة)، انتهى[مطالع٣/٣٦٤]/. [١/٤٥٢أ]

٥٠ - بابُ الوِصَالِ إِلَى السَّحَرِ

قوله: (باب الوِصَالِ إِلَى السَّحَرِ): تقدَّم أنَّ (السَّحر): قبيل الصُّبح، وتقدَّم قريبًا ما رأيته في ذلك[ح١٩٦٣].

١٩٦٧ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُوَاصِلُوا، فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ، فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ»، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ: «لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ لِي مُطْعِمٌ يُطْعِمُنِي، وَسَاقٍ يَسْقِينِ».

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم أنَّه بالحاء المهملة، والزَّاي(٣)، وأنَّ اسمه عبدُ العزيز بن أبي حَازم المدنيُّ(٤)، واسم أبيه سَلَمَة بن دِينار، تقدَّم.

---

(١) زيد في (ب): (وكان البخاري)، وهو تكرار.

(٢) زيد في (ب): (سمع البخاريّ عبد الرزاق)، ولعلَّه سبق قلم.

(٣) في (ب): (وبالزاي).

(٤) في (ب) و(ج): (المديني).

قوله: (عَنْ يَزِيدَ): هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي، تقدَّم قريبًا مُتَرجَمًا[ح١٩٦٣].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ خَبَّابٍ): تقدَّم في باطنها ضبطُ والده، وبعضُ ترجمتِه هو(١)[ح١٩٦٣]، وكذا تقدَّم (أَبُو سَعِيْدٍ الخُدْرِيُّ): أنَّه سَعْدُ بن مالك بن سِنان.

٥١ - بابُ مَنْ أَقْسَمَ عَلَى أَخِيهِ لِيُفْطِرَ فِي التَّطَوُّعِ، وَلَمْ يَرَ عَلَيْهِ قَضَاءً إِذَا كَانَ أَوْفَقَ لَهُ

١٩٦٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: حَدَّثَنَا أَبُو العُمَيْسِ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ، فَزَارَ سَلْمَانُ أَبَا الدَّرْدَاءِ، فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ مُتَبَذِّلَةً، فَقَالَ لَهَا: مَا شَأْنُكِ؟ قَالَتْ: أَخُوكَ أَبُو الدَّرْدَاءِ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا، فَجَاءَ أَبُو الدَّرْدَاءِ، فَصَنَعَ لَهُ طَعَامًا، فَقَالَ: كُلْ، قَالَ: فَإِنِّي صَائِمٌ، قَالَ: مَا أَنَا بِآكِلٍ حَتَّى تَأْكُلَ، فَأَكَلَ، فَلَمَّا كَانَ اللَّيْلُ، ذَهَبَ أَبُو الدَّرْدَاءِ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَنَامَ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقُومُ، فَقَالَ: نَمْ، فَلَمَّا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ؛ قَالَ سَلْمَانُ: قُمِ الآنَ، فَصَلَّيَا، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ: إِنَّ لِرَبِّكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَلأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، فَأَعْطِ كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ سَلْمَانُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح المُوحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدار، وتقدَّم لِمَ لُقِّب بُنْدارًا[ح٦٩]؟

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو العُمَيْسِ): هو بضمِّ العين، وفتح الميم، وبالسِّين، المهملتين، وتقدَّم أيضًا أنَّ اسمه عُتبة بن عبد الله بن عُتبة بن عبد الله بن مسعود الهُذَليُّ، أخو عبد الرَّحمن المسعوديِّ، عن الشَّعبيِّ، وابنِ أبي مُلَيكة، وإياس بن سَلَمة ابن الأكوع، وعون بن أبي جُحَيْفَة، وجماعةٍ، وعنه: شعبةُ، وعبدُ الواحد بن زياد، وأبو معاوية، وآخرون، وثَّقه أحمدُ وابنُ مَعِين، وقال أبو حاتم: (صالح الحديث)، قال الذَّهبيُّ: (موتُه قريبٌ من موت الأعمش)، انتهى(٢)، والأعمش تُوفِّيَ في ربيع الأوَّل سنة (١٤٨هـ)، وقال شيخُنا المؤلِّف في هذا الشرح: (تُوفِّيَ سنة «١٢٠هـ»)[التوضيح٣/١٢٧]، فاعلمه.

قوله: (عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ): تقدَّم أنَّ (أبا جُحَيْفَة) بضمِّ الجيم، وفتح الحاء المهملة، والباقي معروفٌ، وَهْبُ بن عبد [الله] السُّوائيُّ، تقدَّم.

---

(١) (هو): ليس في (ب) و(ج).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٣٧٢)، «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/٣٣٢)، «الجرح والتعديل» (٦/٣٧٢)، «تهذيب الكمال» (١٩/٣٠٩)، «تذهيب التهذيب» (٦/٢٧٧).

قوله: (بَيْنَ سَلْمَانَ وَأَبِي الدَّرْدَاءِ): تقدَّم أنَّ (أبا الدرداء): عُوَيمر، وقد اختُلِف في اسم أبيه، وقد قدَّمتُه[ح٦٥٠]، حكيمُ هذه الأمَّة، وقد تقدَّم[قبل ح١٥١] مُتَرجَمًا.

قوله: (فَرَأَى أُمَّ الدَّرْدَاءِ): هذه هي الكبرى، قال الدِّمياطيُّ: (واسمها خَيْرة بنت أبي حدرد الأسلميِّ في قول أحمدَ[1] ويحيى، وأمُّ الدَّرداء الصُّغرى اسمها هجيمة أو جهيمة بنت حُيَيٍّ، وهي أيضًا زوج أبي الدَّرداء، والصُّحبة للكبرى، تُوفِّيَت بالشَّام في خلافة عثمان قبل أبي الدَّرداء، ولم يُروَ عنها شيء في الكتب السِّتَّة) -وسيأتي ما ذكره شيخنا الشَّارح في (عيادة المريض): - (وروت الصغرى عنه فيها، ومات عنها أبو الدَّرداء، فخطبها معاوية، فلم تتزوَّجه، وحجَّت سنة إحدى وثمانين)[التوضيح١٣/٤٢٣] انتهى، قال ابنُ عبدالبَرِّ: (تُوفِّيَت -يعني: الكبرى- قبل أبي الدَّرداء بسنتين)[الاستيعاب٩٥١] انتهى[2]، وتُوفِّيَ أبو الدَّرداء سنة اثنتين وثلاثين، وقد تقدَّم[قبل ح١٩٢٤] أنَّه روى لها أحمد في «المسند»[3]، وقد قال شيخنا الشَّارح فيما يأتي في (كِتَاب المرضى) كلامًا معناه: أنَّه علَّق لها البخاريُّ[4]، وسيذكر البخاريُّ في (المرضى) ذلك، وأذكر ما قاله شيخنا[قبل ح٥٦٥٤]، والله أعلم.

قوله: (مُتَبَذِّلَةً) أي: لابسة ثيابها، وهو ما يُمْتَهَنُ فيه من الكسوة؛ أي: غير مُتزيِّنة ولا مُتصنِّعة للزَّوج[5]، وهو بمثنَّاة فوق ثمَّ موحَّدة مفتوحتين، ثمَّ ذال معجمة مكسورة، قال في «النِّهاية»[١/١١]: (وفي رواية: «مبْتَذِلة»[6] -يعني: بموحَّدة ساكنة، ثمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة، ثمَّ ذال معجمة مكسورة- وهما بمعنًى).

قوله: (لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ فِي الدُّنْيَا): لم أقف على كلام فيه، والذي ظهر لي أنَّ مرادها: المرأة، أي: ليس له حاجة في الزَّوجة، والله أعلم[7].

قوله: (فَصَلَّيَا): هو بفتح اللَّام المشدَّدة، أي: صلَّى هو وسلمان.

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٩/٤٦٣).

(٢) (انتهى): ليس في (ب).

(٣) انظر «الإكمال في ذكر مَن له رواية في مسند أحمد» (ص٦٣١).

(٤) انظر «التوضيح» (٢٧/٢٨٥-٢٨٦).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (١/٤٦٤).

(٦) وهي رواية الكشميهنيِّ في هذا الحديث.

(٧) ويؤيِّده أن في رواية الدارقطنيِّ في «سننه» (٢٢١٤): (ليس له حاجة في نساء الدنيا).

٥٢ - بابُ صَوْمِ شَعْبَانَ

١٩٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ.

قوله: (عَنْ أَبِي النَّضْرِ): تقدَّم أنَّ النضر[(١)] بالضَّاد المعجمة، وأنَّه لا يشتبه بـ(نصر)؛ لأنَّ المهمل لا يأتي بالألف واللَّام، بخلاف المعجم؛ فإنَّه لا يأتي إلَّا بالألف واللَّام[ح٥٢]، وهو سالم بن أبي أميَّة، مولى عمر بن عبيد الله التَّيميِّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢٠١]، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله -أو إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف.

١٩٧٠ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهُ قَالَتْ: لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَصُومُ شَهْرًا أَكْثَرَ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنَّهُ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، وَكَانَ يَقُولُ: «خُذُوا مِنَ العَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مَا دُووِمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّتْ»، وَكَانَ إِذَا صَلَّى صَلَاةً؛ دَاوَمَ عَلَيْهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّ (فَضالة) بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ، إلَّا أنِّي رأيتُ مَن يقع فيه ويضمُّ فاءَه.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): تقدَّم أنَّ هذا هشام بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، وأنَّ (يَحْيَى): هو ابن أبي كَثِير، وأنَّ (أَبَا سَلَمَةَ): أحدُ الفقهاء السَّبعة على قولٍ، وتقدَّم اسمُه أعلاه[ح١٩٦٩].

قوله: (لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا): تقدَّم الكلام عليه في أوَّل هذا التَّعليق[ح٤٣]، وأنَّ (حتَّى) على بابها من الغاية، وإليه ذهب ابن سِرَاج وأبوه، أي: لا يَمَلُّ لثوابهم مَلَلًا مقابلًا لملَلِهم، وقيل: خرج الكلام مخرج قولهم: (حتَّى يشيب الغراب)، على نفي القِصَّة، لا على وجودها، أي: لا يَملُّ، ولا يليق به الملَل إن مِلِلتم أنتم، مِنَ المقابلة بين الكلامين، أي: لا يترك ثوابكم حتَّى تملُّوا وتتركوا بمللكم عبادته، فسُمِّيَ تركُه لثوابهم مَلَلًا، والملل إنَّما هو من صفات المخلوقين، وهو ترك الشيء؛ استثقالًا وكراهيةً[(٢)] بعد حِرصٍ عليه ومحبَّةٍ فيه، قاله في «المطالع»[(٣)].

---

(١) (النضر): ليس في (أ).

(٢) في (ب): (وكراهةً).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٤٢).

٥٣ - بابُ مَا يُذْكَرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِفْطَارِهِ

قوله: (بابُ مَا يُذْكَرُ مِنْ صَوْمِ النَّبِيِّ): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهذا ظاهر.

١٩٧١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا صَامَ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا قَطُّ غَيْرَ رَمَضَانَ، وَيَصُومُ حَتَّى يَقُولَ القَائِلُ: لَا واللهِ، لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ القَائِلُ: لَا وَاللهِ، لَا يَصُومُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم أنَّ هذا هو التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، تقدَّم مُترجَمًا، ولماذا نُسِب[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (أَبُو عَوَانَةَ): أنَّه الوضَّاح بن عبد الله اليَشْكُرِيُّ الحافظ مُتَرجَمًا[ح٥٨]، وتقدَّم (أَبُو بِشْرٍ): أنَّه بالموحَّدة المكسورة، وبالشِّين المعجمة، وأنَّ اسمَه جعفرُ بنُ أبي وحشيَّة إياسٍ.

قوله: (قَطُّ): تقدَّم الكلام في أوَّل هذا التَّعليق على اللُّغات فيها[ح٧].

١٩٧٢ - حَدَّثَنِي عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ، حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنَّ أَنْ لَا يُفْطِرَ مِنْهُ شَيْئًا، وَكَانَ لَا تَشَاءُ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًا إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ.

وَقَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ حُمَيْدٍ: أَنَّهُ سَأَلَ أَنَسًا فِي الصَّوْمِ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ): هذا هو مُحَمَّد بن جعفر بن أبي كَثِير المدنيُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٩٥٦].

قوله: (عَنْ حُمَيْدٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الحاء المهملة، وفتح الميم(١)، وأنَّه الطَّويلُ، ابنُ تير، وقيل: تيرويه، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٤٩]، وتقدَّم[ح٦١٠] أنَّ كلَّ ما جاء (حُميد عن أنس) في هذا «الصَّحيح»؛ فهو الطَّويل، إلَّا في حديثين؛ أحدهما: «أخذ الرَّاية زيد فأُصِيب...»[ح١٢٤٦]، والثَّاني: «كأنِّي أنظرُ إلى غُبار...»[ح٣٢١٤]؛ فإنَّه حُمَيد بن هلال، والله أعلم/. [١/٢٥٢ب]

قوله: (أَنْ لَا يَصُومُ): هو منصوب ومرفوع، وهذا ظاهر، وكذا (أَنْ لَا يُفْطِرُ).

قوله: (وَقَالَ سُلَيْمَانُ عَنْ حُمَيْدٍ): (سليمان) هذا: هو سليمان بن بلال المدنيُّ(٢)، أبو مُحَمَّد،

---

(١) في (ب): (الموحَّدة)، وليس بصحيح.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٢٥٤/٤): (كنتُ أظنُّ أنَّ «سليمان» هذا: هو ابنُ بلال، لكن لم أره بعد التَّتبُّع التَّامِّ من حديثه، فظهر لي أنَّه سليمان بن حيَّان -وقع في المطبوع: حبان- أبو خالد الأحمر، وقد وصل المصنِّف حديثَه عقب هذا [ح١٩٧٣]).

مولى [آل] أبي بكر، عن زيدِ بنِ أسلم وعبدِ الله بن دينار، وعنه: ابنُه أيُّوبُ، والقعنبيُّ، ولُوَين[١]، ثقة إمام[٢]، تقدَّم مُترجَمًا[ح٩٩]، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، فهو على[٣] شرطه مِن أوَّله إلى آخره، وسليمان من شرطه، أخرج له[٤] الجماعة، وتعليقُ سليمانَ لم يكن في شيء من الكتب السِّتَّة.

١٩٧٣- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ؛ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا عَنْ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أُحِبُّ أَنْ أَرَاهُ مِنَ الشَّهْرِ صَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مُفْطِرًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مِنَ اللَّيْلِ قَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتُهُ، وَلَا مَسِسْتُ خَزَّةً وَلَا حَرِيرَةً أَلْيَنَ مِنْ كَفِّ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلَا شَمِمْتُ مِسْكَةً وَلَا عَنْبَرَةً أَطْيَبَ رَائِحَةً مِنْ رَائِحَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا[٥] مُحَمَّدٌ[٦]: أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ): كذا في الأصل، وفي نسخة وعليها علامة راويها: (ابن سلَام)، قال الجيَّانيُّ[٧] -وقد ذكر هذا المكان فقط في «البخاريِّ»-: (نسبه ابن السَّكن: مُحَمَّد بن سلَام، وإليه أشار أبو نصر في كتابه[الهداية١/٣١٤]) انتهى[التقييد٣/١٠٢٨]، وكذا قال المِزِّيُّ لمَّا طرَّفه: (البخاريُّ في «الصَّلاة»[٨] وفي «الصَّوم» عن مُحَمَّد، هو ابن سلَام)[تحفة١/١٩٢].

قوله: (أَخْبَرَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ): تقدَّم أنَّه سليمان بن حيَّان الكوفيُّ، عن عاصمٍ الأحولِ ويحيى بنِ سعيد الأنصاريِّ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وهنَّاد، صدوقٌ إمامٌ، قال ابنُ مَعِين: (ليس بحجَّة)، تُوفِّيَ سنة (١٨٩هـ)، أخرج له الجماعة، وقد قدَّمت ترجمتَه، ولكن طال العهدُ بها[ح٤٣٠]، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه[٩].

قوله: (وَلَا مَسِسْتُ[١٠]): يقال: مسِست الشيء -بالكسر- أَمَسُّه مَسًّا، هذه اللُّغة الفصيحة، وحكى

---

(١) في (ب): (ولوس)، وهو تحريفٌ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٧٢)، «تذهيب التهذيب» (٤/١٣٠).

(٣) (على): مثبت من (ب).

(٤) (له): مثبت من (ب).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَني).

(٦) زيد في (ق): (هو ابن سلام)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٧) في (ب): (الخطابي)، وهو تحريف.

(٨) تعليقًا (١١٤١).

(٩) «الكامل في الضعفاء» (٣/٢٨١)، انظر «تهذيب الكمال» (١١/٣٩٤)، «الكاشف» (١/٣٤٥)، «ميزان الاعتدال» (٢/٢٠٠).

(١٠) كذا في النسخ و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (مَسِسْتُ)؛ بالفتح والكسر.

أبو عبيدة: (مَسستُ الشَّيء -بالفتح- أمُسُّه؛ بالضَّمِّ)، وربَّما قالوا: (مِسْتُ الشَّيءَ)؛ يحذفون منه السِّين الأولى، ويُحوِّلون كسرتها إلى الميم، ومنهم مَن لا يحوِّل، ويترك الميم على حالها مفتوحة، قاله الجوهريُّ[(١)]، وقد تقدَّم[ح٨٨٠] بعض هذا أو كلُّه.

قوله: (وَلَا شَمِمْتُ): بكسر الميم الأولى، ويجوز فتحها في لغة، وقد تقدَّم[قبل ح١٥٣٧] بأطول مِن هذا.

٥٤ - بابُ حَقِّ الضَّيْفِ فِي الصَّوْمِ

١٩٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي عَبْدُاللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ...، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ يَعْنِي: «إِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا»، فَقُلْتُ: وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ؟ قَالَ: «نِصْفُ الدَّهْرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحاقُ: أَخْبَرَنَا هارُونُ بنُ إِسْماعِيلَ): قال الجيَّانيُّ -وقد ذكر هذا المكان فقط-: (لم ينسبه أبو نصر[الهداية٢/٧٥٥] ولا غيرُه من شيوخنا) انتهى[التقييد٣/٩٨٥]، ولا نسبه المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة٦/٣٩٤]، وقال الذَّهبيُّ في «تذهيبه»: («خ» إسحاق: روى البخاريُّ عنه، عن عبد الله بن بكر، وأبي[(٢)] عاصم، وجماعةٍ، والظَّاهر أنَّه الكوسج، وقيل: إنَّ الذي يروي عن أبي عاصم[(٣)]: هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر) انتهى[تذهيب١/٣٤٢]، وقال شيخُنا بعد أن ذكر كلام الجيَّانيِّ بتقديم وتأخير: (ورواه أبو نعيم في «مستخرجه» عن أبي أحمد: حَدَّثَنَا ابن شيرويه: حَدَّثَنَا إسحاق بن إبراهيم: أَخْبَرنا هارون: حَدَّثَنَا عليُّ بن المبارك) انتهى[التوضيح١٣/٤٥٢]، وما قاله شيخنا لم يحصل به التَّمييز؛ لأنَّ في مشايخ البخاريِّ مَن اسمه (إسحاق ابن إبراهيم) جماعة[(٤)]؛ منهم مَن روى عنه في «الصَّحيح»؛ وهم: البغويُّ لؤلؤ، والصَّوَّاف الباهليُّ، وابن راهُوْيَه، وابن نصر السَّعديُّ، وابن يزيد أبو النضر الدِّمشقيُّ[(٥)]، والله أعلم.

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (مسس).

(٢) في (ب): (ابن)، وهو تحريف.

(٣) في النسخ: (عن عبد الله بن بكر)، والمثبت من مصدره.

(٤) لكن إذا أُطْلِق؛ فهو ابن راهُوْيَه، والله أعلم، وقد قال الحافظ في «الفتح» (٤/٢٥٥): (جزم أبو نُعَيم في «المستخرج» بأنَّه ابنُ راهُوْيَه؛ لأنَّه أخرجه من مسنده ثمَّ قال: «أخرجه البخاريُّ عن إسحاقَ»، ويؤيِّدُه أنَّ ابنَ راهُوْيَه لا يقول في الرواية عن شيوخه إلَّا صيغة الإخبار، وكذلك هو هنا).

(٥) في (ب): «ومنهم البغوي تولوا، والصواب الباهلي وابن راهُوْيَه وابن نصر السعدي وابن سويد وأبو النصر الدمشقي»، ومواطن الخلاف كلها تصحيف، وانظر تراجمهم بالترتيب في «تهذيب الكمال» (٢/٣٦٦-٣٧١-٣٧٣-٣٨٨-٣٨٩).

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هو ابن أبي كَثِير، تقدَّم بترجمته[ح١١٢]، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٤].

قوله: (عَنْ(١) عَبْدِ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ العَاصِ(٢)): [تقدَّم الكلام على(٣) ياء (العاصي)](٤)، قال النَّوويُّ: (إنَّ الصَّحيح: إثبات الياء)[شرح مسلم ١/٣٧]، وقدَّمتُ كلامَ أبي عَمرو بن الصَّلاح[ح٨٣].

قوله: (دَخَلَ عَلَيَّ رسُولُ اللهِ ﷺ...، فَذَكَرَ الحَدِيثَ؛ يَعْنِي: «إِنَّ [لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ](٤) لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا...») إلى آخره: اعلم أنَّ المُسمِعَ الشَّيخَ الرَّاويَ إذا أتى ببعض الحديث، وحذف بقيَّتَه، وأشار إليه بقوله: (وذكر الحديث) -كهذا-، أو نحو هذا، كقوله: (وذكره)، وكقوله: (الحديث)، ولم يكن تقدَّم كمال الحديث، كالصُّورة الأولى(٥)، فليس لِمَن سمع كذلك أن يُتمِّم الحديث، بل يقتصر على ما سمع منه إلَّا مع البيان، كما(٦) سيأتي، وبالمنع أجاب الأستاذ أبو إسحاق الإسفرايينيُّ، وقال أبو بكر الإسماعيليُّ: إذا عَرَف المُحدِّث والقارئ ذلك الحديث؛ فأرجو أن يجوز ذلك، والبيان أولى أن يقول كما كان[الكفاية ٣١١]، وطريق مَن أراد إتمامه(٧) أن يقصَّ(٨) ما ذكره الشَّيخ منه، ثمَّ يقول: (قال: وذكر الحديث)، ثمَّ يقول: (وتمامه: كذا وكذا)، وقال أبو عمرو بن الصَّلاح بعد حكاية كلام الإسماعيليِّ: (إذا جوَّزنا ذلك؛ فالتَّحقيق فيه أنَّه بطريق الإجازة فيما لم يذكر الشَّيخ)، قال: (لكنَّها إجازةٌ أكيدةٌ قويَّةٌ مِن جهاتٍ عديدةٍ، فجاز لهذا مع كون أوَّله سماعًا إدراجُ الباقي عليه من غير إفراد(٩) بلفظ الإجازة)[معرفة ٢٣٣]، والله أعلم(١٠).

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حَدَّثَنِي).

(٢) في (ب) و(ج): (العاصي).

(٣) (على): سقط من (أ).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) يعني: إذا روى الشيخُ حديثًا بإسنادٍ له وذكرَ متنَ الحديث، ثمَّ أتبعه بإسنادٍ آخَرَ وحذفَ متنَه، وأحال به على المتن الأوَّل بقوله: (مثله) أو: (نحوه)، انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٩١).

(٦) زيد في (ب): (قال).

(٧) في (ب): (تمامه).

(٨) في (ب) و(ج): (يقتصَّ)، وهي في (أ) محتملة.

(٩) كتب فوقها في (أ): (إفراز، معًا)، وفي (ب): (إفراز).

(١٠) انظر الكلام بتمامه في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٩٣-١٩٤).

والذي فعله(١) الإمام البخاريُّ اختيارٌ منه للجواز(٢)، والظَّاهر أنَّ المُسمِع والبخاريَّ يعرفان بقيَّة الحديث، والبخاريُّ لا أعلمه روى في هذا «الصَّحيح» بالإجازة إلَّا على ما قاله الحيريُّ(٣)، ولم يروِ بالمكاتبة نفسُه إلَّا في مكان واحد، فقال فيه: (كتب إليَّ مُحَمَّد بن بَشَّار)[ح٦٦٧٣]، كما سيأتي، وقد تقدَّمت[ح٦٣٧] مسألة الإجازة والمكاتبة في (كِتَاب العلم)، والله أعلم.

قوله: (**إِنَّ لِزَوْرِكَ**): (إنَّ)؛ بكسر همزتها ابتدائيَّة، و(الزَّوْرُ): الزَّائر، وهو جمعٌ أيضًا، جمع (زَائر)، يقال: أتانا زَور، الواحد والاثنان والجميع سواء، ويقال: (الزَّور): مصدر سُمِّي به الزَّائر، كما قالوا: رجل صَوْمٌ وعَدْلٌ، ورجال صَوْم وعَدْل(٤).

قوله: (**وَإِنَّ لِزَوْجِكَ**): (الزَّوج): الزَّوجة، والأفصح طرح التَّاء، وإثباتها لغةٌ(٥).

قوله: (**قَالَ: نِصْفُ**): هو برفع الفاء، وهذا ظاهر.

٥٥ - بابُ حَقِّ الجِسْمِ فِي الصَّوْمِ

١٩٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: **أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**: أَخْبَرَنَا **الأَوْزَاعِيُّ** قَالَ: حَدَّثَنِي **يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ** قَالَ: حَدَّثَنِي **أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ** قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ **العَاصِ**: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللهِ، أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ؟» فَقُلْتُ: بَلَى، يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَلَا تَفْعَلْ، صُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ؛ فَإِنَّ لِجَسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، **وَإِنَّ بِحَسْبِكَ** أَنْ تَصُومَ كُلَّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ»، فَشَدَّدْتُ، فَشُدِّدَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً، قَالَ: «فَصُمْ صِيَامَ نَبِيِّ اللهِ دَاوُدَ وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ»، قُلْتُ: وَمَا كَانَ صِيَامُ نَبِيِّ اللهِ دَاوُدَ؟ قَالَ: «**نِصْفُ الدَّهْرِ**»، وَكَانَ عَبْدُ اللهِ يَقُولُ بَعْدَمَا كَبِرَ: يَا لَيْتَنِي قَبِلْتُ رُخْصَةَ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله(٦): (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ**): هذا هو ابنُ المبارك الإمام، تقدَّم، وكذا تقدَّم (**الأَوْزَاعِيُّ**): أنَّه

---

(١) في (ب): (فضله).

(٢) لا يُفهَم من فِعل البخاريِّ اختياره للجواز، فالبُخاريُّ لم يتمِّم الحديث بلا بيان، وإنَّما اقتصر على ما ذكره شيخه، ثمَّ بيَّن فقال: (يعني)؛ فذكر الحديث.

(٣) انظر «علوم الحديث» (ص١٧١)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/١٠٢).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٤٤).

(٥) انظر «المحكم» (٧/٥٢٥)، «مطالع الأنوار» (٣/٢٤٣).

(٦) (قوله): سقط من (ب).

عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، أبو عمرو[١]، أحدُ الأعلام، وكذا تقدَّم (**يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ**): أنَّه بفتح الكاف، وكسر الثَّاء المثلَّثة، وكذا تقدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن**) أعلاه وقبله[٢] مرارًا، وكذا تقدَّم [الكلام على] (**العَاصِي**) في بابه[قبل ح٦١].

قوله: (**أَلَمْ أُخْبَرْ**): هو بضمِّ الهمزة، وفتح الموحَّدة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهذا ظاهر[٣].

قوله: (**وَإِنَّ بِحَسْبِكَ**): هو بإسكان السِّين، الحسْب -بإسكانها-: الكفاية.

قوله: (**صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ**): (كلِّه): مجرورٌ تأكيدٌ لـ(الدَّهر)[٤]، وهذا ظاهر.

قوله: (**فَشُدِّدَ عَلَيَّ**): (شُدِّد): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (**نِصْفُ الدَّهْرِ**): (نصف): مرفوعٌ، ورفعه ظاهرٌ[٥].

٥٦ - بابُ صَوْمِ الدَّهْرِ

قوله: (**بابُ صَوْمِ الدَّهْرِ**): **فائدة**: الصَّحابة الذين كانوا يسردون الصَّوم جماعة؛ منهم: عمر، وابنه عبد الله، وأبو طلحة، وحمزة بن عمرو الأسلميُّ، وعائشة، وأبو الدَّرداء، وأبو أمامة الباهِليُّ، وعبد الله ابن عمرو بن العاصي، وأمُّ سلمة، وأسماء بنت الصِّدِّيق، وعبد الله بن الزُّبير، ومن التَّابعين: عروة بن الزُّبير، وأبو بكر بن عبد الرَّحمن[٦]، وأبو سلمة[٧].

١٩٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو قَالَ: أُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنِّي أَقُولُ: وَاللهِ، لأَصُومَنَّ النَّهَارَ، وَلأَقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ، فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قُلْتُهُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ ذَلِكَ، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَنَمْ وَقُمْ، وَصُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ الحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ»، قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ»، قُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا، فَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ، وَهُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ»،

---

(١) في النسخ: (عمر)، والمثبت موافق لما ذكره المصنِّف في مواضع أخرى انظر شرح الأحاديث (٧٨) (١٥٤).

(٢) (أعلاه وقبله): ليس في (ب).

(٣) (وهذا ظاهر): ليس في (ب).

(٤) في (ب): (مجرور باليد للذهبي)، وهو تحريفٌ.

(٥) رواية «اليونينيَّة»: (نصفَ)؛ على أنَّه خبرُ (كان) محذوفة، وانظر «التنقيح» (٤٥٤/٢)، «مصابيح الجامع» (٣٨٩/٤).

(٦) انظر «شرح ابن بطَّال» (١٢٢/٤)، «التوضيح» (٤٦٣/١٣).

(٧) لم أقف على من ذكر أنَّه كان يسرد الصوم، وإنَّما ذكروا ابن سيرين مع من ذُكِرَ.

فَقُلْتُ: إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَم بن نافع، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم، وكذا تقدَّم (المُسَيِّب): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يقال فيه إلَّا بالفتح، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن): أنَّه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، أعلاه[(١)].

قوله: (أُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ): (أُخبِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(رسولُ): مرفوع نائب مناب الفاعل، وهذا ظاهرٌ[(٢)].

قوله: (أَنِّي أَقُولُ): هو بفتح همزة (أنِّي)، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

قوله: (بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي) أي: أفديك بأبي وأمِّي، وقد تقدَّم[ح٩٧٩] التَّفدية بأحد الأبوين أو بهما، وأنَّه جائز سواء أكانا مؤمنين أم كافرين، أو أحدهما مؤمن، والآخر كافر، والله أعلم.

٥٧- بابُ حَقِّ الأَهْلِ فِي الصَّوْمِ

رَوَاهُ أَبُو جُحَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (رَوَاهُ أَبُو جُحَيْفَةَ): تقدَّم قريبًا أنَّه وَهْبُ بن عبد [الله] السُّوائيُّ، وتقدَّم أيضًا فيه ضبطُ (جُحَيْفة)[(٣)][ح١٩٦٨].

١٩٧٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ: سَمِعْتُ عَطَاءً: أَنَّ أَبَا العَبَّاسِ الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو: بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي أَسْرُدُ الصَّوْمَ وَأُصَلِّي اللَّيْلَ، فَإِمَّا أَرْسَلَ إِلَيَّ، وَإِمَّا لَقِيتُهُ، فَقَالَ: «أَلَمْ أُخْبَرْ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَا تُفْطِرُ، وَتُصَلِّي، فَصُمْ وَأَفْطِرْ، وَقُمْ وَنَمْ، فَإِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَظًّا، وَإِنَّ لِنَفْسِكَ وَأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَظًّا»، قَالَ: إِنِّي لَأَقْوَى لِذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ صِيَامَ دَاوُدَ»، قَالَ: وَكَيْفَ؟ قَالَ: «كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى»، قَالَ: مَنْ لِي بِهَذِهِ يَا نَبِيَّ اللهِ؟ قَالَ عَطَاءٌ: لَا أَدْرِي كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الأَبَدِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الأَبَدَ»، مَرَّتَيْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ): هذا هو الفلَّاس[(٤)]، أبو حفص[(٥)]، أحد الأعلام، تقدَّم مُترجَمًا[ح١٧٧٤/م]،

(١) (أعلاه): ليس في (ب).

(٢) (وهذا ظاهر): ليس في (ب).

(٣) زيد في النسخ: (وقريبًا أيضًا)، ولا يخلو من تكرار.

(٤) في (ب): (القلاس)، وهو تصحيفٌ.

(٥) في (ب): (جعفر)، وهو تحريفٌ.

وكذا تقدَّم (**أَبُو عَاصِمٍ**): أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلد، وكذا تقدَّم (**ابْن جُرَيْجٍ**): أنَّه عبدُ الملك ابن عبد العزيز ابن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ، وكذا تقدَّم (**عَطَاء**): أنَّه ابن أبي رَبَاح، مفتي أهلِ مكَّة/. [١/٢٥٣أ]

قوله: (**أَنَّ أَبَا العبَّاس الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ**): (أبو العبَّاس الشاعر): هو السَّائب بن فَرُّوخ المكِّيُّ الأعمى، عن عبدِ الله بن عمرو بن العاصي وابنِ عُمَر، وعنه: عطاءُ بن أبي رَبَاح وعَمرُو بن دينار، ثقةٌ، وثَّقه أحمدُ وجماعةٌ، أخرج له الجماعة[(١)].

قوله: (**فَإِمَّا أَرْسَلَ إِلَيَّ وَإِمَّا لَقِيتُهُ**): (إِمَّا) في الموضعين؛ بكسر الهمزة، وتشديد الميم، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**أَلَمْ أُخْبَرْ**): تقدَّم أنَّ (أُخبَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (**لَأَقْوَى**): هي بفتح لام التَّأكيد.

قوله: (**قَالَ عَطَاءٌ**): هذا هو ابن أبي رَبَاح المذكور في السَّند.

٥٨ - باب صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ

١٩٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُغِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «صُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»، قَالَ: أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ: «صُمْ مِنَ الشَّهْرِ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا» فَقَالَ: «اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي شَهْرٍ»، قَالَ: إِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ، فَمَا زَالَ حَتَّى قَالَ: فِي ثَلَاثٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم قريبًا وبعيدًا مرارًا أنَّه بفتح المُوحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدَار، وتقدَّم ما معنى هذا اللَّقب[ح٦٩]، وكذا تقدَّم (**غُنْدُر**): أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وتقدَّم أنَّه لَقَّبه به ابنُ جريج، وأنَّ معنى (غندُر): المُشغِّب[ح٨٧].

قوله: (**عَنْ مُغِيرَةَ**): هذا هو مغيرة بن مِقْسَم الضَّبِّيُّ مولاهم، الكوفيُّ الفقيه الأعمى، أبو هشام، عن أبي وائل، وإبراهيم، والشَّعبيِّ، وعنه: شعبةُ، وزائدةُ، وابنُ فُضَيل، روى جرير عنه قال: (ما وقع في مسامعي شيء فنسيته)، تُوفِّيَ سنة (١٣٣هـ)، أخرج له الجماعة، وهو إمام ثقة، لكن ليَّن أحمدُ حديثَه عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ فقط، وهي في «البخاريِّ» و«مسلم»، له ترجمةٌ في «الميزان»[(٢)].

قوله: (**سَمِعْتُ مُجَاهِدًا، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو**): قال العلائيُّ في «المراسيل»[٢٧٣]: (واختُلِف في

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٩٠).

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/٢٢٩)، «ميزان الاعتدال» (٤/١٦٥) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٣٩٧).

روايته عن عبد الله بن عَمرو؛ فقيل: لم يسمع منه)، قال العلائيُّ: (قلت: أخرج [له] البخاريُّ عنه حديثَين)، انتهى، إنَّما أخرج البخاريُّ لمجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ثلاثةَ أحاديثَ؛ أحدها: «ليس الواصل بالمُكافِئ»[ح٥٩٩١]، والثاني: «أنكحني أبي امرأةً ذات حسب»[ح٥٠٥٢]، والثالث: «مَنْ قتل معاهدًا؛ لم يَرَحْ رائحةَ الجنَّة»[ح٣١٦٦]، ونقل شيخُنا[التوضيح٣/٣٥٤] عن الدَّارقطنيِّ: أنَّه لم يسمع من عبد الله ابن عمرو، وسيجيء ذلك في (الدِّيات)[ح٦٩١٤] و(الأدب)[ح٥٩٩١]، والبخاريُّ لا يكتفي بإمكان اللُّقيِّ[(١)]، إنَّما يكتفي باللُّقيِّ[(٢)]، وقد أخرج له التِّرمذيُّ عنه وقال: (حسن صحيح)[ت١٩٠٨]، وفي بعضها حسَّنَ له[ت٢٨٠٧،١٩٤٣].

٥٩ - باب صَوْمِ دَاوُدَ عليه السلام

١٩٧٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: **حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ** قَالَ: **سَمِعْتُ أَبَا العَبَّاسِ المَكِّيَّ -وَكَانَ شَاعِرًا، وَكَانَ لَا يُتَّهَمُ فِي حَدِيثِهِ-** قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكَ لَتَصُومُ الدَّهْرَ، وَتَقُومُ اللَّيْلَ»، قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «إِنَّكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ؛ **هَجَمَتْ لَهُ العَيْنُ وَنَفِهَتْ لَهُ النَّفْسُ**، لَا صَامَ مَنْ صَامَ الدَّهْرَ، صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ صَوْمُ الدَّهْرِ كُلِّهِ»، قُلْتُ: فَإِنِّي أُطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ؛ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى».

قوله: (**حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ**): هذا بفتح الحاء المهملة، وكسر الموحَّدة، وهذا ظاهرٌ معروفٌ عند أهله.

قوله: (**سَمِعْتُ أَبَا العبَّاس المَكِّيَّ وَكَانَ شَاعِرًا، وَكَانَ لَا يُتَّهَمُ فِي حَدِيثِهِ**): تقدَّم أعلاه بعض ترجمتِه، وأنَّه السَّائبُ بنُ فَرُّوخ[ح١٩٧٧].

قوله: (**هَجَمَتْ لَهُ العَيْنُ**): هو بفتح الهاء والجيم والميم، وبتاء التأنيث الساكنة، أي: غارت[(٣)] ودخلت في موضعها، ومنه: الهجوم على القوم: الدُّخول عليهم[(٤)]، وقد تقدَّم[ح١١٥٣].

قوله: (**وَنَفِهَتْ[(٥)] لَهُ النَّفْسُ**): هو بكسر الفاء؛ ومعناه: أَعيتْ وكَلَّت، وفي أصلنا مضبوط بالقلم:

---

(١) في (ب): (يكتفي في مكان الكقي)!

(٢) (باللقي): سقط من (ب).

(٣) في (ب) و(ج): (عادت).

(٤) (عليهم): سقط من (ب)، وانظر «النهاية» (٥/٢٤٦) مادَّة (هجم).

(٥) في (ب): (وتفهمت)، وهو تحريفٌ.

بفتح الفاء[(١)] وكسرها، والكسر قيَّده به الجوهريُّ[(٢)]، قال في «المطالع»: («نَهَثْتُ[(٣)] له النَّفسُ»: كذا لهم، وعند النَّسفيِّ: «نَهَثت أو نَفِهَتْ» على الشَّكِّ، والصَّواب: «نَفِهَت» أي: أَعْيَت وكلَّت)[مطالع٤/٢٢٥]، وذكر شيخنا الشَّارح: («نهتت»؛ بنون، ثمَّ هاء، ثمَّ مثنَّاة فوق[(٤)]، ثمَّ أخرى مثلها؛ ومعناه: ضعفت، ولأبي الهيثم: «نَهِكتْ»، وليست هذه الكلمة معروفة في كلامهم حتَّى «الصِّحاح»[(٥)]، كذا بخطِّ الدِّمياطيِّ في الحاشية، وقال ابن التِّين: ضُبِط بكسر الهاء[(٦)] في بعض الرِّوايات، وبالفتح في بعضها، وأعجم الثَّاء ثلاثًا[(٧)]، ثمَّ قال: ولم يذكره أحد من أهل اللُّغة، وإنَّما ذكره الهرويُّ وابن فارس: بتاء معجمة باثنتين، قال ابن فارس: «النَّهيت دون الزَّئير»[مقاييس٥/١٨٩٧]، قال: وكذلك ذكر صاحب «الصِّحاح»، قال الجوهريُّ: «نَهَت يَنْهِتُ، أي: صوَّتَ»[(٨)]، والنَّهيت: صوت يخرج من الصدر شبيه بالزحير[(٩)]»[الغريبين٦/١٨٩٧]، وقال: في رواية أخرى: «نَهَكَتْ»، ولا وجه له إلَّا أن يُقرَأ بضمِّ النُّون؛ من نَهَكَتْهُ الحمَّى؛ إذا نقصته)، انتهى [التوضيح١٣/٤٦٨]، وفي بعض أصولنا: (نهثت) في الأصل، وكُتِب تجاهه[(١٠)]: (صوابه: «لَهِثت»؛ باللَّام، أي: أعيت، وأمَّا بالنُّون؛ فهو مُهمَل عند أهل[(١١)] اللُّغة)، انتهت، و(نهثت) المذكورة؛ بمثلَّثة بعد الهاء، ثمَّ مثنَّاة فوق بالقلم، وقد تقدَّم من كلام شيخنا أنَّ (نهتت) بالمثنَّاة فوق، ثمَّ مثلِها، فهذه غير تلك، والله أعلم.

---

(١) هي لغة حكاها في «تاج العروس» مادَّة (نفه) عن ابن الأعرابيِّ، والفتحة تحتمل في أصله أن تكون للنون.

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (نفه).

(٣) في النُّسخ: (نهبت)، والمُثبَت من مصدره.

(٤) في (ج): (مفتوحة).

(٥) بل هو معروف، وقد ذكره الجوهريُّ في «الصحاح» مادَّة (نهك)، ولكن لا يستقيم في الحديث إلَّا بالبناء للمفعول: (نُهِكَت)، وهو من نَهَكَتْهُ الحمَّى؛ إذا نقصته، وسيأتي عند المصنِّف من كلام ابن التين.

(٦) في النُّسخ: (الثاء)، وكُتِب فوقها في (أ): (كذا)، وفي المطبوع من «التوضيح»: (التاء)، والمثبت من «الجنى الفصيح» (ق١١٣).

(٧) فصارت: (نهِث)، وفي النُّسخ: (ثلاث)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب، ثم زيد فيها: (أتم)، ولعلَّه سبق قلم.

(٨) بعدها في «التوضيح»: (قال الهرويُّ: «نَهَت يَنْهَت» أي: صوَّت)، وما بين معقوفين سقط من النسخ، وهو مثبت من «التوضيح».

(٩) في النسخ: (بالرجز)، وفي المطبوع من «التوضيح»: (بالزجر)، وفي المطبوع من «الغريبين»: (بالزجير)، وكلُّه تحريف أو تصحيف عن المثبت، انظر «القاموس» و«تاج العروس» مادَّة (نهت)، والزحير: الصوتُ والنَّفَسُ بِأَنِينٍ.

(١٠) زيد في (ج): (في الحاشية).

(١١) (أهل): سقط من (ب).

١٩٨٠- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ شَاهِينَ الوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدٍ الحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو المَلِيحِ قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو فَحَدَّثَنَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذُكِرَ لَهُ صَوْمِي، فَدَخَلَ عَلَيَّ، فَأَلْقَيْتُ لَهُ وِسَادَةً مِنْ أَدَمٍ، حَشْوُهَا لِيفٌ، فَجَلَسَ عَلَى الأَرْضِ، وَصَارَتِ الوِسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَقَالَ: «أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «خَمْسًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «سَبْعًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «تِسْعًا»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِحْدَى عَشْرَةَ»، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ شَطْرَ الدَّهْرِ، صُمْ يَوْمًا، وَأَفْطِرْ يَوْمًا».

قوله: (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ): تقدَّم أنَّه بكسر القاف، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف مُوحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن زيد الجَرْمِيُّ.

قوله: (أَخْبَرَنِي أَبُو المَلِيحِ): هو بفتح الميم، وكسر اللَّام، واسمه عامر -وقيل: زيد- ابنُ أسامة بن عُمَير الهُذَليُّ، عن أبيه وبُرَيدةَ، وعنه: أيُّوبُ وحجَّاجُ بنُ أرطاةَ، ثقةٌ، مات سنة (٩٨هـ)، وقيل: سنة (١١٢هـ)، وقيل: سنة (١٠٨هـ)، وَوَلِي الأُبُلَّة، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (ذُكِرَ لَهُ صَوْمِي): (ذُكِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ): (ثلاثةُ): مرفوع فاعل (يكفي).

قوله: (قَالَ: خَمْسًا): وكذا ما بعده: (سَبْعًا) و(تِسْعًا) أي: صُمْ خمسًا، فهو مفعول بفعل(٢) مُقدَّر، وهذا ظاهر.

قوله: (شَطْرَ الدَّهْرِ): (شطر): يجوز فيه الجرُّ، ويجوز النَّصب(٣).

٦٠- بابُ صِيَامِ أَيَّامِ البِيضِ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ

قوله: (بَابُ صِيَامِ أَيَّامِ البِيضِ؛ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ): في أيَّام البيض وجهان لأصحاب الشَّافعيِّ، فما ذكره البخاريُّ هو الصَّحيح من الوجهين عندهم، وفي وجهٍ: أنَّ أوَّلها الثَّاني عشر(٤).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١٦/٣٤)، «الكاشف» (٣٥٥/٣).

(٢) في (ب): (لفعل).

(٣) الجرُّ على البدل من (صوم)، والنصب بإضمار فعل، والتقدير: أعني، ويجوز الرفع -كما في رواية أبي ذرٍّ- على القطع، والتقدير: (هو شطر).

(٤) انظر «روضة الطالبين» (٣٨٧/٢).

ثمَّ اعلم أنَّ لفظ التَّرجمة حديثٌ مرفوعٌ لم يوافق شرطه، أخرجه النَّسائيُّ في رواية، وصحَّحها ابن حِبَّان[حب٣٦٥٦]: (أمرنا رسول الله ﷺ أن نصوم من الشَّهر ثلاثة أيَّام البيض؛ ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة)، أخرجها النَّسائيُّ[س٤/٢٢٢] من طريقين، وفيهما يحيى بن سام، لم يخرِّج له البخاريُّ شيئًا، وإنَّما أخرج له التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات»[٥/٥٣٠]، وقال أبو عبيد الآجريُّ: (سألت أبا داود عنه، فكأنَّه لم يرضَهُ، وقال: بلغني أنَّه لا بأسَ به)[1].

١٩٨١- حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ: صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكْعَتَي الضُّحَى، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ**): تقدَّم أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين مهملة، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن عَمرو المُقعَد الحافظ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٧٥].

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الوارث بن سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ، أبو عُبَيدة الحافظُ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢١٣]/. [١/٢٥٣ب]

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ**): تقدَّم أنَّه بفتح المثنَّاة فوق، وبالمثنَّاة تحت المُشدَّدة، وفي آخره حاء مهملة، وتقدَّم أنَّ اسمَه يزيدُ بن حُمَيد[2] الضُّبَعيُّ.

قوله: (**حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ النَّهْدِيُّ**[3]): تقدَّم أنَّه عبدُ الرَّحمن بن مَلٍّ، وتقدَّم اللُّغاتُ في (مَلٍّ)، وهنَّ أربع، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٥٢٦].

قوله: (**أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ**): تنبيه: تقدَّم أنَّ الكُرَّاسة التي في أيدي الطُّرُقيَّة وبعضِ النَّاس التي تُسمَّى وصيَّة أبي هريرة مكذوبة[4] إلَّا هذه الثَّلاث؛ فاعلمه[ح١١٧٨]، رأيت ذلك في كلام غير واحد من الحُفَّاظ، وإن كانت كلامًا حسنًا، فما كلُّ كلامٍ حسنٍ قاله النَّبيُّ ﷺ، بل كلُّ ما قاله النَّبيُّ ﷺ حسنٌ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣١٧)، «ميزان الاعتدال» (٤/٣٧٧).

(٢) في (ب): (عبيد)، وهو تحريفٌ.

(٣) (النهدي): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) في (أ) و(ب): (مكذبوه)، ولعلَّه تحريفٌ عن المثبت.

٦١ - بابُ مَنْ زَارَ قَوْمًا فَلَمْ يُفْطِرْ عِنْدَهُمْ

١٩٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنا خَالِدٌ -هُوَ ابْنُ الحَارِثِ-: حَدَّثَنا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ، فَأَتَتْهُ بِتَمْرٍ وَسَمْنٍ، قَالَ: «أَعِيدُوا سَمْنَكُمْ فِي سِقَائِهِ، وَتَمْرَكُمْ فِي وِعَائِهِ، فَإِنِّي صَائِمٌ»، ثُمَّ قَامَ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ البَيْتِ، فَصَلَّى غَيْرَ المَكْتُوبَةِ، فَدَعَا لأُمِّ سُلَيْمٍ، وَأَهْلِ بَيْتِهَا، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي خُوَيْصَّةً، قَالَ: «مَا هِيَ؟» قَالَتْ: خَادِمُكَ أَنَسٌ، فَمَا تَرَكَ خَيْرَ آخِرَةٍ وَلَا دُنْيَا إِلَّا دَعَا لِي بِهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ، ارْزُقْهُ مَالًا وَوَلَدًا وَبَارِكْ لَهُ فِيهِ»، فَإِنِّي لَمِنْ أَكْثَرِ الأَنْصَارِ مَالًا، وَحَدَّثَتْنِي ابْنَتِي أُمَيْنَةُ: أَنَّهُ دُفِنَ لِصُلْبِي مَقْدَمَ الحَجَّاجِ البَصْرَةَ عِشْرُونَ وَمِئَةٌ.

قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ: سَمِعَ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ): تقدَّم أنَّها بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام، وهي أمُّ أنس بن مالك، وقد اختُلِف في اسمها؛ فيُقال: اسمها سَهْلة، ويقال: رُمَيلة، ويقال: رُمَيثة[(١)]، ويقال: أُنَيفة، ويقال: مُلَيكة، ويقال: الغُمَيصاء، ويقال: الرُّمَيصاء، وقال أبو داود: (الرُّميصاء أخت أمِّ سُلَيم من الرَّضاعة)[د بعد ح٢٤٩٢]، وقد قدَّمتُ ترجمتَها[ح١٣٠].

قوله: (إِنَّ لِي خُوَيْصَّةً): هي تصغير (خاصَّة)، وهي بتشديد الصَّاد: الأمر الذي يختصُّ بالإنسان، وجاء في رواية خارج هذا الكتاب: (خُوَيصَّتُكَ أنسٌ)[(٢)] أي: الذي يختصُّ بخدمتك، وصُغِّر به؛ لصغر سِنِّه، والله أعلم.

قوله: (وَلَا دُنْيَا): تقدَّم أنَّها غير منوَّنة على اللُّغة الفصيحة، وفي لغة تُنَوَّن[ح١].

قوله: (ابْنَتِي أُمَيْنَةُ): هي تصغير (آمنة)، و(أُمَيْنَة)؛ بهمزة مضمومة، ثمَّ ميم مفتوحة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ نون مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث: بنتُ أنس بن مالك، حدَّث عنها أنسٌ، كذا قيَّدها غيرُ واحدٍ[(٣)]، ولا أعرفُ ترجمتَها[(٤)].

---

(١) في (ب) و(ج): (رمينة)، وهو تصحيف.

(٢) ذكرها ابن الأثير في «النهاية» (٢/٣٧) مادَّة (خصص).

(٣) انظر «تقييد المهمل» (١/٨٣)، «تقريب التهذيب» (ص٧٤٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/١٣٢)، «تهذيب التهذيب» (٤/٦٦٥).

قوله: (مَقْدَمَ حَجَّاجٍ[(١)] البَصْرَةَ[(٢)] عِشْرُونَ وَمِئَةٌ): أمَّا الحجَّاج، فهو ابن[(٣)] يوسف الثَّقفيُّ، تقدَّم نسبه، والكلام فيه[ح٥٦٠]، وأمَّا قدومه البصرةَ، فقال شيخُنا: (وكانت ولاية الحجَّاج سنة خمس وسبعين)، انتهى[التوضيح١٣/٤٨٤].

وقوله: (عشرون ومئة): كذا هنا، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (بضع وعشرون ومئة)، وقال شيخُنا: (وفي رواية مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاريِّ عن حُميد: «ثلاثة وعشرون ومئة»، ذكرها الخطيب في الكتاب المذكور)؛ يعني: في «رواية الآباء عن الأبناء»، انتهى[التوضيح١٣/٤٨١].

وقد وُلد لأنس بعد ذلك، وتُوفِّيَ سنة (٩٣هـ)، وقيل غيرُ ذلك، وسيأتي مُطَوَّلًا[قبل ح٦٣٤٤].

فائدةٌ في هذا الحديث: فيه روايةُ الآباء عن الأبناء، وهو من لطائف الإسناد، وقد أفرده الخطيبُ البغداديُّ بالتَّصنيف، وها أنا أذكر لك مَن حضرني مِن هذا النَّوع: روى العبَّاس عن ابنِه الفضل، وروى وائلُ بن داود عن ابنِه بَكْرٍ، وروى سليمانُ التَّيميُّ عن ابنه مُعتمِر حديثَين، وروى أنسُ بن مالك عن ابنِه غير مُسمًّى، وروى عن ابنتِه هذه أُمَيْنَة، وروى زكريَّاءُ بن أبي زائدة عن ابنِه، وروى يونسُ بن أبي إسحاقَ عن ابنِه إسرائيلَ، وروى أبو بكر بن[(٤)] عيَّاش عن إبراهيمَ ابنِه، وروى شجاعُ بن الوليد عن ابنِه أبي هشام الوليد، وروى عُمرُ بن يونسَ اليماميُّ عن ابنِه، وروى سعيدُ ابن الحَكَم المِصريُّ عن ابنِه مُحَمَّدٍ، وروى[(٥)] إسحاقُ بنُ البُهْلُولِ عن ابنِه يعقوبَ، وروى كثيرُ بنُ يحيى البصريُّ عن ابنِه يحيى، وروى يحيى بنُ جعفر بن أَعْيَن عن ابنِه الحسينِ، وروى عليُّ بن حرب عن ابنِه الحسنِ، وروى مُحَمَّدُ بن يحيى الذُّهليُّ عن ابنِه يحيى، وروى أبو داود صاحبُ «السُّنن» عن ابنِه أبي بكر، وروى أحمدُ بن شاهين عن ابنِه مُحَمَّدٍ، وروى أبو بكر بنُ أبي عاصم عن ابنِه أبي عبد الرَّحمن، وروى عُمَرُ بن مُحَمَّد السَّمرقنديُّ عن ابنِه مُحَمَّدٍ، وروى مُحَمَّد بن عبد الله الصَّفَّار عن ابنِه أبي بكر أبياتًا، وروى أبو الشَّيخ بن حيَّان عن ابنِه عبدِ الرَّزَّاق حكايةً، وروى الحافظُ أبو سعد بن السَّمعانيِّ عن ابنِه عبدِ الرَّحيم في «ذيل تاريخ بغداد»، وروى الإمام بدر الدِّين ابن جماعة عن ابنه القاضي عزِّ الدين حكايةً عجيبةً، وقال بعضهم: وروى أبو

(١) في (ق): (الحجَّاج)، وهي رواية أبي ذرٍّ.
(٢) زيد في «اليونينيَّة»: (بضع و).
(٣) (ابن): سقط من (أ).
(٤) (بن): سقط من (ب).
(٥) (روى): مثبت من (ب).

بكر الصِّدِّيقُ عن عائشةَ ابنتِه في (الحبَّة السَّوداء)، وهذا غلطٌ ممَّن رواه؛ إنَّما هو عن أبي بكر بن أبي عتيق عن عائشة، وهو عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّدِّيق، وكذا رواه البخاريُّ في «صحيحه»[ح٥٦٨٧]، وروت أمُّ رُومَان دَعْد -ويقال: زينب- عن ابنتِها عائشةَ، والله أعلم(١).

فائدة: اعلم أنَّ أنسًا أكثرُ الصَّحابة أولادًا؛ كذا صُرِّح به(٢)، وقال ابن قُتَيبة في «معارفه»: (ثلاثة من أهل البصرة لم يموتوا حتَّى رأى كلُّ واحدٍ منهم مئةَ ذَكَرٍ مِن صلبه: أنس بن مالك، وأبو بَكْرَة نُفَيع بن الحارث، وخليفة بن بدر)، انتهى[المعارف٣٠٨]، وقد ذكر القاضي العلَّامة شمسُ الدين ابن خَلِّكان في «تاريخه» في ترجمة تميم بن المعزِّ بن باديس: (أنَّه خلَّف من البنين مئةً، ومن البنات ستِّين) انتهى[وفيات١/٣٠٦]، والله أعلم، وذكر أيضًا في «تاريخه» في ترجمة المُهلَّب بن أبي صُفرة: (أنَّه وقع من صلبه إلى الأرض ثلاثُ مئة ولد) انتهى[وفيات٥/٣٥٤]، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ...**) إلى آخره: وفي نسخة: (قال ابن أبي مريم)(٣)، أمَّا (ابن أبي مريم)؛ فقد(٤) تقدَّم مرارًا أنَّه سعيد بن الحكم بن مُحَمَّد ابن أبي مريم(٥)، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٤١]، وهو شيخُ البخاريِّ، وهذا يُعرَف مِن قوله: (حَدَّثَنَا ابنُ أبي مريم)، وأمَّا على تلك النسخة الأخرى: (قال ابن أبي مريم)؛ فيكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة، كما قد تقدَّم في نظرائه غيرَ مَرَّةٍ، وقد تقدَّم[ح١٤٤] ما حكم: (قال فلان)؛ إذا كان المُسنَدُ إليه القولُ شيخَه، كهذا، وأصرح منها: (قال لي فلان) ما حكمها.

والحكمةُ في الإتيان بالثَّاني سواء كان بصيغة: (قال) أو (حَدَّثَنَا): تصريحُ حُمَيد بالسَّماع من أنس؛ لأنَّ حُمَيدًا مُدلِّس، فأتى بالثَّاني؛ لتصريح حُمَيد فيه بالسَّماع من أنس، والله أعلم.

و(**يَحْيَى بْن أَيُّوبَ**(٦)): هو الغافقيُّ المصريُّ، أحد العلماء، تقدَّم[ح٤١]، روى له الجماعةُ(٧)، و(**حُمَيْدٌ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ الحاء، وفتح الميم، وأنَّه الطَّويل، والله أعلم.

---

(١) انظر «علوم الحديث» (ص٣١٣-٣١٤)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٨٣-٨٩).

(٢) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٣٢٩).

(٣) وهي رواية (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٤) (فقد): سقط من (ب).

(٥) في النسخ: (سعيد بن أبي مريم الحكم بن مُحَمَّد)، وسقط (أبي مريم) من (ب)، والمثبت هو الصواب؛ فإنَّه منسوب إلى جدِّه، كما ذكر المصنف في مواضع أخرى.

(٦) (بن أيُّوب): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٢٣٣).

٦٢ - بابُ الصَّوْمِ مِنْ آخِرِ الشَّهْرِ

١٩٨٣ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ، عَنْ غَيْلَانَ. (ح): وَحَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ سَأَلَهُ -أَوْ سَأَلَ رَجُلًا، وَعِمْرَانُ يَسْمَعُ- فَقَالَ: «يَا أَبَا فُلَانٍ، أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ؟» -قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ: يَعْنِي: رَمَضَانَ-، قَالَ الرَّجُلُ: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ»، لَمْ يَقُلِ الصَّلْتُ: أَظُنُّهُ؛ يَعْنِي: رَمَضَانَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ ثَابِتٌ عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مِنْ سَرَرِ شَعْبَانَ».

قوله: (حَدَّثَنَا مَهْدِيٌّ): هذا هو مَهْدِيُّ بن مَيمونٍ المَعْوَليُّ، عن أبي رجاءٍ وابنِ سيرينَ، وعنه: يحيى، وابنُ مهديٍّ، ومُسدَّد، ثقةٌ، تُوفِّيَ سنة (١٧٢هـ)، أخرج له الجماعة[(١)].

قوله: (عَنْ غَيْلَانَ): هو بفتح الغين المعجمة، ثمَّ مثنَّاة تحت، وهو ابن جَرِير، كما صرَّح به في الطريق الثَّانية، الأزديُّ المَعْوَليُّ، عن أنسٍ، ومُطرِّف ابن الشِّخِّير/، وعدَّةٍ، وعنه: شعبةُ، وجريرُ بن حازم، وحمَّادُ بن زيد، مات سنة (١٢٩هـ)، أخرج له الجماعة، ووثَّقه أحمدُ[(٢)] وجماعةٌ[(٣)]. [١/٢٥٤أ]

قوله: (ح): تقدَّم الكلام عليها، كيف كتابتها، والنُّطق بها، في أوَّل هذا التعليق مُطوَّلًا[ح٦].

قوله: (وَحَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّدُ بن الفضل عارمٌ، وتقدَّم معنى (عارم)، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٦٠،٥٨].

قوله: (عَنْ مُطَرِّفٍ): هو بضمِّ الميم، وفتح الطَّاء، وتشديد الرَّاء مكسورة[(٤)]، ثمَّ فاء، هو مُطَرِّف ابن عبد الله بن الشِّخِّير العامريُّ، أبو عبد الله، أحدُ الأعلام، عن أبيه، وأُبَيٍّ، وعليٍّ، وعنه: أخوه يزيدُ، وقتادةُ، وأبو التَّيَّاح، مات سنة (٩٥هـ)، أخرج له الجماعة، ثقةٌ[(٥)].

قوله: (أَوْ سَأَلَ رَجُلًا وَعِمْرَانُ يَسْمَعُ، فَقَالَ: يَا فُلَانُ[(٦)]): (فلان): هو الرَّجل، ولا أعرفُ اسمه.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٥٩٢).

(٢) انظر «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/٤١٦).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/١٣٠).

(٤) في النُّسخ: (مشددة)، ولعلَّه سبق قلم.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٦٧).

(٦) كذا في النسخ وهامش «اليونينيَّة»، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يا أبا فلان)، وهي رواية أبي ذرٍّ من نسخة.

قوله: (أَمَا صُمْتَ سَرَرَ هَذَا الشَّهْرِ): كذا للكافَّة، وعند العُذْريِّ: (من سُرَر)؛ بضمِّ السِّين، قال أبو عُبيد: (سَرار الشَّهر: آخره حيث يستتر الهلال)(١)، وأنكرَ غيرُه وقال: لم يأت في صوم آخر الشَّهر حضٌّ، وسَرار كلِّ شيء: وسطه وأفضلُه؛ يريد(٢): الأيَّام الغُرَّ في وسط الشَّهر، وقال ابن السِّكِّيت: (سِرار الشَّهر وسَراره؛ بالكسر والفتح)(٣)، قال الفرَّاء: والفتح أجود، وقال الأزهريُّ: (سَرَر الشهر، وسَرارُه، وسِراره؛ ثلاث لغات)(٤)، وقال الأوزاعيُّ وسعيد بن عبد العزيز: (سِرُّه: أوَّله)، وقد جاء هكذا في «مُصنَّف أبي داود»[د٢٣٣١، ٢٣٣٠]، وأثبت بعضهم: (سِرَّه)(٥)، ولم يعرفه الأزهريُّ(٦)، وقال أبو داود: (قيل: سِرُّه: وسطه)[د بعد ح٢٣٣١]، وسِرُّ كلِّ شيء: جوفه، وأنكر هذا الخطَّابيُّ: أنَّ سِرَّه أوَّلُه، وذكر قول الأوزاعيِّ: (سِرُّه: آخره)، وقال: (سُمِّي آخرُه سِرَّه؛ لاستسرار القمر فيه)(٧)، وذكر مسلم في(٨) حديث عمران بن الحُصَين: «مِنْ سُرَّةِ هذا الشَّهر»[م١١٦١]، وهذا يدلُّ على أنَّه وسطه، انتهى لفظ «المطالع»[٥/٤٧٦].

قوله: (قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ(٩): رَمَضَانَ): كذا هنا، وقد تعقَّبه البخاريُّ بعده برواية: (شَعْبَان)، وكذا أخرجه مسلم: (مِن سَرَر شعبان) عن مُطَرِّف[م(١١٦١)(١٩٩)]، وهو الصَّواب.

قوله: (وَقَالَ ثَابِتٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ...) إلى آخره: أمَّا (ثابت)، فهو ابن أسلم البُنانيُّ، أبو مُحمَّد، عن ابنِ عُمَرَ، وابنِ الزُّبير، وخلقٍ، وعنه: الحمَّادان وأممٌ، وكان رأسًا في العلم والعمل، يلبس الثِّياب الفاخرة، ويقال: لم يكن في وقته أعبدُ منه، تُوفِّيَ سنة سبعٍ وعشرين ومئة، وعمره ستٌّ وثمانون، أخرج له الجماعة[الكاشف١١٩]، وقد قدَّمتُ ترجمتَه، ولكن طال العهدُ به[ح٤٥٨]، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٣٦٢]، وصحَّح عليه.

---

(١) انظر «غريب الحديث» (٢/٧٩)، «الغريبين» (٣/٨٨٦).

(٢) في النسخ: (يريدون)، والمثبت من «المطالع».

(٣) «إصلاح المنطق» (ص١٠٤)، وقال: (الفتح أجود).

(٤) انظر «تهذيب اللغة» (١٢/٢٠١)، وضعَّف الكسر في (سِرار).

(٥) انظر «لسان العرب» «القاموس المحيط» «تاج العروس» مادَّة (سرر).

(٦) يعني: لا يعرف (السِّرَّ) بهذا المعنى، وانظر «الغريبين» (٣/٨٨٧).

(٧) انظر «غريب الحديث» (١/١٣٠).

(٨) زيد في (ج): (كتاب).

(٩) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (يعني).

٦٣ - بابُ صَوْمِ يَوْمِ الجُمُعَةِ

فَإِذَا أَصْبَحَ صَائِمًا يَوْمَ الجُمُعَةِ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يُفْطِرَ، يَعْنِي: إِذَا لَمْ يَصُمْ قَبْلَهُ وَلَا يُرِيْدُ أَنْ يَصُومَ بَعْدَهُ.

١٩٨٤- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَبْدِ الحَمِيدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ شَيبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادٍ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الجُمُعَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

زَادَ غَيْرُ أَبِي عَاصِمٍ: يَعْنِي: أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَوْمِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عاصِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل، وتقدَّم مُترجمًا[قبل ح٦٢]، وكذا تقدَّم (ابن جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمامُ.

قوله: (زَادَ غَيْرُ(١) أَبِي عَاصِمٍ؛ يَعْنِي(٢): أَنْ يَنْفَرِدَ بِصَوْمِهِ(٣)): قال شيخُنا الشَّارحُ: («غير أبي عاصم»: هو يحيى بن سعيد القطَّان، كما بيَّنه النَّسائيُّ...)، فذكره[كن٢٧٦٠]، قال: (وكذا قال البيهقيُّ: قوله: «زاد(٤) غير أبي عاصم» ذكرها يحيى بن سعيد عن ابن جريج(٥)...) إلى آخِر كلامه [هق٤/٣٠١] [التوضيح١٣/٤٩٠]، انتهى، وقد قدَّمتُ أنَّ (زاد) مثل (قال)، وإذا كان كذلك؛ فهو تعليقٌ.

١٩٨٥- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ إِلَّا يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحمَّد الكاهليُّ القارئ، وكذا تقدَّم (أَبُو صَالِحٍ): أنَّه ذكوان الزَّيَّات، وتقدَّم(٦) مُترجمًا[ح٩]، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن ابن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

---

(١) في (ج): (عن)، وهو تحريفٌ، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

(٢) (يعني): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مُصحَّحًا عليها: (بصومٍ).

(٤) زيد في (ج): (قوله).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٢٧٤): (الغير المشار إليه: جزم البيهقيُّ بأنَّه يحيى بن سعيد القطَّان، وهو كما قال، لكن لم يتعيَّن، فقد أخرجه النسائيُّ بالزيادة من طريقه [كن٢٧٦٠]، ومِن طريق النضر بن شُمَيل [كن٢٧٦١]، وحفصِ بن غياث [كن٢٧٦٢]).

(٦) في (ب): (أبو صالح أنَّه تقدَّم).

١٩٨٦- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمَ الجُمُعَةِ وَهِيَ صَائِمَةٌ، فَقَالَ: «أَصُمْتِ أَمْسِ؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِينَ غَدًا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «فَأَفْطِرِي».

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ الجَعْدِ: سَمِعَ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ: أَنَّ جُوَيْرِيَةَ حَدَّثَتْهُ: فَأَمَرَهَا فَأَفْطَرَتْ.

قوله: (عَنْ[(١)] يَحْيَى): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه يحيى بن سعيد القطَّان[(٢)]، شيخُ الحُفَّاظ، وتقدَّم مُترجمًا[ح٤٣].

قوله: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ): (مُحَمَّد) هذا: تقدَّم الكلام عليه في (الصلاة)[(٣)][ح١٢١٤]، قال الجيَّانيُّ[(٤)] في «تقييده»: (وقال في «الصِّيام»[١٩٨٦]، و«تفسير ﴿اقْتَرَبَتِ﴾»[٤٨٧٣]، و«الطَّلاق»[٥٣٢٣][(٥)]: «حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا غُنْدَر» لم ينسب أحدٌ من شيوخنا [محمَّدًا] في شيءٍ مِن هذه المواضع، ولعلَّه: مُحَمَّد بن بَشَّار وإن كان مُحَمَّدُ بن المثنَّى يروي عن غُنْدُر، وذكر أبو نصر: أنَّ بُنْدارًا ومُحَمَّدَ بن المثنَّى الزَّمِنَ ومُحَمَّدَ بنَ الوليدِ البُسْرِيَّ[(٦)] قد رَوَوْا[(٧)] عن غندُر في «الجامع»[(٨)]) انتهى[التقييد٣/١٠٣٣]، وذكر شيخُنا قال: (ذكر أبو نُعَيم في «مستخرجه» والإسماعيليُّ: أنَّه ابنُ بَشَّار)، ثمَّ ذكر ما ذكره الجيَّانيُّ، ثمَّ قال: (وقال عليُّ بن المُفضَّل: الأقرب أنَّه بُنْدَار)، انتهى[التوضيح١٣/٤٩٢]، وبُنْدَار: هو مُحَمَّد بن بَشَّار المذكور، انتهى، والمِزِّيُّ[تحفة١١/٢٧٦] لم يقيِّده، بل قال: (مُحَمَّد) فقط.

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدُرٌ): تقدَّم مرارًا[ح٨٧، ٢٥٥] أنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وتقدَّم ضبطُ (غُنْدُر)، وتقدَّم مَن لقَّبه به، وهو ابن جُرَيج، ومعنى (غندُر): المُشغِّب.

---

(١) كذا في النُسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٢) زيد في (ب): (الحافظ).

(٣) في النسخ: (الصيام)، ولم يتقدَّم في (الصيام)، وإنَّما تقدَّم في (الصلاة).

(٤) في (ب): (الجبائي)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٥) و(محمد) فيه منسوب: محمَّد بن بشَّار.

(٦) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «تقييد المهمل»: (التُستَري)، وصوابه: (البُسري)، وقد ترجمه المصنِّف على الصواب عند الحديث (٤٨٤٣)، وهو من ولد بُسر بن أبي أرطاة، انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٥٩١).

(٧) في النسخ: (روى)، ولعلَّ المُثْبَت هو الصَّواب.

(٨) لكن لفظ أبي نصر الكَلَاباذيِّ في «الهداية والإرشاد» (٢/٦٤١-٦٤٢): (رَوَى عَنهُ -يعني: عن غُنْدر-: عليُّ ابن المديني وإسحاقُ الحنظليُّ وبُنْدار وأبو موسى وبِشر بن خالد ومحمَّد بن الوليد في «العلم» و«تفسير النِّساء» و«الأدب»... قال البخاريُّ: «قَالَ مُحَمَّدٌ» هُوَ ابْنُ المثنَّى)، فأفاد أنَّ محمَّدًا غير المنسوب عن غُندر هو ابن المثنَّى.

قوله: (عَنْ أَبِي أَيُّوبَ): هذا هو أبو أيُّوب المَرَاغيُّ الأزديُّ، يحيى بن مالك، وقيل: حَبِيب ابن مالك، له عن جُوَيريةَ، وأبي هريرة، وسَمُرَةَ، وابنِ عبَّاس، وعبدِالله بن عمرو، وعنه: أبو عِمران الجونيُّ، وقتادةُ، وثابتٌ، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، ذُكِر في «الميزان» تمييزًا[٤/٤٩٤]، أخرج له مَن عدا التِّرمذيِّ(١).

قوله: (عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ): هذه أمُّ المؤمنين، ابن أبي ضِرار، الخزاعيَّة المصطلقيَّة، روى عنها: ابنُ عبَّاس، وعبدُ الله بن شدَّاد ابن الهادي، ومجاهدٌ، وغيرُهم، سباها النَّبيُّ ﷺ يوم المريسيع؛ وهي غزوة بني المصطلق، وكانت سنةَ خمسٍ، [قاله الواقديُّ(٢)، أو سنةَ ستٍّ](٣)، قاله خليفة(٤)، وكان اسمها بَرَّة، فسمَّاها عليه الصلاة والسلام جويريةَ، وكانت تحت مسافع بن صفوان المصطلقيِّ، فوقعت في سهم ثابت بن قيس بن الشَّمَّاس/، أو ابن عمٍّ له، فكاتبته، وكانت جميلةً، قالت عائشة: كانت [١/٢٥٤ب] جُويرية عليها حلاوة وملاحة لا يكاد أحدٌ يراها إلَّا وقعت بنفسه، فأتتِ النَّبيَّ ﷺ تستعينه على كتابتها، فوالله ما هو إلَّا أن رأيتُها على باب الحجرة، فكرهتُها، وعرفتُ أنَّه سيرى منها ما رأيتُ، فقالت: يا رسول الله؛ أنا جُوَيرية بنت الحارث سيِّدِ قومه، وقد أصابني من الأمر ما لم يخفَ عليك، وقد كاتبتُ وجئتك أستعينك، فقال: «هل لك في خير من ذلك؟» قالت: وما هو يا رسول الله؟ قال: «أقضي كتابتَك وأتزوَّجُكِ»، قالت: نعم، فقال: «قد فعلتُ»، وخرج الخبرُ إلى النَّاس، فقالوا: صهر رسول الله ﷺ، فأرسلوا ما في أيديهم من السَّبي، قالت عائشة: فلا نعلم امرأة كانت أعظمَ بركةً على قومها منها[د٣٩٣١، حم٢٦٣٦٢]، [قال الواقديُّ]: (تُوفِّيَت سنة ستٍّ وخمسين في ربيع الأوَّل، وصلَّى عليها مروان) [الكبرى١٠/١١٦]، وقال غيرُه: سنة خمسين، ولها خمسٌ وستُّون سنةً، أخرج لها الجماعة(٥).

ووالدها الحارث بن أبي ضِرار بن حبيب بن الحارث بن عائذ بن مالك بن المصطلق الخزاعيُّ(٦)، استدركه أبو عليٍّ الغسَّانيُّ وحدَه، كذا قال الذَّهبيُّ، وإنَّه أسلم هو وابناه وطائفةٌ، انتهى[التجريد١/١٠٢]،

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٦٠).

(٢) انظر «مغازي الواقديِّ» (ص٤٠٤).

(٣) ما بين معقوفين مثبتٌ من «تذهيب التهذيب» (١١/١٢٠).

(٤) انظر «تاريخ خليفة» (ص٤٧).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٨٨٠)، «تهذيب الكمال» (٣٥/١٤٥)، «تذهيب التهذيب» (١١/١٢٠).

(٦) في (ج): (الخزادعي)، وهو تحريفٌ.

وفي «تاريخ دمشق»: (أنَّ أباها أسلم رضي الله عنه)[(١)].

قوله: (أَمْسِ): هو بكسر السِّين، وهذا ظاهرٌ، و(أَمْسِ) حُرِّك آخره؛ لالتقاء السَّاكنين، واختلفَ العربُ فيه؛ فأكثرُهم يبنيه على الكسرِ معرفةً، ومنهم مَن يُعْرِبُه معرفةً، وكلُّهم يُعرِبُه إذا أَدخلَ عليه الألفَ واللَّامَ، أو صيَّرَه نكرةً، أو أضافه، تقول: مضى الأمسُ المبارك، ومضى أمسُنا، وكلُّ غَدٍ صائرٌ أمسًا، قال سيبويه: (وقد جاء في ضرورة الشِّعر: [من الرجز]

مُذَ أَمْسَ[(٢)] ....

بالفتح)[الكتاب٣/٢٨٤].

ولا يُصغَّر (أمسِ)، كما لا يُصغَّر (غدٌ[(٣)])، و(البارحة)، و(كيف)، و(أين)، و(متى)، و(أيٌّ)، و(ما)، وأسماءُ الشُّهور والأسبوع غير (الجمعة)[(٤)]، والله أعلم.

قوله: (أَنْ تَصُومِينَ): كذا في أصلنا، وفي الهامش نسخة: (تصومي)[(٥)]، وهذه جارية على الجادَّة.

قوله: (فَأَفْطِرِي): هو بقطع الهمزة، رباعيٌّ.

قوله: (وَقَالَ حمَّاد بْنُ الجَعْدِ): ويقال فيه: حمَّاد بن أبي الجعد: (سَمِعَ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ: أَنَّ جُوَيْرِيَةَ حَدَّثَتْهُ): أمَّا (حمَّاد بن الجعد)؛ فهو هُذَليٌّ بصريٌّ، يروي عن قتادةَ وليثِ بنِ أبي سُلَيم، وعنه: أبو داود الطَّيالسيُّ وهُدْبةُ بن[(٦)] خالد، قال ابنُ مَعِين: (ضعيف، ليس بثقة)، وقال أبو زُرْعة: (ليِّن)، وقال أبو حاتم: (ما بحديثه بأْسٌ)، وضعَّفه أيضًا أبو داود والنَّسائيُّ، أخرج له البخاريُّ

---

(١) انظر «تاريخ مدينة دمشق» (٣/٢١٨).

(٢) بعض صدر بيت منسوب للعجاج وليس في «ديوانه»، وتمامه:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا
عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا

وهو من شواهد «شرح الكافية الشافية» (٣/١٤٨١)، «شرح الرضي على الكافية» (٣/٢٢٧)، «أوضح المسالك» (٤/١٢١)، «شرح قطر الندى» (ص٨٧)، «همع الهوامع» (١/٢٠٩)، «شرح الأشموني» (٣/٤٧٤)، «خزانة الأدب» (٧/١٦٧).

(٣) في (ب): (غدًا)، وليس بصحيح.

(٤) انظر «شرح شافية ابن الحاجب» للإستراباذي (٣/٢٧).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر وأبي الوقت.

(٦) (بن): سقط من (ب).

تعليقًا كما ترى، ولم يخرِّج له غيرُه(١)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٥٨٩/١]، فالتَّعليقُ صحيحٌ من البخاريِّ إلى حمَّاد، وحمَّادٌ ليس على شرطه.

والحكمةُ في هذا التعليق؛ لأنَّ السَّند الأوَّل فيه شعبة، وقد عنعن عن قتادة، لكنَّ شعبة مِن أكره النَّاس في التَّدليس، وقد قدَّمت عنه: (أنَّه أخو الكذب)، و(لَأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أدلِّس)(٢)[ح٣٤]، ولكنَّ الخلافَ جارٍ فيه وفي غيرِه، وقتادةُ مُدلِّس، وقد عنعن في الأوَّل عن أبي أيُّوب، وأبو أيُّوب عنعن عن جُويرية، فصرَّح في هذا التَّعليق بتحديث قتادة من أبي أيُّوب، وأبو أيُّوب صرَّح بالتَّحديث من جُويرية وإن كان أبو أيُّوب غير مُدلِّس؛ فالخلاف في العنعنة مطلقًا، فأتى بهذا؛ لتصريحهم بالتَّحديث، والله أعلم.

وتعليق حمَّاد بن الجعد ليس في شيء من الكتب السِّتَّة، ولم يعزُه شيخُنا(٣).

٦٤ - بابٌ هَلْ يَخُصُّ شَيْئًا مِنَ الأَيَّامِ؟

١٩٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، **عَنْ عَلْقَمَةَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: هَلْ كَانَ** رَسُولُ اللهِ ﷺ **يَخْتَصُّ مِنَ الأَيَّامِ شَيْئًا**؟ قَالَتْ: لَا، كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَأَيُّكُمْ يُطِيقُ مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يُطِيقُ**؟!

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): تقدَّم[ح٢١٤] مرارًا أنَّه ابنُ سعيد القطَّان، وكذا تقدَّم[ح٢١٤] مرارًا أنَّ (**سُفْيَانَ**) بعده: هو -فيما يظهر- الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، ومستندي في ذلك: أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال»[٣٢٢/٩] ذكره فيمَن أخذ عنه القطَّانُ، ولم يذكرِ ابنَ عُيينة، والله أعلم، وكذا تقدَّم (**مَنْصُور**): أنَّه ابنُ المعتمر[ح٧٠]، وكذا تقدَّم (**إِبْرَاهِيم**): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ[ح١٦٥٧]، ولا يحتمل أن يكون إبراهيمَ بنَ سويد النَّخَعيَّ وإن كان الاثنان رويا عنه؛ لأنَّ إبراهيم بن سويد لم يخرِّج له البخاريُّ شيئًا بالكلِّيَّة، لا عن علقمة ولا عن غيرِه(٤)، والله أعلم.

---

(١) «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (١٠٩/٤) و(١٤٨/٤)، «الجرح والتعديل» (١٣٤/٣)، انظر «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص٣٢٠)، «الضعفاء والمتروكين» (ص١٦٧)، «تهذيب الكمال» (٢٢٦/٧).

(٢) أخرج قولَي شعبة ابنُ عديٍّ في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣٣/١).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٢٧٥/٤): (وصله أبو القاسم البغويُّ في «جمع حديث هدبة بن خالد»)، وانظر «تغليق التعليق» (٢٠٢/٣-٢٠٣).

(٤) في (ج): (عروة)، وهو تحريفٌ، وانظر «تهذيب الكمال» (١٠٤/٢).

قوله: (عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ[١]: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَخُصُّ[٢] مِنَ الأيَّام شَيْئًا ؟...)؛ الحديث: هذا علقمةُ بن قيس النَّخَعيُّ، أبو شِبل الكوفيُّ، يروي عن أبي بكرٍ، وعُمرَ، وعثمانَ، وعبدِ الله، وخلقٍ، وعنه: ابنُ أخيه عبدُ الرَّحمن بن يزيدَ، وابنُ أختِه إبراهيمُ النَّخَعيُّ، وسلمةُ بنُ كُهَيل، وآخرون[٣]، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[٤][ح٣٢].

تنبيهٌ: اثنان كلٌّ منهما اسمه علقمةُ يرويان عن عائشة رضي الله عنها في «البخاريِّ»، و«مسلم»، وغيرهما؛ أحدهما: علقمة بن قيس هذا، أخرج له عنها البخاريُّ ومسلم وأبو داود والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه لم يخرِّج له عنها فقط، والثَّاني: علقمة بن وقَّاص اللَّيثيُّ، أخرج له عنها البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ[٥]، والله أعلم.

قوله: (دِيمَةً): هو بكسر الدَّال، وإسكان المثنَّاة تحت، أي: دائمًا متَّصلًا، والدِّيْمة: المطر الدَّائم في سكون[٦].

٦٥ - بابُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ

١٩٨٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ مَالِكٍ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَيْرٌ مَوْلَى أُمِّ الفَضْلِ: أَنَّ أُمَّ الفَضْلِ حَدَّثَتْهُ. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عُمَيْرٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ العَبَّاسِ، عَنْ أُمِّ الفَضْلِ بِنْتِ الحَارِثِ: أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحِ لَبَنٍ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ فَشَرِبَهُ.

قوله: (عَنْ[٧] يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا يحيى بن سعيد القطَّان، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ أُمَّ الفَضْلِ): تقدَّم أنَّها لبابة بنت الحارث بن حَزْن الكبرى، أمُّ بني العبَّاس السِّتَّة

(١) (قال): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) كذا في النُّسخ، وهي رواية الحديث (٦٤٦٦)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يختصُّ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٠٠).

(٤) في (ج): (تقدَّم مُترجَمًا).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٣١٣).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٥٤).

(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

النُّجَباء، وأولادُ العبَّاس عَشَرة[١]، يقال: إنَّها أوَّلُ امرأةٍ أسلمت بعد خديجة، ويقال: بل فاطمة بنت الخطَّاب، تقدَّم بعضُ ترجمتِها[ح٧٦٣].

قوله: (عَنْ أَبِي النَّضْرِ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالضَّاد المعجمة، وأنَّه لا يشتبه بـ(نصر)؛ لأنَّ (نصرًا) لا يُكتَب بالألف واللَّام، بخلافه، فإنَّه لا يرد إلَّا بالألف واللَّام[ح١٥٢]، وتقدَّم أنَّ اسمَه سالمُ بنُ أبي أميَّة المدنيُّ، عن أنسٍ، وكتب إليه ابنُ أبي أوفى[٢]، تقدَّمَتْ ترجمتُه؛ فانظره[ح٢٠٢].

قوله: (تَمَارَوْا عِنْدَهَا) أي: تجادلوا وتخالفوا.

١٩٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ -أَوْ قُرِئَ عَلَيْهِ- قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو: عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ: أَنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ بِحِلَابٍ وَهُوَ وَاقِفٌ فِي الْمَوْقِفِ، فَشَرِبَ مِنْهُ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ.

قوله: (حَدَّثَنَا[٣] ابْنُ وَهْبٍ): هو عبدُ الله بن وَهْبٍ، الإمامُ المشهورُ، تقدَّم[ح٨٩][٤].

قوله: (أَخْبَرَنِي عَمْرٌو): هذا هو ابن الحارث بن يعقوب، أبو أميَّة الأنصاريُّ مولاهم، المِصريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢٠٢].

قوله: (عَنْ بُكَيْرٍ): هو بُكَير بن عبد الله بن الأشجِّ، تقدَّم[ح٢١٠] مُترجَمًا.

قوله: (عَنْ مَيْمُونَةَ): هي أمُّ المؤمنين ميمونةُ بنتُ الحارث بن حَزْن، خالةُ خالدٍ وابنِ عبَّاس، الهلاليَّةُ، عنها: ابنُ أختِها ابنُ عبَّاس، وابنُ أختِها عبدُ الله بن شدَّاد، وابنُ أختِها يزيدُ بن الأصمِّ، تُوفِّيَت بسَرِف سنة (٥١هـ)، وقد قدَّمتُ ذلك، ولكن طال به العهد[ح٢١٠]، أخرج لها[٥] الجماعةُ، رضي الله عنها[٦]/. [١/٢٥٥أ]

قوله: (بِحِلَابٍ): هو بكسر الحاء المهملة، وتخفيف اللَّام، وفي آخره باء موحَّدة، وهو إناء يملأُ قدر حَلْبَة ناقة، ويقال له: المِحْلَبُ أيضًا[٧].

(١) في (ب): (غيره)، وهو تحريفٌ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/١٢٧).

(٣) في (ق): (أخبرني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) (تقدَّم): ليس في (ب).

(٥) في (أ) و(ج): (له).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٩٣٦)، «تهذيب الكمال» (٣٥/٣١٢).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٨٠).

٦٦- باب صَوْمِ يَوْمِ الفِطْرِ

١٩٩٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ قَالَ: شَهِدْتُ العِيدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ فَقَالَ: هَذَانِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَاليَوْمُ الآخَرُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: مَنْ قَالَ: مَولَى ابْنِ أَزْهَرَ؛ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ قَالَ: مَولَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوفٍ؛ فَقَدْ أَصَابَ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ): تقدَّم أنَّ اسمَه سَعْدُ بن عُبَيد[1]، أبو عبيد، مولى ابن أزهر، عن عُمَرَ وعليٍّ، وعنه: الزُّهريُّ وسعيد بن خالد، تُوفِّيَ سنة[2] (٩٨هـ)، أخرج له الجماعة، وهو ثقةٌ، قاله ابن سعد[3].

قوله: (يَوْمُ فِطْرِكُمْ): (يومُ): مرفوع بدل من (يومَين)، وكذا (اليَوْمُ الآخِرُ) مرفوع أيضًا.

قوله: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: مَنْ قَالَ: مَوْلَى ابْنِ أَزْهَر؛ فَقَد أَصَابَ، وَمَنْ قَالَ: مَوْلَى عَبْدِ الرَّحمن بْنِ عَوْفٍ؛ فَقَد أَصَابَ)[4]: هذا الكلام في (أبي عبيد) الذي قدَّمتُ أعلاه بعضَ ترجمتِه، وهو كلامٌ صحيحٌ؛ لأنَّ ابنَ أزهر هو عبد الرَّحمن بن أزهر بن عوف، وهو ابن[5] أخي عبد الرَّحمن بن عوف، وغَلِط مَن جعله ابنَ عمِّ عبد الرَّحمن بن عوف[6]، ومولى ابن أخيه مولاه، وكذا مولى العمِّ مولى ابن الأخ، وقد قال شيخُنا المؤلِّف: (وقولُ ابنِ عُيَينة السَّالف سَبَبُه أنَّهما اشتركا في ولائه)[التوضيح ١٣/٥٠٦]، والله أعلم.

١٩٩١- ١٩٩٢- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الفِطْرِ وَالنَّحْرِ، وَعَنِ الصَّمَّاءِ، وَأَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ. وَعَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الصُّبْحِ والعَصْرِ.

---

(١) لم يتقدَّم.

(٢) (سنة): سقط من (ب).

(٣) انظر «الطبقات الكبرى» (٧/٨٨)، «تهذيب الكمال» (١٠/٢٨٨).

(٤) هذا القول ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في رواية أبي ذرٍّ وابنِ عساكر.

(٥) (ابن): سقط من (ب).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٤٤٨)، وقد تقدَّم في الحديث (١٢٣٣) أنَّه ابن عمِّ عبد الرَّحمن بن عوف على الصَّحيح، وانظر الكلام عليه في الحديث المشار إليه.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم أنَّه التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، وتقدَّم الكلام على نسبته هذه[ح٦٣]، وكذا تقدَّم الكلام على (وُهَيْب) ابن خالد الكرابيسيّ الحافظ مُتَرجَمًا[ح٨٤].

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ): أمَّا (عمرو)؛ فهو عمرو بن يحيى بن عُمارة بن أبي حَسَن، عن أبيه [وعبَّاد بن تميم، وعنه مالكٌ، ووُهَيبٌ، وخلقٌ، ثقة](١)، أخرج له الجماعة، وقد قدَّمتُ ترجمتَه[ح١٨٦]، ولكن طال بها العهد، وأمَّا (والده)؛ فيحيى بن عُمارة بن أبي حسن المازنيُّ، عن عبد الله بن زيد بن عاصم وأبي سعيد، وعنه: الزُّهريُّ، ومُحَمَّد بن يحيى بن حَبَّان، ثقة، أخرج له الجماعة[الكاشف١٥٨أ]، وقدَّمتُ ترجمةَ الآخَرِ[ح١٨٦]، وكذا تقدَّم (أَبُو سَعِيدٍ): أنَّه سعد بن مالك ابن سِنان الخُدْرِيُّ الصَّحابيُّ، مشهورٌ، وقد قدَّمتُه أيضًا[ح١٩].

قوله: (وَعَنِ الصَّمَّاءِ): تقدَّم الكلام عليها[ح٣٦٧].

٦٧ - بابُ الصَّوْمِ يَوْمَ النَّحْرِ

١٩٩٣ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَا قَالَ: سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: يُنْهَى عَنْ صِيَامَيْنِ وَبَيْعَتَيْنِ: الفِطْرِ وَالنَّحْرِ، وَالمُلَامَسَةِ وَالمُنَابَذَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى): هذا الرَّازيُّ الفرَّاء الحافظ، عن أبي الأحوص، وعبدِ الوارث، وخالدٍ الطَّحَّان، وغيرهم، وعنه: البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، ومَن بقي بواسطة، وأبو حاتم، قال أبو زُرْعة: (كتبْتُ عنه مئةَ ألفِ حديثٍ(٢)، وهو أتقن مِن أبي بكر ابن أبي شيبة(٣))، ووثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، تُوفِّيَ سنة بضع وعشرين ومئتين، أخرج له الجماعة[الكاشف٨أ].

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، عنِ ابنِ جُرَيج ومَعْمَرٍ، وعنه: ابنُ مَعِين وإسحاقُ، مات سنة (١٩٧هـ)[الكاشف١٥٢ب]، قال ابنُ مَعِين: (ثقة)، وقال

---

(١) وقع للمصنِّف رحمه الله سبقُ نظرٍ هنا، ففي النسخ بدل ما بين معقوفين: (وجدِّه، وعنه: أحمدُ الأزرقيُّ، وسُوَيدٌ، وجماعةٌ، قال ابن مَعِين: «صالح»)، وهو في «الكاشف» (١٠٩أ) في ترجمة (عمرو بن يحيى بن سعيد الأمويِّ)، والمثبت من «الكاشف» (١٠٩أ).

(٢) «تاريخ مدينة دمشق» (١٨/٣٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (١٣٧/٢).

ابن أبي حاتم: (ثقة مُتقِن)[(١)]، وقد قدَّمتُه[ح٨٨٥]، ولكن طال منه العهد، وكذا تقدَّم (ابن جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، و(عَطَاء بن مِينَاء): بالمدِّ، تقدَّم، ويُقصَر[(٢)].

قوله: (عَنْ بَيْعَتَيْنِ[(٣)]): هو بفتح الباء، ورأيت بعضهم قيَّده بالكسر أيضًا على أنَّها الحالة[(٤)]، وقد قدَّمت ذلك[ح٣٦٨].

قوله: (**المُلَامَسَةِ وَالمُنَابَذَةِ**): أمَّا (الملامسة)؛ فهو أن يلمس المتاع مِن وراء ثوب، ولا ينظر إليه، ثمَّ يُوقِع البيع، نُهِي عنه؛ لما فيه من الغَرَر، أو لأنَّه[(٥)] تعليق أو عدول عن[(٦)] الصِّيغة الشَّرعيَّة، وقيل معناه: أن يجعل اللَّمس باليد بيعًا قاطعًا للخيار، ويرجع ذلك إلى تعليق اللُّزوم، وهو غير نافذ[(٧)].

وأمَّا (النِّباذ)؛ فهو أن يقول الرجل لصاحبه: انبذ إليَّ الثَّوبَ، أو أنبذه إليك؛ ليجب البيع، وقيل: هو أن يقول: إذا نبذتُ إليك الحصاة؛ فقد وجب البيع، فيكون البيع معاطاةً من غير عقد، ولا يصحُّ[(٨)]، يقال: نبذت الشيء أنبذه نبذًا، فهو منبوذ؛ إذا رميته وأبعدته[(٩)].

١٩٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: **حَدَّثَنَا مُعَاذٌ**: أَخْبَرَنَا **ابْنُ عَوْنٍ**، عَنْ زِيَادِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: **جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ** فَقَالَ: رَجُلٌ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا -قَالَ: أَظُنُّهُ قَالَ: الاِثْنَيْنِ-، فَوَافَقَ ذَلِكَ يَوْمَ عِيدٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: **أَمَرَ اللهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا اليَوْمِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُعَاذٌ**): هذا هو معاذ بن معاذ التَّميميُّ العنبريُّ الحافظ، قاضي البصرة، عن حُميدٍ والتَّيميِّ، وعنه: ابناه عبيدُ الله ومثنًّى، وأحمدُ، وبُنْدَارٌ، قال أحمد: (إليه المنتهى في التَّثبت بالبصرة)، مات سنة (١٩٦هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١١٤١]، وقد تقدَّم[ح٦٧] أنَّ (**ابْن عَوْنٍ**): هو عبد الله بن عون ابن أَرْطَبان، أبو عون، مولى عبد الله بن مُغَفَّل المزنيِّ، أحدُ الأعلام، عن إبراهيمَ، وأبي وائل، ومجاهدٍ،

(١) «الجرح والتعديل» (٧١/٩) وهو فيه من كلام أبي حاتم، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦٥/٣٠).

(٢) وهو بالقصر في «اليونينيَّة» و(ق)، وانظر هامش «اليونينيَّة».

(٣) رواية «اليونينيَّة» و(ق): (عن صيامين وبيعتين).

(٤) انظر «التنقيح» (١٤١/١).

(٥) في النُّسخ: (لا)، وعليها في (أ) إشارة بيان، ولم يكتب بيانها في الهامش، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) في (ب): (من)، وهو تحريفٌ.

(٧) انظر «روضة الطالبين» (٣٩٦/٣).

(٨) زيد في النسخ: (أن)، ولا يستقيم.

(٩) انظر «النهاية» (٥/٥) مادَّة (نبذ)، «روضة الطالبين» (٣٦٩/٣).

وعنه: شعبةُ، والقطَّانُ، ومسلمُ بن إبراهيم، قال هشام بن حسَّان: (لم ترَ عيناي مثلَ ابنِ عون)، وقال قرَّة[1]: (كان يُتَعجَّب[2] من وَرَع ابن سيرين، فأنساناه ابنُ عون)، وقال الأوزاعيُّ: (إذا مات ابنُ عون وسفيانُ الثَّوريُّ؛ استوى النَّاس)، تُوفِّيَ سنة (١٥١هـ)، أخرج له الجماعة[3].

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ**): هذا الرَّجل لا أعرف أحدًا سمَّاه، وقد ذكر ابنُ حِبَّان في «ثقاته» في ترجمة كريمةَ بنتِ سيرين أختِ مُحَمَّدِ بنِ سيرين: أنَّها روت عنِ ابنِ عُمَرَ، ثمَّ ساق بسنده إليها: (أنَّها سألتِ ابنَ عمر: قلت: جعلت على نفسي أن أصوم كلَّ يوم أربعاء، واليومُ الأربعاءُ، وهو يوم النَّحر، فقال: أمر الله بوفاء النَّذر، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم النَّحر) انتهى[الثقات٥/٣٤٣]، لكنَّ السَّائلَ في «الصَّحيح» رجلٌ، وهذه امرأةٌ، وذاك سأل عن صوم الاثنين فيما ظنَّ زيادُ بن جبير، وهذه سألت عن صوم يوم الأربعاء، فهما سائلان؛ كلُّ واحدٍ سأل عمَّا وقع له، وما ذكرتُه أنا لك عن «ثقات ابن حبَّان» عزاه ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ[الإفهام٥٧٩] إلى «الطَّبرانيِّ الأوسط»[طس٧٨٣٥]، والله أعلم.

قوله: (**أَمَرَ[4] اللهُ بِوَفَاءِ النَّذْرِ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا اليَوْمِ**): ظاهر هذا توقُّف ابن عمر في ذلك؛ لتجاذُب الأدلَّة، فوقف تورُّعًا، وقال شيخنا العلَّامة البُلْقَينيُّ -الذي لم تر عيناي أحفظ منه في مجموع ما يحفظه من الفقه، والحديث، والتَّفسير، وغيرها من العلوم-: بل لم يتوقَّف/، بل [١/٢٥٥ب] ذكر للمستفتي الدَّليلين، والقاعدة: إذا تعارض الأمر والنَّهي ولم يُدرَ أيُّهما أسبق، قُدِّم النَّهيُ، فكأنَّه أحاله على القاعدة، أو ما هذا معناه، أو قريب منه، ثمَّ رأيت شيخنا الشَّارح ذكر عن الدَّاوديِّ: (أنَّ المفهوم من كلامه النَّهيُ؛ لأنَّ مَن نذر ما ليس بطاعة، لا يلزم نذره، قد أمر عليه الصلاة والسلام الذي تهادى بين ابنيه وقد نذر أن يمشي، أن يركب ويمشي[خ١٨٦٥م١٦٤٢])، انتهى[التوضيح١٣/٥١١]، وقد حكى النَّوويُّ في «شرح مسلم» عن ابن عمر في هذا: (أنَّه توقَّف عن الجزم بجوابه؛ لتعارُض الأدلَّة عنده)، ثمَّ قال بُعَيده بقليل: (ويحتمل أنَّ ابن عمر عرَّض له بأنَّ الاحتياطَ لك القضاءُ؛ لتجمع بين أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ)، انتهى[شرح المنهاج٨/٢٥٨]، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (مرَّة)، وهو تحريفٌ.

(٢) في «حلية الأولياء»: (كنَّا نعجب).

(٣) انظر «حلية الأولياء» (٣/٣٨) (٣/٤٠)، «تاريخ مدينة دمشق» (٧/١٢٣)، «تهذيب الكمال» (١٥/٣٩٤)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٧)، «الكاشف» (٢/١١٢).

(٤) في (ب): (امرأته)، وهو تحريفٌ.

١٩٩٥- حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ قَالَ: سَمِعْتُ قَزَعَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ -وَكَانَ غَزَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً- قَالَ: سَمِعْتُ أَرْبَعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَعْجَبْنَنِي، قَالَ: «لَا تُسَافِرِ المَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمَيْنِ إِلَّا وَمَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا صَوْمَ فِي يَوْمَيْنِ: الفِطْرِ وَالأَضْحَى، وَلَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ العَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، وَلَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الأَقْصَى، وَمَسْجِدِي هَذَا».

قوله: (**سَمِعْتُ قَزَعَةَ**): هذا هو قَزْعة؛ -بفتح الزَّاي وإسكانها كما تقدَّم- ابن يحيى، ويقال: ابن الأسود، مولى زياد، ويقال: مولى عبد الملك، ويقال: إنَّه حَرَشِيٌّ، عن أبي هريرة وأبي سعيد، وعنه: قتادةُ، وعاصمُ الأحولُ، وعدَّةٌ، أخرج له الجماعة، وليس لقزعة في «البخاريِّ» سوى هذا الحديث: (أَرْبَعًا سَمِعْتُهنَّ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَعْجَبْنَنِي[1]...)، الحديث، وثَّقه العِجْليُّ[2] وغيرُه، وقال ابن خِراش: (صدوق)[3]، وقد تقدَّم[ح١١٨٨].

قوله: (**سَمِعْتُ أبا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ.

٦٨- بابُ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

١٩٩٦- قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي: كَانَتْ عَائِشَةُ تَصُومُ أَيَّامَ مِنًى، وَكَانَ أَبُوهَا يَصُومُهَا.

قوله: (**قَالَ[4] لِي مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى**): هذا هو مُحَمَّد بن المثنَّى، أبو موسى العَنَزيُّ الحافظ الزَّمِنُ، عن ابنِ عُيَينة، وعبدِ العزيز العمِّيِّ، وغندُر، وعنه: الجماعةُ، وأبو عَروبة، والمَحامليُّ، ثقةٌ وَرِعٌ، مات سنة (٢٥٢هـ)، أخرج له الجماعة[5]، كما تقدَّم هنا، وقد تقدَّم[ح٤٢] أنَّ البخاريَّ إذا قال: (قال لي فلان) يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّان الحافظ، سيِّد الحُفَّاظ، تقدَّم مُترجَمًا [ح٤٣].

---

(١) في (أ) و(ب): (فأعجبني).

(٢) انظر «معرفة الثقات» (٢/٢١٨).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٥٩٧).

(٤) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (وقال).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٥٩).

١٩٩٧- ١٩٩٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عِيسَى بْنِ أَبِي لَيلَى، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ.
وَعَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الهَدْيَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (بَشَّارًا) بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدَار، وتقدَّم ما (البُنْدَار) فيما مضى[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا غُنْدُرٌ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وأنَّ (غُنْدُرًا) بضمِّ الغين المعجمة، وإسكان النُّون، وبعدها دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وتقدَّم مَن لقَّبه بذلك، وأنَّه ابنُ جُرَيج، وتقدَّم ما معنى (غندُر) قريبًا[ح١٩٨٦] وبعيدًا[ح٨٧].

قوله: (عَنِ الزُّهْرِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ(١) المشهورُ.

قوله: (وَعَنْ سالِمٍ): هذا معناه: أنَّ الزُّهريَّ رواه عن الاثنين، عن عروة عن عائشة، وعن سالم عن ابن عمر: أنَّهما قالا...، فذكر الحديث.

قوله: (لَمْ يُرَخَّصْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد تقدَّم[ح٣١٣] أنَّ مثل هذا مرفوع، وهو مثل: (رُخِّص)، و(أُمِر)، و(نُهِي)، مرفوع على الصَّحيح، وقد تقدَّم بأطول من هذا.

قوله: (أَنْ يُصَمْنَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

١٩٩٩- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: الصِّيَامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بِالعُمْرَةِ إِلَى الحَجِّ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَدْيًا وَلَمْ يَصُمْ، صَامَ أَيَّامَ مِنًى. وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلُهُ.
تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ.

قوله: (وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها مِثْلَهُ): هذا معطوفٌ على السَّند الذي قبله، والبخاريُّ روى هذا الثَّاني عن عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة مثله، أي: مثل الحديث المذكور قبله.

وقوله: (مثله): هو في أصلنا مرفوعٌ، وكأنَّ الذي ضبطه ظنَّ أنَّه تعليقٌ، فيكون (مثله) مبتدأ،

---

(١) في (ب): (العلم)، وزيد فيها: (الفرد).

و(عن ابن شهاب): الخبر مُقدَّمٌ، وليس كذلك، بل هو منصوبٌ بفعل؛ وهو: أخبَرَنا مالكٌ عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة مثلَهُ، وقد ذكرتُ مثلَه فيما مضى[ح٢٦٣]؛ فاعلمه.

قوله: (**تَابَعَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**): الضَّمير في (تابعه) يعود على مالك؛ لأنَّه أقربُ مذكور، وهذا مقتضى كلامِ المِزِّيِّ(١)، وكذا قال شيخُنا: (إنَّ إبراهيمَ تابعَ مالكًا في روايته عن الزُّهريِّ)[التوضيح١٣/٥١٤]، ويُلخَّص من كلام شيخِنا عنِ البيهقيِّ: أنَّ الشَّافعيَّ رواه عن إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب(٢)، وفي أصلنا صُرِّح بأنَّ إبراهيمَ رواه عن ابن شهاب، ولكن رأيتُ في نسخةٍ عتيقةٍ إثباتَ (ابن شهاب) رواية، وحذفُها روايةٌ(٣).

٦٩ - بابُ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

قوله: (**بَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ**(٤)): (عاشوراء)؛ بالمدِّ والقصر، وقد قدَّمت ذلك[ح١٥٩٢]، وقد اختُلِف أيُّ يوم هو عاشوراء؛ فالصَّحيح: أنَّه عاشر المُحرَّم، وقيل: تاسعه، والقولان لابن عبَّاس(٥)،

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٥/٣٨٩) و(١٢/٨٠).

(٢) «مسند الشافعيِّ» (٦٥٥-٦٥٦)، «سنن البيهقي الكبرى» (٤/٢٩٨)، وانظر «التوضيح» (١٣/٥١٤-٥١٥)، وكونُ متابعة إبراهيم لمالكٍ في روايته عن ابن شهابٍ ظاهرٌ، لكنَّ كلامَ ابن الملقِّن في متابعة إبراهيم هل هي بالإسنادَين معًا -عن سالمٍ عن ابن عمر رضي الله عنهما، وعن عروة عن عائشة رضي الله عنها- أو بأحدهما فقط.

(٣) حذفها رواية ابن عساكر.

(٤) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٦٢): (فائدةٌ: اختلف العلماء في عاشوراء، هل كان فرضًا أو لا؟ فذهب الشافعيُّ وجماعة إلى أنَّه لم يفرض؛ لقول معاوية: إن هذا يوم لم يكتب الله عليكم صيامه، وقال آخرون: إنَّه كان فرضًا، ثمَّ نُسِخ برمضان).

(٥) **أمَّا تفسيره بالعاشر**؛ فأخرج مسلم (١١٣٤): أنَّ ابن عباس رضي الله عنهما قال: (حين صام رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عاشوراء وأمر بصيامه؛ قالوا: يا رسول الله؛ إنَّه يومٌ تعظِّمه اليهود والنصارى، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فإذا كان العام المقبل إن شاء الله؛ صمنا اليوم التاسع»، قال: فلم يأت العام المقبل حتَّى توفِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم)، **وأمَّا تفسيره بالتاسع**؛ فأخرج مسلم (١١٣٣) من حديث الحكم بن الأعرج قال: (انتهيت إلى ابن عبَّاس رضي الله عنهما وهو متوسِّد رداءه في زمزم، فقلت له: أخبرني عن صوم عاشوراء، فقال: إذا رأيت هلال محرَّم، فأعدد وأصبح يوم التاسع صائمًا، قلت: هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه؟ قال: نعم)، **وقد أجاب ابن القيِّم في** «زاد المعاد» (٢/٧٢) عن الإشكال بين التفسيرين فقال: (مَن تأمَّل مجموع روايات ابن عبَّاس؛ تبيَّن له زوال الإشكال وسِعَة عِلْم ابن عبَّاس، فإنَّه لم يجعل عاشوراء هو اليوم التاسع، بل قال للسائل: «صم اليوم التاسع»، واكتفى بمعرفة السائل أنَّ يوم عاشوراء هو اليوم العاشر الذي يعدُّه الناسُ كلُّهم يوم عاشوراء، فأرشد السائل إلى صيام التاسع معه، وأخبر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصومه كذلك، فإمَّا أن يكون فِعلُ ذلك هو الأولى، وإمَّا أن يكون حمل فعله على الأمر به وعزمه عليه في =

وحكى شيخنا الشَّارح عن أبي اللَّيث السَّمرقنديِّ: أنَّه حادي عشر المحرَّم، قال: (وحكاه المُحبُّ الطَّبريُّ[غاية الإحكام٤/٤٥٦] أيضًا)، انتهى[التوضيح١٣/٥٣٧]، وقد رأيته أنا في كلام المُحبِّ الطَّبريِّ، ولكن قولًا مع القولين قبله من غير أن يتعرَّض لعزوه لكتاب ولا لقائل، وكأنَّه مشهورٌ عنده.

فائدة: قال شيخنا: يوم عاشوراء اتفقت فيه فضائلُ: **منها**: أنَّه أظفر الله فيه موسى على فرعون، وفلق له البحر، وغرق فيه فرعون وجنوده، واستوت فيه سفينة نوح على الجوديِّ، وأَغْرَق قومَه(١)، ونجَّا يونسَ من بطن الحوت، وتابَ على قومه، وتاب فيه على آدم، قاله عكرمة[عق٧٨٥٤]، وفيه أُخرِج يوسف من الجُبِّ، ووُلد فيه عيسى، سنده واهٍ(٢)، وتاب الله فيه على قوم، ويتوب فيه على آخرين، وفيه تُكسَى الكعبة كلَّ عامٍ، قاله ابن حبيب فيما نقله ابن بطَّال عنه(٣)، انتهى(٤).

قال الحافظ أبو العبَّاس ابن تيمية: (لم يصحَّ فيه شيء غير الصَّوم)، انتهى[منهاج السنة٧/٤٣٣]، ويَرِدُ عليه: التَّوسعة في النفقة على النفس والأهل، ولم يقف الشَّيخُ على حديثها، وإنَّما وقف فيها على كلام مُحَمَّد بن المنتشر(٥)، وفيها حديثٌ صحيحٌ على شرط مسلم فيه عنعنة أبي الزُّبير عن جابر: «مَن وسَّع على نفسه وأهله يوم عاشوراء، وسَّع الله عليه سائر سَنَتِهِ»، قال جابر: (جرَّبناه فوجدناه كذلك)، وقال أبو الزُّبير مثله، وقال شعبة مثله، رواه أبو عُمر ابنُ عبد البرِّ(٦) في «الاستذكار»[١٠/١٤٠]، ورجالُه رجالُ «الصَّحيح» غير أنَّه من رواية أبي الزُّبير عن جابر بالعنعنة، وقد أخرج مسلمٌ في «صحيحه» أكثر من مئة وأربعين حديثًا من رواية أبي الزُّبير عن جابر؛ بعضُها بالعنعنة[م(١٥)(١٨)، (٢١)(٣٥)...]، وبعضها بـ(حَدَّثَنَا) أو(أَخْبَرنا)[م(٩٣)(١٥٢)،٢٥٧٥...]، ولم يخرِّجِ البخاريُّ لأبي الزُّبير عن جابر(٧) إلَّا حديثَين؛ حديث

= المستقبل، ويدلُّ على ذلك أنَّه هو الذي روى: «صوموا يومًا قبله ويومًا بعده»، وهو الذي روى: «أمرنا رسول الله ﷺ بصيام يوم عاشوراء يوم العاشر»، وكلُّ هذه الآثار عنه يصدِّق بعضها بعضًا ويؤيِّد بعضها بعضًا).

(١) (وأغرق قومه): سقط من (ب).

(٢) كذا حكم عليه الذهبيُّ في «تلخيص المستدرك» (٢/٥٩٣).

(٣) انظر «شرح ابن بطَّال» (٤/١٤٥).

(٤) انظر «التوضيح» (١٣/٥٣٩-٥٤٠).

(٥) انظر «منهاج السنة النبويَّة» (٤/٥٥٥)، ولفظه: (قال حرب الكرماني: سألت أحمد ابن حنبل عن هذا الحديث فقال: لا أصل له، وليس له إسناد يثبت إلا ما رواه سفيان عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه أنه قال: بلغنا أنه من وسَّع على أهله يوم عاشوراء... الحديث).

(٦) زيد في (ب): (في استيعابه).

(٧) زيد في (ب): (في «صحيحه» أكثر من مئة وأربعين حديثًا من رواية أبي الزبير عن جابر بعضها).

المخابرة(١)، وحديث النَّهي عن بيع الثمرة قبل بُدوِّ الصَّلاح[ح٢١٨٩]، ولكن الحديثان فيهما أبو الزُّبير مقرون بغيره، وقد ذكر له البخاريُّ حديثًا آخر، لكنَّه ذكره تعليقًا مجزومًا به(٢)، وهو حديث بَعِير جابر[ح٢٧١٨]، والله أعلم.

وفي التَّوسعة يوم عاشوراء أحاديث، لكنَّ هذا أمثلُها، والله أعلم، وقد ذكرها شيخنا الحافظ العراقيُّ في مُؤلَّف مُفرَد، وقد قرأته عليه.

٢٠٠٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ: «إِنْ شَاءَ، صَامَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخلَد النَّبيل الحافظ، وتقدَّم مُترجَمًا[قبل ح٦٢]/. [١/٢٥٦أ]

٢٠٠١ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، **فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ**، كَانَ مَنْ شَاءَ، صَامَ، وَمَنْ شَاءَ، أَفْطَرَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحكم بن نافع، وتقدَّم[ح٧] مُترجَمًا، وكذا تقدَّم[ح٧] (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**)[ح٣]: أنَّه مُحمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ**): (فُرِض): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(رمضانُ): مرفوع نائب مناب الفاعل، وقد تقدَّم[قبل ح١٨٩١] متى فُرِضَ(٣).

٢٠٠٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَصُومُهُ قُرَيْشٌ **فِي الجَاهِلِيَّةِ**، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ **يَصُومُهُ** فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا قَدِمَ المَدِينَةَ، صَامَهُ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، **فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ**، تَرَكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ، صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ، تَرَكَهُ.

---

(١) كذا قال، وحديث المخابرة هو حديثُ النهيِ عن بيع الثمر حتَّى يبدوَ صلاحه نفسُه، لكن ليس في حديث أبي الزبير عند البخاريِّ ذِكرُ المخابرة، بل فيه النهيُ عن بيع الثمر حتَّى يطيب، والرخصةُ في العرايا، فقط، وذِكْرُ المخابرة هو في حديث عطاء عن جابر (٢٣٨١)، وإنما أخرج لأبي الزبير حديثًا آخرَ في (كتاب المغازي) (٤٣٦٢/م).

(٢) ذكر البخاريُّ لأبي الزبير عن جابر عدَّة تعاليق، انظر الأحاديث: (٧٠٥)، (١٣٢٠)، (قبل ١٦٥٣)، (٤١٣٠)، (٤١٣٧).

(٣) (وقد تقدَّم متى فرض): ليس في (ج).

قوله: (فِي الجَاهِلِيَّةِ): تقدَّم أنَّها ما قبل مبعث النَّبيِّ ﷺ، سُمُّوا بذلك؛ لكثرة جهالاتهم، وقد تقدَّم[ح٣] ما في ذلك، وأنَّ الظَّاهر أنَّها ما قبل الفتح، وبالفتح انقطع أمر الجاهليَّة، وسيجيء ذلك في (أيَّام الجاهليَّة)[قبل ح٣٨٣١].

قوله: (فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه.

٢٠٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ عَامَ حَجَّ عَلَى المِنْبَرِ يَقُولُ: يَا أَهْلَ المَدِينَةِ، أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَلَمْ يَكْتُبِ اللهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ، وَأَنَا صَائِمٌ، فَمَنْ شَاءَ، فَلْيَصُمْ وَمَنْ شَاءَ، فَلْيُفْطِرْ».

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ أعلاه[ح٢٠٠١]، وتقدَّم اسمُه ونسبُه مرارًا.

قوله: (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هذا هو حُمَيد بن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ، تقدَّم أنَّ أمَّه أمُّ كلثوم بنتُ عقبة بن أبي مُعَيط، مهاجرة، روى عن أبويه وعُمَرَ، وعنه: ابنُه عبدُ الرَّحمن، والزُّهريُّ، وقتادةُ، وقيل: لم يرَ عُمَرَ، تُوفِّيَ سنة (٩٥هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه أبو زُرْعة(١)، وقد تقدَّم[ح٣٧]، ولكن طال به العهد.

قوله: (عَنْ(٢) مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ): أمَّا (معاوية)، فهو أبو عبد الرَّحمن، الخليفةُ الأمويُّ، من مسلمة الفتح، عنه: خالدُ بنُ معدان، وعبدُ الله بن عامر، والأعرجُ، وعاش ثمانيًا وسبعين سنةً، مات في رجب سنة ستِّين، أخرج له الجماعة(٣).

وأمَّا والده (أبو سفيان)، صخر بن حرب بن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف، رئيس قريش، أسلم ليلة يوم الفتح، عنه: ابنُه معاويةُ وابنُ عبَّاسٍ، ترجمته معروفة في كتب الصَّحابة؛ منها: «الاستيعاب» وغيره، تُوفِّيَ سنة (٣٢هـ)(٤)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، رضي الله عنهما(٥).

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٣/٢٢٥)، «تهذيب الكمال» (٧/٣٧٨).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أنَّه سَمِعَ).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/١٧٦)، «الإصابة» (٣/٤٣٣).

(٤) في (ب): (١٣٢هـ)، وليس بصحيح.

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٣٤٥)، «أسد الغابة» (٢/٤٠٧) و(٥/١٤٩)، «تهذيب الكمال» (١٣/١١٩)، «الإصابة» (٢/١٧٨).

قوله: (عَامَ حَجَّ): قال بعض حُفَّاظ العصر في هذا المكان[١]: (إنَّه قاله سنة أربع وأربعين أوَّل حجَّة حجَّها بعد أن استُخلِف، ذكر ذلك أبو جعفر الطَّبريُّ في «تاريخه الكبير»[٢])، انتهى[٣].

٢٠٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ، فَرَأَى اليَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: هَذَا يَوْمٌ صَالِحٌ، هَذَا يَوْمُ نَجَّى اللهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ، فَصَامَهُ مُوسَى عليه السلام، قَالَ: «فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ»، فَصَامَهُ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين[٤] ساكنة، وأنَّه عبد الله ابن عمرو المِنْقَريُّ المُقعَد الحافظ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٧٥]، وكذا تقدَّم (عَبْدُ الوَارِثِ): أنَّه عبد الوارث[٥] ابن سعيد بن ذكوان التَّميميُّ[٦] مولاهم، التَّنُّوريُّ، أبو عبيدة الحافظ، وكذا تقدَّم (أيُّوب): أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ الإمام، أحدُ الأعلام.

قوله: (قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ، فَرَأَى اليَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ): قد تقدَّم[ح٤٢٨] متى قَدِم المدينة، وأنَّه في شهر ربيع الأوَّل يوم الاثنين على الصَّحيح نهارًا على الصَّحيح أيضًا، وقد وقع في «مسلم» أنَّه قدمها ليلًا[م(٢٠٠٩)(٧٥) قبل (٣٠١٥)]، والمعروف أنَّه قدمها نهارًا، وقد تقدَّم كم كان في الشَّهر، كلُّ ذلك مضى[ح٤٢٨]، والذي يظهر أنَّه لعلَّ هذه القدمة ليستِ الأُولى، ولكن قدمة من القدمات، لا أنَّها الأُولى، والله أعلم؛ وذلك لأنَّه عليه الصلاة والسلام إنَّما قدم المدينة في ربيع الأوَّل كما تقدَّم، فكيف يقول: إنَّه لمَّا قدم المدينة؛ وجد اليهود صيامًا يوم عاشوراء؟ فلهذا قلت: لعلَّه من بعض القدمات، وذلك أيضًا لأنَّ مسلمًا روى في «صحيحه» عن ابن عبَّاس: (أنَّه عليه الصلاة والسلام حين صام عاشوراء، وأمر بصيامه، قالوا: يا رسول الله، إنَّه يوم تعظِّمه اليهود والنَّصارى، قال رسول الله ﷺ: «إذا كان العام المُقبِل إن شاء الله، صمنا اليوم التَّاسع»، فلم يأتِ العامُ المُقبِلُ حتَّى تُوفِّيَ رسول الله ﷺ)[م١١٣٤]، فهذا فيه أنَّ صومه

(١) زيد في (أ): (هو أنه)، وضرب عليه.
(٢) انظر «تاريخ الطبري» (٤/٢١٥).
(٣) انظر «فتح الباري» (٤/٢٩٠).
(٤) زيد في (ج): (مهملة).
(٥) زيد في (ب): (أنَّه عبد الوارث)، وهو تكرارٌ، وسقط من (ج).
(٦) في النسخ: (التيمي)، وهو تحريفٌ تسرب إلى السبط من نسخته من «الكاشف».

والأمر بصيامه كان قبل وفاته بعام.

وفي الأحاديث التي في صوم عاشوراء إشكالات غير ما ذكرت ذكرها ابن القيِّم في «الهَدْي»، وأجاب عنها، ووفَّق بين الأحاديث، فانظر ذلك إن أردته، فإنَّه جمع بينها جمعًا حسنًا(١).

٢٠٠٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تَعُدُّهُ اليَهُودُ عِيدًا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَصُومُوهُ أَنْتُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وكذا تقدَّم (أَبُو عُمَيْسٍ): أنَّه بضمِّ العين، وفتح الميم، ثمَّ مثنَّاة ساكنة، ثمَّ سين، مهملتين، وأنَّ اسمَه عتبةُ بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله ابن مسعود، وهو أخو عبد الرَّحمن المسعوديِّ، وقد تقدَّم[ح٤٥] مُتَرجَمًا، وكذا تقدَّم[ح١١] (أَبُو مُوسَى) أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريُّ مُتَرجَمًا رضي الله عنه.

٢٠٠٧ - حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَنْ أَذِّنْ فِي النَّاسِ: «أَنَّ مَنْ كَانَ أَكَلَ، فَلْيَصُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ، فَلْيَصُمْ، فَإِنَّ اليَوْمَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ».

قوله: (رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ): هذا الرَّجل تقدَّم الوعد بذكره[ح١٩٢٤]، وهو هند بن أسماء، كذا قاله ابن بَشْكُوال في «مبهماته»، وساق له شاهدًا، وأظنُّه من «مسند ابن رِشْدين»(٢)، وصوابُ هذا الاسم: هند أخو أسماءَ بنِ حارثة(٣)، ويقال: جارية؛ بالحاء المهملة، والمثلَّثة، وبالجيم، والمثنَّاة تحت(٤)، وقال ابنُ

---

(١) انظر «زاد المعاد» (٢/٦٣-٧٣).

(٢) انظر «الغوامض والمبهمات» (١/٤٠٦-٤٠٧).

(٣) كذا قال، ولأسماء بنِ حارثة أخٌ يقال له: هند، لكن لم يَرِد أنَّه بعثه النبيُّ ﷺ يأمر قومَه بصوم يوم عاشوراء، وإنَّما رُوِيَ أنَّه بعثَ ﷺ هندَ بنَ أسماء كما سيأتي، فليُتَنبَّه.

(٤) قال ابنُ الأثير في «أُسْد الغابة» (٤/٦١٨): (ذكر ابنُ ماكولا هندَ بنَ حارثة في «جارية»؛ بالجيم، ولم ينسبه [«الإكمال» (٢/٥)]، حَتَّى قيل: هُوَ أخو أسماء أم غيره؟ وقد اختلفوا فيه، ولم يذكره فِي «حارثة»؛ بالحاء، إلَّا أَنَّهُ قد ذكرَ فِي «حارثة» بالحاء أسماءَ بنَ حارثة، أخا هند هذا [«الإكمال» (٢/٨)]، فلعلَّه قد اقتنع بذكر أسماء عن ذكر أخيه هند، فإن كَانَ كذلك؛ فيكون هندُ بن جارية -بالجيم- غيرَ أخي أسماء، وإن كَانَ قد اختلف العلماء فِي «جارية»؛ فيكون قد ذكر أسماءَ فِي «حارثة»؛ بالحاء، وذكر هندَ فِي «جارية»؛ بالجيم، وهو بعيدٌ، ولم تَجْرِ عادتُه بذلك، إنَّما يذكر الاختلافَ فِي موضعٍ واحدٍ، والصحيحُ أَنَّ أباهما «حارثة»؛ بالحاء).

طاهر في «مبهماته»[١١٦]: (أسماء بن حارثة) انتهى، وفي «مسند أحمد» من حديث يحيى بن هند بن حارثة: (وكان هندٌ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ(١)، وأخوه الذي بعثه رسول الله ﷺ يأمر قومَه بصوم عاشوراء، وهو أسماء بن حارثة)[حم١٦٧١٦]، وفي «المسند» أيضًا من حديث هند بن أسماء الأسلميِّ قال: (بعثني رسولُ الله ﷺ إلى قومي مِن أسلمَ، فقال: «مُرْ قومَك، فليصوموا...»)؛ الحديث(٢).

❁❁❁

(١) في «المسند»: (من أصحاب الحديبية)، وزيد في النسخ: (الحديث)، ولعلَّ حذفه هو الصواب؛ وذلك لأنَّ الكلام بعده من تمام الحديث.

(٢) «مسند أحمد» (١٥٩٦٢)، وقال الحافظ في «الفتح» (١٦٨/٤): (اسم هذا الرجل: هندُ بنُ أسماءَ ابنِ حارثة الأسلميُّ، له ولأبيه ولعمِّه هندُ بن حارثة صحبةٌ، أخرج حديثَه أحمدُ وابنُ أبي خيثمة من طريق ابن إسحاق: حدَّثني عبدُ الله بن أبي بكر، عن حَبِيب بن هند بن أسماء الأسلميِّ، عن أبيه قال: «بعثني النَّبيُّ ﷺ إلى قومي من أسلم...») ثمَّ ساق روايةَ يحيى بنِ هند المذكورة، ثمَّ قال: (يحتمل أن يكونَ كلٌّ مِن أسماءَ وولدِه هند أُرْسِلَا بذلك، ويحتمل أن يكون أطلقَ في الرواية الأولى على الجدِّ اسمَ الأبِ، فيكون الحديثُ من رواية حبيب بن هند عن جدِّه أسماء، فتتَّحد الروايتان، والله أعلم)، لكن في «المسند» (١٥٩٦٢): (عن حَبِيب بن هند بن أسماء الأسلميِّ، **عن هند بن أسماء**)، وفي «تاريخ ابن أبي خيثمة» (٥٩٥/١) -نسخة دار الفاروق-: (عن حَبِيب بن هند بن أسماء الأسلميِّ، **عن أبيه هند بن أسماء**)؛ فبطل الاحتمال الثاني، والله أعلم.

٣١ - كِتَابُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ صَلَاةِ[1] التَّرَاوِيْحِ)... إلى (أَبواب الاِعْتِكَاف).

فائدة: روى ابن أبي شيبة في «مصنَّفه»، والطَّبرانيُّ وعنه البيهقيُّ من حديث إبراهيم بن عثمان أبي[2] شيبة، عن الحكم، عن مِقْسم، عن ابن عبَّاس: (أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يصلِّي في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر)[3]، ورواه سُليم بن أيُّوب الرَّازيُّ في كتاب «التَّرغيب» قال: (ويوتر بثلاثٍ)، وهذا ضعيفٌ، إبراهيم بن عثمان جدُّ الإمام أبي بكر بن أبي شيبة مُتَّفَق على ضعفه، وليَّنه ابن عديٍّ[4]، ثمَّ إنَّه مخالفٌ[5] للحديث الصَّحيح حديث عائشة: (ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة)[6].

١ - بابُ فَضْلِ مَنْ قَامَ رَمَضَانَ

٢٠٠٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: **حَدَّثَنِي اللَّيْثُ**، عَنْ **عُقَيْلٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **أَبُو سَلَمَةَ**: أَنَّ **أَبَا هُرَيْرَةَ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ لِرَمَضَانَ: «مَنْ قَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنِي[7] اللَّيْثُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه اللَّيث بن سعد، الإمامُ الجواد، الذي قال فيه الشَّافعيُّ: (اللَّيث أفقه من مالك، إلَّا أنَّ أصحابه أضاعوه)[8]، وكذا تقدَّم (**عُقَيْل**): أنَّه بضمِّ العين المهملة،

---

(١) (صلاة): سقط من (ب).

(٢) في النُّسخ: (بن)، والمُثبت موافق لما في المصادر.

(٣) «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٧٧٧٤)، «المعجم الكبير» (٣٩٣/١١)، «سنن البيهقي» (٤٩٦/٢).

(٤) انظر «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٣٩/١).

(٥) في (ب): (يخالف)، وهي في (أ) محتملة.

(٦) أخرجه البخاريُّ (١١٤٧)، ومسلم (٧٣٨)، وهذه الفائدة سقطت من (ج).

(٧) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثنا).

(٨) «تاريخ مدينة دمشق» (٣٥٨/٥٠).

وفتح القاف، وتقدَّم مَن يقال له(١): (عُقَيل) -بالضَّمِّ(٢)- في الكتب الثلاثة[ح٣]، والباقي: (عَقِيل) بالفتح، وهذا هو ابنُ خالد، وكذا تقدَّم (ابن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم ابن عُبَيد الله بن عَبد الله، العَلَمُ الفَرْدُ، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ)، وهو ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة، على قول الأكثر، وتقدَّم أنَّ اسمَه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (لِرَمَضَانَ): قال الدِّمياطيُّ: (يعني: لأجل رمضان، كقوله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ﴾ [الأنفال: ٣٨]، أي: قُلْ لأجلهم)، انتهى.

قوله: (إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا): تقدَّم الكلام عليهما فيما مضى[ح٣٥].

قوله: (مَا تقدَّم مِنْ ذَنْبِهِ): يعني: الصَّغائر، بدليل حديث آخر وهو: «ورمضان إلى رمضان مُكفِّرات لما بينهنَّ ما اجتُنِبَت الكبائرُ»(٣)، والله أعلم/. [١/٢٥٦ب]

٢٠٠٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ كَانَ الأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ.

قوله: (عنِ ابنِ شِهابٍ): تقدَّم أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا تقدَّم (حُمَيْد بن عَبْدِ الرَّحمن عنْ أبي هُرَيْرَةَ): أنَّه ابن عوف الزُّهريُّ، وأنَّ حُمَيدَ بنَ عبد الرَّحمن الحميريَّ ليس له عن أبي هريرة شيءٌ في «البخاريِّ»[ح٣٧]، إنَّما روى [له] عنه مسلمٌ حديثًا واحدًا؛ وهو: «أفضلُ الصِّيام بعدَ رمضان شهرُ الله المحرَّمُ»[م١١٦٣]، وهذا الحديث ليس هو في «البخاريِّ»، فحُمَيدٌ الحِمْيَريُّ عن أبي هريرة ليس في «البخاريِّ»، والله أعلم.

قوله: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ...) إلى آخره: هذا مُرسَلٌ -ابن شهاب الزُّهريُّ لم يسنده، وهو تابعيٌّ صغير(٤)- لأنَّه وُلِد سنة خمسين فيما يقولون، وقال

(١) (له): سقط من (أ) و(ج).
(٢) في (ج): (بضمٍّ).
(٣) أخرجه مسلم (٢٣٣) (١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) زيد في (ج): (فهو مرسل).

الواقديُّ: (سنة ثمانٍ وخمسين)[الكبرى٧/٤٣٩][(١)]، وعمر تُوفِّيَ سنة ثلاث وعشرين.

٢٠١٠- وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ القَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى المَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ، يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أُرَى لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ، لَكَانَ أَمْثَلَ، ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِئِهِمْ، قَالَ عُمَرُ: نِعْمَ البِدْعَةُ هَذِهِ، وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ؛ يُرِيدُ: آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ.

قوله: (وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ...) إلى آخره: هذا معطوفٌ على السَّند قبله، وليس تعليقًا، وقد رواه البخاريُّ عن عبد الله بن يوسف: أخْبَرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة ابن الزُّبير، عن عبد الرَّحمن بن عبدٍ القاريِّ أنَّه قال: خرجت مع عمر بن الخطَّاب...، والذي قبله رواه ابنُ شهاب، عن حُمَيد بن عبد الرَّحمن، عن أبي هريرة، وكذا عمله المِزِّيُّ[تحفة٨/٨٣]، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ القَارِيِّ): هو بتشديد الياء، منسوب إلى القَارَة؛ القبيلة المعروفة -وهم: بنو الهُون بن خُزَيمة بن مُدْرِكة بن إلياس بن مُضَرَ- لا إلى القراءة[(٢)]، و(عبد): بغير إضافة، و(عبد الرَّحمن) هذا: رأى النَّبيَّ ﷺ وهو طفلٌ، قاله أبو داود، وسمع عُمَرَ وأبا طلحة، وعنه: عروةُ والزُّهريُّ، وقد وثَّقه ابنُ مَعِين[(٣)]، تُوفِّيَ سنة ثمانين، أخرج [له] الجماعة[(٤)]، وقد حمَّر عليه الذَّهبيُّ؛ وذلك لأنَّ الرؤية المعتبرة في الصُّحبة أن يكون مُميِّزًا، وسيأتي ذلك في (مناقب الصَّحابة) إن شاء الله تعالى[قبل ح٣٦٤٩]، وشرطُه أنَّ كلَّ مَن حمَّر عليه، فالصَّحيح أنَّه تابعيٌّ[(٥)].

قوله: (فَإِذَا النَّاس أَوْزَاعٌ)، أي: جماعات مُتفرِّقة، وضروبٌ وأقسامٌ مجتمعةٌ بعضُها دون بعضٍ، للصلاة، وأصله: من التَّوزيع، وهو الانقسام[(٦)].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٤١٩).

(٢) انظر «تقييد المهمل» (٢/٤٢٤)، «الأنساب» للسمعانيِّ (٤/٤٢٥).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٢٦١).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٢٦٣)، «الإصابة» (٣/٧١).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٥١).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٩٦).

قوله: (الرَّهْطُ): (الرَّهط)(١): ما دون العشرة من النَّاس، وكذلك النَّفَر، وقيل: من العشرة إلى الثلاثة، وقيل غير ذلك، وقد تقدَّم[ح٢٧].

قوله: (إِنِّي أُرَى): هو بضمِّ الهمزة في أصلنا، وصُحِّح عليه، ويجوز فيه فتح الهمزة.

قوله: (عَلَى قَارِئٍ): هو بهمزة في آخره، وهذا ظاهر جدًّا، ولكن لا يضرُّ التَّنبيهُ عليه، وكذا: (بِصَلَاةِ قَارِئِهِمْ): بالهمز أيضًا.

قوله: (نِعْمَ البِدْعَةُ هَذِهِ): سمَّاها: بدعة؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام لم يسنَّها لهم، ولا فعلها الصِّدِّيق، وقد فعلها الفاروق، وقد روى ابن ماجه والتِّرمذيُّ من حديث حذيفة رضي الله عنه -قال التِّرمذيُّ: (حسن)، وصحَّحه ابن حبَّان[حب٦٩٠٢]، وأخرجه الحاكم في «مستدركه»[٣/٧٥]-: «اقتدُوا باللَّذين من بعدي أبي بكر وعمر»[ت٣٦٦٢ جه٩٧]، وأمَّا ابن حزم؛ فوهَّاه(٢)، ووصفها عمر رضي الله عنه بـ(نِعْم) لما فيها من وجوه المصالح، قال الدِّمياطيُّ: (يقال «نِعْمَ»: كلمة تجمع المحاسن كلَّها، و«بِئْسَ»: تجمع المساوئ كلَّها، وقيام رمضان في حقِّ التَّسمية سُنَّة غير بدعة: «اقتدُوا باللَّذين من بعدي...»، «وعليكم بسنَّتي وسنَّة الخلفاء مِن بعدي»)، انتهى، أمَّا حديث: «اقتدُوا باللَّذين مِن بعدي» فقد عزوته أعلاه، وأمَّا حديث: «عليكم بسنَّتي...» الحديث؛ فقد رواه أبو داود[د٤٦٠٧]، والتِّرمذيُّ[ت٢٦٧٦] وصحَّحه، وابن ماجه[جه٤٢] من رواية العرباض بن سارية السُّلميِّ، ورواه الحاكم أيضًا[ك١/٩٦]، وقال: (صحيح على شرطهما، وليس له علَّة)، وأمَّا ابن القطَّان أبو الحسن الكُتَاميُّ؛ فأعلَّه بجهالة مَن بان توثيقه(٣).

٢٠١١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ.

٢٠١٢- وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَرَجَ لَيْلَةً مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي المَسْجِدِ، وَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلَّى فَصَلَّوْا مَعَهُ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا، فَكَثُرَ أَهْلُ المَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَصَلَّى فَصُلِّيَ بِصَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ، عَجَزَ المَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ، حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى الفَجْرَ، أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ،

---

(١) (الرَّهط): ليس في (ب).

(٢) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/٢٤٢).

(٣) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٤/٨٩).

فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ، وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ تُفْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا»، فَتُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو إسماعيلُ بنُ أبي أويس عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، وكذا تقدَّم (ابن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ.

قوله: (عَجَزَ المَسْجِدُ): هو بفتح الجيم في الماضي، ومكسورها في المستقبل، هذه لغة القرآن(١)، ويجوز العكس في لغة.

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): تقدَّم الكلام على الأوجه في إعرابها، والخلاف في أوَّل مَن تكلَّم بها في أوَّل هذا التَّعليق[ح٧].

٢٠١٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ سَعِيدٍ المَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ: كَيْفَ كَانَتْ صَلَاةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ؟ فَقَالَتْ: مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهَا عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسَلْ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ؛ إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ أبي أويس، وتقدَّم (سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ)، والكلام على نسبته، وأنَّه يجوز ضمُّ بائه وفتحُها[ح٣٩]، وكذا تقدَّم الكلام على (أَبِي سَلَمَةَ)، وأنَّ اسمَه عبدُ الله، وقيل: إسماعيلُ، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (إِنَّ عَيْنَيَّ تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي): تقدَّم الكلام عليه في نومه عن الصَّلاة بالوادي صلاة الفجر(٢)، وأنَّ القضاعيَّ قال: إنَّ هذه من خصوصيَّاته دون سائر الأنبياء، وليس كذلك، ويردُّه ما في «البخاريِّ» في قصَّة الإسراء: «وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم»[ح٣٥٧٠].

❋❋❋

(١) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا ٱلْغُرَابِ﴾! [المائدة: ٣١].

(٢) مراده الحديث: (٥٩٥)، ولم يتقدَّم الكلام على نوم النبيِّ ﷺ فيه، بل في الحديث (٦٩٨).

بسم الله الرحمن الرحيم

٣١م- بابُ فَضْلِ لَيْلَةِ القَدْرِ

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَـٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١-٢]، إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: مَا كَانَ فِي القُرْآنِ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ﴾، فَقَدْ أُعْلِمَهُ، وَمَا قَالَ: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ﴾ [الأحزاب: ٦٣]، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْلِمْهُ.

قوله: (بَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ القَدْرِ): سأذكر قريبًا الاختلاف فيها[ح٢٠٢٣]، قال العلماء: سُمِّيت ليلةَ القدر؛ لما يكتُبُ فيها الملائكة من الأقدار والأرزاق والآجال التي تكون في تلك السَّنة؛ لقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الدخان: ٤]، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤]؛ ومعناه: يُظهِر للملائكة[1] ما سيكون فيها، ويأمرهم بفعل ما هو من وظيفتهم، وكلُّ ذلك ممَّا سبق في علم الله تعالى وتقديره له، وقيل: سُمِّيت ليلةَ القدر؛ لِعظَم قدرها وشرفها[2].

واعلم أنَّه يُستحبُّ لمَن رأى ليلة القدر أن يكتمَها، نقله النَّوويُّ في «شرح المُهذَّب» عن صاحب «الحاوي»[3]، والحكمة في كتمانها: أنَّ رؤيتها كرامة، والكرامات كلُّها ينبغي كتمانها، أمَّا كونها كرامة؛ فلأنَّها أمر خارق للعادة، اختصَّ الله به بعض عباده من غير صنيع منه، وأمَّا في أنَّ الكرامات ينبغي كتمانها، فذلك ممَّا لا خلاف فيه بين أهل الطَّريق، بل لا يجوز إظهارها إلَّا لحاجة أو قصد صحيح، لما في إظهارها من الخطر؛ منها: رؤية النَّفس، ومنها: أنَّه قد يداخله في الإخبار بها رياء أو حظُّ نفس؛ فيُسلَب ما أنعم الله به عليه، وغير ذلك، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (ولا ينال فضلها إلَّا مَن أطلعه الله عليها، فلو قامها إنسان ولم يشعر بها؛ لم ينل فضلها)، انتهى، كذا نقله بعض العصريِّين عنه، ولفظه في «شرح مسلم» في (بَاب التَّرغيب في قيام رمضان، وهو التَّراويح): (قوله صلى الله عليه وسلم: «من قام ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا؛ غُفِر له ما تقدَّم من ذنبه» هذا مع الحديث المتقدِّم: «من قام رمضان»، قد يقال: إنَّ أحدهما يغني عن الآخر، وجوابه: أن يقال: قيام رمضان من

(١) في (ج): (الملائكة)، وهو تحريفٌ.

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٨/٢٩٨).

(٣) انظر «الحاوي الكبير» (٣/٣٥٦)، «المجموع» (٦/٣١٩).

غير موافقة ليلة القدر ومعرفتها سبب لغفران الذُّنوب، وقيام ليلة القدر لمن وافقها وعرفها سبب للغفران وإن لم يَقُم غيرها)، انتهى[شرح مسلم٦/٤٠]، وهو الذي نقله عنه بعض العصريِّين، ولكنْ أَوْضَحَ العبارةَ في المسألة، والله أعلم، لكن لفظ المُتولِّي: (يُستحبُّ التَّعبُّد في كلِّ ليالي العشر حتَّى يحوز[١] الفضيلة بيقين)[٢]، وكذا قول ابن مسعود: (إنَّها في جميع السَّنة)[خ٧٦٢] فإنَّه أراد: ألَّا يتَّكل النَّاس[٣] يردُّ ما قاله النَّوويُّ، نَعَم؛ قولُ عائشة رضي الله عنها له عليه الصلاة والسلام: (أرأيتَ إن علمتُ أيَّ[٤] ليلة ليلة القدرِ ما أقول؟)[٥] يشهد له، والله أعلم.

٢٠١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ وَإِنَّمَا حَفِظَ مِنَ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عليُّ بنُ عَبْدِ اللهِ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، وتقدَّم أنَّ (**سُفْيان**): هو ابن عيينة، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العَلَمُ[٦] المشهور، وتقدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ**) أعلاه[٧][ح٢٠١٣]، و(**أَبُو هُرَيْرَةَ**): عبدُ الرَّحمن بن صخر على الأصحِّ.

قوله: (**إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا**): تقدَّم الكلام عليه[ح٣٥]، وعلى (**غَفَرَ اللهُ لَهُ**[٨] **مَا تقدَّم مِنْ ذَنْبِهِ**): وأنَّه الصَّغائر؛ لحديثٍ[٩] آخر[١٠][ح٢٠٠٨].

---

(١) في (ب): (يجوز)، وهو تصحيفٌ.

(٢) نقله عنه الخطيب الشربينيُّ في «مغني المحتاج» (١/٦٥٨).

(٣) قاله أبيُّ بن كعب؛ كما ثبت في «صحيح مسلم» (٧٦٢) بعد (١١٦٩).

(٤) في (ب): (أن)، وهو تحريفٌ.

(٥) أخرجه الترمذيُّ (٣٥١٣)، والنسائيُّ في «السنن الكبرى» (٧٦٦٨)، وابن ماجه (٣٨٥٠).

(٦) في (ب): (العالم).

(٧) (أعلاه): ليس في (ب).

(٨) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (غُفِر له).

(٩) في (ب) و(ج): (بحديث).

(١٠) أخرجه مسلم (٢٣٣) (١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قوله: (تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ): الضَّمير في (تابعه) يعود على سفيان، وقد قدَّمت أنَّه ابنُ عُيَينة، و(كَثِير): بفتح الكاف، وكسر الثَّاء المثلَّثة، ومتابعتُه هذه ليست في شيء من الكتب[1] إلَّا ما هنا، وشيخُنا لم يخرِّجه[2]، وتقدَّم (الزُّهْرِيُّ) أعلاه.

٢- بابٌ التَمِسُوا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ

٢٠١٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رِجَالًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي المَنَامِ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَأَتْ فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا؛ فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الأَوَاخِرِ».

قوله: (قَدْ تَوَاطَأَتْ): قال ابن قُرْقُول[المطالع١٩٩/٦]: (أي: قد توافقت، وجاء في عامَّة نسخ «البخاريِّ»، و«مسلم»[م١١٦٥]، و«الموطَّأ»[٣٢١/١] بغير همز، وعند ابن الحذاء: بالهمز، وكذا للقابسيِّ، وكذا قيَّدناه عن شيخنا أبي إسحاق، ولعلَّهم لم يكتبوا الهمزة ألفًا، فترك بعضهم همزها جهلًا)، انتهى، وقد تقدَّم[ح١١٥٨].

قوله: (فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيَهَا): التَّحرِّي: التَّعمُّد والتَّقصُّد.

٢٠١٦- وَحَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ وَكَانَ لِي صَدِيقًا فَقَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ العَشْرَ الأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، فَخَرَجَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ، فَخَطَبَنَا وَقَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ القَدْرِ، ثُمَّ أُنْسِيتُهَا أَوْ نُسِّيتُهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي الوَتْرِ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ فَلْيَرْجِعْ»، فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً، فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ حَتَّى سَالَ سَقْفُ المَسْجِدِ وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي المَاءِ وَالطِّينِ، حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[3] مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الفاء، وكذا تقدَّم (هِشَامٌ): أنَّه ابنُ أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، وتقدَّم الكلام على نسبته لماذا[ح٤٤،١٥٣]، وكذا تقدَّم (يَحْيَى): أنَّه ابنُ أبي كَثِير؛ بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وتقدَّم أيضًا (أَبُو سَلَمَةَ): عبدُ الله -أو إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف/. [١/٢٥٧أ]

قوله: (سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ رضي الله عنه.

---

(١) زيد في (ج): (السِّتَّة).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٣٠١/٤): (وصله الذهليُّ في «الزهريَّات»).

(٣) في (ق): (وحدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (أَوْ نُسِّيتُهَا): هو بضمِّ النُّون، وتشديد السِّين مكسورة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (قَزْعَةً): القزْعة؛ بفتح الزَّاي وسكونها: قطعة من السَّحاب رقيقة، والجمع: قَزَع، وقد تقدَّم[ح٨١٣] مُطَوَّلًا.

٣- بابُ تَحَرِّي لَيْلَةِ القَدْرِ فِي الوِتْرِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ، فِيهِ عَنْ عُبَادَةَ

٢٠١٧- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ: **حَدَّثَنَا أَبُو سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ**، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي الوِتْرِ مِنَ العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ**): أمَّا (أبو سُهيل)، فاسمه نافع بن مالك بن أبي عامر الأصبحيُّ المدنيُّ، عنِ ابنِ عُمَرَ، وسهلِ بن سعدٍ، وأنسٍ، وأبيه، وسعيدِ بن المسيَّب، والقاسمِ، وجماعةٍ، وعنه: ابنُ أخيه مالكُ بن أنس الإمامُ، والزُّهريُّ مع تَقدُّمه، وعبدُ العزيز الدَّرَاوَرْدِيُّ، وآخرون، وثَّقه أحمد وأبو حاتم، قال الواقديُّ: (كان يُؤخَذ عنه القراءة بالمدينة وعن أبي جعفر)، تُوفِّيَ في إمارة أبي العبَّاس السَّفَّاح، أخرج له الجماعة(١).

وأمَّا (أبوه) مالك بن أبي عامر، فهو جدُّ مالكٍ الإمامِ، روى عن عُمَرَ، وعثمانَ، [وطلحة، وعائشة، وأبي هريرة، وكعب الأحبار، وعنه: بنوه؛ أنسٌ وأبو سُهَيل نافعٌ والرَّبيعُ(٢)، ومُحَمَّدُ بن إبراهيمَ التيميُّ، وسالمٌ أبو النَّضر، وغيرُهم، وقد فرض له عثمان](٣)، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، قيل: تُوفِّيَ سنة أربع وسبعين، أخرَجَ له البخاريُّ، ومسلم، [وأبو داود]، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، [وابنُ ماجه](٤)، وقد تقدَّما[ح٣٣،١٨٩١،١٨٩٨]، ولكن طال العهدُ بهما.

٢٠١٨- حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ قَالَ: **حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ**، عَنْ **يَزِيدَ ابْنِ الهَادِ**، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ**، عَنْ **أَبِي سَلَمَةَ**، عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ** الخُدْرِيِّ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي رَمَضَانَ العَشْرَ **الَّتِي فِي وَسَطِ الشَّهْرِ**، فَإِذَا كَانَ حِينَ يُمْسِي مِنْ عِشْرِينَ لَيْلَةً تَمْضِينَ، وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى

(١) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٣/١٠٤)، «الجرح والتعديل» (٨/٤٥٣)، «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٩٠).

(٢) في النسخ تبعًا لبعض نسخ «التذهيب»: (الزُّبير)، والمثبت هو الصواب، كما تقدَّم في الحديث (١٨٩٨).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٧/١٤٨)، «تذهيب التهذيب» (٨/٣٦٤)، وقد رقم المصنِّف عليه: (خ، م، ت، س)، وهذا الرقم في «تهذيب الكمال» (٢٧/١٤٧) و«تذهيب التهذيب» (٨/٣٦٤): على مالك بن صعصعة، أمَّا مالك بن أبي عامر الراوي هنا؛ فأخرج له الجماعة، فلعلَّه سبق نظر من المصنِّف رحمه الله.

وَعِشْرِينَ؛ رَجَعَ إِلَى مَسْكَنِهِ، وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ، وَأَنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرٍ جَاوَرَ فِيهِ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَرْجِعُ فِيهَا، فَخَطَبَ النَّاسَ، فَأَمَرَهُمْ مَا شَاءَ اللهُ، ثُمَّ قَالَ: «كُنْتُ أُجَاوِرُ هَذِهِ العَشْرَ، ثُمَّ قَدْ بَدَا لِي أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ العَشْرَ الأَوَاخِرَ، فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي، فَلْيَلْبَثْ فِي مُعْتَكَفِهِ، وَقَدْ أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، ثُمَّ أُنْسِيتُهَا فَابْتَغُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ وَابْتَغُوهَا فِي كُلِّ وِتْرٍ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ»، فَاسْتَهَلَّتِ السَّمَاءُ فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ، فَأَمْطَرَتْ، فَوَكَفَ المَسْجِدُ فِي مُصَلَّى النَّبِيِّ ﷺ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، فَبَصُرَتْ عَيْنِي رَسُولَ اللهِ ﷺ وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ انْصَرَفَ مِنَ الصُّبْحِ، وَوَجْهُهُ مُمْتَلِئٌ طِينًا وَمَاءً.

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حَازِمٍ وَالدَّرَاوَرْدِيُّ): أمَّا (ابنُ أبي حَازم)، فهو بالحاء المهملة والزَّاي، واسمُه عبدُ العزيز بن أبي حازم، تقدَّم[ح٥٢٨]، وأنَّه أخرج له الجماعة.

وأمَّا (الدَّراورديُّ)، فاسمه أيضًا عبد العزيز بن مُحَمَّد بن عُبَيد الدَّرَاوَرْدِيُّ، أبو مُحَمَّد المدنيُّ، مولى جُهينة، وقيل: مولى قضاعة، ودَرَاوَرْد: قرية بخراسان، وقيل: بفارس[(١)]، جدُّه منها، وقال أحمد بن صالح المصريُّ: (كان من أهل أصبهان، نزل المدينة، ويقول[(٢)] للرجل إذا أراد أن يدخل: أندرون، فلقَّبه أهلُ المدينة الدَّراورديَّ)، عن صفوانَ بنِ سُلَيم وزيدِ بنِ أسلم، وعنه: عليُّ بن حُجْر ويعقوبُ الدَّورقيُّ، قال ابنُ مَعِين: (هو أحبُّ إليَّ من فُلَيح)، وقال أبو زُرعة: (سيِّئ الحفظ)، تُوفِّيَ سنة (١٨٧هـ)، أخرج له الجماعة، لكن البخاريُّ مقرونًا بغيره كهذا[(٣)]، وقد تقدَّم[ح٥٢٨]، ولكنَّ طولَ العهد به أوجبَ ذكرَه ثانيًا.

قوله: (عَنْ يَزِيدَ ابْنِ الهَادِ[(٤)]): تقدَّم أنَّه يزيدُ بن عبد الله بن أسامة بن الهادي اللَّيثيُّ، وأنَّ (الهادي) الصَّحيح فيه: إثبات الياء، وهو في أصلنا بغيرها، تقدَّم.

قوله[(٥)]: (عَنْ مُحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ): هذا هو التَّيميُّ، وهو مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد ابن صخر التَّيميُّ المدنيُّ، أبو عبد الله، أحدُ العلماءِ المشاهيرِ، وكان جدُّه الحارثُ من المهاجرين

---

(١) انظر «معجم البلدان» (٢/٤٤٧).

(٢) في النُّسخ: (ويُقال)، والمثبت موافق لما في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» و«تهذيب الكمال» و«تذهيب التهذيب».

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/٢٤٧)، «الجرح والتعديل» (٥/٣٩٦)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٨/١٨٧)، «تذهيب التهذيب» (٦/١١٨)، «الكاشف» (٢/١٩٥).

(٤) في (ب) و(ج): (الهادي)، و(ابن الهاد): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٥) (قوله): مثبت من (ب).

الأوَّلين، روى عن أسامةَ بنِ زيد، وأُسَيدِ بن الحُضَير مُرسَلًا، وعن أنسٍ، وجابرٍ، وأبي سعيد، وعائشة في «التِّرمذيِّ» و«النَّسائيِّ»، فما يُدرَى[(١)] سمع منها أم لا؟ وقال أبو حاتم: (لم يسمع منها)، وعن علقمةَ ابنِ وقَّاص، وأبي سلمة، وعروةَ، وجماعةٍ، وعنه: ابنُه موسى، ويزيدُ ابن الهادي، ويحيى بنُ أبي كَثِير، ويحيى بنُ سعيد الأنصاريُّ، وجماعةٌ، قال ابنُ سعدٍ: (كان فقيهًا مُحدِّثًا)[(٢)]، وقال أحمد ابن حنبل: (في حديثه شيء، يروي أحاديثَ مُنكَرةً)، أو قال: (أحاديثُه مُنكَرةٌ)، ووثَّقه ابنُ مَعِين والنَّاسُ، قال الواقديُّ وغيرُه: (مات سنة عشرين ومئةٍ)، وقال أبو عُبيدٍ: (سنة تسعَ عشرةَ)، وقال خليفة: (سنة إحدى وعشرين)، والأوَّل الصَّحيح، وكان عريفَ قومِه[(٣)]، له ترجمة في «الميزان»، واحتجَّ به الشَّيخان، وقال فيه: (قفز القَنْطرة)، انتهى[(٤)]، وقد أرسل عن جماعة ذكرتُهم في «غاية السُّول في رواة السِّتَّة الأصول» مُطَوَّلًا، فانظره إن أردته.

قوله: (**عَنْ أَبِي سَلَمَةَ**): تقدَّم أنَّه ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّ اسمَه عبدُ الله، وقيل: إسماعيلُ، وتقدَّم (**أَبُو سَعِيدٍ**): أنَّه سعد بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ.

قوله: (**الَّتِي فِي وَسَطِ الشَّهْرِ**)، وكذا قوله بُعَيده فيه: (**أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ العَشْرَ**)، وكذا المكان الثاني: اعلم أنَّ (العشر) من الشَّهر فيه لغتان: التَّأنيث والتَّذكير، والتَّأنيث أكثر في الأحاديث وكلام العرب، وهذا جاء على اللُّغة الكثيرة، والله أعلم.

قوله: (**قَدْ بَدَا لِي**): (بدا): بغير همز، معتلٌّ؛ ومعناه: ظهرَ، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**فَابْتَغُوها**): الابتغاء: الطَّلب، وكذا المكان الثَّاني: (**وابْتَغُوها في كُلِّ وِتْرٍ**).

قوله: (**وقَدْ رَأَيْتُنِي**): هو بضمِّ التَّاء، وهذا ظاهر؛ ومعناه: رأيتُ نفسي.

قوله: (**فَوَكَفَ**): هو بفتح الكاف.

قوله: (**فَبَصُرَتْ عَيْنِي**): هو بضمِّ الصَّاد، وفي آخره تاء التَّأنيث.

---

(١) في (ب): (ندري).

(٢) كذا تبعًا للذهبيِّ في «التذهيب»، والذي في «الطبقات الكبرى» (٧/٤٠١): (فولد محمَّدُ بن إبراهيم: موسى بنَ محمَّد **وكان نقيهًا محدِّثًا**، وإبراهيمَ، وإسحاقَ).

(٣) «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص١٨٨)، «العلل ومعرفة الرجال» (١/٥٦٦)، «الجرح والتعديل» (٧/١٨٤)، «الطبقات الكبرى» (٧/٤٠١)، «طبقات خليفة» (ص٤٤٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٠١)، «تذهيب التهذيب» (٨/٦).

(٤) (انتهى): ليس في (ب)، «ميزان الاعتدال» (٣/٤٤٥).

٢٠١٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «التَمِسُوا».

٢٠٢٠- وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَيَقُولُ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ القَدْرِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى) هذا: هو ابن سعيد القطَّان، شيخ الحُفَّاظ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٤٣].

قوله: (وحَدَّثَنِي(١) مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ): قال الجيَّانيُّ: (وقع في «الاعتكاف»(٢)، و«الجهاد»[ح٢٨١٣]، و«صفة إبليس»[ح٣٢٧٢]، و«الأنبياء»[ح٣٣٨٣]، و«مناقب الأنصار»[ح٣٨١٥]، و«تفسير البقرة»(٣)، و«يوسف»[ح٤٦٨٩]، و«النِّكاح»[ح٥٠٩٨]، و«اللِّباس»[ح٥٨٩٣]، و«الأدب»[ح٦٠٧٨]، و«الأيمان والنُّذور»[ح٦٦٣١]، و«الأحكام»[ح٧١٩٧]، و«التَّمنِّي»[ح٧٢٣٤] -وأهمل «الصَّلاة»، وقد تقدَّم ذكر هذا في «الصَّلاة»[ح٤٣٤]، ولكن طال العهد به-: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: أَخْبَرنا عَبْدة»: هكذا أتى مُحَمَّد غير منسوب عن عَبْدة، وفي بعض هذه المواضع قد نسبه ابن السَّكن(٤): ابن سلَام، وكذلك صرَّح البخاريُّ في بعض المواضع[ح٢٠، ٥٨٨...] باسمه فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن سلَام: حَدَّثَنَا عَبْدة»، وذكر أبو نصر[الهداية٢/٦٥٣]: أنَّ مُحَمَّدَ بنَ سلَام يروي عن عَبْدة)، انتهى[التقييد٣/١٠١٩]، وقال المِزِّيُّ في «أطرافه»[تحفة١٢/١٧٨] في هذا المكان: (مُحَمَّد: هو ابن سلَام).

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ): هو بإسكان الموحَّدة، وهو ابنُ سليمان، أبو مُحَمَّد الكلابيُّ المقرئ، اسمُه عبدُ الرَّحمن، عن عاصمٍ الأحولِ، والأعمشِ، والطبقةِ، وعنه: أحمدُ، وهنَّادٌ، والطَّبقةُ، قال أحمدُ: (ثقة وزيادة مع صلاحه وشدَّة فقرِه)، مات سنة (١٨٨هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٩٠ب]، وقد تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٠]، ولكن بَعُدَ العهد به.

٢٠٢١- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَمِسُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ لَيْلَةَ القَدْرِ فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى، فِي سَابِعَةٍ تَبْقَى، فِي خَامِسَةٍ تَبْقَى».

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثني)؛ بلا واو.

(٢) في (كتاب صلاة التراويح) (ح٢٠٢٠) قبل (كتاب الاعتكاف).

(٣) في (تفسير سورة النساء) (ح٤٥٨٣) لا (البقرة).

(٤) في النسخ تبعًا لمصدره: (وقد نسبه ابن السَّكن في بعضها)، ولا يستقيم، والتصحيح من الحديث (٢٨١٣).

تَابَعَهُ عَبْدُ الوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ. وَعَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: التَمِسُوا فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم أنَّه التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، وتقدَّم مُتَرجَمًا، والكلام على نسبته[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (وُهَيْبٌ): أنَّه ابنُ خالدٍ الباهِلِيُّ مولاهم، الكرابيسيُّ الحافظ، مُتَرجَمًا[ح٨٤]، وكذا تقدَّم (أيُّوب): أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (فِي تَاسِعَةٍ تَبْقَى...) إلى آخره: التَّاسعة: هي ليلة إحدى وعشرين، و(سَابِعَةٍ تَبْقَى): ليلة ثلاثٍ وعشرين، و(خَامِسَةٍ تَبْقَى): ليلة خمسٍ وعشرين، قال شيخنا: (وإنَّما يصحُّ معناه وتوافق ليلة القدر وترًا من اللَّيالي على ما ذُكِر في الحديث؛ إذا كان الشَّهر ناقصًا، فأمَّا إذا كان تامًّا؛ فإنَّها لا تكون إلَّا في شفعٍ، فتكون التَّاسعة الباقية ليلةَ ثنتين وعشرين، والخامسة الباقية ليلة ستٍّ وعشرين، والسَّابعة الباقية ليلة أربعٍ وعشرين على ما ذكره البخاريُّ عن ابن عبَّاس، فلا تصادف واحدةٌ منهنَّ وترًا، وهذا دالٌّ على الانتقال من وترٍ إلى شفعٍ، وعكسه؛ لأنَّه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لم يأمر أمَّته بالتماسها في كلِّ شهر كامل دون ناقص؛ بل أطلق طلبها في جميعها(١) التي قد رتَّبها الله تعالى على التمام مرَّة، وعكسه؛ فثبت/ انتقالُها في العشر الأواخر، قيل: وإنَّما خاطبهم بالنقص؛ لأنَّه ليس على تمام الشهر على يقين)، انتهى(٢). [١/٢٥٧ب]

[قوله: (تَابَعَهُ(٣) عَبْدُ الوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ): (عبد الوهَّاب) هذا: هو ابن عبد المجيد بن الصَّلت الثَّقفيُّ، أبو مُحَمَّد الحافظ، تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح٤٥٦]، والضَّمير في (تابعه) يعود على وُهَيب، و(أيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، تقدَّم، يعني: ورواه أيُّوب عن عكرمة، ومتابعةُ عبدِ الوهَّاب ليست في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، قال شيخُنا: (أخرجها البيهقيُّ(٤))[التوضيح١٣/٥٨٠].

قوله: (وَعَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ): هذا هو خالد بن مِهران الحذَّاء، أبو المُنازِل، تقدَّم بعض

---

(١) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (جميعه)، والمثبت أولى؛ لأنَّ مراده: جميع شهور رمضان؛ كما في «شرح ابن بطَّال» (٤/١٥٦).

(٢) (انتهى): ليس في (ب)، «التوضيح» (١٣/٦٠١-٦٠٢).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، وفي «اليونينيَّة» وفي هامش (ق) بعد الإصلاح: (قال).

(٤) أخرج الحديثَ البيهقيُّ في «سننه الكبرى» (٤/٣٠٨) من طريق وُهَيب عن أيُّوب، وقال عقيبه: (قال البخاريُّ: تابعه عبدُ الوهَّاب عن أيُّوبَ)، وأخرجه من طريق وُهَيبٍ أيضًا في «معرفة السنن والآثار» (٩٠٧٧) و«شعب الإيمان» (٣٤٠٧)، أمَّا متابعةُ عبدِ الوهَّاب؛ فأخرجَها أحمدُ في «مسنده» (٣٤٥٦)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٢٠٥-٢٠٦)، «فتح الباري» (٤/٣٠٨-٣٠٩).

ترجمتِه[ح٧٥]، يعني: ورواه عبدُ الوهَّاب الثَّقفيُّ -الذي تقدَّم أعلاه- عن خالدٍ، عن عكرمةَ(١).

فإن قيل: لِمَ لم يجمعِ البخاريُّ بينهما، فيقول: تابعه عبد الوهَّاب عن أيُّوب وخالد، عن عكرمة؟

وجوابه: أنَّ روايةَ خالدٍ، عن عكرمة عن ابن عبَّاس موقوفةٌ، بخلاف رواية أيُّوب الأولى، فإنَّها مرفوعة، وهذا ظاهرٌ لِمَن تأمَّله](٢).

٢٠٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي الأَسْوَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ وَعِكْرِمَةَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هِيَ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، **هِيَ فِي تِسْعٍ يَمْضِينَ أَوْ فِي سَبْعٍ يَبْقَيْنَ**» يَعْنِي: لَيْلَةَ القَدْرِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي الأَسْوَدِ**): هو عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي الأسود، أبو بكر البصريُّ الحافظ، عن خالِه عبد الرَّحمن بن مَهْدِيٍّ، ومالكٍ، ودَيْلَم بن غَزوان، وعبدِ الواحد بن زياد، وطائفةٍ، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، وإبراهيمُ الحَرْبيُّ، وجماعةٌ، قال ابنُ مَعِين: (لا بأس به، لكنَّه سمع من أبي عوانة وهو صغير)، وقال الخطيبُ: (كان حافظًا مُتقِنًا، سكن بغداد)، قال أبو حسَّان الزِّياديُّ: (مات في جمادى الآخرة سنة «٢٢٣هـ»)، وكذا ورَّخه غيره، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ(٣).

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): هذا هو عبدُ الواحد بن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم، له مناكيرُ نُقِمت عليه اجتنبها(٤) صاحبا «الصَّحيح»، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٦].

قوله: (**حَدَّثَنَا عَاصِمٌ**): هذا هو عاصمُ بنُ سليمان الأحولُ البصريُّ، أبو عبد الرَّحمن، عن عبدِ الله ابن سَرْجِس، وأنسٍ، وعَمرِو بن سَلِمة، وخلقٍ، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُلَيَّة، ويزيدُ، وخلقٌ، قال أحمدُ: (ثقةٌ، من الحُفَّاظ)، مات سنة (١٤٢هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٢٥٦٤]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٣٥٠]، وصحَّح عليه.

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٣٠٩): (ظاهره أنَّه مِن رواية عبد الوهَّاب عن خالدٍ أيضًا، لكن جزم المزيُّ بأنَّ طريقَ خالدٍ هذه معلَّقةٌ [«تحفة الأشراف» (٥/١٢٨)]، والذي أظنُّ أنَّها موصولةٌ بالإسناد الأوَّل، وإنَّما حذفَها أصحابُ المسندات؛ لكونها موقوفةً).

(٢) ما بين معقوفين جاء في (ج) متأخِّرًا بعد قوله: (من أوَّل الشهر)، وعليه في (أ) علامة تقديم وتأخير، وهذا موافقٌ لرواية ابن عساكر، وفي «اليونينيَّة» و(ق) تقدَّم حديث عبد الله بن الأسود على قول عبد الوهَّاب.

(٣) «تاريخ بغداد» (١٠/٦٢)، انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٤٦).

(٤) (اجتنبها): سقط من (ب).

قوله: (عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ): هو بكسر الميم، ثمَّ جيم ساكنة، ثمَّ لام مفتوحة، ثمَّ زاي، واسمُه لاحقُ ابن حُمَيد السَّدوسيُّ، بصريٌّ، نزل مروَ، عن جُنْدب وابنِ عبَّاس، وعنه: سليمانُ التَّيميُّ وعاصمٌ الأحولُ، ثقةٌ إمامٌ، من العلماء، مات سنة (١٠٦هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٥٥ب]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣٥٦/٤](١).

قوله: (وَعِكْرِمَةَ): هو مجرور معطوف على (أبي مِجْلَز(٢)) لأنَّهما روياه عنِ ابنِ عبَّاسٍ(٣)، وعلامة الجرِّ فيه الفتحة؛ لأنَّه لا ينصرف.

قوله في حديث ابن عبَّاس: (هِيَ فِي تِسْعٍ يَمْضِينَ، أَوْ فِي سَبْعٍ يَبْقَيْنَ): هذا شكٌّ من الرَّاوي هو أو غيره، ودلَّ قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الآخر في «سابعة تبقى»[ح٢٠٢١]: أنَّ الصَّحيح من لفظي الشَّكِّ قولُه: (في سبع يبقين) على طريقة العرب في التَّأريخ إذا جاوزوا نصف الشهر؛ إنَّما يؤرِّخون بالباقي، لا بالماضي، ولهذا عدُّوا (تاسعة تبقى) ليلة إحدى وعشرين، [ولم يعدُّوها ليلة تسع وعشرين](٤)، وعدُّوا (سابعة تبقى) ليلةَ ثلاث(٥) وعشرين، ولم يعدُّوها ليلة سبع وعشرين؛ لمَّا لم يأخذوا العدد من أوَّل الشَّهر(٦).

٤ - بابُ رَفْعِ مَعْرِفَةِ لَيْلَةِ القَدْرِ لِتَلَاحِي النَّاسِ؛ يَعْنِي: مُلَاحَاةً

٢٠٢٣ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ الحَارِثِ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِيُخْبِرَنَا بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلَاحَى رَجُلَانِ مِنَ المُسْلِمِينَ، فَقَالَ: «خَرَجْتُ لأُخْبِرَكُمْ بِلَيْلَةِ القَدْرِ، فَتَلَاحَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ، فَرُفِعَتْ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ، فَالتَمِسُوهَا فِي التَّاسِعَةِ وَالسَّابِعَةِ وَالخَامِسَةِ».

---

(١) انظر «تبصير المنتبه» (١٢٦٩/٤)، «تهذيب الكمال» (١٧٦/٣١).

(٢) في (ب): (محبر)، وهو تحريفٌ.

(٣) زيد في (ب): (ورواية).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) في النسخ: (أربع)، والمثبت موافق لما ذكره المؤلِّف في الحديث السابق: (٢٠٢١).

(٦) انظر «التوضيح» (٦٠٢/١٣)، وتعقَّبه الحافظ في «الفتح» (٣٠٩/٤) بقوله: (وما ادَّعاه من الحصر مردود؛ لأنَّه ينبني على المراد بقوله: «تبقى»؛ هل هو تبقى بالليلة المذكورة أو خارجًا عنها؟ فبناه على الأوَّل، ويجوز بناؤه على الثاني، فيكون على عكس ما ذكر، والذي يظهر أنَّ في التعبير بذلك الإشارة إلى الاحتمالين، فإن كان الشهر مثلًا ثلاثين؛ فالتسع معناها غير الليلة، وإن كان تسعًا وعشرين؛ فالتسع بانضمامهما، والله أعلم).

قوله: (لِتَلَاحِي النَّاسِ)[(١)]: سيأتي معناه قريبًا.

قوله: (فَتَلَاحَى رَجُلَانِ): أمَّا (تلاحى)[(٢)]، أي: تسابًّا، والاسم: اللِّحاء، وقيل فيه غير ذلك، وقد تقدَّم[ح٤٩] في (الإيمان).

وأمَّا (الرجلان) فقد تقدَّم اسمهما في (كِتَاب الإيمان) من كلام شيخنا، وأنَّه مكث مدَّة فلم يعثر عليهما إلى أن رأى ابن دِحية في كتابه[(٣)] «العلم المشهور» قال: (هما كعب بن مالك، وعبد الله بن[(٤)] أبي حدرد)[(٥)][ح٤٩]، وزاد بعض حُفَّاظ المصريِّين بعد النَّقل عن ابن دِحية قال: (وفي رواية مُحَمَّد بن نصر المَرْوَزيِّ في «قيام الليل»: أنَّهما من الأنصار[(٦)])، انتهى[(٧)].

قوله: (فَرُفِعَتْ): اعلم[(٨)] أنَّه أجمع مَن يُعتدُّ به في الإجماع على بقائها إلى يوم القيامة، وشذَّت الرَّوافض، فقالوا: رُفِعت، ويردُّ قولَهم: «التمسوها»، ولو رُفِعت؛ لم تُلتمَس[(٩)].

واختُلِف في محلِّها؛ فقيل: بانتقالها في ليالي العشر[(١٠)]، وبه قال مالك[(١١)]، وأحمد[(١٢)]، وابن

(١) هذا القول ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابت في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت وابن عساكر.

(٢) (أمَّا تلاحى): ليس في (ب).

(٣) في (ب): (كتاب).

(٤) (بن): سقطت من (ب).

(٥) انظر «التوضيح» (٣/١٦٢).

(٦) «مختصر قيام الليل» (ص٢٥٢).

(٧) ينظر «هُدَى الساري» (ص٢٩٤).

(٨) (اعلم): سقطت من (ب).

(٩) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٨/٢٩٨).

(١٠) زيد في (أ) (ج١/ق٤٤١) في ورقة مفردة بخطٍّ مغاير بلا علامة تصحيح: (أخبرنا عبد الله بن حامد الوزَّان: أخبرنا مكِّيُّ ابن عبدان: حدَّثنا عبد الله بن هاشم بن حيَّان: حدَّثنا يحيى بن سعيد القطَّان: حدثنا عُيَينة بن عبد الرَّحْمَن: حدَّثني أبي قال: ذُكِرت ليلة القدر عند أبي بَكْرةَ، فقال: ما أنا بطالبها بعد شيءٍ سمعتُه من رسول الله ﷺ إلَّا في العشر الأواخر، سمعت رسول الله يقول: «التمِسوها في العشر الأواخر في تسعٍ يبقينَ، أو سبعٍ يبقينَ، أو خمسٍ يبقين، أو ثلاثٍ يبقين، أو آخر ليلة»، من «الكشف» [«الكشف والبيان» (١٠/٢٥٤)])، ووقع فيها: (حدثنا عبد الله ابن هاشم حدثنا حيَّان)، وليس بصحيح، والمثبت من مصدره، وانظر ترجمة عبد الله بن هاشم بن حيَّان في «تهذيب الكمال» (١٦/٢٣٧).

(١١) انظر «الذخيرة» (٢/٥٥٠).

(١٢) انظر «المغني» (٤/٢٧٠).

خزيمة(١)، والمزنيُّ، وهو(٢) قويٌّ يجمع بين أحاديث الباب، وإنَّما تنتقل في العشر الأواخر، وقيل: في كلِّ الشَّهر، وقيل: تلزم ليلةً بعينها، وقيل: هي في(٣) السَّنة كلِّها، وهو قول ابن مسعود(٤)، وأبي حنيفة، وصاحبيه(٥)، وقيل: بل في كلِّ رمضان، وهو قول ابن عمر(٦)، وجماعة من الصَّحابة، وقيل: أوَّل ليلة منه، وقيل: في العشر الأوسط والآخر، وقيل: في العشر الأواخر، وقيل: يختصُّ بأوتار العشر الأواخر، وقيل: بأشفاعه، وقيل: بل في ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين، وهو قول ابن عبَّاس[عق٧٦٧٩]، وقيل: بل تُطلَب في ليلة(٧) سبعَ عشرةَ أو إحدى وعشرين(٨)، وهو مَحكيٌّ عن عليٍّ(٩) وابن مسعود(١٠)، وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وهو قول كثير من الصَّحابة وغيرهم(١١)، وقيل: ليلة إحدى وعشرين، وقيل: ليلة أربع وعشرين ليلة يوم بدر(١٢)، وقيل: ليلة خمس وعشرين، وقيل: ليلة سبع وعشرين، وهو قول جماعة من الصَّحابة، وادَّعى الرُّويانيُّ في «الحلية» أنَّه قول أكثر العلماء(١٣)، وقيل: ليلة سبعَ عشرةَ، وقيل: ثماني

---

(١) «صحيح ابن خزيمة» قبل الحديث (٢١٧١).

(٢) في (أ) و(ب): (وقد)، ولعلَّ المثبت من (ج) هو الصواب.

(٣) زيد في (ج): (كل).

(٤) «صحيح مسلم» (٧٦٢)، وتقدَّم أنَّه أراد ألَّا يتَّكل الناس؛ قاله أبيُّ بن كعب، كما في «صحيح مسلم» (٧٦٢) بعد الحديث (١١٦٩).

(٥) نقله عنه قاضيخان، وسيأتي قوله قريبًا.

(٦) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٨٧٦٥)، قال الحافظ في «الفتح» (بإسناد صحيح)، وأخرجه أبو داود في «سننه» (١٣٨٧) مرفوعًا عنه، وسيأتي أنَّه قول أبي حنيفة أيضًا.

(٧) (في ليلة): سقط من (ب).

(٨) (أو ثلاث وعشرين): كما في «سنن أبي داود»، و«مصنَّف عبد الرزَّاق» و«إكمال المُعْلِم».

(٩) أخرجه عبد الرزَّاق في «مصنَّفه» (٧٦٩٦)، لكن فيه (تسع)، بدل: (سبع عشرة).

(١٠) أخرجه عنه عبد الرزَّاق في «مصنَّفه» (٧٦٩٦)، وأخرجه عنه مرفوعًا أبو داود في «سننه» (١٣٤٨).

(١١) روي عن عبد الله بن أنيس ﵁؛ كما في «صحيح مسلم» (١١٦٨)، وعن بلال ومعاوية وعائشة وابن عبَّاس ﵃؛ كما في «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٩٦١٩، ٩٦٣٠، ٩٦٣٣، ٩٦٣٤).

(١٢) كذا قال تبعًا لـ«التوضيح»، والصحيح من الأقوال في غزوة بدر أنَّها كانت في السابع عشر من رمضان، كما في «السيرة النبويَّة» لابن هشام (٢/٢٣٨)، «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص١٩٩)، ويؤيِّده ما أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٩/٣١٥) من حديث عبد الله بن مسعود ﵁ موقوفًا: (تحرَّوا ليلة القدر ليلة سبع عشرة صبيحة بدر، أو إحدى وعشرين ليلة أوثلاث وعشرين).

(١٣) انظر «حلية المؤمن واختيار الموقن» (ص٣١٢).

عشرةَ، وقيل: ليلة تسعَ عشرةَ، وقيل: آخر ليلة من الشَّهر، حكى هذه الأقوال القاضي عياض في «شرحه»[١]، وادَّعى الماورديُّ أنَّه لا خلاف أنَّها في العشر الأواخر[٢]، قال القاضي: (ما في ليلة من ليالي العشر إلَّا وقد رُوِي أنَّها هي، لكن ليالي الوتر أرجاها)[٣].

وفي «شرح الهداية»: (ذهب أبو حنيفة إلى أنَّها في رمضان تتقدَّم وتتأخَّر، وعندهما: لا تتقدَّم ولا تتأخَّر لكن غير معيَّنة)[٤]، وقيل: هي[٥] عندهما في النِّصف الأخير من رمضان[٦]، وقال أبو بكر الرَّازيُّ: (هي غير مخصوصة بشهر من الشُّهور، وبه قال الحنفيُّون)[٧]، وفي «قاضيخان»: (المشهور عن أبي حنيفة: أنَّها تدور في السَّنة كلِّها، وقد تكون في رمضان، وقد تكون في غيره)[٨]، وصحَّ ذلك عن ابن مسعود[٩].

قال ابن عبَّاس: (السُّورة ثلاثون كلمة، فإذا وصلتَ إلى قوله: ﴿هِيَ﴾ [القدر: ٥]؛ فهي سابعة وعشرون منها)[١٠]، وأُجيب: بأنَّ قوله: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] نصٌّ على عينها، وهي الكلمة الخامسة، و﴿هِيَ﴾: كناية، فإذا لم يدلَّ الصريح؛ فالكناية أولى.

وقيل: إنَّها ليلة النِّصف من شعبان.

---

(١) انظر «إكمال المُعْلِم» (٤/١٤٥-١٤٦).

(٢) انظر «الحاوي الكبير» (٣/٣٥٣).

(٣) عزاه له ابنُ الملقِّن أيضًا في «الإعلام» (٥/٤٠٥).

(٤) انظر «فتح القدير» (٢/٣٠٥).

(٥) (هي): سقط من (ب).

(٦) انظر «البحر الرائق» (٢/٣٣٠).

(٧) انظر «أحكام القرآن» للجصَّاص (٥/٣٧٤).

(٨) انظر «فتاوى قاضيخان» (١/٢٢٦).

(٩) «صحيح مسلم» (٧٦٢)، وتقدَّم أنَّه أراد ألَّا يتَّكل الناس؛ قاله أبيُّ بن كعب، كما في «صحيح مسلم» (٧٦٢) بعد الحديث (١١٦٩).

(١٠) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٣١١): (وزعم ابن قدامة [«المغني» (٤/٢٧١)] أنَّ ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة، وقد وافق قوله فيها: ﴿هِيَ﴾ سابع كلمة بعد العشرين، وهذا نقله ابن حزم [«المحلَّى» (٧/٤٥)] عن بعض المالكيَّة وبالغ في إنكاره، نقله ابن عطية في «تفسيره» [«المحرَّر» (١٥/٥٢٥)] وقال [«المحرَّر» (١/٨٢)]: إنَّه من مُلَح التفاسير وليس من متين العلم).

وقال ابن حزم: (إن كان الشَّهر ناقصًا، فهي أوَّل العشر الآخر من غير شكٍّ، فهي[1] إمَّا في ليلة عشرين، أو ثانيه، أو أربع، أو ستٍّ[2]، أو ثمان، وإن كان كاملًا، فأوَّل العشر الأواخر بلا شكٍّ إمَّا ليلة إحدى وعشرين، أو ثلاث، أو خمس، أو سبع، أو تسع، في وترها)[3].

وعند جميع الصُّوفيَّة: أنَّه إذا وافق الوتر ليلة جمعة من العشر الأخير؛ كانت هي ليلة القدر، وهذا كلُّه نقلته من كلام شيخنا المؤلِّف[4]، والله أعلم.

٥ - بابُ العَمَلِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ

٢٠٢٤ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**، **عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ**، **عَنْ أَبِي الضُّحَى**، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ العَشْرُ؛ **شَدَّ مِئْزَرَهُ**، وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هذا تقدَّم[5] أنَّه ابنُ المَدينيِّ الحافظُ، وكذا تقدَّم (**سُفْيَانُ**): أنَّه ابنُ عُيَينة، الإمامُ المشهورُ.

قوله: (**عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ**): اسمُه عبدُ الرَّحمن بن عُبَيد بن نِسْطَاس الكوفيُّ، الصَّغيرُ، عنِ السَّائبِ ابنِ يزيدَ وأبي الضُّحى، وعنه: ابنُ المُبارَك وابنُ فُضَيل، وثَّقوه، أخرج له الجماعة[الكاشف٨٣ب]، ووثَّقه أحمدُ وابنُ مَعِين، وقال أبو حاتم: (لا بأس به)[6]/. [١/٢٥٨أ]

قوله: (**عَنْ أَبِي الضُّحَى**): هو مُسْلِمُ بن صُبَيح، و(صُبَيحٌ): بضمِّ الصَّاد المهملة، وفتح الموحَّدة، الهمْدانيُّ العطَّارُ، عنِ ابنِ عبَّاس وعلقمةَ، وعنه: منصورٌ، والأعمشُ، وفِطر، مات في خلافة عُمرَ بنِ عبد العزيز، أخرج له الجماعةُ[الكاشف١٣٩ب]، ووثَّقه ابنُ مَعِين وأبو زُرْعة[7].

قوله: (**شَدَّ مِئْزَرَهُ**): معناه: اجتهد في العبادة، وقيل: كناية عن اعتزال النِّساء، والله أعلم.

❁❁❁

(١) يعني: ليلة القدر.

(٢) (أو ست): سقط من (ب).

(٣) انظر «المحلَّى» (٧/٤٢).

(٤) انظر «التوضيح» (١٣/٥٩٠-٥٩٤).

(٥) في (ب): (تقدَّم هذا).

(٦) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢/٤٧٢)، «تاريخ ابن مَعين» رواية الدُّوريِّ (٣/٣٩٠)، «الجرح والتعديل» (٥/٢٥٩).

(٧) انظر «الجرح والتعديل» (٨/١٨٦)، «تهذيب الكمال» (٢٧/٥٢٠).

٣٢ - أَبْوَابُ الاِعْتِكَافِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - بابُ الاِعْتِكَافِ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، وَالاِعْتِكَافِ فِي المَسَاجِدِ كُلِّهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾... إِلَى آخِرِ الآيَةِ [البقرة: ١٨٧]

٢٠٢٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ: أَنَّ نَافِعًا أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْتَكِفُ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ.

(أَبْوَابُ الاِعْتِكَافِ)... إلى (كِتَاب البُيُوعِ).

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا ابنُ أبي أويس، ابنُ أختِ الإمامِ مالكٍ، تقدَّم مرارًا، ومرَّة مُترجَمًا[ح٢٢].

قوله: (حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ): هو عبدُ الله بن وَهْب، العالمُ المشهورُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (يُونُسَ): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ.

٢٠٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللهُ، ثُمَّ اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سعدٍ الإمامُ، وكذا تقدَّم (عُقَيْل): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ.

٢٠٢٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الحَارِثِ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي العَشْرِ الأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ، فَاعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يَخْرُجُ مِنْ صَبِيحَتِهَا مِنِ اعْتِكَافِهِ؛ قَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعِي؛ فَلْيَعْتَكِفِ العَشْرَ الأَوَاخِرَ، وَقَدْ أُرِيتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ ثُمَّ أُنْسِيتُهَا، وَقَدْ رَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ مِنْ صَبِيحَتِهَا، فَالتَمِسُوهَا فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ، وَالتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وِتْرٍ»، فَمَطَرَتِ السَّمَاءُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ المَسْجِدُ عَلَى عَرِيشٍ فَوَكَفَ المَسْجِدُ،

فَبَصُرَتْ عَيْنَايَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى جَبْهَتِهِ أَثَرُ المَاءِ وَالطِّينِ، مِنْ صُبْحِ إِحْدَى وَعِشْرِينَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): هذا هو إسماعيلُ بنُ أبي أويس، ابنُ أختِ الإمامِ مالكٍ.

قوله: (**عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الهَادِ**): تقدَّم[قبل ح٦١] أنَّه يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي، وأنَّ (الهادي) إثبات الياء فيه(١) الصَّحيح، وكذا تقدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**): أنَّه ابنُ عوف، وأنَّ اسمَه عبدُ الله أو إسماعيل، وهو أحدُ الفقهاءِ السَّبعةِ على قول الأكثر، وكذا تقدَّم (**أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِي**): أنَّه سعد ابن مالك بن سنان.

قوله: (**وَقَدْ رَأَيْتُنِي**): تقدَّم أنَّه بضمِّ التَّاء، أي: رأيت نفسي، وقد تقدَّم[ح٢٠١٨].

قوله: (**فَبَصُرَتْ عَيْنَايَ**): (بصُرت): بضمِّ الصَّاد، وقد تقدَّم قريبًا[ح٢٠١٨].

٢ - بابٌ الحَائِضُ تُرَجِّلُ المُعْتَكِفَ

قوله: (**تُرَجِّلُ المُعْتَكِفَ**): تقدَّم أنَّ التَّرجيل: التَّسريحُ بما يليِّنه ويُرسل ثائره[ح١٦٨].

٢٠٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: **حَدَّثَنَا يَحْيَى**، عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ **يُصْغِي إِلَيَّ رَأْسَهُ** وَهُوَ مُجَاوِرٌ فِي المَسْجِدِ، فَأُرَجِّلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى**): هذا هو يحيى بن سعيد القطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (**يُصْغِي إِلَيَّ رَأْسَهُ**): هو بضمِّ أوَّله، رباعيٌّ، أي: يُميل.

٤ - بابُ غُسْلِ المُعْتَكِفِ

قوله: (**باب غُسْلِ المُعْتَكِفِ**): يجوز في (غَسل) فتح الغين وضمُّها(٢).

٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ**: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُبَاشِرُنِي وَأَنَا حَائِضٌ، وَكَانَ يُخْرِجُ رَأْسَهُ مِنَ المَسْجِدِ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ يُوسُفَ**): هذا هو الفِرْيابيُّ، تقدَّم مُترجَمًا، وتقدَّم الفرقُ بينَه وبين مُحَمَّد بن يوسف البُخاريِّ البِيكَنْدِيِّ، وقد قدَّمتُ الأبوابَ التي روى فيها البخاريُّ عنِ البيكنديِّ في أوائل هذا التعليق[ح٦٨].

---

(١) (فيه): سقط من (ج).

(٢) الضم رواية أبي ذرٍّ، والفتح رواية غيره.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفيَانُ): هو سفيان[١] بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، وكذا تقدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابن المُعْتَمِر، و(إِبْرَاهِيم): تقدَّم أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، وكذا تقدَّم (الأَسْوَد): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ.

٥ - بابُ الاِعْتِكَافِ لَيْلًا

٢٠٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، قَالَ: «فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو القطَّانُ الحافظُ، سيِّدُ الحُفَّاظ.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عُبَيد الله بن عُمرَ بن حفصِ بن عاصمِ بن عُمَرَ بنِ الخطَّاب، تقدَّم مرارًا.

قوله: (فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ): هو بقطع الهمزة، وكسر الفاء؛ لأنَّه رباعيٌّ معتلٌّ.

٦ - بابُ اعْتِكَافِ النِّسَاءِ

٢٠٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي العَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَكُنْتُ أَضْرِبُ لَهُ خِبَاءً فَيُصَلِّي الصُّبْحَ ثُمَّ يَدْخُلُهُ، فَاسْتَأْذَنَتْ حَفْصَةُ عَائِشَةَ أَنْ تَضْرِبَ خِبَاءً فَأَذِنَتْ لَهَا، فَضَرَبَتْ خِبَاءً، فَلَمَّا رَأَتْهُ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ؛ ضَرَبَتْ خِبَاءً آخَرَ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ؛ رَأَى الأَخْبِيَةَ؛ فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» فَأُخْبِرَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «آلْبِرَّ تُرَوْنَ بِهِنَّ؟!» فَتَرَكَ الاِعْتِكَافَ ذَلِكَ الشَّهْرَ، ثُمَّ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بنُ الفضل عارمٌ، وتقدَّم أنَّ (العارم): الشِّرِّير أو الشَّرس، وهذا بعيدٌ منها[ح٦٠].

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد الأنصاريُّ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٨]، وكذا تقدَّمت (عَمْرَة): أنَّها بنتُ عبد الرَّحمن، وأنَّها مِن أجلِّ التَّابعيَّات.

قوله: (فَكُنْتُ أَضْرِبُ لَهُ خِبَاءً): (الخِبَاء): بكسر الخاء المعجمة، وبالمُوحَّدة المُخفَّفة، ممدود الآخر، وهو بيت من بيوت الأعراب، قال أبو عبيد: الخِبَاء: من وبر وصوف، ولا يكون مِن شعر[٢].

قوله: (فَاسْتَأْذَنَتْ حَفْصَةُ عَائِشَةَ): (حفصةُ): مرفوعة فاعل (استأذنَتْ)، و(عائشة): منصوبة مفعوله.

---

(١) (هو سفيان): سقط من (ب).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٠٤).

قوله: (آلْبِرَّ تُرَوْنَ؟!): هو بألف الاستفهام في أوَّله، وهو استفهام إنكار، و(آلبرَّ): منصوب، ويجوز رفعه، وبهما ضُبِط في أصلنا(١).

قوله: (تُرَوْنَ بِهِنَّ): هو بضمِّ أوَّله، أي: تظنُّون، ويجوز فتح التَّاء(٢).

٧- بابُ الأَخْبِيَةِ فِي المَسْجِدِ

قوله: (بَابُ الأَخْبِيَةِ فِي المَسْجِدِ): (الأَخبية): جمع (خِبَاء)، وقد تقدَّم أعلاه[٢٠٣٣] ما (الخِبَاء) ضبطًا ومعنًى.

٢٠٣٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى المَكَانِ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ؛ إِذَا أَخْبِيَةٌ؛ خِبَاءُ عَائِشَةَ، وَخِبَاءُ حَفْصَةَ، وَخِبَاءُ زَيْنَبَ، فَقَالَ: «آلْبِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ»، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَعْتَكِفْ، حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ.

قوله: (عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحمن، عَنْ عَائِشَةَ): كذا في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ، وكذا في أصلنا الدمشقيِّ، قال المِزِّيُّ في «أطرافه» لمَّا طرَّفه من عند أبي داود قال فيه: (أبو داود عن عثمان ابن أبي شيبة، عن أبي معاوية ويعلى بن عُبَيد[د٢٤٦٤]؛ عشرتهم عن يحيى بن سعيد به، وفي حديث مالك عن يحيى عن عَمْرة: أنَّ رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف، فلمَّا انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه؛ إذا أخبية؛ خِباء عائشة، وخِباء حفصة، وخِباء زينب)، ثمَّ طرَّفه من عند التِّرمذيِّ، فقال: (التِّرمذيُّ فيه(٣) عن هنَّاد، عن أبي معاوية[ت٧٩١]، وقال: رواه الأوزاعيُّ وسفيانُ الثَّوريُّ عن يحيى هكذا، ورواه مالكٌ وغيرُ واحدٍ عن يحيى مُرْسَلًا)، ثمَّ ذكر بقيَّة تطريفه[تحفة١٢/٤٢١].

فالحاصل: إنَّما رواه مالكٌ وغيرُ واحدٍ مُرسَلًا، فإثباتُ (عن عائشة) في أصلَينا هنا فيه نظر؛ لأنَّه مِن رواية مالك(٤)، والله أعلم.

---

(١) النصب على أنَّه مفعولٌ مقدَّمٌ على الفعلِ، والرَّفعُ على الابتداءِ، انظر «الكواكب الدراري» (٩/١٦٧).

(٢) الضمُّ رواية «اليونينيَّة».

(٣) يعني: في (الصوم).

(٤) كيف وقد صرَّح ابنُ عبد البرِّ في «التمهيد» (١١/١٨٩) بأنَّ رواةَ «الموطَّأ» اختلفوا في قَطْعِه وإسنادِه؛ فمِنهم مَن يرويه عن مالك عن يحيى بن سعيد: أنَّ رسولَ الله ﷺ، لا يذكُرُ عَمْرة، ومِنهم مَن يرويه عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عَمْرَة، لا يذكر عائشةَ، ومنهم مَن يرويه عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة يصله بسنده، =

٨- بابٌ هَلْ يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ لِحَوَائِجِهِ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ؟

٢٠٣٥- حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ تَزُورُهُ فِي اعْتِكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَحَدَّثَتْ عِنْدَهُ سَاعَةً، **ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ**، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا **يَقْلِبُهَا**، حَتَّى إِذَا بَلَغَتْ بَابَ الْمَسْجِدِ عِنْدَ بَابِ **أُمِّ سَلَمَةَ**، **مَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ**، فَسَلَّمَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ: «**عَلَى رِسْلِكُمَا** إِنَّمَا هِيَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ»، فَقَالَا: سُبْحَانَ اللهِ يَا رَسُولَ اللهِ! **وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا**، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَبْلُغُ مِنَ الْإِنْسَانِ مَبْلَغَ الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَيْئًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع الحافظ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٧].

قوله: (**أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**): تقدَّم أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ/. [١/٢٥٨ب]

قوله: (**أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ** ﷺ): تقدَّم أنَّها صفيَّةُ بنتُ حُيَيِّ بن أَخْطَب، أمُّ المؤمنين، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها رضي الله عنها[ح٣٢٨].

قوله: (**ثُمَّ قَامَتْ تَنْقَلِبُ**) أي: تنصرفُ.

قوله: (**يَقْلِبُهَا**) أي: يصرفها، يقال: قلبه وانقلب هو، إذا انصرف، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ﴾ [العنكبوت: ٢١]، ولا يقال: أقلبه(١).

قوله: (**أُمِّ سَلَمَةَ**): تقدَّم أنَّها زوجُه عليه الصلاة والسلام، وأنَّ اسمها هند بنت أبي أميَّة حذيفةَ المخزوميَّةُ، وأنَّها آخِرهنَّ وفاةً، وتقدَّم بعضُ ترجمتِها[ح١١٥].

قوله: (**مَرَّ رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ**): هذان الرَّجلان لا أعرفهُما، وكذا قال شيخُنا، قال(٢): (لكن رأيتُ مَن قال: إنَّهما أُسَيد بن الحُضَير وعبَّاد بن بِشْر صاحبا المصباحَين(٣)) انتهى[التوضيح١٣/٦٥١]، وسألتُه عن

= والحديث في المطبوع من «الموطَّأ» (١/٣١٦) مسندٌ متَّصلٌ، فليتنبَّه.

(١) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٥٩).

(٢) (قال): سقط من (ب).

(٣) يعني: اللَّذين خرجا من عند النَّبيِّ ﷺ في ليلةٍ مُظلِمةٍ وَمعهما مِثلُ المصباحَين يُضِيئانِ بين أيديهِمَا، فلمَّا افترقا؛ صار مع كلِّ واحدٍ منهما واحِدٌ، حتَّى أتى أهلَهُ.

قائل ذلك، فقال لي: (ابنُ العطَّار تلميذُ الشَّيخ محيي الدِّين، والظَّاهر أنَّه نُقِلَ لي ذلك عن «شرح العمدة» لابن العطَّار)، انتهى، ولعلَّ ذلك انتقالُ حفظٍ مِن صاحبَي المصباحين إلى هذَين، والله أعلم، وأخْبَرني مَن أُخبِر عن شيخِنا العلَّامة سراجِ الدين البُلْقينيِّ إنكار ذلك، والله أعلم، ونَقَلَ بعض حُفَّاظ المِصريِّين ذلك عن «شرح العمدة»[العدة٣/٩٣١] لابن العطَّار، وأقرَّه ولم يتعقَّبْه[١].

قوله: (عَلَى رِسْلِكُمَا): هو بفتح الرَّاء وكسرها، فمعنى الكسر: التؤدة، والفتح: اللِّين والرِّفق، وأصله: السَّير اللَّيِّن[٢].

قوله: (وَكَبُرَ عَلَيْهِمَا): هو بفتح الكاف، وضمِّ الموحَّدة، وهذا معروف.

٩- بابُ الاِعْتِكَافِ

وَخَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صَبِيحَةَ عِشْرِينَ.

٢٠٣٦- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ هَارُونَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؟ قَالَ: نَعَم؛ اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم الْعَشْرَ الأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ، قَالَ: فَخَرَجْنَا صَبِيحَةَ عِشْرِينَ، قَالَ: فَخَطَبَنَا رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَبِيحَةَ عِشْرِينَ، فَقَالَ: «إِنِّي أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي نُسِّيتُهَا، فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ فِي وِتْرٍ، فَإِنِّي رَأَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ، وَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم؛ فَلْيَرْجِعْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ إِلَى الْمَسْجِدِ، وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً، قَالَ: فَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمَطَرَتْ، وَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَسَجَدَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي الطِّينِ وَالْمَاءِ، حَتَّى رَأَيْتُ الطِّينَ فِي أَرْنَبَتِهِ وَجَبْهَتِهِ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُنِيرٍ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّ (مُنِيرًا) بضمِّ الميم، وكسر النُّون، ثمَّ مثنَّاة ساكنة، ثمَّ راء، وكذا تقدَّم (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ): أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وهذان مشهوران عند أهل الحديث، وكذا (أَبُو سَلَمَةَ) عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، وكذا (أَبُو سَعِيْدٍ الْخُدْرِيُّ) سعدُ بن مالك بن سِنان، صحابيٌّ مشهورٌ.

قوله: (وَإِنِّي نُسِّيتُهَا): هو بضمِّ النُّون، وكسر السِّين المهملة، وفي نسخة: (نَسِيتها)[٣] بإسناد الفعل إليه.

(١) هو ابن حجر، انظر «هُدَى الساري» (ص٢٩٤).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (١٨٦/٣).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

قوله: (قَزْعَةً): تقدَّم مرارًا أنَّها بفتح القاف والزَّاي، وسكونها، ومرَّةً قريبًا[ح٢٠١٦].

قوله: (فِي أَرْنَبَتِهِ): هي بفتح الهمزة، ثمَّ راء ساكنة، ثمَّ نون مفتوحة، ثمَّ مُوحَّدة مثلها، ثمَّ تاء التأنيث، ثمَّ هاء الضَّمير، والأَرْنَبَة: طَرَف الأنف، وقد تقدَّمت[ح٨١٣].

١٠- بَابُ اعْتِكَافِ الْمُسْتَحَاضَةِ

٢٠٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اعْتَكَفَتْ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ امْرَأَةٌ مُسْتَحَاضَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ، فَكَانَتْ تَرَى الحُمْرَةَ وَالصُّفْرَةَ، فَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطَّسْتَ تَحْتَهَا، وَهِيَ تُصَلِّي.

قوله: (عَنْ خَالِدٍ): هذا هو خالد بن مِهران، أبو المُنازِل الحذَّاءُ، تقدَّم مرارًا.

قوله: (امْرَأَةٌ مُسْتَحَاضَةٌ مِنْ أَزْوَاجِهِ[(١)]): هذه المرأة من أزواجه عليه الصَّلاة والسَّلام، قال شيخنا: (المُعْتَكِفة: سودة، وفي «الموطَّأ»[ط١/٦٢]: «أنَّ زينب بنت جحش استُحيضت، وكانت تحت ابن عوف»، وهو وَهَم؛ إنَّما كانت تحت ابن حارثة، والمُستحاضة أختها حمنة وأمُّ حبيبة، لا هي، نبَّه عليها المنذريُّ، وذكر بعضهم أنَّ بنات جحش الثَّلاث اسمهنَّ زينب، وأنَّهنَّ استُحِضْن كلُّهنَّ، واستُبعِد، وقال ابن الجوزيِّ: ما نعلم في زوجاته مُستحاضة، وكأنَّ عائشة أرادت بقولها: «من نسائه»، أي: من النِّساء المتعلِّقات به بسبب صهارة وشبهها[كشف المشكل٤/٣٩٤])، وردَّه شيخنا المؤلِّف[التوضيح١٣/٦٥٩]، وكذلك أنا ذكرتُ ردَّه في (الطَّهارة)[ح٣٠٩]، وفي «مسلم» من حديث عائشة: (أنَّ زينب بنت جحش كانت تُستحاض سبع سنين)[م(٣٣٤)(٦٤)]، وقال ابن شيخنا البُلْقينيِّ الإمام جلال الدِّين: (هي سودة بنت زمعة، وقيل: إنَّ زينب بنت جحش استُحيضت، وهو غير صحيح، وإنَّما المُستحاضة أختاها حمنة وأمُّ حبيبة)، انتهى[الإنهام٤٤].

قوله: (فَرُبَّمَا وَضَعْنَا الطَّسْتَ تَحْتَهَا): (الطَّسْت): تقدَّم الكلام عليه بلغاته[ح٣٠٩].

١١- بَابُ زِيَارَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فِي اعْتِكَافِهِ

قوله: (بَابُ زِيَارَةِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا): (زوجَها): منصوب مفعول المصدر؛ وهي (زيارة).

٢٠٣٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ: أَنَّ صَفِيَّةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي المَسْجِدِ

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (من أزواجه مستحاضة).

وَعِنْدَهُ أَزْوَاجُهُ، فَرُحْنَ، فَقَالَ لِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ: «لَا تَعْجَلِي حَتَّى أَنْصَرِفَ مَعَكِ»، وَكَانَ بَيْتُهَا فِي دَارِ أُسَامَةَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مَعَهَا، **فَلَقِيَهُ رَجُلَانِ مِنَ الأَنْصَارِ**، فَنَظَرَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، **ثُمَّ أَجَازَا**، وَقَالَ لَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ: «**تَعَالَيَا**، إِنَّهَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُيَيٍّ»، قَالَا: سُبْحَانَ اللهِ يَا رَسُولَ اللهِ! فَقَالَ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنَ الإِنْسَانِ مَجْرَى الدَّمِ، وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُلْقِيَ فِي أَنْفُسِكُمَا شَيْئًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ**): تقدَّم أنَّه بضمِّ العين المهملة، وفتح الفاء، والباقي معروفٌ، وكذا تقدَّم (**اللَّيْثُ**): أنَّه ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وكذا تقدَّم (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا تقدَّم (**عَلِي بْنَ الحُسَيْنِ**): أنَّه زين العابدين، والحسين: ابنُ عليِّ بن أبي طالب الهاشميُّ، و(**صَفِيَّة**): تقدَّمَتْ أعلاه[ح٢٠٣٥] وقبله[1] مترجمة[ح٣٢٨].

قوله: (**وحَدَّثَنِي**[2] **عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ**): هذا هو المسنديُّ الحافظ، وقد قدَّمتُ[3] ترجمتَه، ولِمَ قيل له: المسنَديُّ[ح٩]، وكذا تقدَّم (**هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ**[4]): أنَّه الصَّنعانيُّ الأبناويُّ، قاضي صنعاء، وكذا تقدَّم (**مَعْمَرٌ**) ضبطًا وترجمةً، وأنَّه بإسكان العين، وفتح الميمين، وأنَّه ابن راشد[ح٢٣٧]، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وكذا تقدَّم (**عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ**): أنَّه زين العابدين، و(الحسين): ابن عليِّ ابن أبي طالب، وهذا الثَّاني مُرسَلٌ؛ لأنَّه حكى قصَّةً لم يدرِكْها، وسيأتي مُرسَلًا، ومُسنَدًا متَّصلًا[ح٢٠٣٩]، والله أعلم.

قوله: (**فَلَقِيَهُ رَجُلَانِ مِنَ الأَنْصَارِ**): تقدَّم الكلام عليهما أعلاه[ح٢٠٣٥].

قوله: (**ثُمَّ أَجَازَا**) أي: نفذا، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (**تَعَالَيَا**): هو بفتح اللَّام، وهذا ظاهرٌ أيضًا.

١٢- بابٌ هَلْ يَدْرَأُ المُعْتَكِفُ عَنْ نَفْسِهِ

قوله: (**هَلْ يَدْرَأُ**): هو بفتح أوَّله، وإسكان الدَّال المهملة، وفي آخره همزة، والدَّرءُ: الدَّفع، وهذا ظاهر.

---

(١) (أعلاه وقبله): ليس في (ب).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش «اليونينيَّة»، ورواية أبي ذرٍّ وابن عساكر؛ كما رقم عليها في (ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا: (حَدَّثَنَا).

(٣) في (ب): (تقدَّمت).

(٤) (ابن يوسف): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

٢٠٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ: أَنَّ صَفِيَّةَ أَخْبَرَتْهُ. وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُخْبِرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ: أَنَّ صَفِيَّةَ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ، فَلَمَّا رَجَعَتْ؛ مَشَى مَعَهَا، فَأَبْصَرَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَلَمَّا أَبْصَرَهُ؛ دَعَاهُ فَقَالَ: «تَعَالَ، هِيَ صَفِيَّةُ -وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: هَذِهِ صَفِيَّةُ- فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»، قُلْتُ لِسُفْيَانَ: أَتَتْهُ لَيْلًا؟ قَالَ: فَهَلْ هُوَ إِلَّا لَيْلًا؟

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أنَّ هذا هو ابنُ أبي أويس، [ابنُ أختِ الإمامِ مالكٍ.

قوله: (حَدَّثَنِي(١) أَخِي): تقدَّم أنَّ أخاه اسمُه عبدُ الحَمِيد بن عبدِ الله أبي أويس](٢)، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وما قاله الأزديُّ فيه وردُّه[ح١٢٠].

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هذا هو سليمان بن بلال، أبو مُحَمَّد، مولى [آل] أبي بكر(٣)، تقدَّم مُترجَمًا[ح٩٩].

قوله: (عن مُحَمَّدِ ابنِ أبي عَتِيقٍ): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن أبي عتيق مُحَمَّدِ بن عبد الرَّحمن بن أبي بكر الصِّدِّيقِ، التَّيميُّ المدنيُّ، عن أبي يونسَ مولى عائشةَ، ونافعٍ، والزُّهريِّ، وعنه: عبدُ العزيز الماجِشونُ، ومُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ، وسليمانُ بنُ بلال، وجماعةٌ، ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٧/٣٦٤]، روى له البخاريُّ مقرونًا بغيره(٤)، وهذا المكان أيضًا هو مقرونٌ بمَعْمَر(٥) المذكور في الطريق قبله؛ كلاهما عن الزهريِّ، وهذا نوعٌ من القرن؛ فاعلمه/. [١/٢٥٩أ]

قوله: (وَحَدَّثَنَا(٦) عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظ المشهورُ الجِهْبِذُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيَينة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مُسْلِم.

قوله: (فَأَبْصَرَهُ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ): قال شيخنا: (ولعلَّه وَهمٌ؛ لأنَّ أكثرَ الرُّواة: أنَّهما اثنان(٧).

---

(١) كذا في النُّسخ وهامش (ق)، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (أخبرني).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) زيد في (ج): (وقد).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٤٩).

(٥) لعل الأولى أن يقال: (مقرونٌ بسفيان)؛ لتخالف ألفاظ حديثي معمر وابن أبي عتيق.

(٦) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثنا)؛ بلا واو.

(٧) هذا كلام ابن التين (٣/١٢٧)، وصرح بذلك ابن الملقن في التوضيح.

ويحتمل أنَّ هذا كان مرَّتين، أو أنَّه عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلام أَقْبَلَ على أحدِهما بالقول بحضرة الآخر، فيصحُّ على هذا نسبةُ القصَّةِ إليهما جميعًا وانفرادًا، نبَّه عليه القرطبيُّ[المفهم٥/٥٠٦]، انتهى[التوضيح١٣/٦٥٠].

قوله: (وَهَلْ[١] هُوَ إِلَّا لَيِلًا): كذا في الأصل، وفي الهامش: (ليلٌ) بالرفع، وعليه (صح)[٢]، أمَّا الرفع، فظاهر، وأمَّا النَّصب، فعلى الظرف، أي: في ليلٍ، والله أعلم[٣].

١٣- بابُ مَنْ خَرَجَ مِنَ اعْتِكَافِهِ عِنْدَ الصُّبْحِ

٢٠٤٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ الأَحْوَلِ خَالِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: وَأَظُنُّ أَنَّ ابْنَ أَبِي لَبِيدٍ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّم العَشْرَ الأَوْسَطَ، فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ؛ نَقَلْنَا مَتَاعَنَا، فَأَتَانَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّم فَقَالَ: «مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ، فَلْيَرْجِعْ إِلَى مُعْتَكَفِهِ فَإِنِّي رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، وَرَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ»، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى مُعْتَكَفِهِ، قَالَ: وَهَاجَتِ السَّمَاءُ، فَمُطِرْنَا، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالحَقِّ، لَقَدْ هَاجَتِ السَّمَاءُ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ اليَوْمِ، وَكَانَ المَسْجِدُ عَرِيشًا، فَلَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى أَنْفِهِ وَأَرْنَبَتِهِ أَثَرَ المَاءِ وَالطِّينِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ بِشْرٍ[٤]): هو بكسر الموحَّدة، وبالشِّين المعجمة، معروفٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابنُ عُيَينة، الإمامُ المشهورُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (ابْن جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وتقدَّم (سُلَيْمَان الأَحْوَل): أنَّه ابنُ أبي مسلم المكِّيُّ، تقدَّم مُترجَمًا [ح١١٢٠]، وهو خالُ ابنِ أبي نَجِيح، كما هنا، ويقال: ابن خالته[٥]، والظَّاهر أنَّ المراد بـ(ابن أَبِي نَجِيحٍ): عبدُ الله بن أبي نَجِيح يسار، مولى الأخنس بنِ شريق الثَّقفيِّ، المكِّيُّ، أبو يسار، أخرج له الجماعة[٦]، وقد تقدَّم، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه ابنُ عبد الرَّحمن بن عوف، عبدُ الله، وقيل: إسماعيلُ، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وتقدَّم (أَبُو سَعِيدٍ): أنَّه سعد[٧] بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ.

---

(١) كذا في النسخ وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (فهل)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) وهو رواية «اليونينيَّة»، وهو رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر وأبي الوقت.

(٣) (أي: في ليلٍ، والله أعلم): سقط من (ب).

(٤) (ابن بشر): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٦٢).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢١٥).

(٧) في (ب): (سعيد)، وهو تحريفٌ.

قوله: (وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو): قائل ذلك هو سفيان بن عُيَينة، وفي نسخة في هامش أصلنا وعليها علامة راويها: (قَالَ سُفْيَانُ)(١)، وكذا قال المِزِّيُّ في تطريفه[تحفة٣/٤٩١]، ولفظه: (قال سفيان: وحدَّثنا مُحَمَّد بن عمرو عن أبي سلمة)، انتهى.

و(مُحَمَّد بن عمرو) هذا: هو ابن علقمة بن وقَّاص اللَّيثيُّ، عن أبيه، وأبي سلمة، وطائفةٍ، وعنه: شعبةُ، وسفيانُ بن عُيَينة، ومالكٌ، ومُحَمَّد بن عبد الله الأنصاريُّ، وخلقٌ، قال أبو حاتم: (يُكتَب حديثه)، وقال النَّسائيُّ وغيرُه: (ليس به بأسٌ)، مات سنة (١٤٤هـ)، روى له أصحاب «السنن الأربعة»، والبخاريُّ مقرونًا بغيره كهذا؛ لأنَّه مقرونٌ بابن جُرَيج، فسفيانُ رواه عنِ ابن جُرَيج، وعن مُحَمَّدِ بن عَمرو، وهذا نوعٌ من القرن، وروى له مسلمٌ في المتابعات، له ترجمةٌ في «الميزان»(٢).

قوله: (قَالَ: وَأَظُنُّ أَنَّ ابْنَ أَبِي لَبِيدٍ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ): قائل هذا هو سفيان ابن عُيَينة، و(ابنُ أبي لَبيد): اسمُه عبد الله بن أبي لَبيد المدنيُّ، أبو المغيرة، العبدُ الصَّالحُ، مولى الأخنس ابن شريق الثَّقفيِّ، عن أبي سلمة بنِ(٣) عبد الرَّحمن، والمُطَّلبِ بنِ عبد الله بن حَنْطَب، وغيرِهما، وعنه: ابنُ إسحاق، والسفيانان، وجماعةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين، وله ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(٤).

تنبيهٌ: عبد الله بن أبي لَبيد الكوفيُّ يروي عن عائشةَ، وأبي سعيد، والبَرَاءِ، وأبي جُحَيفة السُّوائيِّ، هو(٥) أقدم من المدنيِّ، يروي عنه: الزُّبير بن عَدِيٍّ؛ ذكرته للتَّمييز(٦).

قوله: (وَرَأَيْتُنِي): تقدَّم أنَّه بضمِّ التَّاء.

قوله: (وَأَرْنَبَتِهِ): تقدَّم [الكلام] عليها ضبطًا، وما هي في ظاهرها[ح٢٠٣٦].

١٤- بابُ الاِعْتِكَافِ فِي شَوَّالٍ

٢٠٤١- **حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ** قَالَ: **أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ** بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانٍ، فَإِذَا صَلَّى الغَدَاةَ؛ دَخَلَ مَكَانَهُ الَّذِي اعْتَكَفَ فِيهِ، قَالَ: فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ أَنْ تَعْتَكِفَ، فَأَذِنَ لَهَا، فَضَرَبَتْ فِيهِ قُبَّةً، فَسَمِعَتْ

(١) وهي رواية غير أبي ذرٍّ.

(٢) «الجرح والتعديل» (٨/٣١)، «ميزان الاعتدال» (٣/٦٧٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٢١٢).

(٣) (بن): سقط من (ب).

(٤) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدارميِّ (ص١٤٢)، «ميزان الاعتدال» (٢/٤٧٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٨٣).

(٥) (هو): سقط من (ب).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٨٥).

بِهَا حَفْصَةُ، فَضَرَبَتْ قُبَّةً، وَسَمِعَتْ زَيْنَبُ بِهَا، فَضَرَبَتْ قُبَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ الغَدَاةِ، **أَبْصَرَ أَرْبَعَ قِبَابٍ**، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟»، **فَأُخْبِرَ خَبَرَهُنَّ**، فَقَالَ: «**مَا حَمَلَهُنَّ عَلَى هَذَا؟ آلْبِرُّ؟** انْزِعُوهَا **فَلَا أَرَاهَا**»، **فَنُزِعَتْ**، فَلَمْ يَعْتَكِفْ فِي رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ مِنْ آخِرِ العَشْرِ فِي شَوَّالٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا**(١) **مُحَمَّدٌ**(٢): **أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ**): قال الجيَّانيُّ: (وقال البخاريُّ في «الصيد»[ح٥٤٨٧] و«الاعتكاف»[ح٢٠٤١]: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن فُضيل»، نسبه ابنُ السَّكَن في الموضعين: ابن سلَام، ووافقه الأَصيليُّ على الذي في «الاعتكاف»، فنسبه كذلك، وقد صرَّح البخاريُّ باسمه في «كِتَاب النكاح» فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن سلَام: حَدَّثَنَا ابن فُضيل»[ح٥١١٣]) انتهى[التقييد٣/١٠٢٣]، ولمَّا طرَّفه المِزِّيُّ؛ قال عن هذا المكان: (وعن مُحَمَّد بن سلَام، عن مُحَمَّد بن فُضيل)[تحفة١٢/٤٢١]، فصريح كلامه أنَّه كذلك في الرِّواية، وكأنَّه وقع له هكذا، انتهى، وأهمل الجيَّانيُّ مكانًا في (البيع) فيه: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا ابن فُضَيل)[ح٢٠٦٤].

قوله: (**أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ**): أمَّا (فُضَيل)، فبضمِّ الفاء، وفتح الضَّاد المعجمة، و(غَزْوان): بالغين المعجمة المفتوحة، وإسكان الزَّاي، و(مُحَمَّدٌ) هذا: ضبِّيٌّ مولاهم، حافظٌ، وكنيته أبو عبد الرَّحمن، يروي عن أبيه، ومُغِيرةَ، وحُصَينٍ، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، والعطارديُّ، ثقةٌ شيعيٌّ، مات سنة (١٩٤هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»(٣).

قوله: (**عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ**): هذا هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٨].

قوله: (**فِي كُلِّ رَمَضَانَ**): يجوز صرف (رمضان) على أنَّه نكرة، ويجوز عدم صرفه على أنَّه معرفة.

قوله: (**فِيهِ قُبَّةً**): القُبَّة من الخيام، بيت صغير مُستدير، وهو من بيوت العرب(٤).

قوله(٥): (**أَبْصَرَ أَرْبَعَ قِبابٍ**): ثلاث قِبَاب لأزواجه، وقُبَّة له، وقد تقدَّم[ح٢٠٣٣] ما يوضِّحه من حديث عائشة: (فكنت أضرب له خِباء)، و(قِبَاب): بكسر القاف، وتخفيف الموحَّدة، وفي آخره موحَّدة ثانية.

قوله: (**فَأُخْبِرَ خَبَرَهُنَّ**): (أُخبِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(خبرَهنَّ): بالنصب مفعول ثانٍ لـ(أُخبِرَ).

(١) في (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) زيد في (ق): (قال).

(٣) «ميزان الاعتدال» (٤/٩)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٦/٢٩٣).

(٤) انظر «النهاية» (٤/٣) مادَّة (قبب).

(٥) (قوله): سقط من (ب).

قوله: (آلْبِرُّ؟): هو بهمزة الاستفهام، و(البرُّ): مرفوع، ورفعه ظاهر على أنَّه فاعلُ فعلٍ[1] مُقدَّرٍ يدلُّ عليه قبله قوله: (مَا حَمَلَهُنَّ؟)[2].

قوله: (لَا أَرَاهَا[3]): بفتح الهمزة، من رؤية العين، وهذا ظاهر.

قوله: (فَنُزِعَتْ): هو بضمِّ النُّون، وكسر الزَّاي، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي آخره تاء التأنيث الساكنة.

١٥ - بابُ مَنْ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ إِذَا اعْتَكَفَ صَوْمًا

قوله: (بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ عَلَيْهِ إِذَا اعْتَكَفَ صَوْمًا[4]): هذا مذهب الشَّافعيِّ[5]، والحسن[6]، وأبي ثور، ورُوِي عن عليٍّ أيضًا، وابن مسعود[7]، وطاوس، وعمر بن عبد العزيز، وأحمد[8]، وإسحاق.

وقال مالك، وأبو حنيفة، والأوزاعيُّ: لا اعتكاف إلَّا بصوم[9]، وقاله ابن عمر[10]، وابن عبَّاس، وعائشة[11]، وعروة[12]، والزُّهريُّ[13]، وقيل: إنَّه مذهب عليٍّ[14]، والشَّعبيِّ[15]، ومجاهد، والقاسم ابن

---

(١) في (ب): (لفعل).

(٢) لعلَّ الأولى مع كون (آلبرُّ؟) بهمزة الاستفهام أن يكون (البرُّ) مبتدأً خبرُه محذوف يفسره ما قبله، قال البرماوي في «اللامع الصبيح» (٥١٠/٦): («ما حملهنَّ»: «ما» نافيةٌ، و«البرُّ» فاعلُ «حمَلَ»، أو «ما» استفهاميَّة، و«آلبرُّ؟» بهمزةِ استفهامٍ مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ).

(٣) في النُّسخ: (أرها)، ولا يستقيم، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق): (فَلَا أَرَاهَا)، وإنَّما تحذف الألف على أنَّه مجزوم، وقد ذكر فيه الجزمَ الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (١٧٤/٩)، وتبعه البرماويُّ في «اللامع الصبيح» (٥١٠/٦)، ونقله العينيُّ في «عمدة القاري» (٢٢٥/٩) عن ابن التين، وتعقَّبه فقال: (ليس كذلك؛ لأنه نفي وليس بنهي).

(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (صومًا إذا اعتكف).

(٥) انظر «روضة الطالبين» (٣٩٣/٢).

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٧٢٢).

(٧) أخرجه عنهما ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٧١٦).

(٨) انظر «المغني» (٢٧٩/٤).

(٩) انظر «الهداية» (٣٣٢/١)، «المدوَّنة الكبرى» (٢٢٥/١).

(١٠) أخرجه عبدُ الرزاق في «مصنَّفه» (٨٠٣٣).

(١١) أخرجه عبدُ الرزاق في «مصنَّفه» (٨٠٣٧)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٧١٥).

(١٢) أخرجه عبدُ الرزاق في «مصنَّفه» (٨٠٤١)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٧١٨).

(١٣) أخرجه عبدُ الرزاق في «مصنَّفه» (٨٠٣٩).

(١٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٧١٢).

(١٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٧٢٣).

مُحَمَّد، وابن المسيَّب، ونافع، والثَّوريِّ، واللَّيث، والحسن بن حيٍّ، والشَّافعيِّ في القديم(١)، وقول لأحمد(٢)، ورواه عطاء ومِقْسَم وأبو فاختة عن ابن عبَّاس(٣)، واستدلَّ لذلك بقول عائشة مرفوعًا: «لا اعتكاف إلَّا بصوم»، رواه البيهقيُّ[هق٣١٧/٤]، ووَهَّم راويه، وهو عند أبي داود عنها: (السُّنَّة على المعتكف ألَّا يعود مريضًا)، وفيه: (ولا اعتكاف إلَّا بصوم، ولا اعتكاف إلَّا في مسجد جامع)[د٢٤٧٣]، قال الدَّارقطنيُّ: (يقال: قوله: «السُّنَّة...» إلى آخره؛ إنَّما هو من قول ابن شهاب، ومَن أدرجه في الحديث؛ فقد وَهم)(٤)، وقال: (الأشبه أن يكون مِن قول مَن دون عائشة)(٥).

ولأصحاب المذهب الأوَّل أحاديثُ شاهدةٌ لهم، والمسألة طويلة لكنْ قد قال القاضي عياض: (لم يأت عن النَّبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنَّه اعتكف بغير صوم، ولو كان جائزًا(٦)؛ لفعله تعليمًا للجواز، وهو عمل أهل المدينة)(٧)، وقد أجابوا عن ذلك أجوبة، والله أعلم، منها: اعتكافه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ العشر الأوَّل من شوَّال، ويوم الفطر لا يصلح للصَّوم، ونذر عمر: (نذرت اعتكاف ليلة)[خ٢٠٤٢،م١٦٥٦](٨).

٢٠٤٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»، فَاعْتَكَفَ لَيْلَةً.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَخِيهِ): أمَّا (إسماعيل) فقد تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويس عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ، وأنَّ (أخاه): اسمُه عبدُ الحميد بن أبي أويس عبدِ الله، وقد تقدَّم[ح١٢٠] مُترجَمًا، وما قاله الأزديُّ عنه؛ فإنَّه باطلٌ، والله أعلم.

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): تقدَّم أنَّه ابنُ بلال في ظاهرها(٩)، وقد تقدَّم[ح٩٩] مُترجَمًا قبل ذلك.

---

(١) انظر «روضة الطالبين» (٣٩٣/٢).

(٢) انظر «المغني» (٢٧٩/٤).

(٣) أمَّا رواية عطاء؛ فأخرجها عبدُ الرزاق في «مصنَّفه» (٨٠٣٣)، وأمَّا رواية أبي فاختة ومقسم؛ فأخرجها عبدُ الرزاق في «مصنَّفه» (٨٠٣٤، ٨٠٣٦)، وابن أبي شيبة في «مصنَّفه» (٩٧١١، ٩٧١٣).

(٤) «سنن الدارقطنيِّ» بعد الحديث (٢٣٣٨)، وقال في «العلل» (١٦٧/١٥): (وسنة الاعتكاف من قول عائشة).

(٥) كذا قال تبعًا لـ«التوضيح» (٦٣٦/١٣)، والصحيح أنَّ هذا قول للبيهقيِّ في «معرفة السنن والآثار» (٩٠٩٦).

(٦) زيد في (ب): (فعلها).

(٧) انظر «إكمال المُعْلِم» (١٥٠/٤).

(٨) انظر «التوضيح» (٦٣٢/١٣-٦٣٩).

(٩) في (ب): (الورقة التي قبل هذه).

قوله: (أَوْفِ): هو بقطع الهمزة، وكسر الفاء؛ لأنَّه رباعيٌّ معتلٌّ، وقد تقدَّم[ح٢٠٣٢]، وهو ظاهر.

١٦- بابٌ إِذَا نَذَرَ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ، ثُمَّ أَسْلَمَ

٢٠٤٣- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ نَذَرَ فِي الجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي المَسْجِدِ الحَرَامِ -أُرَاهُ قَالَ- لَيْلَةً، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وكذا تقدَّم (عُبَيْد اللهِ): أنَّه ابنُ عُمَرَ بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب.

١٧- بابُ الاِعْتِكَافِ فِي العَشْرِ الأَوْسَطِ مِنْ رَمَضَانَ

٢٠٤٤- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْتَكِفُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا كَانَ العَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، اعْتَكَفَ عِشْرِينَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ): هذا هو ابن عيَّاش الإمام، تقدَّم الكلامُ على بعض ترجمته، والاختلاف في اسمه[ح١٦٥٤، ١٣٩٠].

قوله: (عَنْ أَبِي حَصِينٍ): هو بفتح الحاء، وكسر الصَّاد المهملتين، تقدَّم، وتقدَّم أنَّ الكنى بالفتح، والأسماء بالضَّمِّ، إلَّا حُضَين بن المنذر(١) أبا ساسان؛ فإنَّه بالضَّاد المعجمة، فردٌ، وتقدَّم أنَّ (أبا حَصِين) المذكور هنا: عثمان بن عاصم الأسديُّ[ح١١٠]/. [١/٢٥٩ب]

قوله: (عَنْ أَبِي صَالِحٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمه ذكوان الزَّيَّات السَّمَّان(٢)، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٩]، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (فِي كُلِّ رَمَضَانٍ): (رمضان): يجوز صرفه على أنَّه نكرة، ويجوز عدم صرفه على أنَّه معرفة، وقد قدَّمت قريبًا مثله[ح٢٠٤١].

١٨- بابُ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، ثُمَّ بَدَا لَهُ أَنْ يَخْرُجَ

قوله: (ثُمَّ بَدَا لَهُ): (بَدا): بغير همز معتلٌّ، أي: ظهر، وهذا ظاهر.

---

(١) زيد في (ب): (بن)، وليس بصحيح.

(٢) في (ب): (اليماني)، وهو تحريف.

٢٠٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الحَسَنِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ ذَكَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ العَشْرَ الأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ عَائِشَةُ، فَأَذِنَ لَهَا، وَسَأَلَتْ حَفْصَةُ عَائِشَةَ أَنْ تَسْتَأْذِنَ لَهَا، فَفَعَلَتْ، فَلَمَّا رَأَتْ ذَلِكَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، أَمَرَتْ بِبِنَاءٍ، فَبُنِيَ لَهَا، قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا صَلَّى، انْصَرَفَ إِلَى بِنَائِهِ، فَأَبْصَرَ الأَبْنِيَةَ، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟» قَالُوا: بِنَاءُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «آلْبِرَّ أَرَدْنَ بِهَذَا؟ مَا أَنَا بِمُعْتَكِفٍ»، فَرَجَعَ، فَلَمَّا أَفْطَرَ، اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ المبارك، أحدُ الأعلام، وشيخُ خراسان، وكذا تقدَّم (الأَوْزَاعِيُّ) بعده: أنَّه عبدُ الرَّحمن بن عمرو، أبو عمرو، وتقدَّم لماذا نُسِب، وبعض ترجمته[ح٧٨]، و(يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بعده: تقدَّم أنَّه الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٣٨]، وتقدَّمت (عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ)، وأنَّها من أَجَلِّ التابعيَّات، وأنَّ أَجلَّهنَّ: عَمرة، وحفصة بنت سيرين، وأمُّ الدَّرداء الصُّغرى[ح٣١٣].

قوله: (وَسَأَلَتْ حَفْصَةُ عَائِشَةَ): (حفصةُ): مرفوعة فاعلة، و(عائشةَ): منصوبة مفعولة.

قوله: (أَمَرَتْ بِبِنَاءٍ): البناء هنا: القُبَّة، وأصله: من ضرب أوتاد الأبنية، وهي: الأخبية عند إقامتها(١).

قوله: (آلْبِرَّ أَرَدْنَ): بمدِّ ألف الاستفهام، وهو منصوب، ونصبه ظاهر، ويجوز رفعه، وقد تقدَّم[ح٢٠٣٣] قريبًا(٢).

١٩ - بابُ المُعْتَكِفِ يُدْخِلُ رَأْسَهُ البَيْتَ لِلْغُسْلِ

قوله: (لِلْغُسْلِ): هو بفتح الغين، ويجوز ضمُّها، وقد تقدَّم مُطوَّلًا[قبل ح٣٥].

٢٠٤٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّهَا كَانَتْ تُرَجِّلُ النَّبِيَّ ﷺ، وَهِيَ حَائِضٌ، وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي المَسْجِدِ، وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا، يُنَاوِلُهَا رَأْسَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو المسنَديُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولِمَ قيل له:

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٠٥).

(٢) (قريبًا): ليس في (ب).

المسنَديُّ[ح٩]، وتقدَّم أيضًا (**هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ**(١)): أنَّه الصَّنعانيُّ الأبناويُّ، قاضي صنعاء، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٨٨٥]، وتقدَّم (**مَعْمَرٌ**) ضبطًا، وأنَّه ابنُ راشد، ومُتَرجَمًا[ح٢٣٧]، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (**تُرَجِّلُ**): تقدَّم أنَّه التَّسريح بما يُليِّن الشَّعر، ويُرسِل ثائره[ح١٦٨].

❋❋❋

(١) (بن يوسف): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٣٣- كِتَابُ البُيُوعِ

١- بابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾... إِلَى آخِرِ السُّورَةِ [الجمعة: ١٠-١١]، وَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ﴾ [النساء: ٢٩]

(كِتَاب البُيُوع)... إلى (بَاب السُّهُولَة والسَّمَاحَة...) إلى آخر التَّرجمة.

تنبيه: لمَّا فرغ البخاريُّ(١) من العبادات المقصود بها التَّحصيل الأخرويُّ، شرع في بيان المعاملات المقصود بها التَّحصيل الدُّنيويُّ، فقدَّم العبادات؛ للاهتمام بها، ثمَّ ثنَّى بالمعاملات؛ لأنَّها ضروريَّة، وأخَّر النِّكاح؛ لأنَّ شهوته متأخِّرة عن الأكل ونحوه، وأخَّر الجنايات والمخاصمات؛ لأنَّ وقوع ذلك في الغالب إنَّما هو بعد الفراغ من شهوة الفرج والبطن، وجمع (**البيوع**) باعتبار أنواعه، وغيرُه أفرده، تبرُّكًا بلفظ القرآن.

قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما ذكره في الباب: (جميعُ ما ذكره(٢) ظاهر في إباحة التِّجارة إلَّا قوله: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً ...﴾ الآية [الجمعة: ١١]، فإنَّها عتبٌ على التِّجارة، وهي أَدْخَلُ في النَّهي منها في الإباحة لها، لكنَّ مفهومَ النَّهي عن تركه قائمًا [اهتمامًا](٣) بها(٤) يشعر أنَّها لو خلت من المُعارِض الرَّاجح، لم تدخل في(٥) العتب؛ بل كانت حينئذٍ مباحة)[المتواري٢٣٨] انتهى.

٢٠٤٧- حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ: مَا بَالُ المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي

(١) (البخاري): سقط من (ب) و(ج).

(٢) في (ج): (ذكر).

(٣) (اهتمامًا): ليس في النُّسخ، وأخلى لها في (أ) بياضًا، وفي (ج) بدلًا منها: (قوله)، والمثبت من مصدره.

(٤) في النُّسخ: (فإنَّها)، والمثبت من مصدره.

(٥) (في): سقط من (ب).

هُرَيْرَةَ؟ وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ المُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمْ صَفْقٌ بِالأَسْوَاقِ، وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي، فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا، وَأَحْفَظُ إِذَا نَسُوا، وَكَانَ يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنَ الأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ امْرَأً مِسْكِينًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ أَعِي حِينَ يَنْسَوْنَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ: «إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ»، فَبَسَطْتُ نَمِرَةً عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مَقَالَتَهُ، جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٧]، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه ابنُ شهاب مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا (سَعِيدُ ابْنُ المُسَيَّبِ): أنَّه يجوز في يائه الفتح والكسر، وأنَّ مَن سواه ممَّن اسمه (المسيَّب) لا يجوز فيه إلَّا الفتح[ح٢٦]، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ) أنَّه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (يَشْغَلُهُمْ): هو بفتح أوَّله وثالثه، وهذا معروف، وكذا قوله: (يَشْغَلُ) الثانية، يقال: شَغَلْتُ فلانًا، ولا تقل: أشغلته؛ لأنَّها لغة رديئة، قاله الجوهريُّ.

قوله: (صَفْقٌ بِالأَسْوَاقِ) أي: تصرُّف، والصَّفق أيضًا: عقد البيع، وقد تقدَّم[ح١١٨].

قوله: (عَلَى مِلْءِ بَطْنِي): هو بهمزة في آخره، وبكسر الميم.

قوله: (مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ): تقدَّم الكلام على (الصُّفَّة)، وأنَّ في «البخاريِّ»(١): (لقد رأيت سبعين من أهل الصُّفَّة) من حديث أبي هريرة[ح٤٤٢]، وأنَّ أبا نعيم ذكرهم جريدة مئة ونيِّفًا(٢)، وأنَّ السَّهرَوَرديَّ شهابَ الدِّين في «عوارفه» قال: (إنَّهم كانوا نحو أربع مئة)[قبل ح٤٤٠][العوارف ١/٣٣٢].

قوله: (حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي): المقالة المشار إليها: قال بعض حُفَّاظ المصريِّين العصريِّين(٣)[هدى ٢٩٤]: (المقالة المشار إليها رواها أبو نعيم في «الحلية»[٢/١٥٩] من طريق الحسن عن أبي هريرة: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل يعلم كلمة، أو كلمتين، أو ثلاثًا، أو أربعًا، أو خمسًا ممَّا فرض الله، فيتعلَّمهنَّ ويُعَلِّمهنَّ إلَّا دخل الجنَّة...»، الحديث)، انتهى، والحسن مُدلِّس، وفي سماعه من أبي هريرة خلاف، والأكثر: عدم

---

(١) زيد في النسخ: (و«مسلم»)، ولم يذكره في الموضع السابق، ولم أقف عليه في «صحيح مسلم»، ولم يَعْزُهُ المزيُّ في «الأطراف» (١٠/٨٨) إلَّا للبخاريِّ، وذكره الحميدي ضمن أفراد البخاري في جمعه (٢٥٦٤).

(٢) انظر «حلية الأولياء» (١/٣٣٧) وما بعدها.

(٣) (العصريين): ليس في (ب)، وهذه الفقرة كلها سقطت من (ت) و(ج).

سماعه منه، وفي (كِتَاب الزُّهد) في «التِّرمذيِّ» من حديث الحسن عن أبي هريرة(١): قال رسول الله ﷺ: «من يأخذ عنِّي هؤلاء الكلمات، فيعمل بهنَّ، ثمَّ يُعَلِّم مَن يعمل بهنَّ؟»، فقال أبو هريرة: قلت: أنا يا رسول الله، فأخذ بيدي، فعدَّ خمسًا قال: «اتَّق المحارم تكن أعبد النَّاس، وارض بما قسم الله تكن أغنى النَّاس، وأحسن إلى جارك تكن مُؤمِنًا، وأحِبَّ للنَّاس ما تحبُّ لنفسك تكن مسلمًا، ولا تكثرِ الضَّحِك، فإنَّ كثرة الضَّحِك تميت القلب»، انتهى[ت٢٣٠٥]، وهذه تحتمل أن تكون الكلمات التي أشار إليها النَّبيُّ ﷺ، والله أعلم.

قوله: (نَمِرَةً): هي بفتح النُّون، وكسر الميم؛ وهي شملة مُخطَّطة من صوف، قيل: فيها أمثال الأهلَّة، قاله ابن قُرْقُول[مطالع ٤/١٦٣].

٢٠٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: لَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ؛ **آخَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ**، فَقَالَ سَعْدُ ابْنُ الرَّبِيعِ: إِنِّي أَكْثَرُ الأَنْصَارِ مَالًا، **فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي، وَانْظُرْ أَيَّ زَوْجَتَيَّ هَوِيتَ**، نَزَلْتُ لَكَ عَنْهَا، فَإِذَا حَلَّتْ، تَزَوَّجْتَهَا، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ، هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ؟ قَالَ: **سُوقُ قَيْنُقَاعَ**، قَالَ: فَغَدَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، **فَأَتَى بِأَقِطٍ** وَسَمْنٍ - قَالَ: - ثُمَّ تَابَعَ الغُدُوَّ، فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ **أَثَرُ صُفْرَةٍ**، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «تَزَوَّجْتَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «وَمَنْ؟» **قَالَ: امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ**، قَالَ: «كَمْ سُقْتَ؟» **قَالَ: زِنَةَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ**، أَوْ نَوَاةَ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ**».

قوله: (**آخَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ**): اعلم أنَّ المؤاخاة كانت مرَّتين؛ **الأولى**: بين المهاجرين بعضِهم في بعض بمكَّة، وهذه أنكرها أبو العبَّاس ابن تيمية(٢)، وسيأتي ذلك في بابه[قبل ح٣٧٨٠]، **والثَّانية**(٣) مُتَّفق عليها: بين المهاجرين والأنصار بالمدينة، وذلك بعد بناء المسجد، وقيل: إنَّ ذلك كان والمسجد يُبنَى(٤)، وقال ابن عبد البرِّ: (بعد قدومه المدينةَ بخمسة أشهر)(٥)، ويقال:

---

(١) زيد في (ب): (قال).
(٢) انظر «منهاج السنة النبوية» (٥/٧١).
(٣) في (ب): (والثالثة)، وهو تحريفٌ.
(٤) انظر «عيون الأثر» (١/٣٢٢).
(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٣٤).

كانت عدَّتهم في المدينة مئة؛ خمسون من كلِّ صنف، وقيل: تسعون؛ خمسة وأربعون من كلِّ صنف[(١)].

قوله: (**فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي**): (أَقسمُ): بفتح الهمزة مرفوع، وهذا ظاهر جدًّا.

قوله: (**وَانْظُرْ**)[(٢)]: هو أمرٌ، وهذا ظاهر.

قوله: (**أَيَّ**[(٣)] **زَوْجَتَيَّ هَوِيتَ**): زوجتا سعد بن الربيع: عَمرة بنت حزم أخت عمرو بن حزم، سمَّاها إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»، والأخرى لم تُسَمَّ، انتهى[(٤)]، وعَمرة بنت حزم صحابيَّة، وهي -كما ذكر- زوجة سعد بن الرَّبيع، روى عنها: جابر.

قوله: (**هَوِيتَ**): هو بكسر الواو، وفي آخره تاء المخاطب المفتوحة.

قوله: (**سُوقُ قَيْنُقَاعَ**): قال الدِّمياطيُّ: («قينُقاع»: بضمِّ النُّون، وفتحها، وكسرها: شعب من يهود المدينة، أضيف إليهم السُّوق)، انتهى، وما قاله هو لفظ ابن قُرْقُول بحروفه[(٥)]، ويجوز تركُ صَرْفِ (قينقاع) وصَرْفُه[(٦)].

قوله: (**فَأَتَى**[(٧)] **بِأَقِطٍ**): (أَتَى): بفتح الهمزة والتَّاء، مبنيٌّ للفاعل، والأَقِط: معروف، وهو لبن مجفَّف، وهو بفتح الهمزة، وكسر القاف، وربَّما سُكِّن في الشِّعر، وتُنقَل حركة القاف إلى ما قبلها[(٨)].

قوله: (**قَالَ: امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ**): هذه المرأة: قال شيخنا المؤلِّف: (المرأة التي تزوَّجها عبد الرَّحمن ابنةُ أبي الحيسر أُنَيس[كذا][(٩)] بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل[(١٠)]، قال الزُّبير: وَلَدَت له القاسم وأبا عثمان عبدَ الله بن عبد الرَّحمن بن عوف)، انتهى[التوضيح ١٤/٢٥]، وذكر أيضًا شيخنا في (النِّكاح): (**فائدة**[(١١)]: ذكر الزُّبير أنَّ المرأة التي تزوَّجها عبد الرَّحمن ابنةُ أبي الحيسر، واسمه أنس بن

---

(١) انظر «الطبقات الكبرى» (١/٢٠٤).

(٢) في (ج): (فانظر).

(٣) في (ب): (أن)، وهو تحريفٌ. وهذه الفقرة سقطت من (ت) و(ج).

(٤) انظر «هُدَى الساري» (ص٢٩٤)، وانظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/٢٨٩).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٤١٨).

(٦) انظر «التنقيح» (٢/٤٦٣).

(٧) في (ج): (وأتى).

(٨) انظر «الصحاح» مادَّة (أقط).

(٩) هكذا كتب فوقها في (أ) و(ت): (كذا)، والصواب كما في مصادر ترجمته: «أنس»، انظر «الإصابة» (١/٢٥٦).

(١٠) في (ب): (الأسهل)، وهو تصحيفٌ.

(١١) في (ب): (باب).

رافع)، انتهى[التوضيح٢٤/٤٨٧]، وكذا قال في «تخريج أحاديث الوسيط»: (عن الزُّبير أنَّها ابنة أنس/ بن رافع [١/٢٦٠أ] ابن امرئ القيس، ولدت له القاسم وأبا عثمان عبد الله)، انتهى(١)، وقد نقل ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (أنَّها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع)، قال: (ويقال: بشر بن رافع، ذكر ذلك الحافظ مُغُلْطاي، كما رأيته بخطِّه على حواشي «أُسد الغابة» نقلًا عن الزُّبير بن بكَّار)، انتهى[الإفهام١٨٠].

وما وقع في كلام شيخنا من أنَّه (أنيس) خطأٌ، والصَّواب: (أنس)، كما ذَكَرَه في مكانين مُكبَّرًا.

قال الذَّهبيُّ: (أنس بن رافع، يقال: قدم في فتية مِن بني عبد الأشهل [مكَّة، فأسلموا قبل الهجرة)، انتهى كلامه في «تجريده»[١/٣٠]، في «سيرة أبي الفتح اليَعْمُرِيِّ» ما لفظه: (وقدم مكَّة أبو الحيسر أنس بن رافع في فتية مِن قومه بني عبد الأشهل](٢) يطلبون الحِلْف، فدعاهم رسول الله ﷺ إلى الإسلام(٣)، فقال رجل منهم -اسمه إياس بن معاذ، وكان شابًّا-: يا قوم، والله هذا خير ممَّا قدمنا له، فضربه أبو الحيسر، وانتهره، فسكت، ثمَّ لم يتمَّ لهم الحِلْف، فانصرفوا إلى بلادهم، ومات إياس بن معاذ، فقيل: إنَّه مات مسلمًا)، انتهى[عيون ١/٢٦١]، فهذا يخالف(٤) ما نقله الذَّهبيُّ، لكنَّ الذَّهبيَّ(٥) في كلامه زيادة على هذا، فتُقبَل.

وقال بعض الحُفَّاظ المصريِّين في (مناقب الأنصار): (هي بنت أبي الحيسر بن رافع، أو سهلة بنت عاصم [بن عديٍّ] بن الجدِّ بن العجلان، كما تقدَّم في «البيوع») انتهى[هدى ٣١٨]، وقد راجعت (البيوع) من كتابه من نسخة سقيمة، فلم أرَ فيها القول الثاني(٦)، والله أعلم، وقد راجعت «التجريد» للذَّهبيِّ؛ فرأيت فيه: (سهلة(٧) بنت عاصم بن عديٍّ وُلِدت يوم خيبر عن قولها، والحديث واهي السَّند)، انتهى[تجريد ٢/٢٧٩]، وهذه لا تصلح أن تكون المذكورة هنا، والله أعلم، وقد أعاد الكلام الحافظ المصريُّ بنحو(٨) كلامه هنا(٩)

(١) «تذكرة الأحبار بما في الوسيط من الأخبار» مخطوط.
(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).
(٣) في (ب): (الإيمان).
(٤) في (ج): (الحالف)، وهو تحريفٌ.
(٥) (لكن الذهبي): سقط من (ب).
(٦) ولم نره في النسخ المتقنة للكتاب أيضًا، «هُدَى الساري» (ص٢٩٥).
(٧) في (ب): (لعلة)، وهو تحريفٌ.
(٨) (بنحو): ليس في (ب).
(٩) (هنا): ليس في (ب).

في (النكاح)(١) فانظره(٢).

قوله: (قَالَ: زِنَةَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ): هي خمسة دراهم، وقيل: اسمٌ لما زنته خمسة دراهم، يقال له: نواة، كما يقال للعشرين: نَشٌّ، وللأربعين: أوقية، وقيل: كانت قدر نواة من ذهب قيمتها خمسة دراهم، قاله ابن قُرْقُول(٣)، وقد ذكر شيخنا في (النِّكاح) أقوالًا؛ منها: أنَّ زنة النَّواة ثلاثة مثاقيل ونصف، انتهى(٤)، وثلاثة مثاقيل ونصف هو القول بأنَّها خمسة دراهم، ونقل التِّرمذيُّ في «جامعه» في (النِّكاح) عن أحمد ابن حنبل: (أنَّها وزن ثلاثة دراهم وثلث)، انتهى[ت١٠٩٤]، ونقل شيخنا في (الدَّعوات) أقوالًا؛ منها: (أنَّ ابن عيينة(٥) قال: النَّواة خمسة قراريط، وقال إسحاق: وزن خمسة دراهم ونصف)[التوضيح ٢٩/٣٣٢].

٢٠٤٩ - وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ المَدِينَةَ، فَآخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا غِنًى، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أُقَاسِمُكَ مَالِي نِصْفَيْنِ، وَأُزَوِّجُكَ، قَالَ: بَارَكَ اللهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، دُلُّونِي عَلَى السُّوقِ، فَمَا رَجَعَ حَتَّى اسْتَفْضَلَ أَقِطًا وَسَمْنًا، فَأَتَى بِهِ أَهْلَ مَنْزِلِهِ، فَمَكَثْنَا يَسِيرًا -أَوْ مَا شَاءَ اللهُ- فَجَاءَ وَعَلَيْهِ وَضَرٌ مِنْ صُفْرَةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْيَمْ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ، قَالَ: «مَا سُقْتَ إِلَيْهَا؟» قَالَ: نَوَاةً مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ وَزْنَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: «أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ): هو أحمد بن عبد الله بن يونس، أبو عبد الله اليَرْبُوعيُّ الحافظ، عن ابنِ أبي ليلى، وابنِ أبي ذئب، وعاصمِ بنِ مُحَمَّد، والثَّوريِّ، وأممٍ، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، وعبدٌ، وخلقٌ، قال أحمدُ لرجل: (اخرج إلى أحمدَ ابنِ يونسَ؛ فإنَّه شيخُ الإسلام)، مات سنة (٢٢٧هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف ٤١]، قال أبو حاتم: (كان ثقةً مُتقِنًا)[الجرح والتعديل ٢/٥٧].

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هو زهير بن معاوية بن حُدَيج الحافظ، تقدَّم مُترجَمًا[ح١٥٦].

(١) في (ب): (الشرح)، وهي محتملة في (أ).

(٢) انظر «هُدَى الساري» (ص٣٣٨).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٣٦).

(٤) انظر «التوضيح» (٢٤/٤٦٥).

(٥) في النسخ: (أبا عبيد)، ولا يصحُّ؛ لأنَّ أبا عبيد قال في «غريب الحديث» (٢/١٩٠): إنَّ النواة خمسة دراهم، والمثبت من مصدره.

قوله: (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ): تقدَّم أنَّه الطَّويلُ، ابنُ تير، وقيل: تيرويه، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٤٩].

قوله: (وَضَرٌ مِنْ صُفْرَةٍ): (الوَضَر): بفتح الواو والضَّاد المعجمة، وبالرَّاء، أي: لَطْخًا من طيب.

قوله: (مَهْيَمْ)(١): هو بفتح الميم الأولى، وإسكان الهاء، وبالمثنَّاة تحت المفتوحة، ثمَّ ميم ساكنة: كلمة يمانيَّة؛ معناها: مَا هذا؟ أو مَا شأنك؟ وجاء للقابسيِّ في بعض نسخ النَّسفيِّ وأبي ذرٍّ في هذا الحرف في حديث سارة: (مَهْيَا)[ح٣٣٥٨]، والأوَّل هو المعروف، ولابن السَّكن والنَّسفيِّ أيضًا: (مَهْيَن) بالنُّون(٢)، وفي بعض النُّسخ: (مَهْيًا) بالتَّنوين، وكلُّه تغيير، وما وقع في الاستملاء إلَّا الأوَّل(٣).

٢٠٥٠ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ عُكَاظُ وَمَجَنَّةُ وَذُو المَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الإِسْلَامُ؛ فَكَأَنَّهُمْ تَأَثَّمُوا فِيهِ، فَنَزَلَتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ﴾[البقرة: ١٩٨]، قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ.

قوله: (حَدَّثَنِي(٤) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظَّاهر أنَّه [المُسنديُّ كما تقدَّم في(٥) (الجمعة)](٦)[ح٨٩٩].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو ابنُ عُيَينة الإمام.

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): هو ابن دينار، أبو مُحمَّد المكِّيُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح١١٣].

قوله: (كَانَتْ عُكَاظُ وَمَجَنَّةُ وَذُو المَجَازِ): تقدَّم الكلام عليها في (الحجِّ)[ح١٧٧٠](٧)، ونزيد هنا: قال الأزرقيُّ(٨): مَجَنَّة: بأسفل مكَّة على بريد منها، وكان سوقه عشرة أيَّام آخر ذي القِعدة، والعشرون قبلها سوق عُكاظ، وبعد(٩) مَجنَّة [ذو المجاز](١٠) ثمانية(١١) أيَّام مِن أوَّل ذي الحجَّة، ثمَّ يخرجون في التَّاسع

(١) في (ب): (تميم)، وهو تحريفٌ.

(٢) (بالنُّون): ليس في (ج).

(٣) لفظة: (ما) من (ت)، وانظر «مطالع الأنوار» (٦٩/٤).

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثَنا).

(٥) في (ب): (الظَّاهر كما تقدَّم أنَّه المسند كما في).

(٦) في (ت) و(ج) بدل ما بين معقوفين: (أبو بكر ابن أبي شيبة الحافظ الكبير المصنف، وقد تقدَّم)، وضرب عليه في (أ).

(٧) وتقدَّم الكلام على (عكاظ) في الحديث (٧٧٣) أيضًا.

(٨) في النسخ: (الأزهريُّ)، وليس بصحيح، ولعله سبق قلم، والمثبت من الموضع السابق في الحديث (١٨٨٩)، ومن «المطالع».

(٩) في النسخ: (وبعده)، والمثبت من «المطالع».

(١٠) (ذو المجاز) مثبت من «أخبار مكَّة».

(١١) في (النسخ): (وثمانية)، والمثبت من «المطالع».

إلى عرفة، و(ذو المجاز): عند عرفة من أسواق الجاهليَّة[(١)].

قوله: (﴿فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ﴾[البقرة: ١٩٨] قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ): هذه قراءة[(٢)] شاذَّة ليست متواترة.

٢ - بابٌ الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ

قوله: (وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ[(٣)]): تقدَّم الكلام على (المشتبهات) في (كِتَاب الإيمان)[ح٥٢].

٢٠٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ ابْنَ بَشِيرٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم.

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم.

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ: سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبِّهَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ، كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَتْرَكَ، وَمَنِ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ مِنَ الإِثْمِ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ، وَالمَعَاصِي حِمَى اللهِ، مَنْ يَرْتَعْ حَوْلَ الحِمَى، يُوشِكْ أَنْ يُوَاقِعَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): هو مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ السُّلَميُّ مولاهم، البصريُّ القَسْمَليُّ؛ لأنَّه نزل في القَسامِلة، أبو عَمرو، عن حُمَيدٍ الطَّويل، وحسين المُعلِّم، وابنِ عَون، والحذَّاءِ، وخلقٍ، وعنه: أحمدُ، وابنُ مَعِين، والفلَّاسُ، وخلقٌ، وثَّقه أبو حاتم[(٤)]، والنَّسائيُّ، وغيرُهما، قال ابن سعد: (مات بالبصرة سنة أربع وتسعين ومئة)[الكبرى ٩/٢٩٣]، زاد غيرُه: في ربيع الآخر، أخرج له الجماعةُ[(٥)]، وقد تقدَّم، ولكن بعُد[(٦)] العهدُ به[ح٢٦٧].

---

(١) هذه الفقرة جاءت مضطربة في (ج)، وانظر «أخبار مكَّة» (١/١٨٨، ١٩٠، ١٩١)، «مطالع الأنوار» (٤/٨٤).

(٢) لفظة: (قراءة)، وانظر «المحرر الوجيز» (٢/١٧٣)، «البحر المحيط» (٢/٢٩٣).

(٣) كذا في النُّسخ، وهي نسخة في هامش (ق)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (مُشبَّهات).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٧/١٨٦).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٢١).

(٦) في (ج): (طال).

قوله: (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ): هو عبدُ الله بن عون بن أرطبان، أبو عون، مولى عبد الله بن المُغفَّل المُزَنيِّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم[ح٦٧]، لا عبدُ الله بن عون ابنِ أمير مِصْر، هذا الثاني ليس له في «البخاريِّ» شيء، إنَّما روى له مسلمٌ والنَّسائيُّ[(١)].

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عامرُ بن شَراحيل الشَّعبيُّ؛ بفتح الشِّين، وهذا ظاهرٌ.

قوله: (سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ): هو بفتح الموحَّدة، وكسر الشِّين المعجمة، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (وَحَدَّثَنَا[(٢)] عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابنُ المدينيِّ، الحافظُ المشهورُ الجِهْبِذُ.

قوله: (عَنِ[(٣)] ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ): هو بالفاء، قال الدِّمياطيُّ: (عروة بن الحارث بن[(٤)] فروة الهمْدانيُّ الكوفيُّ)، انتهى، وهو كما قال، يروي عن عبدِالرَّحمن بنِ أبي ليلى، والشَّعبيِّ، وأبي زُرعة البَجَليِّ، وطائفةٍ، وعنه: أبو إسحاق وهو أكبرُ منه، ومِسْعَرٌ، وسفيانُ، وشعبةُ، وجَرِيرُ بن عبد الحميد، وعَبِيدةُ بن حُمَيد، وآخرون، وثَّقه ابنُ مَعِين[(٥)]، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وفي «تذهيب الذَّهبيِّ»: (أخرج له البخاريُّ مقرونًا بآخر)[التذهيب٦/٣٤١]، وهو هذا المكان؛ لأنَّه قرنه بعبد الله بن عَون الذي روى عن الشَّعبيِّ في الطريق التي قبلها، وهذا نوع قرن؛ فاعلمه، [وقد قال المِزِّيُّ في «أطرافه»: (وفي «البيوع» عن عليِّ بن عبد الله وعبد الله بن مُحَمَّد، كلاهما عن سفيان بن عيينة، وعن مُحَمَّد بن كثير عن سفيان الثَّوريِّ، كلاهما عن أبي فروة الهمْدانيِّ)، انتهى[التحفة ٩/٢١]، فوصفه بالهمْدانيِّ.

وقال بعض حُفَّاظ مِصر ما لفظه: («ابن عيينة عن أبي فروة»: هو مسلم بن سالم الجُهَنيُّ[(٦)]، وغلط مَن زعم أنَّه يزيد بن سِنان، أبو فروة الجَزَريُّ) انتهى[(٧)]، و(مسلم بن سالم): نهديٌّ كوفيٌّ، وهو

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثنا)؛ بلا واو.

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا)، و(ابن عيينة) ليس في (ت) و(ج).

(٤) كذا في النُّسخ، وهامش (ق)، ولعلَّ صوابه: (أبو) بدل: (بن)، فليس في كتب الرجال ذكر لتتمة نسبه بعد أبيه الحارث، اللَّهُمَّ إلَّا ما ذكره ابن الملقن في «التوضيح» (١٤/٣٣)، ولعلَّه تبع فيه الدمياطي، والله أعلم.

(٥) انظر «تاريخ ابن معين» رواية الدَّارميِّ (ص٢٤٢).

(٦) في (ب): (الخبر)، وهو تحريفٌ.

(٧) قول الحافظ في «هُدَى الساري» (ص٢٩٥): («ابن عُيَينة عن أبي فروة» وهو الأكبر، واسمُه عروةُ بنُ الحارث، وأمَّا الأصغر؛ فاسمُه مسلمُ بن سالم الجهنيُّ، وغلط...)؛ فليُتَنبَّه.

أبو فروة الأصغر الجُهَنيُّ، نزل فيهم(١)، لا همْدانيٌّ كما نسبه المِزِّيُّ، وقوله: (يزيد بن سِنان أبو فَرْوة الجَزَريُّ): هذا الذي قاله هذا الحافظ صوابٌ(٢)، الجزريُّ(٣) لم يُخرِّج له البخاريُّ، إنَّما أخرج له التِّرمذيُّ وابن ماجه، والله أعلم](٤).

قوله: (وَحَدَّثَنِي(٥) عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ): الظَّاهر أنَّه [المسنَديُّ، كما تقدَّم في (الجمعة)](٦)[ح٨٩٩].

قوله: (عَنْ أَبِي فَرْوَةَ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه(٧)، وكذا تقدَّم (الشَّعْبِيُّ) أعلاه، وكذا والد النُّعمان ضبطًا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

[٢٦٠/١ب] قوله: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ، فاعلمه، وهو سفيان بن سعيد بن مسروق، أحدُ الأعلام/.

قوله: (عَنْ أَبِي فَرْوَةَ): تقدَّم قُبَيله الكلامُ عليه، وكذا (الشَّعْبِيُّ)، وكذا ضبط (بَشِير) والد (النُّعْمَان).

قوله: (وَمَنِ اجْتَرَأَ): هو بهمزة مفتوحة في آخره، وهذا ظاهر.

قوله: (عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ): هو مبنيٌّ للفاعل.

قوله: (أَوْشَكَ): هو بفتح الهمزة في الماضي؛ ومعناه عند الخليل: أَسْرَعَ أن يكون كذا وقَرُب [العين ٣٩٠/٥]، وقال أبو عليٍّ: جعلوا له الفعل، كأنَّهم قالوا: يوشك الفعل، وقال أبو عليٍّ: مثل: عسى الفعل، قال: ولا يقال: (يوشَك) بفتح الشِّين في(٨) المستقبل، ولا (أوشك) في الماضي، وأنكر الأصمعيُّ (أَوشَك) أيضًا، إنَّما يأتي عنده مستقبلًا، [و]الوَشْك: السُّرعة، انتهى كلام «المطالع»(٩)، قال الجوهريُّ: (والعامَّة تقول: «يُوشَك»؛ بفتح الشِّين، وهي لغة رديئة)، وقد تقدَّم[ح١٩].

---

(١) في (ب): (جهم)، وهو تحريف، وانظر «تهذيب الكمال» (٥١٥/٢٧).

(٢) في (أ) و(ب): (صوابه)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) زيد في هامش (أ) وفي (ب): (الجزريُّ)، وهو تكرار.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٥٥/٣٢)، وما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٥) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٦) في (ج) بدل ما بين معقوفين: (ابن أبي شيبة الحافظ الكبير المصنف، والله أعلم)، وضرب عليه في (أ).

(٧) (أعلاه): ليس في (ج).

(٨) (في) مثبت من (ت).

(٩) انظر «مطالع الأنوار» (٢٤٧/٦)، و«شرح ابن عقيل» (٣٣٨/١).

قوله: (مَنْ يَرْتَعْ حَوْلَ الحِمَى؛ يُوشِكْ): هما مجزومان؛ شرط وجزاء، و(يوشِك) بكسر الشِّين، وتُفتَح على لغة تقدَّمت أعلاه.

تنبيهٌ: إنَّما كرَّر البخاريُّ أسانيد حديث النُّعمان بن بَشِير: «الحلال بَيِّن» لأجل قول ابن مَعِين[١]: (إنَّه لا يصحُّ له سماعٌ مِن النَّبيِّ ﷺ)، والله أعلم، وقد صرَّح في أحد الطرق هنا بسماعه منه عليه الصلاة والسلام، قال ابن مَعِين: (أهل المدينة يقولون: لم يسمع من النَّبيِّ ﷺ، وأهل العراق يصحِّحون سماعه منه[الدوري٣/٢٣٠]، وليس يقول: «سمعت» إلَّا في حديث الشَّعبيِّ: «إنَّ في الجسد مضغةً...»، والباقي يقول: «عن»)[الدوري٣/١٥١]، والله أعلم.

وفي هذا الكلام نظرٌ، إذ في كتاب «ابن سعد»: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أفضل العبادة الدُّعاء»، وفي كتاب «العسكريِّ» عنه: سمعت النَّبيَّ ﷺ: «مَن لم يشكرِ القليل، لم يشكرِ الكثير»، وفي كتاب «الطَّبرانيِّ»: سمعت النَّبيَّ ﷺ يقول: «إذا كتب أحدُكم إلى أحدٍ فليبدأ بنفسه»[الشاميين ٢٤]، وحديث: (ذهب بي أبي إلى النَّبيِّ ﷺ، فقال: إنِّي نحلت ابني هذا غلامًا)[٢٦١/٦٥]، وحديث: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَثَل المُدْهِن في حدود الله مَثَل قومٍ ركبوا سفينةً»[٢]، وحديث: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ينبغي للمؤمنين أن يكونوا[٣] فيما بينهم كمنزلة رجلٍ واحدٍ، إذا اشتكى عضوٌ[٤] من جسده...»[٥]، وسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ من العنب خمرًا»[٦]، وحديث: سمعت رسول الله ﷺ: «خذوا على أيدي سفهائكم»[٧]، وحديث: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لتُسوُّنَّ صفوفكم»[٨]، وحديث: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أُنذِركم النَّار»[٩]، وحديث: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَثَلُ الأمراء...»[١٠]، وحديث: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ أهون

---

(١) في (ب): (مسعون)، وفي (ج): (معاوية)، وهو تحريفٌ، وقد وقع في هذا التنبيه في النسخة (ب) كثير من التحريفات.

(٢) صرَّح بالسماع في «مسند أحمد» (١٨٤١١) و«صحيح ابن حِبَّان» (٣٠١)، وأصله عند البخاري (٢٦٨٦).

(٣) زيد في (ب): (أمنًا).

(٤) في النسخ: (عضوًا)، والمثبت من المصادر.

(٥) صرَّح بالسماع في «مسند البزار» (٣٢٧٨) و«شعب الإيمان» (١٠٦٢٩).

(٦) صرَّح بالسماع في «المعجم الأوسط» (٥٧٠٨).

(٧) صرَّح بالسماع في «مسند ابن المبارك» (٨١).

(٨) صرَّح بالسماع في «صحيح مسلم» (٤٣٦).

(٩) صرَّح بالسماع في «مصنَّف ابن أبي شيبة» (٣٥٢٧٣) و«الزهد» للإمام أحمد (٥٥/١).

(١٠) صرَّح بالسماع في «الأمثال في الحديث النبويِّ» لأبي الشيخ (٣٤٨).

أهل النَّار عذابًا...»[١]، وحديث: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ ثلاثةً كانوا في الجبل»[٢]، وغير ذلك من الأحاديث التي صرَّح فيها بالسَّماع، والله أعلم.

ذكر هذه الأحاديثَ الحافظُ مُغُلْطاي في كتابه[٣] «التقريب» في الرَّد على الحافظ المِزِّيِّ في سكوته على[٤] كلام ابنِ مَعِين في «تهذيبه»[٥]، ولكنَّ هذه الأحاديث إنَّما تَرِد إذا كانتِ الأسانيدُ إلى النُّعمان صحيحةً إليه، والله أعلم، وقد أخرج له البخاريُّ في «صحيحه» غيرَ هذا الحديث المذكور هنا: «الحلال بَيِّن» ستَّةَ أحاديثَ أُخَرَ[ح٧١٧، ٢٤٩٣، ٢٥٨٦، ٤٢٦٧، ٦٠١١، ٦٥٦١]، وله في بقيَّة الكتب[٦] -«مسلم» أو غيره- عدَّةُ أحاديثَ غير ما ذكرتُه أنا، والله أعلم، غير أنَّ الحافظَ مُغُلْطاي ذكر ما صرَّح فيه بالسَّماع منه عليه الصلاة والسلام.

٣- باب تَفْسِيرِ المُشَبَّهَاتِ

وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَهْوَنَ مِنَ الوَرَعِ؛ دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ.

قوله: (**وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ**): (حسَّان) هذا: بصريٌّ، أحدُ العبَّاد، عنِ الحسنِ، وعنه: جعفرُ ابنُ[٧] سليمان وعبدُ الله بن شَوْذَب[٨]، قال عُمَارة بن زَاذَان: كان حسَّان يفتح باب حانوته، فيضع الدَّواة، وينشر حسابه، ويرخي ستره، ثمَّ يصلِّي، فإذا أحسَّ بإنسان قد جاء؛ يُقبِل على الحساب يريه أنَّه كان في الحساب، وقال سلَّام بن أبي مُطيع: قال حسَّان بن أبي سنان: لولا المساكين، ما اتَّجرتُ، وقال جعفر بن[٩] سليمان: سمعت جليسًا لوَهْبِ بن مُنبِّه يقول: رأيتُ النَّبيَّ ﷺ فيما يرى النَّائم، فقلت: يا رسول الله؛ أين الأبدال مِن أمَّتك؟ فأومأ إلى الشَّام، قلت: أمَا بالعراق منهم أحد؟ قال: «بلى؛ مُحَمَّد بن واسع، وحسَّان بن أبي سنان، ومالك بن دينار»، ويروى: أنَّ رجلًا رأى النَّبيَّ ﷺ في المنام، فقال: «لو أنَّ حسَّان بن أبي سنان دعا أن يُحوِّل جبلٌ؛ لحُوِّل[١٠]»، وقال البُرْجُلانيُّ عن النَّضر بن

(١) صرَّح بالسماع في «صحيح البخاريِّ» (٦٥٦١) و«صحيح مسلم» (٢١٣).

(٢) صرَّح بالسماع في «مسند أحمد» (١٨٤١٧) و«المعجم الأوسط» (٢٣٢٨).

(٣) في (ب): (كتاب).

(٤) في (ب): (عن).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٤١١)، «إكمال تهذيب الكمال» (١٢/٥١).

(٦) زيد في (ب): (السِّتَّة).

(٧) زيد في النسخ: (أبي)، ولا يصحُّ.

(٨) في (ب): (سودة)، وهو تحريفٌ.

(٩) زيد في (ج): (أبي)، وليس بصحيحٍ.

(١٠) في (ب): (يحول)، وفي (ت) و(ج): (تحول)، وهي في (أ) محتملة.

عبد الجبَّار(١) السُّلميِّ قال: مرَّ حسَّان بن أبي سنان بغرفة، فقال: مذ كم بُنِيَت؟ ثمَّ رجع إلى نفسه فقال: وما عليكِ تسألين عمَّا لا يعنيك، فعاقبها بصوم سنة(٢)، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وليس له في بقيَّة الكتب شيء(٣)، والله أعلم.

قوله: (مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَهْوَنَ مِنَ الوَرَعِ): (الورع) في الأصل: الكفُّ عن المحارم، والتَّحرُّج منه، يقال: ورِع الرَّجل يَرِع -بالكسر فيهما(٤)- وَرَعًا ورِعةً، فهو وَرِع، وتورَّع من كذا: استُعِير للكفِّ عن المباح والحلال، وينقسم الورع...(٥)، وقال ابن قُرْقُول: (الكفُّ عن الشُّبهات تحرُّجًا تخوُّفًا من الله)[مطالع ٦/١٩٢]، وقال النَّوويُّ: (الورع: اجتناب الشُّبهات، والاشتهار بالعبادة) انتهى كلامه في «التَّحقيق»[ص٢٧٣]، أو حسن الطَّريقة والعفَّة(٦)، لا مجرَّد العدالة المسوغة(٧) لقبول الشهادة، بل ما يزيده عليه من العفَّة وحسن السِّيرة، كما قاله الرَّافعيُّ، وابن الرفعة، والنَّوويُّ في «التحرير»(٨).

قوله: (دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ): (يريب): ثلاثيٌّ ورباعيٌّ، روايةً ولغةً؛ ومعناه: دع ما تشكُّ فيه إلى ما لا تشكُّ فيه(٩).

٢٠٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ: أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ جَاءَتْ، فَزَعَمَتْ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمَا، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، وَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» وَكَانَتْ تَحْتَهُ بِنْتُ أَبِي إِهَابٍ التَّمِيمِيِّ.

---

(١) هكذا في النسخ تبعًا لبعض لنسخ «التذهيب»(٢/٢٥٤)، والذي في «حلية الأولياء»: (عبد الجبَّار بن النضر).

(٢) انظر هذه الأخبار في «حلية الأولياء» (٣/١١٤-١١٦)، و«تذهيب التهذيب» (٢/٢٥٤).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٦/٢٦).

(٤) (فيهما): سقط من (ج).

(٥) الكلام بتمامه لابن الأثير في «النهاية» (٥/١٧٤) مادَّة (ورع)، وكذا فَعَل ابن الأثير قال: (وينقسم إلى...)، ولم يذكر أقسامه، وقال الحافظ في «الفتح» (٤/٣٤٣) فيما نقله عن الخطابي في «أعلام الحديث» (٢/٩٩٧-١٠٠١): (ثمَّ هو على ثلاثة أقسام؛ واجبٌ ومستحبٌّ ومكروهٌ، فالواجب اجتناب ما يستلزمه ارتكاب المحرَّم، والمندوب اجتناب معاملة مَن أكثرُ مالِه حرامٌ، والمكروه اجتناب الرُّخَص المشروعة على سبيل التنطُّع).

(٦) (والعفة): سقط من (ب)، وفي (ت): الفقه).

(٧) في (ب): (المتبوعة)، وهو تحريفٌ.

(٨) انظر «الشرح الكبير» (٢/١٦٦)، «كفاية النبيه» (٤/٩)، «تحرير ألفظ التنبيه» (ص٧٨).

(٩) انظر «النهاية» (٢/٢٨٦) مادَّة (ريب)، «مطالع الأنوار» (٣/٢٠٢).

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (كَثِيرًا) بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة.

قوله: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان الظَّاهر أنَّه الثَّوريُّ، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ الحافظ عبدَ الغنيِّ المقدسيَّ في «الكمال» ذكر في مشايخه الثَّوريَّ فقط، وفي «التَّذهيب»[٨/٢٦٥] أطلق فقال: (روى عن سفيان)، وفي «الكاشف» قال: (والثَّوريُّ)(١)، والله أعلم.

قوله: (أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ): تقدَّم أنِّي لا أعرفها، وتقدَّم أنَّها أمَةٌ[ح٨٨]، ولا أعرف هل هي مسلمة أم لا، والله أعلم.

قوله: (فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ): (ذكر): مبنيٌّ للفاعل، أي: عقبةُ ذَكَر.

قوله: (وَكَانَتْ(٢) تَحْتَهُ بِنْتُ(٣) أَبِي إِهَابٍ التَّمِيمِيِّ): تقدَّم أنَّها بنتُ أبي إهاب بن عَزِيز(٤) بعين مهملة مفتوحة، وزايين(٥) الأولى مكسورة، و(أبو إهاب): صحابيٌّ، ولا يُعرَف اسمُه، وأنَّ له حديثًا في النَّهي عن الأكل مُتَّكِئًا، وأمَّا بنته؛ فاسمها غَنِيَّة -بفتح الغين المعجمة، وكسر النُّون، وتشديد المثنَّاة تحت المفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث- صحابيَّةٌ، وقد جاء في بعض الطُّرق: أنَّ اسمَها زينبُ، وأبو إهاب والدُها: ابنُ عَزِيز بن قيس بن سُوَيد بن ربيعة بن زيد بن عبد الله بن دارم، حكاه الدَّارقطنيُّ عن الزُّبير، قاله ابنُ بَشْكُوال وابنُ ماكولا في «إكماله» في (عتبة)(٦)، كنيتها أمُّ يحيى، وقد قدَّمت كلَّ ذلك في (باب الرحلة في المسألة النَّازلة(٧)) في (كِتَاب العلم)[ح٨٨].

٢٠٥٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ ﵂: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهِدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ مِنِّي، فَاقْبِضْهُ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامُ الفَتْحِ؛ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي، قَدْ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَقَا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللهِ،

(١) في المطبوع من «الكاشف» (٣/٧٣): (وسفيان).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وفي هامش (ق) مصحَّحًا عليه: (وقد كانت).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (ابنة).

(٤) زيد في (ب): (يعني).

(٥) في (ب): (وراءين)، وهو تحريفٌ.

(٦) انظر «المؤتلف والمختلف» (٣/١٦٥٦)، «الغوامض والمبهمات» (٢/٤٦٨)، «الإكمال» (٦/١١٩).

(٧) في (ب): (التاركة)، وهو تحريفٌ.

ابْنُ أَخِي، كَانَ قَدْ عَهِدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَابْنُ وَلِيدَةِ أَبِي، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ»، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ»، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: «احْتَجِبِي مِنْهُ»، لِمَا رَأَى مِنْ شَبَهِهِ بِعُتْبَةَ، فَمَا رَآهَا حَتَّى لَقِيَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزْعَةَ): تقدَّم أنَّه بفتح الزَّاي وسكونها[ح١١٨٨]، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزهريُّ[1] مُحَمَّد بن مسلم.

قوله: (كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ): هذا هو أخو سعد بن أبي وقَّاص مالكِ بن أُهَيب، أحدُ العشرة، ذكروا عتبةَ في الصَّحابة، وممَّن ذكره ابنُ منده، واحتجَّ بوصيَّته إلى أخيه سعد بابن وليدة زمعة، وأنكر أبو نُعَيم ذلك على ابن منده، قال أبو نُعَيم: (وعتبة هو الذي شجَّ وجهَ النَّبيِّ ﷺ يوم أُحُد، وكسر رَبَاعِيَتَه، وما علمت له إسلامًا، ولم يذكره أَحدٌ مِن المتقدِّمين في الصَّحابة، قيل: إنَّه مات كافرًا)، انتهى معناه[2]، وسأذكر [مَن قتله على كفره في أُحُد، وسأذكر أيضًا][3] الذين رمَوا رسول الله ﷺ يوم أحُد في مكانه من (أحُد) وغيره، وقد قال الدِّمياطيُّ في «حاشيته» هنا ما لفظه: (عتبة بن أبي وقَّاص هو الذي كسر يومَ أُحُد رَباعيَةَ النَّبيِّ ﷺ اليمنى السُّفلى، وجرح شَفَتَه السُّفلى، مات كافرًا بمكَّة، وابن قَمِئة جرحَ يومئذٍ وجنَتَه، فدخلت حَلْقتان من حِلَقِ المِغْفَر في وجنته، فنزعهما أبو عُبيدة فسقطت ثنيَّتاه، وشجَّه عبدُ الله بن شهاب الزُّهريُّ في جبهته[4])، انتهى، وسأذكر ذلك في (أُحُد) مُطَوَّلًا، وأذكر مَن قيل: إنَّه أخرج الحَلْقتين، فقيل: أبو عبيدة، ويقال: عقبة بن وَهْب بن كَلَدة، وأذكر مَن فعل به ما فعل مُطَوَّلًا في (أُحُد)[قبل ح٤٠٧٤].

قوله: (أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةِ زَمْعَةَ): (ابن وليدة زمْعة): اسمُه عبدُ الرَّحمن بن زمْعة بن قيس القرشيُّ العامريُّ، معدودٌ في الصَّحابة، وهو أخو عبدٍ، ومالكٍ، وسودةَ، أولاد زمْعة[5].

وقوله: (ابن وليدة زمْعة): هذه الوليدة لا أعرفها، والوليدة: الجارية الصَّبيَّة، وقال شيخُنا

(١) (الزهري): ليس في (ب).

(٢) انظر «معرفة الصحابة» (٢١٣٨/٤)، «الإصابة» (١٦١/٤).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٤) في (ج): (وجنته).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٤٥٠)، «الإصابة» (٦٨/٣).

ومِن قَبْله ابنُ عبد البَرِّ في «الاستيعاب»: (وأمُّه امرأة يمانِيَة)[الاستيعاب٤٥٠]، انتهى[التوضيح١٢/٥٠].

و(زمْعة): بإسكان الميم، ويقال: بفتحها، وعن الوقشيِّ: أنَّه الصَّواب(١).

قوله: (**فَاقْبِضْهُ**): هو بهمزة وصل، ثلاثيٌّ، وهذا ظاهر.

قوله: (**فَلَمَّا كَانَ عَامُ**(٢) **الفَتْحِ**): تقدَّم أنَّ الفتح كان في رمضان سنة ثمان، وقد اختُلِف متى هو من الشهر، وقد قدَّمته[ح١٠٤]، وسأذكره أيضًا في (الفتح)[قبل ح٤٢٧٤].

قوله: (**فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ**): هو عبدُ بن زَمْعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ودٍّ بن نصر، صحابيٌّ مشهور، أخو سودةَ أمِّ المؤمنين، وقال أبو نُعَيم: عبد بن زمْعة بن الأسود(٣)، العامريُّ، أخو سودة أمِّ المؤمنين، كان من سادة الصَّحابة، وهو الذي اختصم هو وسعدُ بن أبي وقَّاص في ابنِ وليدةِ زَمعةَ، كذا نسبه؛ فوَهِمَ، وإنَّما هو مَن ذكرتُه لك، والله أعلم(٤)/. [١/٢٦١أ]

قوله: (**فَتَسَاوَقَا**): الظَّاهر أنَّ معناه: أنَّ كلَّ واحد منهما ساق الآخر، وحقيقة المساوقة: مجيء واحد بعد آخر، وهي المتابعة، والله أعلم(٥).

قوله: (**يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ**): يجوز في (عبد) الفتح، وكذا (ابن)، ويجوز في (عبد) الضَّمُّ، فهذا وجهان معروفان، وحكى ابن مالك في «التَّسهيل»: جواز الضَّمِّ في (ابن)(٦).

قوله: (**الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ**) أي: لصاحب الفراش.

قوله: (**وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ**): قال الدِّمياطيُّ: (يعني: الخيبة والحرمان؛ لأنَّه لا يلحق به الولد، ولم يُرِدِ الحجارة، إذ ليس كلُّ زان(٧) يُرجَم؛ إنَّما يُرجَم المُحصَن)، انتهى، وكذا قال غيره(٨)، وسأذكر[قبل ح٦٨١٢] شروط الإحصان إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر «التنقيح» (٢/٤٦٥).

(٢) في (ق): بالنصب، وفي «اليونينيَّة» بالرفع، وهو بالرفع اسم (كان)، وبالنصب بتقدير: (في).

(٣) الذي في «معرفة الصحابة» (٤/١٨٩٦): (عبد بن زمعة، أخو سودة)، لكن قال في ترجمة عبد الرحمن بن زمعة (٤/١٨٢٤): (عبد الرحمن بن زمعة بن الأسود) ثمَّ ساق سندًا إلى عبد الرحمن بن زمعة: أنَّه خاصم في غلام.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٤٦٥)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٦٠)، «الإصابة» (٢/٤٣٣).

(٥) انظر «لسان العرب» مادَّة (سوق)، و«التوضيح» (٣٢/٥٤٤).

(٦) أي: إتباعًا، انظر «شرح التسهيل» (٣/٢٨٣).

(٧) زيد في النُّسخ: (لا)، وليس بصحيح.

(٨) انظر «أعلام الحديث» (٢/١٠٠٤)، «مشارق الأنوار» (٢/٢٨٤).

٢٠٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ المِعْرَاضِ فَقَالَ: «إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ؛ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ فَقَتَلَ؛ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّهُ وَقِيذٌ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أُرْسِلُ كَلْبِي وَأُسَمِّي، فَأَجِدُ مَعَهُ عَلَى الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ لَمْ أُسَمِّ عَلَيْهِ، وَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلْ، إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الآخَرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظُ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١٧].

قوله: (أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ): تقدَّم أنَّه بفتح الفاء، وأنَّ بعضَ المغاربة سكَّن الفاء، وذلك خلاف ما يقوله أصحاب الحديث، حكاه الدَّارقطنيُّ عنهم(١)، وقد قدَّمت أنَّ الأسماءَ بالسكون، والكنى بالفتح[ح١٧٥]، وكذا تقدَّم أنَّ (الشَّعْبِيَّ): عامرُ بن شَراحيل.

قوله: (عَنِ المِعْرَاضِ): هو بكسر الميم، وإسكان العين المهملة، وفي آخره ضاد معجمة؛ وهو خشبةٌ مُحدَّدة(٢) الطَّرف، وقيل: بل فيه حديدة يُرمَى بها الصَّيد، وقيل: بل هو سهم لا ريش له(٣).

قوله: (وَقِيذٌ): هو بفتح الواو، وكسر القاف، وإسكان المثنَّاة تحت، وبالذَّال المعجمة، قال ابن قُرْقُول: (أي: ميتة؛ بمعنى: موقوذة، وهي المقتولة بعصًا أو حجر، أو بما لا حدَّ له، يقال: وقذتُه؛ إذا أثخنتَه ضربًا، قال أبو سعيد: أصل الوَقذ: الضرب على فأس القفا، فتصل هدَّتها إلى الدِّماغ، فيذهب العقل)(٤).

قوله: (وَلَا أَدْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَ؟): (أيُّ): مضمومة الياء، وبعضهم أعرب (أيًّا) مطلقًا(٥).

---

(١) انظر «المؤتلف والمختلف» (١١٨٥/٣).

(٢) في (ج): (محدودة).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤٠١/٤).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٢٣٤/٦).

(٥) قال أبو ذرٍّ في «الناظر» عند شرح هذا الحديث (٢٠٥٤): (هي معربةٌ، فقيل: مطلقًا، وقال سيبويه: تُبنى على الضمِّ إذا أُضيفت لفظًا، وكان صدرُ صِلتِها ضميرًا محذوفًا؛ نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وقولُه:

... عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وقد تُعربُ حينئذٍ، كما رُويتِ الآيةُ بالنصب -وهي قراءةُ طلحةَ، ومعاذِ بنِ مُسلمٍ، وزائدةَ عنِ الأعمش [«القراءات الشاذة» (ص٨٦)، «الكامل» (ص٥٩٦)]- والبيتُ بالجرِّ، والله أعلم، وقد أطال النفَسَ الشهابُ في «إعرابه» في (أيٍّ)؛ فانظره في قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]). =

٤ - بابُ مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ

قوله: (بَابُ مَا يُتَنَزَّهُ): (يُتنزَّه): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٢٠٥٥ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً، لَأَكَلْتُهَا».

وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَجِدُ تَمْرَةً سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي».

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تقدَّم مرَّات أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ صاد مهملة، ثمَّ تاء التأنيث، وهو ابنُ عقبةَ السُّوائيُّ، أبو عامر، عن فِطْرِ بن خليفةَ، ومِسْعَرٍ، والطبقةِ، وعنه: البخاريُّ، وأحمدُ، وعبدٌ، والحارثُ ابن أبي أسامة، وأممٌ، وكان من العابدين الحُفَّاظ، مات سنة (٢١٥هـ)[١]، وقد تقدَّم[ح٢٩٩] مُتَرجَمًا، ولكن بَعُد العهدُ به.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو سفيان الثَّوريُّ فيما ظهر لي، ومستندي أنَّ الحافظَ عبدَ الغنيِّ في «الكمال»[١٩٤/٨] ذكر الثَّوريَّ فيمَن روى عنه قَبِيْصة بن عقبة، ولم يذكر فيهم ابنَ عُيَينة، والله أعلم، والذَّهبيُّ في «التذهيب» أطلق فقال: (وسفيان)[التذهيب٣٩١/٧].

قوله: (عَنْ مَنْصُورٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن المُعتمِر.

قوله: (عَنْ طَلْحَةَ): هو طلحة بن مُصرِّف الياميُّ، أبو عبد الله الكوفيُّ، أحد أئمَّة الكوفة، عن عبدِالله بن أبي أوفى، وأنسٍ، ومُرَّةَ الطَّيِّبِ، وعدَّةٍ، وعنه: ابنُه مُحَمَّدٌ، وشعبةُ، وخلقٌ، وثَّقوه، وقال ابن إدريس: (كانوا يسمُّونه: سيِّدَ القرَّاء)، مات سنة (١١٢هـ)، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين وأبو حاتم[٢].

قوله: (بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ): قال الدِّمياطيُّ: («مسقوطة»؛ بمعنى: ساقطة، وقد يأتي «مفعول» بمعنى: «فاعل»؛ كقوله[٣] تعالى: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مريم: ٦١] أي: آتيًا، و﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [الإسراء: ٤٥] أي: ساترًا)، انتهى، وكذا ﴿يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١] أي: ساحرًا.

= وتمام البيت المذكور:

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

وينسب لغسَّان بن وعلة، وانظر «أوضح المسالك» (١/١٣٦-١٣٩)، «الدر المصون» (٧/٦٢٠).

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٤٨١)، «ميزان الاعتدال» (٣/٣٨٣).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٤٧٤)، «تهذيب الكمال» (١٣/٤٣٣).

(٣) في (ب): (قال الله).

قوله: (وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): (همَّام) هذا: هو ابن مُنبِّه بن كامل اليمانيُّ الأبناويُّ، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، ولهذا أخرجه مسندًا متَّصلًا في (اللُّقطة) عن مُحَمَّد بن مقاتل، عن ابن المبارك، عن مَعْمَر بن راشد، عن همَّام به[ح٢٤٣٢]، والله أعلم.

٥ - بابُ مَنْ لَمْ يَرَ الوَسَاوِسَ وَنَحْوَهَا مِنَ المُشَبَّهَاتِ

٢٠٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يَجِدُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا، أَيَقْطَعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا، حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: لَا وُضُوءَ إِلَّا فِيمَا وَجَدْتَ الرِّيحَ، أَوْ سَمِعْتَ الصَّوْتَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بن دُكَين، وتقدَّم ضبطُ (دُكَين)[ح١١٢]، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (عَنْ عَمِّهِ): تقدَّم الكلام على [عمِّ] عبَّاد بن تميم، وأنَّه عبدُ الله بن زيد بن عاصم المازنيُّ مُترجَمًا؛ فانظره في أوائل هذا التعليق[ح١٣٧،١٥٨].

قوله: (شُكِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ(١) ﷺ الرَّجُلُ): (شُكِي): بضمِّ الشِّين، وكسر الكاف، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد تقدَّم مُطوَّلًا[ح١٣٧]، و(الرَّجلُ): مرفوع نائب مناب الفاعل.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ): (ابن أبي حفصة): اسمُه مُحَمَّدُ بن أبي حفصة ميسرةَ، أبو سَلَمةَ البصريُّ، عنِ الزُّهريِّ، وأبي جمرة الضُّبَعيِّ، وجماعةٍ، وعنه: الثَّوريُّ، وإبراهيمُ ابن طَهمان، وابنُ المبارك، ورَوحُ بنُ عُبَادة، وجماعةٌ، وثَّقه أبو داود، وقال عبَّاسٌ عنِ ابنِ مَعِين: (ثقةٌ)، وقال أحمدُ بنُ أبي خيثمة عن ابن مَعِين: (صالحٌ(٢))، وليَّنه يحيى القطَّان، وقال النَّسائيُّ: (ضعيف)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ(٣)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٥٢٥].

و(الزُّهريُّ): مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ، ولم يخرِّج شيخُنا هذا الأثرَ، ذكرَه ولم يعزُه(٤).

---

(١) كذا في النُّسخ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبي).

(٢) زيد في (ب): (الحديث).

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (٨/٨٩)، «الضعفاء والمتروكين» (ص ٢٣٥)، «تهذيب الكمال» (٢٥/٨٥)، «تذهيب التهذيب» (٨/٧٩).

(٤) انظر «التوضيح» (١٤/٤١)، وقد أخرجَ هذا الأثرَ أحمدُ في «مسنده» (١٦٤٤٢) عن رَوح بن عبادة، عن محمَّد بن أبي =

٢٠٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْعِجْلِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «سَمُّوا عَلَيْهِ وَكُلُوهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ): هو بضمِّ الطَّاء المهملة، وبالفاء؛ نسبة إلى طُفاوة؛ حَيٌّ[(١)]، وفي أصلنا: مضموم الطَّاء ومفتوحها بالقلم[(٢)].

٦ - بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]): قال ابن المُنَيِّر: (إنَّما ذَكَرَ الآيةَ في هذه التَّرجمة؛ لمنطوقها؛ وهو الذَّمُّ، وتقدَّم ذكرها في باب الإباحة لمفهومها؛ وهو تخصيص ذمِّها بحالة اشتُغِل بها عن الصَّلاة والخطبة، والله أعلم)[المتواري ٢٣٩].

٢٠٥٨ - حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّأْمِ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا، حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١].

قوله: (حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ): هو بفتح الغين المعجمة، وتشديد النُّون، وهذا ظاهرٌ عند أهلِه.

قوله: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ): هذا هو زائدةُ بنُ قُدامة أبو الصَّلْتِ الثَّقفيُّ الكوفيُّ الحافظُ، عن زياد بن عِلَاقة وسِمَاك، وعنه: ابنُ مَهْديٍّ وأحمدُ ابن يونس، ثقةٌ حجَّةٌ، صاحبُ سُنَّة، تُوفِّيَ غازيًا بالرُّوم[(٣)] سنة ستِّين ومئة، أو سنة إحدى وستِّين ومئة، أخرج له الجماعة[(٤)]، وقد تقدَّم[ح٢٦٩]، ولكن طال به العهد[(٥)]/. [١/٢٦١ب]

قوله: (عَنْ حُصَيْنٍ): هو بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، تقدَّم، وأنَّ الأسماءَ كلَّها بالضَّمِّ

= حفصة، عن ابن شهابٍ، عن سعيد بن المسيَّب وعبَّاد بن تميم، عن عمِّه مرفوعًا، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٢١٢).

(١) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٤/٦٨)، «اللُّباب في تهذيب الأنساب» (٢/٢٨٣)، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٢٥/٦٥٢).

(٢) هو مضبوطٌ الآن في أصله بالضمِّ فقط.

(٣) في (أ) و(ج): (لروم).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٢٧٣).

(٥) في (ج): (العهد به).

كذلك إلَّا حُضَينَ بنَ المنذر أبا ساسان؛ فإنَّه بالضَّاد المعجمة، وأنَّ الكنى بالفتح؛ أبو حَصِين[ح١١٠]، وهذا هو حُصَين بن عبد الرَّحمن السُّلَميُّ، أبو الهُذَيل الكوفيُّ، ابنُ عمِّ منصور، عن جابر بن سَمُرة وأبي وائل، وعنه: شعبةُ، وهُشَيم، وعليُّ بن عاصم، ثقةٌ حجَّةٌ، مات سنة (١٣٦هـ)، أخرج له الجماعة(١)، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٥٩٥].

قوله: (عَنْ سَالِمٍ): هو سالمُ بنُ أبي الجَعْد الأشجعيُّ مولاهم، الكوفيُّ، عن عُمرَ وعائشةَ مُرسَلًا، وعنِ ابنِ عبَّاس وابنِ عُمرَ، وعنه: منصورٌ والأعمشُ، تُوفِّيَ سنة (١٠٠هـ)، ثقةٌ، أخرج له الجماعة [الكاشف١٧٤٦]، له ترجمةٌ في «الميزان»[١٠٩/٢]، وصحَّح عليه.

تنبيهٌ: في أصلنا الذي سمعتُ فيه على العراقيِّ: (حُصَين بن سالم)، وهذا غلطٌ صَرَحٌ(٢)، وإنَّما هو: (عن سالم)، وقد ضبَّبتُ أنا على (بن)، وكتبت صوابه في الحاشية(٣): (عن)، والله أعلم.

قوله: (إِذْ أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّأْمِ عِيرٌ...) إلى آخره: تقدَّم الكلام على (الشَّام)[ح٧]، وعلى (العير)، ولمن كانت، والاثنا عشر رجلًا ذكرتهم، وذكرت مَن بقي غير اثني عشر رجلًا، وذكرت مجموعهم، فبلغوا خمسةَ عشرَ رجلًا وامرأتين[ح٩٣٦]، والله أعلم.

٧- بابُ مَنْ لَمْ يُبَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ المَالَ

قوله: (بَابُ مَنْ لَمْ يُبَالِ): هو بكسر اللَّام مجزوم؛ لأنَّه معتلٌّ، فبقيت الكسرة؛ لتدلَّ على أنَّ المحذوف ياءٌ، وهذا ظاهر.

قوله: (كَسَبَ): هو بفتح السِّين، وهذا ظاهر.

٢٠٥٩- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي المَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنَ الحَلَالِ أَمْ مِنَ الحَرَامِ».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه(٤) مُحَمَّد بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحدُ الأعلام، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١١٩]، وكذا تقدَّم (المَقْبُرِيُّ): أنَّه بضمِّ الباء، وفتحها، وكسرها[ح٣٩]، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٥١٩/٦).

(٢) في (ت): (صريح).

(٣) في (ب): (الحواشي).

(٤) (أنَّه) زيادة من (ت) و(ج).

٨- بَابُ التِّجَارَةِ فِي البَرِّ وَغَيرِهِ، وَقَوْلِهِ: ﴿رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٧]
وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ القَوْمُ يَتَبَايَعُونَ، وَيَتَّجِرُونَ، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللهِ، لَمْ تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللهِ حَتَّى يُؤَدُّوهُ إِلَى اللهِ.

قوله: (بَابُ التِّجَارَةِ فِي البَرِّ): هو بفتح الموحَّدة، وتشديد الرَّاء، وفي نسخة: (البَزِّ): بفتح الموحَّدة، وبالزاي[(١)]، وفي نسخة: (البُرِّ): بضمِّ الموحَّدة[(٢)]، وتشديد الرَّاء[(٣)]، قال شيخنا: (قال بعض شيوخنا: اختُلِف في هذا التَّبويب هل هو «البَر» بفتح الباء، أو ضمِّها، أو بالزَّاي؟ وبكلِّها جاءت النُّسخ، ولم أر مُتقِنًا ضبطها، وقال ابن بطَّال، أي: في البَزِّ[(٤)] وغيره[شرح البخاري ٦/٢٠٢])، انتهى، وقد نقل شيخنا قبل هذا عن نسخة الدِّمياطيِّ: بفتح الباء والرَّاء المشدَّدة، انتهى[التوضيح ١٤/٨٠]، ويَشُدُّ هذا ما ترجم بعده: (باب التِّجارة في البحر)، والله أعلم، ورأيت بعضهم قال: (إنَّه بتشديد الزَّاي، أي: أمتعة البزَّاز)، قال: (وعند بعضهم بالرَّاء، وهو تصحيف)، انتهى[(٥)].

قوله: (وَقَالَ قَتَادَةُ): هذا هو[(٦)] ابن دِعامة المُفسِّر العالمُ[(٧)] الحافظُ، تقدَّم مُترجَمًا[قبل ح١٢١١].

٢٠٦٠- ٢٠٦١- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي المِنْهَالِ قَالَ: كُنْتُ أَتَّجِرُ فِي الصَّرْفِ، فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم.
وَحَدَّثَنِي الفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ: حَدَّثَنَا الحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَعَامِرُ بْنُ مُصْعَبٍ: أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا المِنْهَالِ يَقُولُ: سَأَلْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَا: كُنَّا تَاجِرَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَدًا بِيَدٍ، فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ نَسَاءً، فَلَا يَصْلُحُ».

---

(١) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت.
(٢) من قوله: (وبالزاي...) إلى قوله: (بضمِّ الموحَّدة) سقط من (ب).
(٣) وهي رواية ابن عساكر.
(٤) كذا ضبطها في (أ) و(ت) تبعًا لـ«التوضيح»، وفي (ب) و(ج): (البر)، وهو في «شرح ابن بطَّال»: (البَرِّ)، وكذا نقله عنه الحافظ في «الفتح» (٤/٣٤٨).
(٥) «التنقيح» (٢/٤٦٦)، قال الحافظ في «الفتح» (٤/٣٤٨): (أخطأ من زعم أنَّه بالراء تصحيفٌ؛ إذ ليس في الآية ولا الحديث ولا الأثر اللاتي أوردها في الباب ما يرجِّح أحد اللفظين).
(٦) زيد في (ج): (قتادة).
(٧) زيد في (ب): (الفاضل).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تقدَّم[1] مرارًا أنَّه الضَّحَّاكُ بن مَخْلَد النَّبيلُ الحافظُ، وتقدَّم بترجمة [قبل ح٦٢]، وكذا تقدَّم (ابْن جُرَيْجٍ) أنَّه عبدُ الملك بنُ عبدِ العزيز بنِ جُرَيج الإمام.

قوله: (عَنْ أَبِي المِنْهَالِ): هذا اسمه عبد الرَّحمن بن مُطعِم، سمع البراءَ، وزيدَ بنَ أرقم، وابنَ عبَّاس، روى عنه: عَمرُو بنُ دينار، وحَبِيب بنُ أبي ثابت، وعبدُ الله بن كَثِير، وسليمانُ الأحول، وثَّقه أبو زرعة، تُوفِّيَ سنة (١٠٦هـ)، أخرج له الجماعة[2].

تنبيهٌ: لهم: أبو المِنْهال الرِّياحيُّ؛ بكسر الرَّاء، وبالمثنَّاة تحت، واسمُه سيَّار بن سَلَامة البصريُّ، يروي عن أبيه وأبي بَرْزَة، وعنه: شعبةُ وحمَّادُ بن سَلَمة، أخرج له الجماعة، وثَّقه ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ[3].

قوله: (وَإِنْ كَانَ نَسَاءً): هو بفتح النُّون والسِّين، والمدِّ، والهمز في آخره، كذا في أصلنا، على وزان (فَعَال)، قال ابن قُرْقُول: (قوله في الصَّرف: «وإن كان نسِيئًا؛ فلا يصلح»، كذا لهم وزن «فَعِيل»، وعند الأَصيليِّ: «نَسَاء»؛ مثال: «فَعَال»، وكلاهما صحيحٌ؛ بمعنى التَّأخير)[المطالع٤/٢١٣]، انتهى، وفي «القاموس»: (نَسَأَه؛ كـ«منعه»: أخَّره، كأنسأه) انتهى[4]، فحصل فيه ثلاثة أوجه والرُّباعيُّ؛ (نَساء)، و(نسيئًا)[5]: وجهان في كلام ابن قُرْقُول تقدَّما، والثَّالث والرباعيُّ في كلام «القاموس»، وها هي: نَسَاءً، ونَسِيئًا، ونَسْئًا، وأنسأه؛ كلُّها بمعنى التَّأخير.

٩- بابُ الخُرُوجِ فِي التِّجَارَةِ

وَقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠].

٢٠٦٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ: أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَكَأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا، فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى، فَفَرَغَ عُمَرُ، فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ؟ ائْذَنُوا لَهُ، قِيلَ: قَدْ رَجَعَ، فَدَعَاهُ، فَقَالَ: كُنَّا نُؤْمَرُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: تَأْتِينِي عَلَى ذَلِكَ بِالبَيِّنَةِ؟ فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسِ الأَنْصَارِ، فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا: لَا يَشْهَدُ

---

(١) زيد في (ب): (مُتَرجَمًا).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٢٨٤)، «تهذيب الكمال» (١٧/٤٠٦).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٢٥٤)، «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٨).

(٤) انظر «القاموس» مادَّة (نسأ)، ولفظه بتمامه: (نَسَأَهُ كـ«منعه»: زَجَرَهُ وساقَهُ، كَنَسَّأَهُ وأَخَّرَهُ نَسْئاً ومَنْسَأَةً كأَنْسَأَهُ).

(٥) («نَساء»، و«نسيئًا»): جاء في النسخ -وهو مستدرك في (أ)- سابقًا قبل قوله: (والرباعي)، والمثبت موافق لما ساقه المؤلِّف.

لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، فَذَهَبَ بِأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، فَقَالَ عُمَرُ: أَخَفِيَ هَذَا عَلَيَّ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ؛ يَعْنِي: الخُرُوجَ إِلَى التِجَارَةِ.

قوله: (حَدَّثَنَا(١) مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ): كذا في أصلنا، وفي نسخة هي في هامش أصلنا: (ابن سلَام)، وعليها علامة راويها(٢)، قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (وقال البخاريُّ في «الجمعة»[ح٩١١]، و«البيوع»[ح٢٠٦٢]، و«بَدء الخلق» في(٣) «ذِكْر الملائكة»[ح٣٢٠٩](٤)، و«المرضى»[ح٥٦٥٢]، و«اللِّبَاس»[ح٥٨٢٢]، و«الوصايا»[ح٢٧٥٦]، وفي «بَاب ما يُنهَى عنه من دعوة الجاهليَّة»[ح٣٥١٨]: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا مَخْلَد ابن يزيدَ(٥) الحرَّانيُّ»، نسبه شيوخُنا: مُحَمَّد بن سلَام، وقد نسبه البخاريُّ أيضًا كذلك في مواضِعَ من آخِرِ الكتاب[ح٦٢١٣])، انتهى[التقييد ٣/١٠٢٧]، وفي «الأطراف»[٣/٣٩٧] للمزِّيِّ لم ينسبه.

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمام المكِّيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٩٦]، وكذا تقدَّم (عَطَاء) -وهو ابن أبي رَبَاح المكِّيُّ- مُتَرجَمًا[ح٩٨].

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ): هذا ليثيٌّ، قاصُّ مكَّةَ، عن أُبيٍّ، وعُمرَ، وعائشةَ، وعنه: ابنُه، وابنُ أبي مُلَيكة، وعَمرُو بن دينار، وآخرون، وذكر ثابت البُنانيُّ: أنَّه قصَّ على عهد عُمرَ رضي الله عنه(٦)، قال الذَّهبيُّ: (وهذا بعيدٌ)، مات سنة (٧٤هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف ١٩٣].

تنبيهٌ: لهم آخر يقال له: عُبَيد بن عُمَير، مولى ابنِ عبَّاس، عن مولاه، وعنه: ابنُ أبي ذئب، والصَّحيح أنَّه بينه [وبينه] عطاء(٧)[الكاشف ١٩٣]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢١]: أنَّه لا يُعرَف، أخرج له أبو

(١) في (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) وهي رواية غير أبي ذرٍّ وابن عساكر.

(٣) في النسخ تبعًا لمصدره (وفي)، ولعلَّ حذف الواو هو الأولى؛ وذلك لأنَّ (ذكر الملائكة) بابٌ في (كتاب بَدء الخلق).

(٤) وهو فيه منسوب: (محمَّد بن سلام).

(٥) في (ب): (مزيد)، وهو تحريفٌ.

(٦) انظر «تاريخ ابن أبي خيثمة» (١/١٩٣).

(٧) هذا كلام الذهبيِّ في «الكاشف» (٢/٢٣٣)، وقد بناه على أنَّ عبيدَ بنَ عمير هذا هو الليثيُّ، والأصحُّ أنَّ الذي يروي عنه ابنُ أبي ذئبٍ إنَّما هو هذا مولى ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما، قال ابنُ أبي داود في «المصاحف» بعد أن أخرج حديثَه وفي آخره: (قال ابنُ أبي ذئب: فحدَّثني عُبَيد...) (١٩١): (ليس هو عُبَيد بن عمير الليثي، هذا هو عبيد ابن عُمَير مولى أمِّ الفضل، ويُقال: مولى ابنِ عبَّاس)، وقال الحافظُ في «تهذيب التهذيب» (٣/٣٩): (ويدلُّ عليه قولُ ابنِ أبي ذئبٍ: «حدَّثني عبيد»؛ فإنَّ ابنَ أبي ذئب لم يدركِ الليثيَّ، والله أعلم)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/٢٢٥).

داود، انفرد عنه ابنُ أبي ذئب(١).

قوله: (أَنَّ أَبَا مُوسَى الأَشْعَرِيَّ): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار، أميرُ النَّبيِّ ﷺ، وتقدَّم ببعض ترجمة[ح١١].

قوله: (فَلَمْ يُؤْذِنْ لَهُ): هو بكسر الذَّال في أصلنا الآن، والظَّاهر أنَّه يجوز الفتح(٢).

قوله: (فَفَزِعَ(٣) عُمَرُ): هو بالزاي، والعين المهملة، أي: انتبه ممَّا هو فيه.

قوله: (إِلَّا أَصْغَرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ): تقدَّم أنَّه سعد بن مالك بن سنان، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٩]، وهذا هنا، وفي «مسلم»: أنَّ الشاهدَ أُبيُّ بن كعب، وقال له: (يا ابن الخطَّاب؛ لا تكن عذابًا على أصحاب رسول الله ﷺ...) الحديث[م٢١٥٤]، والظَّاهر أنَّهما شهدا، والله أعلم، وزاد أُبيٌّ ما زاد/. [١/٦٢٢أ]

قوله: (أَخَفِيَ(٤) عَلَيَّ؟): هو بهمزة الاستفهام، و(خَفِي): فعل ماض، وهذا ظاهر.

قوله: (أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ): تقدَّم تفسيره[ح١١٨]، وهنا في «الصَّحيح» في بعض النُّسخ: (يَعْنِي: الخُرُوجُ إِلَى التِّجَارَةِ(٥)).

١٠- بابُ التِّجَارَةِ فِي البَحْرِ

وَقَالَ مَطَرٌ: لَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ اللهُ فِي القُرْآنِ إِلَّا بِحَقٍّ، ثُمَّ تَلَا: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟(٦) مِن فَضْلِهِۦ﴾ [فاطر: ١٢]، الفُلْكُ: السُّفُنُ، الوَاحِدُ وَالجَمِيعُ سَوَاءٌ، وَقَالَ مُجَاهِدٌ: تَمْخُرُ السُّفُنُ الرِّيحَ، وَلَا يَمْخَرُ الرِّيحُ مِنَ السُّفُنِ إِلَّا الفُلْكُ العِظَامُ.

قوله: (وَقَالَ مَطَرٌ): هذا هو مطر بن طَهمان، أبو رَجاء الخراسانيُّ الورَّاق، مولى عِلباء السُّلَميِّ، وكان يكتبُ المصاحفَ، عن أنس(٧)، فقيل: مُرسَلًا، وعن شَهْرِ بن حَوْشَب، ورجاء بن حَيْوَة، والحسنِ، وعطاءِ بن أبي رَباح، وعَمرِو بن شعيب، وخلقٍ، وعنه: ابنُ أبي عَروبة، ومَعْمَرٌ، والحمَّادان، وخلقٌ،

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٢٢٥)، «تذهيب التهذيب» (٦/٢٥٧).
(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».
(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، ورواية «اليونينيَّة»: (فَفَرَغَ).
(٤) زيد في (ق): (هذا)، وإثباتها رواية أبوي ذرٍّ والوقت.
(٥) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية ابن عساكر والكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة»: (تجارة).
(٦) استدركت الواو في الأصل: ﴿وَلِتَبْتَغُوا۟﴾، مراده الآية الأخرى: ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النحل: ١٤]، وإثبات هذه الآية رواية «اليونينيَّة»، وإثبات التي في الأصل رواية أبي ذرٍّ.
(٧) (عن أنس): سقط من (ب).

وكان يحيى القطَّانُ يُشبِّهه بابن أبي ليلى في سوء الحفظ، وقال أحمدُ: (هو في عطاء ضعيفُ الحديثِ)، وقال ابنُ مَعِين: (صالحٌ)، وقال النَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)، وقال ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»: (مات سنة خمس وعشرين)، وقال الفلَّاس: (سنة تسع وعشرين ومئة)، علَّق له البخاريُّ كما ترى هنا، وفي غير هذا المكان[قبلح٧٥٥]، وأخرج له مسلمٌ والأربعةُ، وهو حسنُ الحديثِ، له ترجمةٌ في «الميزان»[(١)].

قوله: (**الفُلْكُ: السُّفُنُ الوَاحِدُ وَالجَمِيعُ**[(٢)] **سَوَاءٌ**) انتهى: وقال تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]: هذا مفرد، وقال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢]: هذا جمع، ويُؤنَّث ويُذكَّر، ﴿ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾: مذكَّر، وقال تعالى: ﴿وَٱلْفُلْكَ تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [الحج: ٦٥]، فأنَّث، ويحتمل واحدًا وجمعًا، قاله[(٣)] الجوهريُّ[(٤)]، كأنَّه يُذهَب بها إذا كانت واحدة إلى المركب؛ فتُذكَّر، وإلى السفينة؛ فتُؤنَّث.

قوله: (**قَالَ**[(٥)] **مُجَاهِدٌ**): هذا هو ابن جَبْر، الإمامُ المُفسِّرُ، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح٣١٢].

قوله: (**تَمْخُرُ السُّفُنُ الرِّيحَ، وَلَا تَمْخُرُ الرِّيحَ مِنَ السُّفُنِ إِلَّا الفُلْكُ العِظَامُ**): (تَمْخَر): بفتح المثنَّاة فوق، وإسكان الميم، وفتح الخاء المعجمة وضمِّها[(٦)]، وبالرَّاء، قال ابن قُرْقُول: («تمخر السُّفُنَ[(٧)] الرِّيحُ، ولا تمخرُ الرِّيحُ من السُّفن إلَّا الفُلكَ العِظامَ»: كذا لهم، وعند الأَصيليِّ: «تمخر السُّفنُ الريحَ»؛ بضمِّ «السُّفن»، ونصب «الرِّيح»، وقال بعضهم: صوابه فتح «السفن»، وضمُّ «الريح»؛ كأنَّه[(٨)] جعلها المُصرِّفة لها في الإقبال والإدبار، قال القاضي أبو الفضل: صوابه إن شاء الله ما ضبطه الأَصيليُّ، وهو دليل القرآن؛ إذ[(٩)] جعل الفعلَ للسفن، فقال: ﴿مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ [النحل: ١٤]، وقال الخليل:

---

(١) انظر «العلل ومعرفة الرِّجال» (١/٤٠٩)، (١/٤٩١)، «الجرح والتعديل» (٨/٢٨٨)، «الضعفاء والمتروكين» (ص٢٣٨)، «الثقات» (٥/٤٣٥)، «ميزان الاعتدال» (٤/١٢٦)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٥١).

(٢) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (والجمع)، وكذا في (ت).

(٣) في النسخ: (قال)، والمثبت هو الصواب.

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (فلك).

(٥) كذا في (أ) و(ب)، وفي (ج) و«اليونينية» و(ق): (وقال).

(٦) الفتح رواية «اليونينيَّة».

(٧) في النسخ مشكولًا: (السَّفَنَ)، والمثبت من مصدره، أمَّا (السَّفَن)؛ فهو الفأس العظيمة، انظر «لسان العرب» مادَّة (سفن).

(٨) في النسخ: (كأنَّها)، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت من مصدره.

(٩) في النسخ: (إذا)، والمثبت من مصدره.

مخرت السفينةُ؛ إذا استقبلت الرِّيح، وقال أبو عبيد: هو شقُّها، فعلى هذا؛ «السفينة»: فاعلة مرفوعة، وقال الكسائيُّ: مخرت تمخر؛ إذا جرت، وقال غيره: ﴿مَوَاخِرَ﴾: جواري)[المطالع٤/٢٠]، انتهى(١).

٢٠٦٣ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ خَرَجَ إِلَى الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ...، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهَذَا.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ...) إلى آخره: تقدَّم في (الزَّكاة) أنَّ هذا التعليقَ أخرجه البخاريُّ في سبعةِ أماكنَ غيرَ مُسْنَدٍ، وأنَّه يقع هنا عقيبه: (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهَذَا)(٢)، وأنَّه ثابتٌ في عدَّة أصول، وهو أيضًا ثابتٌ في أصلنا الذي سمعنا فيه على العراقيِّ هنا، ولكن فيه: (عبد الرَّحمن)، وكان قبل ذلك (عبد الله)، فأصلح، وضرب على الجلالة، وخُرِّج (الرَّحمن)، وصُحِّح عليه، وهو خطأٌ محضٌ، وصوابه: (عبد الله)(٣)، وقد ذكرتُه مُطوَّلًا في (الزَّكاة)، وتكلَّمت على عبدِ الله بن صالح، فانظره[ح١٤٩٨]، والله أعلم، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ أيضًا هنا لم يسنده.

قوله: (أنَّه ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ): هذا الرجل لا أعرفه، وقد قدَّمت من عند ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (أنَّ الذي أقرض الألف الدِّينار(٤) هو النَّجاشيُّ)[الإفهام ١٩٨][ح١٤٩٨].

١١ - بابُ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٧].

وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ الْقَوْمُ يَتَّجِرُونَ، وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللهِ، لَمْ تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ حَتَّى يُؤَدُّوهُ إِلَى اللهِ.

---

(١) انظر: «مشارق الأنوار» (٢/٤٦)، «غريب الحديث» لأبي عبيد (٢/١٩٢)، «الغريبين» (٦/١٧٣٤).

(٢) هذا القول ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٣) في هامش (ق) بخطِّ المصنِّف: (صوابه: عبد الله، لا عبد الرحمن، وهو كاتب الليث، وكذا ذكر [المِزِّيُّ] هذا المكان عنه [«تحفة الأشراف» (١٠/١٥٦)]، وليس في رواة الكتب السِّتَّة بل ولا في مصنفات أصحاب الكتب السِّتَّة مَن يقال له: «عبد الرحمن بن صالح» غير واحد، روى له النَّسائيُّ في «الخصائص»، وهو شيعيٌّ، وكان يدخل على أحمد ابن حنبل، ولم يخرج له [البخاريُّ] ولا غيره من أصحاب الكتب السِّتَّة شيئًا)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٧/١٧٧)، «ميزان الاعتدال» (٢/٥٦٩).

(٤) في (ت): (دينار).

قوله: (وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ الْقَوْمُ يَتَّجِرُونَ): هذا الأثر قدَّمه قريبًا[قبل ح٢٠٦٠] بزيادة: (يتبايعون).

٢٠٦٤- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبَلَتْ عِيرٌ وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١].

قوله: (حَدَّثَنَا(١) مُحَمَّدٌ(٢): حَدَّثَنَا(٣) مُحَمَّد بْنُ فُضَيْلٍ): قال الجيَّانيُّ في «تقييده» ما لفظه: (وقال في «الصيد»[ح٥٤٨٧] و«الاعتكاف»[ح٢٠٤١]: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا مُحَمَّد(٤) بن فُضيل»، نسبه ابنُ السَّكن في الموضِعَين: ابن سلَام، ووافقه الأَصيليُّ على الذي في «الاعتكاف»، فنسبه كذلك، وقد صرَّح البخاريُّ باسمه في «كِتَاب النكاح» فقال: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن سلَام: حَدَّثَنَا ابن فُضيل»[ح٥١١٣]) انتهى[التقييد ١٠٢٣/٣]، فلم يذكر هذا المكان، والظَّاهر أنَّه مثلهما، وقال شيخنا هنا: (وشيخُ البخاريِّ هو ابنُ سلَام البيكنديُّ، قاله الدِّمياطيُّ والمِزِّيُّ) انتهى[التوضيح ٩٨/١٤]، ثمَّ إنِّي راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ»[١٧٤/٢] فوجدتُه كذلك، ولفظه: (وعن مُحَمَّد: هو ابن سلَام).

و(مُحَمَّد بن فُضَيل): تقدَّم أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح الضَّاد.

قوله: (عَنْ حُصَيْنٍ): تقدَّم في ظاهرها أنَّه بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملَتين، ومن هو[ح٢٠٥٨].

قوله: (عِيرٌ): تقدَّم ما (العِير)، ولمن كانت في (الجمعة)، وكذا (إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا)، تقدَّم مَن الاثنا عشر رجلًا، وتقدَّم أنِّي بلغتهم خمسةَ عشرَ رجلًا وامرأتين[ح٩٣٦].

١٢- بابُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]

٢٠٦٥- حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه جَرِير بن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، وتقدَّم أنَّ (مَنْصُورًا):

---

(١) في (ق): (حدَّثني)، وهي رواية ابن عساكر.

(٢) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٣) كذا في النُّسخ، ورواية (ق) بعد الإصلاح: (أخبرنا)، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٤) (حدثنا محمد): سقط من (ب).

هو ابن المُعْتَمِر، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٧٠]، وتقدَّم (أَبُو وَائِلٍ): أنَّه شقيقُ بنُ سَلَمة مُترجَمًا[ح٤٨].

قوله: (كَسَبَ): تقدَّم أنَّه بفتح السِّين، وهذا ظاهر.

٢٠٦٦- حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ المَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ».

قوله: (حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ): هذا هو يحيى بن جعفر بن أَعْيَن الأزديُّ البيكنديُّ الحافظُ، عنِ ابنِ عُيَينة ووكيعٍ، وعنه: البخاريُّ وعبيدُ الله بن واصل، صدوقٌ، مات سنة (٢٤٣هـ)، أخرج له البخاريُّ فقط(١)، وقد قدَّمته[ح٩٤٥].

قوله: (عَنْ مَعْمَرٍ): تقدَّم أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢٣٧]، وكذلك تقدَّم (هَمَّام): أنَّه(٢) ابنُ مُنبِّه بن كامل اليمانيُّ الأبناويُّ، وتقدَّم (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

١٣- بابُ مَنْ أَحَبَّ البَسْطَ فِي الرِّزْقِ

٢٠٦٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الكِرْمَانِيُّ: حَدَّثَنَا حَسَّانُ: حَدَّثَنَا يُونُسُ: قَالَ مُحَمَّدٌ -هُوَ الزُّهْرِيُّ- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ رِزْقُهُ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الكِرْمَانِيُّ): هو مُحمَّد بن إسحاق بن منصور، أبو عبد الله، نزيل البصرة، عن حسَّان بن إبراهيم الكرمانيِّ، وابنِ عُيَينة، وعبدِ العزيز بن عبد الصمد العمِّيِّ، وغُندُر، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ وغيرُه، ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٩/٩٨]، وقال البخاريُّ: (مات سنة «٢٤٤هـ»[تخ١/٤١]) انتهى(٣).

و(الكرمانيُّ): قال ابنُ قُرْقُول: (قيَّده الأَصيليُّ بكسر الكاف) انتهى[المطالع٣/٤٠٥]، وقال في (الأماكن): (بفتح الكاف، وسكون الرَّاء، وضبطه الأَصيليُّ بكسر الكاف(٤)، وكذلك/ عبدوس، والصَّوابُ فتحُ الكاف وإسكانُ الرَّاء في المدينة وفي النَّسب إليها)، انتهى[المطالع٣/٤٠٢]. [١/٢٦٢ب]

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٢٥٤).

(٢) (أنَّه): سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠٣).

(٤) زيد في (ب): (انتهى وقال: في الأماكن: بفتح الكاف)، وهو تكرارٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَسَّانُ): هذا هو حسَّان بن إبراهيم الكرمانيُّ العَنَزيُّ، قاضي كرمان، عن إبراهيمَ الصائغِ، وسعيدِ بن مسروق، وعاصمٍ الأحولِ، وعنه: عليُّ بن حُجْر وابنُ المَدينيِّ، ثقةٌ، قال النَّسائيُّ: (ليس بالقويِّ)[الضعفاء١٧٠]، تُوفِّيَ سنة ثلاثٍ وثمانين ومئة[١] وله مئة سنة[٢]، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود[الكاشف١٠٢٦]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٤٧٧/١]، وصحَّح عليه.

قوله: (حَدَّثَنَا يُونُسُ): تقدَّم أنَّه يونسُ بنُ يزيدَ الأيليُّ.

قوله: (يُبْسَطَ لَهُ رِزْقُهُ): (يُبسَط): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(رزقُه): مرفوع نائب مناب الفاعل.

قوله: (أَوْ يُنْسَأَ): (يُنسَأ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي آخره همزة مفتوحة معطوف على ما قبله؛ ومعناه: يُؤخَّر، و(أَثَرِهِ): أجله، وقد يراد به: بقاء الذِّكْر بعده، و(أَثَره): بفتح الهمزة والثَّاء المثلَّثة.

فائدة[٣]: **إن قلت**: أليس قد فُرِغ من الرِّزق والأجل، فما هذا الحديث؟

والجواب عن ذلك من خمسة أوجه:

أحدها: أن يكون المراد بالزيادة: توسعة الرزق، وصحَّة البدن، فإنَّ الغِنى يُسمَّى حياةً، والفقرُ موتًا.

ثانيها: أن يُكتَب أجل العبد مئة سنة، ويُجْعَل تركيبُه تعميرَ[٤] ثمانين سنة، فإن وَصَل رَحِمَه؛ زاد الله في تركيبه، فعاش عشرين أخرى[٥]، قالهما[٦] ابن قتيبة.

ثالثها: أنَّ هذا التأخير في الأجل ممَّا قد فُرِغ منه، لكنَّه علَّق الإنعامَ به بصلة الرَّحم؛ فكأنَّه كتب أنَّ فلانًا يبقى[٧] خمسين سنة، فإن وصل رحمه؛ بقي ستِّين.

رابعها: أن تكون هذه الزِّيادة في المكتوب، والمكتوب غير المعلوم، فما علمه الله من نهاية العمر لا يتغيَّر، وما كُتِب قد يُمحَى ويُثبَت، وقد كان عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه يقول: (إن كنتَ كتبتَني شقيًّا؛ فامحُني)[٨]، كما

---

(١) كذا في النسخ، وفي «تهذيب الكمال» و«تذهيب التهذيب»: (سنة ستٍّ وثمانين ومئة)، وفي «الكاشف»: (سنة اثنتين وثمانين ومئة).

(٢) (سنة): سقط من (ب) و(ج).

(٣) ورد هنا في هامش (أ) ما نصه: انظر: أليس الله فرغ من الرزق والأجل، فما هذا الحديث؟

(٤) في (ج): (بعمر).

(٥) زيد في (ج): (أخرى)، وهو تكرارٌ.

(٦) في (ج): (قاله)، وانظر «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٠٢-٢٠٣).

(٧) (يبقى): سقط من (ب).

(٨) أخرجه ابن بطَّة في «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» (١٣١/٢)، واللالكائيُّ في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (ص٣١٢)، والبيهقيُّ في «القضاء والقدر» (٢٥٧).

سلف(١)، وما قال: (إن كنتَ علمتني) لأنَّ ما عَلِم وقوعه؛ لا بدَّ أن يقع.

ويبقى عليه إشكال، وهو أنَّه إذا كان المحتوم واقعًا، فما الذي أفاده زيادة المكتوب ونقصانه؟

وجوابه: أنَّ المعاملاتِ على الظواهر، والمعلوم الباطن خفيٌّ لا يتعلَّق عليه حكم، فيجوز أن يكون المكتوب يزيد وينقص، ويُمحَى ويُثبَت؛ ليبلِّغ ذلك على لسان الشَّرع إلى(٢) الآدميِّ، فيعلم فضيلة البِرِّ وشؤم العقوق، ويجوز أن يكون هذا ممَّا يتعلَّق بالملائكة، فتُؤمَر بالإثبات والمَحو، والعلمُ الحتمُ لا يطَّلعون عليه، ومِن هذا إرسال الرُّسل إلى مَن لا يؤمن.

الخامس: أنَّ زيادة الأجل تكون بالبركة فيه، وتوفيق صاحبه بفعل الخير، وبلوغ الأغراض، فينال في نصف عمره ما يناله غيره في طويله.

وادَّعى التِّرمذيُّ الحكيم: (أنَّ المراد بذلك: قلَّة المقام بالبرزخ)(٣)، ولا أدري ما هذا! انتهى ما قاله شيخنا بنحوه(٤)، وما قاله شيخنا: (ولا أدري ما هذا!) غريبٌ، فهو معروف منقول، وقد ذكره غير واحد(٥).

١٤- بابُ شِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّسِيئَةِ

قوله: (بَابُ شِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّسِيئَةِ): أمَّا الشراء، فيُمدُّ ويُقصَر، وأمَّا (النَّسيئة)، فبهمزة

---

(١) يعني في كلام شيخه في «التوضيح» (١٠٢/١٤).

(٢) في النُّسخ: (إلَّا)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) لم أقف عليه صريحًا في «نوادر الأصول»، وقد قال في سبب زيادة العمر (٣٧٦/٥): (فزيادة العمر على وجهين؛ أحدهما: أنَّ العبد إذا عُمِّر بالإيمان وبحياة القلب به؛ فذاك كثيرٌ وإن قلَّ مدَّته...، الوجه الثاني: أنَّ الله تعالى قدَّر الآجال والأرزاق والحظوظ من أهلها، فجعل بعضها واجبة وبعضها هديَّة، ثم أثبت ذلك في الكتاب الذي عنده لا يطلع عليه أحد، ومنه نسخ إلى اللوح، فيمحو من ذلك الأم ما شاء ويثبت ما شاء...) إلى آخر كلامه.

(٤) انظر السؤال وأجوبته في «التوضيح» (١٠٨/١٤-١٠٩).

(٥) لعلَّ مراده ما ذكره القرطبي في «الجامع لأحكام القرآن» (٩٠/١٢): (وقيل لابن عبَّاس لمَّا روى الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: «مَن أحبَّ أن يمدَّ الله في عمره وأجله، ويبسط له في رزقه؛ فليتَّق الله وليصل رحمه»: كيف يُزاد في العمر والأجل؟! فقال: قال الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، فالأَجَل الأوَّل: أجل العبد من حين ولادته إلى حين موته، والأَجَل الثاني -يعني: المسمَّى عنده-: من حين وفاته إلى يوم يلقاه في البرزخ لا يعلمه إلَّا الله، فإذا اتَّقى العبدُ ربَّه ووصل رحمَه؛ زاده الله في أَجَل عمره الأوَّل مِن أَجَلِ البرزخ ما شاء، وإذا عصى وقطع رحمَه؛ نقصه الله من أَجَلِ عمره في الدنيا ما شاء، فيزيده في البرزخ، فإذا تحتم الأَجَل في علمه السابق؛ امتنع الزيادة والنقصان؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَـْٔخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فتوافق الخبر والآية. وهذه زيادةٌ في نفس العمر وذاتِ الأجل على ظاهر اللفظ، في اختيار حبر الأمة، والله أعلم).

في آخره، أي: إلى أجل، وقد تقدَّم معناها[ح٢٠٦٠].

٢٠٦٨ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنَ فِي السَّلَمِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي الأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو عبدُ الواحد بن زياد العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم مرارًا، ومرَّة بترجمة، وقد قدَّمتُ أنَّ له مناكيرَ تجنَّبها صاحبا «الصَّحيحين»[ح٣٦]، وتقدَّم أنَّ (الأَعْمَش): سليمانُ ابن مِهران، أبو مُحمَّد الكاهليُّ القارئ، و(إِبْراهِيم): تقدَّم أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، وكذا تقدَّم (الأَسْوَدُ): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ.

قوله: (اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ): قوله: (طعامًا): هذا الطَّعام كان ثلاثين صاعًا، كذا في هذا «الصَّحيح»[ح٢٩١٦]، وفي رواية: (عشرين)(١)، وفي «مُصنَّف عبد الرزَّاق»: (بوسق شعير)(٢)، والوَسق: ستُّون صاعًا [كما تقدَّم[ح١٤٠٥]، وللبزَّار من طريق ابن عبَّاس: (أربعين صاعًا)](٣)، فإن صحَّت هذه الرِّواية؛ فالثَّلاثون داخلة فيها، وتبقى روايتان؛ رواية(٤): (وسق)، ورواية «الصَّحيح»: (ثلاثون صاعًا)، فإن صحَّ الوسق؛ فرواية «الصَّحيح» داخلة فيه، وإلَّا؛ فالاعتبار برواية «الصَّحيح»، والله أعلم.

[وهذا اليهودي يقال له: أبو الشحم، قاله غير واحد، وهو رجل من بني ظفر(٥)، ووقع في «نهاية الإمام» تسميته بأبي شَحْمة، والمعروف الأوَّل](٦).

والأجلُ كان سنةً.

وأمَّا قوله: (وَرَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ)، فهذه الدِّرع: هي ذات الفضول، قاله غير واحد من الحُفَّاظ(٧).

فائدة: كان له عليه الصلاة والسلام سبعُ أدراع: ذات الفضول هذه، وذات الوِشَاح، وذات الحواشي، والسُّغْدية؛

(١) أخرجها الترمذيُّ في «سننه» (١٢١٤)، من حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٢) لم أقف عليه في «المصنَّف»، وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٧٥٨٧)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٧٦/٢٤)، من حديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها.

(٣) ما بين معقوفين تكرَّر في (ب).

(٤) في (ب): (روايتان وإنَّه).

(٥) كما أخرجه الشافعي في «مسنده» (١٤٧١)، والبيهقيُّ في «السنن الصغرى» (٢١١٧).

(٦) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (اشترى طعامًا من يهودي)، وعليها في (أ) علامة تقديم وتأخير.

(٧) انظر «زاد المعاد» (١٢٦/١).

بالإعجام في الغين، وضمِّ السِّين المهملة، قال شيخنا: (نسبة إلى سُغْد سمرقند(١) فيما أحسب)، انتهى[التوضيح ١٨/٤٠٩]، ويقال فيها: السَّعْديَّة؛ بالسِّين المفتوحة والعين الساكنة المهملتين(٢)، ويقال: إنَّها كانت درع داود عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ التي لبسها لقتال جالوت، كما أفاده النَّيسابوريُّ في «شرف المصطفى»(٣)، [و]كذا قاله أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس اليَعْمُرِيُّ في «سيرته»(٤)، والبتراء، والخِرْنِق؛ بكسر الخاء المعجمة، وإسكان الرَّاء، وبالنُّون المكسورة، وبالقاف، وفضَّة(٥).

٢٠٦٩- حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ أَبُو اليَسَعِ البَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنِخَةٍ، وَلَقَدْ رَهَنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِرْعًا لَهُ بِالمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لأَهْلِهِ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ صَاعُ بُرٍّ وَلَا صَاعُ حَبٍّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَتِسْعَ نِسْوَةٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ**): هذا هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ الحافظ، تقدَّم مُتَرجَمًا، وتقدَّم الكلام على نسبته، وأنَّها إلى جدِّه[ح٢٦٤]، وكذا تقدَّم (هِشَامٌ): أنَّه ابنُ أبي عبدِ الله الدَّستوائيُّ، وتقدَّم مُتَرجَمًا، والكلام على نسبته لماذا[ح٤٤، ١٥٣].

قوله: (**وحَدَّثَنِي(٦) مُحَمَّد بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ حَوْشَبٍ**): تقدَّم أنَّ (حَوْشبًا) بفتح الحاء المهملة، وإسكان الواو، وفتح الشِّين المعجمة، وبالموحَّدة.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ أَبُو اليَسَعِ البَصْرِيُّ**): هذا يروي عن هشامٍ الدَّستوائيِّ وشعبةَ، وعنه: مُحَمَّدُ بن عبد الله بن حَوْشَب، قال أبو حاتم: (مجهولٌ)[الكاشف ٩]، وقال ابنُ حِبَّان: (كان يخالف الثِّقاتَ، ويروي عن شعبة أشياء كأنَّه شعبةُ آخَر)[المجروحين ١/١٨١]، روى له البخاريُّ مقرونًا في هذا المكان(٧)، وهو مقرونٌ

(١) انظر «معجم البلدان» (٣/٢٢٢).

(٢) في (ج): (المهملة).

(٣) انظر «شرف المصطفى» (٣/٢٨٤)، ولم يعيِّن أيَّ أدراعه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كانت درع داود، بل قال: (ويقال: كانت عنده صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ درع داود...).

(٤) انظر «عيون الأثر» (٢/٤١٦).

(٥) انظر «زاد المعاد» (١/١٢٦-١٢٧)، «السيرة الحلبيَّة» (٣/٤٢٨).

(٦) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثني)؛ بلا واو.

(٧) انظر: «الجرح والتعديل» (٢/٣٣٣)، «تهذيب الكمال» (٢/٣٥٩)، «تذهيب التهذيب» (١/٣٠٨).

بمسلم بن إبراهيم الفراهيديِّ المذكورِ في السَّند قبله، وهذا قرنٌ أيضًا، وما شرط القرن أن يقول: (عن فلان وفلان).

تنبيهٌ: لهم شخصٌ آخَرُ يُقال له: أسباط أبو[1] اليسع الذُّهَليُّ، بصريٌّ، نزل بُخارى، عن الوليد ابن مُحَمَّد السُّلَميِّ صاحبِ شعبةَ، وعن مُحَمَّد بن سلَام البيكنديِّ، وجماعةٍ، وعنه: حامدُ بن بلال ومُحَمَّدُ بن عَمرو ابن عَمرويه النَّيسابوريُّ، مات سنة (٢٦٣هـ)[2].

قوله: (وَإِهَالَةٍ): هي بكسر الهمزة: كلُّ ما يُؤتَدم به من الأدهان، قاله أبو زيد[3]، وقال الخليل: (الإهالة: الألْية تُقطَع، ثمَّ تُذاب)[4].

قوله: (سَنِخَةٍ): هي بفتح السِّين المهملة، وكسر النُّون، ثمَّ خاء معجمة مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، أي: مُتغيِّرة.

قوله: (دِرْعًا لَهُ): تقدَّم أعلاه أنَّها ذات الفضول، وكذا تقدَّم (اليَهُودِيُّ) أنَّه أبو الشحم، وتقدَّم أنَّ (الشَّعِير) المأخوذ ما هو، وكذا تقدَّم (الصَّاع) كم مقداره[ح٢٠٦٨]/. [١/٢٦٣أ]

١٥- بابُ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ

٢٠٧٠- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ؛ قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَؤُونَةِ أَهْلِي، وَشُغِلْتُ بِأَمْرِ المُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا المَالِ، وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أنَّه إسماعيلُ بنُ أبي أويس، ابنُ أختِ الإمام مالكٍ، تقدَّم، وتقدَّم أنَّ [(ابْن وَهْبٍ): هو عبدُ الله بن وَهْبٍ المِصريُّ، أحدُ الأعلام، وتقدَّم أنَّ (يُونُس): هو ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وتقدَّم][5] (ابْن شِهَابٍ): أنَّه[6] مُحَمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

---

(١) كذا في النسخ، وفي «تهذيب الكمال» و«تذهيبه»: (ابن).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٦٠/٢)، «تذهيب التهذيب» (٣٠٩/١) فقد ذكروه تمييزًا.

(٣) في النسخ: (أبو ذرٍّ)، والمثبت من «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣٤٦/٤) و«المشارق».

(٤) انظر «مشارق الأنوار» (١٤٣/١).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) زيد في (ج): (أنَّه)، وهو تكرارٌ، وسقط من (ب).

قوله: (لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ): (استُخلِف): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(أبو بكر): مرفوع نائب مناب الفاعل.

قوله: (أَنَّ حِرْفَتِي) أي: كسبي، وهي بكسر الحاء المهملة.

قوله: (تَعْجِزُ): تقدَّم أنَّه بكسر الجيم في المستقبل، وفتحها في الماضي، وأنَّ هذه لغة القرآن(١)، وأنَّه يجوز العكس[ح٥٥٧].

قوله: (وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ) أي: يكتسب لهم ما ينفعهم، أو يكون بمعنى (يجازيهم)، يقال: أحرف الرجل؛ إذا جازى على خير أو شرٍّ(٢)، وقال ابن الأثير: (الحِرفة: الصناعةُ وجهةُ الكسب، وحريف الرجل: مُعامِلُه في حرفته، وأراد باحترافه للمسلمين: نظره في أمورهم، وتثمير مكاسبهم وأرزاقهم، يقال: هو يحرف لعياله ويحترف، أي: يكتسب)، انتهى، وفي أصلنا كانت: (ويُحترَف): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، ثمَّ إنَّها أُصلِحت الآن على البناء للفاعل، وهذه هي الصَّحيحة.

٢٠٧١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ عُمَّالَ أَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ يَكُونُ لَهُمْ أَرْوَاحٌ، فَقِيلَ لَهُمْ: لَوِ اغْتَسَلْتُمْ.

رَوَاهُ هَمَّامٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ.

قوله: (حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ): (مُحَمَّد) هذا: قال الجيَّانيُّ في (أبواب مُحَمَّد ابن خالد الذُّهليِّ) وقد ذكر هذا الموضع: (لم ينسبه أحدٌ من الرُّواة، ولا ذكر أبو نصر شيئًا)، انتهى[التقييد ٣/١٠٤٥]، وظاهر كلامه من التَّبويب: أنَّه الذُّهليُّ، وكذا جزم به شيخُنا عنِ الجيَّانيِّ[التوضيح ١٤/١٢٢]، ولم ينسبه المِزِّيُّ[التحفة ١٢/٢٣].

قوله: (أَخْبَرَنَا(٣) سَعِيدٌ): قال الدِّمياطيُّ: (ابن أبي أيُّوب مِقْلَاص)، انتهى، وهو سعيد بن أبي أيُّوب مِقْلَاص، أبو(٤) يحيى الخزاعيُّ مولاهم، المِصريُّ(٥)، عن جعفرِ بنِ ربيعة، وأبي عَقِيل زُهرةَ بنِ

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ﴾[المائدة: ٣١].

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢٦٠).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٤) زيد في (ب): (محمد)، وليس بصحيح.

(٥) (مولاهم المصري): سقط من (ب)، وزيد فيها: (ولم ينسبه المِزِّي).

مَعْبَد، وكعبِ بنِ علقمة، ويزيدَ بنِ أبي حبيب، وخلقٍ، وعنه: ابنُ جُرَيجٍ وهو أكبرُ منه، وابنُ المبارك، وابنُ وَهْبٍ، وجماعةٌ، قال أحمد: (لا بأسَ به)، وقال ابنُ مَعِين وغيرُه: (ثقة)، قال ابن يونس: وُلد سنة مئة، وتُوفِّيَ سنة إحدى وستِّين ومئة على الصَّحيح، أخرج له الأئمَّة السِّتَّة[التذهيب٣/٤٢٠][(١)].

قوله: (حَدَّثَنِي أَبُو الأَسْوَدِ): هذا اسمُه -كما[(٢)] قال الدِّمياطيُّ- مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحمن[(٣)]، يتيمُ عروةَ، انتهى، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢٨٨].

قوله: (أَرْوَاحٌ): هو جمع (ريح).

قوله: (رَوَاهُ هَمَّامٌ): هذا هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ، أبو عبد الله، ويقال: أبو بكر، أحد أئمَّة الحديث، أخرج له الجماعة، ثبتٌ في كلِّ المشايخ[(٤)]، تقدَّم[(٥)] مُترجَمًا[ح٢١٩]، وهذا التعليقُ مجزومٌ به، فهو على شرطه، والله أعلم، ولم يُخرِّجه أحدٌ مِن أصحاب الكتب السِّتَّة، وقال شيخُنا: (أسنده أبو نُعَيم من حديث هُدْبَة عنه[(٦)])[التوضيح ١٤/١٢٣].

٢٠٧٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنِ الْمِقْدَامِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللهِ دَاوُدَ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ».

قوله: (أَخْبَرَنَا عِيسَى): هذا هو ابن يونس بن أبي إسحاق، أحدُ الأعلام في الحفظ والعبادة، عن أبيه، وهشامِ بن عروة، والأعمشِ، وخلقٍ، وعنه[(٧)]: حمَّادُ بن سلمة مع تقدُّمه، وابنُ المَدينيِّ، وإسحاقُ، وابنُ عرفة، وأممٌ، وكان يحجُّ سنةً ويغزو سنةً، مات سنة (١٨٧هـ)، أخرج له الجماعةُ[الكاشف١١١٣].

قوله: (عَنْ ثَوْرٍ): هذا هو ابنُ يزيدَ الحمصيُّ الحافظُ، عن خالدِ بن مَعْدَان وعطاءٍ، وعنه: القطَّانُ، وأبو عاصم، وخلقٌ، وكان ثَبْتًا قَدَرِيًّا، أخرجوه من حمص وأحرقوا دارَه، تُوفِّيَ سنة (١٥٣هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعةُ[الكاشف٧٠٢]، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٣٧٤]، وصحَّح عليه.

---

(١) انظر: «العلل ومعرفة الرِّجال» (٣/٥٢)، «الجرح والتعديل» (٤/٦٦)، «تهذيب الكمال» (١٠/٣٤٢).

(٢) (كما): ليس في (ت) و(ج).

(٣) زيد في (ب): (بن)، وضرب عليها في (أ).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٠٢).

(٥) زيد في (ج): (مرَّة).

(٦) (هدبة عنه): سقط من (ب)، وزيد فيها: (حماد بن سلمة مع تقدُّمه).

(٧) زيد في (ب): (هدبة).

[قوله: (عَنْ خَالِدٍ): تقدَّم من هو خالدٌ أعلاه][(١)].

قوله: (عَنِ المِقْدَامِ): هذا هو المقدام بن مَعْديكَرِب، أبو كريمة الكِنديُّ الصَّحابيُّ، نزل حمص، وله عن معاذ، وعنه: حفيدُه صالحُ بن يحيى، وخالدُ بن مَعْدَان، ويحيى بن جابر، مات سنة (٨٧هـ)، أخرج له البخاريُّ والأربعة، رضي الله عنه[(٢)].

تنبيهٌ: قال شيخُنا: (زعم الإسماعيليُّ أنَّ سندَه منقطعٌ، بين خالدٍ والمقدامِ جبيرُ بن نفير)، انتهى[التوضيح ١٤/١٢٣]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ خالدًا قال: (أدركتُ سبعين من أصحاب النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم)، وتُوفِّيَ خالد سنة ثلاث ومئة، ويقال: سنة أربع ومئة، وقيل: سنة ثمان ومئة، والمقدام قال ابنُ سعدٍ وجماعةٌ: (مات سنة سبعٍ وثمانين وله إحدى وتسعون سنةً)، وقال عليُّ بن عبد الله التَّميميُّ[(٣)]: (سنة ثمان وثمانين)، والأوَّل أصحُّ، نعم؛ أرسل خالدُ بن مَعْدَان عن أبي عُبَيدة ابن الجرَّاح، ولم يسمع من أبي الدرداء، ولم يصحَّ سماعُه من عُبَادة بن الصَّامت، ولا من معاذ، وقال ابنُ أبي حاتم: (سألتُ -يعني: أباه-: خالد بن معدان عن أبي هريرة متَّصل؟ فقال: قد أدرك أبا هريرة، ولا يُذكَر[(٤)] له سماع)، والله أعلم[(٥)].

قوله: (وَإِنَّ[(٦)] دَاوُدَ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ): إن قيل: ما كانت صنعة داود؟ فالجواب: أنَّه كان زرَّادًا.

فائدة[(٧)]: كان آدم حرَّاثًا، ونوح نجَّارًا وكذلك زكريَّاء، وإدريس خيَّاطًا وكذا أيُّوب، وداود تقدَّم أعلاه زرَّادًا، وإبراهيم زرَّاعًا وكذا لوط، وصالح تاجرًا، ولقمان خيَّاطًا، وقيل: نجَّارًا، وموسى وشعيب ومُحَمَّد صلَّى الله عليهم[(٨)] وسلَّم رعاة للغنم، وكذلك الأنبياء كلُّهم رعَوا الغنم[(٩)]، وفي «المستدرك»[(١٠)]

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ج)، وهو مستدرك في (أ)، لكن جاء في رواية الحديث بيانه أنَّه خالد بن معدان.

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٧٠٢)، «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٥٨).

(٣) في (ب): (التيمي)، وهو تحريفٌ.

(٤) في النسخ: (يدرك)، والمثبت من مصدره.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٨/١٦٧)، (٢٨/٤٥٨)، «الطبقات الكبرى» (٩/٤١٨)، «تذهيب التهذيب» (٩/٩٣)، «مراسيل ابن أبي حاتم» (ص٥٣)، انظر «جامع التحصيل» (ص١٧١).

(٦) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (نَبِي الله).

(٧) في (ب): (باب).

(٨) في (ج): (عليه).

(٩) انظر «كشف المُشْكِل» (٣/٥٧٨).

(١٠) زيد في (ب): (للحاكم).

في ترجمة ابن مريم ذَكَرَ حديثًا عن ابن عبَّاس مرفوعًا[(١)]: (إنَّ آدم كان حرَّاثًا، ونوح نجَّارًا، وإدريس خيَّاطًا، وداود زرَّادًا، وموسى راعيًا، وإبراهيم زرَّاعًا، وشعيب راعيًا، ولوط زرَّاعًا[(٢)]، وصالح تاجرًا، وسليمان مَلِكًا)، في سنده عبد المنعم بن إدريس ساقط[(٣)].

ثانية: كان أبو بكر الصِّدِّيق، وعثمان، وعبد الرَّحمن بن عوف، وطلحة، وابن سيرين، وميمون ابن مهران بزَّازين، والزُّبير، وعمرو[(٤)] بن العاصي، وعامر بن كُريز جزَّارين[(٥)]، وسعد بن أبي وقَّاص يَبري النَّبْلَ، وعثمان بن طلحة الحَجَبِيُّ خيَّاطًا، ومثله قيس بن مَخْرَمة، وأيُّوب السَّختيانيُّ يبيع جلود السَّختيان، ومالك بن دينار ورَّاقًا يكتب المصاحف، ومُجمِّع الزَّاهد حائكًا[(٦)].

٢٠٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: **أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ**، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أَنَّ دَاوُدَ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلِ يَدِهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بنُ مُوسَى**): هذا بَلْخيٌّ سَخْتِيانيٌّ، يقال له: خَتٌّ، تقدَّم مُترجمًا[ح٩٤٥].

قوله: (**حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ**): تقدَّم أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين مهملة، وهو ابنُ راشد، تقدَّم مُترجمًا[ح٢٣٧].

٢٠٧٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: **حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**، عَنْ **عُقَيْلٍ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ**، عَنْ **أَبِي عُبَيْدٍ** مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَأَنْ يَحْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا **فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تقدَّم أنَّه ابنُ سعد، الإمامُ الجوادُ، وتقدَّم (**عُقَيْل**): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وتقدَّم (**ابْنِ شِهَابٍ**): أنَّه الزهريُّ، [وكذا تقدَّم (**أَبُو عُبَيْد**): أنَّه سَعْدُ بنُ عُبَيد، أبو عُبيد الزهريُّ، مولى ابنِ أزهر، تقدَّم مُترجمًا[ح١٩٩٠]، وهو ثقة][(٧)].

---

(١) كذا قال، وهو في «المستدرك» موقوف على ابن عبَّاس رضي الله عنهما.

(٢) سقط من مطبوع «المستدرك» (٢/٥٩٦) ذكرُ شعيب ونوح، وهو ثابت في المخطوط (٢/ق٢٨٣/ب).

(٣) «تلخيص الذهبي» (٢/٥٩٦)، وانظر «ميزان الاعتدال» (٢/٦٦٨).

(٤) في (ب) و(ج): (وعمر)، وهو تحريفٌ.

(٥) في (أ): (خزَّارين)، وفي (ب) و(ج): (خزازين)، وكلاهما تصحيف.

(٦) انظر «المعارف» (ص٥٧٥-٥٧٧)، «كشف المُشْكِل» (٣/٥٧٨-٥٧٩).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (فَيُعْطِيَهُ) وكذا (أَوْ يَمْنَعَهُ): هما منصوبان، ونصبهما معروف.

٢٠٧٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ العَوَّامِ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبُلَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى): تقدَّم أعلاه أنَّه خَتٌّ/. [١/٢٦٣ب]

قوله: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ): هذا هو وكيع بن الجرَّاح، أبو سفيان الرُّؤاسيُّ، أحدُ الأعلام، عنِ الأعمشِ وهشامِ بن عروة، وعنه: أحمدُ، وإسحاقُ، وإبراهيم[١] بن عبد الله القصَّار، وُلد سنة (١٢٨هـ)، قال أحمد: (ما رأيت أوعى للعلم منه ولا أحفظَ[٢]، كان أحفظَ من ابنِ مَهْديٍّ)، وقال حمَّاد بن زيد: (لو شئت؛ لقلت: إنَّه أرجحُ من سفيان)، وقال أحمدُ: (لمَّا وُلِّي حفص بن غياث القضاءَ؛ هجره وكيع)، تُوفِّيَ بِفَيْد يومَ عاشوراء سنة (١٩٧هـ)، أخرج له الجماعة.

قوله: (أَحْبُلَهُ): هو جمع (حَبْل)، جمع قلَّة، وجاء في بعض الطرق مفردًا[ح١٤٧١].

١٦ - بابُ السُّهُولَةِ وَالسَّمَاحَةِ فِي الشِّرَاءِ وَالبَيْعِ، وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا؛ فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ

(بَابُ السُّهُولَةِ وَالسَّمَاحَةِ...) إلى آخر التَّرجمة... وإلى (بَاب ما ذُكِرَ فِي الأَسْوَاقِ).

قوله: (فِي الشِّرَاءِ): تقدَّم أنَّه يُمدُّ ويُقصَر[قبل ح٢٠٦٨].

قوله: (فِي عَفَافٍ): هو بفتح العين، وهو العفَّة، وهو الكفُّ عمَّا لا يحلُّ، ورجلٌ عِفٌّ[٣]: بيِّنُ[٤] العَفاف والعَفافة والعِفَّة؛ بالكسر، قاله ابن قُرْقُول[مطالع ٥/٢٥]، وفي «الصِّحاح»: (عَفَّ عن الحرام يعِفُّ عَفًّا، [وعِفَّةً، وعَفافًا، وعَفافةً، أي: كفَّ، فهو عَفٌّ وعَفِيف، والمرأة عَفَّة][٥] وعفيفة، وأعفَّه الله سبحانه)، وقال النَّوويُّ في حديث هرقل: (العَفاف: الكفُّ عن المحارم وخوارم المروءة، قال صاحب «المُحْكَم»[١/١٠٢]: العِفَّة: الكفُّ عمَّا لا يحلُّ ولا يجمُل)[شرح مسلم ١٢/٣٢٥].

---

(١) في النسخ: (وإسحاق بن إبراهيم)، والمثبت من ترجمته السابقة في الحديث (١٢٦٢).

(٢) «العلل ومعرفة الرجال» (١/١٥٢)، (٣/٣٩٥)، «تاريخ بغداد» (١٣/٤٩٩)، (١٣/٥٠٧)، انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٦٢).

(٣) ضبطها المصنِّف بكسر العين، ولم تضبط في المطبوع من «المطالع»، وفي «المشارق» (٢/٢٧٠): (عَفٌّ)؛ بفتح العين، وكذا في المعاجم.

(٤) في (ب): (من)، وهو تحريفٌ.

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

٢٠٧٦- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللهُ رَجُلًا سَمْحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَيَّاشٍ): هو بالمثنَّاة تحت، وبالشِّين المعجمة، الأَلْهَانيُّ البكَّاء، عن حَرِيز[1]، وشعيبِ بن أبي حمزة، وعدَّةٍ، وعنه: البخاريُّ، والذُّهليُّ، والنَّاس، وثَّقوه، وُلِد سنة (١٤٣هـ)، ومات سنة (٢١٩هـ)، قال يحيى بن أكثم: (أدخلتُه على المأمون، فتبسَّم، ثمَّ بكى، فقال: أَدْخَلْتَ عليَّ مجنونًا؟! قلت: هذا خيرُ أهلِ الشام وأعلمُهم بالحديث ما خلا أبا المغيرة)، أخرج له البخاريُّ والأربعة[2].

قوله: (سَمْحًا): هو بفتح السِّين المهملة، وإسكان الميم، وَصَفَه بالمصدر؛ للمبالغة، والسَّماح: السُّهولة.

قوله: (وَإِذَا اقْتَضَى) أي: استوفى.

١٧- بابُ مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا

قوله: (بَابُ مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا): كذا في أصلنا، وصحَّح عليه، وفي أصلنا الدمشقيِّ كذلك، وفي الهامش نسخة: (مُعسِرًا).

٢٠٧٧- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ: أَنَّ رِبْعِيَّ بْنَ حِرَاشٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، قَالُوا: أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟ قَالَ: كُنْتُ آمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظِرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُوسِرِ، قَالَ: قَالَ: فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رِبْعِيٍّ: «كُنْتُ أُيَسِّرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأُنْظِرُ الْمُعْسِرَ».

وَتَابَعَهُ شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رِبْعِيٍّ.

وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رِبْعِيٍّ: «أُنْظِرُ الْمُوسِرَ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ».

وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رِبْعِيٍّ: «فَأَقْبَلُ مِنَ الْمُوسِرِ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ».

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هذا هو زهير بن معاوية بن حُدَيج[3]، تقدَّم، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١٥٦]، وكذا

(١) في (أ) و(ب): (جرير)، والمثبت من (ت) وترجمته السابقة في الحديث (٦١٤).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٨١/٢١)، «تذهيب التهذيب» (٣١/٧)، «الكاشف» (٢٨٤/٢).

(٣) في (ب): (خديج)، وهو تصحيفٌ.

تقدَّم (مَنْصُورٌ): أنَّه ابن المعتمر، وكذا تقدَّم (رِبْعِيُّ بْنِ حِرَاشٍ): أنَّه بكسر الرَّاء، وإسكان الموحَّدة؛ كالمنسوب إلى الربيع، وأنَّ (حِرَاشًا) بكسر الحاء المهملة، وتخفيف الرَّاء، وبعد الألف شين معجمة، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٠٦]، وكذا تقدَّم (حُذَيْفَة): أنَّه ابنُ اليماني رضي الله عنهما وعن اليماني والدِه، وتقدَّم حذيفةُ مُتَرجَمًا[قبل ح٦١].

قوله: (فِتْيَانِي) أي: عبيدي، والفتى: العبد، والفتاة: الأَمَة، والفتوَّة: لفظة مشتركة، والفتى: الشَّابُّ، والفتاة: الشَّابَّة، ﴿وَقَالَ لِفِتْيَنِهِ﴾ [يوسف: ٦٢]: لعبيده(١).

قوله: (أَنْ يُنْظِرُوا): هو بضمِّ أوَّله، رباعيٌّ، أي: يُؤخِّروا.

قوله: (وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ عَنْ رِبْعِيٍّ): (أبو مالك) هذا: هو سعدُ بنُ طارق بن أشيم الأشجعيُّ الكوفيُّ، عن أبيه وابنِ أبي أوفى، وعنه: شعبةُ وأبو معاويةَ، وثَّقه(٢) أحمدُ(٣) وغيرُه، بقي إلى حدود الأربعين والمئة، له ترجمةٌ في «الميزان»[١٢٢/٢]، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وأخرج له مسلمٌ والأربعةُ(٤)، وقول أبي مالك أخرجه مسلمٌ عن أبي سعيد(٥) الأشجِّ، عن أبي خالد الأحمر، عن أبي مالك، عن رِبْعيٍّ موقوفًا، وفي آخره: قال عقبة بن عامر الجُهَنيُّ وأبو مسعود الأنصاريُّ: هكذا سمعناه مِن فِي رسول الله صلى الله عليه وسلم[م(١٥٦٠)(٢٩)].

قوله: (وَتَابَعَهُ شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ رِبْعِيٍّ) أي: تابع شعبةُ أبا مالكٍ سَعْدًا، فرواه عن رِبْعيٍّ عن حذيفة، كما رواه أبو مالك [عن رِبعيٍّ] عن حذيفة، فالضمير يعود على أبي(٦) مالك، والله أعلم.

و(عبد الملك): هو ابن عُمَير، كوفيٌّ، رأى عليًّا، وسمع جَرِيرًا، والمغيرةَ، والنُّعمانَ بن بَشِير، وعنه: شعبةُ والسفيانان، قال أبو حاتم: (صالح الحديث، ليس بالحافظ)[الجرح والتعديل٣٦١/٥]، وقال النَّسائيُّ وغيرُه: (ليس به بأسٌ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»(٧)، ومتابعةُ شعبةَ عنه أخرجها البخاريُّ في (الاستقراض) عن مسلم بن إبراهيم، عن شعبة، عن عبد الملك[ح٢٣٩١]، وأخرجها ابن ماجه[ق٢٤٢٠].

(١) انظر «مفردات ألفاظ القرآن» (ص٦٢٥) مادَّة (فتي)، «لسان العرب» مادَّة (فتو).

(٢) زيد في (ب): (أبو)، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٨٧/٤).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦٩/١٠)، «تذهيب التهذيب» (٤٠٠/٣).

(٥) في (ب): (معبد)، وهو تحريفٌ.

(٦) (أبي): سقط من (ب).

(٧) «ميزان الاعتدال» (٦٦٠/٢)، وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٧٠/١٨).

قوله: (وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِالمَلِكِ، عَنْ رِبْعِيٍّ): (أبو عوانة): تقدَّم أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٥٨]، وتقدَّم أعلاه (عبد الملك): أنَّه ابن عُمَير، وتقدَّم (رِبْعِيٌّ): أنَّه ابنُ حِراش، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقول أبي عوانة أخرجه البخاريُّ في (ذكر بني إسرائيل) عن موسى بن إسماعيل عنه به(١)[ح٣٤٥١].

قوله: (وَقَالَ نُعَيْمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رِبْعِيٍّ): (نُعَيم) هذا: أشجعيٌّ، عن أبيه وله صحبةٌ، وله عن سُوَيد بن غَفَلة، وعنه: شعبةُ وشيبانُ(٢)، ثقةٌ، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وروى له مسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢٧١/٤](٣)، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وهو صحيحٌ على شرطِه إلى نُعَيم، ونُعَيم لم يكن على شرطه، وتعليقُه هذا أخرجه مسلمٌ في (البيوع) عن عليِّ بن حُجْر وإسحاقَ بنِ إبراهيم، كلاهما عن جَرِير، عن مغيرةَ، عن نُعَيم بن أبي هند عنه به[م(١٥٦٠)(٢٧)].

قوله: (فَأَقْبَلُ): هو بفتح الهمزة؛ همزة المتكلِّم(٤)، مرفوع، وهذا معروف.

١٨- بابُ مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا

قوله: (بَابُ مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا): قد تقدَّم أعلاه معنى الإنظار.

٢٠٧٨- حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا، قَالَ لِفِتْيَانِهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ، لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ): تقدَّم أنَّ اسمَه مُحَمَّدُ بن الوليد، أبو الهُذَيل القاضي الحِمصيُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم مُترجَمًا[ح٧٧]، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (قَالَ لِفِتْيَانِهِ) أي: لعبيده، وقد تقدَّم أعلاه(٥)[ح٢٠٧٧].

١٩- بابٌ إِذَا بَيَّنَ البَيِّعَانِ، وَلَمْ يَكْتُمَا، وَنَصَحَا

وَيُذْكَرُ عَنِ العَدَّاءِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: كَتَبَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا مَا اشْتَرَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ مِنَ العَدَّاءِ بْنِ خَالِدٍ، بَيْعَ المُسْلِمِ مِنَ المُسْلِمِ، لَا دَاءَ، وَلَا خِبْثَةَ، وَلَا غَائِلَةَ».

---

(١) (به): ليس في (ج).

(٢) في النسخ: (وسفيان)، والمثبت من «الكاشف» (١٩٤/٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٤٩٧/٢٩)، «تذهيب التهذيب» (٢٣٦/٩).

(٤) في (ب): (بفتح الهمزة للمتكلم).

(٥) في (ب): (بظاهرها).

وَقَالَ قَتَادَةُ: الغَائِلَةُ: الزِّنَى وَالسَّرِقَةُ وَالإِبَاقُ.

وَقِيلَ لإِبْرَاهِيمَ: إِنَّ بَعْضَ النَّخَّاسِينَ يُسَمِّي آرِيَّ خُرَاسَانَ وَسِجِسْتَانَ، فَيَقُولُ: جَاءَ أَمْسِ مِنْ خُرَاسَانَ، وَجَاءَ اليَوْمَ مِنْ سِجِسْتَانَ، فَكَرِهَهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً.

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ يَبِيعُ سِلْعَةً يَعْلَمُ أَنَّ بِهَا دَاءً إِلَّا أَخْبَرَهُ.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنِ العَدَّاءِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: كَتَبَ لِي النَّبِيُّ ﷺ...)، فذكره: (العَدَّاء): بفتح العين وتشديد الدَّال المهملتين، وهمزة ممدودة في آخره، وهو العَدَّاء بن خالد بن هَوْذَة العامريُّ، من بني عامر ابن صَعْصَعة، أسلم بعد حُنين، وعنه: عبدُ المجيد بن وَهْبٍ، وأبو رجاء العُطَارُديُّ، وعبدُ الكريم العُقيليُّ، وغيرُهم، قال عبدُ المجيد: دخلنا عليه زمنَ يزيدَ بنِ المهلَّب، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وأخرج له الأربعةُ، وأحمدُ في «المسند»[١]/. [١/٢٦٤أ]

قال الحافظُ شرفُ الدين عبدُ المؤمن بن خلف الدِّمياطيُّ: (حديث العَدَّاء بن خالد بن هَوْذة العامريُّ -أسلم هو وأبوه وعمُّه- رواه التِّرمذيُّ وابنُ ماجه بإسنادهما إلى عبدِ الحَمِيد -كذا بخطِّ الدِّمياطيِّ، وصوابُه: المجيد- ابن وَهْب قال: قال لي العَدَّاء بن خالد: ألَا أقرئك كتابًا كتبه لي رسولُ الله ﷺ؟ قال: قلت: بلى، فأخرج إليَّ كتابًا: «هذا ما اشترى العَدَّاءُ بنُ خالد بن هَوْذة من مُحَمَّدٍ رسولِ الله، اشترى منه عبدًا أو أَمَةً لا داءَ، ولا غائلةَ، ولا خِبْثَةَ، بيع المسلم المسلم»[ت١٢١٦، ق٢٢٥١]، وهذا أشبهُ من لفظ البخاريِّ في قوله: «اشترى مُحَمَّدٌ رسول الله»؛ لأنَّ العهدة إنَّما تُكتَب للمشتري، لا للبائع، وكذلك رواه جماعةٌ كرواية التِّرمذيِّ، وهو الصَّحيح)، انتهى، وكذا أخرجه النَّسائيُّ في (الشروط)[س١١٦٨٨]، وقال التِّرمذيُّ: (حسن غريب، لا نعرفه إلَّا من حديث عبَّاد) يعني: عبَّاد بن ليث صاحب الكرابيس[٢]، وقد ذكر ابنُ عبد البَرِّ العَدَّاءَ، ولم يذكر إلَّا أنَّه اشترى من رسول الله ﷺ غلامًا، وكتب له عُهدةً، قال: (وهي عند أهل الحديث محفوظةٌ)، ولم يذكر ما وقع في «البخاريِّ» قطعًا، غير أنَّه شكَّ بعضُ الرواة هل هو عبدٌ أو أَمَةٌ، وقد جزم أبو عُمر أوَّلًا بأنَّه غُلامٌ[٣].

قوله: (لَا دَاءَ): الدَّاء؛ بفتح الدَّال وبالمدِّ: العيب كلُّه.

قوله: (وَلَا خِبْثَةَ): هي بكسر الخاء المعجمة، ثمَّ موحَّدة ساكنة، ثمَّ ثاء مثلَّثة مفتوحة، ثمَّ تاء

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٥٨٧)، «تهذيب الكمال» (١٩/٥١٩).

(٢) في (ج): (الكرابيسي).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٥٨٧).

التأنيث، وهو ما كان عن غير طيِّب الكسب والأصلِ، وكلُّ حرامٍ خبيثٌ، قال تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقيل: الخِبْثة: بيع أهل العهد، وقيل: هي ههنا الرِّيبَة من الفجور[١]، وقال شيخنا في (الحيل) عن ابن التِّين: (أنَّه حُكِيَ الضَّمُّ) يعني: في خاء (خِبثة)[٢].

قوله: (وَلَا غَائِلَةَ): هو بالغين المعجمة، وقد فسَّره قتادة -هو ابن دِعامة الإمام- في الأصل: بـ(الزِّنَى)، وفي «المطالع»: («ولا غائلة»، أي: لا خديعة ولا حيلة، وقال الخطَّابيُّ[غريب ١/٢٥٧]: «الغائلة في البيع: كلُّ ما أدَّى إلى تلف الحقِّ»، وذكره بعضهم في ذوات الواو، وفسَّره قتادة: بـ«الزِّنَى وَالسَّرِقَة، والإِبَاق»، والأشبه عندي أن يكون هذا التفسير راجعًا إلى الخبثة والغائلة جميعًا)، انتهى[مطالع ٥/١٧٦].

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ[٣]): الظَّاهر أنَّه إبراهيمُ بنُ يزيدَ النَّخعيُّ، وقد تقدَّم.

قوله: (إِنَّ بَعْضَ النَّخَّاسِينَ): هو جمع (نَخَّاس) بفتح النُّون، وتشديد الخاء المعجمة، وفي آخره سين مهملة، والنَخَّاس: دلَّال الدَّوابِّ، يقال: نخَسه بعود، ينخُسه وينخِسه؛ بضمِّ الخاء وكسرها، ومنه سُمِّي النَّخَّاس[٤].

قوله: (يُسَمِّي آرِيَّ خُرَاسَانَ): قال الدِّمياطيُّ: («آريَّ»: هو مربط الدَّابة، وقيل: معْلَفُها، قاله الخليل[٥]، وقال الأصمعيُّ: هو حبل يُدفَن في الأرض ويُبرَز طرفُه، تُشَدُّ به الدَّابَّة، وأصله: من الحبس والإقامة، من قولهم: تأرَّى الرجل بالمكان؛ إذا أقام به؛ والمعنى: أنَّ بعض النَّخَّاسين يسمِّي موضع الدَّابَّة ومَربَطها في الدار: خراسان وسَجِستان، فيقولون: جاء من خراسان وسجستان؛ يعنون: مَرابطها فيحرِّضون عليها[٦] المشتري، ويظنُّها طريَّة الجلب، قال عياض: وأظنُّ أنَّه نقص من الأصل بعد «آريَّ»

---

(١) كذا في «مشارق الأنوار» (١/٤٦٠)، وعبارة «المطالع» (٢/٤٠٥): (وقيل: هي ههنا الريبة، وقيل: الخِبثة من الفجور)، وقوله: (وقيل: الخبثة) فيه من نسخة كما أفاده محقِّقه، وفي المطبوع من «العين» (٤/٢٤٩): (الخِبثة: الزِّنية من الفجور)، قال محقِّقه: (كذا في «اللسان»، وأمَّا في الأصول المخطوطة فهو: الريبة)، وقد فَسَّرت كُتب اللغة الخِبثة بالزِّنية، وقال في «اللسان»: (ولا خِبْثةَ ولا غائلةَ، أَراد بـ«الخِبْثة» الحرام كما عَبَّرَ عن الحلال بالطَّيِّب)، وقال الخطابي في «إصلاح غلط المحدِّثين» (ص٢٢): (فأمَّا الخِبثة؛ فالرِّيبة والتُّهمة، يقال: هو ولد الخِبثة إذا كان لغير رِشدة، ويقال: بع وقل: لا خِبثة، أي: لا تُهمة فيه من غصب أو سرقة أو نحوها)، فالثلاث العبارات محتملة.

(٢) انظر «التوضيح» (٢٢/١٠٢)، وكذا نقله شيخه في شرح هذا الحديث (١٤/١٤٢).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَقِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ).

(٤) انظر «الصحاح» و«القاموس» مادَّة (نخس).

(٥) انظر «العين» (٨/٣٠٢).

(٦) في النسخ: (على)، والمثبت من حاشية الدمياطي في هامش (ق).

لفظة: «دوابِّهم»[المشارق ١/١٠٠]؛ أي[(١)]: يُسَمِّي آريَّ دوابِّهم خراسان)، انتهى، وفي «المطالع»: («آرِيَّ خراسانَ»: كذا قيَّده جلُّ الرواة، ووقع للمروزيِّ: «أَرَى»؛ بفتح الهمزة والرَّاء، على مثال: «دَعَا»، وليس بشيء، ووقع لأبي ذرٍّ: بضمِّ الهمزة، وهو أيضًا تصحيف)[المطالع ١/٢٤٥]، ثمَّ ذكر نحو ما ذكره الدِّمياطيُّ، وابن قُرْقُول والدِّمياطيُّ أخذاه من القاضي عياض[(٢)]، والله أعلم.

وقوله: (خراسان): هو الإقليم المعروف موطن الكثير أو الأكثر من علماء المسلمين ﷺ، قال أبو الفتح الهمذانيُّ: ويقال له أيضًا: خُرْسان؛ بحذف الألف، وسكون الرَّاء[(٣)].

وأمَّا (سَجِسْتَانَ[(٤)]): (اسمها زَرَنْج، وسجِسْتان اسم لتلك الدِّيار، فلمَّا كانت زَرَنْجُ قصبةَ ذلك الإقليم ودارَ مملكتها؛ غلب عليها الاسم، وهي خلف كرمان مسيرة مئة فرسخ، منها أربعون فرسخًا مفازة، ليس بها ماء، وهي التي بناحية الهند على حدِّ غَزْنَة، وكرمان: اسم لتلك البلاد...) إلى آخر كلام عبد القادر الرُّهاويِّ، وقال أبو بكر الحازميُّ في «المؤتلِف والمختلِف في الأماكن»[ص٧٧]: (سِجْز؛ بالسِّين المهملة[(٥)]، وبالجيم الساكنة، وآخره زاي: اسم لسِجستان، ويقال في النِّسبة: سِجْزيٌّ)، انتهى.

وسَجِستان[(٦)]: بفتح السِّين، وفي «الذيل والصِّلة» للصغانيِّ: (سِجستان: بلد، وهو معرَّب سِيستان)[التكملة٣/٣٦٥]، وسين (سِجستان) و(سِيستان) مكسورة بالقلم، وهذه النسخة التي نقلت عمدة، وكأنَّها كانت ملك الصغانيِّ؛ لأنَّ عليها في هوامشها تخاريجَ كثيرةً، وغالبها بخطِّه، والله أعلم.

ورأيت في حاشية على نسخة «علوم ابن الصَّلاح» -وقد قُرِئَت النسخةُ عليه مرَّتين- لفظها: (السِّين والجيم مفتوحتان معًا، ومكسوران معًا ضبطناها عن الشَّيخ)، انتهى، يعني: عن[(٧)] ابن الصلاح، وفي «تهذيب الأسماء واللُّغات» للنَّوويِّ: (بفتح السِّين وكسرها، الكسر أشهر، والجيم مكسورة فيهما)، انتهى[تهذيب٢/٤٧٧]، وهذا الذي أحفظه أنا.

---

(١) في النسخ: (أن)، والمثبت من حاشية الدمياطي في هامش (ق).

(٢) إلَّا قول ابن قُرْقُول: (ووقع لأبي ذرٍّ...)، انظر «مشارق الأنوار» (١/١٠٠).

(٣) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٣/١٨٣).

(٤) في «اليونينيَّة»: (سِجِستان)؛ بالكسر.

(٥) زيد في مصدره: (المكسورة)، انظر: «الأماكن» (ص٥٧٦)، و«تهذيب الأسماء واللغات» (٣/٢٨٠).

(٦) في (ج): (وسجستاني).

(٧) (عن): ليس في (ب)، وهذه الفقرة سقطت من (ت) و(ج).

قوله: (فَكَرِهَهُ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً) أي: حرَّمه تحريمًا شديدًا؛ لأنَّ الكراهة في لسان الأقدمين عبارة عن الحرام[1]، وهو دليل القرآن، قوله: ﴿ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]، و(كراهيَة): تقدَّم مرَّات أنَّها بتخفيف الياء، ويقال من حيث اللُّغة: كراهي[ح٤١٧].

قوله: (وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ): هذا هو الصحابيُّ الجُهَنيُّ، وهو صحابيٌّ كبيرٌ شريفٌ، فصيحٌ مُقْرِئ، فَرَضيٌّ شاعرٌ، وُلِّيَ غزو البحر، وعنه: عُليُّ بن رَبَاح، وأبو عُشَّانة، وخلقٌ، تُوفِّيَ بمِصْرَ -وقد زرتُ قبرَه بالقرافة- سنة (٥٨هـ)، أخرج له الجماعةُ، رضي الله عنه[2].

٢٠٧٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحٍ أَبِي الخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الحَارِثِ، رَفَعَهُ إِلَى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا -أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا- فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا؛ بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا؛ مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

قوله: (عَنْ صَالِحٍ أَبِي الخَلِيلِ): هو ابنُ أبي مريم، عن أبي موسى مُرسَلًا، وعن أبي سعيد كذلك، وسفينةَ، وعنه: منصورٌ وأيُّوبُ، ثقةٌ[3]، وثَّقه ابنُ مَعِين[4] وغيرُه، أخرج له الجماعة[5].

قوله: (إِلَى حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ): تقدَّم أنَّ[6] حاءَ (حَكِيم) مفتوحةٌ، وكافَه مكسورةٌ، وأنَّ (حِزامًا) بكسر الحاء وبالزاي، وقد تقدَّم بعضُ ترجمة حَكِيم[ح١٤٢٧].

٢٠ - بابُ بَيْعِ الخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ

قوله: (بَيْعِ الخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ): (الخِلْط): بكسر الخاء المعجمة، وإسكان اللَّام، وبالطَّاء المهملة، وكذا في الحديث: وهو ألوان مجتمعة، وقيل غير ذلك.

٢٠٨٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كُنَّا نُرْزَقُ تَمْرَ الجَمْعِ، وَهْوَ الخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ، وَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ».

---

(١) في (ت): (التحريم).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٥٦١)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٦/٣٨٦).

(٣) في (أ) و(ب): (نفسه)، وهو تحريفٌ.

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٤١٦).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٨٩).

(٦) (أنَّ): سقط من (أ) و(ب).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بنُ دُكَين الحافظُ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٥٢]/. [٢٦٤/١ب]

قوله: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ): هذا هو شيبان[(١)] بن عبد الرَّحمن النَّحْويُّ، تقدَّم مُترجَمًا، وأنَّه منسوب إلى القبيلة، لا إلى صناعة النَّحو، كذا قال ابنُ الأثير[(٢)]، وتقدَّم غيرَ مرَّةٍ ما قاله ابن أبي داود وغيره: إنَّ المنسوب إلى القبيلة يزيد بن أبي سعيد النَّحْويُّ، لا شيبان هذا، انتهى[(٣)][ح١١٢].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): تقدَّم مرارًا أنَّه يحيى بن أبي كَثِير، وأنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّه أحدُ الفقهاء السبعة على قول الأكثر، وكذا تقدَّم (أَبُو سَعِيدٍ): أنَّه سعدُ بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ ﵁.

قوله: (كُنَّا نُرْزَقُ): هو بضمِّ النُّون، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(تَمْرَ): منصوب مفعول ثانٍ، وهذا ظاهر، وكذا تقدَّم (وَهوَ الخِلْطُ) قريبًا، وكذا تقدَّم (الصَّاع): أنَّه أربعة أمداد، وأنَّ المُدَّ: رطل وثلث برطل بغداد، وأنَّ رطل بغداد مئةٌ وثمانيةٌ وعشرون درهمًا وأربعة أسباع درهم، وقيل: بلا أسباع، وقيل: مئة وثلاثون، وأنَّ الصاع زنة ستِّ مئة وخمسة وثمانين[(٤)] درهمًا وخمسة أسباع درهم على مذهب أهل الحجاز، والله أعلم[قبل ح٢٠١ وح١٥٠٣].

٢١- بابُ مَا قِيلَ فِي اللَّحَّامِ وَالجَزَّارِ

قوله: (بَابُ مَا قِيلَ فِي اللَّحَّامِ وَالجَزَّارِ): قال شيخنا: (قال القرطبيُّ: اللَّحَّام: هو الجزَّار والقصَّاب؛ على قياس قولهم: عطَّارٌ وتمَّارٌ[(٥)] للذي يبيع ذلك[المفهم ٣٠٢/٥])، انتهى[التوضيح ١٥٤/١٤]، والذي أعرفه أنا أنَّ (اللَّحَّامَ) بائعه، و(الجزَّار) الذي يَجْزُرُه، فبينهما خصوصٌ وعمومٌ[(٦)]، والله أعلم.

٢٠٨١- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ، فَقَالَ لِغُلَامٍ لَهُ قَصَّابٍ: اجْعَلْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةً، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُوَ رَسُولَ اللهِ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَإِنِّي قَدْ عَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الجُوعَ، فَدَعَاهُمْ،

---

(١) (هذا هو شيبان): سقط من (ب).

(٢) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٣٠١/٣).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٥٩٦/١٢)، «تذهيب التهذيب» (٣٠٧/٤).

(٤) في النسخ: (وثمانون)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) المثبت من (ب)، وفي (أ) و(ج): (وتمام)، وفي هامشهما: (لعله: وتمار).

(٦) في (ب): (وبينهما عموم وخصوص).

فَجَاءَ مَعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا قَدْ تَبِعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ؛ رَجَعَ»، فَقَالَ: لَا، بَلْ قَدْ أَذِنْتُ لَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّد الكاهليُّ القارئ، وكذا تقدَّم (**شَقِيقٌ**): أنَّه أبو وائلٍ شقيقُ بن سَلَمة الأسَديُّ الكوفيُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٤٨]، وكذا تقدَّم (**أَبُو مَسْعُود**): أنَّه عقبة بن عمرو، أبو مسعود الأنصاريُّ البدريُّ، وأنَّه كان ينزل ماء ببدر، فنُسِب إليها، ولم يشهدها على الصَّحيح وإن عدَّه البخاريُّ فيهم، وسيأتي التنبيهُ على ذلك[ح٤٠٠٦]، وقد قدَّمتُ شيئًا من ترجمته رضي الله عنه [ح٥٥]، وقال الدِّمياطيُّ: (عقبة بن عمرو بن ثعلبة بن أُسيرة[١] بن عُسيرة بن عطيَّة بن خُدارة أخي خُدْرة ابني عوف [بن الحارث][٢] بن الخزرج الأنصاريِّ)، انتهى.

قوله: (**جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ**): ليس في الصحابة مَن اشتُهِر بأبي شعيب غير هذا، ولا أعلم ترجمتَه إلَّا أنَّه أنصاريٌّ حكى عنه أبو مسعودٍ هذا[٣].

قوله: (**فَقَالَ لِغُلَامٍ لَهُ قَصَّابٍ**): هذا الغلام لا أعرف[٤] اسمه.

قوله: (**خَامِسَ خَمْسَةٍ**) أي: أحد خمسة.

قوله: (**فَجَاءَ مَعَهُمْ رَجُلٌ**): هذا الرجل لا أعرف اسمه.

٢٢- بابُ مَا يَمْحَقُ الكَذِبُ وَالكِتْمَانُ فِي البَيْعِ

٢٠٨٢- حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ المُحَبَّرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الخَلِيلِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا -أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا- فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا؛ مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ**[٥] **المُحَبَّرِ**): (بَدَل): بفتح الموحَّدة والدَّال المهملة، وباللَّام[٦]، و(المُحَبَّر) بضمِّ الميم، وفتح الحاء المهملة، وتشديد الموحَّدة مفتوحة، ثمَّ راء: اسم مفعول.

---

(١) (بن أسيرة): سقط من (ب).

(٢) (بن الحارث): مستدرك من هامش (ق).

(٣) انظر «الإصابة» (١٠٢/٤).

(٤) زيد في (ب): (له).

(٥) في (ب): (من)، وهو تحريفٌ.

(٦) في (ج): (واللَّام).

قوله: (سَمِعْتُ أَبَا الخَلِيلِ): تقدَّم قريبًا[(١)] أنَّه صالحُ بن أبي مريم مُترجَمًا[ح٢٠٧٩]، وكذا تقدَّم (حَكِيم بْن حِزَامٍ).

٢٣ - بابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأْكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٠]

٢٠٨٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يُبَالِي المَرْءُ بِمَا أَخَذَ المَالَ، أَمِنَ الحَلَالِ أَمْ مِنْ حَرَامٍ؟».

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن عبد الرَّحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب، أحدُ الأعلام، وكذا تقدَّم (المَقْبُرِيُّ): أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وفتحها، وكسرها[ح٣٩]، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٢٤ - بابُ آكِلِ الرِّبَا وَشَاهِدِهِ وَكَاتِبِهِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾... إِلَى ﴿هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

قوله: (بَابُ آكِلِ الرِّبَا): هو بمدِّ الهمز، وكسر الكاف: اسم فاعل، وهذا ظاهر.

قوله: (﴿مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]): ﴿ٱلْمَسِّ﴾: الجنون.

٢٠٨٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: لَمَّا نَزَلَتْ آخِرُ البَقَرَةِ، قَرَأَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ فِي المَسْجِدِ، ثُمَّ حَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدَار، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وما هو (البُنْدار)[ح٦٩]، وكذا تقدَّم (غُنْدُرٌ): أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، وإسكان النُّون، وبالدَّال المهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وتقدَّم له ترجمةٌ، وما معنى (الغُنْدُر)، وأنَّه لقَّبه به ابنُ جريج[ح٨٧]، وكذا تقدَّم (مَنْصُور): أنَّه ابنُ المُعْتَمِر، وكذا تقدَّم (أَبُو الضُّحَى): أنَّه مُسْلِمُ بن صُبَيح؛ بضمِّ الصَّاد المهملة، وفتح الموحَّدة مُترجَمًا[ح٣٦٣].

قوله: (لَمَّا نَزَلَتْ آخِرُ سُورَةِ[(٢)] البَقَرَةِ...) إلى أن قال: (ثُمَّ حَرَّمَ التِّجَارَةَ فِي الخَمْرِ): تقدَّم الكلام

---

(١) (قريبًا): ليس في (ب).

(٢) (سورة): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

على هذا في (باب تحريم تجارة الخمر في المسجد)[ح٤٥٩].

٢٠٨٥ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ**، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ** أَتَيَانِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ، وَعَلَى **وَسَطِ النَّهْرِ** رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهَرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ؛ **رَمَى الرَّجُلُ** بِحَجَرٍ فِي فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ، رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الَّذِي رَأَيْتَهُ فِي النَّهَرِ آكِلُ الرِّبَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكِيُّ، وتقدَّم لماذا نُسِب[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (**جَرِيرٌ**): أنَّه ابنُ حازمٍ الأَزْدِيُّ، حضر جنازة أبي الطُّفيل بمكَّة، وسمع أبا رجاء العطارُديَّ والحسنَ، وعنه: ابنُ وَهْبٍ، وابنُ مَهْدِيٍّ، وشيبانُ، وهُدْبَةُ، ثقةٌ، لمَّا اختلط؛ حَجَبَه ولدُه، تُوفِّيَ سنة (١٧٠هـ)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(١)، وقد ذكرتُه في مؤلَّفي في كتاب «الاغتباط فيمن رُمِي بالاختلاط»، والله أعلم، وكذا تقدَّم (**أَبُو رَجَاءٍ**)، وأنَّه عِمران بن تَيم، ويقال: ابن مِلحان، وتقدَّم أنَّ (**جُنْدُب**) يقال فيه: بفتح الدَّال وضمِّها.

قوله: (**رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ**): هما جبريل وميكائيل، جاءا مسمَّين في هذا «الصَّحيح»[ح١٣٨٦].

قوله: (**وَسْطِ النَّهَرِ**): تقدَّم أنَّه يقال: بإسكان السِّين وفتحها[ح٢٥٨]، كذا عندهم: (وسط)، وعند ابن السكن: (شطِّ النهر)، وصوَّبه القاضي(٢).

قوله: (**رَمَى الرَّجُلُ**): هو مرفوع فاعل.

٢٥ - بابُ مُؤْكِلِ الرِّبَا

لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟﴾... إِلَى ﴿مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٨-٢٨١]، **قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذِهِ آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ**.

قوله: (**قَالَ ابْنُ عبَّاس: هَذِهِ آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ**) يعني: آية الرِّبا، تقدَّم في أوَّل هذا التعليق الاختلافُ في أوَّل ما أُنزِل، وفي آخر ما أُنزل مُطوَّلًا، فانظره[ح٣].

(١) ليس في المطبوع التصحيح عليه، انظر «ميزان الاعتدال» (١/٣٩٢)، «تهذيب الكمال» (٤/٥٢٤).

(٢) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٥٥٢).

٢٠٨٦- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى عَبْدًا حَجَّامًا، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ وَثَمَنِ الدَّمِ، وَنَهَى عَنِ الوَاشِمَةِ وَالمَوْشُومَةِ، وَآكِلِ الرِّبَا وَمُوكِلِهِ، وَلَعَنَ المُصَوِّرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبد الملك الطيالسيُّ، ومُترجَمًا مرَّة[ح١٧]، وكذا تقدَّم ضبطُ (أَبِي جُحَيْفَةَ)[ح١١١].

قوله: (عَبْدًا حَجَّامًا): عبد أبي جُحَيْفَة لا أعرف اسمه.

قوله: (وَآكِلِ الرِّبَا): هو بمدِّ الهمزة اسم فاعل، وهذا يُعرَف مِن الذي بعده، وهو (وَمُوكِلِهِ)، و(آكِلِ) و(موكِلِ) في أصلنا مجروران بالقلم.

٢٦- بابُ ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]

٢٠٨٧- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: قَالَ ابْنُ المُسَيَّبِ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الحَلِفُ مُنَفِّقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مُمَحِّقَةٌ لِلْبَرَكَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وكذا تقدَّم (يُونُس): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّد بن مسلم، وكذا تقدَّم (ابْنُ المُسَيَّب): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يجوز فيه إلَّا فتحُ الياء[ح٢٦]، وهو سعيدُ بن المُسيَّب بن حَزْن، والمُسيَّب وحَزْن صحابيَّان(١)، وتقدَّم (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا/. [١/٢٦٥أ]

قوله: (مُنَفِّقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مُمَحِّقَةٌ لِلْبَرَكَةِ): (مُنَفِّقة): بضمِّ الميم، وفتح النُّون، وكسر الفاء المشدَّدة، ثمَّ قاف، ثمَّ تاء التأنيث، ومثله: (مُمَحِّقة)، كذا في أصلنا(٢)، وقال ابن قُرْقُول: («مَمْحِقة»: بفتح الميم، وكسر الحاء، ويصحُّ بفتحهما، كذا قيَّده القاضي أبو الفضل(٣)، والذي أعرفُ بفتحها، أي: مُذهِبة(٤) بركته، مهلكة لها) انتهى[مطالع ٤/١٨]، وقال غيره: (مَنْفَقة) و(مَمْحَقة) بفتح أوَّلهما، وسكون ثانيهما، وفتح ثالثهما(٥)،

(١) انظر «الاستيعاب» (ص١٨٨) و(ص٦٨٧).
(٢) وفي «اليونينيَّة»: (مُمْحِقَة).
(٣) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٤٥).
(٤) في النُّسخ: (مذهب)، والمثبت موافق لما في مصدره.
(٥) انظر «التنقيح» (٢/٤٧٢).

ومقتضى تفسير ابن الأثير في[(١)] اللَّفظين أن يكون كهذا الضبط[(٢)]، ومعنى (منفقة للسلعة) أي: سبب لسرعة بيعها، وكثرة الرغبة والحرص عليها بسبب اليمين[(٣)]، وقال المحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه»: («مَنفقة»: بفتح الميم على وزن «مَفعلة»، وهذا البناء موضوع، للمبالغة، كما يقال: الولد مَبْخلَة مَجْبَنة، والمُحدِّثون يقولون: «مُنَفِّقة» «مُمَحِّقة»؛ بالتَّشديد فيهما، والوجه الأوَّل ذكره صاحب «المُفْهِم»[(٤)])، ثمَّ فسَّر (منفقة)، انتهى[الغاية ٥/٥٨٩].

٢٧ - بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الحَلِفِ فِي البَيْعِ

٢٠٨٨ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا العَوَّامُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى: أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سِلْعَةً وَهُوَ فِي السُّوقِ، فَحَلَفَ بِاللهِ لَقَدْ أَعْطَى بِهَا مَا لَمْ يُعْطِ؛ لِيُوقِعَ فِيهَا رَجُلًا مِنَ المُسْلِمِينَ، فَنَزَلَتْ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: ٧٧].

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ): هذا هو الناقدُ، تقدَّم مُترجَمًا[(٥)]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٨٧] يسيرةٌ[(٦)]، وكذا تقدَّم (هُشَيْمٌ): أنَّه ابن بَشِير، أبو معاويةَ السُّلَميُّ، تقدَّم مُترجَمًا[(٧)]، وهو فَرْدٌ في الكتب السِّتَّة، ليس فيها راوٍ اسمه (هُشَيمٌ) سواه.

قوله: (أَخْبَرَنَا العَوَّامُ): هذا هو العوَّام بن حَوْشَب الواسطيُّ، أحدُ الأعلام، عن إبراهيمَ، ومجاهدٍ، والطبقةِ، وعنه: شعبةُ، ويزيدُ بن هارون، وخلقٌ، وثَّقوه، وله نحوُ مئتي حديثٍ، مات سنة (١٤٨هـ)، أخرج له الجماعة[(٨)]، وقد تقدَّم مُترجَمًا[(٩)]، ولكن طال به العهد، وكذا تقدَّم (عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى)، واسم أبي أوفى ونسبه، وأنَّ أبا أوفى صحابيٌّ أيضًا رضي الله عنهما[قبل ح١٧٦].

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سِلْعَةً): هذا الرجل لا أعرفه.

---

(١) في (ب): (بقي)، وهو تحريفٌ، وسقط من (ت) و(ج).

(٢) انظر «النهاية» (٤/٣٠٣) مادَّة (محق)، و(٥/٩٨) مادَّة (نفق).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٤/١٩٤).

(٤) انظر «المُفْهِم» (٤/٥٢٢).

(٥) لم يتقدَّم مترجمًا.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٢١٣).

(٧) زيد في غير (ت): (مترجمًا)، ولم يتقدَّم مترجمًا.

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٢٧).

(٩) لم يتقدَّم مترجمًا.

قوله[١]: (أَقَامَ سِلْعَةً) أي: عرضها للبيع.

قوله: (لَقَدْ أَعْطَى بِهَا): هو بفتح الهمزة[٢]، وفتح الطَّاء، كذا في أصلنا، أي: اشتراها بكذا، وسيأتي فيما يليه بقيَّة الكلام عليه.

قوله: (مَا لَمْ يُعْطِ): هو بضمِّ أوَّله، وبكسر الطَّاء، وفي نسخة: (أُعطِي بها) بضمِّ الهمزة، وكسر الطَّاء، و(ما لم يُعطَ) بضمِّ أوَّله، وفتح الطَّاء[٣] أي: دُفِع[٤] له فيها كذا، ولم يكن ذاك.

٢٨- بابُ مَا قِيلَ فِي الصَّوَّاغِ

وَقَالَ طَاوُسٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا»، وَقَالَ العَبَّاسُ: إِلَّا الإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ، فَقَالَ: «إِلَّا الإِذْخِرَ».

قوله: (بَابُ مَا قِيلَ فِي الصَّوَّاغِ): هو بفتح الصَّاد المهملة، وتشديد الواو، وفي آخره غين معجمة، وهو صائغ الحليِّ، يقال: صاغ يصوغ، فهو صائغ، وصوَّاغ، وصيَّاغ أيضًا في لغة أهل الحجاز، وعمله الصِّياغة[٥].

فائدة[٦]: رأيت في «تاريخ المدينة المشرَّفة» للإمام زين الدين أبي بكر بن الحسين المراغي -من مراغة مصر- الشَّافعيِّ -وقد رأيت هذا المؤلِّف مرارًا بالقاهرة، وهو من طلبة الإمام الفقيه جمال الدين الإسنويِّ شيخ شيوخنا، واجتمعت به في المدينة المشرَّفة في منزله بها في سنة (٨١٣هـ)- قال فيه [عن] ابن[٧] المطريِّ -يعني به: جمال الدين مُحمَّد بن أحمد بن المطريِّ، وله «اختصار[٨] تاريخ ابن النجَّار للمدينة»-: (إنَّه كان بالمدينة المشرَّفة ثلاث مئة صائغ من اليهود، نقل ذلك عن ابن زَبالة[٩])، قال ابن

(١) (قوله): سقط من (ب).

(٢) في (ب): (هو بهمزة مفتوحة).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) في (ب): (يدفع).

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (صوغ).

(٦) في (ب): (باب).

(٧) في النُّسخ: (أن): ولعل المثبت هو الصواب.

(٨) (اختصار): سقط من (ب) و(ج)، وزيد في (ت) و(ج): (ذيل على)، وضرب عليه في (أ). وفي هامش (ت): (بل المطريُّ اختصر «تاريخ المدينة» لابن النجَّار، ولم يُذَيِّل على «تاريخ النجَّار لبغداد»).

(٩) انظر «التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة» (ص٥٩).

حسين: (وفيه نظر؛ لأنَّ الثلاث مئة إنَّما كانت بزهرة، وكانت من أعظم قُرَى المدينة، كذا حكاه ابن زَبالة[١])، انتهى[٢].

قوله: (لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا): (يُختلى): يُقتطَع، وتقدَّم أيضًا أنَّ (الخَلَى) -بالقصر- الحشيشُ الرطب، وقيل: اليابس، وأنَّ بعض الرواة مدَّه، وهو خطأ[ح١٣٤٩].

قوله: (إِلَّا الإِذْخِرَ): تقدَّم ما هو، وأنَّه بكسر الهمزة[ح١١٢].

قوله: (فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ): هو بفتح القاف، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ نون مكسورة، والقَيْن: الحدَّاد، ثمَّ استُعمِل في الصَّائغ، وقد تقدَّم[ح١٣٤٩].

٢٠٨٩- حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ: أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَلِيًّا ﷺ قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ المَغْنَمِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَانِي شَارِفًا مِنَ الخُمْسِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِيَ بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؛ وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاغًا مِنْ بَنِي قَيْنُقَاعَ أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي فَنَأْتِيَ بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أَبِيعَهُ مِنَ الصَّوَّاغِينَ، وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرْسِي.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وتقدَّم لِمَ لُقِّب (عَبْدان)، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦]، وكذا تقدَّم (عَبْدُ اللهِ) بعده: أنَّه ابنُ المبارك، وتقدَّم (يُونُسُ): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وتقدَّم (ابْنِ شِهَابٍ): أنَّه الزهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا (عَلِيُّ بْنُ الحُسَيْنِ[٣]): أنَّه ابن عليِّ بن أبي طالب، زينُ العابدين.

قوله: (كَانَتْ لَهُ[٤] شَارِفٌ): الشَّارِف؛ بالشِّين المعجمة، وبعد الألف راء مكسورة، ثمَّ فاء: المسنُّ من النُّوق، وفُسِّر في «مسلم»: بأنَّه[٥] المسنُّ الكبير[م١٧٥٠]، والمعروف في ذلك أنَّه من النُّوق خاصَّة، لا من الذكور، وحكى الحربيُّ عن الأصمعيِّ: أنَّه يقال: (شارف) للذكر والأنثى، ويجمع على (شُرُف)، قاله ابن قُرْقُول[٦].

---

(١) وكذا نقله عنه ابن النجَّار في «الدرة الثمينة» طبعة دار الأرقم (ص٢٦).

(٢) انظر «تحقيق النصرة» (ق٩).

(٣) كذا في النسخ، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حسين).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (لي).

(٥) في (ج): (أنَّه).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٦/٣٤).

قوله: (وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ[1] شَارِفًا مِنَ الخُمْسِ): قال شيخنا: (ولم يختلف أهل السِّير -كما قاله ابن بطَّال في غير هذا الباب-: أنَّ الخُمس لم يكن يوم بدر، وذكر إسماعيل القاضي: أنَّه كان في غزوة بني النضير[2] حين حَكَّم سعدًا، وقال: وأحسب أنَّ بعضهم قال: نزل أمر الخُمس بعد ذلك، وقيل: إنَّما كان الخُمس يقينًا في غنائم حُنين، وهي آخر غنيمة حضرها رسول الله ﷺ، قال[3]: «وإذا كان كذلك؛ فيحتاج قول عليٍّ إلى تأويل»[شرح البخاري٥/٢٤٨])، قال شيخنا: (قلت: ذكر ابن إسحاق: أنَّ عبد الله بن جحش لمَّا بعثه النَّبيُّ ﷺ في السنة الثانية إلى نَخْلَةَ في رجب، وقُتِلَ عمرُو بنُ الحضرميِّ وغيرُه[4]، واستاقوا الغنيمة، وهي أوَّل غنيمة؛ قسم ابن جحش الغنيمة، وعزل لرسول الله ﷺ الخُمسَ، وذلك قبل أن يُفرَض الخُمسُ، فأخَّر عليه الصلاة والسلام أمر [الخُمس و]الأسيرَين[5]، ثمَّ ذكر خروج رسول الله ﷺ إلى بدر في رمضان، فقسم غنائمها مع الغنيمة الأولى[6]، وعزلَ الخُمسَ، فيكون قول عليٍّ: «شارفي من نصيبي من المغنم»؛ يوم بدر، ويكون قوله: «كان رسول الله ﷺ أعطاني شارفًا من الخُمسِ»؛ قبله من غنيمة ابن جحش، وقال الدَّاوديُّ: فيه دليل أنَّ آية الخُمس نزلت يوم بدر؛ لأنَّه لم يكن قبل بنائه بفاطمة مَغْنَم غيره، وذلك سنة اثنتين من الهجرة في رمضان، وكان بناؤه بفاطمة بعد ذلك...) إلى آخر كلامه[التوضيح ١٤/١٨٧]، لكن في هذا «الصَّحيح» في الباب الذي بعد (بَاب شهود الملائكة بدرًا) ما لفظه: (وكان رسول الله ﷺ أعطاني ممَّا أفاء الله عليه من الخمس يومئذٍ)[ح٤٠٠٣] -أي: يوم بدر- شارفًا، وكذلك في (غزوة بدر) في هذا «الصَّحيح»[7]، والتأويل مع هذا فيه صعوبة، وقد يؤوَّل[8]، وقول شيخنا عن إسماعيل/ القاضي: [١/٢٦٥ب]

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَانِي).

(٢) كذا نقله ابن الملقِّن في «التوضيح»، وفي «شرح ابن بطَّال»: (بني قريظة).

(٣) يعني: ابن بطَّال.

(٤) لم يُذكر أنَّه قُتل فيها غير عمرو بن الحضرمي.

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/٢١٥-٢١٦)، وما بين معقوفين زيادة منه يقتضيها السياق.

(٦) لم أقف في «السيرة» على تقسيم غنائم سريَّة نخلة مع غنائم بدر، وقد ذكره الواقديُّ في «المغازي» (١/١٨).

(٧) الحديث السالف هو عينه الذي في غزوة بدر.

(٨) قال الحافظ في «الفتح» (٦/٢٢٩): (قال السبكي: نزلت الأنفال في بدر وغنائمها، والذي يظهر أنَّ آية قسمة الغنيمة نزلت بعد تفرقة الغنائم؛ لأنَّ أهل السير نقلوا: أنَّه ﷺ قسمها على السواء، وأعطاها لمن شهد الوقعة أو غاب لعذر؛ تكرُّمًا منه؛ لأنَّ الغنيمة كانت أوَّلًا -بنصِّ أوَّل سورة الأنفال- للنبيِّ ﷺ، قال: ولكن يُعَكِّر على ما قال =

(إنَّ ذلك كان في غزوة بني النضير حين حكَّم سعدًا) فيه نظرٌ، والمعروف المشهور: أنَّما حَكَّم سعدًا في قُريظة(١).

ثمَّ إنِّي رأيت في كلام ابن قيِّم الجوزيَّة الحافظ شمس الدين: (قال ابن إسحاق: كانت الخيل يوم بني قُريظة ستَّة وثلاثين فرسًا، وكان أوَّلَ ما(٢) وقعت فيه السُّهمان، وأُخرِج منه الخُمسُ، ومضت به السُّنَّة(٣)، ووافقه على ذلك القاضي إسماعيل بن إسحاق، قال إسماعيل: وأحسب أنَّ بعضهم قال: نزل أمر الخُمس بعد ذلك، ولم يأت في ذلك من الحديث ما فيه بيانٌ شافٍ، وإنَّما جاء ذِكرُ الخُمس يقينًا في غنائم حُنين.

وقال الواقديُّ: إنَّ أوَّل خُمس خُمِّس في غزوة بني قينقاع(٤) بعد بدر بشهر وثلاثة أيَّام، نزلوا على حكمه، فصالحهم على أنَّ له أموالهم، ولهم النِّساء والذُّرِّيَّة، وخَمَّس أموالهم(٥).

وقال عبادة بن الصَّامت: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى بدر، فلمَّا هزم الله العدوَّ؛ تبعتهم طائفةٌ يقتلونهم، وأحدقت طائفةٌ برسول الله ﷺ، وطائفةٌ استولت على العسكر(٦) والغنيمة، فلمَّا رجع الذين طلبوهم؛ قالوا: لنا النَّفل عن طلبنا العدوَّ...») إلى أن قال: («فقسمه رسول الله ﷺ عن بَوَاءٍ قبل أن ينزل: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]»(٧)، وقال القاضي إسماعيل: إنَّما

= أهل السير حديثُ عليٍّ؛ يعني: حديث الباب حيث قال: «وأعطاني شارفًا من الخمس يومئذ»؛ فإنَّه ظاهر في أنَّه كان فيها خمس، قلت: ويحتمل أن تكون قسمة غنائم بدر وقعت على السواء بعد أن أُخرِج الخمسُ للنبيِّ ﷺ على ما تقدَّم من قصَّة سريَّة عبد الله بن جحش، وأفادت آية الأنفال -وهي قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم﴾ إلى آخرها [الأنفال: ٤١] - بيانَ مصرف الخمس، لا مشروعيَّة أصل الخمس، والله أعلم).

(١) وقد نقله ابن بطَّال في «شرح صحيح البخاري» (٥/٢٤٨) عن إسماعيل القاضي على الصواب: (بني قريظة)؛ كما تقدَّم أعلاه.

(٢) في «السيرة» و«زاد المعاد»: (أول فيء).

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٢٦٩).

(٤) في (أ) و(ج): (قيقناع).

(٥) ذكر الواقدي في «مغازيه» في غزوة بني قينقاع (١/١٧٩): أنَّ النبيَّ ﷺ خمَّس الغنائم، ولم يذكر أنَّ ذلك كان أوَّل خُمس، وذكر في قسمة غنائم سرية عبد الله بن جحش إلى نخلة (١/١٨): أنَّه أوَّل خمس خُمِّس في الإسلام.

(٦) في (ب): (العساكر).

(٧) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٧٥٣)، وابن حبَّان في «صحيحه» (٤٨٥٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/١٣٥)، وقوله: عن بَواء، أي: على السَّواء.

قسم رسول الله ﷺ أموال بني النضير بين المهاجرين، وثلاثة من الأنصار: سهل بن حنيف، وأبي دُجانة، والحارث بن الصِّمَّة...) إلى آخر كلامه[الهدي ٥/٦٣].

قوله: (وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَّاغًا): هذا الرجل لا أعرفه.

قوله: (صَوَّاغًا) أي: صائغًا، تقدَّم، وتقدَّم أنَّ (قَيْنُقَاعَ): مثلث النُّون[ح٢٠٤٨]، وكذا تقدَّم (الإِذْخِر) [ح١١٢]، وتقدَّم (الصَّوَّاغِينَ).

٢٠٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ تَحِلَّ لأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا لأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، لَا يُخْتَلَيَنَّ خَلَاهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ»، وَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ المُطَّلِبِ: إِلَّا الإِذْخِرَ لِصَاغَتِنَا وَلِسُقُفِ بُيُوتِنَا، فَقَالَ: «إِلَّا الإِذْخِرَ»، فَقَالَ عِكْرِمَةُ: هَلْ تَدْرِي مَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا؟ هُوَ أَنْ تُنَحِّيَهُ مِنَ الظِّلِّ، وَتَنْزِلَ مَكَانَهُ.

قَالَ عَبْدُ الوَهَّابِ عَنْ خَالِدٍ: لِصَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ خَالِدٍ): (إسحاق) هذا: قال الجيَّانيُّ: (وقال في «الحيض»[ح٣٠٩]، و«المغازي» في موضِعَين؛ في «بعث أبي موسى»[ح٤٣٤٣] وفي «غزوة ذات السلاسل»[ح٤٣٥٨]، وفي ﴿اقْتَرَبَتِ﴾[ح٤٨٧٧]، و«المرضى»[ح٥٦٦٢]، و«الأدب»[ح٥٩٧٦]، و«الاستئذان» [ح٦٢٧٧]، و«التعبير»[ح٧٠٤٢] -ولم يذكر هذا المكان، ولا مكانًا آخر في «المحاربين» في «باب رجم المحصن» [ح٦٨١٣]-: «حَدَّثَنَا إسحاق: حَدَّثَنَا خالد»، و«إسحاق» في هذه المواضع كلِّها: هو إسحاقُ بنُ شاهين، أبو بشر الواسطيُّ، عن خالد بن عبد الله الطَّحَّان، وكذلك نسبه أبو عليٍّ ابن السَّكن في أكثر هذه المواضع من «الجامع»، وقال الكَلَاباذيُّ: إسحاق بن شاهين الواسطيُّ، سمع خالدَ بنَ عبد الله، روى عنه البخاريُّ في «الصَّلاة» وفي غير موضعٍ فلم يزد -يعني: البخاري- على أن قال: «حَدَّثَنَا إسحاقُ الواسطيُّ»[ح٦٢٤، ٧٣٧]، ولم ينسبه إلى أبيه[الهداية ١/٧٦]، وكذلك قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب «المدخل»[(١)]) انتهى[التقييد ٣/٩٦١]، وقال شيخُنا: (هو ابن شاهين الواسطيُّ، قاله ابنُ ماكولا وابن البَيِّع[(٢)]، وصرَّح به الإسماعيليُّ وأبو نُعَيم)، انتهى[التوضيح ١٤/١٨٦]، ولم ينسبه المِزِّيُّ في «أطرافه»[٥/١٢٨]، والله أعلم.

---

(١) انظر «المدخل إلى الصحيح» (٤/٢٢١).

(٢) يعني: الحاكم، وانظر «المدخل إلى الصحيح» (٤/٢٢١).

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أعلاه أنَّه الطَّحَّان، وقد تقدَّم مُترجَمًا[ح١٩١]، ومن جملة ترجمته: أنَّه اشترى نفسَه من الله تعالى ثلاثَ مرَّاتٍ يتصدَّق بزنة نفسِه فضَّةً ﵀، و(خَالِد) الثاني: هو الحذَّاء خالدُ بن مِهران، أبو المُنازِل، تقدَّم مُترجَمًا[ح٧٥].

قوله: (وَإِنَّما أُحِلَّتْ(١) لِي سَاعَةً مِن نَهَارٍ): تقدَّم أنَّها من بكرة إلى العصر، قاله أبو عبيد في «الأموال» له(٢)، [وأخبرني بعض حُفَّاظ العصر: أنَّه كذلك في «مسند أحمد»](٣).

قوله: (لَا يُخْتَلَيَنَّ(٤) خَلَاهَا): تقدَّم قريبًا[قبل ح٢٠٨٩] وبعيدًا[ح١٣٤٩] ما هو، وتقدَّم (يُختلينَّ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (وَلَا يُعْضَدُ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(شَجَرُهَا)(٥): مرفوع نائب مناب الفاعل.

قوله: (وَلَا يُنَفَّرُ صَيْدُهَا): هو كالذي قبله، وقبل قبله، وكذا: (وَلَا تُلْتَقَطُ(٦) لُقَطَتُهَا).

قوله: (إِلَّا لِمُعَرِّفٍ) يعني: إلَّا لمنشد، أي: لا تُلتقَط للتملُّك، إنَّما تُلتقَط للحفظ.

قوله: (وَقَالَ(٧) عَبْدُ الوَهَّابِ عَنْ خَالِدٍ): هذا هو عبدُ الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت الثقفيُّ، تقدَّم مرارًا، ومرَّة مُترجَمًا[ح٤٥٦]، و(خالد) هذا: هو الحذَّاءُ خالدُ بن مِهران، أبو المُنازِل، تقدَّم مُترجَمًا[ح٧٥]، وتعليقُ عبدِ الوهَّاب أخرجه البخاريُّ في (الجنائز) عن مُحَمَّد بن عبد الله بن حَوْشَب[ح١٣٤٩]، وفي (الحجِّ) عن أبي موسى[ح١٨٣٣]؛ كلاهما عن عبد الوهَّاب.

٢٩ - بابُ ذِكْرِ القَيْنِ وَالحَدَّادِ

قوله: (بَابُ ذِكْرِ القَيْنِ وَالحَدَّادِ): قال الدِّمياطيُّ: (القَيْن: الحدَّاد، ثمَّ استُعمِل في الصائغ، والقَيْن: العبد، والقَيْنة: المغنِّية، والقَيْنَة: الأَمَة أيضًا والماشطة، والتَّقيُّن: التَّزيُّن)، انتهى، وقول البخاريِّ: (القَيْن والحدَّاد) العطف يقتضي التغايُر، وكأنَّهما لمَّا كانا مختلفي اللَّفظ؛ جاز عطف الأوَّل على

(١) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (حلَّت).

(٢) انظر «الأموال» (ص١٤٥).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج)، وانظر «مسند أحمد» (٦٦٨١).

(٤) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (لا يُخْتَلَى).

(٥) في (ب): (ونحرها)، وهو تحريفٌ.

(٦) في (ب): (يلتقط)، وهي رواية «اليونينيَّة».

(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

نفسه(١)، والله أعلم.

٢٠٩١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ لِي عَلَى العَاصِ بْنِ وَائِلٍ دَيْنٌ، فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، فَقُلْتُ: لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُمِيتَكَ اللهُ، ثُمَّ تُبْعَثُ، قَالَ: دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَأُبْعَثَ، فَسَأُوتَى مَالًا وَوَلَدًا، فَأَقْضِيكَ، فَنَزَلَتْ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧-٧٨].

قوله: (حَدَّثَنِي(٢) مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُندار، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ): هو مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي عَدِيٍّ، أبو عَمرو البصريُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢٦٧].

قوله: (عَنْ سُلَيْمَانَ): هذا هو سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ القارئُ الأعمشُ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٢]، وكذا تقدَّم (أَبُو الضُّحَى): أنَّه مسلم بن صُبَيح، وكذا تقدَّم (خَبَّاب): أنَّه بخاء معجمة مفتوحة، ثمَّ موحَّدة مشدَّدة، وفي آخره موحَّدة، ابنُ الأرتِّ؛ بمثنَّاة فوق في آخره مشدَّدة، وهذا ظاهرٌ عند أهل الشَّام، التَّميميُّ، حليفُ بني زُهرة، بدريٌّ، عنه: قيسُ بن أبي حازم وعلقمةُ، تُوفِّيَ سنة (٣٧هـ)، أخرج له الجماعة(٣)، وقد تقدَّم رضي الله عنه[ح٧٤٦].

قوله: (قَيْنًا): تقدَّم أنَّه الحدَّاد.

قوله: (فِي الجَاهِلِيَّةِ): تقدَّم أنَّها ما قبل مبعث النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، سُمُّوا بذلك؛ لكثرة جهالاتهم[ح٣]، وسيأتي تعقُّب في ذلك في (أيَّام الجاهليَّة)[قبل ح٣٨٣١].

قوله: (وَكَانَ لِي عَلَى العَاصِي بْنِ وَائِلٍ): تقدَّم الكلام على يائه[قبل ح٦١، ح٨٣]، ابن هاشم بن سُعَيد -بضمِّ السِّين وفتح العين المهملتين- ابن سهم بن عمرو بن هُصَيص بن كعب بن لؤيِّ بن غالب، أبو عَمرو، قُرَشيٌّ سَهْميٌّ، هلك العاصي عاصيًا وهو على دين قومه، عرض لرِجْلِه شوكةٌ فهلك منها في

---

(١) قال العينيُّ في «عمدة القاري» (٩/٢٩٤): («والحداد»: عطفٌ على «القَيْن» من عطف التفسير...) إلى أن قال: (فعطف «الحدَّاد» على «القين»؛ ليُعلَمَ أنَّ مراده من القين هو الحداد لا غير).

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثَنا).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٢٠٦)، «تهذيب الكمال» (٨/٢١٩).

الحال، وقصَّتُه معروفةٌ(١).

قوله: (فَقُلْتُ: لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُمِيتَكَ اللهُ ثُمَّ تُبْعَثَ): مسألة: وهو أنَّ الشَّخص إذا علَّق كفره؛ فإنَّه يكفر في الحال(٢)، ولكن خَبَّابٌ علَّق كفره على مستحيل في اعتقاد المخاطَب، فلا يكون كفرًا، وذلك لأنَّ العاصي ما كان يعتقد البعث بعد الموت، والله أعلم.

٣٠- بابُ الخَيَّاطِ

٢٠٩٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خَيَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ خُبْزًا وَمَرَقًا فِيهِ دُبَّاءٌ وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَتَبَّعُ الدُّبَّاءَ مِنْ حَوَالَيِ القَصْعَةِ، قَالَ: فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَوْمِئِذٍ.

[قوله: (إِنَّ خَيَّاطًا): هذا الخيَّاط لا أعرف اسمه](٣).

قوله: (فِيهِ دُبَّاءٌ): هو بضمِّ الدَّال، مشدَّد الموحَّدة، ممدود: القرع، على وزن (المُكَّاء)، والواحدة: دُبَّاءة، وحُكي في الدُّباء القصرُ، وحُكي أيضًا في المفرد(٤)/. [١/٢٦٦أ]

قوله: (القَصْعَةِ): هي بفتح القاف، ولا تُكسَر.

٣١- بابُ النَّسَّاجِ

٢٠٩٣- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ -قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا البُرْدَةُ؟ فَقِيلَ لَهُ: نَعَمْ؛ هِيَ الشَّمْلَةُ، مَنْسُوجٌ فِي حَاشِيَتِهَا- قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي أَكْسُوكَهَا، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجٌ إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: يَا رَسُولَ اللهِ، اكْسُنِيهَا، فَقَالَ: «نَعَمْ»، فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فِي المَجْلِسِ، ثُمَّ رَجَعَ فَطَوَاهَا، ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ القَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، سَأَلْتَهَا إِيَّاهُ؟! لَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللهِ، مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِتَكُونَ كَفَنِي يَوْمَ أَمُوتُ، قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَهُ.

---

(١) انظر «الرَّوض الأُنُف» (٢/١٦٣).

(٢) انظر «روضة الطالبين» (١١/٧).

(٣) ما بين معقوفين جاء في النُّسخ -مستدرك في (أ)- لاحقًا بعد قوله: (في المفرد).

(٤) انظر «مشارق الأنوار» (١/٥٠٣).

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم أنَّه بالحاء المهملة، وبالزاي، وأنَّ اسمَه سَلَمةُ بن دِينار، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٣٥٢].

قوله: (جَاءَتِ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ): هذه المرأة تقدَّم أنِّي لا أعرف اسمها[ح١٢٧٧].

قوله: (نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي): لا أعرف في الصَّحابة حائكًا ولا حائكةً إلَّا هذه، وقد تقدَّم أنِّي لا أعرف اسمها.

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ): تقدَّم أنَّه عبد الرَّحمن بن عوف معزوًّا في (الجنائز)، وذكرت هناك ما قاله شيخنا المؤلِّف في «شرح التَّنبيه» من أنَّه سهل بن سعد، وهو غريب، وتقدَّم أنَّ بعض حُفَّاظ هذا العصر قال(١): (إنَّه سعد بن أبي وقَّاص)[هدى ٨٨٣]، ذكرته مُطوَّلًا في (الجنائز)[ح١٢٧٧].

٣٢- بابُ النَّجَّارِ

٢٠٩٤- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: أَتَى رِجَالٌ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ المِنْبَرِ، فَقَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةَ -امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ-: «أَنْ مُرِي غُلَامَكِ النَّجَّارَ يَعْمَلْ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ»، فَأَمَرَتْهُ يَعْمَلُهَا مِنْ طَرْفَاءِ الغَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِهَا، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ): (عبد العزيز) هذا: هو ابنُ أبي حازم سَلَمةَ بنِ دِينار، وقد تقدَّما(٢) مُترجَمين[قبل ح٣٥٢، ح٥٢٨].

تنبيهٌ: مَن يقال له: (عبد العزيز) وقد روى عن أبي حازم عن سهل اثنان؛ أحدهما: ولده، والثاني: عبد العزيز بن مُحَمَّد الدَّراورديُّ، أخرج له عنه مسلمٌ حديثًا عن سهلٍ[م(١٤٢٥)(٧٧)].

قوله: (أَتَى رِجَالٌ إِلَى(٣) سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ المِنْبَرِ): هؤلاء الرجال لا أعرفهم.

قوله: (إِلَى فُلَانَةَ): تقدَّم أنَّ بعضهم قال: (عُلَاثة)(٤)، وهذا تصحيف من (فلانة)(٥)[ح٣٧٧]، وقال ابن شيخنا البُلْقينيِّ: (في «الطَّبرانيِّ الأوسط» عن جابر: أنَّ رسول الله ﷺ...) إلى أن قال: (فأمرتْ عائشةُ،

---

(١) (قال): مثبت من (ب).

(٢) في النسخ: (تقدَّم)، ولعل المثبت هو الصواب.

(٣) (إلى): ليس في (ق)، وإثباتها رواية غير أبي ذرٍّ وابن عساكر؛ كما في هامشها.

(٤) في (ب): (علانة).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢٨٨/٢).

فصنعَتْ له منبره...)، الحديث[طس ٥٤٩٥]، ثمَّ قال: (عائشة هذه لم يصرِّح فيها بأنَّها زوج النَّبيِّ ﷺ، فيحتمل أن تكون المرأة(١) الأنصاريَّة عائشة، وفي الصحابيَّات(٢) من الأنصار عوائش)[الإفهام ١٨٥].

قوله: (أَنْ مُرِي غُلَامَكِ النَّجَّارَ): تقدَّم الاختلاف في اسم الذي صنع المنبر، وكم كان من درجة، وفي أيِّ سنة عُمِل(٣)، وطوله، وعرضه، وماذا جرى فيه في آخر الأمر، والله أعلم[ح٣٧٧].

قوله: (مِنْ طَرْفَاءِ الغَابَةِ): تقدَّم الكلام على (الطَّرفاء)[ح٩١٧]، وعلى (الغابة)[ح٣٧٧].

٢٠٩٥ - حَدَّثَنَا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ؟ فَإِنَّ لِي غُلَامًا نَجَّارًا، قَالَ: «إِنْ شِئْتِ»، قَالَ: فَعَمِلَتْ لَهُ المِنْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الجُمُعَةِ؛ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ الَّذِي صُنِعَ، فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ الَّتِي كَانَ يَخْطُبُ عِنْدَهَا حَتَّى كَادَتْ تَنْشَقُّ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَخَذَهَا، فَضَمَّهَا إِلَيْهِ، فَجَعَلَتْ تَئِنُّ أَنِينَ الصَّبِيِّ الَّذِي يُسَكَّتُ حَتَّى اسْتَقَرَّتْ، قَالَ: «بَكَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ».

قوله: (الَّذِي صُنِعَ): هو بضمِّ أوَّله مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ...) إلى آخره: تقدَّم الكلام على حُنين الجذع، وماذا قال له(٤) عليه الصلاة والسلام وما ردَّ عليه، وماذا جرى فيه بعد ذلك؛ فانظره في (المساجد)[ح٩١٨].

قوله: (قَالَ: بَكَتْ عَلَى مَا(٥) كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ): قائل هذا الكلام: [قال ابن سيِّد النَّاس في «سيرته الكبرى» في (ذكر(٦) المنبر) ما لفظه: (زاد غيره -أي: غير المُطَّلب-: فقال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ هذا بكى لما فَقَد من الذكر»)، انتهى](٧).

---

(١) (المرأة): سقط من (ب).

(٢) في (ج): (الصحابة).

(٣) زيد في (ب): (مُطَوَّلًا).

(٤) في النسخ: (وماذا قاله)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) في (ب): (لما)، وهو تحريفٌ.

(٦) في (ب): (تكسير)، وهو تحريف.

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج)، وزيد فيهما: (هو أحد رواته ولا أعرفه بعينه)، وضرب على الزيادة في (أ)، «عيون الأثر» (٣٧٧/١).

٣٣- باب شِرَاءِ الإِمَامِ الحَوَائِجَ بِنَفْسِهِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: اشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ جَمَلًا مِنْ عُمَرَ، وَاشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ بِنَفْسِهِ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: جَاءَ مُشْرِكٌ بِغَنَمٍ، فَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ شَاةً، وَاشْتَرَى مِنْ جَابِرٍ بَعِيرًا.

قوله: (شِرَاءِ[1] الحَوَائِجِ): هو بجرِّ (الحوائج) مضاف، وتقدَّم أنَّ (شِرَى) يُمدُّ ويُقصَر [قبل ح٢٠٦٨].

فائدة[2]: اعلم أنَّه عليه الصلاة والسلام باع واشترى، وكان اشتراؤه بعد أن أكرمه الله تعالى برسالته أكثر من بيعه، وكذلك بعد الهجرة لا يكاد يحفظ عنه البيع إلَّا في قضايا يسيرة، وأكثرها لغيره؛ كبيعه القِدْح والحِلْس فيمن يزيد، وبيعه يعقوب المُدبَّر غلام أَبي مذكور، وبيعه عبدًا أسود بعبدين، وأمَّا شراؤه؛ فكثير، والله أعلم[3].

قوله: (جَاءَ مُشْرِكٌ بِغَنَمٍ): هذا المشرك لا أعلم اسمه.

٢٠٩٦- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ، وَرَهَنَهُ دِرْعَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ): هذا هو مُحَمَّدُ بن خازم الضَّرير، و(خازم): بالخاء المعجمة، والزاي، تقدَّم، وتقدَّم (الأَعْمَشُ): أنَّه سليمانُ بن مِهران، و(إِبْرَاهِيم): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، وكذا تقدَّم (الأَسْوَد): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ.

قوله: (مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا): تقدَّم[4] أنَّ اليهوديَّ أبو الشحم، وأنَّ الطعام كان ثلاثين صاعًا من شعير، وتقدَّم الاختلاف فيه، وتقدَّم أنَّ الأجل كان سنة، وأنَّ الدرع المرهونة ذات الفضول[ح٢٠٦٨].

٣٤- باب شِرَاءِ الدَّوَابِّ وَالحُمُرِ

وَإِذَا اشْتَرَى دَابَّةً أَوْ جَمَلًا وَهُوَ عَلَيْهِ؛ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ؟

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ»؛ يَعْنِي: جَمَلًا صَعْبًا.

٢٠٩٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا، فَأَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ،

---

(١) زيد في (ق): (الإمام)، وإثباته رواية أبي ذرٍّ.

(٢) في (ب): (باب).

(٣) انظر «زاد المعاد» (١/١٥٤).

(٤) (تقدَّم): مثبت من (ج).

فَقَالَ: «يَا جَابِرُ»، فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: أَبْطَأَ عَلَيَّ جَمَلِي وَأَعْيَا، فَتَخَلَّفْتُ، فَنَزَلَ **يَحْجُنُهُ** بِمِحْجَنِهِ، ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ»، فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ **أَكُفُّهُ** عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: **بَلْ ثَيِّبًا**، قَالَ: «أَفَلَا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» قُلْتُ: **إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ**، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ، **وَتَمْشُطُهُنَّ**، وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَمَا إِنَّكَ قَادِمٌ فَإِذَا قَدِمْتَ؛ **فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ**»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي **بِأُوقِيَّةٍ**، ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَبْلِي، وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ، فَوَجَدْتُهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: «آلْآنَ قَدِمْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَعْ جَمَلَكَ، فَادْخُلْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ»، فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لِي أُوقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ، فَانْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ، فَقَالَ: «ادْعُوا لِي جَابِرًا»، قُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْهُ، قَالَ: «**خُذْ جَمَلَكَ، وَلَكَ ثَمَنُهُ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم أنَّ (بَشَّارًا) بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُندار، وتقدَّم (**عَبْدُ الوَهَّابِ**): أنَّه ابنُ عبد المجيد الثقفيُّ، وتقدَّم (**عُبَيْدُ اللهِ**): أنَّه ابن عُمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطَّاب.

قوله: (**فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي وَأَعْيَا**): هذه الغزاة التي وقع فيها بيع جمل جابر سيجيء مُعلَّقًا أنَّه كان في طريق تبوك[ح٢٧١٨]، ويأتي الاختلاف في مقدار الثمن مُطوَّلًا من عند البخاريِّ في (باب إذا اشترط البائع ظهر الدَّابَّة إلى مكان مُسمًّى؛ جاز)، وذكر الاشتراط أيضًا، وترجيحه لمقدار الثمن والاشتراط [ح٢٧١٨]، وقد ذكر ابن سيِّد النَّاس في «سيرته» في (غزوة ذات الرقاع): أنَّ بيع الجمل كان بها، ولفظه: (وفي انصرافه من هذه الغزوة أبطأ جملُ جابر بن عبد الله، فنخسه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم، فانطلق متقدِّمًا بين يدي الرِّكاب، ثمَّ قال: «بِعْنيه»، فابتاعه منه)[عيون ٢/٨٠]، وفي «مسلم»: (أقبلتُ من مكَّة إلى المدينة)، وذكر قصَّة الجمل[م(٧١٥)(١١١) بعد(١٥٩٩)]، وسيأتي قبل (فرض الخمس): (فلمَّا قدم صِرَارًا) فذكر قصَّة الجمل[ح٣٠٨٩]، وصِرَار على ثلاثة أميال من المدينة من ناحية العراق(١)، والله أعلم.

قوله: (**يَحْجُنُهُ**): هو بضمِّ الجيم، والمِحْجَن: بكسر الميم، وإسكان الحاء المهملة، ثمَّ جيم مفتوحة، ثمَّ نون، تقدَّم أنَّها عصًا مُعقَّفة الرأس؛ كالصَّولجان، والميم زائدة(٢)[قبل ح١٦٠٧].

قوله: (**أَكُفُّهُ**) أي: أضمُّه.

---

(١) انظر «معجم البلدان» (٣/٣٩٨).

(٢) انظر «النهاية» (١/٣٤٧) مادَّة (حجن).

قوله: (بَلْ ثَيِّبًا): امرأة جابر الثَّيِّب[1] التي تزوَّج بها معدودة في الصَّحابيَّات، ولا أعرف اسمها، وقال بعض حُفَّاظ المصريِّين: (اسم زوجته سُهَيمة[2] بنت مسعود الأوسيَّة)، انتهى[هدى ٢٩٥]، وسهيمة بنت مسعود بن أوس الظفريَّة بايعت، وولدت لجابر بن عبد الله عبد الرَّحمن فيما ورد[3]، والله أعلم.

قوله: (إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ): هنَّ تسع، وفي رواية: (سبع)[4]، وفي رواية بالشَّكِّ بين تسع وسبع[ح٥٣٦٧]، وفي رواية: (وترك خمس أخوات)[5]، وكلُّ هذا لا ينافي التِّسع، والله أعلم/. [١/٦٦٢ب]

قوله: (وَتَمْشُطُهُنَّ): هو بفتح أوَّله، وإسكان ثانيه، وضمِّ ثالثه، وهذا معروف.

قوله: (أَمَا[6] إِنَّكَ): هو بتخفيف الميم، وكسر همزة (إنَّ) على الابتداء، و(أَمَا) كـ(ألا) التي للاستفتاح.

قوله: (فَالكَيْسَ الكَيْسَ): هو بفتح الكاف، وإسكان المثنَّاة تحت، وبالسِّين المهملة؛ يريد: الولد وطلب النَّسل، يقال: كاس الرَّجل في عمله: حذق، وكاس: وَلَدَ كيسًا، وقال الكسائيُّ: أكاس: وُلد له كَيْس[7].

قوله: (بِأُوقِيَّةٍ): تقدَّم الكلام على الأوقية، وعلى ما فيها، وأنَّها أربعون درهمًا، وأنَّ النَّشَّ عشرون[قبل ح١٤٠٤]، وسيجيء الاختلاف في ثمن الجمل حيث ذكره البخاريُّ[ح٢٧١٨]، وقد ذكرت مكانه قريبًا.

قوله: (خُذْ جَمَلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ): سأذكر إن شاء الله تعالى ما الحكمة في اشترائه عَلَيهِ الصَّلاةُ وَالسَّلام الجملَ وإعطائه جابرًا بعد ذلك مع الثَّمن؛ حكمة لطيفة مِن عند[8] السُّهيليِّ[9].

---

(١) في (ب): (البنت)، وهو تصحيفٌ.

(٢) في المطبوع من «الهُدي»: (سهيلة)، وسمَّاها الحافظ في «الإصابة» (٣٣٧/٤): (سهيمة).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢٧٩/٢)، ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٤) انظر «سيرة ابن هشام» (١١٢/٣).

(٥) لم أقف على رواية الخمس، وقد جاء في رواية في «صحيح البخاريِّ» (٢٧٨١): (وترك ستَّ بنات).

(٦) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أَمَّا)، وفي هامشها: (كذا في «اليونينيَّة» بشدِّ الميم وكسر همزة «إنَّك» وفتحها، وفي «القسطلاني» [٣٥/٤] أنَّ «أمَا» بتخفيف الميم، حرف تنبيهٍ).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٣٩٧/٣).

(٨) (عند): ليس في (ب).

(٩) لم يذكرها فيما سيأتي، وسيشير إليها في الأحاديث: (٢٧١٨، ٢٨٦١، ٢٩٦٧) أيضًا، وقد قال السهيليُّ في =

٣٥ - بابُ الأَسْوَاقِ الَّتِي كَانَتْ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَتَبَايَعَ بِهَا النَّاسُ فِي الإِسْلَامِ

٢٠٩٨ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَتْ عُكَاظٌ وَمِجَنَّةُ وَذُو المَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الإِسْلَامُ؛ تَأَثَّمُوا مِنَ التِّجَارَةِ فِيهَا، فَأَنْزَلَ اللهُ: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ)** [البقرة: ١٩٨]، **قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَذَا.**

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهبِذُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (**سُفْيَانُ**): أنَّه ابنُ عُيينة الإمامُ.

قوله: (**كَانَتْ عُكَاظٌ وَمِجَنَّةُ وَذُو المَجَازِ**): تقدَّم الكلام عليها كلِّها، فراجعه[ح٧٧٣، ١٧٧٠].

قوله: (**(فِي مَوَاسِمِ الحجِّ)**[البقرة: ١٩٨] **قَرَأَ ابْنُ عبَّاس كَذَا**): هذه شاذَّة(١)، وقد سبق ذلك[ح١٧٧٠]، وهذا ظاهر معروف.

٣٦ - بابُ شِرَاءِ الإِبِلِ الهِيمِ أَوِ الأَجْرَبِ

الهَائِمُ: المُخَالِفُ لِلْقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

قوله: (**بَابُ شِرَاءِ الإِبِلِ الهِيمِ**): هو بكسر الهاء، وإسكان المثنَّاة تحت، قال البخاريُّ: (**الهَائِمُ: المُخَالِفُ لِلْقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ**) انتهى، و(الهِيم)(٢): التي أصابها الهُيَام؛ وهو داءُ عطشٍ، لا يُروَى من

= «الروض الأُنُف» (٣/٢٥٥): (ومن لطيف العلم في حديث جابر بعد أن تعلمَ قطعًا أنَّ النبيَّ لم يكن يفعل شيئًا عبثًا، بل كانت أفعاله مقرونة بالحكمة ومؤيَّدة بالعصمة، فاشتراؤه الجمل من جابر ثم أعطاه الثمن وزاده عليه زيادة، ثم ردَّ الجمل عليه، وقد كان يمكن أن يعطيه ذلك العطاء دون مساومةٍ في الجمل، ولا اشتراء، ولا شرط، ولا توصيل، فالحكمة في ذلك بديعة جدًّا فلتنظر بعين الاعتبار، وذلك أنَّه سأله: «هل تزوجت؟»، ثم قال له: «هلَّا بكرًا؟»، فذكر له مقتل أبيه وما خلف من البنات، وقد كان ﷺ قد أخبر جابرًا بأن الله قد أحيا أباه وردَّ عليه روحه، وقال: ما تشتهي فأزيدك؟ فأكد ﷺ هذا الخبر بمثل ما يشبهه؛ فاشترى منه الجمل -وهو مطيته- كما اشترى الله تعالى من أبيه ومن الشهداء أنفسهم بثمنٍ هو الجنة، ونفس الإنسان مطيَّته، كما قال عمر بن عبد العزيز ﵀: إن نفسي مطيَّتي، ثم زادهم زيادة فقال: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ثم رد عليهم أنفسهم التي اشترى منهم فقال: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]، فأشار ﷺ باشترائه الجمل من جابر وإعطائه الثمن وزيادته على الثمن، ثم رد الجمل المشترى عليه؛ أشار بذلك كله إلى تأكيد الخبر الذي أخبر به عن فعل الله تعالى بأبيه، فتشاكل الفعل مع الخبر كما تراه، وحاش لأفعاله أن تخلو من حكمة، بل هي كلها ناظرة إلى القرآن ومنتزعة منه).

(١) انظر «المحرر الوجيز» (٢/١٧٣)، «البحر المحيط» (٢/٢٩٣).

(٢) في (ب): (والهيثم)، وهو تحريفٌ.

الماء، وهو بضمِّ الهاء، وبالكسر، اسم الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٥]، وقيل في الآية غير هذا، قيل: هو داء يكون معه الجَرَب، ولهذا ترجم البخاريُّ عليه: (شراء الإبل الهِيْم والأجرب[١])، ويدلُّ عليه قول ابن عمر حين تبرَّأ إليه بائعها من عيبها: (رضيت بقضاء رسول الله ﷺ لا عدوى)، قاله ابن قُرْقُول[٢].

٢٠٩٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرٌو: كَانَ هَهُنَا رَجُلٌ اسْمُهُ نَوَّاسٌ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ إِبِلٌ هِيمٌ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ فَاشْتَرَى تِلْكَ الإِبِلَ مِنْ شَرِيكٍ لَهُ، فَجَاءَ إِلَيْهِ شَرِيكُهُ، فَقَالَ: بِعْنَا تِلْكَ الإِبِلَ، فَقَالَ: مِمَّنْ بِعْتَهَا؟ فَقَالَ: مِنْ شَيْخٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: وَيْحَكَ! ذَاكَ وَاللهِ ابْنُ عُمَرَ، فَجَاءَهُ فَقَالَ: إِنَّ شَرِيكِي بَاعَكَ إِبِلًا هِيمًا، وَلَمْ يَعْرِفْكَ، قَالَ: فَاسْتَقْهَا، قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبَ يَسْتَاقُهَا؛ قَالَ: دَعْهَا، رَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَا عَدْوَى.

سَمِعَ سُفْيَانُ عَمْرًا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ[٣]): تقدَّم أعلاه أنَّه ابنُ المَدينيِّ، وأنَّ (سُفْيَان): هو ابنُ عُيَيْنة[ح٢٠٩٨]، و(عَمْرو): هو ابنُ دِينار.

قوله: (كَانَ هَهُنَا رَجُلٌ اسْمُهُ نَوَّاسٌ): هو بفتح النُّون، وتشديد الواو، وبالسِّين المهملة، هذا لا أعرفه، قال ابن قُرْقُول: («رجل اسمه نَوَّاس»: كذا للأَصيليِّ وكافَّتِهم، وعند القابسيِّ: «نِوَاس»؛ بكسر النُّون، وتخفيف الواو، وعند بعضهم: «نواسيٌّ»[٤])، انتهى[المطالع٤/٢٤٧].

قوله: (مِنْ شَرِيكٍ لَهُ): شريك نَوَّاس لا أعرفه.

قوله: (مِنْ شَيْخٍ كَذَا وَكَذَا): (شيخٍ)[٥]: مجرور منوَّن، أي: من شيخ صفتُه كذا وكذا.

قوله: (وَيْحَكَ!): تقدَّم الكلام على (ويح) و(ويل) مُطَوَّلًا، وأنَّ (ويح): كلمة تقال لمن وقع في هلكة لا يستحقُّها، وقيل غير ذلك[ح١٤٥٢].

قوله: (سَمِعَ سُفْيَانُ عَمْرًا): إنَّما قال ذلك؛ لأنَّ سفيان بن عيينة -وكذا الثَّوريُّ- مدلِّس، وقد قال:

(١) في (ب): (والأدب)، وهو تحريفٌ.

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٦/١٥٣).

(٣) (بن عبد الله): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٤) زيد في (ب): (كذا للأَصيلي)، وليس بصحيحٍ، وهي رواية الكشميهنيِّ.

(٥) في (ب): (سنح)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(قال) في السند، فعقَّبه[1] بأنَّه سمع منه؛ لأنَّ (قال) كـ(عن) و(أنَّ)، والله أعلم، وقد قدَّمتُ أنَّ الخلاف في عنعنة المدلِّس في[2] غير ابن عيينة[3][ح١].

٣٧- باب بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا

وَكَرِهَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ بَيْعَهُ فِي الفِتْنَةِ.

قوله: (فِي الفِتْنَةِ) أي: قتال المسلمين مع المسلمين، [قال الإسماعيليُّ: ليس في هذا الحديث من[4] ترجمة الباب في شيء، وسأذكر كلامه قريبًا جدًّا][5].

قوله: (وَكَرِهَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ): تقدَّم أنَّ (حُصَينًا) بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، وهذا ظاهرٌ، وحُصَينٌ صحابيٌّ أيضًا كابنه عِمران، والله أعلم.

٢١٠٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرِ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَبِعْتُ الدِّرْعَ، فَابْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلِمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ فِي الإِسْلَامِ.

قوله: (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٨]، وكذا تقدَّم (عُمَر بْن كَثِير[6] بْنِ أَفْلَحَ): أنَّ (كَثِيرًا) بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وتقدَّم أنَّ (أَبَا مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ): اسمه نافع بن عبَّاس، وقيل: عيَّاش، وتقدَّم (أَبُو قَتَادَةَ): أنَّه الحارث بن رِبْعيٍّ، وقد نُسِب إليه أبو مُحَمَّد وولاؤه لعَقيلة الغِفاريَّة، وهو حليف أبي قتادة، عن أبي قتادةَ وأبي هريرة، وعنه: الزهريُّ، وعُمَر بن كَثير ابن أفلح، وسالمٌ أبو النَّضر، وجماعةٌ، وثَّقه النَّسائيُّ، وقد تقدَّم، ولكن طال به العهد[ح١٨٢٣]، أخرج له الجماعة[7].

قوله: (عَامَ حُنَيْنٍ): (حنين): في السَّنة الثَّامنة، وهي بعد الفتح، وكانت في شوَّال سنة ثمان،

---

(١) في (ب): (فعنته)، وهو تحريفٌ.

(٢) (في): سقط من (ب).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج)، وزيد في (ب): (والله أعلم، انتهى).

(٤) في (ب): (في).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٦) (عمر بن كثير): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ كما في هامشها.

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٢٧٨)، «تذهيب التهذيب» (٩/١٨٣).

والطَّائف بعدها.

قوله: (فَابْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا)(١): قال ابن قُرْقُول: («إنَّ مخرافًا»(٢) و«ابتعت به مَخرِفًا»: بكسر الرَّاء، وفتح الميم: وهو حائط النَّخل، وكذلك البستان يكون فيه الفاكهة تُخترَف وهي الخُرفة، ومنهم من يقول: «مَخرَف»؛ كـ«مَسْجَد» اسم لموضع السُّجود، ومنهم مَن يكسر الميم جعله كـ«المِرْبَد»، وقال الخطَّابيُّ: المَخرَف: الفاكهة بعينها(٣)، والمِخرف: وعاء يُجمَع فيه(٤)، وأنكر ابن قتيبة على أبي عبيد أن يكون المَخرِفُ(٥) الثَّمرَ، قال: وإنَّما هي النَّخل، والثَّمرُ مخروفٌ(٦)، وفي حديث آخر: «خِرَافًا»[خ ٤٣٢٢]؛ وهو اسمٌ لما يُخترَف منه؛ [مثل]: «ثِمَار»، أو يكون جمع «خريف»؛ وهي النَّخلة، [مثل «كِرَام»] جمع «كريم»، وقيل: المِخرَف: القطعة من النَّخل)، انتهى[مطالع ٢/٤٢٥]، وفي «النِّهاية»: (حديث أبي طلحة: «إنَّ لي مَخْرَفًا، وإنِّي قد جعلته صدقة»، أي: بستانًا من نخل، والمَخْرَف؛ بالفتح: يقع على النَّخل وعلى الرُّطب، ومنه حديث أبي قتادة: «فابتعت به مخرَفًا»؛ أي حائط نخل يُخرَف منه الرُّطَب) انتهى، وقال شيخنا: («المَخرَف»: بفتح الميم وكسر الرَّاء، وعكسه، وفتحهما: البستان، وقيل: الحائط من النَّخل يُخترَف منه الرُّطب، أي: تُجتنَى فيه الثَّمرة، [وقيل: بالكسر ما يجنى فيه الثمر](٧) وإمَّا(٨) ما يُقطَع به، وبالفتح: الحائط من النَّخل، وقال ابن سِيدَه: المخرف: القطعة الصَّغيرة من النَّخل ستٌّ أو سبع يشتريها(٩) الرَّجل للخُرْفَة[المحكم ٥/١٧٠])، انتهى[التوضيح ١٤/٢١٨].

قوله: (فِي بَنِي سَلِمَةَ): هو بكسر اللَّام(١٠)، وهذا ظاهر، وقد تقدَّم أنَّهم قبيل من الأنصار من الخزرج[ح٦٥٥].

---

(١) في (ب): (فانبعث به مخرقًا)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق.
(٢) «صحيح البخاري» (٢٧٧٠) من حديث ابن عباس بلفظ: (إنَّ لِي مِخْرَافًا).
(٣) في (ج): (نفسها).
(٤) انظر «غريب الحديث» (١/٤٨٢).
(٥) في (ب) و(ج): (المحرف)، وهو تصحيفٌ.
(٦) نقله الخطابيُّ في «غريب الحديث» (١/٤٨٢-٤٨٣).
(٧) ما بين معقوفين مثبت من مصدره.
(٨) كذا في النُسخ، وفي مصدره: (أو).
(٩) في (ب): (يستر بها)، وهو تصحيفٌ.
(١٠) في النُّسخ: (الميم)، والمثبت هو الصَّواب.

قوله: (**تَأَثَّلْتُهُ**): هو بالمثنَّاة فوق في أوَّله، وبعد الألف مثلَّثة مفتوحة، ثمَّ لام ساكنة، ثمَّ تاء المُتكلِّم المضمومة؛ ومعناه: اتَّخذته أصلًا، وأَثْلةُ الشَّيء -بفتح الهمزة وسكون الثَّاء-: أصله، ومنه: (غير مُتأثِّل مالًا)(١).

فائدة(٢): قال الإسماعيليُّ: (ليس هذا الحديث من ترجمة الباب في شيء، فإنَّه لم يبعِ السِّلاح في الفتنة)، انتهى، وما قاله حسنٌ غير أنَّه قال البخاريُّ في التَّبويب: (**وَغَيرِهَا**)(٣).

أمَّا بيعُه في الفتنة؛ فإنَّما كُرِه؛ لأنَّه من باب التَّعاوُن على الإثم، وذلك منهيٌّ عنه، وأمَّا بيعه في غيرها؛ فمُباح، وداخل في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال ابن التِّين: (لعلَّه في فتنة لا يُعرَف الظَّالم من المظلوم فيها، وإلَّا؛ فلو علمنا؛ بِيْع من المظلوم، ولم يُبَعْ من الظَّالم)، انتهى(٤).

٣٨- بابٌ فِي العَطَّارِ وَبَيْعِ المِسْكِ

قوله: (**بَابٌ: فِي العَطَّارِ وَبَيْعِ المِسْكِ**): (العطَّار): هو بيَّاع الطِّيب، والعطر: الطِّيب، وأطيب الطِّيب: المسك، كما قاله عليه الصلاة والسلام في «مسلم»[م٢٢٥٢].

٢١٠١- **حَدَّثَنا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**: **حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللهِ** قَالَ: سَمِعْتُ **أَبَا بُرْدَةَ بْنَ أَبِي مُوسَى**، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «مَثَلُ الجَلِيسِ الصَّالِحِ **وَالجَلِيسِ السَّوْءِ** كَمَثَلِ صَاحِبِ المِسْكِ **وَكِيرِ الحَدَّادِ**، **لَا يَعْدَمُكَ** مِنْ صَاحِبِ المِسْكِ **إِمَّا تَشْتَرِيهِ** أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ، وَكِيرُ الحَدَّادِ **يُحْرِقُ** بَيْتَكَ أَوْ ثَوْبَكَ أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحًا **خَبِيثَةً**».

قوله: (**حَدَّثَنَا**(٥) **مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكِيُّ الحافظُ، وتقدَّم مُترجَمًا، ولماذا نُسِب[ح٦٣].

قوله: (**عَبْدُ الوَاحِدِ**): هذا هو ابنُ زيادٍ العبديُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم مُترجَمًا، وأنَّ له مناكيرَ اجتنبها صاحبا «الصَّحيح»[ح٣٦]، وكذا تقدَّم (**أَبُو بُرْدَةَ**): أنَّه بُرَيد -بضمِّ الموحَّدة- ابن عبد الله بن أبي

---

(١) «صحيح البخاري» (٢٣١٣، ٢٧٣٧)، «صحيح مسلم» (١٦٣٢) من حديث ابن عمر، وانظر «مطالع الأنوار» (١/١٩٨).

(٢) (فائدة): سقط من (ب) و(ج).

(٣) قال ابن الملقِّن في «التوضيح» (١٤/٢١٨) جوابًا عن اعتراض الإسماعيليِّ: (ذكر للترجمة على بيع السلاح في الفتنة أثر عمران، وعلى قوله: «وغيرها» حديث أبي قتادة).

(٤) انظر «التوضيح» (١٤/٢١٩).

(٥) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

بُردة، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١١]، وتقدَّم (أَبُو بُرْدَةَ بْن أَبِي مُوسَى)، وأنَّ اسمَه الحارثُ -أو عامر- ابنُ أبي موسى عبدِ الله بن قيسٍ الأشعريُّ/. [١/٢٦٧أ]

قوله: (وَالجَلِيسِ السَّوْءِ): هو بفتح السِّين، مهموز الآخر.

قوله: (وَكِيرِ الحَدَّادِ): (الكِير): بكسر الكاف، تقدَّم الكلام عليه[ح١٨٧١].

قوله: (لَا يُعْدِمُكَ): هو بضمِّ أوَّله، وكسر الدَّال(١)، وهو في أصلنا: بفتح أوَّله وضمِّه بالقلم؛ يعني: إذا فُتِح أوَّله؛ فُتِحتِ الدَّالُ(٢).

قوله: (إِمَّا تَشْتَرِيهِ): (إمَّا): بكسر الهمزة، وتشديد الميم.

٣٩- بابُ ذِكْرِ الحَجَّامِ

٢١٠٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا مِنْ خَرَاجِهِ.

قوله: (عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ): تقدَّم أنَّه حُمَيدُ الطَّويلُ، ابن تير، ويقال(٣): تيرويه، وأنَّه بضمِّ الحاء، وفتح الميم، وقد تقدَّم[ح٦١٠] أنَّ كلَّ ما في الكتب: (حميد عن أنس) فهو الطَّويل إلَّا في حديثَين؛ أحدُهما في «البخاريِّ» و«النَّسائيِّ»؛ وهو «أخذ الرَّايةَ زيدٌ، فأصيب»[ح١٢٤٦، س٤/٢٦]، والثاني في «البخاريِّ» فقط: «كأنِّي أنظرُ إلى غُبارٍ ساطعٍ في سِكَّة بني غَنْم...»، الحديث[ح٣٢١٤]، فإنَّه حُمَيد بن هلال بن هُبَيرة العدويُّ(٤) أبو نصر البصريُّ، والله أعلم.

قوله: (أَبُو طَيْبَةَ): (أبو طَيْبَة): كمدينة النَّبيِّ ﷺ طَيْبَةَ، واسمُه نافعٌ، وقيل: ميسرة، وقيل: دينار، قال شيخنا: (قال ابن الحذَّاء: عاش مئةً وثلاثًا وأربعين سنةً[التعريف ٢/٢٩٠])، انتهى[التوضيح ١٤/٢٢٦]، وهو عبدٌ لبني بياضة، وسيأتي الكلامُ في أهله الذين وضعوا مِن خراجه قريبًا، روى عنه: ابنُ عبَّاس، وأنسٌ، وجابرٌ، روى حديثًا في النَّفقة في الحنَّاء(٥).

قوله: (فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ): تقدَّم الكلام على الصَّاع كم مقداره، والاختلاف فيه[قبل ح٢٠١].

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٣) (يقال): سقط من (ب).

(٤) في (ب): (الغنوي)، وهو تحريفٌ.

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٨٢٧)، «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٨١)، «الإصابة» (٤/١١٤).

قوله: (وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا مِنْ خَرَاجِهِ): كان خراجه ثلاثة آصع، فوُضِع عنه صاع بشفاعته، و(أهله): هو مُحَيِّصة بن مسعود[(١)]، وقال ابن الأثير: (مولى بني حارثة، ثمَّ مولى مُحَيِّصة بن مسعود)، انتهى[أسد الغابة ٥/١٨٥].

٢١٠٣- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ -هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ-: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا؛ لَمْ يُعْطِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ؛ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أنَّ هذا الطَّحَّانُ الواسطيُّ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، وأنَّه اشترى نفسَه من الله ثلاث مرَّاتٍ يتصدَّق بزنته فضَّةً[ح١٩١]، وتقدَّم (خَالِدٌ) الثاني: أنَّه الحذَّاءُ خالدُ بن مِهران أبو المُنازِل.

قوله: (وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ): الظَّاهر أنَّ الذي حجمه هو أبو طيبة الذي تقدَّم أعلاه، وأنَّه أعطاه صاعًا من تمر.

٤٠- بابُ التِّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

قوله: (بَابُ التِّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ): ذكر في الباب حديث ابن عمر: (أرسل النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم إلى عمر بحُلَّة حرير...)، الحديث، قال المُحبُّ الطَّبريُّ لمَّا ذكر هذا[(٢)] الحديث: (ترجم عليه البخاريُّ: «ذكر التِّجارة فيما يُكرَه لُبسُه للرِّجال والنِّساء»، وفي الترجمة نظر)، انتهى[الغاية ٥/٦٢٦]، ولم يبيِّن وجهه، وقال شيخنا: (واعلم أنَّ الإسماعيليَّ قال: جعل ترجمةَ الباب: «التجارة فيما يُكرَه لبسه للرِّجال والنِّساء»، وقد قال عليه الصلاة والسلام في نصيب عليٍّ: «شقِّقْها خُمرًا بين نسائك»[خ٢٦١٤، م٢٠٧١]، وكان على زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حُلَّة سِيَراء، وإنَّما المعنى: مَن لا خلاقَ له من الرِّجال، فأمَّا النِّساء؛ فلا، فإن أراد: شراء ما فيه تصاوير؛ فحديث عمر لا يدخل في التَّرجمة، وكذا أسلفنا الجواب عن هذا[(٣)]، وكذا قال ابن المُنَيِّر: «في الترجمة إشعارٌ بحمل قوله: «مَن لا خلاق له» على العموم للرِّجال والنِّساء، والحقُّ أنَّ النهي خاصٌّ بالرِّجال، والنُّمْرُقة المُصوَّرة يستوي فيها الرِّجال والنِّساء في المنع»)، انتهى ما قاله شيخنا[التوضيح ١٤/٢٣٤].

والذي ظهر لي أنا: أنَّ مجموع ما في الباب يدلُّ للترجمة، لا أنَّ كلَّ حديث منهما، نعم؛

---

(١) في (ب): (معود)، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ج): (هنا).

(٣) يعني في «التوضيح» (١٤/٢٢٩).

الحديث الثاني يدلُّ لها، ومجموعهما يدلُّ لها، والله أعلم، وقد رأيت كلام ابن المُنَيِّر في «تراجمه»، وها أنا أسوق لفظه لك، قال: (في ترجمة البخاريِّ إشعار بحمل قوله ﷺ: «إنَّما يلبسها مَن لا خلاق له» على العموم للرِّجال والنِّساء، والحقُّ أنَّ النهي خاصٌّ بالرِّجال، وأمَّا النمرقة المُصوَّرة المكروهة؛ يستوي فيها الرِّجال والنِّساء في المنع)، انتهى[المتواري ٢٤٠].

٢١٠٤ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: **حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ**، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُمَرَ بِحُلَّةِ حَرِيرٍ -**أَوْ سِيَرَاءَ**- فَرَآهَا عَلَيْهِ، فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أُرْسِلْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، إِنَّمَا يَلْبَسُهَا **مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ**، إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَسْتَمْتِعَ بِهَا»؛ يَعْنِي: تَبِيعُهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ**): هو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقَّاص، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (**أَوْ سِيَرَاءَ**): تقدَّم الكلام على السِّيراء مُطوَّلًا، فانظره[٨٨٦].

قوله: (**مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ**) أي: لا نصيب؛ يعني: في الآخرة.

٢١٠٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ المُؤْمِنِينَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا **اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً** فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَآهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ قَامَ عَلَى البَابِ، فَلَمْ يَدْخُلْهُ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ **الكَرَاهِيَةَ**، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَتُوبُ إِلَى اللهِ وَإِلَى رَسُولِهِ مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرُقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّوَرِ يَوْمَ القِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»، وَقَالَ: «إِنَّ البَيْتَ الَّذِي فِيهِ هَذِهِ الصُّوَرُ **لَا تَدْخُلُهُ المَلَائِكَةُ**».

قوله: (**اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً**): هي بضمِّ النُّون والرَّاء، وكسرهما، ويقال: بفتح النُّون، وضمِّ الرَّاء(٢) ثلاث لغات، ويقال: نُمرُق؛ بغير تاء، فهذه أربع لغات، ويقال: نُمروق، قال الدِّمياطيُّ: (النُّمرقة: وسادة

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٤٢٣).

(٢) كذا هنا، وذكَر اللغة الثالثة في الموضع اللاحق عند الحديث (٢٤٧٩): (بفتح الراء وضمِّ النون)، قال صاحب «القاموس» مادَّة (نمرق): (والنمرقة: مثلَّثة)، وتعقَّبه صاحب «تاج العروس» مادَّة (نمرق)، فقال: (أي: بتثليث النون؛ الضمُّ هو المشهور، والكسر لغة حكاها يعقوب، كما في «الصحاح» و«العباب»، وقال الفرَّاء: وسمعتها من بعض كلب، كما في «اللسان»، وأمَّا الفتح؛ فلم أره فيما تيسَّر عندي من الموادِّ إلَّا أن تكون اللغة الثالثة فتح الراء مع ضمِّ الميم، ولكن يحتاج إلى دليلٍ قويٍّ).

صغيرة، وربَّما سمُّوا الطنفسة(١) التي فوق الرَّحل نمرقة(٢)، انتهى، ولفظ «المطالع»: (النُّمرُقة: الوسادة، بضمِّ أوَّلها وكسره، ويقال: نُمروق أيضًا، وقيل: المرافِق، وقيل: المجالس، لعلَّه يعني: الطَّنافس)، انتهى[مطالع ٤/١٦٣]، وفي «النِّهاية»: (نُمرُقة، أي: وسادة، وهي بضمِّ النُّون والرَّاء، وكسرهما، وبغير هاء، وجمعها: نمارق)، انتهى.

قوله: (الكَرَاهِيَةَ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّها بتخفيف الياء، وأنَّه يقال من حيث اللُّغةُ: كراهي[ح٤١٧].

قوله: (لَا تَدْخُلُهُ المَلَائِكَةُ): سيأتي الكلام على هؤلاء الملائكة، وأنَّهم غير الحفظة، وأنَّ الحفظة لا يفارقون الإنسان إلَّا عند الخلاء والجماع، كذا جاء في «التِّرمذيِّ»[ت٢٨٠٠]، وسأذكره مُطَوَّلًا وكلام النَّاس فيه إن شاء الله تعالى[ح٥٩٤٩].

٤١ - بَابٌ صَاحِبُ السِّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ

٢١٠٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ»، وَفِيهِ خِرَبٌ وَنَخْلٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، وكذا تقدَّم(٣) (عَبْدُ الوَارِثِ): أنَّه ابنُ سعيد بن ذكوان التَّنُّوريُّ، أبو عُبَيدة الحافظُ، وكذا تقدَّم (أَبُو التَّيَّاحِ): أنَّه بفتح المثنَّاة فوق، ثمَّ بمثنَّاة تحت مشدَّدة، وفي آخره حاء مهملة، وأنَّ اسمَه يزيدُ بن حُمَيد.

قوله: (ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ): تقدَّم معنى (ثامنوني)[ح٤٢٨]، وتقدَّم ما هو الحائط[ح٢١٦]، وكذا تقدَّم الكلام [على]: (وَفِيهِ خِرَبٌ)، وكذا في أصلنا هنا، [وتقدَّم اختلاف الرُّواة فيه](٤)[ح٤٢٨]/. [١/٢٦٧ب]

٤٢ - بَابٌ كَمْ يَجُوزُ الخِيَارُ؟

٢١٠٧ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ نَافِعًا، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ المُتَبَايِعَيْنِ بِالخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونَ البَيْعُ خِيَارًا»، وَقَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ؛ فَارَقَ صَاحِبَهُ.

---

(١) في (ج): (الطبقة).

(٢) في النسخ: (طنفسة)، وكذا في حاشية الدِّمياطيِّ في هامش (ق)، وكتب فوقها في (أ) و(ج): (كذا)، والمثبت من «الصحاح» مادَّة (نمرق).

(٣) زيد في (ب): (الحافظ).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ج).

قوله: (**حَدَّثَنَا صَدَقَةُ**): هذا هو صدقة بن الفضل المَرْوَزيُّ، عن مُعْتَمِرٍ وابنِ عُيَينة، وعنه: البخاريُّ، ومُحَمَّدُ بن نصر المَرْوَزيُّ، وكان حافظًا رحَّالًا ثبتًا، قال النَّسائيُّ: (ثقةٌ)، وقال ابنُ حِبَّان: (كان صاحبَ حديثٍ وسُنَّةٍ)، مات سنة نيِّفٍ وعشرين ومئتين، ويقال: سنة ثلاثٍ وعشرين ومئتين، ويقال: سنة ستٍّ وعشرين ومئتين، أخرج له البخاريُّ فقط[(١)].

قوله: (**أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ**): هذا هو الثقفيُّ، عبد الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت، أبو مُحَمَّد الحافظُ الثقفيُّ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (**يَحْيَى بْن سَعِيدٍ**[(٢)]): الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح.

قوله: (**أَوْ يَكُونَ**): هو منصوب[(٣)].

٢١٠٨ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: **حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**، عَنْ قَتَادَةَ، **عَنْ أَبِي الخَلِيلِ**، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا».

وَزَادَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ قَالَ: قَالَ هَمَّامٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي التَّيَّاحِ فَقَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي الخَلِيلِ لَمَّا حَدَّثَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ الحَارِثِ بِهَذَا الحَدِيثِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا هَمَّامٌ**): هذا هو همَّام بن يحيى العَوْذيُّ الحافظُ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢١٩].

قوله: (**عَنْ أَبِي الخَلِيلِ**): قال الدِّمياطيُّ: (هو صالح بن أبي مريم الضَّبَعيُّ البصريُّ) انتهى، وقد تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٠٧٩]، وكذا تقدَّم (**حَكِيم**): أنَّه بفتح الحاء، وكسر الكاف، وأنَّ (**حِزامًا**) بالحاء المكسورة وبالزَّاي.

قوله: (**وَزَادَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ**): قال شيخُنا الشَّارحُ: (و«أحمد» قيل: إنَّه ابنُ حنبل الإمام، وكذا ذُكِر عن أبي المعالي أحمد بن يحيى بن هبة الله بن البَيِّع، و«بهز»: هو ابن أسد)، انتهى[التوضيح ١٤/٢٣٨]، وكذا رأيت الدِّمياطيَّ قال[(٤)]: (قيل: إنَّه أحمد ابن حنبل) بلفظ (قيل)، وإذا كان كذلك؛ فقد تقدَّم أنَّ (زاد) مثل (قال)، وأحمدُ شيخُه، حدَّث عنه، وعن واحدٍ عنه أيضًا، فيكون أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، كما تقدَّم في نظرائه، والله أعلم، ورأيتُ[(٥)] بعضَهم قال: (إنَّه أحمدُ ابن حنبل)، قال:

---

(١) «الثقات» (٣٢١/٨)، انظر «تهذيب الكمال» (١٤٤/١٣)، «تذهيب التهذيب» (٣٤١/٤).

(٢) (بن سعيد): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٣) هو في «اليونينيَّة» مرفوع، وفي هامشها: (كذا في «اليونينية» و«الفرع»: «أو يكونُ» بالرفع)، وقال الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (٤/١٠): (بالنصبِ؛ لأنَّ «أَوْ» بمعنى «إِلَّا أَنْ»).

(٤) في (ب): (فإن)، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ج): (وقد رأيت).

(وهو أحدُ الموضعين اللَّذين ذكره البخاريُّ فيهما)، انتهى[التنقيح ٢/٤٧٧]، [قال حافظٌ مِصريٌّ مُتأخِّرٌ في زيادة أحمدَ ما لفظه: (وصلها أبو عوانة عن أبي جعفر الدَّارميِّ -وهو أحمد بن سعيد- قال: حَدَّثَنَا بهزٌ بسنده)، انتهى[هُدَى٤٣]، وهو أحمد بن سعيد بن صخر، أبو جعفر الدَّارميُّ، الحافظ النَّيسابوريُّ، ثقةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه، وقد أخذوا عنه][(١)].

٤٣ - بابٌ إِذَا لَمْ يُوَقِّتِ الخِيَارَ؛ هَلْ يَجُوزُ البَيْعُ؟

٢١٠٩ - حَدَّثَنَا **أَبُو النُّعْمَانِ**: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا **أَيُّوبُ**، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، **أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا** لِصَاحِبِهِ: اخْتَرْ»، وَرُبَّمَا قَالَ: أَوْ يَكُونَ بَيْعَ خِيَارٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن الفضل السَّدوسيُّ عارمٌ، وكذا تقدَّم (**أيُّوب**): أنَّه ابن أبي تميمة السَّختِيَانيُّ الإمام.

قوله: (**أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا**): (يقول): منصوب، ونصبه معلوم[(٢)].

٤٤ - بابٌ «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»

وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ **وَشُرَيْحٌ** وَالشَّعْبِيُّ وَطَاوُسٌ وَعَطَاءٌ وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ.

قوله: (**وَشُرَيْحٌ**): هو بالشِّين المعجمة، وفي آخره حاء مهملة، قال الدِّمياطيُّ: (شريح بن الحارث ابن قيس، كان قاضيًا شاعرًا قائفًا كوسجًا، مات سنة ستٍّ -وقيل: سبع، وقيل: ثمان أو تسع- وسبعين، وقيل: سنة: ثمانين، كان يكنى أبا أميَّة، وكان بلغ مئةً وثمان سنين، وقيل: مئة وعشرين سنةً، وُلِّي القضاء من زمن عُمَرَ إلى زمن الحجَّاج ستِّين سنةً، ثمَّ استعفى فأعفاه الحجَّاجُ)، انتهى، وقول الدِّمياطيِّ: (وُلِّي القضاء من زمن عمر): اعلم أنَّه ذَكَرَ البيهقيُّ في كتابه «مناقب الشَّافعيِّ» في (باب الجرح

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج)، انظر «تهذيب الكمال» (١/٣١٤).

(٢) وفي «اليونينيَّة» مرفوعٌ، قال الحافظ في «فتح الباري» (٤/٣٨٤): (كذا هو في جميعِ الطُّرقِ بإثباتِ الواوِ في «يَقُول»، وفي إثباتِها نظرٌ؛ لأنَّه مجزومٌ عطفًا على قوله: «مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»، فلعلَّ الضَّمَّةَ أُشبِعتْ كما أُشبعتِ الياءُ في قراءةِ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾، ويَحتملُ أنْ يكونَ بمعنى: إلَّا [أنْ]؛ فيُقرأُ حينئذٍ بنصبِ اللامِ، وبه جزمَ النوويُّ [«المجموع شرح المهذب» (٩/١٢٥)] وغيرُه)، والقراءة التي ذكرها قراءة قنبل عن ابن كثير، انظر «السبعة» (ص٣٥١)، «الحجة» (٤/٤٤٧)، «حجة القراءات» (ص٣٦٤)، «النشر» (٢/٢٢٣)، وقرأ الجماعة بحذف الياء: ﴿يَتَّقِ﴾، وانظر توجيه قراءة قنبل في «التحصيل» (٣/٥٤٤).

والتعديل): أنَّ الشَّافعيَّ قال: لم يكن شُرَيح قاضيًا لعُمَرَ، قال البيهقيُّ: وقد اختلفوا فيه، وبهذا قال جماعةٌ من أهل العلم، وأنكر آخرون قولَ الشَّافعيِّ، قالوا: وتوليته القضاءَ لعُمرَ فمَن بعدَه مشهورٌ، نقله النَّوويُّ في «تهذيبه»(١)، والله أعلم.

قوله: (**وَالشَّعْبِيُّ**): تقدَّم مرارًا أنَّه عامرُ بنُ شَراحيل الشَّعبيُّ؛ بفتح الشِّين، وهذا ظاهرٌ جدًّا، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٠٦].

قوله: (**وَعَطَاءٌ**): هو ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، وكذا تقدَّم (**ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ**): أنَّه عبدُ الله بن عبيد الله ابن أبي مُليكة التَّيميُّ، مؤذنُ ابنِ الزُّبير وقاضيه، تقدَّم مُتَرجَمًا[قبل ح٤٨].

٢١١٠ - حَدَّثَنا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ؛ هُوَ ابْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: قَالَ قَتَادَةُ: أَخْبَرَنِي عَنْ صَالِحٍ أَبِي الخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا، مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

قوله: (**حَدَّثَنَا(٢) إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا(٣) حَبَّانُ**): قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري-: في «البيوع» في موضعين منه[ح٢١١٠، ٢١١٤]، وفي «حديث بني النضير»[ح٤٠٣٢]، و«الطِّبِّ»[ح٥٧٣٤]، و«اللِّباس»[ح٥٩٠٣]، و«الأدب»[ح٦٢١١]، و«الدُّعاء»[ح٦٣٠٩]، و«الأيمان والنذور»[ح٦٦٤٤]، و«الدِّيات»[ح٦٨٨٤]: «حَدَّثَنَا إسحاقُ: حَدَّثَنَا حَبَّان»؛ يعني: ابن هلال، لم أجد «إسحاق» هذا منسوبًا(٤) عند أحدٍ مِن رواة الكتاب، ولعلَّه إسحاقُ بنُ منصور، فقد روى مسلمٌ في «الصَّحيح» عن إسحاقَ بنِ منصور عن حَبَّان ابن هلال[م٢٢٣]) انتهى[التقييد ٣/٩٧٥]، وكذا عزاه شيخُنا للجيَّانيِّ، ولم يَزِد[التوضيح ١٤/٢٤٤]، والمِزِّيُّ لم ينسبه(٥)، و(حَبَّان) بفتح الحاء المهملة، وتشديد الموحَّدة: ابنُ هِلال كما تقدَّم، وكذا هو في نسخة في

---

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (١/٥٧٠-٥٧١).

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ وابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٤) (منسوبًا): سقط من (ب).

(٥) انظر «تحفة الأشراف» (٣/٧٥)، وقال الحافظُ في «الفتح» (٤/٣٨٦): (رأيتُه منسوبًا في رواية أبي عليٍّ ابن شبُّويه عنِ الفِرَبْرِيِّ في هذا الحديث: إسحاق بن منصور، ولم أرَه في «مسند إسحاقَ ابنِ راهُوْيَه» من روايته عن حَبَّان، فقوَّى ما قال أبو عليٍّ ﵀، ثمَّ رأيتُ أبا نُعَيم استخرجه من طريق إسحاقَ ابنِ راهُوْيَه عن حَبَّان وقال: «أخرجه البخاريُّ عن إسحاقَ»؛ فالله أعلم).

أصلنا(١)، وكذا تقدَّم (صَالِح أَبُو الخَلِيلِ): أنَّه صالحُ بن أبي مريم، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٢٠٧٩]، وكذا تقدَّم (حَكِيم بْن حِزَامٍ) ضبطًا ومُترجَمًا بعيدًا[ح١٤٢٧].

٤٥ - بابٌ إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ البَيْعِ، فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ

٢١١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيِّرْ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَعَا، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا البَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ البَيْعُ».

قوله: (أَوْ يُخَيِّرْ): هو مجزوم معطوفًا على(٢) (يَتَفَرَّقَا) المجزوم(٣).

٤٦ - بابٌ إِذَا كَانَ البَائِعُ بِالخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ البَيْعُ؟

٢١١٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ بَيِّعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الخِيَارِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيابيُّ الحافظُ، تقدَّم مُتَرجَمًا، وهو مُحدِّث قَيساريَّة، وتقدَّم الفرقُ بينه وبين مُحَمَّدِ بن يوسفَ البُخاريِّ البيكنديِّ(٤)، وتقدَّم تعيين الأبواب التي روى فيها البخاريُّ عن البيكنديِّ[ح٦٨]، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ سعيد بن مسروق الثَّوريُّ.

قوله: (إِلَّا بَيْعَ الخِيَارِ): هذا الاستثناء من الجملة الأخيرة؛ والمعنى: إلَّا بيعًا شُرِط فيه الخِيَار، فإنَّهما وإن تفرَّقا؛ فلا بيع(٥) بينهما حتَّى تتمَّ مدَّة الخِيار، أو يكون المستثنى بيعًا تخايرا فيه، فيجب البيع وإن لم يتفرَّقا، وهو أقرب الاحتمالين، وأظهر التَّأويلين، قاله المحبُّ الطَّبريُّ(٦).

٢١١٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَبِي الخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) لفظة (على) سقطت من (ت) و(ج).

(٣) هو في «اليونينيَّة» مرفوع، وفي هامشها: (هو بالرفع في النسخ المعتمدة بأيدينا)، وقال الحافظ في «الفتح» (٣٩١/٤): (ويحتمل نصب الراء على أنَّ «أو» بمعنى «إلَّا أن»).

(٤) في (ب): (البيكندي البخاري).

(٥) في (ج): (يقع).

(٦) انظر «غاية الإحكام» (٥٩٣/٥).

الحارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» -قَالَ هَمَّامٌ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي: يَخْتَارُ ثَلَاثَ مِرَارٍ-، «فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَا، بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا، فَعَسَى أَنْ يَرْبَحَا رِبْحًا، وَيَمْحَقَا بَرَكَةَ بَيْعِهِمَا».

وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ الحَارِثِ يُحَدِّثُ بِهَذَا الحَدِيثِ عَنْ حَكِيمِ ابْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا[(٢)] حَبَّانُ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه[(٣)]، فانظره[ح٢١١٠]، وكذا تقدَّم (حَبَّان): أنَّه -بالفتح- ابنُ هلال، وكذا تقدَّم (هَمَّامٌ): أنَّه ابنُ يحيى العَوْذيُّ الحافظُ، وكذا تقدَّم (أَبُو الخَلِيلِ): أنَّه صالح بن أبي مريم أعلاه، وكذا (حَكِيم بْن حِزَامٍ) أعلاه، وقبله[(٤)] مرارًا، ومرَّة مُترجَمًا[ح١٤٢٧].

قوله: (قَالَ هَمَّامٌ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي: يَخْتَارُ ثَلَاثَ مِرَارٍ): قال شيخُنا: (وقول همَّام إلى آخره: ليس بمحفوظٍ، والرِّواية على خلافه، وإذا خالف واحدٌ الرُّواةَ جميعًا؛ لم يُقبَل قوله، سيَّما إذا وجده في كتابه، وربَّما أُدخِل على الرَّجل في كتبه إذا لم يكن شديد الضَّبط)، انتهى[التوضيح١٤/٢٤٥][(٥)].

قوله: (وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ): قائل ذلك هو حَبَّان؛ يعني: ابن هلال، وهو معطوفٌ على السَّند قبلَه، فرواه البخاريُّ عن إسحاقَ، عن[(٦)] حَبَّان، عن همَّامٍ به، وهذا ظاهرٌ، وإنَّما أتى به؛ لأنَّ في السند الأوَّل قتادة، وقد عنعن، وفيه أبو الخليل، وقد عنعن عن عبد الله بن الحارث، وفي الثاني: أبو التَّيَّاح صرَّح بالتَّحديث من عبد الله بن الحارث، فزال ما يُخشَى من عنعنة قتادة، وأبو الخليل وإن لم يكن مدلِّسًا، لكن ليخرج مِن خلاف مَن خالف في العنعنة وإن لم تكن مِن مُدلِّس، والله أعلم[(٧)].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ): تقدَّم أنَّه بفتح المثنَّاة فوق، وتشديد المثنَّاة تحت، وفي آخره حاء مهملة، وأنَّ اسمَه يزيدُ بنُ حُمَيد.

---

(١) كذا في النسخ، وهي رواية ابن عساكر، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثني).

(٢) في (ق): (أَخْبَرَنَا)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) في (ب): (في الورقة قبل هذه).

(٤) (أعلاه وقبله): ليس في (ب).

(٥) (انتهى): ليس في (ب).

(٦) في (ب): (بن)، وهو تحريفٌ.

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (٣٨٤/٤): (في صنيع همَّام فائدة طلب علوِّ الإسناد؛ لأنَّ بينه وبين عبد الله بن الحارث في إسناده الأوَّل رَجُلَين، وفي الثَّاني رجلٌ واحدٌ)، ووقع في المطبوع: (بينه وبين أبي الخليل)، ولا يصحُّ.

٤٧ - بابٌ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا وَلَمْ يُنْكِرِ البَائِعُ عَلَى المُشْتَرِي، أَوِ اشْتَرَى عَبْدًا، فَأَعْتَقَهُ

وَقَالَ طَاوُسٌ فِيمَنْ يَشْتَرِي السِّلْعَةَ عَلَى الرِّضَا ثُمَّ بَاعَهَا: وَجَبَتْ لَهُ، وَالرِّبْحُ لَهُ.

قوله: (بَابٌ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ...) إلى آخر الترجمة: ذَكَرَ ابن المُنَيِّر قال: (أراد البخاريُّ إثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر مع عثمان، ولمَّا علم أنَّ الحديث الأوَّل يعارضه؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ تصرَّف في البَكْر تصرُّف المالك قبل تمام العقد لفظًا، استأنف الجواب عن ذلك بقوله في الترجمة: «ولم ينكرِ البائع على المشتري»، يعني[١]: أنَّ هذه الهبة إنَّما مضت بإمضاء البائع، وهو سكوته النَّازل منزلة قوله[٢]: «أمضيت العقد»، لا بلفظ العقد الأوَّل خاصَّة)، انتهى[المتواري٢٤٢].

٢١١٥ - وَقَالَ الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ لِعُمَرَ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ القَوْمِ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ»، قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «بِعْنِيهِ»، فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ».

قوله: (وَقَالَ الحُمَيْدِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن الزُّبير المكِّيُّ، وأنَّه أَوَّلُ شيخٍ حدَّث عنه البخاريُّ في هذا «الصَّحيح»، وتقدَّم أنَّ مثلَ هذا يكون قد أخذه عن شيخه في حال المذاكرة غالبًا[ح١٤٢]، والله أعلم[٣]/. [١/٢٦٨أ]

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تقدَّم أنَّ هذا هو ابنُ عُيَينة الإمامُ، وكذا قوله: (عَنْ[٤] عَمْرٍو): أنَّه ابن دينار المكِّيُّ.

قوله: (فَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ): هو بفتح الموحَّدة، وإسكان الكاف: وهو الفتيُّ من الإبل، وقد تقدَّم[ح١٧٨٩].

---

(١) في (ب) و(ج): (بقي).

(٢) (قوله): سقط من (ب).

(٣) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ سابقًا بعد قوله: (يزيد بن حميد)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

٢١١٦ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: بِعْتُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ مَالًا بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ بِخَيْبَرَ، فَلَمَّا تَبَايَعْنَا، رَجَعْتُ عَلَى عَقِبَيَّ حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ، خَشْيَةَ أَنْ يُرَادَّنِي الْبَيْعَ، وَكَانَتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْمُتَبَايِعَيْنِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَلَمَّا وَجَبَ بَيْعِي وَبَيْعُهُ، رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ غَبَنْتُهُ بِأَنِّي سُقْتُهُ إِلَى أَرْضِ ثَمُودَ بِثَلَاثِ لَيَالٍ، وَسَاقَنِي إِلَى الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ لَيَالٍ.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ(١)...) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، فهو على شرطه، و(عبد الرَّحمن بن خالد بن مسافر): الفَهْميُّ، أميرُ مِصر، عنِ الزُّهريِّ، وعنه: مولاه اللَّيثُ بنُ سعد ويحيى بنُ أيُّوب، تُوفِّيَ سنة (١٢٧هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، ورأيتُ بخطِّي: (لم يروِ له مسلمٌ في الأصول، وإنَّما أخرج له في الشَّواهد، فقال في «الحدود»: «وروى اللَّيثُ بنُ سعدٍ عنِ ابنِ مسافرٍ...»[م(١٦٩١) (١٦)]، وكونه لم يرو له في الأصول؛ قاله المِزِّيُّ في «التَّهذيب») انتهى، قال يحيى بن مَعِين: (كان عنده عن الزُّهريِّ كتابٌ فيه مئتا حديثٍ، أو ثلاثُ مئةِ حديثٍ، كان اللَّيثُ يحدِّث بها عنه)، وقال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)(٢).

وتعليقُ اللَّيثِ هذا ليس في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، قال شيخُنا: (رواه الإسماعيليُّ من حديث أبي صالح عنه، ورواه أيضًا من حديث أيُّوبَ بنِ سُوَيد عن يونسَ بنِ يزيدَ، عنِ الزُّهريِّ به...) إلى آخر كلامه عليه[التوضيح ١٤/٢٦٢].

و(ابْن شِهَابٍ): هو الزُّهريُّ.

قوله: (عَلَى عَقِبَيَّ): هو مثنًّى، كذا هو في أصلنا مشدَّد بالقلم(٣).

قوله: (أَنْ يُرَادَّنِي): هو بضمِّ أوَّله، وفتح الدَّال المهملة المشدَّدة، وهذا ظاهر.

قوله: (وَكَانَتِ السُّنَّةُ): تقدَّم أنَّ مثل هذا إذا قاله الصَّحابيُّ -كهذا-، يكون مرفوعًا مسندًا؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّه لا يريد به إلَّا سُنَّة رسول الله ﷺ، وما يجب اتِّباعه، وقد قدَّمت الخلاف في ذلك[ح٣١٣].

٤٨ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الخِدَاعِ فِي البَيْعِ

قوله: (بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الخِدَاعِ فِي البَيْعِ): تقدَّم أنَّ المراد بالكراهة: التحريم[قبل ح٢٠٧٩]،

(١) (بن مُسَافِر): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٧/٧٦).

(٣) وفي «اليونينيَّة»: (عَقِبِي)؛ بالإفراد.

والخداع في البيع حرام، لا خلاف فيه.

٢١١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ، فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ».

قوله: (أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ أنَّه يُخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ): قال الدِّمياطيُّ: (الرجل هو حَبَّان بن منقذ بن عمرو من بني النَّجَّار، شهد أُحُدًا[١]، وروى له الجماعة، ولعمِّه[٢] واسع بن حَبَّان، ولابنه حِبَّان ابن واسع بن حَبَّان، روى له مسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ)، انتهى، كذا قال هذا الحافظ، **وهو قولٌ في** المسألة، **والصَّحيح**: أنَّ والده منقِذ هو الرجل الذي[٣] يُخدَع[٤]، وهو بكسر القاف، وبالذَّال المعجمة، ابن عمرو بن عطيَّة بن خنساء بن مبذول بن غنم بن مازن بن النَّجَّار الأنصاريُّ النَّجَّاريُّ المازنيُّ الصَّحابيُّ المدنيُّ[٥]، ذكره ابن ماجه[ق٢٣٥٥][٦]، والبخاريُّ في «تاريخه» وبسط، قال البخاريُّ: (قال عيَّاش بن الوليد: حَدَّثَنَا عبد الأعلى: حَدَّثَنَا ابن إسحاق: حدَّثني مُحَمَّد بن يحيى بن حبَّان قال: كان جدِّي مُنقِذ بن عمرو أصابته آمَّة في رأسه، فكسرت لسانه، ونازعت عقله، وكان لا يدع التِّجارة، ولا يزال يُغبَن، فذكر ذلك للنَّبيِّ ﷺ، فقال: «إذا بايعت، فقل: لا خِلَابة، وأنت في كلِّ سلعة تبيعها بالخيار ثلاث ليال»، وعاش ثلاثين ومئة سنة، وكان في زمن عثمان...)، الحديث[تخ١٧/٨]، لكن مُحَمَّد بن يحيى لم يدرك منقِذاً، ففيه إرسال.

و(حَبَّان): بفتح الحاء لا خلاف في ذلك.

وقول الدِّمياطيِّ: (روى له الجماعة): لا أدري ما هذا الكلام، بل لا أذكر روى له أحدٌ ولا[٧] أحمد ابن حنبل، ولا بقيُّ بن مَخْلَد، ولا روى له أصحاب الكتب السِّتَّة، وقوله: (ولعمِّه واسع بن

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص١٧٧)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/١١٥).

(٢) قوله: (وروى له الجماعة، ولعمه) فيه نظر، وسيأتي الكلام عليه.

(٣) (الذي): سقط من (ب).

(٤) انظر «المستفاد» (٢/٧٧٣).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٦٨٨)، «أسد الغابة» (٤/٤٨٠).

(٦) (ابن ماجه): سقط من (ت) و(ج).

(٧) في النُّسخ: (إلَّا)، والمثبت موافق لما كتبه المؤلِّف في هامش (ق)، وقوله: (ولا بقي بن مخلد): سقط من (ت) و(ج).

حبَّان)، نعم؛ هذا روى له الجماعة أصحاب الكتب السِّتَّة[١]، وقوله: (ولابنه حبَّان بن واسع روى له مسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ) هذا أيضًا صحيح[٢]، والله أعلم.

قوله: (لَا خِلَابَةَ): هي بكسر الخاء المعجمة، وتخفيف اللَّام، وبعد الألف موحَّدة، ثمَّ تاء التأنيث، أي: لا خداع، وجاء في رواية: (فقل: لا خيابة)[م١٥٣٣]؛ بالياء، وهي لثغة من الرَّاوي إبدال اللَّام ياء، والله أعلم[٣].

٤٩ - بابُ مَا ذُكِرَ فِي الأَسْوَاقِ

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: لَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ؛ قُلْتُ: هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ؟ قَالَ: سُوقُ قَيْنُقَاعَ، وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: دُلُّونِي عَلَى السُّوقِ، وَقَالَ عُمَرُ: أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ.

(بَابُ مَا ذُكِرَ[٤] فِي الأَسْوَاقِ)... إلى (بَاب بَيْعِ المُلَامَسَة).

قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما في الباب: (إنَّما أراد بذِكرِ الأسواقِ إباحةَ المتاجر، ودخول السُّوق، والشراء منه للعلماء والفضلاء، وكأنَّه لم يصحَّ عنده الحديث الذي رُوِي: «شرُّ البقاع الأسواق، وخيرها المساجد»، وهذا خرج على الأغلب؛ لأنَّ المساجد يُذكَر فيها اسم الله، والأسواق قد غلب على أهلها اللَّغط، واللَّهو، والاشتغال بجمع المال، والكبُّ على الدُّنيا من الوجه المباح وغيره، وإنَّه إذا ذُكِر الله في السوق؛ فهو من أفضل الأعمال، روى مُحَمَّد بن واسع أنَّه قال: سمعت سالم بن عبد الله [يحدِّث عن أبيه، عن جدِّه، عن النَّبيِّ ﷺ][٥] يقول: «مَن دخل السوق، فقال: لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كلِّ شيء قدير؛ كُتِبتْ له ألف ألف حسنة، ومُحيَ عنه

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٩٦/٣٠)، لكنَّ في قوله: (ولعمه) نظرًا أيضًا؛ لأنَّ حَبَّانَ هو والدُ واسع بن حَبَّان، وإنَّما واسع هو عمُّ مُحَمَّد بن يحيى بن حَبَّان، وهذا يدلُّ على أنَّ في كلام الدمياطيِّ سقطًا، وقد ذكر ابن الملقِّن في «التوضيح» (٣٦٨/١٤) كلامَ الدمياطيِّ دون عزوٍ فقال: (وهذا الرجل هو حَبَّان بن منقذ، بفتح الحاء المهملة ثم باء موحدة مفتوحة، شهد أحدًا وأصابته آفة في رأسه، وولد ولده محمَّد بن يحيى بن حَبَّان روى له الجماعة، وعمُّه واسع بن حَبَّان أخرجوا له أيضًا، وروى مسلم وأبو داود والترمذيُّ لابنه حَبَّان)، وقد ذكر المؤلِّف قبل الحديث: (٢١٩٢) أنَّ شيخه ينقل غالب حواشي الدمياطيِّ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣٠/٥).

(٣) انظر «النهاية» (٥٨/٢) مادَّة (خلب).

(٤) في (ج): (يكره).

(٥) ما بين معقوفين ليس في النسخ ولا في أصل «المتواري»، وأُثبِت في مطبوعه، والسياق يقتضيه.

ألف ألف سيِّئة، وبُنِي له بيتٌ في الجنَّة»، وكذلك إذا لغا في المسجد، أو لغط فيه، أو عصى ربَّه؛ لم يَضُرَّ المسجدَ، ولا نقص فضله، وإنَّما أضرَّ نفسه، وبالغ في إثمه، وقد رُوِي عن عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «من عصى الله في المسجد، فكأنما عصى الله في الجنَّة، ومن عصاه في الحمَّام، فكأنَّما عصاه في النار، ومن عصاه في المقبرة، فكأنَّما عصاه في عرصات القيامة، ومن عصاه في البحر، فكأنَّما عصاه على أكفِّ الملائكة»، وذهب المُهلَّب في حديث عائشة رضي الله عنها -يعني: «يغزو جيش الكعبة»- إلى أنَّ مَن كثَّر سواد العصاة، لَزِمَتْه العقوبةُ معهم، وإنَّ مالكًا استنبط من الحديث: معاقبة جليس شارب الخمر وإن لم يشرب، وهذا عندي مردودٌ، فإنَّ العقوبة في الحديث هي المِحْنَة السَّماويَّة، والمِحَنُ السَّماويَّاتُ لا تُقاس بها العقوبات الشَّرعيَّة، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم: «ويُبعَثون على نيَّاتهم»، دلَّ على أنَّ المُقاتِلة[(١)] عوقبوا، والسُّوقة امتُحنوا معهم في الدُّنيا خاصَّة، ثمَّ وراء ذلك نظر في مصاحبة أهل الفتنة للتِّجارة معهم؛ هل هي من قبيل إعانتهم على ما هم عليه؟ ويقال: إنَّ ضرورة الوجود تُوجِب معاملتهم، وكلٌّ يعمل على شاكلته، والمُفتِن[(٢)] يبوء بإثمه، وهذا ظاهر الحديث)، انتهى[(٣)].

فقوله في حديث الذِّكر في السوق؛ فقد رواه التِّرمذيُّ وابن ماجه[(٤)] من حديث سالم بن عبد الله ابن عمر، عن أبيه، عن جدِّه، قال التِّرمذيُّ: (غريب)، أخرجه في (الدعوات)[ت٣٤٢٨]، وأخرجه ابن ماجه في (التجارات)[ق٢٢٣٥][(٥)][(٦)]، ولفظ التِّرمذيِّ: (لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد يحيي ويميت، وهو حيٌّ لا يموت بيده الخير، وهو على كلِّ شيء قدير).

---

(١) في (ب) و(ج): (المقابلة)، وهو تصحيفٌ.

(٢) في النُّسخ: (المفتر)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «المتواري» (ص٢٤٣-٢٤٥).

(٤) (وابن ماجه): سقط من (ت) و(ج).

(٥) وقد أخرجه من طريق عمرو بن دينار مولى آل الزبير عن سالم به، وأخرجه الترمذيُّ أيضًا من هذا الطريق في (الدعوات) (٣٤٢٩).

(٦) زيد في النسخ: (وفي «الدعاء»، ولكن لم يذكر «عمر» في هذه الطريق)، وإنَّما قاله تبعًا لتطريف المزيِّ في «تحفة الأشراف» (٥٨/٨) فقد قال: (وفي «الدعاء» -يعني: عند ابن ماجه- عن عليِّ بن محمَّد، عن وكيع، عن خارجة بن مصعب، عن عمرو بن دينار به، ولم يَذكُرْ عمرَ في إسناده)، وفي هذا نظر؛ إذ هذا السند إنَّما هو لحديث آخر عند ابن ماجه (٣٨٩٢) قال فيه: (حدَّثنا عليُّ بن محمَّد: حدَّثنا وكيع، عن خارجة بن مصعب، عن أبي يحيى عمرو بن دينار مولى آل الزبير، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَن فجئه صاحب بلاء، فقال: الحمد لله الذي عافاني ممَّا ابتلاك به وفضَّلني على كثيرٍ ممَّن خلق تفضيلًا؛ عوفي من ذلك البلاء كائنًا ما كان»)، ولعله سبق قلم، فهذا الحديث جاء في «التحفة» (٥٩/٨) بعده بثلاثة أحاديث معزوًّا للترمذي فقط، فليتنبَّه.

وأمَّا حديث: «شرُّ البقاع الأسواق»؛ فرواه مسلم، ولفظه من حديث أبي هريرة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «أحبُّ البلاد إلى الله عَزَّ وَجَلَّ مساجدها، وأبغض البلاد إلى الله أسواقها»[م٦٧١]، وأمَّا أبو نعيم؛ فقد أخرج هذه القطعة منه مع قوله: «وشرُّ أهلها أوَّلهم دخولًا، وآخرهم خروجًا» في كِتَاب «حرمة المساجد» من حديث ابن عبَّاس: «أبغض البقاع إلى الله الأسواق، وأبغض أهلها إلى الله أوَّلهم دخولًا، وآخرهم خروجًا».

وأمَّا حديث: (سُئِل رسول الله ﷺ عن خير البقاع وشرِّها؛ فقال: «لا أدري» حتَّى نزل جبريل...)، الحديث، رواه أحمد[١٦٧٤٤]، وأبو يعلى[٧٤٠٣]، والبزَّارُ[٣٤٣٠] والحاكمُ[٩٠/١] -وصحَّح إسناده- والطَّبرانيُّ[طب٢/١٢٨] من حديث جبير بن مطعم، ولابن حِبَّان[١٥٩٩] والحاكم[٩٠/١] نحوه من حديث ابن عمر.

وفي «صحيح مسلم» من قول سلمان رضي الله عنه في مناقب أمِّ سلمة زوج النَّبيِّ ﷺ: (لا تكوننَّ إن استطعتَ أوَّل مَن يدخل السوق، ولا آخر مَن يخرج منها، فإنَّ بها[(١)] معركة الشَّيطان، وبها ينصب رايته)، قال المحبُّ الطَّبريُّ في هذا الموقوف على سلمان: (أخرجه البزَّار[٢٥٤١] هكذا مرفوعًا، وأخرجه مسلم موقوفًا[(٢)] على سلمان)، انتهى[الغاية٥/٥٩٢]، وقال النَّوويُّ في «رياضه» عَقِبَ الموقوف على سلمان: (رواه البرقانيُّ في «صحيحه» عن سلمان: قال رسول الله ﷺ: «لا تكن أوَّل مَن يدخل السوق، ولا آخر مَن يخرج منها فبها باض الشيطان وفرَّخ»)[الرياض٣٣٧]، انتهى.

[قوله: (سُوقُ بَنِي[(٣)] قَيْنُقَاع): تقدَّم أنَّ نونه مثلَّثة، وأنَّه يُصرَف ولا يُصرَف][(٤)][ح٢٠٤٨].

قوله: (الصَّفْقُ بِالأَسْوَاقِ): تقدَّم الكلام عليه، وأنَّه الخروج إلى التِّجارة[ح٢٠٦٢،١١٨].

٢١١٨ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَغْزُو جَيْشٌ الكَعْبَةَ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ، يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».

---

(١) في «صحيح مسلم»: (فإنَّها).

(٢) (وأخرجه مسلم موقوفًا): سقط من (ب).

(٣) (بني): ليس في «اليونينيَّة»، وضُرِب عليه في (ق).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

قوله: (عَنْ مُحَمَّد بْنِ سُوقَةَ): هو بضمِّ السِّين المهملة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ قاف مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث.

قوله: (يَغْزُو جَيْشٌ الكَعْبَةَ): هذا الجيش قال شيخنا[(١)]: (قال ابن التِّين: ولعلَّ هذا الجيش الذين يُخسَف بهم هم الذين يهدمون الكعبة/، فينتقم منهم)، وتعقَّبه شيخنا الشَّارح فقال: (قد يقال: الجيش يهدمون[(٢)] الكعبة ليسوا من هذه الأمَّة[(٣)]، والشارع قال في «صحيح مسلم»: «إنَّ أناسًا من أمَّتي يؤمُّون[(٤)] هذا البيت لرجل من قريش قد لجأ إلى البيت»، فذكر الحديث[م٢٨٨٤])[التوضيح ١٤/٢٨٢]. [١/٢٦٨ب]

تنبيه: (الأمَّة): تُطلَق على مَن بُعِث إليهم النَّبيُّ وإن لم يجيبوه، ودليله في «صحيح مسلم»: «لا يسمع بي من هذه الأمَّة يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ ولم يؤمن...»، الحديث[م١٥٣]، فالأمَّة تُطلَق على القوم المبعوث إليهم الرسول، فإن أجابوه، كانت أمَّة الإجابة، وإن لم يجيبوه، كانت أمَّة الدعوة، فالمسلمون أمَّة الإجابة، واليهود، والنَّصارى، وجميع الأديان الموجودون بعد مبعثه عليه الصلاة والسلام إذا لم يجيبوه، فهم أمَّة الدَّعوة؛ لأنَّه عليه الصلاة والسلام بُعِث إلى الخلق كلِّهم، والله أعلم.

قوله: (فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ): البيداء: المفازة لا شيء بها.

٢١١٩- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ بِضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى المَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، لَا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ؛ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَ بِهَا دَرَجَةً، أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، وَالمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ»، وَقَالَ: «أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ): هذا هو جَرِير بن عبد الحميد الضَّبِّيُّ القاضي، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٧٠]، وتقدَّم (الأَعْمَش): أنَّه سليمانُ بن مِهران، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ، و(أَبُو صَالِحٍ): تقدَّم أنَّه ذكوانُ الزَّيَّاتُ السَّمَّانُ، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

(١) (قال شيخنا): ليس في (ب).
(٢) في (ب): (يقدمون)، وكذا في المطبوع من مصدره.
(٣) في (ب): (الأئمَّة)، وهو تحريفٌ.
(٤) في (ب): (يؤمنون)، وهو تحريفٌ.

قوله: (تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ[(١)]): يعني: إذا صلَّى فيهما منفردًا.

قوله: (بِضْعًا): (البَضع) في العدد: بكسر الباء وفتحها، تقدَّم كم هو في أوائل هذا التَّعليق مُطَوَّلًا[ح٩].

قوله: (فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ): هو بضمِّ الواو الفعل، وأمَّا الماء؛ فبفتح الواو، ويجوز في كلٍّ منهما الضَّمُّ والفتح، وقد تقدَّم مرارًا[قبل ح١٣٥].

قوله: (لَا يَنْهَزُهُ[(٢)]): هو بفتح[(٣)] أوَّله وثالثه، وضبطه بعضهم: بضمِّه[(٤)] على أنَّه رباعيٌّ، وخُطِّئ، وليس بخطأ، بل هو لغة[(٥)] ومعناه: يحرِّكه ويُنهِضه.

قوله: (إِلَّا رُفِعَ بِهَا دَرَجَةً): (درجةً): منصوب منوَّن، أي: رُفِع هو -يعني: الجائي إلى الصَّلاة- درجةً.

قوله: (وَحُطَّتْ عَنْهُ[(٦)] خَطِيئَةٌ): (حُطَّت): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(خطيئةٌ): مرفوع منوَّن نائب مناب الفاعل.

قوله: (وَالمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ): تقدَّم أنَّ العلماء قالوا: الصَّلاةُ من الله رحمةٌ، ومن الملائكة استغفارٌ، ومن الآدميِّ تضرُّعٌ ودعاءٌ[ح٤٤٥].

قوله: (مَا لَمْ يُحْدِثْ): تقدَّم الكلام عليه، ومن فسَّره بحدث الإثم، ومن فسَّره بحدث الوضوء[ح٤٤٥].

٢١٢٠- حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا القَاسِمِ؛ فَالتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكَنَّوْا بِكُنْيَتِي».

قوله: (فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا القَاسِمِ): هذا الرجل لا أعرف اسمه.

---

(١) في النُّسخ عدا (ت): (في بَيته وسُوقه)، والمثبت موافق لما في (ق).

(٢) في (ب): (يهزه).

(٣) في (ب): (بضمٍّ)، وليس بصحيحٍ.

(٤) في (ب): (بفتحه)، وهو تحريفٌ.

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ، وقد خطَّأها القاضي في «المشارق» (٢/١٤٩)، وقال: (وقيل: إنَّها لغة)، وانظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٢٧)، وقد اقتصر عليها الحافظ في «الفتح» (٤/٤٠٠).

(٦) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أو حُطَّت عنه بها).

قوله: (سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتَنُوا[١] بِكُنْيَتِي): سيأتي الكلام على هذا، وأذكر فيه أربعة مذاهب للعلماء، والله أعلم[قبل ح٦١٨٧]، وأظنُّ أنِّي قدَّمتها[ح١١٠].

٢١٢١- حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: دَعَا رَجُلٌ بِالبَقِيعِ: يَا أَبَا القَاسِمِ، فَالتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: لَمْ أَعْنِكَ، فَقَالَ: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي».

قوله: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ): هو زهير بن معاوية الجُعْفيُّ، أبو خَيْثَمة الكوفيُّ، تقدَّم.

قوله: (دَعَا رَجُلٌ بِالبَقِيعِ): هذا الرجل لا أعرفه.

قوله: (بِالبَقِيعِ): هو بفتح الموحَّدة، مَدفَن أهل المدينة معروف.

٢١٢٢- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أُكَلِّمُهُ حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ، فَجَلَسَ بِفِنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ رضي الله عنها، فَقَالَ: «أَثَمَّ لُكَعُ؟ أَثَمَّ لُكَعُ؟»، فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلْبِسُهُ سِخَابًا أَوْ تُغَسِّلُهُ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ وَقَبَّلَهُ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ؛ أَحِبَّهُ، وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ».

قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عُبَيْدُ اللهِ أَخْبَرَنِي: أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ المشهورُ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): تقدَّم أنَّ هذا هو ابنُ عُيينة الإمامُ.

قوله: (فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ) أي: في قطعة منه.

قوله: (قَيْنُقَاعَ): تقدَّم مرَّات أنَّه مثلَّث النُّون، وأنَّه يُصرَف ولا يُصرَف[ح٢٠٤٨].

قوله: (بِفِنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ): الفِناء؛ بكسر الفاء، وبالمدِّ[٢]: ما بين يدي المنازل والدُّور.

قوله: (أَثَمَّ لُكَعُ؟): (أثَمَّ): بهمزة الاستفهام، و(ثَمَّ): بفتح الثَّاء، وتشديد الميم، أي: أهناك[٣]؟

قوله: (لُكَعُ): هو مصروف في أصلنا بالقلم مُنوَّن[٤]، وفيه نظرٌ، قال ابن قُرْقُول: (يعني: الحسنَ رضي الله عنه،

---

(١) كذا في (أ) و(ب)، وهي رواية الحديث الآتي، وفي (ج): (تكنَّوا)، وهي رواية «اليونينيَّة» و(ق) هنا.

(٢) زيد في (ب): (قال).

(٣) في (ب) و(ج): (هناك).

(٤) في «اليونينيَّة»: (لُكَعُ) غير مصروف.

وهو الصغير في لغة تميم، قال الهرويُّ(١): وعندي على بابه في الاستصغار والاستحقار على طريق التعليل والرحمة به، كما قال(٢): «يا حُمَيْراء»(٣)، وقال عمر ﷺ: «أخشى على هذا العُرَيب»، وهي كلمة تقال لمن يُستحقَر، وللعبد، والأمة، والوغد، والخامل، والقليل العقل، وهي مأخوذة من «الملاكِع»(٤) وهي التي تخرج مع السَّلى على الولد، قاله الأصمعيُّ(٥)، وهو معدول عن «ألكع»، ويقال: لَكِعَ الرَّجلُ يَلْكَعُ لَكْعًا، فهو أَلْكَعُ ولُكَعُ، كلُّ ذلك إذا خسَّ، أي: صار خسيسًا، ويقال: اللُّكَع: الوغد، لكنَّه للذكر، وللأنثى: «لَكَاعِ» مبنيَّة(٦)...) إلى آخر كلامه[مطالع ٤٣٢/٣]، وقال في «النِّهاية»: (اللُّكَع عند العرب: العبد، ثمَّ استُعمِل في الحمق والذَّمِّ، يقال للرجل: لُكَع، وللمرأة: لَكَاعِ، وقد لكِع يلكَع لَكْعًا، فهو أَلْكَعُ، وأكثر ما يقع في النداء: هو اللئيم، وقيل: الوَسِخُ، وقد يُطلَق على الصغير)، وذكر حديث الأصل، ثمَّ قال: (فإن أُطلِق على الكبير؛ أُريدَ به: الصَّغيرُ العلمِ والعقل)، انتهى، وفي «الصِّحاح»: (ولا يُصرَف «لُكَع» في المعرفة؛ لأنَّه معدولٌ من «أَلْكَع»، وقال أبو عبيدة(٧): يُقال للفرس الذكر: لُكَعٌ، والأنثى: لُكَعَةٌ، هذا ينصرف في المعرفة؛ لأنَّه ليس ذلك من المعدول الذي يقال للمؤنَّث منه: لَكَاعِ، وإنَّما هو مثل: «صُرَدٍ» و«نُغَرٍ»، ويقال للجحش: لُكَعٌ، وللصغير أيضًا، وفي الحديث: «أثَمَّ لُكَعٌ؟»؛ يعني: الحسن أو الحسين)، انتهى، وإنَّما هو الحسن كما في الحديث[ح٥٨٨٤]، وهذا كلام «الصِّحاح».

قوله: (سِخَابًا): هو بكسر السِّين المهملة، وخاء معجمة، وبعد الألف مُوحَّدة، قال الدِّمياطيُّ: [١/٢٦٩أ] (قِلادة خَرَزُها من الطيب من غير ذهب ولا فضَّة)، انتهى/، وقال ابن قُرْقُول: (السِّخَاب(٨): قِلادة من طِيبٍ أو سُكٍّ(٩)، قال ابن الأنباريِّ: هو خيط يُنظَم فيه خَرَزٌ، ويلبسه الصبيان والجواري، وقال غيره: هو

(١) كذا قال ابن قُرْقُول، وصوابه: (قاله الهروي)، كما في «المشارق» (١٥/٢)، وقوله: (وعندي...)، هو من كلام القاضي، وانظر «إكمال المُعْلِم» (٤٣٢/٧).

(٢) في (ج): (يقال).

(٣) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (٢٤٧٤)، والنسائيُّ في «السنن الكبرى» (٨٩٠٢)، من حديث عائشة ﵂.

(٤) كذا في «المطالع»، وفي «تهذيب اللغة» (٢٠٥/١) و«المُحكَم» (٢٧٩/١) و«القاموس» مادَّة (لكع) وغيرهم: (الملاكيع)، وكذا ذكره القاضي في «إكمال المعلم» (٤٣٢/٧).

(٥) انظر «لسان العرب» مادَّة (لكع).

(٦) في (ب): (منيته)، وهو تصحيف.

(٧) في النسخ: (أبو عبيد)، والمثبت من مصدره وغيره من كتب اللغة.

(٨) في (ج): (سخاب).

(٩) عزاه ابن قُرْقُول للبخاريِّ، وهو في «الصحيح» قبل الحديث (٥٨٨١).

من المعاذات[١]، وقال ابن دريد: هي قِلادة من قَرَنْفُل أو غيره، والجمع: سُخُب[الجمهرة ١/٢٨٩]، وقال غيره: هي قِلادة من قَرَنْفُل، وسكٍّ، ومَحْلَب، ليس فيها من الجوهر شيء[٢])[مطالع ٥/٤٤٦].

قوله: (أَوْ تُغَسِّلُهُ): هو بتشديد السِّين المكسورة، كذا في أصلنا، ويجوز[٣]: (تَغْسِله) بإسكان الغين، وفتح أوَّله[٤].

قوله: (فَجَاءَ يَشْتَدُّ) أي: يَعدُو ويُحْضِرُ.

قوله: (اللَّهُمَّ أَحِبَّه[٥]): هو بفتح الهمزة، فعل أمر، وكذا: (وأَحِبَّ).

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ): هو المذكور في السند، وهو ابنُ عُيَينة[٦]، كما تقدَّم.

قوله: (قَالَ عُبَيْدُ اللهِ أَخْبَرَنِي: أَنَّه رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْتَرَ بِرَكْعَةٍ): هذا جاء به؛ لأجل عنعنة عبيد الله عن نافع بن جُبَير، فصرَّح هنا بذلك؛ ليرتفع عنه التدليس، ولينبِّه على اللُّقيِّ به، وإن كان عبيدُ الله بن أبي يزيدَ ليس مُدلِّسًا، ولكن لأجل الخلاف في العنعنة مطلقًا التي قدَّمتُها، والله أعلم[٧].

٢١٢٣ - ٢١٢٤ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَبْعَثُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ، حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ. قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ): تقدَّم أنَّه أنسُ بنُ عِيَاض.

قوله: (وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ...) إلى آخره: قائلُه هو نافعٌ، وقد حدَّث بالحديثين جميعًا بهذا السند الذي تقدَّم.

٥٠ - بابُ كَرَاهِيَةِ السَّخَبِ فِي السُّوقِ

قوله: (بَابُ كَرَاهِيَةِ): (كراهيَة): تقدَّم أنَّها بتخفيف الياء، وأنَّه يقال من حيث اللُّغة: كراهي[ح ٤١٧].

---

(١) انظر «تفسير غريب ما في الصحيحين» (ص١٥٣).

(٢) قاله الليث كما نقله عنه الأزهريُّ في «تهذيب اللغة» (٨٧/٧).

(٣) في (أ) و(ب): (ونحو)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٤) وهو رواية أبي ذرٍّ.

(٥) كذا في النسخ و(ق) وهو رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي، ورواية «اليونينيَّة»: (أحبِبْهُ).

(٦) زيد في (ب): (الإمام).

(٧) انظر «فتح الباري» (٤٠١/٤).

قوله: (السَّخَبِ): قال الدِّمياطيُّ: (قيل: الفصيح بالصَّاد، وهي بالسِّين لغةٌ قبيحةٌ لربيعة)، انتهى، وذكر غيره أنَّه لغة ربيعة، ولم يقبِّحها(١)، والصَّخب: ارتفاع الأصوات، وقد تقدَّم[ح٧]، قال القاضي: (يقال بالسِّين والصَّاد، والصَّاد أشهر)[المشارق ٢/٢٧٤].

٢١٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ: لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي التَّوْرَاةِ، قَالَ: أَجَلْ، وَاللهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي التَّوْرَاةِ بِبَعْضِ صِفَتِهِ فِي القُرْآنِ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، وَحِرْزًا لِلأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي سَمَّيْتُكَ المُتَوَكِّلَ، لَيْسَ بِفَظٍّ وَلَا غَلِيظٍ وَلَا سَخَّابٍ فِي الأَسْوَاقِ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ المِلَّةَ العَوْجَاءَ بِأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيُفْتَحَ بِهَا أَعْيُنٌ عُمْيٌ، وَآذَانٌ صُمٌّ، وَقُلُوبٌ غُلْفٌ.

تَابَعَهُ عَبْدُ العَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هِلَالٍ.

وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ هِلَالٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ سَلَامٍ: غُلْفٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ، سَيْفٌ أَغْلَفُ، وَقَوْسٌ غَلْفَاءُ، وَرَجُلٌ أَغْلَفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْتُونًا، قَالَهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وأنَّه ابنُ سُلَيمان، وأنَّه فَرْدٌ، وليس في الكتب السِّتَّة راوٍ اسمُه فُلَيح سواه[ح٥٩].

قوله: (حَدَّثَنَا هِلَالٌ): هذا هو هلالُ بن عليٍّ، وهو هلال بن أبي ميمونة، وهلال بن أبي هلال، يروي عن أنسٍ، وعطاءِ بن(٢) يسار، وأبي سَلَمة، وعنه: مالكٌ، وفُلَيحٌ، وهو هلال ابن أسامة منسوب إلى جدِّه، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، قال الواقديُّ: (تُوفِّيَ في آخرِ خلافة هشام)، أخرج له الجماعة(٣).

قوله: (لَقِيتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ العَاصِي): هذا صحابيٌّ مشهورٌ كأبيه، وتقدَّم الكلامُ على ياء (العاصي)، وكلامُ النَّوويِّ: أنَّ الصَّحيحَ إثباتُها(٤)، وكلامُ ابنِ الصلاح أبي عَمرو[ح٨٣].

قوله: (قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي التَّوْرَاةِ...)، فذكره: إنَّما سأل عطاء بن يسار عبدَ الله بن عمرو بن العاصي بن وائل القرشيَّ السَّهميَّ عن صفته عليه الصلاة والسلام في التَّوراة؛ وذلك لأنَّ عبد الله

(١) انظر «العين» (٤/٢٠٣).

(٢) زيد في (ب): (أبي)، وليس بصحيح.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠/٣٤٣)، «تذهيب التهذيب» (٩/٣١٨).

(٤) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١/٣٧).

كان يحفظ التَّوراة، وقد روى الإمام أحمد في «المسند»[٧٠٦٧] عن قتيبة: حَدَّثَنَا ابن لَهيعة، عن واهب بن عبد الله، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال: (رأيت فيما يرى النَّائم لكأنَّ في إحدى إصبعيَّ سمنًا، وفي الأخرى عسلًا، فأنا ألعقها[(١)]، فلمَّا أصبحت؛ ذكرت ذلك للنَّبيِّ ﷺ، فقال: «تقرأ الكتابين، التَّوراةَ والفرقان»)، فكان يقرؤهما، قال شيخنا: (وقد روى البزَّار من حديث ابن لهيعة عن واهب عنه)، فذكر حديث «المسند» غير أنَّ فيه: (يلعقهما)[(٢)]، ولم يقع شيخنا على ما في «المسند».

ثمَّ اعلم أنَّ هذا الكلام في حقِّ النَّبيِّ ﷺ الظَّاهر أنَّهم أوَّلوه لغيره[(٣)]، ويحتمل أنَّهم حذفوه من التَّوراة، والله أعلم.

ثمَّ اعلم أنَّ الأقوال اختلفت في التَّوراة التي بأيديهم؛ هل هي مُبدَّلَة؟ أم التبديل والتحريف وقع في التأويل دون التنزيل؟ على ثلاثة أقوال: طرفين، ووسط:

فأفرطت طائفة، وزعمت أنَّ كلَّها أو أكثرَها مُبدَّلَةٌ مُغيَّرةٌ، وليست التَّوراة التي أنزلها الله على موسى، وتعرَّض هؤلاء لتناقضها وتكذيب بعضها بعضًا، وغلا بعضهم فجوَّز الاستنجاء بها من البول، وسأذكر ذلك في آخر «الصَّحيح» عند قول البخاريِّ: (﴿يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٦]: يزيلون...) إلى آخره[قبل ح٧٥٥٣].

وقابلهم طائفة أخرى من أئمَّة الحديث والفقه والكلام وقالوا: بل التبديل وقع في التأويل، لا في التنزيل، وهذا مذهب صاحب هذا الكتاب، وسيجيء في آخر «الصَّحيح»: (﴿يُحَرِّفُونَ﴾ [النساء: ٤٦]: يُزِيلُونَ، وَلَيْسَ أَحَدٌ يُزِيلُ لَفْظَ كِتَابٍ مِنْ كُتُبِ اللهِ، وَلَكِن يُحَرِّفُونَهُ يَتَأَوَّلُونَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْوِيلِهِ)[قبل ح٧٥٥٣].

وقال بعضهم: (وقد اغترَّ بعض المتأخِّرين بهذا[(٤)]، وقال: إنَّ في تحريف التوراة والإنجيل خلافًا؛ هل هو في اللَّفظ والمعنى، أو في المعنى[(٥)] فقط؟ ومال إلى الثاني، ورأى جواز مطالعتهما، وهو قولٌ باطلٌ، ولا خلاف أنَّهم بدَّلوا وغيَّروا، والاشتغال[(٦)] بكتابتهما والنَّظر فيهما لا يجوز بالإجماع، يدلُّ عليه غضبه عليه الصلاة والسلام حين رأى بيد عمر قطعة من التوراة، وقال: «لو كان موسى حيًّا؛

---

(١) كتب فوقها في (أ) و(ج): (كذا)، وفي «المسند»: (ألعقهما)، فلعلَّ في نسخة المؤلِّف تحريفًا.

(٢) انظر «التوضيح» (٢٩٣/١٤)، ولم أقف على الحديث في «مسند البزَّار».

(٣) في (ج): (كغيره).

(٤) يعني: بما قاله البخاريُّ.

(٥) في النسخ: (اللفظ)، وفي هامشهما: (لعله: المعنى)، وهو الموافق لمصدره.

(٦) زيد في (ب): (بهما).

لما وسعه إلَّا اتِّباعي»[١])، انتهى[٢].

وهذا مذهب فخر الدين الرازيِّ في «تفسيره»؛ أعني: أنَّ التحريف وقع في التأويل فقط[٣]، قال الحافظ العلامة أبو العبَّاس ابن تيمية: وقع النزاع في هذه المسألة بين بعض الفضلاء وبين غيره، فاختار هذا المذهب[٤]، فأُنكِر عليه، فأحضر لهم خمسة عشر نقلًا[٥].

ومن حجَّة هؤلاء: أنَّ التوراة قد طبَّقت مشارق الأرض ومغاربَها، وانتشرت جنوبًا وشمالًا، ولا يعلم عدد نُسَخها إلَّا الله، ومن الممتنع أن يقع التواطؤُ على التبديل والتغيير في جميع تلك النُّسخ، [بحيث] لا يبقى في الأرض نسخة إلَّا مُبدَّلَة مغيَّرة، والتبديل والتغيير على منهاج واحد، وهذا ممَّا يحيله العقل ويشهد ببطلانه[٦]، وقد قال الله تعالى لنبيِّه مُحتجًّا على اليهود: ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣].

قالوا: وقد اتَّفقوا على ترك فريضة الرَّجم، ولم يمكنهم تغييرُها من التوراة، ولهذا لمَّا قرؤوها على النَّبيِّ ﷺ؛ وضع القارئ يده على آية الرَّجم، فقال له عبد الله بن سلَام: ارفع يدك عن آية الرجم، فرفعها؛ فإذا هي تلوح تحتها[٧]، فلو كانوا قد بدَّلوا ألفاظ التوراة؛ لكان هذا من أهمِّ ما يبدِّلونه.

قالوا: وكذلك صفات النَّبيِّ ﷺ ومَخْرَجه هو في التوراة بيِّنٌ، ولم يمكنهم إزالتُه وتغييرُه، وإنَّما ذمَّهم/الله بكتمانه، وكانوا إذا احتُجَّ عليهم بما في التوراة مِن نعته وصفته؛ يقولون: ليس هو ونحن ننتظره. [٢٦٩/١ب]

قالوا: وقد روى أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما: (أتى اليهود فدعوا رسولَ الله ﷺ إلى القُفِّ،

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤٦٣١) و(١٥١٥٦)، والدارميُّ في «المسند» (٤٤٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٢) انظر «التنقيح» (١٢٨١/٣)، وقد ردَّ عليه الحافظ في «الفتح» (٥٣٤/١٣ - ٥٣٥) بكلام مطوَّل، فانظره ففيه فائدة.

(٣) انظر «التفسير الكبير» (١١٧/١٠-١١٨).

(٤) يعني: أنَّ التحريف وقع في التأويل فقط.

(٥) انظر «مجموع الفتاوى» (١٠٤/١٣) وما بعدها.

(٦) ردَّ هذا الاستدلالَ الحافظُ في «الفتح» (٥٣٣/١٣): فقال: (وهذا استدلالٌ عجيبٌ؛ لأنَّه إذا جاز وقوع التبديل؛ جاز إعدام المُبدَل، والنسخ الموجودة الآن هي التي استقر عليها الأمر عندهم عند التبديل، والأخبارُ بذلك طافحةٌ).

(٧) أخرجه بنحوه البخاريُّ (٣٦٣٥)، ومسلم (١٦٩٩).

وأتاهم في بيت المِدْراس، فقالوا(١): يا أبا القاسم، إنَّ رجلًا منَّا زنى بامرأة، فاحكم، فوضعوا لرسول الله ﷺ وسادةً، فجلس عليها، فقال: ائتوني بالتوراة، فأُتِي بها، فنزع الوسادة مِن تحته، ووضع التوراة عليها...)(٢)[د٤٤٤٩]، فلو كانت مُبدَّلة مغيَّرة؛ لم يضعها على الوسادة، ولم يقل: «آمنتُ بكِ».

قالوا(٣): وقد قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الأنعام: ١١٥]، والتوراة من كلماته.

قالوا: والآثار التي في كتمان اليهود صفة رسول الله ﷺ في التوراة، ومنعهم أولادَهم من الاطِّلاع عليها مشهورة، ومَن اطَّلع عليها منهم؛ قالوا له(٤): ليس به، فهذا بعض ما احتجَّت به هذه الفرقة.

وتوسَّطت طائفة ثالثة، وقالوا: قد زيد فيها وغُيِّر ألفاظٌ يسيرة، ولكنَّ أكثرَها باقٍ على ما أنزل الله، والتبديل في يسير منها جدًّا، وممَّن اختار هذا القول أبو العبَّاس ابن تيمية الحافظ في كتابه «الجواب الصَّحيح لمن بدَّل دين المسيح»(٥)، وسيأتي في (الشهادات) من حديث ابن عبَّاس: أنَّه ﷺ قال: «يَا مَعْشَرَ المُسْلِمِينَ، كَيْفَ تَسْأَلُونَ أَهْلَ الكِتَابِ، وَكِتَابُكُمُ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّهِ أَحْدَثُ الأَخْبَارِ بِاللهِ، تَقْرَؤُنَهُ مَحْضًا(٦) لَمْ يُشَبْ؟»[ح٢٦٨٥]، والله أعلم.

قوله: (**وَحِرْزًا لِلأُمِّيِّينَ**) أي: حافظُهم وحافظ دِينهم، والله أعلم، والأُمِّيُّون: هم العرب؛ لأنَّ الكتابة عندهم قليلة.

قوله: (**لَيْسَ بِفَظٍّ**): يعني: سيِّئ الخلق.

قوله: (**وَلَا غَلِيظٍ**) أي: شديد القول، وهما حالتان مكروهتان، وأمَّا قول النسوة لعمر رضي الله عنه: (أنت أفظُّ وأغلظ من رسول الله ﷺ) فليست (أفعل) التفضيل على بابها، بل معناه: أنت فظٌّ غليظٌ، وسأذكر عنه جوابًا آخر حيث يأتي ذاك الحديث[ح٣٢٩٤].

قوله: (**وَلَا سَخَّابٍ فِي الأَسْوَاقِ**): تقدَّم قريبًا ما (السَّخب) و(الصَّخب).

---

(١) في (ج): (قالوا).

(٢) وتمامه: (ثمَّ قال: «آمنت بك وبمن أنزلك»، ثمَّ قال: «ائتوني بأعلمكم»، فأُتِي بفتًى شابٍّ...).

(٣) في (ب): (قال).

(٤) في (ب): (إنَّه).

(٥) «الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح» (٢/٤٢١) وما بعدها، وانظر المسألة بتمامها في «إغاثة اللهفان» (٢/٤٠٩).

(٦) (محضًا): ليس في رواية ابن عباس في (الشَّهادات) [ح٢٦٨٥].

قوله: (**المِلَّةَ العَوْجَاءَ**): يعني: ملَّة إبراهيم ﷺ التي غيَّرتها العرب عن[١] استقامتها، وأمالَتْها بعد قوامها.

قوله: (**وَقُلُوبًا غُلْفًا**[٢]): هو مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ﴾ [البقرة: ٨٨]؛ معناه: كأنَّه من قلَّة فطنته وانشراحه لا يصل إليه شيء ممَّا يسمع، فكأنَّه في غلاف؛ وهو صِوان الشيء، وهو الأَكِنَّة[٣]، وقد فسَّره البخاريُّ كما وقع في بعض النُّسخ[٤]، فقال: (**كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ، سَيْفٌ أَغْلَفُ، وَقَوْسٌ غَلْفَاءُ، وَرَجُلٌ أَغْلَفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْتُونًا**).

فائدة: قد روى الواقديُّ هذا الحديث عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو[٥] بن العاصي؛ فذكره، ثمَّ قال: (ثمَّ لقيت كعب الأحبار فسألته، فما اختلفا في حرف)، انتهى[٦].

قوله: (**تَابَعَهُ عَبْدُ العَزِيزِ ابْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هِلَالٍ**): الضمير في (تابعه) يعود على فُلَيح؛ هو ابنُ سُلَيمان، و(عبد العزيز ابن أبي سلمة) هذا: هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمة الماجِشون، أبو عبد الله، ويقال: أبو الأصبغ، التَّيميُّ مولاهم، الفقيه، أحدُ الأعلام، عن أبيه، والزُّهريِّ، وخلقٍ، وعنه: إبراهيمُ بن طَهمان، واللَّيثُ، وعبدُ الرَّحمن بن مَهْدِيٍّ، وأبو داود الطَّيالسيُّ، وكان قد تعلَّق بكلمة من الفارسيَّة؛ إذا لقي رجلًا يقول: شوني شوني، فلُقِّب الماجِشون، وقال إبراهيم الحربيُّ: (الماجشون فارسيٌّ، وإنَّما سُمِّي الماجشون؛ لأنَّ وجنتيه كانتا حمراوَين)[٧]، وقال ابنُ سعد: (يعقوب ابن أبي سلمة وهو الماجِشون، سُمِّي بذلك هو وولده، فيعرفون جميعًا بالماجشون)[الكبرى ٧/٤٢٧]، قال أبو

---

(١) في (ج): (على).

(٢) كذا في النسخ منصوب معطوف على المفعول على رواية: (ويَفْتَح) بالبناء للفاعل، وهي رواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (وقلوبٌ غلفٌ) مرفوع معطوف على نائب الفاعل على رواية: (ويُفْتَح) بالبناء للمفعول، وهي رواية أبي ذرٍّ والقابسي.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٤٩-١٥٠).

(٤) هو ثابت في غير رواية المستملي كما في (ق) وهامش «اليونينيَّة»، وقال القسطلانيُّ في «الإرشاد» (٤/٥٢): (وهذا كلام وقع في رواية النسفيِّ والمستملي، كما قاله في «الفتح» [٤/٤٠٢])؛ ولعله مراده: في رواية المستملي من طريق أبي ذرٍّ، والله أعلم.

(٥) زيد في (ب): (بن عمرو)، وهو تكرارٌ.

(٦) عزاه للواقديِّ ابن سيِّد الناس في «عيون الأثر» (١/١٣٠)، وقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/٣١١) بسند ليس فيه الواقدي، وكذا البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٧/٤٥)، و«دلائل النبوَّة» (١/٣٧٤) أيضًا.

(٧) «تاريخ بغداد» (١٠/٤٣٦).

حاتم وجماعةٌ: (ثقةٌ)، تُوفِّيَ سنة (١٦٤هـ)، كذا أرَّخه جماعةٌ، وقال ابن حِبَّان: (سنة «١٦٦هـ»)، أخرج له الجماعة(١).

ومتابعتُه هذه أخرجها البخاريُّ في (التفسير) عن عبد الله، عن عبد العزيز ابن أبي سلمة، عن هلالٍ، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي: أنَّ هذه الآية التي في القرآن: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ شَٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٤٥]، قال في التَّوراة: (يا أيُّها النَّبيُّ إنَّا أرسلناك...)، فذكر نحوه[ح٤٨٣٨].

و(هلال): تقدَّم قريبًا ترجمتُه، وأنَّه ابنُ عليٍّ.

قوله: (**وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ هِلَالٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ سَلَامٍ**): أمَّا (سعيد) فهو سعيد بن أبي هلال اللَّيثيُّ مولاهم، أبو العلاء المدنيُّ، مِصريٌّ، عن نافعٍ، ونُعَيمٍ المُجْمِر، والطبقةِ، وعنه: شيخُه سعيدٌ المَقْبُريُّ واللَّيثُ بن سعد، ثقةٌ، له ترجمةٌ في «الميزان»؛ لقول ابن حَزْمٍ وحده: (ليس بالقويِّ)(٢)، تُوفِّيَ سنة (١٣٥هـ)، أخرج له الجماعة(٣).

وقال شيخُنا في «شرحه» حين خرَّج تعليقه: (أخرجه الطَّبرانيُّ في «معجمه» عن المُطَّلب بن شعيب: حَدَّثَنَا عبد الله بن صالح: حدَّثني اللَّيث عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أسامة(٤)، عن هلال، عن عطاء، عن عبد الله بن سلَام(٥)...) فذكره[التوضيح ٢٩٢/١٤]، وأخرج التِّرمذيُّ في (المناقب) بإسناده إلى مُحَمَّد بن يوسف بن عبد الله بن سلَام عن أبيه، عن جدِّه قال: (مكتوب في التوراة صفةُ مُحَمَّدٍ وعيسى ابن مريم يُدفَن معه)، قال أبو مودود: قد بقي في البيت موضعُ قبرٍ، هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ[ت٣٦١٧]، قد ذكر شيخُنا أنَّ والدَ هلال اسمُه أسامةُ، وأمَّا أنا؛ فلم أعلم اسم أبيه، ولكنَّ الذي ذكرتُ لك ترجمة سعيدِ بن أبي هلال، والظَّاهر أنَّ اسمَ أبي هلال أسامةُ(٦)، والله أعلم، و(هلال) و(عطاء): تقدَّما قريبًا جدًّا في

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (٣٨٦/٥)، «الثقات» (١١١/٧)، «تهذيب الكمال» (١٥٢/١٨).

(٢) «المُحلَّى» (٢٢٩/٢)، وانظر «ميزان الاعتدال» (١٦٢/٢).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٩٤/١١)، «تذهيب التهذيب» (٥٤/٤).

(٤) كذا تبعًا لـ«التوضيح»، والذي في «المعجم الكبير»: (عن سعيد بن أبي هلال عن هلال ابن أسامة)، ولعلَّه سبقُ نظرٍ من ابن الملقِّن رحمه الله.

(٥) «المعجم الكبير» طبعة دار الراية (ص١٢١-١٢٢).

(٦) لم أقف على مَن ذكر أنَّ أبا هلال اسمُه أسامةُ، وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٤٨/٢): (قرأتُ بخطِّ السُّبكيِّ الكبير: أفادنا مسعودٌ الحارثيُّ أنَّ اسمَ أبي هلال والدِ سعيدٍ هذا: مرزوق، كان مسعودٌ يقول: هو من خَبَايا الزَّوايا).

الصفحة قبل هذه[١].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ[٢] بنِ سَلَامٍ): بتخفيف اللَّام بلا خلافٍ[٣]، واسم والد سلَام الحارثُ، إسرائيليٌّ، ثمَّ أنصاريٌّ خزرجيٌّ، صحابيٌّ، كان حليفًا لبني الخزرج، كنيته أبو يوسف، كني بابنه[٤] يوسف، وهو من بني قينُقَاع؛ مثلث النُّون، يُصرَف ولا يُصرَف، تقدَّم[ح٢٠٤٨]، وهو من ولد يوسف ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم صلَّى الله عليهم وسلَّم، كان اسمه في الجاهليَّة: الحُصَيْن -بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين- فسمَّاه عليه الصلاة والسلام: عبدَ الله، أسلم في أوَّل قدومه عليه الصلاة والسلام المدينةَ، ونزل في فضله قولُه تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثۡلِهِۦ﴾...؛ الآية [الأحقاف: ١٠]، ثمَّ قوله: ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدَۢا بَيۡنِى وَبَيۡنَكُمۡ وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، روى عنه: ابناه مُحَمَّدٌ ويوسفُ، وأبو هريرة، وأنسٌ، وعبدُ الله بن مُغفَّل، وجماعاتٌ من التَّابعين، وشهد مع عُمَرَ رضي الله عنهما بيت المقدس والجابية، تُوفِّيَ سنة (٤٣هـ) بالمدينة، مناقبُه مشهورةٌ؛ منها: أنَّه عليه الصلاة والسلام شَهِد له بالجنَّة، ولم أرَ له ذِكْرًا في الغزوات، ولا في البعوث والسَّرايا، وكأنَّه كان معذورًا، ولا أعرف له مشهدًا إلَّا فتح بيت المقدس مع عمر[٥]، وهذا غريبٌ جدًّا: أنَّ شخصًا من كبار الصحابة في المدينة يقيم بها معه عشر سنين لم يغزُ غزوةً، ولم يحضرْ سريَّةً ولا بَعثًا، هذا فيما أعلم أنا، ولم أرَ أنا ذلك في كلام أَحد[٦].

وحديثُه هذا في صفته عليه الصلاة والسلام أخرجه التِّرمذيُّ في (المناقب) وقال: (حسنٌ غريبٌ)[ت٣٦١٧].

٥١ - بابُ الكَيْلُ عَلَى البَائِعِ وَالمُعْطِي؛ لِقَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ﴾ [المطفِّفين: ٣]؛ يَعْنِي: كَالُوا لَهُمْ وَوَزَنُوا لَهُمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿يَسۡمَعُونَكُمۡ﴾ [الشعراء: ٧٢]: يَسْمَعُونَ لَكُمْ

وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «اكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا».

وَيُذْكَرُ عَنْ عُثْمَانَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَهُ: «إِذَا بِعْتَ، فَكِلْ، وَإِذَا ابْتَعْتَ، فَاكْتَلْ».

---

(١) (في الصفحة قبل هذه): سقط من (ب).

(٢) (عبد الله): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) انظر «تبصير المنتبه» (٢/٧٠٢).

(٤) في (ب): (بأبيه)، وهو تصحيفٌ.

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٤٣٧)، «تهذيب الكمال» (١٥/٧٤)، «الإصابة» (٢/٣٢٠).

(٦) قال الذهبيُّ في «تذهيب التهذيب» (٥/١٧٢): (أتعجَّبُ كيف لم يشهد بدرًا؛ فإنَّه أسلم لمَّا قدم النبيُّ صلى الله عليه وسلم المدينةَ).

قوله: (عَلَى البَائِعِ وَالمُعْطِي): هو بكسر الطَّاء، اسم فاعل، فلا تقله: اسم مفعول/. [١/٢٧٠أ]

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ عُثْمَانَ): (يُذكَر): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد تقدَّم أنَّ هذه صيغة تمريض، فليس على شرط الكتاب، وهذا التعليقُ(١) أسنده الدَّارقطنيُّ بإسناد ضعيف(٢).

٢١٢٧ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو ابْنِ حَرَامٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاسْتَعَنْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى غُرَمَائِهِ أَنْ يَضَعُوا مِنْ دَيْنِهِ، فَطَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ، فَلَمْ يَفْعَلُوا، فَقَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: «اذْهَبْ فَصَنِّفْ تَمْرَكَ أَصْنَافًا؛ العَجْوَةَ عَلَى حِدَةٍ، وَعَذْقَ زَيْدٍ عَلَى حِدَةٍ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَيَّ»، فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَ فَجَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ، أَوْ فِي وَسَطِهِ، ثُمَّ قَالَ: «كِلْ لِلْقَوْمِ»، فَكِلْتُهُمْ حَتَّى أَوْفَيْتُهُمُ الَّذِي لَهُمْ، وَبَقِيَ تَمْرِي، كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَقَالَ فِرَاسٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَدَّى.

وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «جُذَّ لَهُ فَأَوْفِ لَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي رَوَّاد، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٦].

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) جَرِيرٌ): هو جَرِير بن عبد الحَمِيد الضَّبِّيُّ القاضي، تقدَّم مرارًا ومرَّةً مُترجَمًا[ح٧٠].

قوله: (عَنْ مُغِيرَةَ): هذا هو المغيرة بن مِقْسم، أبو هشام الضَّبِّيُّ مولاهم، الكوفيُّ الفقيهُ الأعمى، أخرج له الجماعة، وله ترجمةٌ في «الميزان»(٤).

قوله: (عَنِ الشَّعْبِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عامرُ بن شَراحيل الشَّعبيُّ؛ بفتح الشِّين.

قوله: (تُوُفِّيَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ): هذا هو والد جابرٍ، وتقدَّم أنَّه قُتِل في وقعة أُحُد، وتقدَّم متى كانت الوقعة[ح١٢٤٤]، وتقدَّم أنَّ دَينه كان ثلاثين وَسَقًا من تمر(٥)، وسيجيء ذلك[ح٢٣٩٦].

قوله: (وَعَذْقَ زَيْدٍ عَلَى حِدَةٍ): هو بفتح العين المهملة، وإسكان الذَّال المعجمة، وبالقاف؛ وهو نوع من تمر المدينة، قال شيخنا: (رديء)[التوضيح ٣٠٢/١٤]، وكونه بفتح العين هو المشهور، ونقل شيخنا في هذا الشرح قبيل(٦) (كِتَاب الخصومات) عن ابن التِّين: (أنَّه في النُّسخ بهما)[التوضيح ٤٥/١٥]؛ يعني: الفتح

---

(١) زيد في (ب): (صوابه).

(٢) «سنن الدارقطنيِّ» (٢٧٩٤)، وفي سنده منقذ مولى سراقة، وهو مجهولُ الحالِ، انظر «تغليق التعليق» (٢٣٨/٣-٢٤٠).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١٦٥/٤) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٩٧/٢٨).

(٥) لم يتقدَّم.

(٦) في (ب): (قبل).

والكسر(١)، قال النَّوويُّ في «تهذيبه» في (تمر): (قال الشَّيخ أبو مُحَمَّد الجوينيُّ في «كِتَاب الزَّكاة» من كتابه «الفروق»: كنت بالمدينة فدخل عليَّ بعض أصدقائي، فقال: كنَّا عند الأمير، فذكروا أنواع تمر المدينة، فبلغت أنواعُ الأسود(٢) ستِّين نوعًا، قالوا: وأنواع الأحمر، فبلغت هذا المبلغ[الفروق ٥٦/٢])[تهذيب الأسماء ٧١/٣]، قد ذكر النَّوويُّ ذلك في غير هذا المؤلَّف أيضًا(٣)، وقد ذكرت كلام النَّوويِّ لبعض أهل المدينة المشرَّفة، فقال: إنَّه أكثر من ذلك، ثمَّ ذهب هو وشخص آخر من أهل المدينة وكتبوا تمرها على حروف المعجم، فبلغت أكثر من ذلك، والله أعلم، وذلك قبل كائنة تَمُر.

قوله: (ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَيَّ): (أرسلْ): فعلُ أمرٍ بقطع الهمزة؛ لأنَّه رباعيٌّ، وهذا ظاهر.

قوله: (فِي وَسْطِهِ): تقدَّم أنَّه بالسكون وبالفتح(٤)[ح٢٥٨].

قوله: (وَقَالَ فِرَاسٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ): قال الدِّمياطيُّ: (هو فراس بن يحيى، أبو يحيى(٥) الهمْدانيُّ، كان مُعلِّمَ كتَّابٍ لا يأخذ أجرًا على التَّعليم) انتهى، وهو كما قال، عن أبي صالح السَّمَّانِ، والشَّعبيِّ، وعطيَّةَ العَوْفيِّ، وغيرِهم، وعنه: شعبةُ، وسفيانُ، وشيبانُ، ومَعْمَرٌ، وأبو عوانةَ، وآخرون، وثَّقه ابنُ مَعِين(٦) وجماعةٌ، تُوفِّيَ سنة (١٢٩هـ)، أخرج له الجماعةُ، مذكورٌ في «الميزان»[٣٤٣/٣]؛ للتَّمييز(٧).

و(الشَّعبي): عامر بن شَراحيل، تقدَّم، وأتى بهذا التعليقِ؛ لأنَّ فيه تصريحَ الشَّعبيِّ بالتَّحديث من جابر، وهو في الأوَّل بالعنعنة، وإن كان الشَّعبيُّ غيرَ مُدلِّسٍ إلَّا ليخرج من الخلاف(٨)، والله أعلم، وتعليقُ فِرَاس أخرجه(٩) البخاريُّ في (الوصايا)[ح٢٧٨١]، والنَّسائيُّ فيها أيضًا[س٢٤٤/٦].

قوله: (وَقَالَ هِشَامٌ عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ): (هشام) هذا: هو ابن عروة، و(وَهْب): هو ابن كيسان

---

(١) رواية «اليونينيَّة» في الحديث (٢٤٠٥) بكسر العين، وضُبط في (ق) بالضبطين كما سيذكر المؤلِّف في موضعه.

(٢) زيد في (ج): (إلى).

(٣) انظر «تحرير ألفاظ التنبيه» (ص١٧٩).

(٤) في (ج): (أنَّه بالفتح والسكون)، الفتح رواية «اليونينيَّة» و(ق) هنا.

(٥) (أبو يحيى): سقط من (ب).

(٦) انظر «تاريخ ابن مَعِين» رواية الدَّارميِّ (ص٥٦).

(٧) في (ت): (تمييزًا)، انظر «تهذيب الكمال» (١٥٢/٢٣).

(٨) أتى بهذا التعليق لأنَّ في حديث فراسٍ عن الشعبيِّ زيادةً ليست في حديث المغيرة عنه، والله أعلم.

(٩) في (ج): (إذ خرج).

أبو نُعيم الأَسَديُّ، مولى ابنِ الزُّبير(١)، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، فهو على شرطه، ولهذا أخرجه في (الاستقراض)[ح٢٣٩٦]، وأخرجه أبو داود وابنُ ماجه[د٢٨٨٤، ق٢٤٣٤]، والله أعلم.

قوله: (فَأَوْفِ لَهُ): هو بقطع الهمزة؛ لأنَّه رباعيٌّ، وهو فعل أمر، والفاء مكسورة؛ لأنَّه معتلٌّ حُذِف منه حرف العلَّة؛ للأمر، والله أعلم.

٥٢ - بابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الكَيْلِ

٢١٢٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا الوَلِيدُ، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنِ المِقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارَكْ لَكُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى): هذا هو الرَّازيُّ الفرَّاء الحافظُ، عن أبي الأحوص، وعبدِ الوارث، وخالدٍ الطَّحَّانِ، وأُمَمٍ، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والباقون بواسطة، وأبو حاتم، قال أبو زُرْعة: (كتبتُ عنه مئةَ ألفِ حديثٍ(٢)، وهو أتقنُ مِن أبي بكر ابن أبي شيبة وأصحُّ حديثًا، لا يحدِّث(٣) إلَّا من كتابه)، وثناء النَّاس عليه كثيرٌ، وثَّقه النَّسائيُّ وغيرُه، تُوفِّيَ سنة بضعٍ وعشرين ومئتين، أخرج له -كما تقدَّم- الجماعةُ(٤)، تقدَّم، ولكن طال العهد منه[ح١٩٩٣].

قوله: (حَدَّثَنَا الوَلِيدُ): هذا هو ابنُ مسلم الدمشقيُّ، صاحبُ الأوزاعيِّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم، وكذا تقدَّم (ثَوْر): ابنُ يزيدَ.

٥٣ - بابُ بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُدِّهِ، فِيهِ عَائِشَةُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

قوله: (بَابُ(٥) صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُدِّهِ(٦)): تقدَّم الكلام على صاعه عليه الصلاة والسلام ومدِّه، وكم مقدار كلِّ واحد منهما، والاختلاف فيه[قبل ح٢٠١].

٢١٢٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ الأَنْصَارِيِّ،

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/١٣٧).
(٢) «تاريخ مدينة دمشق» (٣٨/١٨).
(٣) (لا يحدِّث): سقط من (ب).
(٤) «الجرح والتعديل» (٢/١٣٧)، انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢١٩)، «تذهيب التهذيب» (١/٢٧٤).
(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (بركة).
(٦) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة» وفي هامش (ق) مُصحَّحًا: (ومدِّهم).

عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَدَعَا لَهَا، وَحَرَّمْتُ المَدِينَةَ، كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَدَعَوْتُ لَهَا فِي مُدِّهَا وَصَاعِهَا مِثْلَ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمُ لِمَكَّةَ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هو ابنُ إسماعيلَ التَّبُوذَكِيُّ الحافظُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (وُهَيْبٌ): أنَّه ابنُ خالدٍ الباهِليُّ الكرابيسيُّ الحافظُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (عَمْرُو بْنُ يَحْيَى): أنَّه ابنُ عُمَارة بن أبي حسن المازنيُّ، وكذا تقدَّم (عَبَّاد بْن تَمِيمٍ)، وتقدَّم (عَبْد الله بْنِ زَيْدٍ): ابن عاصم المازنيُّ الصحابيُّ رضي الله عنه.

قوله: (أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ): تقدَّم الجمع بينه وبين: «إنَّ الله حرَّم مكَّة»[ح١٠٤].

٥٤ - بابُ مَا يُذْكَرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ، وَالحُكْرَةِ

قوله: (وَالحُكْرَةِ): هي بضمِّ الحاء المهملة، وإسكان الكاف: وهي إمساك الطعام عن البيع مع الاستغناء عنه عند حاجة النَّاس إليه؛ انتظارًا لغلاء ثمنه، قاله ابن قُرْقُول[مطالع ٢/٢٧٨]، وقال الجوهريُّ: (الاحتكار: حبس الطعام يُتربَّص[١] به الغلاء)، قال: (وهو الحُكرة؛ بالضَّمِّ)، انتهى، وأمَّا الاحتكار عند الشَّافعيَّة؛ فهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء، ولا يدعه للضعفاء، ويحبسه؛ ليبيعه بأكثر عند اشتداد الحاجة، ولا بأس بالشراء في وقت الرخص؛ ليبيعه في وقت الغلاء، وكذا لو دخل عليه من أرضه ونحو ذلك، والمسألة بفروعها في كتب الشَّافعيَّة[٢].

٢١٣١ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مُجَازَفَةً يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ.

قوله: (حَدَّثَنِي[٣] إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ): الظَّاهر أنَّه ابنُ راهُوْيَه، الإمامُ المشهورُ، وقد تقدَّم، وكذا تقدَّم[٤] (الوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) عالمُ أهلِ الشَّام، وكذا تقدَّم (الأَوْزَاعِيُّ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن عَمرو، أبو عَمرو، وتقدَّم لماذا نُسِب[ح٧٨]، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحمَّد بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب.

قوله: (يُضْرَبُونَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

---

(١) في (ت): (يتبرَّص)، ومعناه: يأخذ قليلًا قليلًا.

(٢) انظر «المهذَّب» (١/٢٩٢)، «الشرح الكبير» (٤/١٢٦)، «مغني المحتاج» (٢/٥١).

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٤) (وكذا تقدَّم): ليس في (ب).

٢١٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ، قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: ذَاكَ دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمَ وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: ﴿مُرْجَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠٦]: مُؤَخَّرُونَ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم أنَّ هذا هو التَّبُوذَكِيُّ الحافظ أعلاه، وتقدَّم أنَّ[(١)] (وُهَيبًا): [(٢)]ابنُ خالد، و(ابْن عَبَّاسٍ) عبدُ الله: تقدَّم/. [٢٧٠/١ب]

قوله: (ذَاكَ دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمَ): تأوَّله أن يشتري منه طعامًا بمئة إلى أَجَل، ويبيعه منه قبل قبضه بمئة وعشرين، وهو غير جائز؛ لأنَّه في التقدير: بيع دراهم بدراهم، والطعام مُرْجَأ غائب[(٣)]، وليس هذا تأويله عند أكثر العلماء، وقيل: معناه: أن يبيعه من آخر ويحيله[(٤)] به[(٥)].

قوله: (وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ): هو مهموز وغير مهموز[(٦)] لغتان مشهورتان قرئ بهما في السَّبع[(٧)]، ومعناه: مُؤخَّر، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ البخاريُّ عقيبه: (﴿مُرْجَوْنَ﴾ [التوبة: ١٠٦]: مُؤَخَّرُون)[(٨)].

٢١٣٣ - حَدَّثَنِي أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا؛ فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا[(٩)] أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشامُ بنُ عبدِ الملك الطَّيالسيُّ الحافظُ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٧].

---

(١) (أنَّ): سقط من (ب).

(٢) زيد في النسخ: (أنَّه).

(٣) انظر «أعلام الحديث» (١٠٤٣/٢).

(٤) في (ب): (يبيعه من الخوف بحيله)، وهو تحريفٌ.

(٥) انظر «التوضيح» (٣١٣/١٤).

(٦) غير المهموز: (مُرجًى)، وهو رواية أبي ذرٍّ.

(٧) قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائيُّ بغير الهمز، وقرأ غيرهم بالهمز، انظر «المبسوط» (ص٢٢٩)، «التذكرة» (٣٦٠/٢)، «حجَّة القراءات» (ص٣٢٣).

(٨) قول البخاريِّ ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

(٩) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنِي).

٢١٣٤ - حَدَّثَنَا عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يُحَدِّثُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ عِنْدَهُ صَرْفٌ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: أَنَا حَتَّى يَجِيءَ خَازِنُنَا مِنَ الغَابَةِ، قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ: سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالبُرُّ بِالبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): هذا هو ابنُ المَدينيِّ عليُّ بن عبد الله[(١)]، وكذا في «أطراف المِزِّيِّ»، في تطريف هذا الحديث قال: (علي بن عبد الله)[تحفة ٨/١٠٨]، وكأنَّه كذا وقع في نسخته منسوبًا، أو في نسخة أبي مسعود، أو خَلَف، أو الكلِّ، وترجمتُه مشهورةٌ، وقد تقدَّمَتْ[ح١٣٧]، و(سُفْيَانُ) هذا: هو ابنُ عُيَينة، وقد ذكرتُ لك مستندي في ذلك في غير حديث فيها: (عليُّ بن المَدينيِّ عن سفيان)[ح١٥٤١]؛ وذلك لأنِّي رأيتُ عبدَ الغنيِّ في «الكمال» ذكره في مشايخ ابنِ المَدينيِّ، ولم يذكرِ الثَّوريَّ فيهم[(٢)]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ): هذا مالك بن أوس بن الحَدَثان النَّصريُّ، والحَدَثان: بفتح الحاء والدَّال المهملتين، وبالثَّاء المثلَّثة، وفي آخره نون، والنَّصريُّ: بالنُّون، وبالصَّاد المهملة، كنيته أبو سعيد، اختلف النَّاس فيه؛ فقال بعضهم: إنَّه صحابيٌّ، والصَّحيح: أنَّه تابعيٌّ[(٣)].

واعلم أنَّ التَّابعين طبقاتٌ[(٤)] أوَّلهم: مَن روى عن العشرة المشهود لهم بالجنَّة، قالوا: وليس في التَّابعين أحدٌ روى عن العشرة إلَّا قيس بن أبي حازم، ذكره عبد الرَّحمن بن يوسف بن خِراش[(٥)]، وقال أبو عبيدٍ الآجريُّ عن أبي داود: (روى عن تسعة من العشرة، ولم يروِ عن عبد الرَّحمن بن عوف)، وأمَّا قول الحاكم في «علوم الحديث»: (وقد أدرك سعيدُ بن المسيَّب أبا بكر، وعُمَرَ، وعُثمانَ، وعَلِيًّا... إلى آخرِ العشرة)، قال: (وليس في جماعة التَّابعين مَن أدركهم وسمع منهم غير سعيدٍ وقيسِ بن أبي حازم) فهو غلطٌ صريحٌ، وكذا قوله في النَّوع الرابعَ عشرَ: (فمن الطبقة الأولى

---

(١) (علي بن عبد الله): سقط من (ب).

(٢) انظر «الكمال» (ق٥٣).

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٦٦٢)، «تهذيب الكمال» (٢٧/١٢١)، «تقريب التهذيب» (ص٥١٦).

(٤) في (ج): (طباق).

(٥) انظر «تاريخ بغداد» (١٢/٤٥٤).

قومٌ لحقوا العشرة؛ منهم: سعيد بن المسيَّب، وقيس بن أبي حازم، وأبو عثمان النَّهديُّ، وقيس بن عُبَاد، وأبو ساسان حُضَيْن بن المنذر، وأبو وائل، وأبو رجاء العطارديُّ)، انتهى، فقد أُنكِر على الحاكم؛ لأنَّ سعيدًا وُلِد في خلافة عمر بلا خلاف، فكيف يسمع من أبي بكر؟! والصَّحيح أيضًا: أنَّه لم يسمع من عُمَرَ، نعم؛ أثبت أحمدُ سماعَه منه، وبالجملة فلم يسمع من أكثر الصحابة العشرة فيما حكاه ابنُ الصَّلاح، لا يصحُّ[1] له روايةٌ عن أحدٍ من العشرة [إلَّا سعد بن أبي وقَّاص][2].

تنبيهٌ: مالك بن أوس بن الحَدَثان -على القول بأنَّه ليس بصحابيٍّ، وهو الصَّحيح- قال ابنُ عبد البَرِّ: (إنَّه سمع من العشرة المهاجرين)[الاستيعاب ٦٦٣]، [وذكر أيضًا في ترجمة قيس بن أبي حازم: أنَّه لم يسمع من عبد الرَّحمن بن عوف[3]، وإذا كان كذلك؛ فمالك بن أوس فَرْدٌ في أنَّه سمع من العشرة][4]، أو أنَّه ثانٍ لقيس على قول جماعةٍ، والله أعلم، تُوفِّيَ مالك بن أوس[5] هذا سنة (٩٢هـ)، أخرج له الأئمَّةُ السِّتَّةُ، وفي كلام الذَّهبيِّ: (قيل: رأى أبا بكر)[التذهيب ٨/٣٥٨][6]، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ طَلْحَةُ: أَنَا): الظَّاهر أنَّه طلحةُ بنُ عُبَيد الله، أحدُ العشرة، ترجمتُه معروفةٌ[7]، وفي الصَّحابة مَن اسمُه (طلحة) خمسةَ عشرَ، وثلاثةٌ الصَّحيحُ فيهم أنَّهم[8] تابِعون[9].

قوله: (خَازِنُنَا)[10]: خازنه[11] لا أعرف اسمه.

---

(١) في غير (ت): (لا)، وانظر: «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص١١٣)، «معرفة علوم الحديث» (ص٢٥)، وليس فيه أنَّه أدرك أبا بكرٍ، إنَّما فيه: أنَّه أدرك عُمَرَ وبقيَّةَ العشرة؛ فليُتنبَّه، (ص٤٢)، والنوع الرابع عشر: معرفة التابعين، انظر «الجرح والتعديل» (٦١/٤)، «علوم الحديث» (ص٣٠٣).

(٢) الكلام للعراقيِّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٤٧/٣-٤٨)، وفي (ب) بدل ما بين معقوفين: (المهاجرين، وذكر أيضًا في ترجمة قيس بن أبي حازم)، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٣) انظر «الاستيعاب» (ص٦١٥).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) في (ب): (أويس)، وهو تحريفٌ.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٢١/٢٧).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٣٥٩)، «تهذيب الكمال» (٤١٢/١٣).

(٨) في (أ) و(ب): (أنَّه).

(٩) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢٧٦/١-٢٧٨).

(١٠) في (ب): (جارية)، وهو تحريفٌ.

(١١) في (ب) و(ج): (خازله)، وهو تحريفٌ.

قوله: (مِنَ الغَابَةِ): هي بالغين المعجمة، وبعد الألف موحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث: مال من أموال عوالي المدينة، وقد صحَّفها بعض النَّاس، فقال: الغاية، وكذلك غلط بعض الشَّارحين في تفسيرها، فقال: الغابة: موضع الشجر التي ليست بمربوبة(١) لاحتطاب النَّاس ومنافعهم، فغلط فيها من وجهين(٢)، وإنَّما الغابة: هي الشَّجر الملتفُّ والأجم من الغابة وشبهها، قاله ابن قُرْقُول[مطالع ٥/١٨٠]، وسيأتي قريبًا بأطولَ من(٣) هذا[ح٢١٧٤].

قوله: (إلَّا هَاءَ وَهَاءَ): قال ابن قُرْقُول: (كذا رويناه) -يعني: بالمدِّ- قال: (وهو قول أكثر أهل اللُّغة، ومن أهل الحديث مَن يرويه: «هَا وهَا»؛ مقصورَين، وأهل العربيَّة أكثرهم يُنكِره، وحكى بعضهم القصر، ومعنى الكلمة: هاكَ، أُبدِلَتِ الكافُ همزةً، وأُلقِيت حركتها(٤) عليها عند [مَن مدَّ، أو «ها» عند](٥) مَن قصر، أي: خُذْ؛ كأنَّ كلَّ واحد يقوله(٦) لصاحبه، وقيل: معناه: هاكَ وهاتِ، أي: خذ وأعطِ، وقال الخليل: «هي كلمة تُستعمَل عند المُناوَلة»(٧)، ويقال للمؤنَّث على هذا: هاءِ؛ بكسر الهمزة(٨)، كما يقال: هاكِ، وفيه لغة ثالثة: «ها» مقصور غير مهموز؛ مثل «خَفْ»، وللأنثى: هائي، كأنَّها صُرِفت تصريف فعلٍ معتلِّ العين(٩) مثل «خاف»، ولغة رابعة: بالكسر للذَّكر والأنثى سواء، إلَّا أنَّك تزيد للأنثى ياءً، فتقول: هائي؛ مثل: هاتِ، وهاتي للمؤنَّث؛ كأنَّها صُرِفَت تصريف فعلٍ معتلِّ اللَّام؛ مثل «راعي»، ولغة خامسة: هاءكَ؛ ممدود، بعد الهمزة كاف، وتُكسَر للمؤنَّث، ولغة سادسة: أن تصرفها(١٠) تصريفَ فعلٍ محذوفٍ؛ مثل «وَهَبَ(١١)»، فتقول: «هَأْ»؛ مقصور، مهموز، ساكن الهمزة،

---

(١) في (ب): (بربوبة).

(٢) يعني: من جهة العرف واللغة؛ كما قال القاضي في «المشارق» (٢/٣٥١).

(٣) (من): ليس في (أ).

(٤) في (ب): (حرفها)، وهو تحريفٌ.

(٥) ما بين معقوفين مثبت من «المشارق» (٢/٥٧٥) والمطبوع من مصدره، وسقط من نسخه الخطِّيَّة.

(٦) في النسخ: (يقول)، والمثبت من مصدره.

(٧) في النسخ: (المنارلة)، والمثبت موافق لمصدَرَيه، وانظر «العين» (٤/١٠٢).

(٨) في النُّسخ: (الهاء)، وكتب فوقها: (كذا)، والمثبت من مصدره.

(٩) زيد في النسخ تبعًا لمصدره: (رباعي)، وليس في «المشارق» (٢/٥٧٥)، ولعلَّ الصواب حذفه؛ لأنَّ (خاف) ثلاثيٌّ لا رباعيٌّ.

(١٠) في (ب): (يصرفها).

(١١) في النسخ: (وهْب)؛ بإسكان الهاء، والمثبت من مصدره.

وللمرأة: هائي، ويُثنَّى ويُجمَع، ولغة سابعة: [مثلها] لكنَّها للذَّكر والأنثى والواحد[1] وغيره سواء، قال السيرافيُّ: كأنَّهم جعلوه صوتًا؛ مثل: صَه)، انتهى[مطالع ٦/٩٩]، وهذا الكلام أجمعُ كلامٍ رأيتُ في هذه اللَّفظة، ولابن الأثير فيها كلام مختصر، وقال في آخره: (وفيها لغات أخرى).

٥٥ - بابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

قوله: (قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٢١٣٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ؛ فَهْوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أعلاه وقبله مرارًا أنَّه ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ المشهورُ، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيَينة.

قوله: (قَالَ ابْنُ عبَّاس: وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ): قال الدِّمياطيُّ ما لفظه: (يجوز أن يكون ابن عبَّاس قاس ما عدا الطعام عليه بعلَّة أنَّه عينٌ مَبيعةٌ لم تُقبَض، ويجوز أن يكون قاله؛ لنهيِ النَّبيِّ ﷺ عن ربح ما لم يُضْمَن، والشيء المبيع ضمانه قبل القبض على البائع، فلم يَطِب للمشتري ربحه)، انتهى[2].

٢١٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».
زَادَ إِسْمَاعِيلُ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

قوله: (زَادَ إِسْمَاعِيلُ: مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا...) إلى آخره: قال الدِّمياطيُّ: (كان ينبغي أن يقول: «وقال إسماعيل: حتَّى يقبضه»، ولا معنى لقوله: «زاد إسماعيل») انتهى، وما قاله ظاهرٌ جدًّا؛ وذلك لأنَّ إسماعيلَ -هو ابنُ أبي أويس عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ- روى هذا الحديثَ عن خاله[3] مالكٍ، فخالف عبدَ الله بن مسلمة في روايته عن مالك، فقال عبد الله: (حتَّى يستوفيَه)، وقال إسماعيلُ: (حتَّى يقبضَه)، والله أعلم[4].

---

(١) في (ج): (وللأنثى وللواحد).

(٢) الكلام بتمامه للخطابيِّ في «أعلام الحديث» (٢/١٠٤٣).

(٣) في (ب): (خالد)، وهو تحريفٌ.

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٤١١): (قول البخاريِّ: «زاد إسماعيلُ» يريد الزيادة في المعنى؛ لأنَّ في قوله: «حتَّى =

٥٦ - بابُ مَنْ رَأَى إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جُزَافًا؛ أَلَّا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ، وَالأَدَبِ فِي ذَلِكَ

٢١٣٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَتَبَايَعُونَ جُزَافًا -يَعْنِي: الطَّعَامَ- يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ.

قوله: (طَعَامًا جُزَافًا)، وكذا قوله: (يَتَبَايَعُونَ[(١)] جُزَافًا): مثلَّث الجيم[(٢)].

قوله: (إِلَى رَحْلِهِ): الرَّحل: المنزل والمأوى.

قوله: (وَالأَدَبِ فِي ذَلِكَ): (الأدب): مجرور معطوف على[(٣)] (مَنْ) في أوَّل الباب؛ لأنَّها بمعنى (الذي).

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم مرارًا أنَّه اللَّيثُ بنُ سعد، الإمامُ الجوادُ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٨٢]، وكذا تقدَّم (يُونُس): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ مُترجَمًا[ح٧١]، وكذا (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ الإمامُ مُحمَّدُ بنُ مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب الزُّهريُّ.

قوله: (يُضْرَبُونَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه/. [١/٢٧١أ]

٥٧ - بابٌ: إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً فَوَضَعَهُ عِنْدَ البَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَا أَدْرَكَتِ الصَّفْقَةُ حَيًّا مَجْمُوعًا، فَهُوَ مِنَ المُبْتَاعِ.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٢١٣٨ - حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي المَغْرَاءِ: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَلَّ يَوْمٌ كَانَ يَأْتِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا يَأْتِي فِيهِ بَيْتَ أَبِي بَكْرٍ أَحَدَ طَرَفَيِ النَّهَارِ، فَلَمَّا أُذِنَ لَهُ فِي الخُرُوجِ إِلَى المَدِينَةِ؛ لَمْ يَرُعْنَا إِلَّا وَقَدْ أَتَانَا ظُهْرًا، فَخُبِّرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: مَا جَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا لِأَمْرٍ حَدَثَ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ؛ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «أَخْرِجْ مَا عِنْدَكَ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّمَا هُمَا ابْنَتَايَ؛ يَعْنِي: عَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ، قَالَ: «أَشَعَرْتَ أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الخُرُوجِ»، قَالَ: الصُّحْبَةُ

= يقبضَه» زيادةٌ في المعنى على قوله: «حتى يستوفِيَه»؛ لأنه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يُقبضه للمشتري بل يحبسه عنده لينقده الثمنَ مثلًا، وعُرِف بهذا جوابُ مَن اعترضه من الشُّرَّاح فقال: «ليس في هذه الرواية زيادةٌ»، وجوابُ مَن حَمَلَ الزيادةَ على مجرَّد اللفظ فقال: معناه زاد لفظًا آخَرَ؛ وهو «يقبضه»، وإن كان هو بمعنى «يستوفيه»).

(١) في (ج): (يبتاعون).

(٢) رواية «اليونينيَّة» بكسر الجيم، وفي (ق) بضمِّ الجيم وكسرها، وانظر «القاموس» مادَّة (جزف).

(٣) (على): مثبت من (ج).

يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «الصُّحْبَةُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ عِنْدِي نَاقَتَيْنِ أَعْدَدْتُهُمَا لِلْخُرُوجِ، فَخُذْ إِحْدَاهُمَا، قَالَ: «قَدْ أَخَذْتُهَا بِالثَّمَنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي المَغْرَاءِ): قال الدِّمياطيُّ: (أبو المَغْراء: مَعْدِيكَرِب، أبو القاسم، وقيل: أبو مُحَمَّد[١]، الكِنديُّ الكوفيُّ، تُوفِّيَ سنةَ خمسٍ وعشرين ومئتين)، انتهى، (فروة) هذا: يروي عن الوليدِ ابنِ أبي ثور، وشَرِيكٍ، وأبي الأحوص، وعَبيدة بن حُمَيد، وعليِّ بن مُسهِر، وطائفة، وعنه: البخاريُّ، وعبَّاس الدُّوريُّ، والدَّارميُّ، وأبو زُرْعة، وأبو حاتم، ومُحَمَّد بن عثمان ابن أبي شيبة، وآخرون، صدَّقه أبو حاتمٍ[٢]، وقال البخاريُّ: (مات سنة خمسٍ وعشرين ومئتين)[الأوسط ٢/٢٤٨]، أخرج له البُخاريُّ والتِّرمذيُّ، و(المَغْراء): بفتح الميم، وإسكان الغين[٣] المعجمة[٤]، وبالمدِّ في آخره[٥].

قوله: (فَلَمَّا أُذِنَ لَهُ): (أُذِن): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (لَمْ يَرُعْنَا) أي: لم يَفْجَأْنا.

قوله: (فَخُبِّرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ): (خُبِّر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، مُضعَّف، قال بعض الحُفَّاظ المُتأخِّرين: (عامر بن فُهَيرة)[٦].

قوله: (أَشَعَرْتَ) أي: أَعلِمتَ، وهذا ظاهر جدًّا.

قوله: (الصُّحْبَةَ): هي منصوبة، كذا هي في أصلنا، منصوبةٌ بفعل مقدَّر، ويجوز رفعها على: مسألتي أو مطلوبي، وكذا الثَّانية: (قال: الصُّحْبَةُ).

قوله: (إِنَّ عِنْدِي نَاقَتَيْنِ...) إلى قوله: (قَدْ أَخَذْتُهَا بِالثَّمَنِ): النَّاقة التي هاجر عليها[٧] عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: القَصواء؛ بفتح القاف وبالمدِّ، وقال السُّهيليُّ: (إنَّها الجدعاء)، انتهى[٨]، وكذا هو في «صحيح

---

(١) اقتصرت كتب التراجم على الكنية الأولى.

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (٨٣/٧).

(٣) (الغين): ليس في (ب).

(٤) زيد في (ت) و(ج): (الساكنة)، وضرب عليها في (أ).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٧٨/٢٣)، «تذهيب التهذيب» (٣٢٢/٧)، «تقريب التهذيب» (ص٤٤٥).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج)، وانظر «هُدَى الساري» (ص٣٢٠).

(٧) (عليها): سقط من (ب).

(٨) انظر «الروض الأُنُف» (٢٣٠/٢).

البخاريِّ» في (غزوة الرَّجيع)[ح٤٠٩٣]، وقال بعضهم: (القَصواء)، انتهى(١)، وسيأتي ذلك مُطَوَّلًا في (الإجارات)[ح٢٢٦٣]، وستأتي المسألة إن شاء الله تعالى(٢)، وأذكر الاختلاف في الجدعاء، والقَصواء، والعضباء، هل هنَّ واحدة، أو اثنتان، أو ثلاث[ح٢٨٧١].

سؤال هو فائدة: إن قيل: ما الحكمة في أنَّ النَّبيَّ ﷺ لم يأخذ منه الناقة إلَّا بالثَّمن، وأبو بكر أنفق عليه من ماله ما هو أكثر من هذا فقبله، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «ليس من أحد أمَنَّ عليَّ في صحبته وماله من أبي بكر»(٣)؟

وأجيب: إنَّما ذلك لتكون هجرته بنفسه وماله رغبةً منه عليه الصلاة والسلام في استكمال فضل الهجرة إلى الله عزَّ وجلَّ، وأن تكون الهجرة والجهاد على أتمِّ أحوالهما، قال السُّهيليُّ: (وهو قول حسن، حدَّثني بهذا بعض أصحابنا عن الفقيه الزَّاهد ابن اللَّوَّان)، انتهى[الروض ٢/٢٣٠]، وبعض أصحابه: هو أبو إسحاق إبراهيم ابن قُرْقُول صاحب «المطالع» الحمزيُّ، قاله الحافظ أبو الحسن بن دِحية، كما رأيته عنه في حاشية نسخة بـ«الرَّوض» عليها حواشٍ من كلام ابن دِحية، فاعلمه.

فائدة: في «صحيح أبي حاتم بن حبَّان» -بكسر الحاء، وتشديد الموحَّدة-: (أنَّ أبا بكر أنفق عليه عليه الصلاة والسلام أربعين ألفًا)[ح ٦٨٥٩]، كذا عزاه المحبُّ الطَبريُّ في «أحكامه» في (الزَّكاة) إليه(٤)، وفي «تذهيب الذَّهبيِّ» عن عروة في ترجمة أبي بكر رضي الله عنه -وعروة: هو ابن ابنته أسماء-: (أنَّه أسلم وله أربعون ألف دينار)، انتهى[تذهيب ٥/٢٢٤].

ثانية: ثمن النَّاقتين -في «طبقات ابن سعد» كما عزاه بعضهم إليها-: ثمان مئة، اشتراهما من نعم بني قُشَير، انتهى(٥).

---

(١) (انتهى): ليس في (ب) و(ج)، انظر «الطبقات الكبرى» (١/٤٢٤)، «تاريخ الطبريِّ» (٣/١٧٥).

(٢) (وستأتي المسألة إن شاء الله تعالى): ليس في (ب).

(٣) أخرجه بنحوه البخاري (٤٦٦)، ومسلم (٢٣٨٢) (٢) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأخرجه أحمد في «مسنده» (٢٤٣٢)، والبخاري (٤٦٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٨٦٠)، وغيرهم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وأخرجه أحمد في «مسنده» (١٥٩٢٢) و(١٧٨٥٢)، والترمذي (٣٦٥٩) من حديث ابن أبي المُعلَّى عن أبيه رضي الله عنه.

(٤) انظر «غاية الإحكام» (٤/٢١١).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (١/١٩٤).

٥٨ - بابٌ: لَا يَبِعْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُمْ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، حَتَّى يَأْذَنَ أَوْ يَتْرُكَ

قوله: (بَابٌ لَا يَبِعْ[(١)] وفي نسخة: (يَبِيعُ)[(٢)] على أنَّه خبر؛ ومعناه: النَّهي (عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ[(٣)])، وفي نسخة: (يسمْ)[(٤)] (عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ): **إن قيل**: بوَّب على السَّوم، ولم يذكره في الحديثين اللَّذين ذكرهما؟ **وجوابه** -كما قاله[(٥)] شيخنا الشَّارح-: (كأنَّ البيع هنا: هو السَّوم، وبه صرَّح مالك في «الموطَّأ»[٦٨٤/٢]، وقال أبو عبيد: قال[(٦)] أبو عبيدة وأبو زيد وغيرهما: البيع هنا: الشِّراء، والنَّهي وقع عليه، لا على البيع؛ لأنَّ العرب تقول: «بعت الشيء» بمعنى: «اشتريته»، قال أبو عبيد: وليس للحديث عندي وجهٌ غيرُه، كما أنَّ الخاطب هو الطَّالب[(٧)])[التوضيح ٣٤٤/١٤].

فإن قيل: ذكر في الترجمة: (حتَّى يأذن له أو يترك[(٨)])، ولم يذكره.

والجواب -كما قاله شيخنا-: (أنَّه ذكره في الباب المذكور في «الخِطبة على الخِطبة»[ح٥١٤٢]، فكأنَّه أشار إليه من باب: لا فارق)[التوضيح ٣٤٥/١٤].

٢١٣٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه ابنُ أبي أُوَيس عبدِ الله، ابنُ أختِ مالكٍ الإمامِ المجتهدِ، شيخِ الإسلام.

٢١٤٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفَأَ مَا فِي إِنَائِهَا.

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية الكشميهنيِّ.

(٢) وهي رواية «اليونينيَّة» وهامش (ق).

(٣) هذه رواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليها، وزيد هنا في (ت): (على سوم).

(٤) وكذا هي في (ق)، وهي رواية الكشميهنيِّ، وفي (ب): (ثم)، وهو تحريفٌ.

(٥) في (ج): (قال).

(٦) (أبو عبيد قال): سقط من (ب).

(٧) انظر «غريب الحديث» (٤/٢).

(٨) في (ب): (ينزل)، وهو تصحيفٌ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ المشهورُ، وأنَّ[(١)] (**سُفْيَان**): هو ابنُ عُيَينة، وتقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّدُ بنُ مسلمٍ[(٢)]، وتقدَّم (**سَعِيد بْن المسيَّب**): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه من المُسيَّبين لا يقال فيه إلَّا بالفتح[ح٢٦]، وتقدَّم (**أَبُو هُرَيْرَة**): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ.

قوله: (**أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ**): بيع الحاضر للبادي: هو أن يَقْدَم غريبٌ بمتاع تعمُّ الحاجة إليه؛ ليبيعه بسعر يومه، فيقول بلديٌّ[(٣)]: اتركه عندي؛ لأبيعه لك على التَّدريج بأغلى[(٤)].

قوله: (**وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ**): (يخطبُ): مرفوع خبر[(٥)] معناه: النَّهي، و(خِطبة): بكسر الخاء معروفة، وكذا (**وَلَا تَسْأَلُ**): مرفوع في أصلنا[(٦)] على ما قلنا في (يخطبُ).

قوله: (**طَلَاقَ أُخْتِهَا**) أي: طلاق ضرَّتها.

قوله: (**لِتَكْفَأَ**): كفأت الإناء، ثلاثيٌّ ورباعيٌّ: كفأته وأكفأته؛ إذا كببتَه وإذا أملتَه، وهذا تمثيل لإمالة الضَّرَّة حقَّ صاحبتها[(٧)] مِن زوجها إلى نفسها إذا سألت طلاقها[(٨)].

٥٩ - بابُ بَيْعِ المُزَايَدَةِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ لَا يَرَوْنَ بَأْسًا بِبَيْعِ المَغَانِمِ فِيمَنْ يَزِيدُ.

قوله: (**وَقَالَ عَطَاءٌ**): هو ابن أبي رَباح الإمامُ، مفتي أهلِ مكَّة، تقدَّم مُترجمًا[ح٩٨].

٢١٤١ - **حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا الحُسَيْنُ المُكْتِبُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ**، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ: **أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ**، فَاحْتَاجَ فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» **فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بِكَذَا وَكَذَا، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ**.

---

(١) في (ج): (فإن).

(٢) زيد في (ب): (وتقدَّم محمد بن مسلم).

(٣) في (ب): (بكذا)، وهو تحريفٌ.

(٤) انظر «التوضيح» (١٤/٣٤٧).

(٥) في (ب): (خبر مرفوع).

(٦) ضُبط الفعلين في (ق) بالرفع والجزم: (لا يخطبُ) و(لا تسألُ).

(٧) في (ب) و(ج): (صاحبها)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٨) انظر «النهاية» (٤/١٨٢) مادَّة (كفأ).

قوله: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ[(١)]): تقدَّم أنَّه بكسر الموحَّدة، وإسكان الشِّين المعجمة، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابنُ المبارك الإمام، شيخ الإسلام، تقدَّم، وكذا تقدَّم[(٢)] (حسَيْن[(٣)] المُكْتِب)، وأنَّه بضمِّ الميم، وإسكان الكاف، وأنَّه يقال فيه: المكتِّب؛ بكسر التَّاء[(٤)] المشدَّدة، وأنَّ والدَه اسمُه ذكوانُ[ح٢٩٢، ١١١٧]، وتقدَّم (عَطَاء بْن أَبِي رَبَاحٍ) مُتَرجَمًا، وأنَّه مفتي أهلِ مكَّة، وأنَّ (رَباحًا) بفتح الرَّاء، وبالموحَّدة[ح٩٨]، وهذا ظاهرٌ لا خَفاءَ به.

قوله: (أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ): تقدَّم أنَّ الرَّجل المُعتِق يقال له: أبو مذكور[(٥)]، وفي «مسلم»: أنَّه من بني عذرة[م٩٩٧]، وجاء أنَّه من[(٦)] الأنصار[م٩٩٧]، فيحتمل أنَّه عذريٌّ حليف الأنصار، وتقدَّم أنَّ الغلام المُعتَق عن دُبر يقال له: يعقوب[(٥)]، وقد صرَّح بهما مسلم في «صحيحه» في (الزَّكاة)[م٩٩٧].

قوله: (فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): قال الدِّمياطيُّ: (نُعَيم بن عبد الله بن أسيد بن عبد عوف بن عَبيد ابن عَويج بن عَدِيِّ بن كعب، أسلم قديمًا بعد عشرة أنفس، وكان يكتم إسلامه، ومنعه قومُه من الهجرة؛ لشرفه فيهم، وكانت هجرته عام خيبر، وقيل: أقام بمكَّة حتَّى [كان قبل[(٧)]] الفتح، قُتِل بأجنادين، وقيل: باليرموك، وكان يُسمَّى نُعيمٌ النَّحَّامَ؛ لقوله ﷺ: «سمعت لنُعيم نحمة في الجنَّة»، والنَّحمة: السَّعلة، وقيل: التَّنحنُح)، انتهى[(٨)]/. [١/٢٧١ب]

قوله: (بِكَذَا وَكَذَا): هو ثمان مئة درهم، كما جاء في «صحيح مسلم»[م٩٩٧]، وفي «أبي داود»: (بسبع مئة أو تسع مئة)[د٣٩٥٥].

٦٠ - بَابُ النَّجْشِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ

وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: النَّاجِشُ آكِلُ الرِّبَا خَائِنٌ، وَهُوَ خِدَاعٌ بَاطِلٌ، لَا يَحِلُّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

---

(١) في (ب): (مقدم)، وهو تحريفٌ.

(٢) (وكذا تقدَّم): سقط من (ب).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (الحُسَيْن).

(٤) في النُّسخ: (الكاف)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) لم يتقدَّم.

(٦) زيد في (ب): (بني).

(٧) في «الإصابة» (٥٦٧/٣): (قبيل)، والمثبت من «الاستيعاب» (ص٧٢٦).

(٨) (التَّنحنح، انتهى): سقط من (ب)، انظر «الطبقات الكبرى» (١٢٩/٤)، «الإصابة» (٥٦٧/٣).

«الخَدِيعَةُ فِي النَّارِ، وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ».

قوله: (بَابُ النَّجْشِ): هو بفتح النُّون، وإسكان الجيم -وقال بعضهم عن المطرِّزيِّ: (إنَّه قيَّده بتحريكها، ثمَّ قال: ويروى بالسكون[المغرب ٢/٢٩٠])، انتهى[التنقيح ٢/٤٨٢]، وسيأتي في (غزوة بني المصطلق) في حديث الإفك (النَّجَش) و(النَّجْش) مُطوَّلًا، [وهل هو بالشِّين المعجمة، أو بالسِّين المهملة](١)-، وبالشِّين المعجمة[قبل ح٢١٤٠]، وهو أن يزيد في سلعة، لا لرغبةٍ إلَّا ليَخْدَعَ غيرَه.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الله بن أبي أوفى علقمةَ بنِ خالد بن الحارث ابن أَسِيد بن رِفاعة بن ثعلبة بن هوازن بن أسلم بن أفصى، سكن الكوفة، ومات بها سنة «٨٦هـ»، وهو آخِرُ مَن مات بها مِن الصَّحابة، له ولأبيه ولأخيه زيدٍ صحبةٌ)، انتهى، وقوله: (وهو آخِرُ...) إلى آخِرِ المسألة: هذا هو القولُ الأصحُّ، وذكر ابنُ المَدينيِّ: أنَّ آخِرَ الصحابةِ موتًا بالكوفة: أبو جُحَيفَة، والأوَّلُ أصحُّ، لكن بقي النظر بين ابنِ أبي أوفى وعَمرِو بن حُرَيث، فإنَّه أيضًا مات بالكوفة، وإن كان عمرُو بن حُرَيث تُوفِّيَ سنة خمسٍ وثمانين؛ فقد تأخَّر ابنُ أبي أوفى بعده، وإن كان تُوفِّيَ سنة ثمانٍ وتسعين -كما رواه الخطيبُ في «المتَّفِق والمفترِق» عن مُحمَّد بن الحسين(٢) الزعفرانيِّ(٣)-؛ فيكون عَمرو آخِرهم(٤) موتًا بها، والله أعلم(٥).

٦١ - بابُ بَيْعِ الغَرَرِ، وَحَبَلِ الحَبَلَةِ

قوله: (وَحَبَلِ الحَبَلَةِ): هو بالحاء المهملة المفتوحة فيهما، وقيل: في الأوَّل بسكون الموحَّدة، والفتح أبين فيهما، وهو مصدرُ حَبِلَتْ تَحْبَل حَبْلًا(٦)، وهو اسم للجنين أيضًا(٧)، وقد فسَّره ابن عمر في الحديث؛ فانظره.

٢١٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الحَبَلَةِ، وَكَانَ بَيْعًا يَتَبَايَعُهُ أَهْلُ الجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجَ الَّتِي فِي بَطْنِهَا.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).
(٢) في النسخ: (الحسن)، والمثبت من «المتَّفِق والمفترِق».
(٣) في غير (أ): (الرعواني)، وهو تحريفٌ، وانظر «المتَّفِق والمفترِق» (٣/١٦٩١).
(٤) في (ج): (أقرب).
(٥) انظر «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٣٧-٣٨).
(٦) كذا قيَّده المصنِّف، وهو في كتب اللغة: (حَبَلًا)؛ بفتح الباء.
(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٢١٥).

قوله: (إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ): (تُنتَج النأَّقة): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(النَّاقةُ): مرفوعة نائبة مناب الفاعل، وكذا (تُنْتَجَ[(١)]) الثانية، وقد تقدَّم[ح١٣٥٨].

٦٢ - بَابُ بَيْعِ المُلَامَسَةِ

وَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ.

(بَابُ بَيْعِ المُلَامَسَةِ)... إلى (بَاب مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الأَمْصَار[(٢)])... إلى آخر الترجمة.

قوله: (بَابُ بَيْعِ المُلَامَسَةِ): يأتي[(٣)] تفسيره[(٤)] في الحديث نفسه.

٢١٤٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ المُنَابَذَةِ؛ وَهِيَ طَرْحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقَلِّبَهُ، أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ، وَنَهَى عَنِ المُلَامَسَةِ؛ وَالمُلَامَسَةُ لَمْسُ الثَّوْبِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ): تقدَّم مرارًا أنَّ (عُفَيرًا) بضمِّ العين المهملة، وفتح الفاء، وهو سعيد ابن كَثِير بن عُفَير، وكذا تقدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سَعْدٍ الإمام، أحدُ الأعلام والأجواد، وكذا تقدَّم (عُقَيْلٌ): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحمَّد ابن مسلم.

قوله: (عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ): قال الدِّمياطيُّ: (عامر بن سعد بن أبي وقَّاص مالك، أخو إبراهيم، وإسحاق، وعمر، ومصعب، وموسى، ومُحمَّد، وإسماعيل، وإسحاق [الأصغر][(٥)]، وعبد الله الأكبر والأصغر، وعمير الأكبر والأصغر، وعبد الرَّحمن، وستَّ عشرةَ أختًا، مات سنة أربع ومئة، وقيل: ثلاث)، انتهى، وقال شيخُنا الشَّارحُ: (وعامر بن سعد: هو ابنُ أبي وقَّاص، له أربعةَ عشرَ أخًا، وستَّ عشرةَ أختًا؛ منهنَّ: عائشة)، انتهى[التوضيح ٣٦٨/٤]، والذين عدَّدهم[(٦)] الدِّمياطيُّ ثلاثةَ[(٧)] عشرَ، فما أدري

---

(١) رواية «اليونينيَّة» (تُنْتَجُ)؛ بالرفع.

(٢) في (ج): (الأنصار)، وهي مروية كما سيذكره في بابه.

(٣) في (ب) و(ج): (بان).

(٤) في (ب): (يسرة)، وهو تحريفٌ.

(٥) (الأصغر): مستدركٌ من هامش (ق).

(٦) في (ب) و(ج): (عدهم).

(٧) في النُّسخ: (أربعة)، ولعلَّه سبقُ نظرٍ، والمثبت موافقٌ لما عدَّده الدمياطي.

شيخنا أخذ من الدِّمياطيِّ -وهو الظَّاهر- فغلط في العدد، أو اطَّلع على زيادة، والله أعلم، وقد عدَّدهم الرَّشيدُ العطَّار في «غُرَره» سبعة، ونَقَل عن أبي زرعة السبعة الذين ذكرهم الرَّشيد، قال: (وزاد واحدًا) فذكره، انتهى[(١)]، وقد عدَّدهم ابن الجوزيِّ في «تلقيحه» في أوَّله ستَّةً وثلاثين ولدًا[(٢)] من بين ذكر وأنثى، وسمَّاهم فيه[(٣)]، والله أعلم.

وقد تقدَّم (أَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ): أنَّه سعدُ بن مالك بن سِنان الصَّحابيُّ ﷺ مُتَرجَمًا[ح١٩].

٢١٤٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نُهِيَ عَنْ لِبْسَتَيْنِ: أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الوَاحِدِ، ثُمَّ يَرْفَعَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ، وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: اللِّمَاسِ، وَالنِّبَاذِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): هذا هو عبدُ الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت الثَّقفيُّ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (أَيُّوبُ): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وكذا تقدَّم (مُحَمَّد): أنَّه ابنُ سيرين الإمام، وتقدَّم الكلام على بني سيرين كم هم[(٤)][ح٦٧]، وكذا (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (نُهِيَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وقد تقدَّم أنَّه مرفوعٌ على الصَّحيح، وتقدَّم ما فيه، وقولُ مَن قال: إنَّ الخلافَ مختصٌّ بغير الصِّدِّيق، أمَّا إذا قال الصِّدِّيق: (أُمرنا بكذا) أو: (نُهينا عن كذا) فإنَّه يكون مرفوعًا بلا خلاف، وهذا حسنٌ[(٥)][ح٣١٣]، والله أعلم.

قوله: (ثُمَّ يَرْفَعَهُ): يجوز نصب (يرفع)، ورفعه[(٦)]، وإعرابهما ظاهر.

قوله: (وعنْ بَيْعَتَيْنِ): تقدَّم أنَّ (البَيعة) بالفتح، وأنَّ بعضهم ضبطها بالكسر، وقال: (إنَّها الهيئة)[التنقيح ١/١٤١][ح٣٦٨]، وقال هنا: (الوجه الكسر)[التنقيح ٢/٤٨٣].

قوله: (اللِّمَاسِ وَالنِّبَاذِ)، أمَّا (اللِّماس) فهو بيع الملامسة، وقد فُسِّر[(٧)] في الحديث قبله، وأمَّا (النِّبَاذ) فهو بكسر النُّون، وهو المنابذة، وقد تقدَّم تفسيرها في الحديث الذي قبل هذا، وهما معروفان.

---

(١) انظر «غرر الفوائد المجموعة» (١/٣٢١).

(٢) في (ب): (وكذا)، وهو تحريف.

(٣) انظر «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص١١٨-١١٩).

(٤) في النُّسخ: (هو)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٥) في (ب): (أحسن).

(٦) في (ب): (ونصبه)، وهو تكرار.

(٧) في (ج): (فسرها).

٦٣ - باب بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ

وَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ.

٢١٤٦ - **حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ** قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ **مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ**، **وَعَنْ أَبِي الزِّنَادِ**، عَنِ **الأَعْرَجِ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أختِ الإمامِ مالكٍ، وكذا تقدَّم أنَّ (**مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ**) بفتح الحاء المهملة، وتشديد الموحَّدة، وكذا تقدَّم (**أَبُو الزِّنَادِ**): أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان.

وقوله فيه: (**وَعَنْ أَبِي الزِّنَادِ**): هذه الواو لا بدَّ منها، وذلك لأنَّ مالكًا رواه عن مُحَمَّد بن يحيى بن حَبَّان وعن أبي الزِّناد، كلاهما عن الأعرج، فإن حُذِفتِ الواو، بقي مُحَمَّد بن يحيى بن حَبَّان يروْيه عن أبي الزِّناد، وإنَّما هو رفيقُه في روايته عنِ الأعرجِ، لكن قد يقال: لو حَذَف (عن) وأبقى الواو، بقي الكلامُ مُنتظَمًا صحيحًا، وقد ظهر لي في الجواب عنه أنَّه لو فعل ذلك؛ لكان يكون مُحَمَّدُ ابن يحيى بن حَبَّان وأبو الزِّناد رَوَياه جملةً عن الأعرج، وليس كذلك، بل رَوَياه مُتفرِّقَين عن الأعرج، والله أعلم، وقد تقدَّم أنَّ (**الأَعْرَج**): عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز مُترجَمًا[ح١١٨]، وكذا تقدَّم (**أبو هريرة**): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ مرارًا.

٢١٤٧ - **حَدَّثَنِي عَيَّاشٌ**: **حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى**: **حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ**، عَنْ **عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ**، عَنْ **أَبِي سَعِيدٍ** قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ، وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

قوله: (**حَدَّثَنِي**(١) **عَيَّاشٌ**(٢): **حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى**): تقدَّم أنَّ هذا (عيَّاش) بالمثنَّاة تحت، والشِّين المعجمة، وهو ابنُ الوليد، وكذا هو منسوبٌ في نسخةٍ في هامش أصلِنا(٣)، وقد تقدَّم مرَّاتٍ أنَّ عياشَ ابن الوليد الرَّقَّام هذا كلَّما جاء (عيَّاش) يُحدِّث عنه البخاريُّ؛ فهو هذا، إلَّا في ثلاثة أمكنة(٤) ذكرتها، فإنَّه عبَّاس -بالموحَّدة، والسِّين المهملة- ابن الوليد النَّرسيُّ(٥)[ح٢٨٥].

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق): (حدَّثنا).

(٢) زيد في «اليونينيَّة»: (بن الوليد).

(٣) هو منسوبٌ في رواية أبي ذرٍّ، كما في هامش (ق).

(٤) في (ب): (أمثلة)، وهو تحريف.

(٥) في (ب): (البرسي)، وهو تصحيفٌ، وسقط من (ج).

قال الدِّمياطيُّ في الرَّقَّام: (البصريُّ، مات سنة «٢٢٦هـ»، ومثله: عيَّاش بن عبَّاس القِتْبانيُّ[(١)]، اتَّفقا عليه، ومَن عداهما: «عبَّاس» بالمهملة؛ منهم: عبَّاس بن الوليد النَّرسيُّ)، انتهى، فقوله: (اتَّفقا عليه): لا يصحُّ في القِتْبانيِّ، ولا في ابن الوليد الرَّقام، وعبارتُه تتناولُ القِتْبانيَّ، ولا تتناولُ الأوَّلَ؛ لأنَّ الرَّقَّامَ المُحدَّثَ عنه في «البخاريِّ» الذي حدَّث عن عبد الأعلى، روى له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ في «اليوم والليلة» فقط[(٢)]، وأمَّا القِتْبانيُّ؛ فإنَّ مسلمًا والأربعةَ أخرجوا له، ولم يُخرِّج له البخاريُّ شيئًا في «الصَّحيح»، وإنَّما أخرج له في كتاب «القراءة خلف الإمام»[(٣)]، ولم يُرِدِ الدِّمياطيُّ هذا بالكليَّة؛ لأنَّ هذه الكتب إنَّما أضافها إلى الكتب السِّتَّة المِزِّيُّ الحافظُ جمالُ[(٤)] الدين بعد الدِّمياطيِّ، ورقم عليها؛ فاعلمه، ويُصحِّح ذلك أنَّه يأتي قريبًا في الهامش الذي لأصلنا من كلام الدِّمياطيِّ: (أنَّ مسلمًا انفرد بعبد الوهَّاب بن عطاء العِجْليِّ)[ح٢١٦٢]، وقد روى له البخاريُّ في «أفعال العباد»[(٥)]، وهذا يجيء كثيرًا في كلام الدِّمياطيِّ، وتقدَّم أيضًا، وإنَّما ذكرت هذا؛ لأنَّه قد يجيء مَن لا يعرف ذلك فيستفيده، والله أعلم.

وتقدَّم أنَّ (عَبْد الأَعْلَى): هو ابن عبد الأعلى السَّاميُّ؛ بالسِّين المهملة، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٠]/. [١/٢٧٢أ]

قوله: (**حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عَينٌ مهملةٌ، وأنَّه ابنُ راشد، وتقدَّم أنَّ (**الزُّهرِيَّ**): هو مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وتقدَّم (**أَبُو سَعِيْد**): أنَّه سعدُ بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ رضي الله عنه.

قوله: (**عَنْ لِبْسَتَيْنِ**): هو بكسر اللَّام، وهما اشتمال[(٦)] الصَّمَّاء والاحتباء في ثوب واحد، وقد تقدَّمتا[(٧)][ح٣٦٨].

٦٤ - بَابُ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَلَّا يُحَفِّلَ الإِبِلَ وَالغَنَمَ وَالبَقَرَ وَكُلَّ مُحَفَّلَةٍ

وَالمُصَرَّاةُ الَّتِي صُرِّيَ لَبَنُهَا وَحُقِنَ فِيهِ، وَجُمِعَ فَلَمْ يُحْلَبْ أَيَّامًا، وَأَصْلُ التَّصْرِيَةِ: حَبْسُ المَاءِ، يُقَالُ مِنْهُ: صَرَّيْتُ المَاءَ؛ إِذَا حَبَسْتَهُ.

---

(١) في (ب): (القتياني)، وهو تصحيفٌ، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥٦٢/٢٢).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٥٥٥/٢٢).

(٤) في (ب): (كمال)، وهو تحريفٌ.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٥٠٩/١٨).

(٦) في (ب): (استحال)، وهو تحريفٌ.

(٧) في (ب): (تقدَّما)، وفي (ج): (تقدَّم).

قوله: (**أَلَّا يُحَفِّلَ الإِبِلَ**): هو بضمِّ أوَّله، وفتح ثانيه، وكسر الفاء المشدَّدة، و(الإبلَ): منصوب مفعول، والفاعل: الشَّخص، (**وَالبَقَرَ وَالغَنَمَ**): منصوبان بالعطف، وكذا (**كُلَّ**) بالنَّصب عطفًا على ما قبله.

قوله: (**مُحَفَّلَةٍ**): هو بتشديد الفاء المفتوحة: اسم مفعول.

قوله: (**وَالمُصَرَّاةُ**): هي بضمِّ الميم، وفتح الصَّاد المهملة، وتشديد الرَّاء، ثمَّ تاء التأنيث، مرفوع، ورفعه معروف.

قوله: (**صُرِّيَ لَبَنُهَا وَحُقِنَ[1] وَجُمِعَ**): (صُرِّي) بضمِّ الصَّاد، وكسر الرَّاء المشدَّدة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(حُقن) و(جُمع): مبنيَّان لما لم يُسَمَّ فاعلهما، و(لبنُها): مرفوع نائب مناب الفاعل.

قوله: (**فَلَمْ[2] تُحْلَبْ[3]**): (تُحلب): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (**صَرَّيْتُ المَاءَ؛ إِذَا حَبَسْتَه[4]**): هو بتشديد الرَّاء، والتَّاء مضمومة؛ تاء المتكلِّم، و(حبستَه): بفتح التَّاء على الخطاب، وهذا ظاهر، قال ابن قُرْقُول: («صرَيت الماء»؛ إذا جمعته، وذكر البخاريُّ: «صرَّيتُ») يعني: الأوَّل بالتَّخفيف، والثاني بالتَّشديد، قال ابن قُرْقُول: (وهو صحيح أيضًا)[5]، فصريح كلامه أنَّ التَّخفيف أولى.

٢١٤٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا **اللَّيْثُ**، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ **الأَعْرَجِ**: قَالَ **أَبُو هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**لَا تُصَرُّوا الإِبِلَ وَالغَنَمَ**، فَمَنِ ابْتَاعَهَا بَعْدُ؛ فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا، إِنْ شَاءَ؛ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ؛ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ».

وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَمُجَاهِدٍ وَالوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَاعَ تَمْرٍ».

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَهُوَ بِالخِيَارِ ثَلَاثًا.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: ثَلَاثًا، وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ.

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (فِيهِ).

(٢) في (ب): (فيما)، وليس بصحيح.

(٣) كذا في النُّسخ إلَّا (ت)، فهي فيها مهملة، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يحلب).

(٤) (إذا حبسته): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباته رواية أبي ذرٍّ.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٤/٢٧٥).

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سعدٍ الإمامُ، وتقدَّم (الأَعْرَج): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ.

قوله: (لَا تُصَرُّوا الإِبِلَ وَالغَنَمَ): هذه اللَّفظة ذكرها جماعة؛ فمنهم من أطال، ومنهم من اختصر[1]، قال ابن قُرْقُول: («لا تُصَرُّوا الإبل»: من صَرَّى يُصَرِّي؛ إذا جمع، وهو تفسير مالكٍ والكافَّةِ من الفقهاء وأهلِ اللُّغة[2]، وبعضُ الرُّواة يقول: «تُصَرُّ[3] الإبلُ»، وهو خطأ على هذا التَّفسير، لكنَّه يُخرَّج على مَن فسَّره بالرَّبط والشَّدِّ من «صرَّ يصُرُّ»، ويقال فيها: المصرورة، وهو تفسير الشَّافعيِّ لهذه اللَّفظة[4] كأنَّه بحبسه فيها ربطَ[5] أخلافها[6]، وبعضهم يقول: «تَصُرُّوا[7] الإبلَ»، وهذا أيضًا لا يصحُّ [إلَّا] على التَّفسير التَّفسير الآخر من الصَّرِّ، وكان أبو مُحمَّد بن عتَّاب يقول لنا عند السَّماع: إنَّ أباه كان يقول: اجعلوا أصلكم في هذا الحرف: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾ [النجم: ٣٢])، انتهى[مطالع ٤/٢٦٦]، وأصله: «تُصْرِّيُوا»، استُثقِلت الضمَّة على الياء، فنُقِلت إلى الرَّاء[8]، ثمَّ حُذِفت؛ لالتقاء السَّاكن، وذكرهما[9] ابن الأثير في «صري»، وقال في آخر كلامه: (فإن كان من «الصَّرِّ»؛ فهو بفتح التَّاء، وضمِّ الصَّاد، وإن كان من «الصَّرْيِ»؛ فيكون بضمِّ التَّاء، وفتح الصَّاد، وإنَّما نُهِي عنه؛ لأنَّه غشٌّ وخداع) انتهى، قال شيخنا: (وما بعده -أي: بعد «تُصَرُّوا»- منصوب على أنَّه مفعول، ورُوِيَ رفعه)، انتهى[التوضيح ١٤/٣٨٢].

قوله: (بَعْدُ) أي: بعد التَّصرية، وقيل: بعد العلم بهذا النَّصِّ، وقال الدِّمياطيُّ: (روى ابن لهيعة: «بعد أن يحلبها»)، قال الدِّمياطيُّ: (وبه يصحُّ المعنى)، ونقل بعضهم عن الدِّمياطيِّ: (كذا رواه ابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج، وبه يصحُّ المعنى)[التنقيح ٢/٤٨٤]، وهذا أوضح، [قال بعضهم]: (والبخاريُّ رواه من جهة اللَّيث[10] عن جعفر بإسقاطها، فأشكل المعنى، لكنَّه رواه آخر الباب عن أبي الزِّناد عن

---

(١) في (ب): (أخصر).

(٢) انظر «الذخيرة» (٥/٦٣)، «شرح منتهى الإرادات» (٢/٤٢)، «الصحاح» و«لسان العرب» مادَّة (صري).

(٣) في النسخ تبعًا لنسخةٍ من مصدره: (تَصُرُّوا)، والمثبت من مصدره، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/١٧١).

(٤) في (ب): (اللَّفظ)، وانظر «مختصر المزني» (ص١١٧).

(٥) في (ب): (ربطًا)، وهو تحريفٌ.

(٦) في (ب) و(ج): (خلافها)، وهو تحريفٌ.

(٧) في النسخ: (تَصَرُّوا)، والمثبت من مصدره.

(٨) في غير (ت): (الواو)، والمثبت هو الصواب، وهو موافق لما في «التنقيح» (٢/٤٨٤).

(٩) في (ت) و(ج): (وذكرها).

(١٠) في (ب): (الكتب)، وهو تحريفٌ.

الأعرج، فقال: «بعد أن يحتلبَها[(١)]»[ح/٢١٥٠]، فلا معنى لاستدراك الحافظ له من جهة ابن لهيعة، فإنَّه ليس من شرط البخاريِّ مع الاستغناء عنه بوجوده[(٢)] في «الصَّحيح»، والله أعلم)، انتهى[التنقيح ٢/٤٨٤].

والحاصل: أنَّه اختُلِف عن الأعرج؛ فرواها عنه أبو الزِّناد، ورواه بإسقاطها عنه جعفر بن ربيعة، واختُلِف أيضًا على جعفر بن ربيعة؛ فرواه بإسقاطها اللَّيث، وبإثباتها ابن لهيعة[(٣)]، وما ذكرته في التقدير بعد (بعدُ) أنا؛ أسلمُ وأفهمُ للمعنى، وما قاله الدِّمياطيُّ في فهمه من هذه العبارة نظر[(٤)]، والله أعلم.

قوله: (وَيُذْكَرُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَمُجَاهِدٍ وَالوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): قوله: (ويُذكَر): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهي صيغة تمريض؛ وذلك لأنَّه لم يثبُت عنده على شرطه، فلهذا مرَّضه، و(أبو صالح): ذكوانُ السَّمَّانُ الزَّيَّاتُ، و(مجاهدٌ): هو ابنُ جَبْرٍ، تقدَّما، و(الوليد بن رَباح): هو بفتح الرَّاء، وبالموحَّدة، وهو مدنيٌّ، يروي عن أبي هريرةَ وسهلِ بن حُنَيف، وعنه: ابناه[(٥)] مُحَمَّدٌ ومسلمٌ، وكَثِيرُ بن زيد، صدوقٌ، أخرج له أبو داود، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه، وعلَّق له البخاريُّ كما ترى[(٦)]، وقال الدِّمياطيُّ: (الوليد بن رَباح دَوسيٌّ، روى له أبو داود، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه، وموسى بن يسار عمُّ مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار، روى له الجماعةُ إلَّا

---

(١) في (ب): (نحلتها)، وهو تحريفٌ، وفي (ت) و(ج): (يحلبها).

(٢) في (ب): (موجودة).

(٣) القول بأنَّ الليث أسقط الزيادة فيه نظرٌ، كما قال الدمامينيُّ في «مصابيح الجامع» (٥/٦٤) متعقِّبًا كلام الزركشيِّ: (قوله: إنَّ إسقاط هذه الزيادة أوجبَ إشكال المعنى؛ فيه نظر، وذلك أنَّ نصَّ حديث الليث: «فمن ابتاعها بعد؛ فهو بخير النظرين أن يحلبها...»، فقوله: «بعد» متعلِّق بالفعل من قوله: «فمن ابتاعها»، والمضاف إليه الذي قُطِع «بعد» عنه هو التصرية المنهيُّ عنها بقوله في أوَّل الحديث: «لا تصرُّوا الإبل والغنم» أي: فمن ابتاعها بعد التصرية، وقوله: «أن يحلبها» على حذف مضاف، أي: وقت أن يحلبها، وهذا الظرف متعلِّق بما تعلَّق به خبر المبتدأ من قوله: «فهو بخير النظرين» أي: فالمشتري ملتبس بخير النظرين في وقت حلبه لها).

(٤) قال الدمامينيُّ في «مصابيح الجامع» (٥/٦٣) متعقِّبًا كلام الدمياطيِّ: (إنَّما يصحُّ المعنى إذا كان قوله: «بعد» مذكورًا بعد قوله: «فهو بخير النظرين»، فإن الخيرة في الحلب تثبت له في الردِّ والإمساك مع دفع صاع من تمر، وأمَّا حيث يكون «بعد» مذكورًا بعد «فمن ابتاعها»، فلا يمكن أن يكون المعنى: بعد أن يحلبها؛ إذ الابتياع إنَّما وقع بعد التصرية وقبل الحلب، والخيارُ في الوجهين المذكورين ثبت بعد الحلب).

(٥) في النسخ: (ابنه)، والمثبت من «الكاشف».

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣١/١١)، «الكاشف» (٣/٢٢٦).

البخاريَّ[(١)]، انتهى، و(يسار): بالمثنَّاة تحت، وبالسِّين المهملة.

تنبيهٌ: وقع في أصل لنا دمشقيٍّ في الأصل كما ضبطتُه، وفي الهامش بخطِّ ابن المقريزيِّ: (رِياح)، وعليه (نسخة) و(صح)، ولم يذكرِ ابنُ ماكولا فيه خلافًا[(٢)]، ولا رأيتُ أحدًا ذكره بمثنَّاة تحت وكسر الرَّاء، فما في الهامش غريبٌ أو خطأٌ، والله أعلم.

وتعليقُ أبي صالحٍ أخرجه مسلمٌ منفردًا به بإسناده إلى يعقوبَ بنِ عبد الرَّحمن القاريِّ عن سُهيل، عن أبيه -وهو أبو صالح- عن أبي هريرة...؛ فذكره[م١٥٢٤(٢٤)].

وتعليقُ مجاهدٍ قال شيخُنا: (أخرجه البزَّار)[التوضيح١٤/٣٧٧] انتهى[(٣)].

وأمَّا تعليق الوليد بن رَباح[(٤)]، فلا أعلم مَن خرَّجه، ولا خرَّجه شيخنا[(٥)].

وأمَّا تعليقُ موسى بنِ يسار، فأخرجه مسلمٌ والنَّسائيُّ[م١٥٢٤، س٧/٢٥٣].

قوله: (صَاعَ تَمْرٍ): (صاع): منصوب على أنَّه مفعول، أي: ردَّها وصاع تمر.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ): (بعضُهم): لعلَّه أراد: قُرَّة؛ هو ابن خالد؛ وذلك لأنَّ مسلمًا روى مِن طريقه عن مُحَمَّد بن سيرين عن أبي هريرة: «ردَّ معها صاعًا من طعامٍ، لا سمراءَ»، وفيه أيضًا: «وهو بالخيار ثلاثًا»[م١٥٢٤(٢٥)]، وهو أيضًا في «التِّرمذيِّ»[ت١٢٥٢]، والله أعلم.

قوله[(٦)]: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ: «صَاعًا مِنْ تَمْرٍ»): هذا في «مسلم» و«النَّسائيِّ»[م١٥٢٤(٢٦)، س٧/٢٥٤]، ولعلَّ (بعضهم): أيُّوب، فإنَّهما روياه بإسنادهما إلى ابن عيينة، عن أيُّوبَ، عن ابنِ سيرين، عن أبي هريرة، والله أعلم، ويحتمل أن يكون هشامَ بن حسَّان، فإنَّ ابنَ ماجه أخرجه من طريقه عنِ ابن سيرين[ق٢٢٣٩]، والأوَّلُ لعلَّه المرادُ؛ إذ في «ابن ماجه» الذي ذكرتُه: (ثلاثة أيَّام)[(٧)]، وقد

---

(١) قال ابنُ الملقِّن في «التوضيح» (١٤/٣٧٦): (كذا بخطِّ الدِّمياطيِّ، ولم يعلِّم له المِزِّيُّ علامة الترمذيِّ)، انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١٦٨). وقد أخرج له البخاري معلقًا.

(٢) انظر «الإكمال» (٤/١٢).

(٣) وأخرجه أيضًا الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٧٤٠٧)، وانظر «تغليق التعليق» (٣/٢٤٨).

(٤) في (ب): (رياح)، وهو تصحيفٌ.

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٤٢٥): (وصلها أحمدُ بن مَنيع في «مسنده» بلفظ: «من اشترى مُصَرَّاةً؛ فليردَّ معها صاعًا مِن تمر»).

(٦) في (أ) فوقه: (صح)، وفي الهامش: (حاشية: هذا الثاني مِن تعليقَي ابنِ سيرين).

(٧) وكذا في رواية أيُّوب التي في «النسائيِّ»، فضعف الاحتمال، وانظر «فتح الباري» (٤/٤٢٥-٤٢٦).

قال البخاريُّ: (وَلَـمْ يَذْكُرْ: «ثَلَاثًا»).

٢١٤٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَنِ اشْتَرَى شَاةً مُحَفَّلَةً، فَرَدَّهَا؛ فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُلَقَّى الْبُيُوعُ.

قوله: (عَنْ[(١)] مُعْتَمِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي): (معتمر) هذا: هو معتمر بن سليمان، وقد تقدَّمت ترجمةُ مُعْتَمر[ح١٢٩]، وكذا ترجمة (أبيه) سُلَيمان بن طرخان، وذكرتُ أنَّ (طِرخان) مُثلَّث الطَّاء[ح١٢٩]، يكنَّى أبا المُعْتَمر، التَّيميُّ، نزل فيهم بالبصرة، من السَّادة، سمع أنسًا وأبا عثمان النهديَّ، وعنه: أبو عاصم، ويزيدُ بن هارون، والأنصاريُّ، ومناقبُه جمَّةٌ، تُوفِّيَ سنة (١٤٣هـ)، أخرج له الجماعةُ[(٢)]، وكذا تقدَّم (أَبُو عُثْمَانَ): النَّهديُّ، واسمُه عبدُ الرَّحمن بن ملٍّ؛ بلغات (ملٍّ)[ح٥٢٦].

قوله: (أَنْ تُلَقَّى[(٣)] الْبُيُوعُ): (تُلقَّى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهو مشدَّد القاف مفتوحة، و(البيوع): مرفوع نائب مناب الفاعل.

٢١٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الغَنَمَ، وَمَنِ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا؛ إِنْ رَضِيَهَا؛ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا؛ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

قوله: (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمَه عبدُ الله بن ذكوان، وكذا تقدَّم (الأَعْرَج): أنَّه عبدُ الرَّحمن ابن هُرْمُز، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ) وكذا (حَاضِرٌ لِبَادٍ): هذا خبر؛ ومعناه: النهي، وفي نسخة في المكانين: (يَبِعْ) على النَّهي[(٤)]، وقد تقدَّم تفسير (النَّجَشِ)[قبل ح٢١٤٣]، وكذا تقدَّم معنى بيع الحاضر للبادي[ح٢١٤٠].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حَدَّثَنَا).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٥).

(٣) في (ب): (تتلقى).

(٤) كذا في (ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه كالأوَّل.

٦٥ - بابٌ إِنْ شَاءَ؛ رَدَّ الْمُصَرَّاةَ، وَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ

قوله: (وَفِي حَلَبَتِهَا)، وكذا قوله في الحديث: (فَفِي حَلَبَتِهَا): هما بفتح اللَّام، و(الحلْب) و(الحلَب) بفتح اللَّام وسكونها: استخراج ما في الضَّرع من اللَّبن، قاله في «القاموس»، وفي «الصِّحاح»: («الحلَب»؛ بالتحريك: اللَّبن، و«الحلَب» أيضًا: مصدر حلَب النَّاقة يحلُبُها حَلَبًا واحتلبها)، وفي أصلنا: (حَلَبَتِهَا) في الموضعين؛ بفتح اللَّام بالقلم[1].

٢١٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ: أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنِ اشْتَرَى غَنَمًا مُصَرَّاةً فَاحْتَلَبَهَا؛ فَإِنْ رَضِيَهَا؛ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا؛ فَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ عَمْرٍو): قال الدِّمياطيُّ: (مُحَمَّد بن عَمرو، أبو عبد الله البلخيُّ) انتهى، يقال له: السَّوَّاق والسويقيُّ، عنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ/، وحاتمِ بن إسماعيلَ، وهُشَيمٍ، وابنِ وَهْبٍ، وطائفةٍ، [١/٢٧٢ب] وعنه: البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، وأبو زُرْعة، وغيرُهم[2]، تُوفِّيَ في ربيع الآخر سنة (٢٣٦هـ)، قال أبو زرعة: (شيخ صالح)[الجرح والتعديل ٨/٣٤]، قال الذهبيُّ في «تذهيبه»: (روى البخاريُّ في «بَاب الْمُصرَّاة» عن مُحَمَّد بن عَمرو، عن مكِّيِّ بن إبراهيم...؛ فذكر هذا الحديث؛ فقال الحاكمُ[المدخل ٤/٢٣٣] والكَلَاباذيُّ[الهداية ٢/٦٧١]: هو السَّوَّاق، وقال ابنُ عَدِيٍّ: مُحَمَّد بن عَمرو: يشبه أن يكون مروزيًّا، وأهل العراق يقولونه: مُحَمَّد بن عمرويه[3]، وقال أبو أحمد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن يوسف الجرجانيُّ صاحبُ الفِرَبْرِيِّ: هو مُحَمَّد بن عَمرو بن جَبَلة، وقال الدَّارقطنيُّ: مُحَمَّد بن عَمرو زُنَيج[4])[التذهيب ٨/٢٤٣]، انتهى، وقال الجيَّانيُّ: (قال أبو نصر والحاكم: هو مُحَمَّد بن عمرو السويقيُّ، ونسبه الأَصيليُّ عن أبي أحمد: مُحَمَّد بن عمرو بن جَبَلة؛ وهو ابن أبي روَّاد، وذكر[5] الدَّارقطنيُّ: مُحَمَّد بن عمرو أبا غسَّان

(١) ضُبط في (ق) بفتح اللام وسكونها في الموضعين، فلعلَّ السكون طارئ، وفي «اليونينيَّة» بسكون اللام، وفي هامشها: (على أنَّه اسم فعل، ويجوز الفتح على أنَّه بمعنى المحلوب).

(٢) في النسخ: (وغيرهما)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) كذا تبعًا لـ«التذهيب»، ووقع في «أسامي مَن روى عنهم البخاريُّ في الصحيح» (ص١٩٢-١٩٣): (بن عبد ربِّه)، وكذا في «تهذيب الكمال»، لكن ذكر محقِّقُه أنَّ المؤلِّف ضبَّب عليه.

(٤) في (ب): (زنيخ)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق، «ذِكر أسماء التابعين ومَن بعدهم» (ص٣٢٩).

(٥) في (ب): (وكذا).

زُنَيج(١))[التقييد٣/١٠٠٧]، انتهى(٢).

قوله: (حَدَّثَنَا المَكِّيُّ): قال الدِّمياطيُّ: (والمكِّيُّ: أبو السَّكَن، ابنُ إبراهيم بن(٣) بَشِير بن فَرْقد، و«ابنُ جُرَيْجٍ»: عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، و«زِيَادٌ»: ابن سعد البلخيُّ، و«ثَابِت»: بن عياض الأحنف الأعرج، مولى عبد الرَّحمن بن زيد بن الخطَّاب القرشيِّ العدويِّ(٤))، انتهى.

قوله: (فَفِي حَلَبَتِهَا): تقدَّم أنَّه بفتح اللَّام وإسكانها.

٦٦- بابُ بَيْعِ العَبْدِ الزَّانِي

وَقَالَ شُرَيْحٌ: إِنْ شَاءَ، رَدَّ مِنَ الزِّنَى.

قوله: (وَقَالَ شُرَيْحٌ): هو بالشِّين المعجمة، وفي آخره حاء مهملة، هو ابنُ الحارث القاضي، أبو أميَّة الكِنديُّ، ولَّاه عمرُ قضاءَ الكوفة، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[قبل ح٣٢٥]، أخرج له النَّسائيُّ(٥).

٢١٥٢- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا، وَلَا يُثَرِّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَلْيَجْلِدْهَا، وَلَا يُثَرِّبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ، فَلْيَبِعْهَا، وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعدٍ الإمام، أحدُ الأعلام، الجوادُ، وتقدَّم[ح٣٩] (سَعِيدٌ المَقْبُرِيُّ)، وأنَّه بضمِّ الموحَّدة وفتحها(٦).

قوله: (وَلَا يُثَرِّبْ): التَّثريب: التوبيخ والتَّعيير بالذنب.

٢١٥٣- ٢١٥٤- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: «إِنْ زَنَتْ، فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَبِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ»، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَدْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

---

(١) في جملة مَن خرج عن البخاري في «الجامع»، انظر «ذِكر أسماء التابعين ومَن بعدهم» (ص٣٢٩).

(٢) رجَّح الحافظ في «الفتح» (٤/٤٣١) أنَّه محمَّدُ بن عمرو بن جَبَلَة بن أبي روَّاد.

(٣) في (ب): (و)، وليس بصحيح.

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٤٧٦)، (٩/٤٧٤)، (٤/٣٦٧).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٢/٤٣٥).

(٦) وكسرها، كما مرَّ مرارًا، انظر شرح الحديث (٣٩) و(٩٩) و(١٦٦).

قوله: (**حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي أويس عبدِ الله، ابنُ أخت الإمامِ مالكٍ شيخِ الإسلام، وتقدَّم (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ، أحدُ الأعلام، شيخُ الحجاز، وتقدَّم (**عُبَيْدِ اللهِ بن عَبْدِ اللهِ**): أنَّه ابنُ عتبة بن مسعود، الفقيهُ الأعمى، عن عائشةَ، وأبي هريرة، وابنِ عبَّاس، وعنه: الزُّهريُّ، وأبو الزِّناد، وصالحُ بن كيسان، وخلقٌ، وهو معلِّم عمرَ بنِ عبد العزيز، كان من بحور العلم، مات سنة (٩٨هـ)، أخرج له الجماعة، وهو أحدُ الفقهاءِ السبعة[١]، تقدَّم مُترجَمًا، ولكن بَعُدَ العهدُ به[ح٦٦٥].

قوله: (**عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ**): قال الدِّمياطيُّ: (الجُهَنيُّ، مات سنة ثمانٍ وسبعين بالمدينة) انتهى، وله خمسٌ وثمانون سنةً، صحابيٌّ مشهورٌ رضي الله عنه[٢].

قوله: (**وَلَمْ تُحْصِنْ**): هو بكسر الصَّاد وفتحها، قال الخطَّابيُّ: (ذِكْرُ الإحصانِ فيه غريبٌ مُشكِلٌ جدًّا، وله وجهان؛ أحدهما: أن يكون معناه: العتق، والآخر: أن يريد به النِّكاح، وظاهره يُوجِب الرَّجم عليها إذا أحصنت، والإجماع على خلافه)[٣]، بدليل: ﴿فَإِذَآ أُحۡصِنَّ ...﴾ [النساء: ٢٥][٤]، ونقل البغويُّ عن الأكثرين تفسير الإحصان بالإسلام[٥].

قوله: (**وَلَوْ بِضَفِيرٍ**): قال مالك: (الحبل)[الموطأ ٢/٨٢٧]، أراد التقليل للثَّمن، وقد جاء مُفسَّرًا: (ولو بحبل[٦])[٧].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٩/٧٣).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٩)، «تهذيب الكمال» (١٠/٦٣)، «الإصابة» (١/٥٦٥).

(٣) انظر «معالم السنن» (٢/١٠٥٤-١٠٥٥).

(٤) تمام الآية: ﴿فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ﴾، وإذا فُسِّرت الآية في بالتزويج يكون الحكم: لا حدَّ على الأمة إذا زنت قبل أن تتزوَّج، وبه قال جماعة من التابعين، انظر «فتح الباري» (١٢/١٦٧).

(٥) يعني في الآية، انظر «تفسير البغوي» (١/٤١٦) ولفظه: (ومعنى الإحصان عند الآخرين: الإسلام) ذكره بعد أن نقل عن جماعة: أنَّ معناه التزويج، وكالمثبت نقله الزركشيُّ عنه في «التنقيح» (٢/٤٨٥).

ووجه الجمع بين الآية والحديث: أن يُحمل الإحصان في الحديث على التزويج وفي الآية على الإسلام، أو أن يكون في الآية نصَّ على الجلد في أكمل حاليها؛ ليستدلَّ به على سقوط الرجم عنها، لا على إرادة سقوط الجلد عنها إذا لم تتزوَّج، وقد بيَّنت السنَّة أنَّ عليها الجلد وإن لم تحصن، انظر «فتح الباري» (١٢/١٦٧-١٦٨).

(٦) في (ب): (حبل).

(٧) أخرجه البخاريُّ (٢١٥٢)، ومسلم (١٧٠٣)، وانظر «مطالع الأنوار» (٤/٣٥٣).

٦٧ - بابُ الشِّرَاءِ والبَيْعِ مَعَ النِّسَاءِ

قوله: (بَابُ الشِّرَاءِ): تقدَّم أنَّه يُمدُّ ويُقصر[قبل ح٢٠٦٨]، وهو في أصلنا هنا: ممدود[(١)].

٢١٥٥ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: قَالَتْ عَائِشَةُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اشْتَرِي وَأَعْتِقِي؛ فَإِنَّما الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ العَشِيِّ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ مَا بَالُ أُنَاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنِ اشْتَرَطَ مِئَةَ شَرْطٍ، شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا كثيرة أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب.

قوله: (وَأَعْتِقِي): هو بفتح الهمزة، رباعيٌّ، وهذا ظاهر.

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): تقدَّم الكلام على إعرابها وأوَّلِ مَن قالها في أوَّل هذا التعليق[ح٧].

قوله: (شَرْطُ اللهِ أَحَقُّ): اختلفوا ما المراد به؛ فقيل: قوله: ﴿فَإِخْوَٰنُكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقوله: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]، وقال القاضي عياض ؒ: (وعندي أنَّه قوله ﷺ: «الولاء لمن أعتق»[خ٤٥٦،م١٥٠٤])[(٢)]، والله أعلم.

٢١٥٦ - حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَائِشَةَ سَاوَمَتْ بَرِيرَةَ، فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَمَّا جَاءَ؛ قَالَتْ: إِنَّهُمْ أَبَوْا أَنْ يَبِيعُوهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». قُلْتُ لِنَافِعٍ: حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا؟ فَقَالَ: مَا يُدْرِينِي.

قوله: (حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَّادٍ): قال الدِّمياطيُّ: (اسمُ أبي عبَّاد حسَّانُ، فهو حسَّان بن حسَّان البصريُّ، سكن مكَّة، ومات سنة «٢١٣هـ»، قاله الكَلَاباذيُّ[(٣)] وغيرُه، وقال غيرُه: حسَّان بن حسَّان بن أبي عبَّاد، وانفرد به البخاريُّ، وقال فيه أبو حاتم: «مُنكَر الحديث»[الجرح والتعديل٢٣٨/٣][(٤)])، انتهى.

---

(١) في (ب): (ممدودة).

(٢) انظر: «مشارق الأنوار» (٥٤٥/٢)، «إكمال المعلم» (١١/٥).

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (١٨٦/١).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٦).

قوله: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ): هذا هو همَّام(١) بن يحيى العَوْذيُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢١٩].

قوله: (بَرِيرَةَ): تقدَّم الكلام عليها[ح٤٥٦]، وأنَّها(٢) بنتُ صفوان، وكانت قبطيَّة، كذا قال بعض مشايخي، وقال الذَّهبيُّ: حبشيَّة(٣) اشترتها عائشة من بني ذُهْل، وفي كلام غيره أنَّها كانت لعتبة بن أبي لهب، فاشترتها عائشة؛ كالمِزِّيِّ[تهذيب الكمال٣٥/١٣٦] والذَّهبيِّ[التذهيب١١/١١٦]، [وسأذكر لمن كانت مُطوَّلًا في باطنها؛ فانظره](٤)[ح٢١٦٨]، يقال: إنَّ عبد الملك بن مروان سمع منها كما في ترجمته(٥)، روى لها النَّسائيُّ، روى يزيدُ بن رومان، عن عروة، عن بَرِيرة قالت: (كان فيَّ ثلاثُ سُنَن...)، الحديث[كن ٤٩٩٨]، قال النَّسائيُّ: (هذا خطأ)(٦).

قوله: (قُلْتُ لِنَافِعٍ: حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا؟ فَقَالَ: مَا يُدْرِينِي): سيأتي الكلامُ في زوجِها، وأنَّ اسمَه مُغِيث، وقيل: برير، وقيل: مِقْسَم، وقد جزم ابنُ عبَّاس بأنَّ زوجَها عَبْدٌ، وسيأتي(٧) مُطوَّلًا إن شاء الله تعالى[ح٥٢٧٩].

٦٨ - بابٌ هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِغَيْرِ أَجْرٍ؟ وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟
وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؛ فَلْيَنْصَحْ لَهُ»، وَرَخَّصَ فِيهِ عَطَاءٌ.

قوله: (بَابٌ هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟): تقدَّم تفسيره قبل هذا بيسير، فانظره[ح٢١٤٠].

قوله: (وَرَخَّصَ فِيهِ عَطَاءٌ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة.

٢١٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ: سَمِعْتُ جَرِيرًا قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ الحافظ، وتقدَّم مُترجَمًا(٨)[ح١٣٧]،

---

(١) زيد في (أ): (هو همَّام)، وهو تكرارٌ.
(٢) في (أ) و(ب): (وأنَّه).
(٣) في (ب): (حبيبة)، وهو تحريفٌ.
(٤) ما بين معقوفين ضرب عليه في (ب).
(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٤٠٨).
(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٥/١٣٦)، «تذهيب التهذيب» (١١/١١٦).
(٧) في (ب): (زوجها غندر، سيأتي).
(٨) (وتقدَّم مُترجَمًا): ليس في (ب).

وتقدَّم أنَّ (سُفْيَانَ): ابنُ عُيَينة، وذكرتُ مستندي في ذلك فيما مضى قريبًا[ح٢١٣٤] وبعيدًا[ح١٥٤١]، وكذا تقدَّم (إِسْمَاعِيل): أنَّه ابنُ أبي خالد، وكذا (قَيْس): أنَّه ابنُ أبي حازم، وكذا (جَرِير): أنَّه ابنُ عبد الله البَجليُّ الصَّحابيُّ.

٢١٥٨- حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَلَقَّوُا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا.

قوله: (حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ): قال الدِّمياطيُّ: (الصَّلت بن مُحَمَّد: انفرد به البخاريُّ، والصَّلت بن مسعود: انفرد به مسلم) انتهى؛ يعني: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما انفرد به عن رفيقه، لا عن رفقته، وذلك لأنَّ الصَّلتَ بنَ مُحَمَّد أخرج له النَّسائيُّ أيضًا، نعم، ابنُ مسعود انفرد به مسلمٌ عنِ الجماعةِ كلِّهم(١).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ زياد، وقد تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٦]، وكذا (مَعْمَرٌ): تقدَّم أنَّه بفتح الميمَين ساكن العين، وأنَّه ابنُ راشد.

قوله: (وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ): تقدَّم أنَّ هذا خبر، ومعناه: النَّهي[ح٢١٥٠]، وهو أبلغ من النهي فقط، وتقدَّم معنى (بيع الحاضر للبادي)[ح٢١٤٠].

قوله: (لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا): بسينين مهملتين، هذا ممَّا لا خلاف فيه في الشام، وأمَّا أهل القاهرة ومصر، يقولونه بشين(٢) معجمة، ثمَّ مهملة، ولقد جادلني فيه بعض الطَّلبة الفضلاء من القاهريِّين، وكشفنا عنه، و(السِّمْسَار): الدَّلَّال، وأصله: القيِّم بالأمر الحافظُ له، ثمَّ استُعمِل في مُتولِّي البيوع والشراء لغيره(٣)، والله أعلم/. [١/٢٧٣أ]

٦٩- بابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ

٢١٥٩- حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ صَبَّاحٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الحَنَفِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

---

(١) انظر تراجمهم بالترتيب «تهذيب الكمال» (١٣/٢٢٨)، (١٣/٢٢٩).

(٢) في (ت): (بشينين).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥١٠).

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ): قال الدِّمياطيُّ: (عبيد الله أخو عبد الكبير[١] وعُمير؛ أولاد عبد المجيد بن عبيد الله بن شَرِيك[٢] الحنفيِّ) انتهى، هو عبيد الله بن عبد المجيد، أبو عليٍّ الحنفيُّ [منسوبون إلى القبيلة: بني حنيفة][٣] البصريُّ، عن هشامٍ الدَّستوائيِّ، وعكرمةَ بنِ عمَّار، وخلقٍ، وعنه: الدَّارميُّ، وعبدٌ، وعددٌ، ثقةٌ، تُوفِّيَ سنة (٢٠٩هـ)، أخرج له الجماعة، ووثَّقه العِجْليُّ[٤]، وقال ابنُ مَعِين: (ليس بشيء)[٥]، له ترجمةٌ في «الميزان»[١٣/٣].

٧٠- بابٌ لَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ

وَكَرِهَهُ ابْنُ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: إِنَّ العَرَبَ تَقُولُ: بِعْ لِي ثَوْبًا، وَهْيَ تَعْنِي: الشِّرَاءَ.

قوله: (وَكَرِهَهُ ابْنُ سِيرِينَ): هذا هو[٦] مُحَمَّد بن سيرين، أحد الأعلام، تقدَّم، وتقدَّم تعداد بني سيرين وبناته[ح٦٧، قبل ح١٢٦٠]، والله أعلم.

قوله: (وَإِبْرَاهِيمُ): هو إبراهيم بن يزيدَ النَّخَعيُّ، الفقيهُ المشهورُ، وقد تقدَّم.

٢١٦٠- حَدَّثَنَا المَكِّيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا يَبْتَاعُ المَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

قوله: (أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، وتقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، أبو بكر، عالمُ الحجاز، وتقدَّم (سَعِيد بْن المسَيَّب): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ مَن اسمه (المسيَّب) غيره لا يجوز فيه إلَّا الفتح[ح٢٦]، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبد الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ[٧].

---

(١) زاد في هامش (ق): (وشريك).

(٢) في (ب): (يزيد)، وهو تحريفٌ.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٤) انظر «معرفة الثقات» (١١١/٢).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٠٤/١٩).

(٦) زيد في (ب): (ابن سيرين)، ولعلَّه تكرارٌ.

(٧) زيد في (ب): (من نحو ثلاثين قولًا).

قوله: (وَلَا تَنَاجَشُوا): تقدَّم ما هو النَّجش، فانظره قريبًا وبعيدًا[(١)][قبل ح٢١٤٣].

قوله: (وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ): تقدَّم ما بيع الحاضر للبادي[ح٢١٤٠].

٢١٦١- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نُهِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذٌ): هذا هو ابنُ معاذٍ البصريُّ الحافظُ، التَّميميُّ[(٢)] العنبريُّ، قاضي البصرة، عن حُمَيد والتيميِّ، وعنه: ابناه عُبَيدُ الله ومُثنَّى، وأحمدُ، وبُندارٌ، قال أحمدُ: (إليه المنتهى في التثبُّت بالبصرة)، مات سنة (١٩٦هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٤١ب].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن عَون بنِ أرطبان، مولى عبدِ الله بن مُغفَّل المُزَنيِّ، أحدُ الأعلام، عن إبراهيمَ، وأبي وائل، ومجاهدٍ، وعنه: شعبةُ، والقطَّانُ، ومسلمُ بن إبراهيم، قال هشام بن حسَّان: (لم ترَ عيناي مثلَ ابن عون)[(٣)]، تُوفِّيَ سنة (١٥١هـ)، أخرج له الجماعةُ[(٤)]، وقد تقدَّم، ولكن طال العهد به[ح٦٧]، وليس بعبدِ الله بنِ عون ابنِ أمير مِصْرَ، هذا الثاني[(٥)] ليس له في «البخاريِّ» شيءٌ، إنَّما أخرج له مسلمٌ والنَّسائيُّ[(٦)]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ مُحَمَّدٍ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ): (مُحمَّد)[(٧)] هذا: هو ابنُ سيرين، أحدُ الأعلام.

فائدةٌ هي تنبيهٌ: مَنِ اسمه (مُحمَّد) وهو يروي عن أنسٍ في الكتب السِّتَّة أو بعضها: مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيميُّ، ومُحَمَّد بن أبي بكر بن عوف بن رياح، ومُحَمَّد بن سيرين هذا صاحبُ الحديثِ الذي نحن فيه، ومُحَمَّد بن عبد الله بن أبي سُلَيم المدنيُّ، ومُحَمَّد بن كعب القرظيُّ، ومُحَمَّد بن مسلم بن السائب[(٨)] بن خبَّاب صاحبُ المقصورة، ومُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله[(٩)] ابن شهاب الزهريُّ

---

(١) لم يتقدَّم إلَّا مرَّة واحدة.

(٢) زيد في (ب): (البصري)، وهو تكرارٌ.

(٣) انظر «حلية الأولياء» (٣/٣٨).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٣٩٤)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٧).

(٥) في (ب): (مصر هو الكناني)، وهو تحريفٌ.

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٠٢)، «تذهيب التهذيب» (٥/٢٤٩).

(٧) (محمد): سقط من (ج).

(٨) زيد في (ب): (بن مسلم)، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٩) زيد في (ب): (بن عبد الله).

وهو مُكثِرٌ عنه، ومُحَمَّد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشيُّ التَّيميُّ[(١)]، والله أعلم.

٧١ - بابُ النَّهْيِ عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ، وَأَنَّ بَيْعَهُ مَرْدُودٌ؛ لأَنَّ صَاحِبَهُ عَاصٍ آثِمٌ إِذَا كَانَ بِهِ عَالِمًا، وَهُوَ خِدَاعٌ فِي البَيْعِ، وَالخِدَاعُ لَا يَجُوزُ

٢١٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ العُمَرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلَقِّي، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُندارٌ الحافظُ، وتقدَّم ما معنى (بُندار)[ح٦٩].

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ): تقدَّم أنَّه عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثَّقفيُّ مُتَرجَمًا[ح٤٥٦]، قال الدِّمياطيُّ: (عبد الوهَّاب بن عبد المجيد الثقفيُّ البصريُّ، اتَّفقا عليه، وانفرد مسلمٌ بعبد الوهَّاب بن عطاء العِجْليِّ)، انتهى، وما قاله صحيحٌ، وقد أخرج البخاريُّ لعبد الوهَّاب بن عطاء في كتاب «أفعال العباد»[(٢)]، ولا يَرِدُ على الدِّمياطيِّ؛ لأنَّ مرادَه انفرادُه عنه في «الصَّحيح»، وكذا تقدَّم (عُبَيْدُ اللهِ العُمَرِيُّ[(٣)]): أنَّه عُبيد الله ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمريُّ الفقيهُ.

٢١٦٣ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يَبِيعَنَّ حَاضِرٌ لِبَادٍ»؟ فَقَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٤)] عَيَّاشُ بْنُ الوَلِيدِ): تقدَّم أنَّه بمثنَّاة تحت، وبالشِّين المعجمة، وتقدَّم أنَّه ليس في «البخاريِّ» عن عبَّاس[(٥)] بن الوليد النَّرْسيِّ غيرُ ثلاثةِ أماكن، وقد ذكرتُها غيرَ مرَّةٍ[ح٢٨٥، ٦٤٣]، وتقدَّم أنَّ (عَبْدُ الأَعْلَى): هو ابن عبد الأعلى، وكذا تقدَّم (مَعْمَرٌ): ضبطًا، وأنَّه ابنُ راشد[(٦)]، قريبًا[ح٢١٥٨]، وتقدَّم (ابْنِ طَاوُسٍ): أنَّه عبدُ الله.

قوله: (سِمْسَارًا): تقدَّم قريبًا ضبطًا ومعنًى[ح٢١٥٨].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٠١/٢٤، ٥٣٧)، (٣٤٤/٢٥، ٤٨٧)، (٣٤٠/٢٦، ٤١١، ٤١٩، ٥٠٣).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٥٠٩/١٨).

(٣) (العمري): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٤) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثني).

(٥) في (ب): (عياش)، وهو تصحيف.

(٦) في (ب): (ضبطًا وابن رائد)، وهو تحريفٌ.

٢١٦٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: مَنِ اشْتَرَى مُحَفَّلَةً، فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا، قَالَ: وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ.

قوله: (حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ): هذا هو سليمان بن طرخان، تقدَّم قريبًا[ح٢١٤٩] وبعيدًا[ح١٢٩]، التيميُّ، وكذا تقدَّم (أَبُو عُثْمَانَ): هو النَّهْديُّ عبدُ الرَّحمن بن مَلٍّ، وتقدَّم اللُّغات في (مَلٍّ)[ح٥٢٦]، وكذا تقدَّم (عَبْدَ اللهِ): أنَّه ابنُ مسعود بن غافل الهُذَليُّ، من المهاجرين الأوَّلين، رضي الله عنه.

٢١٦٥- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَلَقَّوُا السِّلَعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ».

قوله: (حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا): (يُهبَط): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهذا ظاهر.

٧٢- بابُ مُنْتَهَى التَّلَقِّي

٢١٦٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَنَشْتَرِي مِنْهُمُ الطَّعَامَ، فَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، وكذا تقدَّم (جُوَيْرِيَةُ): أنَّه ابنُ أسماء مُترجَمًا[ح٢٨٩].

قوله: (حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ): (يُبلَغ): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(سوقُ): مرفوع نائب مناب الفاعل، وفي نسخة الدِّمياطيِّ: (نَبلغ): مبنيٌّ للفاعل، ونصب (سوق)، وهذان ظاهران.

٢١٦٧- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِ، فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ، وَبَيَّنَهُ حَدِيثُ عُبَيْدِ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى): (يحيى) هذا: تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعيدٍ القطَّانُ، شيخُ الحُفَّاظ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٤٣]، وكذا تقدَّم (عُبَيْدِ اللهِ): أنَّه ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، العُمريُّ.

قوله: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ)[1]: قال الدِّمياطيُّ: (يعني: كنَّا نتلقَّى[2] فنشتري

---

(١) قول أبي عبد الله جاء في «اليونينيَّة» قبل الحديث (٢١٦٧)، وتأخيره رواية أبي ذرٍّ، كما رُمِزَ فيها.

(٢) في (ج): (نبلغ).

في أعلى السوق)، انتهى.

قوله: (وَبَيَّنَهُ[١] حَدِيثُ عُبَيْدِ اللهِ): يعني: المذكور قبل هذا الكلام، وهو عبيدُ الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطَّاب المذكورُ قبلَه.

٧٣- بابٌ إِذَا اشْتَرَطَ فِي البَيْعِ شُرُوطًا لَا تَحِلُّ

٢١٦٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِي، فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكِ لِي، فَعَلْتُ، فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ، فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ؛ مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ؟! مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ؛ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِئَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

قوله: (جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ): تقدَّم الكلام عليها قريبًا[ح٢١٥٦] وبعيدًا[ح٤٥٦]، وأنَّها[٢] بنت صفوان، وتقدَّم ممَّن اشترتها، وهل زوجها حرٌّ أم عبد، وأنَّ الصَّحيح [أنَّه كان عَبْدًا][٣]، واسمه مغيث، وقيل: برير، وقيل: مِقْسَم، وسيأتي بأطولَ من ذاك[ح٥٢٧٩].

قوله: (كَاتَبْتُ أَهْلِي): تقدَّم مَن أهلها قبل هذا، وأذكره هنا، فأقول[٤]: اختُلِف في أهلها[٥] فقيل: كانت مولاةً لبعض بني هلال، وقيل: كانت مولاةً لأبي أحمد بن جحش[٦]، وقيل: مولاة أناسٍ من الأنصار، فكاتبوها ثمَّ باعوها من عائشة[٧]، وفي «تهذيب النَّوويِّ»: (بَريرة بنت صفوان كانت مولاةً

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (يُبَيِّنُه).

(٢) في (أ) و(ب): (وأنَّه).

(٣) ما بين معقوفين مثبت من كلام المصنِّف في الحديث (٢٥٧٨)، وفي (ب) بدلًا منه: (قوله).

(٤) (فأقول): سقط من (ب).

(٥) في (ب): (أهله)، وهو تحريفٌ.

(٦) قال الحافظ في «الإصابة» (٢٥٢/٤): (وفي هذا القول نظرٌ)؛ وذلك لأنَّ زوجَها مغيث هو الذي كان مولى أبي أحمد بن جحش.

(٧) انظر «أُسْد الغابة» (٣٨/٦).

لعائشة، قيل: كانت لعتبة بن أبي لهب(١)[تهذيب ٢/٧٥٢]، وفي «الرَّوض»: (اشترتها عائشة من بني كاهل)[الروض ٤/٢٠]، قال ابنُ شيخِنا البُلْقينيِّ: (وقوله: «بنت صفوان» لم يقله غيرُه، وفيه نظرٌ ظاهرٌ)، انتهى[الإفهام ١٨٩]، ولم أرَه أيضًا لغيره إلَّا لمَن أخذه منه(٢)، والله أعلم.

قوله: (عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ): تقدَّم أنَّ (الأوقيَّة) أربعون درهمًا، وأنَّ (النَّشَّ) عشرون(٣)، وفي نسخة: (أواقيَّ)، والياء مشدَّدة ومخفَّفة؛ لغتان[قبل ح١٤٠٤].

قوله: (وَقِيَّةٌ): كذا في أصلنا هنا، والأُوقيَّة: بضمِّ الهمزة على المشهور، وفيها لغة قليلة الاستعمال: وقيَّة؛ بحذف الألف، وقد ثبتت هذه اللُّغة في «البخاريِّ» من كلام رسول الله ﷺ من روايات من حديث جابر في بيع الجمل، وذكرها مسلم فيه[ح(٧١٥)(١١٣)]، وجاءت في أحاديثَ أُخَرَ صحيحةٍ، والله أعلم، ومنها هذا المكان.

[١/٢٧٣ب] قوله: (ذَلِكِ عَلَيْهِمْ(٤)): هو بكسر الكاف؛ لأنَّه خطابٌ لمؤنَّث/.

قوله: (أَمَّا بَعْدُ): تقدَّم الكلام على إعرابها وأوَّلِ مَن تكلَّم بها مع الاختلاف في ذلك في أوَّل هذا التعليق[ح٧].

قوله: (وَشَرْطُ اللهِ أَوْثَقُ): تقدَّم الكلام على (شرط الله) قريبًا، وذكرت فيه شيئًا وكلامًا للقاضي عياض: أنَّ المراد بـ(شرط الله): «الولاء لمَن أعتق»(٥)[ح٢١٥٥].

٢١٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ المُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكِهَا عَلَى أَنَّ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكِ ذَلِكِ، فَإِنَّمَا الوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

---

(١) خطَّأ الحافظُ في «الإصابة» (٤/٢٥٢) هذا القولَ؛ وذلك لأنَّ أيمنَ مولى عتبة سأل عائشةَ رضي الله عنها عن حُكم هذه المسألة، فذَكَرَتْ له قصَّةَ بَريرةَ، أخرجه البخاريُّ (٢٥٦٥)، وقال في «الفتح» (٩/٣١٦): (وهو وهمٌ مِن قائله، انتقل وهمه مِن أيمنَ أحدِ رواةِ قصَّة بَريرة عن عائشة إلى بَريرة).

(٢) يعني: النوويَّ.

(٣) زيد في (ب): (درهمًا).

(٤) زيد في (ب): (عنهم)، وليس بصحيحٍ.

(٥) «صحيح البخاري» (٤٥٦)، «صحيح مسلم» (١٥٠٤)، وانظر «مشارق الأنوار» (٢/٥٤٥)، «إكمال المعلم» (٥/١١).

قوله: (لَا يَمْنَعُكِ ذَلِكِ): (يمنعك): يجوز فيه الجزم على النهي، ويجوز رفعه[١]، والكاف مكسورة فيهما، وكذا (ذلكِ) لأنَّه خطاب لمؤنَّث.

٧٤- بابُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ

قوله: (بَابُ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ): هما بالمثنَّاتين فوق.

٢١٧٠- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ: سَمِعَ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «البُرُّ بِالبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبدالملك الطَّيالسيُّ الحافظ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١٧]، وكذا تقدَّم (لَيْث[٢]): أنَّه ابنُ سعد، الإمامُ الجوادُ، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزهريُّ، أبو بكرٍ، مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، وكذا تقدَّم (مَالِك بْن أَوْسٍ)، وهو ابنُ الحَدَثان النَّصريُّ[٣] ضبطًا، وأنَّه سمع من العشرة، وأنَّه تابعيٌّ على الصَّحيح، فهو ثانٍ لقيس بن أبي حازم، أو هو فردٌ على ما قاله ابن عبد البرِّ في مُقتضى كلامه[ح٢١٣٤].

قوله: (إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ): تقدَّم الكلام عليه مُطوَّلًا، فانظره غير بعيد، وأنَّه يجوز فيه المدُّ والقصر ولغاتٌ أخرى[ح٢١٤٣].

٧٥- بابُ بَيْعِ الزَّبِيبِ بِالزَّبِيبِ، وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ

٢١٧١- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ المُزَابَنَةِ، وَالمُزَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الزَّبِيبِ بِالكَرْمِ كَيْلًا.

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ أبي أويسٍ عبدِ الله، وأنَّه ابنُ أخت مالكٍ الإمامِ أحدِ الأعلام.

قوله: (نَهَى عَنِ المُزَابَنَةِ): وقد[٤] فسَّرها في الحديث.

قوله: (الثَّمَرِ): هو بالمثلَّثة، وهذا ظاهر.

---

(١) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٢) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (الليث).

(٣) في (ب): (البصري)، وهو تصحيفٌ.

(٤) زيد في (ب): (تقدَّم).

٢١٧٢ - ٢١٧٣ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، قَالَ وَالْمُزَابَنَةُ: أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرَ بِكَيْلٍ، إِنْ زَادَ؛ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ؛ فَعَلَيَّ. قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا.

قوله: (وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ): قائل ذلك هو ابنُ عُمَرَ رضي الله عنهما.

قوله: (بِخَرْصِهَا): هو بفتح الخاء وكسرها، والفتح أشهر، قاله النَّوويُّ(١)، وقال القرطبيُّ: (الرِّواية بالكسر؛ على أنَّه اسم الشيء المخروص، ومن فتح؛ [فعلى أنَّه] مصدر(٢))[المفهم ٣٩٤/٤]، وسيأتي قريبًا[ح٢١٨٨].

٧٦ - بابُ بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ

٢١٧٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ الْتَمَسَ صَرْفًا بِمِئَةِ دِينَارٍ، فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ، فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اصْطَرَفَ مِنِّي، فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُهَا فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الغَابَةِ، وَعُمَرُ يَسْمَعُ ذَلِكَ، فَقَالَ: وَاللهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

قوله: (فَتَرَاوَضْنَا): هو بالضَّاد المعجمة، أي: تساومنا، وهو مأخوذ من (راض يروض) يعني: أنَّ كلَّ واحد منهما يروضُ صاحبَه؛ ليَسلسَ له وينقادَ على ما يريده منه(٣).

قوله: (فأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُهَا): (الذَّهب): مذكَّر، وربَّما أُنِّث، ومنه هذا المكان.

قوله: (مِنَ الغَابَةِ): هو بالغين المعجمة، وبعد الألف موحَّدة، ثمَّ تاء التأنيث، تقدَّم أنَّه مال من أموال عوالي المدينة[ح٢١٣٤]، جاء ذكرها في عدَّة أحاديثَ؛ منها في تركة الزُّبير، كان قد اشتراها بسبعين ومئة ألف، [وبيعت في تركته بألف ألف](٤) وستِّ مئة ألف، وقد صحَّفه بعض النَّاس فقال: (الغاية)، وكذا غلط بعض الشَّارحين، فقال: (الغابة: موضع الشَّجر التي ليست بمربوبة(٥) لاحتطاب النَّاس

---

(١) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٤٢٥/١٠).

(٢) في النسخ: (اسم الفعل)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١٩٧/٣).

(٤) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٥) في (ب): (بربوبة).

ومنافعهم)، فغلط فيه من وجهين(١)، وإنَّما الغابة: الشجر الملتفُّ والأجم من الغابة وشبهها[مطالع ١٨٠/٥].

قوله: (لَا تُفَارِقْهُ): هو مجزوم على النهي، ويجوز رفعه على أنَّه خبر، ومعناه النهي(٢)، وهو أبلغ.

قوله: (إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا[ح٢١٧٠].

٧٧- بابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ

٢١٧٥- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَالفِضَّةَ بِالفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالفِضَّةِ وَالفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ».

قوله: (قَالَ أَبُو بَكْرَةَ): تقدَّم أنَّه نُفَيع بن الحارث، أو ابن مسروح مُتَرجَمًا، وتقدَّم لم قيل له: أبو بَكْرة[ح٣١].

٧٨- بابُ بَيْعِ الفِضَّةِ بِالفِضَّةِ

٢١٧٦- حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا عَمِّي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فِي الصَّرْفِ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلٌ بِمِثْلٍ، وَالوَرِقُ بِالوَرِقِ مِثْلٌ بِمِثْلٍ».

قوله: (حَدَّثَنِي(٣) عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعْدٍ): و(سعد): هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن ابن عوف، عن أبيه، وعمِّه يعقوبُ، ورَوْحٌ، وطائفةٌ، وعنه: البخاريُّ، وأبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، والمحامليُّ، وابنُ أبي حاتم، وخلقٌ، تُوفِّيَ سنة (٢٦٠هـ)، أخرج له مَن روى عنه مِن الأئمَّة، قال النَّسائيُّ: (لا بأس به)(٤).

قوله: (حَدَّثَنَا عَمِّي): (عمُّه): هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزُّهريُّ، أبو يوسفَ، عن أبيه

---

(١) يعني: من جهة العرف واللغة؛ كما قال القاضي في «المشارق» (٢/٣٥١).

(٢) رواية «اليونينيَّة» بالرفع، وفي (ق) الرفع والجزم وصُحِّح على الرفع.

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٤) «تاريخ بغداد» (١٠/٣٢٣)، وانظر «تهذيب الكمال» (١٩/٤٦).

وشعبةَ، وعنه: أحمدُ وعبدٌ، حجَّةٌ وَرِعٌ، مات سنة (٢٠٨هـ) كذا أرَّخه الذهبيُّ في «الكاشف»[٣/٢٧٦]، و«التذهيب»[١٠/١١٦]، و«الميزان»[٤/٤٤٨]، ورأيتُ بخطِّي: (المعروف في وفاته سنة اثنتين وثمانين[١] ومئة)، انتهى[٢]، أخرج له الجماعة، ذكره في «الميزان»[٤/٤٤٨] تمييزًا[٣].

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ): قال الدِّمياطيُّ: (مُحَمَّد بن عَبد الله بن مسلم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زُهرة، قتله غلمانه بأمر[٤] ابنه وكان سفيهًا، قتله للميراث في آخرِ خلافةِ أبي جعفر، ثمَّ وثب عليه غلمانه بعد سنين[٥] فقتلوه أيضًا[٦]) انتهى.

قوله: (عَنْ عَمِّهِ): (عمُّه): هو الزهريُّ، العالمُ المشهورُ، أبو بكرٍ، مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب.

قوله: (أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ[٧]): تقدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخدريُّ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٩].

قوله: (حَدِيثًا): هو منصوبٌ مُنوَّنٌ، فلا يتصحَّف عليك بـ(حَدَّثَنَا) فعل ماضٍ ومفعول، لكنِّي رأيتُ في نسخةٍ عتيقةٍ في الأصل كما ضبطتُه لك أوَّلًا، وفي الهامش نسخةٌ: (حَدَّثَنَا) فعل ماضٍ ومفعول.

٢١٧٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، **وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ**، وَلَا تَبِيعُوا الوَرِقَ بِالوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا غَائِبًا مِنْهَا بِنَاجِزٍ».

قوله: (وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ): (تُشِفُّوا): بضمِّ أوَّله، ثمَّ شين معجمة مكسورة، ثمَّ فاء مشدَّدة، أي: لا تزيدوا وتفضلوا، و(الشِّفُّ) بالكسر: الزِّيادة والنقصان، وهو من الأضداد، و(الشَّفُّ)

---

(١) (وثمانين): سقط من (ب).

(٢) لا يصحُّ هذا، وذلك لأنَّ ابنَ أخيه الراوي عنه هنا وُلِد سنة (١٨٥هـ)، وروى عنه أيضًا في «البخاريِّ» محمَّدُ بنُ عبد الرحيم بن أبي زهير ومولده سنة (١٨٥هـ) أيضًا، فلا يصحُّ أن تكون وفاته سنة (١٨٢هـ)، والله أعلم.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٠٨).

(٤) في (ج): (بإذن).

(٥) في النسخ: (سنتين)، والمثبت من هامش (ق).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٥/٥٥٤).

(٧) (الخدري): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي الوقت.

بالفتح[١]: اسم من ذلك، يقال: أشفَّ الشيءُ على الشيءِ شفًّا[٢].

٧٩- بابُ بَيْعِ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نَسَاءً

قوله: (نَسَاءً): تقدَّم الكلام على (نَسَاء)[ح٢٠٦٠].

٢١٧٨- ٢١٧٩- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: أَنَّ أَبَا صَالِحٍ الزَّيَّاتَ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ.

فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَأَلْتُهُ، فَقُلْتُ: سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالَى؟ فقَالَ: كُلَّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنِّي، وَلَكِنَّنِي أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): هذا هو ابن المَدينيِّ الحافظ المشهور، تقدَّم، وكذا (الضَّحَّاك ابْنُ مَخْلَدٍ): أنَّه بإسكان الخاء، وأنَّه أبو عاصم النَّبيل الحافظ مُتَرجَمًا[قبل ح٦٢]، وكذا تقدَّم (ابْنُ جُرَيْجٍ): أنَّه عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ، وكذا تقدَّم (أَبُو صَالِحٍ): أنَّه السَّمَّانُ والزَّيَّاتُ، وأنَّ اسمه ذكوان مُتَرجَمًا[ح٩]، وكذا تقدَّم (أَبُو سَعِيدٍ): أنَّه سعد بن مالك بن سنان الخُدْرِيُّ.

قوله: (فَقُلْتُ لَهُ[٣]: سَمِعْتَهُ...؟): هو بتاء الخطاب المفتوحة، وهذا ظاهرٌ، وكذا (أَوْ وَجَدْتَهُ...؟).

قوله: (كُلَّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ): (كلَّ): بالنصب، ويجوز رفعها[٤]، وهما ظاهران.

قوله: (لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ): قال ابن بطَّال: (اختلف العلماء في تأويله؛ فرُوِي عن قومٍ من السَّلف: أنَّهم[٥] أجازوا بيعَ الذهب بالذهب والفضَّة بالفضَّة يدًا بيد مُتفاضِلةً، رواه سعيد بن جبير عن ابن عبَّاس

---

(١) زيد في (ب): (وهو).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (شفف)، «مطالع الأنوار» (٦/٦٨).

(٣) (له): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٥) في (ج): (بأنَّهم).

قال: «ما كان ربًا قطُّ في هاء وهات»[(١)]، ورواية[(٢)] عن [ابن عمر][(٣)]، وهو قول عكرمة وشُريح، واحتجُّوا بظاهر حديث أسامة، فدلَّ أنَّ ما كان نقدًا؛ فلا بأس بالتَّفاضُل فيه، وخالف جماعةُ العلماء بعدَهم هذا التَّأويلَ، وقالوا: قد عارض ذلك/ حديث أبي سعيد الخدريِّ وحديث أبي بكرة[خ ٢١٧٥، م ١٥٩٠]، وقد أنكر أبو سعيد عليه كما سلف[(٤)]، فهذه السُّنَن الثابتة[(٥)] لا تأويل لأحد معها، فلا معنى لما خالفها، وقد تأوَّل بعض العلماء: «لا ربَا إلَّا في النسيئة» أنَّه خرج على جوابِ سائلٍ سألَ عن الرِّبا في الذهب بالوَرِق، والبُرِّ بالتمر، أو نحو ذلك ممَّا هو جنسان، فقال عليه الصلاة والسلام: «لا ربَا إلَّا في النسيئة»، فسمع أسامة كلامه ولم يسمعِ السؤال، فنقل ما سمع، وقال الطَّبريُّ: «المراد به: الخصوص؛ ومعناه: لا ربَا إلَّا في النسيئة إذا اختلفت أنواع المبيع، فأمَّا إذا[(٦)] اتَّفقت؛ فلا يصحُّ بيع شيء منه[(٧)] من نوعه إلَّا مثلًا بمثل، والفضل فيه يدًا بيد ربًا، وقد قامت الحجَّة ببيانه عليه الصلاة والسلام في الذهبِ بالفضَّة[(٨)] وعكسِه والحنطةِ بالتمر نَسَاء؛ أنَّه لا يجوز مُتفاضِلًا ولا مثلًا بمثل، فعلمنا أنَّ قوله: «لا ربَا إلَّا في النَّسيئة» هو فيما اختلفت أنواعه دون ما اتَّفقت»[شرح ابن بطَّال ٦/٣٠٢] انتهى. [١/٢٧٤أ]

---

(١) أخرجه بنحوه البزَّار في «مسنده» (٢٥٥٣)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١/١٧٣)، من حديث ابن عبَّاس عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما.

(٢) في النسخ: (ورواه)، والمثبت من «شرح ابن بطَّال».

(٣) في النسخ: (عن عكرمة)، ولعلَّه سبق نظر من ابن الملقِّن -فإنَّ المؤلِّف نقل كلام ابن بطَّال عنه- فهو كذلك في «التوضيح» (١٤/٤٤٦)، والمثبت من «شرح ابن بطَّال»، وانظر «صحيح مسلم» (١٥٩٤) (١٠٠).

(٤) قوله: (وقد أنكر أبو سعيد عليه كما سلف): هو من تصرُّف ابن الملقِّن في «التوضيح» (١٤/٤٤٦)، فإنَّ المؤلِّف نقل كلام ابن بطَّال عنه، كما سلف، وقد ساق ابن بطَّال الرواية التي أنكر فيها أبو سعيد على ابن عبَّاس رضي الله عنهما، وكذا ذكرها ابن الملقِّن قبلُ في «التوضيح» (١٤/٣٣٥)؛ وهي: (سُئِلَ أبو مجلز عن الصرف فقال: كان ابن عبَّاس لا يرى به بأسًا زمانًا من عمره إذا كان يدًا بيد، ويقول: إنَّما الرِّبا في النسيئة، فلقيه أبو سعيد فقال: يا ابن عبَّاس؛ ألا تتَّقي الله؟! حتَّى متى تُؤكِل النَّاسَ الرِّبا؟! إنِّي سمعت النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: الذهب بالذهب، والورق بالورق، والتمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير يدًا بيد مثلًا بمثل، فما زاد؛ فهو ربًا)، وحديث هذا الباب يغني عنها.

(٥) (الثابتة): سقط من (ب).

(٦) في (ج): (إذ).

(٧) (منه): سقط من (ب).

(٨) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (والفضة)، والمثبت من «شرح ابن بطَّال».

٨٠- بابُ بَيْعِ الوَرِقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً

٢١٨٠- ٢١٨١- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ: **سَمِعْتُ أَبَا المِنْهَالِ** قَالَ: سَأَلْتُ البَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ عَنِ الصَّرْفِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِنِّي، فَكِلَاهُمَا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالوَرِقِ دَيْنًا.

قوله: (**سَمِعْتُ أَبَا المِنْهَالِ**): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الرَّحمن بن مُطعِم البصريُّ، سكن مكَّة، وأبو المنهال: سيَّار بن سلامة البصريُّ، عن أبي بَرْزَة والبراء بن عازب[(١)]) انتهى.

واعلم أنَّ (أبا المِنْهَال) **اثنان؛ أحدهما**: أبو المِنْهال الرِّياحيُّ، واسمه سيَّار بن سلامة البصريُّ، سمع أبا بَرْزَة، روى عنه: الحذَّاءُ، وعَوفٌ الأعرابيُّ، وشعبةُ، **والآخرُ**: أبو المِنْهال الكوفيُّ، واسمه عبد الرَّحمن بن مُطعِم، سمع البراءَ، وزيدَ بنَ أرقم، وابنَ عبَّاسٍ، روى عنه: عَمرُو بن دينار، وحَبِيبُ ابن أبي ثابت، وعبدُ الله بن كَثِير، وسليمانُ الأحولُ[(٢)]، وكلاهما حديثُه مُخرَّجٌ في «الصَّحيحين».

و(أبو المنهال) في هذا المكان هو الثاني منهما، وكذا هو في كلام الدِّمياطيِّ، وليس لسيَّار بن سلامة عن البراء شيءٌ في الكتب السِّتَّة.

٨٢- بابُ بَيْعِ المُزَابَنَةِ، وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ، وَبَيْعُ الزَّبِيبِ بِالكَرْمِ، وَبَيْعِ العَرَايَا

قَالَ أَنَسٌ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ المُزَابَنَةِ وَالمُحَاقَلَةِ.

قوله: (**بَابُ بَيْعِ المُزَابَنَةِ**): (المُزَابَنَة): بيع الرُّطَب على رؤوس النَّخل بالتَّمر، وأصله من الزَّبْن؛ وهو الدَّفع، كأنَّ كلَّ واحد من المتبايعَين يَزْبِنُ صاحبه عن حقِّه بما يزداد منه، وإنَّما نُهِي عنه؛ لما يقع فيها[(٣)] من الغُبن والجهالة[(٤)].

قوله في الترجمة: (**وَهُوَ**[(٥)] **بَيْعُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ**): الأولى: بالمثلَّثة، والثانية: بالمثنَّاة؛ ومعناه: الرُّطَب بالتَّمر، وليس المراد: كلَّ[(٦)] الثِّمار، فإنَّ الثِّمار يجوز بيعها بالتَّمر مُتفاضِلًا، لكن بشرط الحلول

---

(١) سيذكر المصنِّف قريبًا أنَّه ليس لأبي المنهال سيَّار روايةٌ عن البراء بن عازب رضي الله عنه في الكتب السِّتَّة، ولم يذكر المِزِّيُّ البراءَ رضي الله عنه في شيوخه في «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٨).

(٢) انظر تراجمهم بالترتيب «تهذيب الكمال» (١٢/٣٠٨)، (١٧/٤٠٦).

(٣) في (ج): (فيه).

(٤) انظر «النهاية» (٢/٢٩٤) مادَّة (زبن).

(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَهِيَ).

(٦) في (ب): (بكل).

والتَّقابُض، والله أعلم.

قوله: (وَبَيْعِ العَرَايَا): يجوز فيه الجرُّ، أي: وبابُ بيعِ العرايا، ويجوز -فيما يظهر- فيه الرفعُ أيضًا(١)، بل هو أولى، وكلا الإعرابين له وجه؛ لأنَّ في الحديث المنعَ أوَّلًا، ثمَّ الرخصة، والمنعُ: هو كونه من جملة المُزَابَنَة، ثمَّ جُوِّز من المُزَابَنَة العَرِيَّةُ فيما دون خمسة أوسق؛ رخصةً لهم، ثمَّ فسَّر البخاريُّ بعد ذلك في (بَابٍ) ما هي العرايا، والخلاف فيها[قبل ح٢١٩٢]، والله أعلم.

قوله: (عَنِ المُزَابَنَةِ وَالمُحَاقَلَةِ): (المُزَابَنَة): تقدَّم تفسيرها ويأتي، وأمَّا (المُحَاقَلَة) فهي كراء الأرض بالحنطة، أو(٢) كراؤها بجزءٍ ممَّا يخرج منها، وقيل: بيع الزرع قبل طِيْبِه، أو بيعه في سُنْبُله بالبُرِّ، وهو من «الحَقْل»؛ وهو الفدَّان، وقيل: الحقل: الزَّرع ما دام أخضر، وقيل: أصلها أنْ يأخذ أحدهما حقلًا من الأرض بحقل له آخر؛ لأنَّها مُفَاعَلة، وهذا ضعيفٌ، وقيل: المُحَاقَلَة: بيع الزَّرع بالحنطة كيلًا؛ كالمُزَابَنَة في الثِّمار، وبهذا فُسِّر في حديث جابر في «مسلم»[م(١٥٣٦)(٨٢)]، والله أعلم(٣).

٢١٨٣- ٢١٨٤- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ». قَالَ سَالِمٌ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ العَرِيَّةِ بِالرُّطَبِ أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي غَيْرِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وكذا تقدَّم (عُقَيْل): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وتقدَّم[ح٣] مَن يقال له: عُقَيل في «البخاريِّ» و«مسلم»، وهم ثلاثة: عُقَيل القبيلة، لها ذِكْرٌ في «مسلم»[م١٦٤١]، وعُقَيل بن خالد هذا، مُخرَّج له في «البخاريِّ» و«مسلم»(٤)، ويحيى بن عُقَيل، له في «مسلم»[م٥٥٣، وغيره]، والباقي: عَقِيل؛ بفتح العين، وكذا تقدَّم (ابْنِ شِهَاب): أنَّه الزهريُّ مُحَمَّدُ ابن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ): هو بالمثلَّثة، وهذا ظاهر، وكذا قوله: (وَلَا(٥) تَبِيعُوا الثَّمَرَ) -بالمثلَّثة-

(١) وهو رواية «اليونينيَّة».
(٢) في (ب) و(ج): (و).
(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٤٢-٣٤٣).
(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٢٤٢).
(٥) (قوله: ولا): سقط من (ب).

(بالتَّمْر): بالمثنَّاة، وكلُّه ظاهر.

قوله: (قَالَ سَالِمٌ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ): هذا بالسَّند الذي قبله، فرواه البخاريُّ عن يحيى ابن بُكَير، عن اللَّيث، عن عُقَيل، عن الزُّهريِّ، عن سالم، عن عبد الله بن عمر، عن زيد بن ثابت، فاعلمه، وهذا ظاهرٌ، وليس بتعليقٍ، والله أعلم.

قوله: (العَرِيَّةِ): يأتي تفسيرها في باب مستقلٍّ[قبل ح٢١٩٢]، وهي بفتح العين، وتشديد الياء.

قوله: (بِالرُّطَبِ أَوْ بِالتَّمْرِ): قيل: الشَّكُّ من الزُّهريِّ، والله أعلم(١).

قوله: (وَلَمْ يُرَخِّصْ): هو مبنيٌّ للفاعل، مكسور الخاء، وهذا ظاهر، ويُعرَف من قوله: (رَخَّصَ).

٢١٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الكَرْمِ بِالزَّبِيبِ كَيْلًا.

قوله: (اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ): الأولى: بالمثلَّثة، والثانية: بالمثنَّاة.

٢١٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالمُزَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ.

قوله: (عَنْ دَاوُدَ بْنِ الحُصَيْنِ): هو بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، وقد قدَّمتُ أنَّ الأسماءَ كذا، وأنَّ الكنى بفتح الحاء وكسر الصَّاد المهملتين[ح١١٠]، وداودُ: يروي عن عكرمةَ والأعرجِ، وعنه: مالكٌ وابنُ إسحاقَ، ثقةٌ، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، وقال ابنُ المَدينيِّ: (ما روى عن عكرمة؛ فمُنكَرٌ)، قال أبو حاتم: (لولا أنَّ مالكًا روى عنه؛ لتُرِك حديثُه)، وقال ابنُ عُيَينة: (كنَّا نتَّقي حديثَه)، وقال أبو

(١) (والله أعلم): ليس في (ب)، انظر «التنقيح» (٤٩١/٢)، وقد قال الحافظ في «الفتح» (٤٥٠/٤-٤٥١): (كذا عند البخاريِّ ومسلم [«صحيح مسلم» (١٥٣٩)] من رواية عقيل عن الزهريِّ بلفظ: «أو»، وهي محتملة أن تكون للتخيير، وأن تكون للشكِّ، وأخرجه النسائيُّ [«المجتبى» (٢٦٧/٧)] والطبرانيُّ [«المعجم الكبير» (١١٠/٥)] من طريق صالح بن كيسان، والبيهقيُّ [«السنن الكبرى» (٣١١/٥)] من طريق الأوزاعيِّ؛ كلاهما عن الزهري بلفظ: «بالرطب وبالتمر ولم يرخِّص في غير ذلك»، هكذا ذكره بالواو، وهذا يؤيِّد كونَ «أو» بمعنى التخيير لا الشكِّ، بخلاف ما جزم به النوويُّ [«المنهاج شرح مسلم» (٤٣٠/١٠)]، وكذلك أخرجه أبو داود [«السنن» (٣٣٦٢)] من طريق الزهريِّ أيضًا عن خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه، وإسناده صحيحٌ، وليس هو اختلافًا على الزهريِّ؛ فإنَّ ابن وهب رواه عن يونس عن الزهري بالإسنادين أخرجهما النسائيُّ وفرَّقهما [«المجتبى» (٢٦٧/٧)]).

زرعة: (ليِّن)(١)، تُوفِّيَ سنة (١٣٥هـ)، أخرج له الجماعة، وقد قدَّمتُ من كلام عليِّ بن المفضل المقدسيِّ: (أنَّ مَن روى له الشَّيخان أو أحدُهما(٢) فقد قفزَ القنطرةَ)(٣)[ح١١]، له ترجمةٌ في «الميزان»، وصحَّح عليه(٤).

قوله: (**عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ**): قال الدِّمياطيُّ: (واسم «أبي سفيان» وَهْبٌ، وقال مالكٌ: اسمُه قُزْمان، مولى ابنِ أبي أحمد بن جحش الشَّاعر)، انتهى، عن أبي هريرة، وأبي سعيدٍ، وعبدِ الله ابن زيد بن عاصم، ومروانَ، وجماعةٍ، وعنه: داودُ بنُ الحُصَين، وحَبِيبُ بن أبي ثابت، وآخرون، وثَّقة ابنُ سَعْدٍ(٥) وغيرُه، أخرج له الجماعةُ(٦).

قوله: (**اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ**): تقدَّم أنَّ الأولى: بالمثلَّثة، والثانية: بالمثنَّاة.

٢١٨٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا **أَبُو مُعَاوِيَةَ**، عَنِ **الشَّيْبَانِيِّ**، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ المُحَاقَلَةِ وَالمُزَابَنَةِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ**): هو مُحَمَّد بن خَازم؛ بالخاء المعجمة والزاي، الضَّريرُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (**الشَّيْبَانِيُّ**): أنَّه بالشِّين المعجمة، وأنَّ اسمَه سليمانُ بن أبي سليمانَ فيروزَ، أبو إسحاقَ الشَّيبانيُّ مُتَرجَمًا[ح٣٠٢]/. [١/٢٧٤ب]

٢١٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ **العَرِيَّةِ** أَنْ يَبِيعَهَا **بِخَرْصِهَا**.

قوله: (**العَرِيَّةِ**): يأتي بباب[قبل ح٢١٩٢].

قوله: (**بِخَرْصِهَا**): الخرص للثِّمار: الحَزْر(٧) والتَّقدير، وذلك لا يمكن إلَّا عند طِيبها، والخِرص؛ بالكسر: اسمٌ للشيء المُقدَّر(٨)، وبالفتح: اسم الفعل، وقال يعقوب: الخَرص والخِرص؛ لغتان في

(١) انظر «تاريخ ابن مَعين» رواية الدُّوريِّ (٣/١٧٨)، «الجرح والتعديل» (٣/٤٠٩).

(٢) في (ب): (أحد)، وهو تحريفٌ.

(٣) انظر «الاقتراح» (ص٥٥).

(٤) (عليه): سقط من (ب)، «ميزان الاعتدال» (٢/٥)، وانظر «تهذيب الكمال» (٨/٣٧٩).

(٥) انظر «الطبقات الكبرى» (٧/٣٠٣).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٣٣/٣٦٤).

(٧) في (ب): (الحرز).

(٨) في (ج): (المقدور).

الشيء المخروص، وأمَّا المصدر؛ فبالفتح، والمستقبل بالضَّمِّ والكسر في الرَّاء[1]، وقد تقدَّم ما قاله القرطبيُّ، وما قاله النَّوويُّ[ح٢١٧٢].

٨٣ - بابُ بَيْعِ الثَّمَرِ عَلَى رُؤوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ والفِضَّةِ

قوله: (بَابُ بَيْعِ الثَّمَرِ): هو بالمثلَّثة، أي: الرُّطب.

٢١٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ، وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ إِلَّا العَرَايَا.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ): هو عبدُ الله بن وَهْبٍ المِصريُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم، وكذا تقدَّم (ابْنُ جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج.

قوله: (عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ): أمَّا (عطاء) هذا، فهو ابنُ أبي رَباح المكِّيُّ، أبو مُحَمَّدٍ الفقيهُ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٩٨]، و(أبو الزُّبير): مُحَمَّد بن مسلم بن تَدْرُس المكِّيُّ، وقد تقدَّم، وأنَّ البخاريَّ روى له مقرونًا ومُتابَعةً أيضًا[ح٧٠٥]، وهذا مقرونٌ بعطاءٍ، وهو مُتكلَّم فيه، وليس من شرط هذا الكتاب، وقد أخرج له مسلمٌ والأربعةُ[2]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٣٧/٤].

قوله: (عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ): هو بالمثلَّثة، وهذا معروفٌ، ويُعرَف أيضًا من قوله: (حَتَّى يَطِيبَ).

٢١٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا وَسَأَلَهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ الرَّبِيعِ: أَحَدَّثَكَ دَاوُدُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ العَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قوله: (وَسَأَلَهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ الرَّبِيعِ): هو عبيد الله بن الرَّبِيع؛ بفتح الرَّاء، وكسر الموحَّدة، هذا الرجل لا أعرفُ ترجمتَه، ولم أرَه في «التذهيب»، ولا في «ثِقات ابنِ حِبَّان»، ولا في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، ولا في «ثِقات العِجْليِّ»، ولا في «الميزان»، ولا في «رجال مسند أحمد»، ولا في رجال «زوائد عبد الله» ابنِه، والله أعلم به[3]، ولا في «الرواة عن مالك» للدَّارقطنيِّ، قال بعض حُفَّاظ هذا العصر: (ولا

(١) انظر «مشارق الأنوار» (٤٦٧/١)، «مطالع الأنوار» (٤٢٣/٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٤٠٢/٢٦)، «جامع التحصيل» (ص٢٦٩).

(٣) (والله أعلم به): جاء في (ب) قبل عند قوله: (رجال مسند أحمد).

الأَصيليُّ ولا الخطيب)، قال: (وجوَّزتُ[(١)] في «فتح الباري» أنَّه أخو الفضل ابن الرَّبيع الحاجبِ[(٢)])، قال[(٣)]: (فإنَّ الرَّشيد لمَّا حجَّ؛ سأل مالكًا أنْ يُفرِد لولديه مجلسًا، فامتنع، فكانا يحضران عنده في مكان مُفرَد ومعهما حشمهما، وعبيد الله كان من أكبرهم؛ لمنزلة أبيه ثمَّ أخيه منهم، ولم يكن مُحدِّثًا ولا رِواية له حتَّى يُتطَّلب[(٤)] اسمُه من الكتب المذكورة)[الأجوبة الواردة ٣٤]، انتهى.

قوله: (أَحَدَّثَكَ دَاوُدُ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ؟): أمَّا (داود)[(٥)] فهو ابن الحُصَين، تقدَّم قريبًا ضبطًا وبعض ترجمتِه[ح٢١٨٦]، وأمَّا (أبو سفيان) فقد تقدَّم قريبًا أنَّه وَهْب، ويقال: قُزمان، مُتَرجَمًا قريبًا[ح٢١٨٦].

قوله: (فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ): تقدَّم أنَّ (الوَسق) -بفتح الواو وكسرها-: ستُّون صاعًا، وقد جاء فيه حديثان[(٦)]، وقد تقدَّم[ح١٤٠٥]، وتقدَّم الكلام على (الصَّاع) و(المدِّ)[قبل ح٢٠١].

٢١٩١- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ بُشَيْرًا قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ، وَرَخَّصَ فِي العَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطَبًا.

وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً أُخْرَى: إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي العَرِيَّةِ يَبِيعُهَا أَهْلُهَا بِخَرْصِهَا، يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا، قَالَ: هُوَ سَوَاءٌ، قَالَ سُفْيَانُ: فَقُلْتُ لِيَحْيَى وَأَنَا غُلَامٌ: إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ العَرَايَا، فَقَالَ: وَمَا يَدْرِي أَهْلُ مَكَّةَ؟ قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَرْوُونَهُ عَنْ جَابِرٍ، فَسَكَتَ، قَالَ سُفْيَانُ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ جَابِرًا مِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ، قِيلَ لِسُفْيَانَ: وَلَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ[(٧)] عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ؟ قَالَ: لَا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابن المَدينيِّ، الحافظُ المشهورُ، وتقدَّم

---

(١) في (ب): (ووجدت). وما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج)، «الأجوبة الواردة» (ص٣٤).

(٢) انظر «فتح الباري» (٤/٤٥٣).

(٣) زيد في (أ) و(ب): (قال)، ولعلَّ حذفها هو الصواب.

(٤) في (ب): (ثبتت طلب).

(٥) في (ب): (ذاو)، وهو تحريفٌ.

(٦) الأوَّل: عن أبي سعيد رضي الله عنه، وهو في «سنن أبي داود» (١٥٥٩) و«سنن ابن ماجه» (١٨٣٢)، والثاني: عن جابر رضي الله عنه، وهو في «سنن ابن ماجه» (١٨٣٣).

(٧) ضبطت في المتن بوجهين: (نهى) (نهي).

مُتَرجَمًا[ح١٣٧]، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيَينة، وتقدَّم (يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): أنَّه الأنصاريُّ القاضي، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٨].

قوله: (سَمِعْتُ بُشَيْرًا): هو بضمِّ الموحَّدة، وفتح الشِّين المعجمة، تصغير (بِشْر)، واسمُ والده يَسارٌ؛ بالمثنَّاة تحت، والسِّين المهملة، وهذان معروفان عند أهلهما(١)، عن أبي بُرْدة بنِ نِيَار، ورافعِ ابن خَدِيج، وعدَّةٍ، وعنه: يحيى بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ، وابنُ إسحاق، وجماعةٌ، أخرج له الجماعةُ، وثَّقه ابنُ مَعِين وقال: (ليس بأخي سليمانَ بنِ يسار)، وقال ابنُ سعد: (كان شيخًا كبيرًا فقيهًا، قد أدرك عامَّة الصَّحابة)(٢).

قوله: (سَهْل بْن أَبِي حَثْمَةَ): تقدَّم أنَّه بفتح الحاء المهملة، وإسكان الثَّاء المثلَّثة، عبد الله -وقيل: عامر- ابن ساعدة، الأنصاريُّ الأوسيُّ(٣)، أبو عبد الرَّحمن، ويقال: أبو يحيى، ويقال: أبو مُحَمَّد، له صحبةٌ، وعنه: صالحُ بن خوَّات بن جُبَير، وأبو(٤) ليلى بنُ عبد الله الأنصاريُّ، وعروةُ بنُ الزُّبير، وجماعةٌ، قال أبو حاتم: (بايع تحت الشجرة، وكان دليلَه عليه الصلاة والسلام ليلة أحُد، ولم يشهد بدرًا)[الجرح والتعديل٤/٢٠٠]، وقال(٥) الواقديُّ: (مات النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وعمره ثماني سنين، وقد حفظ عنه)[الكبرى٦/٥٥٨]، قال الذَّهبيُّ: (قلت: أظنُّه تُوفِّيَ زمانَ معاوية)[التذهيب٤/١٩٨] انتهى، أخرج له الجماعة، وأحمدُ في «المسند»، وقال الذَّهبيُّ في «الصحابة»: (وُلِد سنة ثلاث، والأصحُّ -بل المجزوم به- أنَّ تاريخَ مولده غلطٌ، فإنَّه شهِد أُحُدًا والحديبية...) إلى أن قال: (وهذا يردُّ على الواقديِّ قولَه: إنَّه وُلِد سنة ثلاث)(٦).

---

(١) في (ب): (أهملهما)، وهو تحريفٌ.

(٢) «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٣/١٥٧)، «الطبقات الكبرى» (٧/٢٩٨)، وانظر «تهذيب الكمال» (٤/١٨٧).

(٣) في النسخ تبعًا لـ«التذهيب»: (الخزرجيُّ)؛ وذلك أنَّ الحافظَ المِزِّيَّ في «تهذيب الكمال» ساق نسبَه إلى حارثة بن الحارث بن الخزرج، فتوهَّم صاحبُ «التذهيب» أنَّه خزرجيٌّ، وإنَّما الخزرجُ المذكورُ في نسبه هو ابنُ عمرِو بن مالك بن الأوس؛ فسهلٌ رضي الله عنه أوسيٌّ لا خزرجيٌّ، وكذا نسبه الذهبيُّ في «تجريد أسماء الصحابة» وابنُ حجر في «الإصابة» وغيرُهما، والمثبت من كلام المصنِّف في الحديث (٢١٩٣)، وانظر «جمهرة أنساب العرب» (ص٣٤٢).

(٤) في (ب): (وعنه أبو).

(٥) في (ب): (وكان قال).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٣٠٩)، «تهذيب الكمال» (١٢/١٧٧)، «الإصابة» (٢/٨٦)، وقد رجَّح الحافظُ في «الإصابة» قولَ الواقديِّ، وقال في قول أبي حاتم: (ويظهر لي أنه اشتبه على مَن قال: شهد المشاهدَ... إلى آخره بسهل ابن الحنظليَّة؛ فإنَّه الذي وُصِفَ بما ذَكَر، ويُقال: بأنَّ الموصوف بذلك أبوه أبو حَثْمَة، وهو الذي بعثه النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم خارصًا، وكان الدليلَ إلى أُحُد)، وسيأتي في الحديث (٢١٩٣) في كلام الدمياطيِّ أنَّ أبا حَثْمَة رضي الله عنه كان الدليلَ إلى أُحُد.

قوله: (عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ): الأولى: بالمثلَّثة، والثانية: بالمثنَّاة، وهذا معروف.

قوله: (بِخَرْصِهَا): تقدَّم [الكلام] على الخِرص أعلاه وقبله[١] أيضًا[ح٢١٧٢، ٢١٨٨].

قوله: (قَالَ سُفْيَانُ: قُلْتُ[٢] لِيَحْيَى وَأَنَا غُلَامٌ): تقدَّم أنَّ (سفيان)[٣] هو ابنُ عُيَينة، وتقدَّم أنَّ (يحيى) هو ابنُ سعيد الأنصاريُّ القاضي.

قوله: (وَمَا يَدْرِي أَهْلُ مَكَّةَ؟): كذا في أصلنا: (يَدري): بفتح أوَّله، و(أهلُ): مرفوع، والذي أحفظه: (وما يُدري)[٤] بضمِّ أوَّله، رباعيٌّ، و(أهلَ): منصوب، وليس مراده: أنَّ أهل مكَّة لا يدرون شيئًا؛ بدليل ردِّ سفيان عليه، وكذا رأيتُ (أهلَ) منصوبًا بالقلم في نسخة مُعتمَدة.

٨٤- باب تَفْسِيرِ الْعَرَايَا

وَقَالَ مَالِكٌ: الْعَرِيَّةُ: أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ، ثُمَّ يَتَأَذَّى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، فَرُخِّصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِتَمْرٍ.

وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: الْعَرِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، لَا تَكُونُ بِالْجُزَافِ، وَمِمَّا يُقَوِّيهِ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: بِالأَوْسُقِ الْمُوَسَّقَةِ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: كَانَتِ الْعَرَايَا أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ فِي مَالِهِ النَّخْلَةَ وَالنَّخْلَتَيْنِ.

وَقَالَ يَزِيدُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ: الْعَرَايَا: نَخْلٌ كَانَتْ تُوهَبُ لِلْمَسَاكِينِ، فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْتَظِرُوا بِهَا، رُخِّصَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهَا بِمَا شَاؤُوا مِنَ التَّمْرِ.

قوله: (وَقَالَ مَالِكٌ): هذا هو الإمامُ المجتهدُ، شيخُ الإسلام، وأحدُ الأعلام، الذي قال فيه الشَّافعيُّ: (لولا مالكٌ وسفيان؛ لذهب علم الحجاز)، وسفيان: هو ابنُ عُيَينة، وترجمتُه معروفةٌ، وقد تقدَّم مرارًا، ولم أترجِمْهُ؛ للعِلْمِ بترجمته ومناقبه[٥].

---

(١) في (ب): (الخرص قريبًا وبعيدًا).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فَقُلْتُ).

(٣) زيد في (ج): (هذا)، وفي (ت): (الظاهر أنَّ سفيان).

(٤) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٣٢/١)، ترجمته في «تهذيب الكمال» (٩١/٢٧)، «سير أعلام النبلاء» (٤٨/٨).

قوله: (أَنْ يُعْرِيَ[(١)] الرَّجُلُ الرَّجُلَ): (يُعرِي): رباعيٌّ، مضموم الأوَّل، و(الرَّجلُ): مرفوع فاعل، و(الرَّجلَ) الثاني: منصوب مفعول، وهذا ظاهر، و(النَّخْلَةَ): منصوب مفعول ثانٍ.

قوله: (فَرُخِّصَ له): (رُخِّص): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (بِتَمْرٍ): هو بالمثنَّاة فوق، وهذا ظاهر.

قوله: (وقال ابنُ إِدْرِيسَ): هذا قيل: إنَّه الإمامُ الشَّافعيُّ مُحَمَّدُ بن إدريس، ناصرُ الحديث، المجتهدُ المشهورُ، وقيل: عبد [الله بن إدريس][(٢)] بن يزيد الأوديُّ، أبو مُحَمَّد، أحدُ الأعلام[(٣)]، وقد تقدَّم نظيره في (الرِّكاز)[قبل ح١٤٩٩]، وجزم شيخُنا المؤلِّف بأنَّه الشَّافعيُّ هنا وفي (الرِّكاز)[(٤)] وفي[(٥)] «شرح المنهاج» له، ونقَل هنا أنَّه الشَّافعيُّ عن المِزِّيِّ هنا، قال: (وموضعًا آخَرَ سلف[(٦)])[التوضيح ١٤/٤٥٩].

قوله: (وَلَا يَكُونُ بِالجِزَافِ): هو مُثلَّث الجيم، تقدَّم[ح٢١٣٧].

قوله: (وَمِمَّا يُقَوِّيهِ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ...) إلى آخره: هل هذا من تتمَّة كلام ابن إدريس أو من كلام البخاريِّ؟ نقل شيخُنا الشَّارحُ عنِ ابنِ بطَّالٍ[٦/٣١٢] وابنِ التِّين: أنَّه من كلام البخاريِّ، ونقل عمَّن سلف: أنَّه من تتمَّة كلام الشَّافعيِّ[التوضيح ١٤/٤٥٩]، [كذا قال: (عمَّن سلف)، ولا أعرف مَن سلف، والله أعلم، ويَحتمل أنَّه أراد: المِزِّيَّ؛ لأنَّه قدَّم أنَّه قال: إنَّه الإمام الشَّافعيُّ، والله أعلم][(٧)].

قوله: (وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ): هو مُحَمَّدُ بنُ إسحاقَ بن يسارٍ المدنيُّ، كذا سمَّاه المِزِّيُّ ونسبه[(٨)]، وهو إمامُ أهل المغازي، مشهورُ الترجمة، وحديثُه حسنٌ وفوقَ الحسنِ، وقد صحَّحه جماعةٌ، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٤٦٨][(٩)]، وقد ذكره أبو الفتح ابن سيِّد النَّاس في أوَّل «سيرته»، وأجاب عن كلِّ ما رُمِي به[(١٠)]،

---

(١) في (ب): (يعزي)، وهو تصحيفٌ.

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٤/٢٩٣).

(٤) انظر «التوضيح» (١٠/٦٠٣).

(٥) هكذا في النسخ: (وفي)، وفي الموضع السابق قبل الحديث (١٤٩٩): (في).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٣٨٠-٣٨١).

(٧) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠٥)، «تحفة الأشراف» (٦/٢٢٣).

(٩) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/٤٠٥)، «تذهيب التهذيب» (٨/٢٧)، «الكاشف» (٣/٧).

(١٠) انظر «عيون الأثر» (١/٥٩-٦٧).

والله أعلم.

وتعليقُه هذا انفرد به البخاريُّ، ولم يُخرِّجه أحدٌ من أصحاب الكتب السِّتَّة إلَّا ما علَّقه البخاريُّ هنا، ولم أرَ عزوَه في كلام شيخِنا، والله أعلم، [قال بعضُ حُفَّاظ(١) العصر(٢): (إنَّه عند أبي عوانة في «صحيحه المستخرج على مسلم»(٣)، ولأبي عوانة فيه زياداتٌ في الطرق(٤) كثيرةٌ، وفي المتون قليلةٌ، وقد أخرج أبو داودَ الحديثَ من طريق ابن إسحاق عن نافع(٥)، وأخرجه التِّرمذيُّ من طريقه عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ قولَه)[الأجوبة الواردة ٣٥](٦)، انتهى.

قوله: (وَقَالَ يَزِيدُ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ): قال الدِّمياطيُّ: (يزيد بن هارون، أبو خالد السُّلَميُّ، روى له الجماعةُ إلَّا البخاريَّ) انتهى، وهذا فيه نظرٌ، وإنَّما روى له الجماعة كلُّهم(٧)، ولا يصحُّ أن يكون من(٨) قوله: (روى له الجماعة...) في حقِّ سفيان بن حسين؛ لأنَّ مُسْلِمًا لم يروِ له في أصل كتابه، وإنَّما روى له في المقدِّمة، والظَّاهر أنَّ الدِّمياطيَّ إنَّما قال ذلك -أعني: (روى له الجماعة إلَّا البخاريَّ)- في(٩) سفيان بن حسين؛ وذلك لأنَّ شيخَنا ينقل في «شرحه» غالبَ حواشي الدِّمياطيِّ/ [١/٢٧٥أ] وقد نقله، ثمَّ أصلحه[التوضيح ١٤/٤٦٠]، وصواب العبارة أنْ يقال: استشهد به البخاريُّ، وروى له مسلمٌ في المقدِّمة، وأخرج له الأربعةُ، والله أعلم.

و(سفيان بن حسين): الواسطيُّ، أبو مُحَمَّد، وأبو الحسن، عنِ الحسنِ، ومُحَمَّدِ بن سيرين،

---

(١) (حُفَّاظ): سقط من (أ).

(٢) في (ب): (عصرنا).

(٣) «مسند أبي عوانة» (٥٠٤٩)، ولفظه: (حدَّثنا أبو داود: حدَّثنا هنَّاد: حدَّثنا عَبْدةُ، عن ابن إسحاقَ قال: العرايا: أن يهبَ الرَّجلُ الرَّجلَ النخلات...)، وهكذا هو عند أبي داود (٣٣٦٦).

(٤) في (ب): (الطريق).

(٥) لم أجده عند أبي داود، ولم يرمز له المزيُّ في «تحفة الأشراف» (٣/٢١٧).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج)، وكذا قال ابن حجر في «تغليق التعليق» (٣/٢٥٩): (ورواية ابنِ إسحاق عن نافع عن ابن عمر في العرايا وصلها الترمذيُّ ولم يرفعها)، لكن الحديث عند الترمذيِّ عنِ ابن عمر عن زيد بن ثابت مرفوعًا، وقال في «الفتح» (٤/٤٥٨): (أمَّا حديثُ ابنِ إسحاقَ عن نافع؛ فوصله الترمذيُّ دونَ تفسيرِ ابنِ إسحاق [ت١٣٠٠]، وأمَّا تفسيره فوصله أبو داود عنه بلفظ: «النخلات» وزاد فيه: «فيشقُّ عليه، فيبيعها بمثل خرصها»).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٢٦١).

(٨) (من): ليس في (ت).

(٩) زيد في (ج): (حق).

والزُّهريِّ، وعنه: شعبةُ ويزيدُ بن هارون، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ إلَّا في الزُّهريِّ)، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٢/١٦٥]، تُوفِّيَ بالرَّيِّ في خلافة المهديِّ، أخرج له البخاريُّ تعليقًا كما ترى، ومسلم في المقدِّمة، والأربعة في كتبهم(١)، والله أعلم.

ولم يعزُ شيخُنا ما قاله يزيدُ عن سفيانَ، [قال بعضُ حُفَّاظ عصرنا: (هذا السَّنَد موصولٌ في كتاب «علل حديث الزهريِّ»، جمع مُحمَّد بن يحيى الذُّهليِّ، أخرجه عن يزيد(٢) به)، انتهى](٣).

قوله: (رُخِّصَ لَهُمْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (مِنَ التَّمْرِ): هو بالمثنَّاة، وهذا ظاهر.

٢١٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَخَّصَ فِي العَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.

قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: وَالعَرَايَا نَخَلَاتٌ مَعْلُومَاتٌ يَأْتِيهَا فَيَشْتَرِيهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): قال الجيَّانيُّ: (وقال -أي: البخاري- في «المظالم»[ح٢٤٥٠]، و«الأنبياء»[ح٣٣٨٠]، و«غزوة الرَّجيع»[ح٤٠٩٤]، و«اللِّباس»[ح٥٨٥٨]، وغيرِ ذلك: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا عبد الله»؛ يعني: ابن المبارك، نسبه ابنُ السَّكَن في بعض هذه المواضع: مُحَمَّد ابن مقاتل، وقد نسبه البخاريُّ في مواضعَ كثيرةٍ كذلك[ح٦٥ و٨٨ وغيرهما]، ووقع في نسخة القابسيِّ والأَصيليِّ في «كِتَاب المحاربين» في «بَاب فضل من(٤) ترك الفواحش»: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا عبد الله...») فذكر ذاك الحديث[ح٦٨٠٦]، قال: (نُسب في النُّسختين: مُحَمَّد بن سلَام، ونسبه ابنُ السَّكَن: مُحَمَّد بن مقاتل، ونسبتُه أولى...) إلى أنْ قال: ([قال] ابنُ السَّكَن: كلُّ ما في «البخاريِّ» ممَّا يقول فيه: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا عبد الله»؛ فهو ابن مقاتل المَرْوَزيُّ عن عبد الله بن المبارك) انتهى[التقييد ٣/١٠٣٠]، وفي أصلنا: (هو ابن مقاتل) نسخة(٥)، وكذا قال شيخُنا في «شرحه»: (وشيخُ البخاريِّ: هو مُحَمَّد بن مقاتل، أبو الحسن المروزيُّ) انتهى[التوضيح ١٤/٤٦٠]، وأمَّا المِزِّيُّ، فلم ينسبه في «الأطراف»[٣/٢١٧]، وقد تقدَّم (عبد الله) هنا: أنَّه ابن المبارك فيه، فاعلمه.

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١١/١٣٩).

(٢) في (ب): (غير مزيد)، وهو تحريفٌ.

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٤) (من): ليس في (ب).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

٨٥- بابُ بَيْعِ الثِّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاحُهَا

٢١٩٣ - وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ الأَنْصَارِيِّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ: أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَتَبَايَعُونَ الثِّمَارَ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ؛ قَالَ الْمُبْتَاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمَانُ، أَصَابَهُ مُرَاضٌ، أَصَابَهُ قُشَامٌ؛ عَاهَاتٌ يَحْتَجُّونَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ: فَإِمَّا لَا؛ فَلَا تَتَبَايَعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُ الثَّمَرِ؛ كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ، وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ يَبِيعُ ثِمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا، فَيَتَبَيَّنَ الأَحْمَرُ مِنَ الأَصْفَرِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَكَّامٌ: حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ، عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ زَيْدٍ.

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ...) إلى آخره: هذا تعليقٌ مجزومٌ به، فهو على شرطه، وهو من أفراده(١)، و(أبو الزِّناد): تقدَّم أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١٦٢].

قوله: (عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ(٢)): تقدَّم الكلام عليه قريبًا، فانظره[ح٢١٩١]، وقال الدِّمياطيُّ هنا: (أبو حَثْمة: عبد الله، كان أبو حَثْمة دليلَ النَّبيِّ ﷺ إلى أُحُد، وكان يبعثه إلى خيبر هو وأبو بكر وعمرُ وعثمانُ فيخرص الثِّمار(٣)، وأمَّا سهلٌ؛ فإنَّه صحابيٌّ تُوفِّيَ النَّبيُّ ﷺ وهو ابن(٤) ثماني سنين، وقد حفظ عنه) انتهى، وقد بقي عليه قول آخر في اسم (أبي حَثْمة): أنَّه عامر بن ساعدة الأوسيُّ الحارثيُّ، أُحُديٌّ.

وفي الصحابة آخرُ يقال له: (أبو حَثْمة): ابن حذيفة بن غانم القرشيُّ العدويُّ، والدُ سليمان، وأخو أبي الجَهْم، له رؤية بلا رواية(٥).

وأمَّا (سهل) فقد تقدَّم الكلامُ عليه قريبًا، وتغليطُ الواقديِّ في مولده؛ فانظره قريبًا[ح٢١٩١].

قوله: (فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ): أي قطعوا ثمارهم، والجِداد والجَداد -بالفتح والكسر- : قطعُ الثِّمار.

---

(١) زيد في (ت): (وقد أخرجه أبو داود، كما رقم عليه المزِّيُّ في «أطرافه»).

(٢) في (ب): (حيثمة).

(٣) انظر «الإصابة» (٤/٤٢).

(٤) (ابن): سقط من (أ) و(ت).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (٢/١٥٨)، «الإصابة» (٤/٤٢).

قوله: (**أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمَانُ**): (الثَّمرَ): منصوب مفعول، و(الدُّمَانُ): مرفوع فاعل، وهو بضمِّ الدَّال المهملة[١]، ثمَّ ميم مخفَّفة، وفي آخره نون، قال ابن قُرْقُول: (بضمِّ الدَّال، وتخفيف الميم، رويناه من طريق القابسيِّ وغيره، وعند السرخسيِّ: بفتح الدَّال، ورواه بعضهم: بكسرها، وبالفتح ذكره أبو عُبيد، وبالوجهين قرأناه على ابن سراج، وذكره الخطَّابيُّ بالضَّمِّ[٢]، وصوَّبه بعضهم، لغتان؛ ومعناه: فسادُ الطَّلْع وتعفينه وسواده، وفي رواية ابن داسة: «الدَّمار»؛ بالرَّاء، كأنَّه ذهب إلى الفساد المُذهِب له المُهلِك لجميعه، قال القاضي أبو الفضل: «وهذا تصحيف»[المشارق ١/٥١٤]، وقال الأصمعيُّ: الثَّمر[٣] المُتعفِّن، بالدَّال والميم واللَّام في آخره، وحكى أبو عبيد فيه عن ابن أبي الزِّناد «الأَدَمَان»؛ بفتح الهمزة وفتح الدَّال، والصَّحيح: «الدُّمان»؛ بضمِّ الدَّال وفتحها، كذا قيَّدهما الجيَّانيُّ عن أبي مروان، وقيَّدناه عن ابنه كذلك)[المشارق١/٥١٤]، انتهى[المطالع٣/٣١].

وفي «النهاية»: (هو بالفتح، وتخفيف الميم: فساد الثَّمر[٤] وعَفَنه قبل إدراكه حتَّى يسودَّ، من «الدِّمْنِ»؛ وهو السِّرْقين، ويقال: إذا أَطْلَعَتِ[٥] النَّخلةُ عن عَفَنٍ وسوادٍ؛ قيل: أصابها الدَّمَان، ويقال: الدَّمال؛ باللَّام أيضًا بمعناه، كذا قيَّده الجوهريُّ وغيرُه بالفتح[٦]، والذي جاء في «غريب الخطَّابيِّ» بالضَّمِّ، وكأنَّه أشبه؛ لأنَّ ما كان من الأدواء والعاهات؛ فهو بالضَّمِّ؛ كالسُّعال، والنُّحاز[٧]، والزُّكام، وقد جاء في هذا الحديث: «القُشَام» و«المُرَاض»، وهما من آفات الثمرة، ولا خلاف في ضمِّهما، وقيل: هما لغتان، قال الخطَّابيُّ: ويُروَى[٨]: «الدَّمار»؛ بالرَّاء، ولا معنى له) انتهى.

قوله: (**أَصَابَهُ مُرَاضٌ**): هو بضمِّ الميم، وتخفيف الرَّاء، وبالضَّاد المعجمة في آخره، قال في «النهاية»: (هو بالضَّمِّ: داءٌ يقع في الثَّمرة فتَهلِك، وقد أَمْرَضَ الرَّجلُ؛ إذا وقع في ماله العاهة[٩]) انتهى،

---

(١) وهي رواية «اليونينيَّة» وفي (ق) ثُلِّثت الدال، وصُحِّح على الضمِّ.

(٢) انظر «غريب الحديث» (١/٣٠٥).

(٣) أي في تفسير: (الدُّمال) كذا في النسخ تبعًا لـ «المطالع»، وفي «غريب الحديث» للخطَّابي و«المشارق»: (التمر).

(٤) في (ب): (التمر)، وهو تصحيفٌ.

(٥) في (ج): (طلعت)، وكذا في مصدره.

(٦) انظر «الصحاح» و«لسان العرب» و«القاموس» مادَّة (دمن).

(٧) في (ب) و(ج): (والبخار)، وهو تصحيف.

(٨) (ويروى): سقط من (ب).

(٩) في (ب): (عاهة).

وقد حكى شيخنا الشَّارح كسر الميم، فقال: (المُراض؛ بضمِّ الميم، وحُكِي كسرها)[التوضيح ١٤/٤٨٢].

قوله: (أَصَابَهُ قُشَامٌ): هو بضمِّ القاف، وتخفيف الشِّين المعجمة، وفي آخره ميم، قال في «المطالع»: (هو أنْ يَنْتَفِضَ[١] فيَسْقُط، وهو بُسر قبل أنْ يكون بَلَحًا، قاله الأصمعيُّ[٢]، وقال غيره: القُشَام: أُكَالٌ[٣] يقع في الثَّمر)، انتهى[مطالع ٥/٣٩٨].

قوله: (فَإِمَّا لَا): (إمَّا): بكسر الهمزة، وتشديد الميم، و(لا) بالإمالة، وقد قيَّدَ الهمزة بالكسر وصَوَّبَه ابنُ الجواليقيِّ[٤]، قال الدِّمياطيُّ: (قال سيبويه في «إمَّا لي»: كأنَّه يقول: افعلْ هذا إنْ كنت لا تفعلُ غيرَه، وإنَّما هي «لا» أُميلَت في هذا الموضع؛ لأنَّها جُعِلت مع ما قبلها كالشيء الواحد، فصارت كأنَّها ألفٌ رابعةٌ، فأُميلَت لذلك، وعلى الإمالة كُتِبت بالياء[٥])، انتهى.

وقد ذكر هذه اللَّفظة غير واحد، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (هو بكسر الهمزة، وفتح اللَّام، وبالإمالة الخفيفة هذا هو الصَّواب المشهور[٦]، وقال القاضي: ضبطه الطَّبريُّ والأَصيليُّ[٧]: «إمَّا لِي»؛ بكسر اللَّام، قال: والمعروف في كلام العرب فتحُها إلَّا أنْ تكون على لغة مَن يُميل. قال المازريُّ: قال ابن الأنباريِّ: قولهم: «افعل هذا إمَّا لي»؛ معناه: افعلْه إنْ كنت لا تفعلُ غيره، فدخلت «ما» زائدة[٨] لـ«إنْ»[٩]، كما قال تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، فاكتفوا بـ«لا» عن الفعل، كما تقول العرب: «إنْ زارك؛ فزره، وإلَّا؛ فلا»[الزاهر ١/١٦٠][المُعْلِم ١/٣٦٦]. هذا ما نقله القاضي[١٠]، وقال ابن الأثير في «نهايته»: [أصل] هذه الكلمة: «إنْ» و«ما»[١١]، فأُدغِمت النُّون في الميم، و«ما» زائدة في اللَّفظ لا حكم لها، وقد أمالت العرب «لا» إمالة خفيفة، قال: والعوامُّ يُشبِعون إمالتها،

(١) في (ج): (ينتقص).
(٢) انظر «تهذيب اللغة» (٨/٢٦٤).
(٣) في (ب): (إكمال)، وهو تحريفٌ.
(٤) انظر «التوضيح» (١٤/٤٨٢).
(٥) انظر «الكتاب» (١/٢٩٤)، «الأصول في النحو» (٢/٢٥٤).
(٦) (المشهور): سقط من (ب).
(٧) في (ب): (ضبطه الأَصيلي والطَّبري).
(٨) في «الزاهر» و«المُعْلِم»: (صلة).
(٩) في (ب): (لأنها)، وهو تحريفٌ.
(١٠) انظر «إكمال المُعْلِم» (٤/٤١٧).
(١١) زيد في «النهاية»: (و«لا»).

فتصير ألفُها ياءً، وهو خطأٌ؛ ومعناه: إنْ لم تفعل هذا؛ فليكن هذا، والله أعلم)[شرح مسلم ٩/٨٥]، انتهى.

وقال في «الصِّحاح»: (وقولهم: «إمَّا لي فافعل كذا»؛ بالإمالة، أصله: «إنْ لا»، و«ما» صلة؛ ومعناه: إنْ لا [يكنْ] ذلك الأمر؛ فافعل كذا).

قوله: (كَالمَشُورَةِ): هي[١] بفتح الميم وضمِّ الشِّين، وبفتح الميم أيضًا وإسكان الشِّين، حكاهما غير واحد؛ منهم الجوهريُّ، وقدَّم الثانية.

قوله: (وَأَخْبَرَنِي[٢] خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ[٣]: أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ[٤]): قائل هذا الكلام: هو أبو الزِّناد؛ وهو عبدُ الله بن ذكوان، المذكورُ في السند/. [١/٢٧٥ب]

قوله: (حَتَّى تَطْلُعَ الثُّرَيَّا): هو النَّجم المعروف.

فائدة: ذكر القاضي عياض في «الشفا»: (أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يَرى في الثريا أحدَ عشرَ نجمًا)[الشفا ١١٤]، وذكر السُّهيليُّ: أنَّه عليه الصلاة والسلام كان يرى فيها اثني عشر نجمًا[٥]، قال القرطبيُّ في «أسماء النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم وصفاته»: إنَّها لا تزيد على تسعة أنجم فيما يذكرون، ونُظِم كلام القاضي عياض في رَجَزٍ، فقال ناظمه[٦]: [من الرجز]

وَهُوَ الَّذِي يَرَى النُّجُومَ الخَافِيَةْ[٧] ... مُبَيَّنَاتٍ فِي السَّمَاءِ العَالِيَةْ

أَحَدَ عَشَرَ نَجْمًا[٨] الثُّرَيَّا ... لِنَاظِرٍ سِوَاهُ مَا تَهَيَّا

ذكر ذلك شيخنا في «خصائص النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم» فيما قرأته عليه[٩].

قوله: (رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ): قال الدِّمياطيُّ: (ابن برِّيٍّ، أبو الحسن البغداديُّ، روى عنه أبو داود)

---

(١) (هي): ليس في (ب) و(ج).

(٢) في (ج): (فأخبر).

(٣) (بن ثابت): ليس في (ق).

(٤) (أنَّ زيد بن ثابت): سقط من (ب).

(٥) انظر «التعريف والإعلام» (ص١٨٢).

(٦) زيد في (ب): (قوله).

(٧) في (ب): (الجافية)، وهو تصحيفٌ، وزيد فيها: (قوله).

(٨) زيد في (ت): (في)، وزيد في باقي النسخ: (قد)، ولا يستقيم وزنًا، وفي «غاية السول»: (إحْدَى عَشَر عدَّ في الثُّريَّا)، وهو غير مستقيمٍ أيضًا، ولعلَّه سقط منه: (قد) بعد (عَشَر).

(٩) انظر «غاية السول» (ص٣٠٥).

انتهى، روى لعليٍّ المذكور أيضًا التِّرمذيُّ مع أبي داود، ولكنْ أبو داود أخذ عنه نفسِه، والتِّرمذيُّ عن رجلٍ عنه، روى عليُّ بن بحر عنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، وجَرِيرِ بن عبد الحَميد، وعيسى بن يونس، وأبي خالدٍ الأحمرِ، وهشامِ بنِ يوسفَ، وعبدِ الرزَّاق، وطبقتِهم، وعنه: البخاريُّ تعليقًا، وأبو داود، وأحمدُ ابن حنبل، والذُّهليُّ مُحَمَّدُ بن يحيى، وأبو حاتم، وخلقٌ، قال مُهنَّأ الشَّاميُّ: (سألت أحمد ابن حنبل عن عليِّ بن بحر يكون بالكرخ، فقال: لا بأس به، ثقة، قلت: من أين هو؟ قال: من الأهواز)، وقال ابنُ مَعِين وجماعةٌ: (ثقة)(١)، مات بالبصرة سنة (٢٣٤هـ)(٢).

وهذا الظَّاهر من عبارتهم أنَّه شيخ البخاريِّ، وإذا كان كذلك؛ فقوله: (رواه عليُّ بن بحر) مثل قوله: (قال) و: (زاد)، فيكون متَّصلًا مسندًا، وإذا كان كذلك؛ فله حكم أمثاله، والله أعلم، وقد أخرجه أبو داود من طريقِ يونسَ بنِ يزيدَ عن أبي الزِّناد به[د٣٣٧٢].

قوله: (حَدَّثَنَا حَكَّامٌ): هو بفتح الحاء المهملة، وتشديد الكاف، هو حَكَّام بن سَلْم الكِنانيُّ الرازيُّ، عن حُمَيدٍ وإسماعيلَ بنِ أبي خالد، وعنه: أبو كُرَيب والزعفرانيُّ، ثقةٌ، حدَّث ببغداد، تُوفِّيَ سنة (١٩٠هـ)، أخرج له مسلمٌ، والأربعةُ، والبخاريُّ تعليقًا، قال ابنُ مَعِين وأبو حاتم: (ثقة)(٣)، وهو فردٌ؛ ليس في الكتب السِّتَّة (حَكَّام) سواه(٤).

قوله: (حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ): هذا هو عنبسة بن سعيد بن الضُّرَيس، أبو بكرٍ الأسَديُّ الكوفيُّ، ثمَّ الرازيُّ، قاضي الرَّيِّ، عن سِمَاك بن حرب، وعمَّار الدُّهنيِّ(٥)، وزُبَيدٍ الياميِّ، وحَبِيبِ بن أبي عَمْرة، وطائفةٍ، وعنه: جَرِيرٌ، وابنُ المبارك، وحَكَّام بن سَلْم، وآخرون، وثَّقه أحمدُ وابنُ مَعِين[الدارمي ١٨٤]، وقال أبو حاتم: (ثقة، لا بأسَ به)، أخرج له البخاريُّ تعليقًا، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[التذهيب ٧/٢٤٤]، وقد ذُكِر في «الميزان»[٣/٣٠٠] تمييزًا(٦).

قوله: (عَنْ زَكَرِيَّاءَ): هو ابن خالد، كذا قال المِزِّيُّ في «أطرافه»[٣/٢١٦]، وابن خالد روى عن الزُّهريِّ وأبي الزِّناد، وعنه: عَنْبَسة بن سعيد، علَّق له البخاريُّ، ولم يروِ له أحدٌ من أصحاب الكتب

(١) «تاريخ بغداد» (١١/٣٥٢).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٣٢٥)، «تذهيب التهذيب» (٦/٤١٩).

(٣) «تاريخ ابن معين» رواية الدُّوريِّ (٤/٣٥٤)، «الجرح والتعديل» (٣/٣١٩).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٧/٨٣)، «الكاشف» (١/١٩٩).

(٥) في (ب): (الدهن)، وهو تحريفٌ.

(٦) انظر «الجرح والتعديل» (٦/٣٣٩)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٤٠٦).

سواه، قال في «الكاشف»[١/٢٧٦]: (وُثِّق)، ولم يذكُرْ في «التذهيب»[٣/٢٩٠] توثيقَه، وقد رأيتُه أنا في «ثقات ابن حِبَّان»[٦/٣٣٦](١).

وفي أصلنا حاشية تحت (زكرياء)، ولفظها: (ابن أبي زائدة)، وابنُ أبي زائدة: الهمْدانيُّ الوادعيُّ الحافظ، عن: الشَّعبيِّ وسِمَاك، وعنه: القطَّانُ وأبو نُعَيم، ثقةٌ، يُدلِّس عن الشَّعبيِّ، تُوفِّيَ سنة (١٤٩هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٦٤٣]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٧٣]، وصحَّح عليه، وما أدري من أين أخذ(٢) كاتبُ الحاشيةِ هذا، ثمَّ ظهر لي أنَّه أخذها من الدِّمياطيِّ؛ وذلك لأنِّي راجعتُ كلامَ شيخِنا -وقد ذكرت لك قبل ذلك أنَّ شيخَنا يأخذُ حواشيَ الدِّمياطيِّ يجعلها في «شرحه» أو غالبَها-؛ فرأيتُ(٣) شيخَنا قال: (إنَّ زكريَّاء: هو ابن أبي زائدة)[التوضيح ١٤/٤٨٩]، فعلمتُ أنَّهما أخذاه من الدِّمياطيِّ، والله أعلم، وإنْ كان زكريَّا ابن أبي زائدة اسم أبيه خالد بن ميمون؛ فالمشهور فيه: ابن أبي زائدة، وابنُ أبي زائدة هو غيرُ زكريَّاء بن خالد هذا المذكور هنا، والله أعلم، وقد ذكرتُ لك أنَّ المِزِّيَّ قاله: (إنَّه(٤) ابنُ خالد)، وذَكَرَه في «تهذيبه»، وأنَّه روى عنه عَنْبَسة، وروى هو عن أبي الزِّناد، رقم عليه (خت) إشارةً إلى هذا(٥)، والله أعلم، وذَكَر(٦) بعدَه ابنُ أبي زائدة(٧).

قوله: (**عَنْ أَبِي الزِّنَادِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون، وأنَّ اسمه عبد الله بن ذكوان، وتقدَّم مُترجَمًا [ح١٦٢].

قوله: (**عَنْ سَهْلٍ**): هو ابن أبي حَثْمة، تقدَّم مُترجَمًا قريبًا[ح٢١٩١]، وكذا قوله: (**عَنْ زَيْدٍ**): هو ابنُ ثابتٍ، والله أعلم.

٢١٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى البَائِعَ وَالمُبْتَاعَ.

قوله: (**حَتَّى يَبْدُوَ**): هو معتلٌّ غير مهموز، أي: يظهر، وهذا ظاهر.

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٥٨).

(٢) (أخذ): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (وأن).

(٤) (إنَّه): ليس في (ب).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٥٨).

(٦) في (ب): (وذكرت).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (٩/٣٥٩).

٢١٩٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهُوَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: يَعْنِي: حَتَّى تَحْمَرَّ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ): هو مُحَمَّدُ بن مقاتل، أبو الحسن، تقدَّم، وكذا تقدَّم (عَبْدُ اللهِ) بعده: أنَّه ابنُ المبارك الإمام.

قوله: (تَزْهُوَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ[١]: حَتَّى تَحْمَرَّ): هو بالزَّاي، يقال: تزهو وتُزهي، وجاء اللَّفظان في الحديث[٢] أي: حتَّى تصير[٣] زهوًا؛ وقد ابتدأ إرطابُها[٤] وطِيبها، يقال: زَهَت وأزهت، وأنكر بعضهم: (زهت)، قال ابن الأعرابيِّ: زهت: ظهرت، وأزهت: احمرَّت واصفرَّت، وهو[٥] الزَّهْو والزُّهْو[٦].

٢١٩٦ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَا قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقِّحَ، فَقِيلَ: وَمَا تُشَقِّحُ؟ قَالَ: تَحْمَارُّ وَتَصْفَارُّ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): تقدَّم أنَّ هذا هو القطَّانُ مرارًا، حافظُ الوقتِ، وشيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ): أمَّا (سَلِيم) فبفتح السِّين، وكسر اللَّام، و(حَيَّان) بفتح الحاء المهملة، وتشديد المثنَّاة تحت، الهُذَليُّ البصريُّ، صدوقٌ، عن سعيدِ بن ميناء ونافعٍ، وعنه: القطَّانُ وعفَّانُ بن مسلم، وثَّقه أحمدُ[٧] وابن مَعِين[٨].

قوله: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاء): تقدَّم أنَّ (ميناء) يُمدُّ ويُقصر.

قوله: (حَتَّى تُشَقِّحَ)، وكذا (وَمَا[٩] تُشَقِّحُ؟): هو بمثنَّاة فوق مضمومة، ثمَّ شين معجمة مفتوحة، ثمَّ

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (يَعْنِي).

(٢) زيد في (ب): (أي: تزهى)، الأولى في هذا الحديث، والثانية تقدَّمت في «صحيح البخاري» (١٤٨٨).

(٣) في (ب): (يصفر).

(٤) في (ج): (رطابها).

(٥) زيد في (ج): (من).

(٦) انظر «تهذيب اللغة» (١٩٧/٦)، والكلام بتمامه من «مطالع الأنوار» (٢٤١/٣).

(٧) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٤٩٥/٢).

(٨) انظر «الجرح والتعديل» (٣١٤/٤)، «تهذيب الكمال» (٣٤٨/١١).

(٩) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (مَا).

قاف مشدَّدة مكسورة، ثمَّ حاء مهملة، وقد فُسِّرت في الحديث بـ(**تَحْمَارُّ وتَصْفَارُّ**)، يقال: شقَّحت النَّخلة؛ إذا تغيَّر بُسرها من الاخضرار إلى الاصفرار، وقيل: إلى الاحمرار، وضبطه أبو ذرٍّ: بفتح القاف، فإذا كان هذا؛ فيجب أنْ تكون مشدَّدة والتَّاء مفتوحة (تَفَعَّل) منه، وقد جاء في حديث آخر بالهاء: (تَشقَّهَ)[م(١٨٣٦) (٨٣)]، قاله ابن قُرْقُول[مطالع ٧٢/٦]، وقال ابن الأثير: (حتَّى تشقَّح: هو أنْ تحمرَّ أو تصفرَّ، يقال: أشقَحَت البُسرة وشقَّحت إشقاحًا وتشقيحًا، والاسم: الشُّقْحة) انتهى، وكذا قال في «القاموس»: (أَشْقَحَ البُسْرُ: لَوَّن؛ كشَقَّحَ(١)، والنَّخل: أزهى) انتهى[القاموس: شقح].

٨٦- باب بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا

قوله: (**قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ**): هو معتلٌّ غير مهموز، أي: يظهر.

٢١٩٧- حَدَّثَنا عَلِيُّ بْنُ الهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ الرَّازِيُّ: **حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ**: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ، قِيلَ: وَمَا يَزْهُوُ؟ قَالَ: تَحْمَارُّ أَوْ تَصْفَارُّ.

قوله: (**حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ**): هذا تقدَّم أنَّه ابن بَشِير، وتقدَّم مُترجَمًا، وأنَّه فردٌ؛ ليس في الكتب السِّتَّة راوٍ اسمُه (هُشَيم) سواه[ح٣٣٥، ٤٠٢].

قوله: (**حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الحاء، وفتح الميم، وأنَّه الطويل، واسم أبيه: تير، ويقال: تيرويه، وأنَّ كلَّ ما في الكتب السِّتَّة(٢) (حُمَيدٌ عن أنس) فهو هذا إلَّا في حديث في «البخاريِّ» و«النَّسائيِّ»، وآخَرَ في «البخاريِّ» فقط؛ فهو حُمَيد بن هلال العدويُّ، وقد ذكرتُ غيرَ مرَّة الحديثَين مُعيَّنَين[ح٦١٠].

٨٧- بابٌ إِذَا بَاعَ الثِّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، فَهُوَ مِنَ البَائِعِ

٢١٩٨- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثِّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، فَقِيلَ: وَمَا تُزْهِيَ؟ قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ**؛ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟!».

قوله: (**أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ؟...**) إلى آخره: قال الدِّمياطيُّ: (قوله: «أرأيت إذا منع الله

(١) في (ب): (يقشقح)، وهو تحريفٌ.

(٢) (السِّتَّة): سقط من (ب) و(ج).

الثمرة؟» من قول أنسٍ، وقد جاء مُصرَّحًا به بعده في الباب السَّادس) [انتهى، أراد الدِّمياطيُّ بـ(الباب السَّادس)][1]: (باب بيع المخاضرة)، فإنَّ فيه: (فَقُلْنَا لأَنَسٍ: مَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ؛ بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟!)[ح٢٢٠٨]، وقد قال شيخنا لمَّا أنْ ذكر أنَّه مُدرَج: (بيَّن ذلك الخطيب في كتاب «المدرج»[2]، والدَّارقطنيُّ في تتبُّعه[3] روايات مالكٍ، وقال عبد الحقِّ: ليس بموصول عنه في كلِّ طريقٍ، ثمَّ روى بعده عن أنس: أنَّ النَّبيَّ ﷺ [قال]: «إن لم يثمرها الله؛ فبم يستحلُّ أحدُكم مالَ أخيه؟»)[التوضيح١٤/٤٩٢]، انتهى.

وقد وقع في نسخةٍ[4] هي في أصلنا وعليها علامة راويها بعد (تحمرَّ): (قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَرَأَيْتَ...»)، وعلى (قال...) إلى (وسلَّم) علامة نسخةٍ وراويها[5]، وعلى هذه النسخة؛ يكون من كلامه عليه الصلاة والسلام، وقد ذكرتُ لك ما فيه.

٢١٩٩ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ ثَمَرًا قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ؛ كَانَ مَا أَصَابَهُ عَلَى رَبِّهِ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَتَبَايَعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ».

قوله: (وَقَالَ[6] اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا...) إلى آخره: هذا تعليقٌ، وقد رواه مسلمٌ والنَّسائيُّ، والله أعلم، فمسلمٌ عن أبي الطاهر وحَرْملة، والنَّسائيُّ عن يونسَ ابنِ عبد الأعلى والحارثِ بن مِسكين؛ أربعتهم عن ابن وَهْب عن يونسَ به[م(١٥٣٨)(٥٨)، س٧/٢٦٣]/. [١/٢٧٦أ]

قوله: (عَلَى رَبِّهِ) أي: مالكه.

قوله: (وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ): الأولى: بالمثلَّثة، والثانية: بالمثنَّاة، وهذا ظاهر، وقدَّمت[7] أنَّ المرادَ بـ(الثَّمر) -بالمثلَّثة-: الرُّطبُ، لا كلُّ الثِّمار[قبل ح٢١٨٣]، والله أعلم.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٢) انظر «الفصل للوصل المدرج في النقل» (١/١٢١).

(٣) في (ج): (منعه)، انظر «الإلزامات والتتبع» (ص٣٥٩-٣٦٠).

(٤) زيد في (ب): (صحيحة).

(٥) وهي رواية أبوي ذرٍّ والوقت.

(٦) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (قال)؛ بلا واو.

(٧) في (ج): (وقد قدمت).

٨٨- بابُ شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ

قوله: (بَابُ شِرَاءِ الطَّعَامِ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّ (الشِّراء) يُمدُّ ويُقصر [قبل ح٢٠٦٨].

٢٢٠٠- حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنَ فِي السَّلَفِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، فَرَهَنَهُ دِرْعَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ): تقدَّم أنَّه بالغين المعجمة المكسورة، ثمَّ مثنَّاة تحت مخفَّفة، وفي آخره ثاء مثلَّثة، وهذا معروفٌ عند أهله، وكذا تقدَّم (الأَعْمَشُ): أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحمَّدٍ القارئ، وكذا تقدَّم (إِبْرَاهِيم): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، وكذا تقدَّم (الأَسْوَد): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، وكذا تقدَّم أنَّ الطعام كان ثلاثين صاعًا من شعير، وتقدَّم ما فيه، وكذا تقدَّم (اليَهُودِيُّ) أنَّه أبو الشَّحم، وتقدَّم أنَّ (الأَجَل) كان سنة، وتقدَّم أنَّ (الدِّرْع) ذات الفضول، وتقدَّم عدد أدراعه عليه الصلاة والسلام [ح٢٠٦٨].

٨٩- بابٌ إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بِتَمْرٍ خَيْرٍ مِنْهُ

قوله: (تَمْرٍ(١) بِتَمْرٍ): كلاهما بالمثنَّاة فوق، وهذا ظاهر.

٢٢٠١- ٢٢٠٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ المَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» قَالَ: لَا وَاللهِ يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلْ، بِعِ الجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا».

قوله: (عَنْ عَبْدِ المَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): هو ابن عوف، قال ابنُ قُرْقُول: (وفي «البيوع» عن عبد الحَمِيد بن سُهَيل؛ كذا ليحيى وبعض رواة «الموطَّأ»[٢/٦٢٣]، وللقعنبيِّ وابن القاسم في آخرين: «عبد المجيد»، وهو الأكثر، و«عبد المجيد»(٢) ذكره البخاريُّ في «الصَّحيح» و«التاريخ»[٦/١١٠](٣)، وقد

(١) في النُّسخ: (تمرًا)، والمثبت من «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) في النسخ تبعًا لنسخ «المطالع» الخطِّيَّة: (عبد الحميد)، والمثبت من «المشارق» (٢/٣١١) والمطبوع من «المطالع».

(٣) انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٨/٢٦٩).

اختلف فيه الرواة عن مسلم في «بَاب آخِر[(١)] ما نَزَل من القرآن»[م٣٠٢٤]، والجُلُوديُّ يقول: «عبد المجيد»، وابن ماهان يقول: «عبد الحميد»[المطالع٥/٩٨]، انتهى.

قوله: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): إنْ قلت: لِمَ لم يعطف أبا هريرة على أبي سعيد بغير إعادة حرف الجرِّ؟ والذي ظهر لي في الجواب: أنَّ سعيدًا أخذه في مجلس عن أبي سعيد، وفي مجلسٍ آخَرَ عن أبي هريرة، فجمعهما كذلك، ولو كانا مجتمعين في وقتِ الأخذِ؛ لعطفه بغير إعادة حرف الجرِّ، والله أعلم[(٢)].

قوله: (اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ): وسيأتي في (الاعتصام): (بَعَث أخا بني عديٍّ بن النَّجَّار، واستعمله على خيبر)[خ٧٣٥٠]، هذا الرجل هو سواد بن غزيَّة بن وهب البلويُّ، حليف بني عديٍّ بن النَّجَّار، وقد حكوا في قوله: (استعمل رجلًا) في الرجل قولين؛ أحدهما: هذا، والثاني: أنَّه مالك بن صَعْصَعة الخزرجيُّ، ذكره الخطيب[الأسماء المبهمة٣٧٤]، وجزم ابن بَشْكُوال[الغوامض١/١٩٠] بالأوَّل، والقولان إنَّما يأتيان في رواية: (استعمل رجلًا على خيبر)، وأمَّا إذا جاءت الرِّواية: (بعث أخا بني عديٍّ) فلا يجيء إلَّا القول الأوَّل، والله أعلم.

قوله: (جَنِيبٍ): هو بفتح الجيم، وكسر النُّون، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ موحَّدة، قال مالك: هو الكبيس، وقال غيره: كلُّ تمر ليس بمُختلِط، خلافَ الجَمْعِ، وقال الطَّحَّاويُّ وابن السكن: هو الطَّيِّب[(٣)]، وقيل غير ذلك[(٤)].

قوله: (بِعِ الجَمْعَ): هو بفتح الجيم، وإسكان الميم، وهو من التَّمر كلُّ ما لا[(٥)] يُعرَف له اسمٌ من التمر، وفُسِّر في «مسلم»: (الخلط من التمر)[م١٥٩٥]، أي: المختلط، وحكى المطرِّز[(٦)]: أنَّ الجمع: تمر الدَّقَل[المغرب١/١٥٨].

---

(١) في النسخ: (في آخر باب)، والمثبت من مصدره.

(٢) هذه الفقرة جاءت في النُّسخ مستدركة متقدِّمة على قوله: (عن عبد المجيد...).

(٣) انظر «شرح مشكل الآثار» (٣/٣٣٦).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٤٨).

(٥) في (ت): (لم).

(٦) في (ت): (المطرزيُّ)، وهو هو.

٩٠ - بابُ قَبْضِ مَنْ بَاعَ نَخلًا قَدْ أُبِّرَتْ، أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً، أَوْ بِإِجَارَةٍ

قوله: (قَدْ أُبِّرَتْ): يقال: أَبَرتُ النَّخلةَ وأبَّرتُها؛ بالتَّخفيف والتَّشديد، فهي مأبورة ومُؤبَّرة، أي: المُلقَّحة، والاسم: الإبار؛ وهو التَّلقيح(١).

٢٢٠٣ - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُخْبِرُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: أَيُّمَا نَخْلٍ بِيعَتْ قَدْ أُبِّرَتْ لَمْ يُذْكَرِ الثَّمَرُ؛ فَالثَّمَرُ لِلَّذِي أَبَّرَهَا، وَكَذَلِكَ العَبْدُ وَالحَرْثُ، سَمَّى لَهُ نَافِعٌ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَ.

قوله: (وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ): هذا هو إبراهيم بن المنذر، كذا قيَّده المِزِّيُّ في «أطرافه» في المراسيل والموقوفات(٢)، وهو إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حِزَام بن خُوَيلد بن أسَدٍ الأسَديُّ الحِزاميُّ المدنيُّ، أبو إسحاق، من كبار العلماء والمُحدِّثين بالمدينة، روى عن مالك، كذا في «التهذيب»(٣)، وعنِ ابنِ عُيَينة، ومعنٍ القزَّازِ(٤)، وأنسِ بن عِيَاض، وابنِ وَهْبٍ، وعبدِ العزيز ابن [أبي] ثابت الزُّهريِّ، وخلقٍ، وعنه: البخاريُّ، وابنُ ماجه، وأحمدُ ابن أبي خيثمة، وثعلب النَّحْويُّ، ومُحمَّدُ بن إبراهيم البُوشَنْجِيُّ، وخلقٌ، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، وقال صالحٌ جَزَرة: (صدوق)، وذمَّه أحمدُ ابن حنبل؛ لكونه خلط في القرآن، قال يعقوب الفسويُّ: (مات في المحرَّم سنة «٢٣٦هـ»)، أخرج له البخاريُّ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٦٧]، وصحَّح عليه(٥).

وقد تقدَّم أنَّ مثلَ هذا يكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا مُطَوَّلًا[ح١٤٢]، والله أعلم.

قوله: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ): قال المِزِّيُّ في «أطرافه» في أواخر المراسيل والموقوفات بعد تطريفه:

---

(١) انظر «جمهرة اللغة» (٢/١٠٢٠)، «الصحاح» مادَّة (أبر).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (١٣/٤٠٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٢٠٧)، «تذهيب التهذيب» (١/٢٧٢)، وقال الحافظُ في «تهذيب التهذيب» (١/٨٨): (ما أظنُّه لَقِيَ مالكًا، لكن وقع في «الرواة عن مالك» للخطيب بإسنادٍ فيه نظرٌ إلى إبراهيمَ بنِ المنذر قال: سمعتُ رجلًا يسأل مالكًا...؛ فذكر مسألةً، ولم يخرِّج له عنه حديثَه).

(٤) في (ب): (الفراد)، وفي (ج): (الفذار)، وكلاهما تحريفٌ.

(٥) انظر: «تاريخ بغداد» (٦/١٧٩)، «المعرفة والتاريخ» (١/٧٤)، «تهذيب الكمال» (٢/٢٠٧).

(هشامٌ هذا: هو ابن سليمان [بن عكرمة بن خالد بن العاصي[١] القرشيُّ][٢] المخزوميُّ إنْ شاء الله)، انتهى[٣]، وقال الذهبيُّ في «ميزانه» في ترجمة هشام بن سليمان المخزوميِّ وقد ذكر هذا المكان ما لفظه: (هشام: هو ابن سليمان المخزوميُّ، لا ابن يوسف الصَّنعانيُّ) انتهى[الميزان ٤/٣٠٠].

وقد تقدَّم (ابْنُ جُرَيْجٍ): اسمُه[٤] عبدُ الملك بنِ عبد العزيز بن جُرَيج، أحدُ الأعلام، وكذا تقدَّم (ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ): أنَّه عَبد الله بن عُبيد الله ابن أبي مُليكة التيميُّ، مؤذنُ ابنِ الزُّبير وقاضيه، مُترجَمًا[قبل ح٤٨].

قوله: (قَدْ أُبِّرَتْ): تقدَّم أعلاه ما التَّأبير، وأنَّه يقال: (أُبِرَتْ) و(أُبِّرَتْ).

قوله: (لَمْ يُذْكُرِ الثَّمَرُ): (يُذكَر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه[٥]، ومُسمًّى أيضًا، و(الثَّمر) -بالمثلَّثة- على الأوَّل مرفوعٌ، وعلى الثاني منصوبٌ، وكذا تقدَّم (أَبَّرَهَا) أنَّه بالتَّخفيف والتَّشديد أعلاه.

٢٢٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبِّرَتْ؛ فَثَمَرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

قوله: (فَثَمَرُهَا): هو بالمثلَّثة، وهذا ظاهر.

٩٣ - بابُ بَيْعِ الْمُخَاضَرَةِ

قوله: (بَابُ بَيْعِ الْمُخَاضَرَةِ): هو بالخاء والضَّاد المعجمتين[٦]، وهو بيع الثِّمار خضراء قبل بدوِّ صلاحها[٧].

٢٢٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ، فَقُلْنَا لأَنَسٍ: مَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ؛ بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟!

قوله: (حَتَّى تَزْهُوَ): تقدَّم الكلام عليه قريبًا.

---

(١) في (ب): (القاضي)، وهو تصحيفٌ.

(٢) في (ج) بدل ما بين معقوفين: (المخزومي وقد ذكر هذا المكان ما لفظه: هشام: هو ابن سليمان)، وهو سبقُ نظرٍ.

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (١٣/٤٠٥).

(٤) في (ت): (أنَّه).

(٥) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٦) في (ب): (بالخاء المعجمة، والضَّاد المعجمة).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٤٦٦-٤٦٧).

قوله: (أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ...) إلى آخره: هذا بيِّنٌ فيه الإدراجُ أنَّه من قول أنسٍ.

٩٤- بابُ بَيْعِ الجُمَّارِ وَأَكْلِهِ

قوله: (بَابُ بَيْعِ الجُمَّارِ): هو بضمِّ الجيم، وتشديد الميم[1]، وفي آخره راء؛ وهو قلبُ النَّخلة، قال ابن المُنيِّر بعد أنْ ساق الحديث: (ليس في الحديث ما يدلُّ على بيع الجُمَّار إلَّا بالقياس على أكله؛ إذ يدلُّ على أنَّه مباحٌ، واستغرب الشَّارح -يعني: ابن بطَّال- ذكره لبيع الجُمَّار؛ [بناءً على أنَّه مُجمَع عليه، وأنَّه لا يَتخيَّل أحدٌ فيه المنعَ[2]، وقد وقع في عصرنا لبعضهم][3] إنكارٌ على مَن حَسَمَ[4] نخلَه ليأكله؛ تحرُّجًا من أكل غيره ممَّا لم يَصْفُ من الشُّبهة، ونسبتُه لإضاعة المال/، وذهل عن كونه حفظ [١/٢٧٦ب] ماله بماله)، انتهى[المتواري ٢٤٦].

٢٢٠٩- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ المَلِكِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جُمَّارًا، فَقَالَ: «مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ كَالرَّجُلِ المُؤْمِنِ»، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَحْدَثُهُمْ، قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه الوضَّاح بن عبد الله مُترجَمًا[ح٥٨].

قوله: (عَنْ أَبِي بِشْرٍ): تقدَّم أنَّه بكسر[5] الموحَّدة، وإسكان الشِّين المعجمة، وتقدَّم أنَّ اسمَه جعفرُ ابن أبي وحشيَّة إياسٍ مُترجَمًا[ح٦٠].

٩٥- بابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الأَنصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ فِي البُيُوعِ، وَالإِجَارَةِ، وَالمِكْيَالِ، وَالوَزْنِ، وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمِ المَشْهُورَةِ

وَقَالَ شُرَيْحٌ لِلْغَزَّالِينَ: سُنَّتُكُمْ بَيْنَكُمْ.

وَقَالَ عَبْدُ الوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ: لَا بَأْسَ العَشَرَةُ بِأَحَدَ عَشَرَ، وَيَأْخُذُ لِلنَّفَقَةِ رِبْحًا.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِهِنْدٍ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالمَعْرُوفِ»، وَقَالَ: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النِّساء: ٦].

---

(١) في غير (ت): (الجيم)، وهو سبق قلم.

(٢) انظر «شرح ابن بطَّال» (٦/٣٢٩).

(٣) ما بين معقوفين ليس في النسخ، وهو مثبتٌ من مصدره.

(٤) في مصدره: (جمَر)، وكلاهما صحيح.

(٥) زيد في (ت): (الباء).

وَاكْتَرَى الحَسَنُ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مِرْدَاسٍ حِمَارًا، فَقَالَ: بِكَمْ؟ قَالَ: بِدَانِقَيْنِ، فَرَكِبَهُ، ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ: الحِمَارَ الحِمَارَ، فَرَكِبَهُ، وَلَمْ يُشَارِطْهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِنِصْفِ دِرْهَمٍ.

(بَابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ)... إلى (كِتَاب السَّلَمِ)

قال ابن المُنَيِّر بعد أن ساق ما في الباب: (مقصوده بهذه الترجمة إثباتُ الاعتماد على العُرْف، وأنَّه يُقضَى[(١)] به على ظواهر الألفاظ، ويُرَدُّ إلى ما خالَفَ الظَّاهرَ من العُرْف، ولهذا ساق: «لا بأس العشرة بأحد عشر»، أي: لا بأس أن يبيعه سلعةً مرابحةً للعشرة أحد عشر[(٢)]، فتكون الجملة أحدًا وعشرين، ولكنَّ العُرفَ فيه أنَّ للعشرة واحدًا ربحًا، فيُقضى بالعُرف على اللَّفظ، وإذا صحَّ الاعتماد على العُرف معارضًا بالظَّاهر؛ فالاعتماد عليه مُطلَقًا أولى، ووجه دخول حديث أبي طيبة في الترجمة: أنَّه عليه الصلاة والسلام لم يشارِطْه؛ اعتمادًا على العُرف في مثله)، انتهى[المتواري ٢٤٧].

قوله في الترجمة: (**أَمْرَ الأَنْصَارِ**[(٣)]): كذا في أصلنا الذي سمعت فيه على العراقيِّ الحافظ، والذي أحفظه ورأيته في النُّسخ: (الأمصار) بالميم، جمع (مِصر)، وقد رأيته كذلك -أعني: كما في النُّسخ[(٤)]- في أصلنا الدمشقيِّ، وكذا[(٥)] في نسخة، وعلَّم عليه علامة الفربريِّ، وعمل في الهامش: (الأنصار)[(٦)]، وعمل[(٧)] عليه علامة اصطلاحًا له، ومعنى العلامة: أنَّ ثلاثَ نسخٍ خالفت نسخة الفربريِّ.

قوله: (**وَقَالَ شُرَيْحٌ**): هو بالشِّين المعجمة، وفي آخره حاء مهملة، تقدَّم أنَّه ابنُ الحارث القاضي، أحدُ الأعلام، تقدَّم.

قوله: (**سُنَّتُكُمْ بَيْنَكُمْ**): يجوز في (سنَّتكم) النَّصب والرفع[(٨)]، وإعرابهما ظاهر.

قوله: (**وَقَالَ عَبْدُ الوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ**): أمَّا (عبد الوهَّاب) هو ابن عبد المجيد بن

---

(١) في النسخ: (يُمضى)، والمثبت من مصدره.

(٢) زيد في بعض النسخ الخطية لمصدره: (وظاهره أنَّ ربح العشرة أحد عشر).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (الأمصار).

(٤) في (أ): (في أصلنا)، وسقط من (ب) و(ت) و(ج)، والمثبت موافق لحاشية في هامش (ق) بخطِّ المؤلِّف، وحاشية نُقِلت عنه في هامش (ي)، وبه يستقيم الكلام.

(٥) زيد في (ب): (في أصلنا)، ولعلَّه تكرارٌ.

(٦) في النسخ: (الأمصار)، والمثبت من حاشية في هامش (ق) بخطِّ المؤلِّف، وحاشية نُقِلت عنه في هامش (ي).

(٧) في (ب): (وعلم).

(٨) رواية «اليونينيَّة» بالرفع.

الصَّلت الثَّقفيُّ، تقدَّم مرارًا ومرَّةً مُترجَمًا[ح٤٥٦]، و(أيُّوب): هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيانيُّ، و(مُحَمَّد): هو ابنُ سيرين، والله أعلم.

قوله: (**لَا بَأْسَ العَشَرَةُ بِأَحَدَ عَشَرَ**) أي: لا بأس أن تبيع[1] السلعة إذا كان ثمنها عشرة بأحد عشر، وقد تقدَّم أعلاه[2] في كلام ابن المُنَيِّر.

قوله: (**وَيَأْخُذُ لِلنَّفَقَةِ رِبحًا**): قال شيخنا: (واختلفوا في النفقة، هل يأخذ لها ربحًا في بيع المرابحة؟ فقال مالك: لا، إلَّا فيما له تأثيرٌ في السِّلعة، وعينٌ قائمةٌ؛ كالصِّبغ، والخياطة، والكِماد[3]، فهذا كلُّه يُحسَب كلُّه في أصل المال، ويُحسَب له الرِّبح؛ لأنَّ تلك[4] المنافع كلَّها سلعةٌ ضُمَّت إلى سلعته، قال مالك: ولا يُحسَب في المرابحة أجرُ السِّمسار، ولا الشدُّ، ولا الطَّيُّ، ولا النَّفقةُ على الرَّقيق، ولا كراءُ البيت، وإنَّما يُحسَب هذا في أصل المال، وما يُحسَب[5] له ربحٌ، وأمَّا كراء البزِّ؛ فيُحسَب[6] له الربحُ؛ لأنَّه لا بدَّ منه، ولا يمكنه حملُه بيده من بلد إلى بلد[7])[التوضيح١٤/٥٢٠]، وكلام الشَّافعيَّة في ذلك معروف[8]، وكذا كلام غيرهم[9]، وإنَّما ذكرت ذلك[10] ليُعرَف قوله: (ويأخذ للنفقة ربحًا) ما المراد بـ(النَّفقة)، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ لِهِنْدٍ**): هي هند[11] بنت عُتْبة بن ربيعة، زوجُ أبي سفيان، من مسلمة الفتح، أقرَّهما عليه الصلاة والسلام على نكاحهما، وكانت امرأةً فيها ذكرة، لها نفس وأَنَفَة، شهدت أُحُدًا كافرةً مع زوجها، فلمَّا قُتِل حمزةُ رحمة الله عليه؛ وَثَبَتْ عليه، وشقَّتْ بطنَه، واستخرجَتْ كبدَه، فشوت منه وأكلت فيما يُقال؛ لأنَّه كان قَتَل أباها يوم بدر، وقد قيل: إنَّ الذي مثَّل[12] بحمزة معاويةُ بن المغيرة

---

(١) في (ب): (يبيع).

(٢) في (ب): (بظاهرها).

(٣) في النسخ: (والكمال)، والمثبت من مصدره.

(٤) في النسخ: (ملك)، وهي محتملة في (أ)، والمثبت من مصدره.

(٥) في (أ) و(ب): (يحب)، وفي (ج): (يجب)، وكلاهما تحريف، والمثبت من مصدره، و(ما) قبله نافية.

(٦) في (ت) و(ج): (فيحب)، وهو تحريفٌ.

(٧) انظر «الموطَّأ» (٢/٦٦٨)، «المدونة الكبرى» (١٠/٢٢٦).

(٨) انظر «روضة الطالبين» (٣/٥٢٧).

(٩) انظر «فتح القدير» (٦/١٢٥)، «المغني» لابن قدامة (٥/٦٣٤).

(١٠) في (ت) و(ج): (لك).

(١١) (هند): سقط من (ب).

(١٢) في النسخ: (تمثَّل)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

ابن أبي العاصي بن أميَّة، وقتله النَّبيُّ ﷺ صبرًا مُنصرَفه من أحُد، ثمَّ خُتِم لها بالإسلام فأسلمت يوم الفتح، فلمَّا أخذ رسول الله ﷺ البيعة على النساء، ومن الشرط فيها: ألَّا يسرقنَ، ولا يزنينَ؛ قالت له هندٌ: وهل تزني الحُرَّة أو تسرق يا رسول الله؟! قال: «ولا يقتلنَ أولادهنَّ»، قالت: قد ربَّيناهم صغارًا، وقتلتَهم أنت ببدر كبارًا[١]، أو نحو هذا من القول[٢]، ترجمتُها معروفةٌ، ﵂، تُوفِّيَت في خلافة عمر ﵁ في اليوم الذي مات فيه أبو قحافة والد أبي بكر سنة أربعَ عشرةَ، والله أعلم، ويقال[٣]: حضرت اليرموكَ مع زوجها[٤]، واليرموك سنة (١٥هـ) في خلافة عمر ﵁.

قوله: (**وَاكْتَرَى الحَسَنُ مِنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مِرْدَاسٍ**): أمَّا (الحسن)، فهو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، وأمَّا (عبد الله بن مرداس) فلعلَّه المحاربيُّ، يروي عنِ ابنِ مسعودٍ، روى عنه أهلُ الكوفة، ذكره ابنُ حِبَّان في «ثقاته[٥]»[٥/٢٤]، فإن لم يكن هو؛ فلا أعرفه، والله أعلم.

قوله: (**بِدَانِقَيْنِ**): الدَّانق؛ بفتح النُّون وكسرها[٦]: سدس الدِّرهم.

قوله: (**الحِمَارَ الحِمَارَ**): هما منصوبان، ونصبهما معروف، أي: أحضرِ الحمارَ أو أعطِني[٧] الحمارَ.

٢٢١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَجَمَ رَسُولَ اللهِ ﷺ **أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ.**

قوله: (**أَبُو طَيْبَةَ**): تقدَّم الخلاف في اسم أبي طَيْبة، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه؛ فانظره قُبَيل (باب التِّجارة فيما يُكرَه لُبْسُه)[ح٢١٠٢].

قوله: (**فَأَمَرَ لَهُ[٨] بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ**): تقدَّم ما زنة الصَّاع فيما مضى في (الغسل) وغيره، فانظره[قبل ح٢٠١ وح٢٥١ وح١٥٠٣].

---

(١) في (ب): (كفارًا).

(٢) أخرجه بنحوه ابنُ سعدٍ في «الطبقات الكبرى» (١٠/٢٢٥-٢٢٦).

(٣) (يقال): ليس في (ب) و(ت) و(ج).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٩٤٢)، «أسد الغابة» (٦/٢٩٦)، «الإصابة» (٤/٤٢٥)، وما بعدها سقط من (ت) و(ج).

(٥) في (ب): (الثقات).

(٦) رواية «اليونينيَّة» بفتح النون.

(٧) في (ب) و(ج): (أعطي)، ولا يصحُّ.

(٨) زيد في «اليونينيَّة»: (رسولُ الله ﷺ).

قوله: (**وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ**): (أهله): هو مُحيِّصة بن مسعود، وخراجه كان ثلاثة آصع، فوُضِع عنه صاعٌ بشفاعته، قال ابن الأثير: (مولى بني حارثة، ثمَّ مولى مُحيِّصة بن مسعود) [الأسد ٥/١٨٥]، وقد تقدَّم قُبَيل (بَاب التِّجارة فيما يُكرَه لبسه)[ح٢١٠٤].

قوله: (**مِنْ خَرَاجِهِ**): الخراج والضَّريبة: هو شيء يجعله السيِّد على عبده يؤدِّيه إليه كلَّ يوم، وما فضل من غلَّته(١) فهو له، والله أعلم.

٢٢١١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: قَالَتْ هِنْدٌ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ آخُذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا؟ قَالَ: «خُذِي أَنْتِ وَبَنِيكِ مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضلُ بن دُكَين.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بن سعيد بن مسروق، أحدُ الأعلام المشهورين.

قوله: (**قَالَتْ هِنْدٌ أُمُّ مُعَاوِيَةَ**): تقدَّم الكلام عليها أعلاه(٢) فانظره[قبل ح٢٢١٠]/. [١/٢٧٧أ]

قوله: (**إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ**): (أبو سفيان): صخرُ بن حَرْب بن أميَّة بن عبد شمس بن عبد مناف، تقدَّم في أوَّل هذا التعليق في حديث هرقل[ح٧].

فائدة: ذَكرَ هذا الحديثَ أصحابُ الشَّافعيِّ في القضاء على الغائب(٣)، وكذا استدلَّ غيرهم من العلماء(٤) كالبخاريِّ في مكانه من (القضاء)[ح٧١٨٠]، وقد قال السُّهيليُّ في «روضه» في (غزوة الفتح): (إنَّ هندًا بنت عتبة امرأة أبي سفيان بايعت رسول الله ﷺ على الصفا...) إلى قوله: (لكن يا رسول الله؛ أبو سفيان رجل مِسِّيك، ربَّما أخذتُ من ماله بغير علمه ما يُصلِح ولدَه، فقال رسول الله ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»، ثمَّ قال: «أإنَّك هند؟» قالت: نعم، يا رسول الله، اعف عنِّي عفا الله عنك، وكان أبو سفيان حاضرًا، فقال: أنت في حلٍّ ممَّا أخذتِ...) إلى آخره[الروض ٤/١١٤]، فهذا كان حاضرًا سامعًا كلامها(٥)، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (عليه)، وهو تصحيفٌ.

(٢) في (ب): (في الورقة التي قبل هذه).

(٣) انظر «مغني المحتاج» (٤/٥٤٢).

(٤) انظر «الذخيرة» (١٠/١١٣)، «المغني» لابن قدامة (١٣/٦٣١).

(٥) قال النووي في «المنهاج شرح مسلم» (١٢/٢٣٥): (ولا يصحُّ الاستدلال بهذا الحديث للمسألة؛ لأنَّ هذه القضيَّة كانت بمكَّة، وكان أبو سفيان حاضرًا بها، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائبًا عن البلد أو مستترًا لا يُقدَر =

٢٢١٢- حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ فَرْقَدٍ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ: ﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [النِّساء: ٦]؛ أُنْزِلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ، وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ فَقِيرًا، أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ.

قوله: (حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ): قال الجيَّانيُّ ما لفظه: (وقال -يعني: البخاري- في «الصَّلاة»[ح٤٩٤]، و«البيوع»[ح٢٢١٢]، و«تفسير سورة النساء»[ح٤٥٧٥]: «حدثني إسحاق: حَدَّثَنَا عبد الله بن نُمَير»، لم أجد «إسحاق» هذا منسوبًا لأحد من الرُّواة، ولا نسب أبو نصرٍ «إسحاق عن ابن نُمَير» في كتابه) انتهى[تقييد ٩٦٩/٣]، وقال شيخُنا: (والبخاريُّ أخرج الأخيرَ عن إسحاقَ؛ وهو ابنُ منصور، كما صرَّح به في «التفسير»[ح٤٥٧٥](١)، ولمَّا(٢) استخرجه أبو نُعَيم هناك من طريق إسحاق بن إبراهيم؛ قال: «رواه -يعني: البخاري- عن إسحاقَ بنِ منصور»)، انتهى، وكذا قال المِزِّيُّ في «أطرافه»[١٦٤/١٢]: (إنَّ البخاريَّ أخرجه -يعني: هذا الحديث- في «البيوع» و«التفسير» عن إسحاقَ بنِ منصور، نسبه في «التفسير»، ولم ينسبه في «البيوع»)[التوضيح ٥١٧/١٤]، انتهى.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ): تقدَّم في كلام الجيَّانيِّ أعلاه: عبد الله بن نُمَير، وهو كذلك، وكذا قال المِزِّيُّ(٣)، وهو يروي عن هشامِ بنِ عروةَ والأعمشِ، وعنه: ابنُه، وأحمدُ ابن حنبل، وابنُ مَعِين، حجَّةٌ، كنيتُه أبو هشامٍ، وهو همْدانيٌّ، تُوفِّيَ سنة (١٩٩هـ)، أخرج له الجماعة(٤)، وقد قدَّمتُه، ولكن طال به العهد[ح٦٨٣].

= عليه أو متعذِّرًا، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجودًا، فلا يكون قضاءً على الغائب، بل هو إفتاء)، ويؤيِّده ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٤٨٦/٢) من حديث فاطمة بنت عتبة أنَّ أبا حذيفة بن عتبة ﵁ أتى بها وبهند بنت عتبة رسولَ الله ﷺ تبايعه، فقالت: (أخذ علينا، فشرط علينا، قالت: قلت له: يا ابن عمٍّ؛ هل علمت في قومك من هذه العاهات أو الهَنَات شيئًا؟ قال أبو حذيفة: إيهًا؛ فبايعيه، فإن بهذا يبايع، وهكذا يشترط، فقالت هند: لا أبايعك على السرقة، إنِّي أسرق من مال زوجي، فكفَّ النَّبيُّ ﷺ يدَه، وكفَّت يدها، **حتَّى أرسل إلى أبي سفيان**، فتحلَّل لها منه، فقال أبو سفيان: أمَّا الرطب؛ فنعم، وأمَّا اليابس؛ فلا، ولا نعمة، قالت: فبايعناه...) وقال: (صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه).

(١) وهو فيه غير منسوب.

(٢) في النسخ: (وكما)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «تحفة الأشراف» (١٦٤/١٢).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٢٥/١٦).

قوله: (وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ[1]): و(ابنُ سلَام) نسخة، وقد تقدَّم أنَّ (سلَامًا) بتخفيف اللَّام على الأصحِّ، وقد تقدَّم ذلك مُطوَّلًا[ح٢٠]، وقد قال الجيَّانيُّ: (وقال -يعني: البخاري- في «المغازي» في آخِرِ «حديث[2] الإفك»: «وقال مُحَمَّد: حَدَّثَنَا عثمان بن فرقد: سمعتُ هشامًا عن أبيه...»[ح٤١٤٥]) إلى أن قال: (هكذا رواية أبي زيدٍ والنَّسفيِّ عن البُخاريِّ، وفي نسخةِ الأَصيليِّ عن أبي أحمدَ: «قال مُحَمَّدُ بن عقبة: حَدَّثَنَا عثمان بن فرقد»، وكذا لأبي ذرٍّ عنِ المستملي، ونسبه ابنُ السَّكَن: مُحَمَّد بن مقاتل، وهذا عندي بعيدٌ، وقال في «البيوع»: «حدَّثني مُحَمَّد[3]: حدَّثني عثمان بن فرقد: سمعت هشامًا...») فذكر هذا المكان، ثمَّ قال: (ولعلَّه مُحَمَّد بن عقبة الشَّيبانيُّ، ونسبه ابن السَّكَن: مُحَمَّد بن سلَام)، انتهى[التقييد ١٠٣٥/٣]، والمِزِّيُّ لم ينسبه، إنَّما قال: (مُحَمَّد عن عثمان بن فرقد)[تحفة ١٨٣/١٢].

قوله: (الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ): الوجه: (يقوم)[4].

٩٦- بابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ

قوله: (بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ): قال ابن المُنَيِّر: (أدخل حديث الشفعة في البيع؛ لأنَّه إذا كان الشريك يأخذ الشِّقْص من المشتري قهرًا[5] بالثَّمن؛ فَأَخْذُه له من شريكه مبايعةً[6] جائزٌ قطعًا، وفيه إشارة إلى أنَّ الشفعةَ بيعٌ، وهو أحدُ المذهبَين فيها)، انتهى[المتواري ٢٤٨].

٢٢١٣- حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ: جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ؛ فَلَا شُفْعَةَ.

قوله: (حَدَّثَنَا[7] مَحْمُودٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ): (محمود) هذا: هو ابنُ غَيلان، مشهورٌ، وكذا تقدَّم (مَعْمَرٌ): أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بن

---

(١) (بن سلَام): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٢) زيد في (ب): (البخاري في)، وهو تكرارٌ.

(٣) (حدثني محمد): سقط من (ب).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٤٧٥/٤): (رواية: «يقيم» موجَّهةٌ، أي: يلازمه أو يقيم نفسه عليه).

(٥) في (ب): (فهو أما)، وهو تحريفٌ.

(٦) في (ب): (متابعة)، وهو تصحيفٌ.

(٧) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثني).

مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، وكذا تقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه ابنُ عبدِ الرَّحمن بن عوف، وأنَّه عبدُ الله، وقيل: إسماعيل، وأنَّه أحدُ الفقهاء السَّبعة، وتقدَّم (جَابِر): أنَّه [ابنُ] عبدِ الله بن عَمرو بن حرام الأنصاريُّ، رضي الله عنه وعن أبيه.

قوله: (وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ): بالتَّخفيف، وفي أصلنا: بالتَّشديد.

٩٧- بابُ بَيْعِ الأَرْضِ وَالدُّورِ وَالعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ

قوله: (وَالعُرُوضِ): هو بضمِّ العين، جمع (عَرَض[1]) بفتحها: كلُّ شيءٍ فهو عَرَض، سوى الدراهم والدنانير؛ فإنَّهما عينٌ، قال أبو عبيد: العُروض: الأمتعة التي لا يدخلها كيلٌ ولا وزنٌ، ولا تكون حيوانًا ولا عقارًا[2].

٢٢١٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ.

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ بِهَذَا، وَقَالَ: فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ.

تَابَعَهُ هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ.

قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: فِي كُلِّ مَالٍ، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ): قال الدِّمياطيُّ: (واسمُ محبوبٍ الحسنُ، ومحبوبٌ لقبٌ، وهو به أشهرُ[3])، انتهى.

---

(١) في (أ) و(ب): (غَرض)، وهو تصحيفٌ.

(٢) انظر «تهذيب اللغة» (١/٢٨٩)، والكلام بتمامه في «الصحاح» مادَّة (عرض).

(٣) قال الحافظُ في «الفتح» (١٠/٥٢٣): (محمَّد بن محبوب شيخُه: هو أبو عبد الله البُنَانيُّ البصريُّ، وهو غيرُ محمَّدِ بن الحسن الذي لقبه محبوب، ووهم مَن وحَّدَهما...، بل هما اثنان: أحدُهما في عداد شيوخ الآخَرِ، وشيخُ البُخاريِّ اسمُه محمَّدٌ، واسمُ أبيه محبوبٌ، والآخَرُ اسمُه محمَّد، واسمُ أبيه الحَسَن، ومحبوب لقبُ محمَّدٍ، لا لقبُ الحسنِ، وقد أخرج له البخاريُّ في «كتاب الأحكام» حديثًا واحدًا قال فيه: «حدَّثنا محبوبُ بن الحسن» [ح٧١٥٧]، وسبب الوهم: أنَّه وقع في بعض الأسانيد: «حدَّثنا محمَّد بن الحسن محبوبٌ»، فظنُّوا أنَّه لقبُ الحسنِ، وليس كذلك)، وانظر ترجمة محمَّد بن محبوب البُناني في «تهذيب الكمال» (٢٦/٣٧٠)، وترجمة (محبوب) محمَّد بن الحسن القرشي فيه (٢٥/٧٤).

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): تقدَّم أنَّه ابنُ زياد العبديُّ مولاهم، تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٦]، وكذا تقدَّم (مَعْمَرٌ) أعلاه ضبطًا[ح٢٢١٣]، وقبله مُترجَمًا(١)، وأنَّه ابنُ راشد[ح٣٧]، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ) أعلاه وقبله، [وكذا (أَبُو سَلَمَةَ) أعلاه وقبله، وكذا (جَابِر) أعلاه وقبله](٢).

قوله: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): تقدَّم أنَّه ابنُ زيادٍ أعلاه.

قوله: (تَابَعَهُ هِشَامٌ): الضمير في (تابعه) يعود على عبد الواحد، والظَّاهر أنَّ هذا هشامُ بنُ يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، تقدَّم مُترجَمًا[ح٨٨٥]، ومتابعةُ هشامٍ أخرجها البخاريُّ في (الشَّرِكة)[ح٢٤٩٥] و(ترك الحِيَل)[ح٦٩٧٦] عن عبد الله بن مُحمَّد، عن هشام، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ.

قوله: (قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: فِي كُلِّ مَالٍ): حديثُ عبدِ الرزَّاق أخرجه البُخاريُّ في (البيوع) عن محمود، عن عبد الرزَّاق، عن مَعْمَر، عن الزُّهريِّ به[ح٢٢١٣].

قوله: (رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنِ الزُّهْرِيِّ): هذا هو عبدُ الرَّحمن بن إسحاق القرشيُّ، عبَّادٌ، عنِ المَقْبُريِّ، والزُّهريِّ، وأممٍ، وعنه: يزيدُ بنُ زُرَيع وابنُ عُليَّة، قال أبو داود: (قَدَريٌّ ثقةٌ)، وضعَّفه بعضهم، وقال البخاريُّ: (ليس ممَّن يُعتمَد على حفظه)[الكاشف٨٠ب]، وقال عبَّاسٌ عنِ ابنِ مَعِين: (ثقةٌ)، وقال في موضعٍ آخَرَ: (صالح الحديث)، أخرج له مسلمٌ والأربعةُ، والبخاريُّ تعليقًا(٣)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٢/٥٤٦].

وما رواه عبدُ الرَّحمن عنِ الزُّهريِّ لم يكن في شيءٍ من الكتب السِّتَّة، ولا أخرجه شيخُنا(٤).

٩٨- بابٌ: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَرَضِيَ

٢٢١٥- حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ يَمْشُونَ، فَأَصَابَهُمُ المَطَرُ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي جَبَلٍ، فَانْحَطَّتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ، قَالَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: ادْعُوا اللهَ بِأَفْضَلِ عَمَلٍ عَمِلْتُمُوهُ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنِّي كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَأَرْعَى، ثُمَّ أَجِيءُ فَأَحْلُبُ، فَأَجِيءُ بِالحِلَابِ، فَآتِي بِهِ أَبَوَيَّ فَيَشْرَبَانِ، ثُمَّ أَسْقِي الصِّبْيَةَ وَأَهْلِي وَامْرَأَتِي، فَاحْتَبَسْتُ

---

(١) (مُترجَمًا): ليس في (ب).

(٢) تكرَّر ما بين معقوفين في (ب).

(٣) انظر: «تاريخ ابن معين» (٣/١٧١)، (٣/١٩٠) «تهذيب الكمال» (١٦/٥١٩).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٤٧٦): (وصلها مسدَّد في «مسنده» عن بشر بن المُفضَّل عنه).

لَيْلَةً؛ فَإِذَا هُمَا نَائِمَانِ، قَالَ: فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا، وَالصِّبْيَةُ يَتَضَاغَوْنَ عِنْدَ رِجْلَيَّ، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَأْبِي وَدَأْبَهُمَا حَتَّى طَلَعَ الفَجْرُ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافرِجْ عَنَّا فُرْجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ، قَالَ: فَفُرِجَ عَنْهُمْ، فقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أُحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ، فَقَالَتْ: لَا تَنَالُ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِئَةَ دِينَارٍ، فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا، قَالَتِ: اتَّقِ اللهَ، وَلَا تَفُضَّ الخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهَا، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً، قَالَ: فَفَرَجَ عَنْهُمُ الثُّلُثَيْنِ، وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرَقٍ مِنْ ذُرَةٍ فَأَعْطَيْتُهُ، وَأَبَى ذَاكَ أَنْ يَأْخُذَ، فَعَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الفَرَقِ، فَزَرَعْتُهُ حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيَهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ، أَعْطِنِي حَقِّي، فَقُلْتُ: انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ البَقَرِ وَرَاعِيهَا، فَقَالَ: أَتَسْتَهْزِئُ بِي؟! قَالَ: فَقُلْتُ: مَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ، وَلَكِنَّهَا لَكَ، اللَّهُمَّ؛ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا، فَكُشِفَ عَنْهُمْ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل، تقدَّم، وكذا تقدَّم (ابْنُ جُرَيْجٍ): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُريج.

قوله: (ادْعُوا اللهَ بِأَفْضَلِ عَمَلٍ عَمِلْتُمُوهُ...) إلى آخره: سأذكر في (الإجارات) في هذا الحديث كلامًا في سؤال الله تعالى بعمله الذي يظنُّه مقبولًا ما قيل فيه إن شاء الله تعالى[قبل ح٢٢٧٢].

قوله: (فَأَجِيءُ بِالحِلَابِ): هو بكسر الحاء المهملة، وتخفيف اللَّام، وفي آخره موحَّدة، تقدَّم أنَّه إناء يُملأ قدر حَلْبَة[(١)] ناقة، ويقال له: المحلب أيضًا، وقيل: اللَّبن[قبل ح٢٥٨]/. [١/٢٧٧ب]

قوله: (وَالصِّبْيَةُ يَتَضَاغَوْنَ): هو بالضَّاد والغين المعجمتين، فلا تصحِّفه؛ ومعناه: يصيحون[(٢)] باكين مُستخذين، والضُّغَاء: صوت كلِّ ذليل مقهور[(٣)].

قوله: (وَدَأْبَهُمَا): هو منصوب معطوف على الخبر.

قوله: (ابْتِغَاءَ): هو منصوب، ونصبه معروف.

قوله: (فَافرِجْ عَنَّا فُرْجَةً): (افرِجَ): بكسر الرَّاء، كذا في أصلنا، وعليه (صح)، قال شيخنا الشَّارح:

---

(١) في (ب): (قلبة)، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ب): (يفتتحون)، وهو تحريفٌ.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٣٥١/٤).

(قال ابن التِّين: بضمِّ الرَّاء في أكثر الأمَّهات[١]، وذكره الجوهريُّ بكسرها)، انتهى[التوضيح ١٤/٥٣٠]، والذي في «الصِّحاح»: بالكسر؛ إذا كانت من الغمِّ.

قوله: (فُرْجَةً): إنْ كان فَرجة من الغمِّ؛ فبالفتح، وإنْ كان مثل فُرجة الحائط؛ ففي «الصِّحاح» الضَّمُّ فقط، وقال شيخنا: (و«فُرجة»؛ بضمِّ الفاء وفتحها، وفي الغمِّ مثلَّثة[٢])[التوضيح ١٤/٥٣٠]، ثمَّ إنِّي رأيت ما قاله شيخنا في كلام النَّوويِّ في «تهذيبه»، ولفظه: (وأمَّا الفَرْجة -بالفتح-؛ فهي الفَرجة من الغمِّ، قال الأزهريُّ: يقال: ما لهذا الغمِّ من فُرْجة ولا فَرْجة ولا فِرْجة -يعني: بضمِّ الفاء وفتحها وكسرها- وأنشد ابن الأعرابيِّ: [من الخفيف]

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ فُرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٣]

قال: ويقال: فُرجة، وفَرجة، [فُرجة اسمٌ] وفَرجة[٤] مصدر[٥])، وقال قبل ذلك: (والفرجة بين الصَّفَّين، وفي المكان مطلقًا؛ كقوله: «إذا وجد فُرْجة أسرع»[٦]، وما أشبهه، كلُّه بضمِّ الفاء، وسكون الرَّاء، وبفتح الفاء أيضًا جائز)، انتهى[التهذيب ٣/٤٦٦].

قوله: (فَفُرِجَ عَنْهُمْ): (فُرِج): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه[٧]، ومبنيًّا للفاعل، وفاعلُه اللهُ تعالى.

قوله: (حَتَّى تُعْطِيَهَا مِئَةَ دِينَارٍ): كذا هنا، وسيأتي قريبًا: (فجاءتني فأعطيتها عشرين ومئة دينار)[ح٢٢٧٢]، وجه الجمع: أنَّها طلبت منه مئة، فجاءها بمئة[٨] وعشرين، فأعطاها ما سألت، وزادها عشرين دينارًا، والله أعلم.

قوله: (وَلَا تَفُضَّ الخَاتَمَ): (تَفُضَّ الخاتَم)[٩]: تقدَّم أنَّه يجوز فيه الفتح والكسر، وتقدَّمت لغات أخرى في (الخاتم)[١٠][ح٦٥].

---

(١) وهو في «اليونينيَّة» بالضمِّ.
(٢) انظر «المثلَّث ذو المعنى الواحد» (ص٣٨).
(٣) عزاه النوويُّ لأميَّة بن أبي الصلت، وقد عزاه له على شكٍّ الجاحظ في «الحيوان» (٣/٤٩).
(٤) ضبطه المؤلِّف بكسر الفاء، والمثبت من مصدَرَيه.
(٥) انظر «تهذيب اللغة» (١١/٣٣).
(٦) أخرجه بنحوه أحمد في «المسند» (٢١٧٦٠) من حديث أسامة بن زيد ﵄ ولفظه: (إذا وجد فُرجةً نَصَّ).
(٧) وهي رواية «اليونينيَّة».
(٨) في (ب): (ثمانية)، وهو تحريفٌ.
(٩) (تفض الخاتم): سقط من (ب).
(١٠) في (ب): (والكسر وفي الخاتم لغات أخرى)، وفي (ج): (والكسر في الخاتم ولغات أخرى).

قوله: (فَافْرُجْ): تقدَّم الكلام عليها أعلاه[١]، وكذا (فُرْجَةً).

قوله: (بِفَرَقٍ مِنْ ذُرَةٍ): هو بفتح الفاء والرَّاء، ويجوز سكونها، وإنَّه ستَّةَ عشرَ رطلًا، ثلاثة آصع، تقدَّم الكلام عليه، وكلام ابن الأثير، وتفريقه بين الساكن والمتحرِّك[ح٢٥٠].

وقوله هنا: (من ذرة)، وفي موضع آخر[٢]: (من آرُزٍّ[٣])[ح٣٤٦٥]؛ فلعلَّه استأجره بهما أو أنَّه استأجره بواحد منهما، فعوَّضه بالآخر عنه بشرطه، والله أعلم.

قوله: (فَعَمَدْتُ): تقدَّم أنَّه بفتح الميم في الماضي، وكسرها في المستقبل، عكس (صَعِدَ)، والله أعلم[ح١٢٢وح٤٥٦].

قوله: (فَافْرُجْ عَنَّا): تقدَّم الكلام عليها أعلاه[٤].

قوله: (فَكُشِفَ عَنْهُمْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٩٩- بابُ الشِّرَاءِ وَالبَيْعِ مَعَ المُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الحَرْبِ

قوله: (بَابُ الشِّرَاءِ): تقدَّم مرَّات أنَّه بالمدِّ والقصر[قبل ح٢٠٦٨].

٢٢١٦- حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌّ طَوِيلٌ بِغَنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً؟ أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةً؟» قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن الفضل عارم، وتقدَّم مُتَرجَمًا، وما معنى (عارم)[ح٥٨،٦٠].

قوله: (عَنْ أَبِي عُثْمَانَ): تقدَّم مرارًا أنَّه النَّهْدِيُّ عبدُ الرَّحمن بنُ مَلٍّ، وتقدَّم الكلام في (مَلٍّ) في ضبطه[ح٥٢٦].

قوله: (ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ): هذا الرجل لا أعرف اسمه.

قوله: (مُشْعَانٌّ): هو بضمِّ الميم، وإسكان الشِّين المعجمة، ثمَّ عين مهملة، وفي آخره نون مشدَّدة، أي: مُنتفِش الشَّعر، هذا المعروف، قال المستملي: هو الطَّويل جدًّا، البعيد العهد بالدَّهن، الشَّعِث[٥].

---

(١) (أعلاه): ليس في (ب).

(٢) (آخر): ليس في (ب) و(ت) و(ج).

(٣) في (ب): (آزر)، وهو تصحيفٌ، ورواية «الصحيح»: (أَرُز)، والمثبت -كما ضبطه المصنِّف- لغةٌ فيه.

(٤) في (ب): (بظاهرها).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٦٤/٦).

١٠٠ - بابُ شِرَاءِ المَمْلُوكِ مِنَ الحَرْبِيِّ وَهِبَتِهِ وَعِتْقِهِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَلْمَانَ: كَاتِبْ، وَكَانَ حُرًّا، فَظَلَمُوهُ، وَبَاعُوهُ.

وَسُبِيَ عَمَّارٌ وَصُهَيْبٌ وَبِلَالٌ.

وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [النَّحل: ٧١].

قوله: (بَابُ شِرَاءِ المَمْلُوكِ مِنَ الحَرْبِيِّ وَهِبَتِهِ وَعِتْقِهِ): تقدَّم أنَّ (الشِّراء) يُمدُّ ويقصر[قبل ح٢٠٦٨]، قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد ما في الباب: (مقصوده من هذه الأحاديث والآية: صحَّةُ ملكِ الحربيِّ وملك المسلم عنه، والمخاطَب في الآية المشركون، وُبِّخُوا على تسويتهم بين الله وبين الأصنام(١) في العبادة، وكونهم لا يساوون مماليكهم في أرزاقهم، فأثبتوا لأنفسهم المَيز على مماليكهم، ولم يثبتوا لله التَّفرد عن الأصنام بما يجب له من حقٍّ، وأخذ من الآية أنَّ للمشركين أملاكًا دلَّ على أنَّ الإشراك لا ينافي الملك(٢)) انتهى[المتواري ٢٥٠].

قوله: (لِسَلْمَانَ: كَاتِبْ(٣)): (سلمان): ستأتي ترجمتُه قُبَيل (المغازي) إن شاء الله تعالى، ومن أين هو، وكم تداوله من رَبٍّ، وعمره، وما قيل فيه[قبل ح٣٩٤٦].

قوله: (كَاتِبْ): سأذكر المكاتبةَ وأوَّلَ مَن كاتب في (كِتَاب المُكاتَب)(٤) فانظر ذلك[قبل ح٢٥٦٠].

قوله: (وَسُبِيَ عَمَّارٌ وَصُهَيْبٌ [وَبِلَالٌ(٥)): (سُبِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(عمَّارٌ): مرفوع نائب عن الفاعل، و(صُهَيب): معطوفٌ عليه](٦).

أمَّا (عمَّار)، فهو ابنُ ياسر، أبو اليقظان العنسيُّ، أحدُ السَّابقين الأوَّلين المُعذَّبين في الله البدريِّين، قُتل بصِفِّين سنة سبعٍ وثلاثين عن ثلاثٍ وتسعين سنةً(٧)، أخرج له الجماعةُ(٨)، وقد تقدَّم في (الإيمان)[قبل ح٢٨].

---

(١) في النسخ: (وبخوا على تسويغهم من الله ومن الأصنام)، والمثبت مستفاد من مصدره على تحريف فيه أيضًا.

(٢) في (ب): (الأملاك).

(٣) في (ب): (كانت)، وهو تصحيفٌ.

(٤) في (ب): (المكاتبة).

(٥) في (ج): (فأمَّا).

(٦) ما بين معقوفين سقط من (ب)، وجاء في (ج) بعد قوله: (والدة عمار، والله أعلم).

(٧) (سنة): سقط من (ب).

(٨) انظر «الاستيعاب» (ص٤٨١)، «تهذيب الكمال» (٢١/٢١٥).

وأمَّا(١) قول البخاريِّ: (إنَّ بلالًا وعمَّارًا سُبيا)، فلا أعلمه(٢)، إلَّا أنَّ أمَّيهما(٣) سُبِيتا، فحمامةُ والدةُ بلال سُبِيت، وكذا سمَيَّةُ والدةُ عمَّار، والله أعلم.

وأمَّا (صهيبٌ)، فهو ابن سنان بن خالد الرَّبَعيُّ النَّمَرِيُّ، أبو يحيى، وإنَّما قيل له: الرُّوميُّ؛ لأنَّ الرُّوم سَبَوه صغيرًا، وكان أبوه وعمُّه عاملَين لكسرى على الأُبُلَّة، وقيل: كانوا على الفرات، فأغارت عليهم الرُّوم فنشأ فيهم، ثمَّ ابتاعته كلب، وأُبيع بمكَّة، وقال بعضُ الحُفَّاظ: سبَته الرُّوم من نَيْنَوى، وأمُّه مازنيَّة، بدريٌّ، من السَّابقين، روى عنه: بنوه: حمزةُ، وزيادٌ(٤)، وسعدٌ، وصيفيٌّ، وسعيدُ بن المسيَّب، وطائفةٌ، تُوفِّيَ سنة (٣٨هـ) بالمدينة، وكان أشقرَ أصهبَ يَخْضِبُ، أخرج له الجماعة، رضي الله عنه(٥).

وأمَّا (بلال) فمشهور الترجمة جدًّا، وهو بلال بن رَباح، مولى الصِّدِّيق، رضي الله عنهما(٦)/. [١/٢٧٨أ]

٢٢١٧- **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةَ، فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ المُلُوكِ، أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الجَبَابِرَةِ**، فَقِيلَ: دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ بِامْرَأَةٍ، هِيَ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ: أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، مَنْ هَذِهِ الَّتِي مَعَكَ؟ **قَالَ: أُخْتِي**، ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: لَا تُكَذِّبِي حَدِيثِي؛ فَإِنِّي أَخْبَرْتُهُمْ أَنَّكِ أُخْتِي، وَاللهِ، **إِنْ عَلَى الأَرْضِ مِنْ مُؤْمِنٍ غَيْرِي وَغَيْرُكِ**، فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَامَ إِلَيْهَا، **فَقَامَتْ تَوَضَّأُ** وَتُصَلِّي، فَقَالَتِ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي، فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الكَافِرَ، **فَغُطَّ** حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ».

قَالَ الأَعْرَجُ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: **إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتِ: اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ**، يُقَالُ: هِيَ قَتَلَتْهُ، فَأُرْسِلَ ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوَضَّأُ وَتُصَلِّي وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ،

---

(١) في (ب): (وأملى)، وهو تحريفٌ.

(٢) لم أجد في بلال نصًا، وقد اختلف فيه كلام الحافظ ابن حجر؛ فقال في «الأجوبة الواردة» (ص٣٦): (وأمَّا صهيب؛ فسُبي... وكذلك بلال سُبي واشتراه بنو جُمَح فعذَّبوه...)، وقال في «الإصابة» (١/١٦٥): (كان لبعض بني جُمَح مولد من مولديهم)، وقال ابن سعد في «الطبقات» (٩/٣٨٩) وغيره من أصحاب التراجم: (وكان من مولَّدي السَّراة)، والمولَّد: هو العبد الذي ولد في بلاد العرب، بخلاف التليد، والسَّراة: بلاد الحجاز؛ وذلك أنَّ السَّراة هو أعظم جبال العَرب، أقبل من ثغرة اليَمَن حتى بلغ أطراف بَوَادي الشام، فسمته العرب حجازًا؛ لأنَّه حَجَز بين الغور وبَيْن نَجْد.

(٣) (أميهما): سقط من (ب).

(٤) هو ابنُ ابنِه صيفيٍّ.

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٣٣٩)، «تهذيب الكمال» (١٣/٢٣٧)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٦٨).

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٨١)، «تهذيب الكمال» (٤/٢٨٨).

وَأَحْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي، فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ هَذَا الكَافِرَ، فَغُطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرِجْلِهِ.
قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَالَتِ: اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ، فَيُقَالُ: هِيَ قَتَلَتْهُ، فَأُرْسِلَ فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: وَاللهِ، مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا، أَرْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَأَعْطُوهَا آجَرَ، فَرَجَعَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَتْ: أَشَعَرْتَ أَنَّ اللهَ كَبَتَ الكَافِرَ وَأَخْدَمَ وَلِيدَةً؟

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافع، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٧]، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (أَبُو الزِّنَادِ) بالنُّون، وأنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وكذا تقدَّم (الأَعْرَجِ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وكذا (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ.

قوله: (هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ بِسَارَةَ): أمَّا (إبراهيم) فسيأتي الكلام عليه في (الأنبياء)[قبل ح٣٣٤٩]، وأمَّا (سارَّة) فقيل: إنَّها بتشديد الرَّاء، كذا رأيتُ بعضهم قاله(١)، وسمعتُ أنا النَّاس ينطقون بها مخفَّفةً، [ورأيتُ بعضَ مَن لا تُحَيقيق(٢) عنده يكتب في الطِّباق عن ابنته: سارَّة، جعلها الله للعيون قارَّة].

قال شيخُنا: (وهي سارة بنت توبيل بن ناحور، وقيل: بنت هاران بن ناحور، وقيل: بنت هاران(٣) ابن تارح(٤)، وهي بنتُ أخيه على هذا وأختُ لوط، قاله القتبيُّ في «المعارف»(٥)، والنَّقَّاش في «تفسيره»، وذلك أنَّ نكاح بنت الأخ كان حلالًا إذ ذاك، ثمَّ ناقض(٦) النَّقَّاش(٧) ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣]: أنَّه يدلُّ على تحريم بنت الأخ على لسان نوح، قال السُّهيليُّ: وهذا هو الحقُّ، وإنَّما توهَّموا أنَّها بنت أخيه؛ لأنَّ هاران(٨) أخوه، وهو هاران(٩) الأصغر، وكانت بنت هاران الأكبر، وهو عمُّه[الروض ١/١٦٦])[التوضيح ١٤/٥٤٨].

---

(١) انظر «التنقيح» (٢/٤٩٦).
(٢) في (ب): (يختص)، وهو تحريفٌ، ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).
(٣) في (ب): (هازان).
(٤) في (ب): (تارخ).
(٥) انظر «المعارف» (ص٣١).
(٦) في (ب): (ما نص)، وهو تحريفٌ.
(٧) زيد في (ج): (في).
(٨) في (ب) و(ج): (أباران)، ولعلَّه تحريفٌ.
(٩) في (ب): (هازان)، وفي (ج): (هارون)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

قوله: (فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً): قال السُّهيليُّ في «روضه»: (قال ابن قتيبة: إنَّ القرية الأردنُّ[(١)])[الروض ١٦/١]، وسيأتي بعيده أنَّها غيرها.

قوله: (مَلِكٌ مِنَ المُلُوكِ أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الجَبابِرَةِ): قال السُّهيليُّ: (قال ابن قتيبة: إنَّ القرية: الأردنُّ، والمَلِك: صادوف[(١)])، قال: (وكانت هاجر لملك من ملوك القبط، وعند الطَّبريِّ: كانت امرأةَ مَلِك من ملوك مصر[التاريخ ٢٩٢/١]، وقيل: إنَّ الملك اسمه سنان بن علوان)[(٢)]، وذكر عبد الملك ابن هشام في «التِّيجان»: (أنَّ إبراهيم خرج من مدين إلى مصر، وكان معه من المؤمنين ثلاثُ مئة وعشرون رجلًا، ومصرُ ملكُها عمرُو بن امرئ القيس بن بَابلْيُون بن سبأ[(٣)]، وكان خالَّ إبراهيم ﷺ لشدَّة إعجابه به، فوشى به حنَّاط كان إبراهيم يمتار منه، فأمر بإدخال إبراهيم وسارة عليه، ثمَّ نحَّى إبراهيم وقام إلى سارة، فلمَّا صار إبراهيم خارج القصر؛ جعله الله كالقارورة الصَّافية، فرأى الملكَ وسارةَ وسمع كلامَهما، فهمَّ عمرٌو بسارةَ...) إلى قوله: (فأمر لها بهاجر)[(٤)].

فتحصَّلنا على قولين في القرية؛ هل هي الأردنُّ -والأردنُّ بيسان وطبريَّة وما حولهما- أو مصر؟ وعلى ثلاثة أقوال في اسم الملِك: صادوف، أو سنان بن علوان، أو عمرو بن امرئ القيس بن بابليون.

قوله: (قَالَ: أُخْتِي): قال شيخنا: (قال ابن الجوزيِّ: على هذا الحديث إشكال ما زال يختلج في صدري؛ وهو أن يقال: ما معنى توريته ﷺ عن الزوجة بالأخت، ومعلوم أنَّ ذِكرَها بالزوجيَّة أَسلَمُ لها؛ لأنَّه إذا قال: هذه أختي؛ قال: زوِّجنيها، وإذا قال: امرأتي؛ سكت، هذا إن كان الملِك يعمل بالشَّرع، فأمَّا إذا كان كما وُصِف من جَوره؛ فما يبالي كانت زوجة أو أختًا، إلى أن وقع لي أنَّ القوم كانوا على دين المجوس، وفي دينهم أنَّ الأخت إذا كانت زوجة؛ كان أخوها -الذي هو زوجها- أحقَّ بها من غيره، وكأنَّ إبراهيم أراد أن يستعصم من الجبَّار بذكر الشَّرع الذي يستعمله؛ فإذا جبَّارٌ لا يراعي جانب دينه، واعتُرِض عليه بأنَّ الذي جاء بدين المجوس زرادشت، وهو متأخِّر عن إبراهيم، وأجيب: بأنَّ لمذهبهم أصلًا قديمًا ادَّعاه زرادُشت وزاد عليه خُرافاتٍ أُخَر[كشف المشكل ٤٨٣/٣]...) إلى آخر كلامه[التوضيح ٥٥٠/١٤].

---

(١) انظر «المعارف» (ص٣٢).

(٢) انظر «الروض الأُنُف» (١٦/١).

(٣) في (ب): (سنا)، وهو تصحيفٌ.

(٤) انظر «التوضيح» (٥٤٩/١٤).

وقال شيخنا في (كِتَاب الأنبياء): (وقوله للجبَّار المجوسيِّ: «أختي»؛ لأنَّ مِن مذهبهم أنَّ الأخت إذا كانت زوجةً؛ كان[1] أخوها -الذي هو زوجها- أحقَّ بها من غيره، وقيل: كان من مذهب الجبَّار أنَّ من له زوجة؛ لا يجوز أن تتزوَّج إلَّا أن يُقتَل الزوج، فاتَّقاه إبراهيم بهذا القول)، انتهى[التوضيح ١٩/٣٠٦].

قوله: (**إِنْ عَلَى الأَرْضِ مُؤْمِنٌ[2] غَيْرِي وَغَيْرُكِ**): (إِنْ): بكسر الهمزة، وإسكان النُّون، وهي نافية، أي: ما، و(غيرُك) بالرَّفع، والنَّصبُ جائز[3]، والظَّاهر أنَّ المراد بـ(الأرض): أرض مصر، أي: هذه الأرض، وليس المراد[4] جميعَ الأرض، ولوط معاصره وابن أخيه -بالمثنَّاة تحت- وقد ذكروا أنَّ إبراهيم ولوطًا وسارة مضَوا إلى الشَّام، ثمَّ مضَوا إلى مصر، ثمَّ عادوا إلى الشَّام، فنزل إبراهيمُ فلسطينَ، ونزل لوط الأردنَّ، وإذا كان كذلك؛ فلعلَّ لوطًا لم يكن معهما في تلك البقعة إنْ كانت قصَّة الجبَّار بمصر، وكذا لم يكن معه الثلاث المئة[5] والعشرون رجلًا المؤمنون بها، وكذا إنْ كانت القصَّة بالأردنِّ، والله أعلم ما كان، وأخذُ الأرض على العموم محلُّ نظرٍ.

قوله: (**فَقَامَتْ تَوَضَّأُ**): هو محذوف إحدى التَّاءين، أي: تتوضَّأ، مرفوع؛ لأنَّه لم يتقدَّمه ناصب ولا جازم، وهذا يدلُّ على أنَّ الوضوء قديم، وللنَّاس فيه خلاف، هل هو من خصائص هذه الأمَّة أم لا؟ قدَّمته في (كِتَاب الوضوء)[ح١٣٦].

قوله: (**فَغُطَّ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وهو بضمِّ الغين المعجمة، وتشديد الطَّاء المهملة، والغَطُّ: الغمُّ؛ وهو حبس النَّفَس مرَّة، وإمساك اليد والثوب على الفم والأنف والحلق، يقال: غتَّه يغُتُّه[6]، لغة، وقد تقدَّمت في حديث: «فغطَّني» في أوَّل هذا التعليق[ح٣]، وقال شيخنا في (الإكراه) عن الدَّاوديِّ: (قال: ورويناه[7] بالمهملة، وهو حكاية صوت)، ذكره بأطولَ من هذا، أنا اختصرته[8].

تنبيه: وقع في «مسلم» في (المناقب): (فلمَّا دخلَتْ عليه؛ لم يتمالك أن بسط يده، فقُبِضَتْ يده

---

(١) في (ب): (كانت)، وليس بصحيح.

(٢) كذا في النسخ و«اليونينيَّة»، وفي (ق): (مِن مؤمنٍ)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٣) وبهما ضُبِط في «اليونينيَّة»، وضُبط في (ق) بالنصب والرفع والجرِّ، وانظر «إرشاد الساري» (٤/١٠٢).

(٤) (المراد): ليس في (ب).

(٥) في غير (أ): (مئة).

(٦) في (ب) و(ج): (بغتة)، ولعلَّه تصحيفٌ.

(٧) في (ج): (الداودي: وقد رويناه).

(٨) انظر «التوضيح» (٣٢/٤٥).

قبضةً شديدةً...) إلى آخره[م٢٣٧١]، ففيه أنَّ يده يَبِسَتْ[(١)] عن أخذها ثلاث مرَّات، وهنا غطٌّ، والظَّاهر أنَّ الله فعل به الشَّيئين[(٢)] يَبِست يده وغُطَّ، والله أعلم، جمعًا بين الرِّوايتين.

قوله: (**إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتِ: اللَّهُمَّ...**) إلى آخره: ظاهرُ هذا: أنَّ هذا موقوفٌ [على أبي هريرة، فيكون أبو الزِّناد عبدُ الله بن ذكوان روى القطعةَ الأولى مسندةً إلى النَّبيِّ ﷺ، وهذه موقوفةً على أبي هريرة][(٣)]، ولكنَّها مرفوعةٌ في المعنى؛ إذ مثل هذا لا يقال من قِبَل الرَّأْيِ[(٤)]، والله أعلم.

قوله: (**أَرْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ**): كذا في أصلنا بقطع الهمزة، وهذه لغة[(٥)]، والأفصح أن تكون همزة وصل[(٦)]، فإنِ[(٧)] ابتدأت بها؛ كسرتها؛ لأنَّه يقال: (رجع)[(٨)] مُتعدِّيًا، قال الله تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٣]، و﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ [سبأ: ٣١]، فما في الأصل على لغة، والأفصح خلافها.

قوله: (**وَأَعْطُوهَا آجَرَ**): هو بمدِّ الهمزة، ويقال: هاجر؛ بالبدل.

تنبيهٌ: اعلم أنَّ هاجرَ أوَّلُ امرأةٍ ثقبَت آذانَها[(٩)]، وأوَّلُ مَن خُفِض من النساء؛ كما أنَّ سيِّدَها أوَّلُ مَنِ اختتن من الرِّجال، وآجَرُ أوَّلُ مَن جرَّت ذيلَها، وذلك أنَّ سارةَ -فيما نقله السُّهيليُّ في أوائل «روضه»- غضبت عليها فحلفت أن تقطع ثلاثةَ أعضاء من أعضائها، فأمرها إبراهيمُ أن تبرَّ قسمَها بثقب[(١٠)] آذانِها وخفاضِها، فصارت سُنَّةً في النساء، قال: (وممَّن ذكر هذا الخبرَ ابنُ أبي زيد في «نوادره»)، انتهى[الروض ١٧/١]، وسأذكره أيضًا في (كِتَاب الأنبياء) إنْ شاء الله تعالى[ح٣٣٦٣].

قوله: (**كَبَتَ الكَافِرَ**): (كبت): الكَبْتُ: الصَّرف والإذلال، يقال: كَبَتَ اللهُ العدوَّ، أي: صرفه

---

(١) في (ب): (ثبتت).

(٢) في (أ) و(ب): (الشيئان)، ولا يصحُّ.

(٣) ما بين معقوفين جاء في (ب) بعد قوله: (من قِبَل الرأي).

(٤) في (ب): (الراوي)، وهو تحريفٌ.

(٥) وهي لغة هذيل؛ كما نصَّ عليه المؤلِّف في حاشيةٍ في هامش (ق)، وانظر «الصحاح» مادَّة (رجع).

(٦) وهي رواية «اليونينيَّة».

(٧) في (ب): (قال)، وهو تحريفٌ.

(٨) في (ج): (أرجع).

(٩) في (ت): (أذنَها).

(١٠) في (ب): (فثقبت).

وأذلَّه، وكَبَتَه لوجهه: صرعه(١).

قوله: (وَأَخْدَمَ وَلِيدَةً): الوَليدة: الصَّبيَّة والأمة، والجمع: الوَلائد.

٢٢١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتِ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهِدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللهِ، وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى شَبَهِهِ، فَرَأَى شَبَهًا بَيِّنًا بِعُتْبَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ، الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ»، فَلَمْ تَرَهُ سَوْدَةُ قَطُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم أنَّه ابنُ سعدٍ الإمام، أحدُ الأعلام، وتقدَّم مُترجَمًا، ومن جملة ترجمته: أنَّ دَخْلَه كلَّ سنةٍ كان ثمانين ألفَ دينارٍ، فما وجبت عليه الزَّكاة[ح٨٢، ٧٣٣]، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه أبو بكرٍ مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب، العالمُ المشهورُ/. [١/٢٧٨ب]

قوله: (وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ): هو أخو سودةَ بنتِ زَمْعة أمِّ المؤمنين، كان من سادة الصَّحابة، وقد قدَّمتُ أنَّ أبا نُعَيم نسبه: عبد بن زَمْعة بن الأسود العامريُّ، فوَهِم، وإنَّما هو ابن زَمْعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ودٍّ بن نصر، وقد قدَّمت ذلك[ح٢٠٥٣].

قوله: (فِي غُلَامٍ): تقدَّم أنَّ اسمه عبد الرَّحمن بن زَمْعة رضي الله عنه[ح٢٠٥٣].

قوله: (عُتْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ): [هذا هو(٢) أخو سعدِ بنِ أبي وقَّاص](٣) مالكِ بن أُهَيب، عُدَّ من الصَّحابة، وفي «تهذيبِ المِزِّيِّ»[٢٩/٢٨٥] و«مختصرِه»[التذهيب٩/١٨٥] للذَّهبيِّ: (أنَّه مات كافرًا قبل الفتح)، ولم يذكُرْهُ الجمهورُ في الصَّحابة، وذكره ابنُ منده، واحتجَّ بوصيَّته إلى أخيه سعدٍ بابن وَليدةِ زَمْعة، وأنكر أبو نعيم على ابنِ منده ذلك(٤)، والله أعلم، [وسيجيء أنَّه قُتل كافرًا في أُحُدٍ](٥)[ح٢٧٤٥].

قوله: (مِنْ وَلِيدَتِهِ): وَليدة زَمْعة لا أعرف اسمها غير أنَّها يمانيَّة.

قوله: (يَا عَبْدُ بْنَ زَمْعَةَ(٦)): تقدَّم أنَّه يجوز في (عبدُ بنَ زَمْعة) الفتح فيهما، وضمُّ الدَّال وفتح

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (كبت).

(٢) (هو): مثبت من (ب).

(٣) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٤) انظر «معرفة الصحابة» (٤/٢١٣٨).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ج).

(٦) (بن زمعة): ليس في «اليونينيَّة»، وإثباته رواية أبي ذرٍّ.

الثاني[ح٢٠٥٣]، وهذان معروفان، ووجه ثالث حكاه ابن مالك في «التَّسهيل»: ضمُّهما، هذا إذا كان بين عَلَمين(١)، كهذا(٢)، وقد تقدَّم مُطَوَّلًا في أوائل هذا التعليق[ح١٢٨]، والله أعلم.

قوله: (**الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ**) أي: لصاحب الفراش، تقدَّم[ح٢٠٥٣].

قوله: (**وَلِلْعَاهِرِ الحَجَرُ**): تقدَّم معناه[ح٢٠٥٣].

قوله: (**يَا سَوْدَةُ بِنْتَ زَمْعَةَ**): يجيء فيها الأوجه الثلاثة المتقدِّمة أعلاه، وفي أوَّل هذا التعليق مُطَوَّلًا[ح١٢٨].

قوله: (**قَطُّ**): تقدَّم ما فيها من اللُّغات[ح٧].

٢٢١٩ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ لِصُهَيْبٍ: اتَّقِ اللهَ، وَلَا تَدَّعِ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ، فَقَالَ صُهَيْبٌ: مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا وَأَنِّي قُلْتُ ذَلِكَ، وَلَكِنِّي سُرِقْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ.

قوله: (**حَدَّثَنِي**(٣) **مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُندار، وتقدَّم ما معنى (البُندار)[ح٦٩]، وكذا تقدَّم (**غُنْدُرٌ**): أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ بالدَّال المهملة مضمومة(٤) ومفتوحة، وأنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وتقدَّم مَن لقَّبه به، وأنَّه ابنُ جريج، وأنَّ معنى (غندُر) بلغة أهل الحجاز: المُشغِّب[ح٨٧].

قوله: (**عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ**): أمَّا (سعد)، فهو ابنُ إبراهيم بنِ عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ، قاضي المدينة، عن أبي أُمامة بن سهل وأنسٍ، وعنه: ابنُه، وشعبةُ، وابنُ عُيَينة، ثقةٌ إمام، يصوم الدَّهر، ويختم كلَّ يوم، تُوفِّيَ سنة (١٢٥هـ)، أخرج له الجماعة(٥)، وأمَّا (أبوه)، فإبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوف، روى عن عُمَرَ، وقد رأيتُ في حاشية على «الكاشف» ما لفظه: (وقد استُدرِك ذلك على البخاريِّ ومسلمٍ؛ لأنَّه إنَّما وُلِد لأربع سنين بقيت من خلافة عُمَرَ رضي الله عنه) انتهت، وقال

---

(١) انظر «شرح التسهيل» (٣/٢٨٣).

(٢) في (ت): (ضمُّهما، وشرط مجيء هذه الإعرابات الثلاث أن يكون بين عَلَمين على الصحيح). انظر «شرح التسهيل» (٣/٢٨٣).

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٤) في (ب): (المضمومة).

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢٤٠).

العلائيُّ: (إنَّه وُلِد على عهده ﷺ، فذُكِر لذلك في كتب الصَّحابة، ولا رؤيةَ له، بل هو تابعيٌّ، روى عن أبيه وعُمرَ رضي الله عنهما)، انتهى[(١)]، وروى عن عليٍّ، وعمَّار، وطائفةٍ، وعنه: ابناه سعدٌ وصالحٌ، والزُّهريُّ، تُوفِّيَ سنة (٩٦هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه، قال يعقوبُ بنُ شيبة[(٢)]: (كان ثقةً، من الطَّبقة الأولى من التَّابعين)[(٣)].

قوله: (**لِصُهَيْبٍ**): تقدَّم الكلام عليه قريبًا؛ فانظره[قبل ح٢٢١٧].

قوله: (**وَأَنِّي**): هو بفتح الهمزة، وهذا ظاهر.

قوله: (**وَلَكِنِّي سُرِقْتُ**): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وفي آخره تاء المتكلِّم المضمومة.

٢٢٢٠ - **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: أَخْبَرَنَا **شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ**: أَنَّ **حَكِيمَ ابْنَ حِزَامٍ** أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ **أَتَحَنَّثُ -أَوْ أَتَحَنَّتُ- بِهَا** فِي الجَاهِلِيَّةِ مِنْ صِلَةٍ **وَعَتَاقَةٍ** وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ حَكِيمٌ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع[ح٧]، وكذا تقدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة[ح٣٧٢]، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِي**): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبيدالله بن عَبدالله بن شهاب، العالمُ المشهورُ[ح٣]، وكذا تقدَّم (**حَكِيم بْن حِزَامٍ**): أنَّه بفتح الحاء، وكسر الكاف، وأنَّ (حِزَامًا) بكسر الحاء المهملة، وبالزَّاي[ح١٤٢٧]، وتقدَّم الكلُّ مُترجَمِين.

قوله: (**أَتَحَنَّثُ بِهَا أَوْ أَتَحَنَّتُ**[(٤)]): الأولى: بالمثلَّثة، والثانية: بالمثنَّاة فوق، قال ابن قُرْقُول: («كنت أتحنَّت»؛ بتاء مثنَّاة[(٥)] رواه المروزيُّ في «بَاب مَن وصل رحمه»[ح٥٩٩٢]، وهو غلط من جهة المعنى، وأمَّا الرِّواية؛ فصحيحةٌ، والوَهم فيه من شيوخ البخاريِّ؛ بدليل قول البخاريِّ: ويقال أيضًا عن أبي اليمان: [«أتحنَّت»[ح٥٩٩٢]، وذكره في «البيوع» عن أبي اليمان][(٦)]: «أتحنَّث أو أتحنَّت» على

---

(١) (انتهى): ليس في (ج)، «جامع التحصيل» (ص١٤٠).

(٢) في النسخ: (قال ابن سعد)، والمثبت من ترجمته السابقة في الحديث (١٨٦٠).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢/١٣٤).

(٤) في النسخ: (تحنت)، وهو تحريفٌ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَتَحَنَّثُ أَوْ أَتَحَنَّتُ بِهَا).

(٥) زيد في (ب): (فوق).

(٦) ما بين معقوفين مستدرك من المطبوع من «مطالع الأنوار»، وسقط من بعض نسخه المخطوطة.

الشَّكِّ[ح٢٢٢٠]، والصَّحيح الذي روته الكافَّة: بثاء مثلَّثة)، انتهى(١)، وبالمثلَّثة معناه: أطلب البرَّ بها وطرحَ(٢) الإثم(٣)، وقد تقدَّم[ح١٤٣٦].

قوله: (**وَعَتَاقَةٍ**): هي بفتح العين، وهذا ظاهر جدًّا.

قوله: (**أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ**): تقدَّم الكلام عليه في (الزَّكاة) مُطوَّلًا؛ فانظره[ح١٤٣٦].

١٠١- بابُ جُلُودِ المَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ

٢٢٢١- حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، **عَنْ صَالِحٍ** قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّ **عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ** أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ، فَقَالَ: «**هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا**؟» قَالُوا: إِنَّهَا **مَيِّتَةٌ**، قَالَ: «**إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا**».

قوله: (**عَنْ صَالِحٍ**): هذا هو ابن كيسان، تقدَّم مُترجَمًا[ح٥١]، و(**عُبَيْدَ اللهِ بْنَ عَبْدِ اللهِ**): هو ابن عتبة بن مسعود، تقدَّم أيضًا.

قوله: (**بِإِهَابِهَا**): تقدَّم الكلام على (الإِهَاب) بكسر الهمزة، وِزَانُ (كِتَاب)(٤): الجلد، أو ما لم يُدبَغ؛ قولان(٥).

قوله: (**مَيِّتَةٌ**): بالتَّخفيف والتَّشديد.

١٠٢- بابُ قَتْلِ الخِنْزِيرِ

وَقَالَ جَابِرٌ: حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الخِنْزِيرِ.

٢٢٢٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ **ابْنِ المُسَيَّبِ**: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ **لَيُوشِكَنَّ** أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمُ ابْنُ مَرْيَمَ **حَكَمًا مُقْسِطًا**، **فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ**، **وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ**، **وَيَضَعَ الجِزْيَةَ**، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تقدَّم أنَّه ابنُ سعد، الإمامُ الجوادُ، وتقدَّم (**ابْن شِهَابٍ**) أعلاه، وتقدَّم أنَّ (**ابْن المُسَيَّبِ**) بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيره لا يقال إلَّا بالفتح[ح٢٦].

---

(١) الكلام بتمامه في «مطالع الأنوار» (٢/٣١٨).

(٢) في (ب): (وطلب طرح).

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣١٣).

(٤) في (ب): (الكتاب).

(٥) لم يتقدَّم، وانظر «النهاية» (١/٨٣) مادَّة (أهب).

قوله: (لَيُوشِكَنَّ) أي: يَقربنَّ ويُسرعنَّ، وقد تقدَّم الكلام على (أوشك) مُطَوَّلًا[ح١٩].

قوله: (حَكَمًا): هو بفتح الكاف، أي: حَاكمًا.

قوله: (مُقسِطًا) أي: عدلًا، من أقسط؛ إذا عَدَل، وسيأتي في آخر الكتاب ما فيه من اللُّغتين[قبل ح٧٥٦٣]، فإنَّه يقال: أقسط؛ إذا عَدَل، وقسط؛ إذا جَار، وقال ابن القطَّاع في «أفعاله»: (قسط: عَدَل وجَار)(١).

قوله: (فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ): هو بنصب (يكسرَ)، وهذا ظاهر.

قوله: (وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ): قتْلُه معروف، وقال شيخنا: (وقال ابن التِّين، أي: يُحرِّم اقتناءَه وأكلَه)، انتهى[التوضيح ١٩/٥٧٩].

فائدة: في «الأوسط» للطَّبرانيِّ كما قال شيخنا: («يقتل الخنزير والقرد»[طس ١٣٦٤]، ثمَّ قال: لم يروه [عن رَوْح -يعني: عن عاصم بن بَهْدَلة، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة](٢) مرفوعًا- إلَّا مُحَمَّد ابن سُمَيع[طس ١٣٦٨])[التوضيح ١٩/٥٧٤]/. [١/٢٧٩أ]

قوله: (وَيَضَعَ الجِزْيَةَ) أي: يُسقِط حكمها، فلا يقبل إلَّا الإسلام، وقيل: يضعها على كلِّ كافر؛ لغلبته وظهوره، وقيل: يقتل كلَّ من كان يؤدِّيها؛ لنبذهم العهدَ، وخروجهم مع الدَّجَّال، قاله ابن قُرْقُول[مطالع ٦/٢٢٢]، وصوَّب النَّوويُّ القول الأوَّل في «شرح مسلم»[المنهاج ٢/٣٦٧].

١٠٣- بابٌ لَا يُذَابُ شَحْمُ المَيْتَةِ، وَلَا يُبَاعُ وَدَكُهُ

رَوَاهُ جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

٢٢٢٣- حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا؛ فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ فُلَانًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا، فَبَاعُوهَا؟!».

قوله: (حَدَّثَنَا الحُمَيْدِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه بضمِّ الحاء، وفتح الميم، وأنَّه عبدُ الله بن الزُّبير، وتقدَّم لماذا(٣) نُسِب في أوَّل هذا التَّعليق[ح١]، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ): أنَّه ابنُ عُيَينة، أحدُ الأعلام.

قوله: (أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا): فلان: هو سَمُرة بن جندب، كذا قاله النَّوويُّ في «مبهماته»[٥٧٣] التي اختصرها من «مبهمات الخطيب البغداديِّ»، انتهى، وقال شيخنا عن المحبِّ الطَّبريِّ: إنَّه جابر بن

(١) انظر «الأفعال» (٣/٢٢).

(٢) ما بين معقوفين مثبت من «التوضيح».

(٣) في (أ) و(ب): (ماذا).

سَمُرة، ونقل شيخنا القول الأوَّل أيضًا[التوضيح ١٤/٥٥٨]، ثمَّ إنِّي رأيته في كلام المحبِّ في «الأحكام» في (البيوع)[الغاية ٥/٦٠٥].

قال الخطَّابيُّ نقلًا: (إنَّه لم يبعها بعينها، وإنَّما خلَّلها متأوِّلًا، ثمَّ باعها، وإلَّا؛ فلا يخفى عليه ذلك)[١]، وكان واليًا على البصرة[٢].

وجوابٌ آخرُ: وهو أنَّه كان يأخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية، فيبيعها منهم؛ ظنًّا منه جوازَه، قاله ابن الجوزيِّ نقلًا عن ابن ناصر، وكان ينبغي له أن يُولِّيَهم بيعها[٣].

وذكر الإسماعيليُّ في «مدخله»: أنَّه يجوز أن يكون لم يعلم تحريم بيعها، ولو لم يكن كذلك؛ لما أقرَّه عمر على عمله، ولَعزله، ولا رضي هذا، قاله شيخنا مع جواب آخر؛ وهو أنَّه باع العصير ممَّن يتَّخذها خمرًا، ثمَّ قال: (لكنَّه حرامٌ)[التوضيح ١٤/٥٥٨]، ولم يعزه لأحدٍ، وهو جواب نازل جدًّا خصوصًا في حقِّ صحابيٍّ مثل هذا، انتهى.

وقد ذكر ابن الأثير في «نهايته» عن الخطَّابيِّ: (أنَّه باع عصيرًا ممَّن يتَّخذه[٤] خمرًا، فسمَّاه [باسم] ما يَؤول إليه مجازًا، فنقم عليه عمر ذلك؛ لأنَّه مكروه أو غير جائز، فأمَّا أن يكون سَمُرة باع خمرًا؛ فلا؛ لأنَّه لا يُجهَل تحريمه مع اشتهاره[٥])، انتهى، فهذا غير ما نقله شيخنا عن الخطَّابيِّ.

وقد ذكر المحبُّ الطَّبريُّ في «أحكامه» الأوَّل والثاني والرَّابع، ثمَّ نقل عن ابن الجوزيِّ: (أنَّ الأوَّل أظهر)[٦]، والأوَّل في كلام المحبِّ: كونه أخذها عن قيمة الجزية، انتهى[٧]، والله أعلم.

قوله: (**فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا**): يقال: جَمَلَه وأَجمَلَه؛ إذا أذابه، وقد جاء في بعض طرقه: (أجملوها) [م١٥٨١].

---

(١) انظر «أعلام الحديث» (٢/١١٠١).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٤٨٤): (ولم أر في شيء من الأخبار أنَّ سمرة كان واليًا لعمر على شيء من أعماله إلَّا أنَّ ابن الجوزيِّ أطلق أنَّه كان واليًا على البصرة لعمر بن الخطَّاب، وهو وَهَمٌ؛ فإنَّما ولي سمرة على البصرة لزياد وابنه عبيد الله بن زياد بعد عمر بدهرٍ، وولاةُ البصرة لعمر قد ضُبِطُوا وليس منهم سمرة، ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سمرة على قبض الجزية).

(٣) انظر «كشف المشكل» (١/٧٧).

(٤) في (ج): (يتخذها).

(٥) انظر «غريب الحديث» (٢/٨٥).

(٦) انظر «كشف المشكل» (١/٧٨).

(٧) (انتهى): ليس في (ب).

٢٢٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللهُ يَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاعُوهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَة بن أبي روَّاد، وتقدَّم لِمَ[1] لُقِّب (عبدان)[ح٦]، وكذا تقدَّم (يُونُسُ): أنَّه ابنُ يزيدَ الأيليُّ، وكذا تقدَّم (ابْنِ شِهَابٍ): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ، وكذا تقدَّم (الْمُسَيَّب): أنَّه بفتح الياء وكسرها، وأنَّ غيرَه لا يقال إلَّا بالفتح[ح٢٦]، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا مرارًا.

١٠٤ - بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ

قوله: (وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ): تقدَّم أنَّ مراده التَّحريم، وأنَّ الأقدمين في لسانهم الكراهة ويريدون بها التَّحريم، ولا يريدون المعنى الاصطلاحيَّ اليوم[قبل ح٢٠٧٩]، و(يُكرَه): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٢٢٢٥ - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الوَهَّابِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الحَسَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ؛ إِنِّي إِنْسَانٌ، إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدِي، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً؛ فَإِنَّ اللهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ فِيهَا أَبَدًا»، فَرَبَا الرَّجُلُ رَبْوَةً شَدِيدَةً، وَاصْفَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ! إِنْ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ؛ فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ، كُلِّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ هَذَا الوَاحِدَ.

قوله: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الحَسَنِ)[2]: هذا هو أخو الحسنِ بن أبي الحسنِ، البصريُّ، يروي عن أمِّه، وأبي هريرةَ، وابنِ عبَّاس، وأبي بَكْرَةَ، وجماعةٍ، وعنه: أخوه، وقتادةُ، ومُحَمَّدُ بن واسع، وخالدٌ الحذَّاء، وجماعةٌ، وثَّقه أبو زُرعة[3] والنَّسائيُّ، تُوفِّيَ سنة مئة على الصَّحيح، وقال ابن حِبَّان: (سنة ثمان ومئة بفارس)[الثقات ٤/٢٧٦]، أخرج له الجماعة[4].

---

(١) في (ب): (لماذا).

(٢) زيد في (ب): (تقدَّم مرارًا).

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٧٣).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٣٨٥)، «تهذيب التهذيب» (٣/٤٣٠).

فائدةٌ: قال الدِّمياطيُّ: (ليس لسَعِيدٍ هذا في «البخاريِّ» غيرُ هذا الحديث، ولا في «مسلم»[(١)]) انتهى، والذي قاله صحيحٌ، لم أرَ له عنِ ابنِ عبَّاس إلَّا هذا الواحدَ[(٢)]، وهو في «البخاريِّ»، و«مسلمٍ»[م٢١١٠]، و«النَّسائيِّ»[كن٩٧٠٠]، والله أعلم.

قوله: (**إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ**): هذا الرَّجل الذي أتى ابنَ عبَّاس لا أعرفه.

قوله: (**فَرَبَا الرَّجُلُ رَبْوَةً شَدِيدَةً**): (رَبا): فعل ماض، معتلٌّ غير مهموز؛ ومعناه: ذُعِر وامتلأ خوفًا[(٣)].

قوله: (**كُلِّ شَيْءٍ لَا رُوحَ فِيهِ**[(٤)]): (كلِّ): مجرور، وجرُّه معروف.

قوله: (**قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ هَذَا الوَاحِدَ**) أي: الحديث الواحد، هذا الكلامُ ينبغي أن يُذكَر في (اللِّباس) حيث ذكر حديث سعيد بن أبي عَرُوبة عن النَّضر بن أنس، وكأنَّه استعجله هنا استعجالًا للفائدة، وقد رواه في (اللِّباس) عن عيَّاش بن الوليد الرَّقَّام، عن عبد الأعلى، عن سعيد بن أبي عَرُوبة قال: سمعت النَّضرَ بنَ أنسٍ يحدِّث قتادةَ وقال: كنتُ عندَ ابنِ عبَّاس وهم يسألونه، ولا يذكُرُ النَّبيَّ ﷺ، حتَّى سُئِل، فقال: سمعتُ[(٥)] مُحَمَّدًا ﷺ يقول: «من صوَّر صورةً...»؛ الحديث[ح٥٩٦٣]، وليس لسعيد بن أبي الحسن في «البخاريِّ» و«مسلم» غيرُه، كما تقدَّم أعلاه، ولا للنَّضر بن أنس عن ابن عبَّاس فيهما غيره، وهو في «النَّسائيِّ» أيضًا[س٨/٢١٥].

فـ(سعيدٌ) مرفوع؛ لأنَّه فاعل (سمع)، و(هذا الواحدَ): منصوبٌ مفعولٌ، ورأيتُ بخطِّ بعض فضلاء الحنفيَّة من أصحابنا ورفاقنا حاشية على هذا المكان[(٦)]: (أنَّ «سعيدًا» منصوبٌ؛ لأنَّه مفعولٌ، أي: سمع يزيدُ بنُ زُرَيع سَعِيدًا[(٧)])، وفي ذلك نظرٌ؛ لأنَّ (سمع) يتعدَّى إلى مفعول واحد، وقد نقل شيخُنا في حديث «الأعمال بالنِّيَّات» في أوَّل هذا الشرح ما لفظه: (اختلف النُّحاة في «سمعتُ»؛ هل

(١) وله في «مسلم» (٢٩١٦) عن أمِّه عن أمِّ سلمة رضي الله عنها حديث: أنَّ رسول الله ﷺ قال لعمَّار: «تقتلك الفئة الباغية».

(٢) قدَّمتُ أنَّ له في «مسلم» عن غير ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (١١٢/٣).

(٤) كذا في النسخ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق): (لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ).

(٥) زيد في (ب): (النبي).

(٦) انظر النسخة (ق): (١٠٨أ).

(٧) في (ب): (سعيد)، وليس بصحيحٍ.

يتعدَّى إلى مفعولين؟ على قولين؛ أحدهما: نعم، وهو مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ في «إيضاحه» قال: لكنْ أن يكون الثاني ممَّا يُسمَع؛ كقولك: سمعتُ زيدًا يقول كذا، ولو قلتَ: سمعتُ زيدًا جاءك(١) لم يجز(٢)، والصَّحيح: أنَّه لا يتعدَّى إلَّا إلى مفعول واحد، والفعل الواقع بعد المفعول في موضع الحال، أي: سمعتُ حالَ قولِه كذا)[التوضيح ١٧٠/٢]، انتهى(٣)، والذي قاله هذا الفاضل يكون مُعَدًّى إلى مفعولين، وأيضًا لا يصحُّ نصبُه؛ لأنَّ يزيد بن زُرَيع لم يروِ هذا الحديثَ في الكتب عن سعيدِ بن أبي عَرُوبة، ولكنَّه روى عنه في الجملة، ولستُ أدري/ هذا الحديث أو غيره؟ لأنَّ البخاريَّ أخرجه، وقد ذكرتُ لك عزوَه، [١/٢٧٩ب]
وأمَّا مسلمٌ؛ فقد أخرجه في (اللِّباس) عن أبي بكر ابن أبي شيبة، عن عليِّ بن مُسهِر، عن سعيد بن أبي عَرُوبة[م(١٠٠) ٢١١٠]، وعن أبي غسَّان المِسْمَعِيِّ وأبي موسى؛ كلاهما عن معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن النَّضر بن أنس به نحوه[م(١٠٠) ٢١١٠]، وأخرجه النَّسائيُّ في (الزينة) عن عمرو بن عليٍّ، عن خالد ابن الحارث، عن سعيد نحوه[س ٢١٥/٨]، وأيضًا في كلام المِزِّيِّ ما يردُّ على هذا الفاضل؛ لأنَّه قال في «الأطراف» نقلًا لكلام البخاريِّ: (وسمع ابنُ أبي عَرُوبة هذا الحديثَ من النَّضر) انتهى[تحفة ٢٦٥/٥]، وأيضًا وليس في روايتنا والذي سمعناه من مشايخنا إلَّا رفعُ (سعيد بن أبي عَرُوبة)، والله أعلم، وإنَّما أطلت الكلام في ذلك؛ لأنَّ بعض المتشبِّهين بالمُحدِّثين(٤) تمسَّك بهذا، وسُئِلتُ أنا عنه، [وكذا سألني هذا المُتشبِّه عنه](٥)، فكتبت عليه نحوَ ما ذكرتُه هنا، والله أعلم.

١٠٥- بابُ تَحْرِيمِ التِّجَارَةِ فِي الخَمْرِ

وَقَالَ جَابِرٌ: حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الخَمْرِ.

٢٢٢٦- **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ البَقَرَةِ عَنْ آخِرِهَا؛ خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «حُرِّمَتِ التِّجَارَةُ فِي الخَمْرِ».**

قوله: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ): هذا هو مسلم بن إبراهيم الفراهيديُّ، تقدَّم الكلام عليه، وعلى نسبته؛ وهي إلى جدِّه فُرهود، وقد قدَّمتُ أنَّ النِّسبةَ إليه: فُرْهُوديٌّ وفَرَاهِيديٌّ[ح ٢٦٤]، وكذا تقدَّم (الأَعْمَش):

---

(١) في «الإيضاح»: (يضربُ أخاك)، وفي «التوضيح»: (أخاك).

(٢) في (أ) و(ب): (يجيء)، وهو تحريف، «الإيضاح» (ص١٥٣).

(٣) انظر «الدر المصون» (٥٣٤/٣).

(٤) في (ج): (بعض المنشوبين بالحديث).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

أنَّه سليمان بن مِهران الكاهليُّ، أبو مُحَمَّد القارئ، وكذا تقدَّم (**أَبُو الضُّحَى**) مُترجَمًا، وأنَّه مسلم بن صُبَيح[ح٣٦٣].

قوله: (**لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ...**) إلى آخره: تقدَّم الكلام عليه في (المساجد)[ح٤٥٩].

١٠٦ - بابُ إِثْمِ مَنْ بَاعَ حُرًّا

٢٢٢٧ - حَدَّثَنِي بِشْرُ ابْنُ مَرْحُومٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ، وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ».

قوله: (**حَدَّثَنِي بِشْرُ ابْنُ مَرْحُومٍ**): تقدَّم أنَّ (بِشْرًا) بكسر الموحَّدة، وبالشِّين المعجمة، وهذا معروفٌ عند أهله ظاهرٌ جدًّا.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ**): هو بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام.

قوله: (**ثُمَّ غَدَرَ**): الغَدْر: ترك الوفاء.

١٠٧ - بابُ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ الْيَهُودَ بِبَيْعِ أَرَضِيهِمْ حِينَ أَجْلَاهُمْ

فِيهِ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

قوله: (**الْيَهُودَ**): هو منصوب مفعول المصدر؛ وهو (أَمْرِ)، قال الدِّمياطيُّ تجاه هذا الباب: (رواه البخاريُّ في «باب إخراج اليهود من جزيرة العرب» في آخر «الجهاد»: عن عبد الله بن يوسف[ح٣١٦٧]) انتهى، وهذا الباب في أصلنا مكتوب: (زائد) إلى آخر تعليق المَقْبُريِّ عن أبي هريرة(١)، وقد قال شيخنا: (كذا في «البخاريِّ» هنا من غير زيادة، وربَّما سقط في بعض النُّسخ) يعني: التَّبويبَ والتَّعليقَ انتهى[التوضيح ١٤/٥٧٥].

١٠٨ - بابُ بَيْعِ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً

وَاشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أَبْعِرَةٍ مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ، يُوَفِّيهَا صَاحِبَهَا بِالرَّبَذَةِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ يَكُونُ الْبَعِيرُ خَيْرًا مِنَ الْبَعِيرَيْنِ، وَاشْتَرَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ، فَأَعْطَاهُ أَحَدَهُمَا وَقَالَ: آتِيكَ غَدًا بِالْآخَرِ رَهْوًا إِنْ شَاءَ اللهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: لَا رِبَا فِي الْحَيَوَانِ، الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ، وَالشَّاةُ بِالشَّاتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا بَأْسَ بَعِيرٌ بِبَعِيرَيْنِ وَدِرْهَمٌ بِدِرْهَمٍ نَسِيئَةً.

---

(١) عليه في (ق): (زائد ٥)؛ يعني: أنَّه ثابت في رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (بَابُ بَيْعِ العَبْدِ[١] وَالحَيَوَانِ بِالحَيَوَانِ نَسِيئَةً): كتب تجاهه الدِّمياطيُّ ما لفظه: (روى أبو داود، والتِّرمذيُّ، وابن ماجه من حديث قتادة عن الحسن عن سَمُرَة قال: نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نَسِيئةً[د٣٣٥٦، ت١٢٣٧، جه٢٢٧٠]) انتهى، وهو كما ذكر، لكنْ رواه أيضًا النَّسائيُّ في (البيوع)[س٧/٢٩٢]، وفي سماع الحسن من سَمُرة أقوالٌ[٢]، وقد سمع منه حديث العقيقة، كما صُرِّح به في هذا «الصَّحيح»[ح٥٤٧٢].

وفي ترجمة البخاريِّ وما ذُكِر بعدها ردٌّ على مَن قال: لا يجوز ذلك إذا كان إلى أَجَلٍ، أمَّا الحالُّ؛ فيجوز بلا خلاف، وأمَّا إذا كان إلى أجل؛ فمنعَه أبو حنيفة والكوفيُّون، وأجازه الجمهور، وفيه مذاهبُ أُخَرُ لغيرهم، والله أعلم[٣].

قوله: (مَضْمُونَةٍ): هو مجرور مُنوَّن، وهذا ظاهر.

قوله: (بِالرَّبَذَةِ): هي بفتح الرَّاء والمُوحَّدة، والذَّال المعجمة، وبالتَّاء للتَّأنيث، تقدَّمت أين هي[ح٣٠].

قوله: (وَاشْتَرَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ): هو بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدَّال المهملة، وفي آخره جيم، وهو صحابيٌّ أنصاريٌّ[٤] حارثيٌّ، شهد أُحُدًا، روى عنه: ابنُه رِفاعة، وعطاءٌ، وطاوسٌ، عاش ستًّا وثمانين سنةً، وتُوفِّيَ سنة (٧٤هـ)، أخرج له الجماعةُ، رضي الله عنه[٥].

قوله: (رَهْوًا): هو بفتح الرَّاء، وإسكان الهاء، أي: سهلًا[٦] عفوًا من غير مَطْلٍ.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ المسيَّب): تقدَّم أنَّه سعيد بن المسيَّب، وأنَّ ياءَ أبيه بالفتح وتُكسَر، وأنَّ غيرَ أبيه لا يجوزُ فيه إلَّا الفتحُ[ح٢٦]، وسعيدٌ أحدُ الأعلام.

قوله: (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّد بن سيرين، وتقدَّم تعداد بني سيرين وبناته أوائل هذا التعليق[ح٦٧].

---

(١) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (العَبِيد).

(٢) زيد في (ب): (وأمَّا إذا كان)، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٣) انظر «فتح القدير» (٦/١٥٤)، «الفواكه الدواني» (٢/٩٥)، «روضة الطالبين» (٣/٣٧٧)، «المغني» لابن قدامة (٥/٤٣٥-٤٣٦).

(٤) (أنصاري): ليس في (ب).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٢٢٧)، «تهذيب الكمال» (٩/٢٢).

(٦) في (ج): (سهولًا).

قوله: (لَا بَأْسَ بَعِيرٌ بِبَعِيرَيْنِ، وَدِرْهَمٌ بِدِرْهَمٍ[(١)] نَسِيئَةً): بيع الدِّرهم بالدِّرهم نسيئةً مخالفٌ للإجماع، قال الدِّمياطيُّ: (قيل: هذا خطأ، والصَّحيح ما رواه عبد الرزَّاق، عن مَعْمَر، عن ابن سيرين قال: لا بأس بعيرٌ ببعيرين ودرهمٍ، الدرهمُ نَسِيئةً[عق١٤١٤٦])، انتهى.

٢٢٢٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ فِي السَّبْيِ صَفِيَّةُ، فَصَارَتْ إِلَى دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (كَانَ فِي السَّبْيِ صَفِيَّةُ، فَصَارَتْ إِلَى دَحْيَةَ الكَلْبِيِّ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ): قال الدِّمياطيُّ: (حديث صفيَّة بهذا اللَّفظ لا تعلُّق له بهذا الباب، وقد رواه حمَّاد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس: أنَّ صفيَّة وقعت في سهم دِحْيَةَ، واشتراها النَّبيُّ ﷺ بسبعة أرؤس، وبهذا يتعلَّق [بهذا][(٢)] الباب بوجه ما)، انتهى، والذي قاله الدِّمياطيُّ هو الذي أراده البخاريُّ، وهو في «مسلم» في (المغازي)[م(١٣٦٥) (١٢١) قبل (١٨٠٢)][(٣)] و(النِّكاح)[(٤)][م(١٣٦٥) (٨٧) قبل(١٤٢٨)]، وقد انفرد به مسلمٌ مِن بين أصحاب الكتب السِّتَّة[(٥)]، وتقدَّم الكلامُ في ترجمة صفيَّة بنت حُيَيِّ بن أخطب[ح٣٢٨].

قوله: (إِلَى دِحْيَةَ): هو بفتح الدَّال وكسرها، وقد تقدَّم مُترجَمًا في أوَّل[(٦)] هذا التَّعليق[ح٧].

١٠٩ - بابُ بَيْعِ الرَّقِيقِ

٢٢٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مُحَيْرِيزٍ: أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّا نُصِيبُ سَبْيًا، فَنُحِبُّ الأَثْمَانَ، فَكَيْفَ تَرَى فِي العَزْلِ؟ فَقَالَ: «أَوَإِنَّكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكُمْ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةٌ كَتَبَ اللهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بنُ نافعٍ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٧]، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ بنُ مُسْلِم بن عُبيد الله بن عَبد الله بن

(١) قوله: (ودرهم بدرهم): ليس في «اليونينيَّة»، وثبت في هامشها من غير رَقْم لراويه، وعليه في (ق) علامة أبي ذرٍّ.

(٢) (بهذا): مستدرك من هامش (ق).

(٣) اختصره في (المغازي)، فليس فيه قصَّةُ صفيَّةَ رضي الله عنها، وانظر «النكت الظِّراف» (١٢٤/١).

(٤) في (ب): (في النكاح والمغازي)، وعليها في (أ) علامة تقديم وتأخير.

(٥) بل أخرجه أبو داود أيضًا (٢٩٩٧)، وابن ماجه (٢٢٧٢).

(٦) في (ج): (أوائل).

شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (أَخْبَرَنِي ابْنُ مُحَيْرِيزٍ(١)): هو عبدُ الله بن مُحَيْرِيز(٢) القرشيُّ الجُمَحِيُّ المكِّيُّ، نزيل بيت المقدس، ربَّاه(٣) أبو محذورة، وروى عنه، وعن عبادةَ بنِ الصَّامت وعدَّةٍ، وعنه: مكحولٌ والزُّهريُّ، قال رجاء بن حَيْوَةَ: (إنْ فخِر علينا أهلُ المدينة بعابدهم ابنِ عمر؛ فإنَّا نفخر بعابدنا ابنِ مُحيريز، إنْ كنتُ لأعُدُّ بقاءَه أمانًا لأهل الأرض)، مات قبل المئة، أخرج له الجماعة[الكاشف٧٦ب]، وثَّقه العِجْليُّ[معرفة الثقات٢/٥٨]، تُوفِّيَ في خلافة عُمَرَ بنِ عبد العزيز، وقال ضَمْرة بن ربيعة: (مات في خلافة الوليد بن عبد الملك)(٤).

قوله: (أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ(٥) أَخْبَرَهُ): تقدَّم مرارًا أنَّه سعد بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ رضي الله عنه/. [١/٢٨٠أ]

قوله: (قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّا نُصِيبُ سَبْيًا، فَنُحِبُّ الأَثْمَانَ): كذا في أصلنا: بلا (رَجُلٌ)(٦)، قال ابن شيخنا البُلْقَينيِّ: (يحتمل أنْ يُفسَّر بمجديٍّ الضمريِّ، فإنَّه في «أُسد الغابة»: رُوِي: أنَّه سأل ذلك في غزوة المريسيع[أسد الغابة ٤/٥٦٩]، وسنبسطه(٧))، انتهى[الإفهام ١٩٢]، وقد جزم به بعض حُفَّاظ مصر من العصريِّين[هدى ٢٩٦]، ومجديٌّ الضمريُّ ذكره أبو عمر في «الاستيعاب»، فقال: (غزا مع النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم سبع غزوات، حديثه عند مُحَمَّد بن سليمان بن مسمول، عن الفرج بن عطاء(٨) بن مجديٍّ، عن أبيه، عن جدِّه) انتهى، كذا في «الاستيعاب»، وقد كتب ابن الأمين تجاه ذلك حاشيةً لفظُها: (صوابه: عن المُفرِّج -على وزن «مُفعِّل»- بن عُطَيٍّ -مُصغَّر- كذاك ذكره البخاريُّ(٩)، وابن أبي حاتم(١٠)، وابن السَّكن) انتهت(١١).

---

(١) في (ب): (مجيريز)، وهو تصحيفٌ، وكذا في المواضع اللَّاحقة.

(٢) زيد في غير (ت): (هذا)، ولعلَّ حذفَها هو الأَولى.

(٣) (ربَّاه): سقط من (ب).

(٤) انظر: «تاريخ أبي زرعة» (ص١٤٢)، «التاريخ الكبير» (٥/١٩٣)، «تهذيب الكمال» (١٦/١٠٦).

(٥) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (الخدري)، ثم زيد في «اليونينيَّة»: (رضي الله عنه).

(٦) وقد ثبتت في بعض الأصول كما في هامش «اليونينيَّة».

(٧) يعني في «الإفهام» (ص٥٦٩).

(٨) في المطبوع من «الاستيعاب»: (المفرج بن عطاء)، انظر «الاستيعاب» (ص٧٠٤).

(٩) انظر «التاريخ الكبير» (٨/٥٥).

(١٠) انظر «الجرح والتعديل» (٩/٤٤٧).

(١١) وكذا ضبطه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤/٢٧٠) بالقلم.

قوله: (أَوَإِنَّكُمْ): هو بفتح الواو؛ لأنَّه استفهام تقرير، والله أعلم، وإذا كانت (أو) للتَّقرير، أو التَّوبيخ، أو الرَّد، أو الإنكار، أو الاستفهام؛ كانت الواوُ مفتوحةً، وإذا جاءت للشَّكِّ، أو التَّقسيم، أو الإبهام، أو التَّسوية، أو التَّخيير، أو بمعنى (الواو) على رأي بعضهم، أو بمعنى (بل)، أو بمعنى (حتَّى)، أو بمعنى (إلى)، وكيف ما كانت عاطفة؛ فهي ساكنة، و(إنَّكم) بكسر الهمزة[(١)].

قوله: (لَيْسَتْ نَسَمَةٌ): (النَّسمة): النَّفس، وقد تقدَّم[ح٣٤٩].

١١٠- بابُ بَيْعِ المُدَبَّرِ

٢٢٣٠- حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ المُدَبَّرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ): هو مُحَمَّد بن عبد الله بن نُمَير، تقدَّم، وكذا تقدَّم (وَكِيعٌ): أنَّه ابنُ الجرَّاح، أحدُ الأعلام، وكذا تقدَّم (إِسْمَاعِيلُ): أنَّه ابنُ أبي خالد، وتقدَّم (عَطَاء): أنَّه ابن أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة.

قوله: (بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ المُدَبَّرَ): تقدَّم أنَّ الذي دبَّره: هو أبو مذكور، والغلام المدبَّر: اسمه يعقوب، كذا صرَّح بهما مسلمٌ في روايته[م٩٩٧]، والذي اشتراه نُعَيم بن عبد الله النَّحَّام[(٢)] بثمانِ مئةِ درهمٍ[ح٢١٤١].

٢٢٣١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو: سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ يَقُولُ: بَاعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هو ابن عيينة الإمام، و(عَمْرو) بعده: هو ابن دِينار المكِّيُّ الإمام، أبو مُحَمَّد.

٢٢٣٢- ٢٢٣٣- حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ: أَنَّ عُبَيْدَ اللهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنِ الأَمَةِ تَزْنِي وَلَمْ تُحْصَنْ؟ قَالَ: «اجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ؛ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ بِيعُوهَا بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ: حَدَّثَنَا أَبِي): هو يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزُّهريُّ، أبو يوسف، روى عن أبيه وشعبةَ، وعنه: أحمدُ وعبدٌ، حجَّة وَرِع، مات سنة (٢٠٨هـ)، أخرج له الجماعةُ[الكاشف٦٢١٦]، ذكر في

---

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٣٤٧).

(٢) في (ب): (النمام)، وهو تحريفٌ.

«الميزان»[٤/٤٤٨] للتَّمييز، وأمَّا (أبوه)، فهو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرَّحمن بن عوف الزُّهريُّ، أبو إسحاق، عن أبيه، والزُّهريِّ، وطائفةٍ، وعنه: ابنُ مَهْديٍّ، وأحمدُ، ولُوَين[١]، وخلقٌ، تُوفِّيَ سنة (١٨٣هـ)، أخرج له الجماعةُ، وثَّقه أحمدُ، وابنُ مَعِين، وغيرُهما[٢]، له ترجمةٌ في «الميزان»[١/٣٣]، وصحَّح عليه.

قوله: (عَنْ صَالِحٍ): تقدَّم أنَّه ابنُ كيسان، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ[٣]): أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، وكذا تقدَّم (عُبَيْد اللهِ): أنَّه ابنُ عبد الله بن عتبة بن مسعود، أحدُ الفقهاء السَّبعة، وكذا تقدَّم (زَيْد بْن خَالِدٍ): أنَّه الجهنيُّ الصَّحابيُّ رضي الله عنه، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

٢٢٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ، فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا؛ فَلْيَجْلِدْهَا الحَدَّ، وَلَا يُثَرِّبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ؛ فَلْيَجْلِدْهَا الحَدَّ وَلَا يُثَرِّبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا؛ فَلْيَبِعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ».

قوله: (وَلَا يُثَرِّبْ): تقدَّم أنَّه التَّعيير والتَّوبيخ[ح٢١٥٢].

١١١ - بابٌ: هَلْ يُسَافِرُ بِالجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا؟

وَلَمْ يَرَ الحَسَنُ بَأْسًا أَنْ يُقَبِّلَهَا أَوْ يُبَاشِرَهَا.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِذَا وُهِبَتِ الوَلِيدَةُ الَّتِي تُوطَأُ أَوْ بِيعَتْ أَوْ عَتَقَتْ؛ فَلْيُسْتَبْرَأْ رَحِمُهَا، وَلَا تُسْتَبْرَأُ العَذْرَاءُ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يُصِيبَ مِنْ جَارِيَتِهِ الحَامِلِ مَا دُونَ الفَرْجِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦].

قوله: (وَلَمْ يَرَ الحَسَنُ): تقدَّم أنَّه الحسنُ البصريُّ، العَلَمُ الفَرْدُ المشهورُ.

قوله: (إِذَا وُهِبَتِ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(الوَلِيدَةُ): مرفوعة نائبة مناب الفاعل،

---

(١) في (ب): (ولوبين)، وهو تحريفٌ.

(٢) انظر «سؤالات أبي داود» (ص٢٢٤)، «الجرح والتعديل» (٢/١٠٢) «تهذيب الكمال» (٢/٨٨).

(٣) كذا في النسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (ابن شهاب).

وتقدَّم ما(١) الوَليدة[ح٢٢١٧].

قوله: (فَلْيُسْتَبْرَأْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(رَحِمُهَا): مرفوع نائب مناب الفاعل.

قوله: (وَلَا تُسْتَبْرَأُ العَذْرَاءُ): [هذا من تتمَّة كلام ابن عمر](٢)؛ يعني: البكر، وهذا موافق لتخريج ابن سُرَيج من الشَّافعيَّة: أنَّه لا يجب الاستبراء في البكر، ومذهب الشَّافعيِّ وجوبُه(٣)، قال ابن قيِّم الجوزيَّة في «الهَدْي»: (قال أبو العبَّاس بن سُرَيج وأبو العبَّاس ابن تيمية: «إنَّه لا يجب استبراء البكر، كما صحَّ عن ابن عمر»(٤)، وبقولهم نقول، وليس عن النَّبيِّ ﷺ نصٌّ عامٌّ في وجوب استبراءِ كلِّ مَن تجدَّد له عليها ملكٌ على أيِّ حالة(٥) كانت، وإنَّما نهى عن وطء السَّبايا حتَّى تضع حواملُهنَّ ويحضن حوائلهنَّ.

فإنْ قيل: فعمومه يقتضي تحريم وطء أبكارهنَّ قبل الاستبراء، كما يُمنَع(٦) وطء الثَّيب؟ **قيل**: نعم؛ وغايته أنَّه عمومٌ أو إطلاقٌ ظهر القصد منه، فيُخَصُّ أو يُقيَّد عند انتفاء موجب الاستبراء، ويُخَصُّ أيضًا بمفهوم قوله ﷺ في حديث رُوَيفع: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فلا ينكح ثيِّبًا من السَّبايا حتَّى تحيض»[د٢١٥٨، حم١٦٩٩٧]، ويُخَصُّ أيضًا بمذهب الصَّحابيِّ، ولا يُعلَم له مخالفٌ)، انتهى[الهدي٥/٦٣٦].

٢٢٣٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: **قَدِمَ النَّبِيُّ** ﷺ **خَيْبَرَ**، فَلَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ الحِصْنَ؛ **ذُكِرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيِّ ابْنِ أَخْطَبَ وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا** وَكَانَتْ عَرُوسًا، فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ لِنَفْسِهِ فَخَرَجَ بِهَا، **حَتَّى بَلَغْنَا سَدَّ الرَّوْحَاءِ حَلَّتْ**، فَبَنَى بِهَا، **ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطَعٍ صَغِيرٍ**، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**آذِنْ مَنْ حَوْلَكَ**»، فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ عَلَى صَفِيَّةَ، ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى المَدِينَةِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ **يُحَوِّي لَهَا** وَرَاءَهُ بِعَبَاءَةٍ، ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرِهِ فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ، فَتَضَعُ صَفِيَّةُ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ، حَتَّى تَرْكَبَ.

---

(١) في النسخ: (من).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٣) انظر «روضة الطالبين» (٨/٤٢٧).

(٤) انظر «الفتاوى الكبرى» (٥/٥١٣).

(٥) في (ج): (حال).

(٦) في (ب): (يمتنع)، وهو موافق لمصدره.

قوله: (لمَّا[(١)] قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ): تقدَّم متى كانت غزوة خيبر[ح٢٠٩] -ويأتي في مكانه إنْ شاء الله تعالى[قبل ح٤١٩٥]- وهي في آخر سنة ستٍّ أو في[(٢)] أوَّل سنة سبع، وذِكْرُ مدرك الخلاف في ذلك، والله أعلم.

قوله: (ذُكِرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ): (ذُكِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(جمالُ): مرفوعٌ نائبٌ مناب الفاعل، و(حُيَيٌّ): بضمِّ الحاء المهملة -وزان (عُلَيٍّ)- وكسرِها، و(أَخْطَب): بفتح الهمزة، ثمَّ خاءٍ معجمةٍ ساكنةٍ، ثمَّ طاءٍ مهملةٍ مفتوحةٍ، ثمَّ موحَّدة.

قوله: (وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا): هو كنانة بن الرَّبيع بن أبي الحُقيق، قتله النَّبيُّ ﷺ في خيبر على كفره؛ لنقضه العهدَ، والقصَّة مشهورةٌ في كنزِ حُيَيِّ بن أَخْطَب[(٣)].

قوله: (بَلَغْنَا سُدَّ الرَّوْحَاءِ): أمَّا (سَدُّ) فبفتح السِّين وتشديد الدَّال المهملتين، ويجوز أيضًا ضمُّ السِّين، وأمَّا (الرَّوْحاء) فهي بفتح الرَّاء، ثمَّ واوٍ ساكنة، ثمَّ حاءٍ مهملة، ممدود، من عمل الفُرْع[(٤)] على نحو أربعين ميلًا من المدينة، وفي «مسلم»: على ستَّةٍ وثلاثين[م٣٨٨]، وفي «كتاب ابن أبي شيبة»: على ثلاثين[ش٢٣٨٨][(٥)].

تنبيه: قوله: (سَدَّ الرَّوْحاء) خطأٌ، وأين الرَّوحاء وأين خيبر؟! والظَّاهر أو القطع أنَّه سَدُّ الصَّهباء، لا الرَّوْحاء، وكذا جاء على الصَّواب في بعض طرقه في (غزوة خيبر)[ح٤١٩٥]، وقبله أيضًا في أثناء (الجهاد) في (بَاب مَن غزا بصبيٍّ للخدمة)[ح٢٨٩٣]، وفي (الدَّعوات) أيضًا[ح٦٣٦٣]، والله أعلم، وقصَّة صفيَّة بطريق خيبر، وهذا ممَّا لا خلافَ فيه، والرَّوْحاء أمام ذي الحُلَيْفة الميقاتِ بين مكَّة والمدينة.

قوله: (حَلَّتْ) أي: طهرت مِن حيضِها/.

قوله: (فَبَنَى بِهَا): يقال: بنى على أهله وبأهله، وأنكر يعقوب: بنى بها، ونسبه إلى العامَّة[(٦)]، وأصل (بنى عليها): أنَّهم كانوا إذا أراد[(٧)] الدُّخول على أهله؛ رَفع قبَّة أو بناء يَحُلَّان فيه، وهذا الحديث

---

(١) (لمَّا): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٢) (في): ليس في (ج).

(٣) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/٣٦٦).

(٤) في (ب): (القزع)، وهو تصحيفٌ.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٠٨).

(٦) انظر «إصلاح المنطق» (ص٣٠٦).

(٧) في النسخ: (أرادوا)، ولا يستقيم، والمثبت من «المطالع».

حجَّة على يعقوب[(١)]، والله أعلم.

قوله: (ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا): هو بفتح الحاء المهملة، وإسكان المثنَّاة تحتُ، ثمَّ بسين مهملة، وهو التَّمر، والسَّمن، والأقط، قال بعضهم: ربَّما جعلوا فيه خميرة، وقال ابن وضَّاح: هو التَّمر يُنزَع نواه، ويُخلَط بالسَّويق، والأوَّل أعرف[(٢)].

قوله: (فِي نِطَعٍ): تقدَّم بما فيه من اللُّغات، وأفصحهنَّ كسرُ النُّون وفتح الطَّاء[ح٣٧١].

قوله: (آذِنْ): هو بمدِّ الهمزة، وكسر الذَّال المعجمة، أي: أَعلِمْ.

قوله: (يُحَوِّي): هو بضمِّ الياء المثنَّاة تحتُ، ثمَّ حاء مهملة مفتوحة، وتشديد الواو المكسورة، قال ابن قُرْقُول: («يُحَوِّي لها وراءه»: كذا رويناه، وذكره ثابتٌ والخطَّابيُّ: «يَحْوِي»[(٣)]، ورويناه كذلك عن بعض رواة البخاريِّ، وكلاهما صحيح، وهو أنْ يجعل لها حوِيَّة؛ وهو كساء محشوٌّ بليف يُدار حول سنام الرَّاحلة، وهو مركب النِّساء، وقد رواه ثابت: «فيحوِّل»؛ باللَّام، وفسَّره: يصلح لها عليه مركبًا)[مطالع ٢/٣٦٧].

١١٢- باب بَيْعِ المَيْتَةِ وَالأَصْنَامِ

٢٢٣٦- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ عَامَ الفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الخَمْرِ وَالمَيْتَةِ وَالخِنْزِيرِ وَالأَصْنَامِ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ المَيْتَةِ فَإِنَّه يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ، إِنَّ اللهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا؛ جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الحَمِيدِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ: سَمِعْتُ جَابِرًا، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): هو ابنُ سعدٍ الإمامُ، و(يَزِيد بْن أَبِي حَبِيبٍ): بفتح الحاء المهملة، وكسر الموحَّدة، و(رَبَاح): بفتح الرَّاء، وبالموحَّدة.

قوله: (عَامَ الفَتْحِ): تقدَّم أنَّ فتح مكَّة في رمضان سنة ثمان، لا خلاف فيه إلَّا ما وقع في «صحيح

(١) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٠٤).

(٢) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٧١).

(٣) في المطبوع من «أعلام الحديث» (٢/١١٠٢): (يُحوِّي).

البخاريِّ» أنَّه بعد ثماني سنين ونصفٍ مِن مَقْدَمه المدينة[ح٤٢٧٦]، وهذا خطأ[ح١٠٤] وسيأتي[ح٤٢٧٦]، والله أعلم.

قوله: (**تُطْلَى**[(١)] **بِهَا السُّفُنُ**): (تُطلَى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(السُّفنُ): مرفوع نائب مناب الفاعل، وكذا (**يُدْهَنُ بِهَا الجُلُودُ**).

قوله: (**جَمَلُوهُ**): وفي نسخة: (أجملوه)[(٢)]، وقد تقدَّم أنَّهما لغتان وروايتان، ومعناهما: أذابوه[ح٢٢٢٣].

قوله: (**قَالَ أَبُو عَاصِمٍ**): هذا تعليقٌ صورةً، وقد تقدَّم أنَّه مُتَّصل، وذلك لأنَّ أبا عاصم هذا شيخُه، ويكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، قال الدِّمياطيُّ: (الضَّحَّاك بن مَخْلد النَّبيل) انتهى، تقدَّم، و(**عَبْدُ الحَمِيدِ**): قال الدِّمياطيُّ: (ابن جعفر بن عبد الله ابن أبي الحكم رافعِ بن سنان[(٣)] حليف الأنصار، روى له الجماعةُ إلَّا البخاريَّ، حدَّثَ هو، وابنُه سعدٌ[(٤)]، وأبوه[(٥)] جعفرٌ، وجدُّه[(٦)] أبو الحكم رافعٌ وله صحبةٌ، وابنُ عمِّه عمرُ بن الحكم بن رافع[(٧)] انتهى، وقول الدِّمياطيِّ: (روى له الجماعةُ إلَّا البخاريَّ): يعني: في الأصول، وقد روى له البخاريُّ تعليقًا كما ترى، وهو متَّصل كما قاله ابنُ الصَّلاح[(٨)]، وقولي: (تعليقًا) تبعتُ فيه المِزِّيَّ والذَّهبيَّ[(٩)]، وإلَّا؛ فهو في الأصول على ما قاله ابن الصَّلاح، ولكن ما أحببتُ أن أبتدع أنا شيئًا، والله أعلم.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَزِيدُ**): هو ابن أبي حَبِيب، تقدَّم أعلاه وقبلَه مُتَرجَمًا[ح١٢].

---

(١) كذا في النسخ إلَّا (ت) ففيها وفي «اليونينيَّة»: (يُطلَى).

(٢) وهي رواية أبي الوقت.

(٣) في «تهذيب الكمال» (٤١٦/١٦) وغيره: (عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان)، فجعل بين (عبد الله) و(رافع): (الحكم)، وذكر في ترجمة رافع (٢٨/٩): (وعنه: ابن ابن ابنه جعفر بن عبدالله بن الحكم بن رافع).

(٤) في النسخ: (سعيد)، والمثبت من هامش (ق).

(٥) في النسخ وهامش (ق): (وأبو)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٦) في النسخ: (جده)، بلا واو، والمثبت من هامش (ق).

(٧) وكذا في «التوضيح» (٦١٣/١٤)، و«عمدة القاري» (٤٤/١٠)، لكن عبد الحميد: هو ابن جعفر بن عبد الله بن الحكم بن أبي الحكم رافعٍ، وعمرُ: هو ابن الحكم بن أبي الحكم رافعٍ؛ فعُمَرُ هو عمُّ جعفر والد عبدِ الحميد، لا ابنُ عمِّ عبد الحميد، وانظر «تهذيب الكمال» (٤١٦/١٦) و(٣٠٩/٢١)، «سير أعلام النبلاء» (٢١/٧).

(٨) انظر «علوم الحديث» (ص١٣٦).

(٩) انظر «تهذيب الكمال» (٤١٦/١٦)، «تذهيب التهذيب» (٣٦٧/٥).

قوله: (كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ): أمَّا (عطاء) فهو ابن أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، تقدَّم مرارًا ومرَّةً مُترجَمًا[ح٩٨]، وقد تقدَّم[ح٦٣٧] أنَّ الرِّوايةَ بالكتابة [جائزة] سواءٌ اقترنت بالإجازة أم لا، فإنِ اقترنَتْ بأنْ يكتب إليه ويقول: (أجزت لك ما كتبتُه لك)، ونحو ذلك؛ فهي[١] شبيهةٌ بالمناولة المقرونة بالإجازة -وقد قدَّمتُ المناولةَ في (كِتَاب العلم) حيث ذكرها البخاريُّ[قبل ح٦٤]- في الصِّحَّة والقوَّة، النوع الثَّاني: الكتابة المجرَّدة -كهذه- عن الإجازة؛ فهي صحيحةٌ تجوز الرِّواية بها على الصَّحيح المشهور بين أهل الحديث، وهو عندهم في المسنَد الموصول، وهو قولُ كثيرٍ من المتقدِّمين والمُتأخِّرين، وقد مَنَع صحَّةَ ذلك قومٌ آخرون، وبه قطع الماورديُّ في «الحاوي»[٢]، وقال السَّيفُ الآمديُّ: (لا يرويه إلَّا بتسليطٍ من الشَّيخ؛ كقوله: «فاروِه عنِّي»، أو: «أجزتُ لك روايتَه»)[٣]، وذهب أبو الحسن ابن القطَّان إلى انقطاع الرِّواية بالكتابة[٤]، وقد قدَّمت أنَّ في «البخاريِّ» و«مسلم» عدَّةَ أحاديثَ بالكتابة، وأنِّي لا أعرفُ حدَّث البخاريُّ بها إلَّا في موضعٍ واحدٍ في (كِتَاب الأيمان) -بفتح الهمزة- قال فيه: (كتب إليَّ مُحَمَّد بن بَشَّار...) فذكره[ح٦٦٧٣]، والله أعلم[٥].

١١٣- بابُ ثَمَنِ الكَلْبِ

٢٢٣٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الكَاهِنِ.

قوله: (عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): يعني: ابن الحارث بن هشام المخزوميُّ، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قولٍ، تقدَّم.

قوله: (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ): هو عقبةُ بن عَمرو، أبو مسعودٍ الأنصاريُّ البدريُّ، كان ينزل ماءً ببدر، فنُسِب إليه على الصَّحيح، وسيأتي تعقُّبٌ في عدِّ البخاريِّ له فيهم، وأذكرُ مَن قال: (إنَّه بدريٌّ)، وأنَّ الصَّحيحَ خلافُه[ح٤٠٠٦]، صحابيٌّ مشهورٌ، تقدَّم أيضًا[ح٥٥].

قوله: (نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ): هذا هو الصَّحيح، أمَّا ما ورد في النَّهي عن ثمن الكلب إلَّا كلب

---

(١) في النسخ: (وهي)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) في (ب): (المناوي)، وهو تحريفٌ، وانظر «الحاوي الكبير» (١٤٧/٢٠).

(٣) انظر «الإحكام في أصول الأحكام» (١١٣/٢).

(٤) انظر «بيان الوهم والإيهام» (٥٣٨/٢).

(٥) انظر «علوم الحديث» (ص١٧٣-١٧٤)، «شرح التبصرة والتذكرة» (١٠٣/٢-١٠٦)، «تدريب الراوي» (٥٥/٢-٥٨).

صيد[1]، وفي رواية: (إلَّا كلبًا ضاريًا)[2]، وأنَّ عثمان رضي الله عنه غرَّم إنسانًا ثمنَ كلبٍ عشرين بعيرًا[3]، وعن ابن عمرو بن العاصي: التَّغريم في إتلافه[4]، كلُّها ضعيفة، قال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (باتِّفاق أئمَّة الحديث)، قال: (وقد أوضحتها في «بَاب ما يجوز بيعه» في «شرح المهذَّب»[5])، انتهى [شرح مسلم ١٠/٤٧٧].

قوله: (وَمَهْرِ البَغِيِّ): هو بتشديد الياء؛ وهي ما تأخذه الزَّانية على زناها.

قوله: (وَحُلْوَانِ الكَاهِنِ): هو بضمِّ الحاء، وإسكان اللَّام: ما يأخذه رشوة على تكهُّنه، والحلوان أيضًا: الشَّيء الحلو، يقال: حُلوٌ وحُلوان[6]، وقد حكى الإجماعَ على تحريمه البغويُّ وغيرُه[7]، وقال أبو الحسن الماورديُّ في «الأحكام السُّلطانيَّة»: (ينبغي للمحتسب أنْ يؤدِّب مَن يكتسب باللَّهو والكهانة، يؤدِّب الآخذ والمعطي)[السلطانية ٤١٣].

٢٢٣٨ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى حَجَّامًا، فَأَمَرَ بِمَحَاجِمِهِ فَكُسِرَتْ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ، وَثَمَنِ الكَلْبِ، وَكَسْبِ الأَمَةِ، وَلَعَنَ الوَاشِمَةَ وَالمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَلَعَنَ المُصَوِّرَ.

قوله: (أَخْبَرَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ): تقدَّم ضبطُ (أبي جُحَيْفَة)، وأنَّه بضمِّ الجيم، ثمَّ حاء مهملة

---

(١) أخرجه النسائيُّ في «المجتبى» (٣٠٩/٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وقال بعده: (هذا منكر).

(٢) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٨٦٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: (تفرَّد به المثنَّى بن الصَّبَّاح)، والدارقطنيُّ في «سننه» (٣٠٤٥) من طريق الوليد، عن عمه، عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: (الوليد بن عبيد الله ضعيف)، و(٣٠٤٧) من طريق المثنَّى، عن عطاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: (المثنَّى ضعيف)، قال البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٦/٦): (والوليد والمثنَّى ضعيفان).

(٣) أخرجه الشافعيُّ في «الأم» (٢٧/٤)، وقال: (والثابت عن عثمان خلافه)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٧/٦)، وقال: (منقطع). والعبارة في «شرح مسلم للنووي»: «ثمنَ كلبٍ قتله عشرين بعيرًا».

(٤) أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٨/٦)، وقال: (هذا موقوف، وابن جريج لا يرون له سماعًا من عمرو بن شعيب، قال البخاريُّ رحمه الله: لم يسمعه)، قال: (ورواه إسماعيل بن جستاس وليس بالمشهور، عن عبد الله بن عمرو ابن العاص).

(٥) انظر «المجموع» (١٦٥/٩-١٦٦).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢٩٣/٢).

(٧) انظر «شرح السنَّة» (١٨/٥).

مفتوحة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء مفتوحة، ثمَّ تاء التَّأنيث، وأنَّه وَهْبُ بن عبد الله السُّوائيُّ، صحابيٌّ مشهورٌ، رضي الله عنه [ح١١١].

قوله: (**اشْتَرَى أَبِي**[١] **حَجَّامًا**): هذا الحجَّام الذي اشتراه أبو جُحَيْفَة لا أعرف اسمه.

قوله: (**وَلَعَنَ الوَاشِمَةَ**): (الوَشم): أنْ يغرز الجلدَ بإبرة، ثمَّ يُحشَى بالكحل أو بالنِّيل، فيزرقُّ أثرُه أو يخضرُّ، وقد وشَمَتْ تَشِمُ، فهي واشمةٌ[٢]/. [١/٢٨١أ]

قوله: (**وَالمُسْتَوْشِمَةَ**): هي التي تطلبُ أن يُفعَل بها ذلك.

❋❋❋

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (رأيت أَبِي اشْتَرَى).

(٢) انظر «تهذيب اللغة» (١١/٢٩٧).

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٣٤- كِتَابُ السَّلَمِ

(كِتَاب السَّلَمِ)... إلى (الشُّفْعَة).

تنبيه: حكى الرَّافعيُّ الإمامُ الشَّافعيُّ في «شرح مسند[١] الشَّافعيِّ» والخطَّابيُّ في «غريبه» عن ابن عمر: أنَّه كره لفظ (السَّلَم)[٢]، قال أهل اللُّغة: يقال: السَّلَم والسَّلَف، وأسلم وسلَّم، وأسلف وسلَّف[٣].

١- بابُ السَّلَمِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ

٢٢٣٩- حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي المِنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ المَدِينَةَ، وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَرِ العَامَ وَالعَامَيْنِ -أَوْ قَالَ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، شَكَّ إِسْمَاعِيلُ- فَقَالَ: «مَنْ سَلَّفَ فِي تَمْرٍ؛ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ».

حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ».

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ): قال الدِّمياطيُّ: (ابن أبي نَجِيحٍ: عبدُ الله بن يَسار) انتهى، و(يَسار) بالمثنَّاة تحت، والسِّين المهملة، وهو مولى الأخنس بن شَرِيق الثَّقفيِّ، أبو يسار، عن طاوسٍ، ومجاهدٍ، وعطاءٍ، وأبيه أبي نَجِيح، وعبدِ الله بن كَثِير القارئِ، وسالمِ بن عبد الله، وجماعةٍ، وعنه: عَمرُو بن شعيب وهو أكبرُ منه، وهشامٌ الدَّستوائيُّ، وابنُ إسحاق، وشعبةُ، والسُّفيانان، وابنُ عُليَّة، وطائفةٌ، وثَّقه أحمدُ، وابنُ مَعِين، وجماعةٌ، قال ابن عيينة: (مات سنة إحدى وثلاثين ومئة)، وقال ابن المَدينيِّ: (سنة اثنتين)، أخرج له الجماعة، له ترجمةٌ في «الميزان»[٤].

قوله: (عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَثِيرٍ): هو بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، الدَّاريُّ، أبو مَعْبَد، قارئ مكَّة، عن ابنِ

---

(١) زيد في (ب): (الإمام).

(٢) انظر «غريب الحديث» (٦٦٥/١)، «شرح مسند الشافعي» (٣٩٤/٢).

(٣) انظر «مشارق الأنوار» (٤٨٩/٢)، «لسان العرب» مادة (سلم).

(٤) انظر «تاريخ ابن معين» (٧٣/٣) رواية الدُّوريِّ، «التاريخ الكبير» (٢٣٣/٥)، «ميزان الاعتدال» (٥١٥/٢) وصحَّح عليه، «تهذيب الكمال» (٢١٥/١٦).

الزُّبير، وعبدِ الرَّحمن بن مُطعِم، ومجاهدٍ، وعنه: ابنُ جُرَيج، وشِبْلُ بنُ عبَّاد، وجَرِيرُ بن حَازم، ثقةٌ فصيحٌ مفوَّهٌ إمامٌ، تُوفِّيَ سنة (١٠٢هـ)، أخرج له الجماعة[(١)]، قال الدِّمياطيُّ: (وعبد الله بن كَثِير أخو كَثِير بن كَثِير، اتَّفقا عليه) انتهى، هذا الكلام فيه نظرٌ، والقارئ ليس بأخٍ لكَثِير بن كَثِير بن المُطَّلب بن أبي وداعة، وعبدُ الله بن كَثِير أخو كَثِير ليس له في «البخاريِّ» شيءٌ، وإنَّما روى له مسلمٌ[(٢)]، وإنَّما هذا القارئ أحدُ القرَّاء السَّبعة، وهو مولى عمرو بن علقمة الكِنانيِّ، وراجعتُ كلامَ شيخِنا؛ فرأيتُه نقل كلامَ الدِّمياطيِّ على عادته، ولفظه: (وعبد الله بن كَثِير: هو أخو كَثِير بن كَثِير بن المُطَّلب بن أبي وداعة الحارثِ بن صَبِيرة[(٣)] بن سُعَيد بن سعد بن سهم[(٤)] السَّهميُّ المكِّيُّ القاضي، اتَّفقا عليهما[(٥)]، وليس هو بابن كَثِير القارئ، وليس له في «البخاريِّ» غيرُ هذا الحديث، وذكر له مسلمٌ حديثًا آخرَ في «الجنائز» رواه عنه ابنُ جُريجٍ[م(٩٧٤)(١٠٣)]، وأمَّا ابنُ التِّين، فقال نقلًا عن أبي الحسن القابسيِّ وغيره: هو عبد الله بن كَثِير، أحدُ القرَّاء السَّبعة، وليس له في «البخاريِّ» غيرُ هذا الحديث، وليس لأحدٍ فيه [روايةٌ] من القرَّاء السَّبعة إلَّا هو وابن أبي النَّجود في المتابعة، قال: وقوله هذا غيرُ صحيحٍ، وإنَّما هو ما تقدَّم، وهو أبو معبد القارئ، ووقع في «المُدوَّنة»: «عبد الله بن أبي كَثِير»، وغلط فيه، وصوابه حذف «أبي»)[التوضيح١٤/٦٢٢] انتهى[(٦)].

قوله: (عَنْ أَبِي المِنْهَالِ): قال الدِّمياطيُّ: (وأبو المنهال هذا: عبد الرَّحمن بن مُطعِم) انتهى، عبد الرَّحمن بن مُطْعِم، أبو المِنْهَال، بمكَّة[(٧)]، عنِ ابنِ عبَّاسٍ والبراءِ، وعنه: عَمرُو بنُ دِينارٍ وابنُ

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٦٨).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٥/٤٦٤).

(٣) في غير (ت): (صبرة)، والمثبت من (ت) موافق لمصدره.

(٤) في النسخ تبعًا لمصدره: (سهل)، والمثبت «تهذيب الكمال» (١٥/٤٦٤) وغيره.

(٥) في (ت): (عليه)، وهي عبارةُ الدمياطيِّ، والمثبت موافق لنقل «التوضيح» عنه، أمَّا عبد الله بن كثير بن المطلب؛ فقد اختُلف في رواية البخاريِّ له كما سيأتي، ورقم عليه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (١٥/٤٦٤) علامة مسلم والنسائيِّ، وأما أخوه كثير؛ فلم يخرج له مسلمٌ شيئًا، وإنَّما أخرج له البخاريُّ وأبو داود والنسائيُّ وابن ماجه؛ كما رقم عليه في «تهذيب الكمال» (٢٤/١٥١).

(٦) قال الحافظُ في «الفتح» (٤/٥٠٠): (جزم القابسيُّ وعبدُ الغنيِّ والمِزِّيُّ [تهذيب الكمال١٥/٤٦٨] بأنَّه المكِّيُّ القارئُ المشهورُ، وجزم الكَلَاباذيُّ [الهداية ١/٤٢٣] وابنُ طاهرٍ [معرفة رجال الصحيحين١/٢٥٨] والدمياطيُّ بأنَّه ابنُ كثير بن المطَّلِب بن أبي وداعة السهميُّ، وكلاهما ثقةٌ، والأوَّلُ أرجحُ؛ فإنَّه مقتضى صنيعِ المصنِّفِ في «تاريخه»)؛ يعني: اقتصار البخاريِّ في «التاريخ الكبير» (٥/١٨١) على ذكر عبد الله بن كثير الداري المكي القارئ، والله أعلم.

(٧) أي نزل مكة.

كَثِير، مشهورٌ، تُوفِّيَ سنة (١٠٦هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٨٤ب]، وثَّقه أبو زُرعة(١)، وقد تقدَّم الفرقُ بينَه وبين أبي المنهال سيَّارٍ فيما مضى[ح٥٤١].

قوله: (وَالنَّاس يُسَلِّفُونَ): هو بضمِّ أوَّله، وسكون ثانيه(٢)، ويجوز فتحُ ثانيه، وتشديدُ ثالثِه مكسورًا، يقال: أسلف وسلَّف، وقد تقدَّم قريبًا.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ): قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (قال في «السَّلَم» بعد حديثٍ ذكره عن عَمرو بن زُرَارة، عن إسماعيل ابن عُلَيَّة، عن ابنِ أبي نَجِيح -فذكره إلى آخره-: «حَدَّثَنَا مُحَمَّد: حَدَّثَنَا إسماعيل ابن عليَّة، عن ابن أبي نَجِيح بهذا»، ولم ينسبه أحدٌ من الرُّواة، والذي عندي في هذا: أنَّه مُحَمَّد بن سلَام، وذكر أبو نصر: أنَّ(٤) مُحَمَّد بن سلَام يروي عن ابن عُلَيَّة(٥))[تقييد المهمل٣/١٠٢١] انتهى(٦)، وقال شيخُنا الشَّارحُ: («مُحَمَّد»: هو ابن سلَام البيكنديُّ، كذا بخطِّ الدِّمياطيِّ، وسبقه إليه أبو عليٍّ الجيَّانيُّ(٧)...) فذكره[التوضيح١٤/٦٢٢]، وكذا في أصلنا تحت (مُحَمَّدٍ): (ابنُ(٨) سلَام)، والظَّاهر أنَّه أخذه من الدِّمياطيِّ، وأمَّا المِزِّيُّ في «أطرافه»؛ فلم ينسبه[تحفة٥/٥٢].

٢- بابُ السَّلَمِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ

٢٢٤٠- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي المِنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المَدِينَة، وَهُمْ يُسْلِفُونَ بِالتَّمْرِ السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَقَالَ: «فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

٢٢٤١- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي

---

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٥/٢٨٤)، «تهذيب الكمال» (١٧/٤٠٦).

(٢) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٣) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) في (ج): (أنَّه).

(٥) في النسخ: (عيينة)، والمثبت من مصدره، وانظر «الهداية والإرشاد» (٢/٦٥٣).

(٦) (انتهى): ليس في (ب).

(٧) في (ب): (الجباوي)، وهو تحريفٌ.

(٨) في (ب): (محمد بن)، وهو تحريفٌ.

المِنْهَالِ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: حَدَّثَنَا(١) ابْنُ عُيَيْنَةَ): كذا في أصلنا، ووقع في بعض أصولنا في الأصل: (قتيبة)(٢)، وفي الهامش: (صدقة)، والصَّواب: (صدقة)، وكذا طرَّفه المِزِّيُّ[تحفة٥/٥٢].

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ): هذا هو ابن المَدينيِّ، الحافظُ المشهورُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ) بعده: أنَّه ابن عُيَينة، وكذا تقدَّم (ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ): أنَّه عبد الله بن يسار أعلاه(٣)[ح٢٢٣٩]، وكذا تقدَّم (عَبْدِ اللهِ بْنِ كَثِيرٍ) أنَّه القارئ، أحدُ القرَّاء السَّبعة، وكذا تقدَّم (أَبُو المِنْهَال): أنَّه عبد الرَّحمن بن مُطْعِم.

٢٢٤٢- ٢٢٤٣- حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ ابْنِ أَبِي المُجَالِدِ. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي المُجَالِدِ. حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي المُجَالِدِ قَالَ: اخْتَلَفَ عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادِ بْنِ الهَادِ وَأَبُو بُرْدَةَ فِي السَّلَفِ، فَبَعَثُونِي إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى فَسَأَلْتُهُ؟ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُسْلِفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فِي الحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ، وَالتَّمْرِ.

وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبْزَى، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ.

قوله: (أَبُو الوَلِيدِ): قال الدِّمياطيُّ: (هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ، مات سنة «٢٢٧هـ»)، انتهى، وقد قدَّمتُ ترجمتَه[ح١٧].

قوله: (عَنِ ابْنِ أَبِي المُجَالِدِ): سيأتي قريبًا أنَّه مُحَمَّد بن أبي المجالد، انتهى، وقيل: عبد الله بن أبي المجالد، عنِ ابنِ أبي أوفى مولاه وعبدِ الرَّحمن بن أَبْزَى، وعنه: أبو إسحاقَ الشَّيبانيُّ وشعبةُ، ثقةٌ، سمَّاه شعبةُ: مُحَمَّدًا، فوَهم[الكاشف١٧٦أ]، وثَّقه ابنُ مَعِين وغيرُه، قال أبو داود: (كان شعبة يخطئ فيه، فيقول: مُحَمَّد ابن أبي المجالد)، وهذا ملخَّصٌ مِن كلام المِزِّيِّ، وللذَّهبيِّ مثلُه(٤)، فالصَّواب عندهما: أنَّه عبد الله، وأخطأ فيه شعبة، فقال: مُحَمَّد، وقد تعقَّبَ ذلك مُغُلْطاي، فقال ما ملخَّصه: (شعبة لم يقل: «مُحَمَّدًا» قطُّ(٥)، ولكنَّه رُوِيَت عنه رواياتٌ؛ في الواحدة: جزم بعبد الله، وفي أخرى: تردَّد ولم يجزم بمُحَمَّد، ثمَّ إنَّ

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) في (ب): (فتقيد)، وهو تحريفٌ.

(٣) (أعلاه): ليس في (ب).

(٤) انظر «سؤالات الآجريِّ أبا داود» (ص٢٦٨)، «الجرح والتعديل» (١٠٧/٨)، «تذهيب التهذيب» (٢٨٧/٥)، «تهذيب الكمال» (٢٧/١٦).

(٥) بل قال، كما في رواية وكيع عنه في هذا الحديث.

أبا إسحاق الشَّيبانيَّ جزم باسمه مُحَمَّد ولم يتردَّد، كذا رواه عنه أبو داود في حديث: «هل كنتم تُخمِّسون الطعام؟»[د٣٧٠٤]، وجزم ابن أبي خيثمة في «تاريخه الكبير» بأنَّ شعبة سمَّاه عبدَ الله في روايته، ولم يذكر عنه خلافًا، فينظر)، انتهى(١).

قوله: (وَحَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ): هذا يأتي الكلام عليه في (سورة الأعراف) في (التَّفسير)، فانظره[ح٤٦٤٣].

قوله: (عَنْ مُحَمَّد بْنِ أَبِي المُجَالِدِ(٢)): تقدَّم الكلام عليه أعلاه، فانظره.

قوله: (حَدَّثَنَا(٣) حَفْصُ بنُ عُمَرَ): كذا(٤) في أصلنا: بغير واو العطف، وينبغي أنْ يكون له واو، وفي نسخة صحيحة: («ح»: وحدَّثنا)، وهذا جيِّد، وما في أصلنا فيه نظرٌ، والله أعلم، و(حفص بن عمر) هذا: هو حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرة الأزديُّ، أبو عمر الحوضيُّ، عن هشام الدَّستوائيِّ وشعبةَ، وعنه: البخاريُّ، وأبو داود، والكجِّيُّ، وأبو خليفة، ثبتٌ حجَّةٌ، قال أحمد: (لا يُؤخَذ عليه حرفٌ)، تُوفِّيَ سنة (٢٢٥هـ)، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ[الكاشف١٣٠].

قوله: (أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللهِ بنُ أبي المُجَالِدِ): تقدَّم الكلام عليه أعلاه(٥)، وأنَّ ابنَ أبي المجالد اسمُه مُحَمَّدٌ أو عبدُ الله.

قوله: (اخْتَلَفَ عَبْدُ اللهِ بنُ شَدَّادِ بْنِ الهَادِي): أمُّ عبد الله هذا سلمى بنت عُمَيس أختُ أسماء بنت عُمَيس أخوات ميمونةَ، عبد الله هذا ليثيٌّ، عن أبيه، وعُمرَ، ومعاذٍ، وعنه: منصورٌ والحَكَمُ، ثقةٌ، قُتِل يوم دُجَيل سنة (٨٢هـ)(٦)، أخرج له الجماعة[الكاشف٢٧٦١].

قوله: (وأَبُو بُرْدَةَ): اسمه الحارث أو عامر، الفقيهُ، قاضي الكوفة، تقدَّم مرارًا ومرَّةً مُترجَمًا[ح١١]، ابنُ أبي موسى عبدِ الله بن قيسٍ الأشعريِّ.

قوله: (إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى): هو عبدُ الله بن أبي أوفى، و(أبو أوفى): تقدَّم أنَّ اسمَه علقمةُ بن خالد بن

---

(١) انظر «إكمال تهذيب الكمال» (٨/١٦٤)، «تهذيب التهذيب» (٢/٤١٨).

(٢) في (ب): (المخالد)، وهو تصحيفٌ.

(٣) في هامش النسخ: (حدثني)، وكذا في (ت): (حدَّثني).

(٤) زيد في (ب): (هي).

(٥) في (ب): (بظاهرها؛ فانظره).

(٦) في النسخ: (٨٦)، والمثبت من مصادر ترجمته.

الحارث بن أبي أسيد بن رِفاعة بن ثعلبة بن هوازن بن أسلم بن أفصى[(١)] بن حارثة[(٢)] الأسلميُّ، تقدَّم عبدُ الله مُترجَمًا رضي الله عنه[قبل ح١٧٦].

قوله: (إِنَّا كُنَّا نُسْلِّفُ): هو بضمِّ أوَّله مخفَّفًا ومُشدَّدًا[(٣)]، وقد تقدَّم أعلاه[(٤)] أنَّه يقال: أسلف وسلَّف[قبل ح٢٢٣٩].

قوله: (وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبْزَى): القائل (وسألتُ ابنَ أَبْزَى): هو عبد الله بن أبي المجالد، كما تقدَّم أنَّه الصَّواب، أو مُحَمَّد كما تقدَّم أعلاه[(٤)]، و(ابن أَبْزَى): هو بفتح الهمزة، ثمَّ موحَّدة ساكنة، ثمَّ زاي مفتوحة، وهو عبد الرَّحمن بن أَبْزَى، الخزاعيُّ مولاهم، مُختلَف في صحبته، يروي[(٥)] عن أبي بكرٍ وعُمَرَ، وعنه: ابناه؛ عبدُ الله وسعيدٌ، وأبو إسحاق، وَلِي خراسان لعليٍّ رضي الله عنه، قال البخاريُّ: (له صحبةٌ)[تخ٥/٢٤٥]، وقال أبو حاتم: (صلَّى خلفَ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم)[الجرح والتعديل٥/٢٠٩]، وقال ابنُ أبي داود: (تابعيٌّ)، وقال ابنُ عبد البَرِّ: (استعمله [عليٌّ] على خراسان)، أخرج له الجماعة، وفي «الاستيعاب»: (أدرك النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، وصلَّى خلفه، وأكثر روايته عن عُمَرَ وأُبيِّ بن كعب)[الاستيعاب٤٥٤][(٦)]، والرَّاجح عند الذَّهبيِّ أنَّه صحابيٌّ، فإنَّه لم يحمِّره، وقال: (وروى عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وعن أبي بكر وعمَّار[(٧)] [التجريد١/٣٤٢])[(٨)]/. [١/٢٨١ب]

٣- بابُ السَّلَمِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ

قوله: (بَابُ السَّلَمِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ): قال ابن المُنَيِّر بعد أنْ سرد ما في الباب: (أشكل على الشَّارح[(٩)] دخولُ حديث ابن عبَّاس في هذا الباب -ويعني بحديث ابن عبَّاس: سُئِل عن السَّلم

---

(١) في (ب) و(ج): (أقصى)، وهو تصحيفٌ.

(٢) في النسخ: (معاوية)، والمثبت من «أُسد الغابة» (٥/٢٤)، وسيأتي في الحديث (٢٨٩٩) أنَّ أسلمَ هو ابنُ أفصى ابن حارثة.

(٣) في (ج): (مخفَّف أو مشدَّد)، والتخفيف رواية «اليونينيَّة».

(٤) (أعلاه): ليس في (ب).

(٥) في (ج): (روى).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٥٠١).

(٧) في مصدره: (وعن أُبَيٍّ وعمرَ وعمَّارٍ).

(٨) انظر «الإصابة» (٢/٣٨٨).

(٩) يعني: ابن بطَّال في «شرح صحيح البخاري» (٦/٣٧٦)، وسيذكر المؤلِّف قريبًا قولَه نقلًا عن الدمياطيِّ خلال شرحه لحديث ابن عبَّاس.

في النَّخل؟ فقال: «نهى النَّبيُّ ﷺ عن بيع النَّخل حتَّى يُؤكَل منه، وحتَّى يُوزَن...»، الحديث- فحمله على غلط النَّاسخ، وحَقَّق أنَّه من الباب الثَّاني، والتَّحقيق أنَّه من هذا الباب، وقلَّ أنْ يَفهمَ ذلك إلَّا مثلُ البخاريِّ، والفضل للمتقدِّم، ووجهه: أنَّ ابن عبَّاس لمَّا سُئِل عن السَّلَم إلى مَن له نخل في ذلك النَّخل، عَدَّ ذلك من قبيل بيع الثِّمار قبل بدوِّ صلاحها(١)، وإذا كان السَّلَم في النَّخل لا يجوز؛ لم يبق لوجودها في ملك المُسْلَم إليه فائدةٌ مُتعلِّقة بالسَّلم، فتعيَّن جوازُ السَّلَم إلى مَن ليس له عنده أصل، وإلَّا يلزمه سدُّ باب السَّلم مطلقًا، وهو خلاف الإجماع)[المتواري٢٥١].

٢٢٤٤- ٢٢٤٥- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي المُجَالِدِ قَالَ: بَعَثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ وأَبُو بُرْدَةَ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى فَقَالَا: سَلْهُ هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُسْلِفُونَ فِي الحِنْطَةِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ: كُنَّا نُسْلِفُ نَبِيطَ أَهْلِ الشَّأْمِ فِي الحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّيْتِ، فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، قُلْتُ: إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُسْلِفُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ نَسْأَلْهُمْ: أَلَهُمْ حَرْثٌ أَمْ لَا؟

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ بِهَذَا، وَقَالَ: فَنُسْلِفُهُمْ فِي الحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ.

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ، عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ وَقَالَ: وَالزَّيْتِ.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: **حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ**، وَقَالَ: فِي الحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكِيُّ، وقد تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٦٣]، ولماذا نُسِب.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): هو ابنُ زيادٍ العَبْديُّ مولاهم، البصريُّ، تقدَّم مرارًا ومرَّةً مُتَرجَمًا[ح٣٦].

قوله: (**حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ**): هو بالشِّين المعجمة، قال الدِّمياطيُّ: (سليمان بن أبي سليمان فيروز، مولى شيبانَ بنِ ثعلبةَ، كوفيٌّ، مات سنة ثمان أو تسع(٢) وثلاثين -وقيل: سنة إحدى أو اثنتين وأربعين- ومئة، كنيته أبو إسحاق(٣)، وأمَّا أبو عَمرو الشَّيبانيُّ؛ فهو منسوب إلى شيبانَ بنِ ذُهْل بن

---

(١) في (ب): (الصلاح).

(٢) في (ب): (أربع)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١١/٤٤٤).

ثعلبة، واسمُه سعد بن إياس بن عمرو بن الحارث بن سدوس، قال أبو عمرو: أذكر أنِّي سمعتُ برسول الله ﷺ وأنا أرعى إبلًا لأهلي بكاظمة(١)، انتهى.

قوله: (يُسَلِّفُونَ(٢)): تقدَّم أنَّه بضمِّ أوَّله مُخفَّفًا ومُشدَّدًا(٣)[قبل ح٢٢٣٩].

قوله: (نَبِيطَ أَهْلِ الشَّأْمِ): (النَّبِيْط): بفتح النُّون، وكسر الموحَّدة، ثمَّ مثنَّاةٍ تحت ساكنة، ثمَّ طاء مهملة، قال ابن قُرْقُول: (والنَّبيطُ والنَّبَطُ والأنباطُ: هم أهل سواد العراق، وقيل: بل هم جيل وجنس من النَّاس، ويقال: سُمُّوا بذلك؛ لإنباطهم المياه، واسم الماء النَّبطُ، وقيل: سُمُّوا بذلك لعمارتهم الأرض)[مطالع٤/١١٨]، وسيجيء قريبًا كلام الدِّمياطيِّ، وهو مفيدٌ(٤) أيضًا؛ فانظره[ح٢٢٥٤].

قوله: (إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى): تقدَّم الكلام عليه في الصَّفحة قبل هذه، فانظره[ح٢٢٤٢].

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ): قال الجيَّانيُّ في «تقييده»: (وقال -يعني: البخاريُّ- في «الحيض» و«المغازي»...) إلى آخرِ كلامه، وقد ذكرتُه في (كِتَاب الحيض)، فانظره[ح٣٠٩]، ولم يذكر هذا المكانَ من (السَّلَم)(٥)، والظَّاهر أنَّ القولَ فيه كالقولِ في الأبوابِ الباقية، وأنَّه إسحاقُ بن شاهين، وقد ذكره شيخُنا كذلك هنا، ولم يعزُه لأحدٍ(٦)، ولم ينسبه المِزِّيُّ في هذا المكان في «أطرافه»، بل قال: (إسحاق عن خالد بن عبد الله)[تحفة٤/٢٨٥].

قوله: (عَنْ(٧) خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم أعلاه(٨)، الطَّحَّانُ، وقد ذكرتُ بعضَ ترجمتِه؛ ومنها: أنَّه اشترى نفسَه من الله ثلاثَ مرَّاتٍ(٩) بزنته فضَّةً تصدَّق بها[ح١٩١].

قوله: (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ): تقدَّم أعلاه أنَّه سليمانُ بنُ فيروزَ، وتقدَّم قبله مُتَرجَمًا[ح٣٠٢].

قوله: (عَنْ مُحَمَّد بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ بِهَذَا): تقدَّم الكلام على ابنِ أبي المُجالد(١٠) هل هو عبد الله أو

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٠/٢٥٨).

(٢) في (أ): (يسفلون).

(٣) في (ب): (مخفَّفة ومشدَّدة).

(٤) في (ب): (مقيد)، وهو تحريفٌ.

(٥) انظر «تقييد المهمل» (٣/٩٦١-٩٦٢).

(٦) انظر «التوضيح» (١٤/٦٣١).

(٧) كذا في النُّسخ: (عن)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (حدَّثنا).

(٨) زيد في غير (ت): (ابن).

(٩) في (ب): (نفسه ثلاث مرَّات من الله).

(١٠) في (ب): (المخالد)، وهو تصحيفٌ.

مُحَمَّد؛ وهو وَهم من أوهام شعبة، مُطوَّلًا في الورقة التي قبل هذه[ح٢٢٤٤].

قوله: (**وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ: عَنْ سُفْيَانَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ**): (عبد الله بن الوليد) هذا: جدُّه اسمُه ميمونٌ، العَدَنيُّ، أبو مُحَمَّد [الأمويُّ][(١)] مولاهم، المكِّيُّ، وكان يقول: أنا مكِّيٌّ، فلِمَ يقال لي: عَدَنيٌّ؟! عن سفيانَ الثَّوريِّ «جامعَهُ»، وزَمْعة بنِ صالح، وإبراهيمَ بنِ طَهمان، وغيرِهم، وعنه: أحمدُ ابنُ حنبل، وأحمدُ بن نصرٍ النَّيسابوريُّ، وطائفةٌ، قال أحمدُ: (حديثُه صحيحٌ، ولم يكن صاحبَ حديثٍ)، وقال أبو زُرْعة: (صدوقٌ)، وقال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)[الجرح والتعديل ١٨٨/٥]، علَّق له البخاريُّ كما ترى، وروى له أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وقد تقدَّم مرَّة قبل هذه، وذكرتُ بعضَ ترجمتِه[ح١٧٤٧]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[(٢)].

و(سفيان): هو الثَّوريُّ سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق، و(الشَّيبانيُّ): سليمان بن فيروز، تقدَّم أعلاه، وأتى بهذا التَّعليق؛ لأنَّ خالدَ بنَ عبد الله -هو الطَّحان- عنعن عن الشَّيبانيِّ، وسفيانُ صرَّح بالتَّحديث منه[(٣)].

قوله: (**حَدَّثَنَا جَرِيرٌ**): هو جَرير بن عبد الحميد، الضَّبِّيُّ القاضي، تقدَّم مرارًا ومرَّةً مُترجَمًا[ح٧٠]، و(**الشَّيْبَانِيُّ**): تقدَّم أعلاه أنَّه سليمانُ بن فيروزَ.

٢٢٤٦ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: **أَخْبَرَنَا عَمْرٌو** قَالَ: **سَمِعْتُ أَبَا البَخْتَرِيِّ الطَّائِيَّ** قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ، حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ، **فَقَالَ الرَّجُلُ**: وَأَيُّ شَيْءٍ يُوزَنُ؟ **قَالَ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ: حَتَّى يُحَرَّرَ.**

وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، قَالَ أَبُو البَخْتَرِيِّ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، مِثْلَهُ.

قوله: (**حَدَّثَنَا[(٤)] عَمْرٌو**): هذا هو عَمرو بن مُرَّةَ الجَمَليُّ، أحدُ الأعلام، تقدَّم مُترجَمًا[ح١٤٩٧].

قوله: (**سَمِعْتُ أَبَا البَخْتَرِيِّ الطَّائِيَّ**): تقدَّم أنَّه سعيد بن فيروز، تقدَّم مُترجَمًا[(٥)].

---

(١) (الأموي): مستدرك من من ترجمته في الحديث (١٧٤٧).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٥٢٠/٢) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧١/١٦).

(٣) لعلَّه أتى بالتعليق لأنَّ سفيان تابع عبد الواحد في روايته عن الشيباني بزيادة قوله: (والزيت) دون خالد بن عبد الله، وخالف جرير عن الشيباني فقال: (والزبيب).

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

(٥) لم يتقدم، وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣٢/١١).

قوله: (**فَقَالَ الرَّجُلُ**): هذا الرَّجل لا أعرفه.

قوله: (**فَقَالَ**[1] **رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ**): هذا الرَّجل الذي إلى جانبه لا أعرف اسمه.

قوله: (**حَتَّى يُحْزَرَ**[2]): قال ابن قُرْقُول: («حتَّى يحزر»: كذا للجرجانيِّ، والقابسيِّ، وعُبْدُوس، وعند الأَصيليِّ للمَرْوَزيِّ: «حتَّى يُحرَز»؛ بتأخير الزَّاي، وهو أصوب[3]، وعند النَّسفيِّ: «حتَّى يحزر أو يحرز» على الشَّكِّ، والحزر: التَّقدير؛ يعني: الخرص، والحرز[4] قريب منه؛ ومعناه: يحصِّل مقداره في النَّفس، فيعلم أنَّه وُقِفَ على مقدار ما، وقد أُمِنَ النَّقصُ منه بالعاهة، وقال القاضي: حرْزُه: حفظُه وحياطتُه ممَّن يختانه[5]، وقيل: ما يكون ذلك إلَّا بعد بدوِّ صلاحه، وإمكان الانتفاع به)، انتهى[مطالع٢/٢٦٤].

وقد[6] طرأ على أصلنا: (يحرَّر) براءين مهملتين هنا وفيما يأتي بعد، وفي الهامش نسختان وهما اللَّتان قالهما ابن قُرْقُول، وكذا عمل في الثَّانية، ولم أر لأحد: (يحرَّر) بمهملتين إلَّا ما عُمِل في أصلنا[7].

فائدة: قال الدِّمياطيُّ: (قال ابن بطَّال: حديث ابن عبَّاس ليس من هذا الباب، وإنَّما هو من الباب الذي بعده، وغلط فيه النَّاسخ[شرح البخاري٦/٣٧٦])، انتهى، وقد قدَّمت أنا ذلك في كلام ابن المُنَيِّر والردَّ عليه أوَّل هذه الصَّفحة، فانظره[قبل ح٢٢٤٤].

قوله: (**وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ**): الذي ظهر لي أنَّ هذا تعليقٌ، وأنَّ (معاذًا) هذا: هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسَّان بن الحرِّ بن مالك بن الخشخاش؛ بالخاء والشِّينَين المعجمات[8]، التَّميميُّ[9]

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (قَالَ).

(٢) كذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ، ورواية «اليونينيَّة»: (يُحرَز)، وفي (ق): (يُحرَّر)، وفي هامشها الروايتان السابقتان.

(٣) كذا قال ابن قُرْقُول، وقد ذكر القاضي في «المشارق» (١/٣٩٣) الروايات عكس ما ذكره ابن قُرْقُول؛ فجعل رواية: (يحرز)؛ بتقديم الراء للجرجاني والقابسي وعبدوس، وجعل رواية: (يحزر)؛ بتقديم الزاي للمروزيِّ، **وصوَّبه** فقال: (وهو الوجه)، وقال بعده: (وأما الحرز -بتقديم الراء-؛ **فإن صحَّت الرواية**؛ فيكون وجهه...) وذكر ما نقله عنه ابن قُرْقُول.

(٤) في (أ) و(ت): (والحزر)، وهو تصحيف.

(٥) في (ب) و(ج): (يحتابه)، ولعلَّه تصحيفٌ، وانظر «مشارق الأنوار» (١/٣٩٣).

(٦) في (ب): (وكذا).

(٧) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٥٠٤): (ورأيته في رواية النسفي: «حتى يحرَّر»؛ براءين الأولى ثقيلة، ولكنَّه رواه بالشكِّ).

(٨) قوله: (بن حسَّان بن الحرِّ بن... المعجمات) سقط من (ب) و(ت) و(ج).

(٩) في (ب): (التَّيمي)، وهو تحريفٌ.

العنبريُّ البصريُّ الحافظ، قاضي البصرة، عن سليمانَ التَّيميِّ، وحُمَيدٍ، وبَهْز بن حَكِيم، وابنِ عون، وعوفٍ الأعرابيِّ، وشعبةَ، وطبقتِهم، وعنه: ابناه: عبيد الله والمثنَّى، وأحمدُ، وإسحاقُ، وابنُ المَدينيِّ، وابنُ مَعِين، والفلَّاس، وبُنْدَارٌ، ومُحَمَّدُ بن المثنَّى، وخلقٌ، قال ابنُ مَعِين[الدَّارميُّ ٢١٤] وأبو حاتم: (ثقةٌ)[الجرح والتعديل ٨/٢٤٩]، وُلِد سنة تسعَ عشرةَ ومئة في آخرها، ومات في ربيع الآخر سنة ستٍّ وتسعين ومئة، أخرج له الجماعة(١)، والله أعلم، وتعليقُه هذا لم أرَهُ في شيءٍ من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا، ولم يخرِّجه شيخُنا(٢).

٤ - بابُ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ

٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - **حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنْ عَمْرٍو**، عَنْ **أَبِي البَخْتَرِيِّ** قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ: نُهِيَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَصْلُحَ، **وَعَنْ بَيْعِ الوَرِقِ نَسَاءً بِنَاجِزٍ**.

وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ، أَوْ يَأْكُلَ مِنْهُ، وَحَتَّى يُوزَنَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبد الملك الطَّيالسيُّ الحافظُ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح ١٧].

قوله: (**عَنْ عَمْرٍو**): تقدَّم أعلاه(٣) أنَّه عمرو بن مُرَّة الجَمَليُّ، وتقدَّم قبله مُترجَمًا[ح ١٤٩٧]، وكذا (**أَبُو البَخْتَرِيِّ الطَّائِيُّ**(٤)): تقدَّم أعلاه[ح ٢٢٤٦].

قوله: (**وَعَنْ بَيْعِ الوَرِقِ**): تقدَّم أنَّ (الوَرِق) فيه أربع لغات في (الزَّكاة)[قبل ح ١٤٤٧].

قوله: (**نَسَاءً بِنَاجِزٍ**): (نَسَاء): مثل (فَعَال)، يقال: نَسَأْتُ(٥) عنه دَينه نَسَاءً؛ أخَّرته، وقد تقدَّم الكلام على مصادر (نَسَأ)[ح ٢٠٦٠].

٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا **غُنْدَرٌ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، **عَنْ عَمْرٍو**، **عَنْ أَبِي البَخْتَرِيِّ**: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَصْلُحَ، وَنَهَى عَنِ الوَرِقِ بِالذَّهَبِ نَسَاءً بِنَاجِزٍ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/١٣٢).

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٥٠٤): (وصله الإسماعيليُّ عن يحيى بن محمَّد، عن عبيد الله بن معاذ، عن أبيه به).

(٣) (أعلاه): ليس في (ب)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٤) (الطائي): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) في النُّسخ: (نسأ)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ، قُلْتُ: وَمَا يُوزَنُ؟ قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يُحَرَّرَ.

قوله: (حدَّثَنِي[(١)] مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح الموحَّدة، وتشديد الشِّين المعجمة، وأنَّه بُنْدَارٌ، وكذا تقدَّم (غُنْدُر): أنَّه مُحَمَّد بن جعفر، وأنَّه بضمِّ الغين المعجمة، وإسكان النُّون، وبالدَّال المهملة مضمومة ومفتوحة، وتقدَّم مَن لقَّبه بذلك، وما معنى هذا اللَّقب[ح٨٧]/. [١/٢٨٢أ]

قوله: (عَنْ عَمْرٍو): تقدَّم أنَّه ابنُ مُرَّة الجَمَليُّ، وتقدَّم (أبو البَخْتَرِيِّ)، وهو بفتح الموحَّدة، وإسكان الخاء المعجمة، ثمَّ مثنَّاة فوق مفتوحة[(٢)]، ثمَّ راء، ثمَّ ياء النِّسبة، وتقدَّم أنَّ اسمَه سعيدُ بن فيروز.

قوله: (عَنِ الوَرِقِ): تقدَّم بما فيه من اللُّغات في (الزَّكاة)[قبل ح١٤٤٧]، وتقدَّم (نَسَاء) ومعناه: التَّأخير[ح٢٠٦٠].

قوله: (قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ): تقدَّم أنِّي لا أعرف اسمه، وتقدَّم الكلام [على] (يُحْزَرُ) أو (يُحْرَزُ)، وما صُنِعَ في أصلنا هنا أيضًا[ح٢٢٤٦].

٥ - بابُ الكَفِيلِ فِي السَّلَمِ

قوله: (بَابُ الكَفِيلِ فِي السَّلَمِ): ذكر فيه حديث عائشة: (اشترى من يهوديٍّ طعامًا)، وجه المطابقة[(٣)]: أنَّه قاس السَّلَمَ على البيع، والكفيلَ على الرَّهن؛ بجامع الوثيقة، قاله ابن المُنَيِّر[المتواري٢٥٢].

٢٢٥١ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا يَعْلَى: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتِ: اشْتَرَى رَسُولُ اللهِ ﷺ طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ بِنَسِيئَةٍ، وَرَهَنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٤)] مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ[(٥)]): تقدَّم مرارًا أنَّ الصَّحيحَ أنَّ لامَه مخفَّفةٌ، و(ابن سلام): نسخة، وعلى (مُحَمَّد) بلا نسبة (صح)[(٦)]، قال الجيَّانيُّ: (وقال في «بَاب الكفيل في السَّلَم»: «حَدَّثَنَا

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي الوقت كما في هامش «اليونينيَّة»، ورواية أبي ذرٍّ كما في هامش (ق)، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حَدَّثَنَا).

(٢) (مفتوحة): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (للطائفة)، وهو تحريفٌ.

(٤) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثَني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) (بن سلام): ليس في «اليونينيَّة»، وهو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ.

(٦) التصحيح في (ق) على رواية (حدَّثنا) قبل قوله: (محمَّد).

مُحَمَّد: حَدَّثَنَا يعلى...») فذكر هذا المكان، ثمَّ قال: (نسبه ابن السَّكن: ابن سلَام، وكذلك قال أبو نصر[(١)]، قلت: وقد روى ابنُ سلَام أيضًا في «كِتَاب الصَّيد» عن أخيه عُمَر بن عبيد[ح٥٥٤٤])، انتهى [تقييد٣/١٠٢٣]، ولم ينسبه المِزِّيُّ في «أطرافه»[(٢)].

و(يَعْلَى): تقدَّم أعلاه[(٣)] أنَّه ابن عُبَيد، وهو يعلى بن عُبَيدٍ الطَّنافسيُّ، أخو مُحَمَّدٍ وعُمَرَ، عن يحيى بنِ سعيد والأعمشِ، وعنه: ابنُ نُمَير والصَّاغانيُّ[(٤)]، ثقةٌ عابدٌ، وقال ابن مَعِين: (إلَّا في سفيان) [الدارمي٦٣] يعني: الثَّوريَّ، مات في شوَّال سنة (٢٠٩هـ)، أخرج له الجماعةُ[الكاشف٦٢١ب]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[(٥)].

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم مرارًا أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ القارئ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٢]، و(إِبْرَاهِيم): تقدَّم أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، وكذا (الأَسْوَد): ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ.

قوله: (طَعَامًا): تقدَّم أنَّه ثلاثون صاعًا من شعير، وتقدَّم الاختلاف في القدر[(٦)]، وكذا تقدَّم (اليَهُودِيُّ) أنَّه أبو الشَّحم، وكذا تقدَّم أنَّ (الدِّرع) المرهونة ذاتُ[(٧)] الفضول[ح٢٠٦٨].

٦- بابُ الرَّهْنِ فِي السَّلَمِ

٢٢٥٢- حَدَّثَنا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: تَذَاكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنَ فِي السَّلَمِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي الأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَارْتَهَنَ مِنْهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): تقدَّم أنَّه ابنُ زيادٍ، وكذا تقدَّم (الأَعْمَشُ) أعلاه، وكذا (إِبْرَاهِيم) و(الأَسْوَد) كلاهما أعلاه.

---

(١) قول الكَلَاباذيِّ في المطبوع من «الهداية والإرشاد» (٢/٨٢١): (يعلى بن عبيد... روى عنه محمَّدٌ غير منسوبٍ... في «السَّلَم»)؛ ولم ينسبه.

(٢) هو منسوبٌ في المطبوع من «تحفة الأشراف» (١١/٣٥٨): (ابن سلام).

(٣) (أعلاه): ليس في (ب).

(٤) في (ب) و(ج): (والصلقاني)، وهو تحريفٌ.

(٥) «ميزان الاعتدال» (٤/٤٥٨) وصحَّح عليه، وانظر «تهذيب الكمال» (٣٢/٣٨٩).

(٦) (وتقدَّم الاختلاف في القدر): سقط من (ت) و(ج).

(٧) في (ب): (كان)، وهو تحريفٌ.

٧- بابُ السَّلَمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ **وَأَبُو سَعِيدٍ وَالأَسْوَدُ وَالحَسَنُ**.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا بَأْسَ فِي الطَّعَامِ المَوْصُوفِ بِسِعْرٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ مَا لَمْ يَكُ ذَلِكَ فِي زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ.

قوله: (**وَأَبُو سَعِيدٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه سَعْدُ بنُ مالك بن سِنان، الخُدْرِيُّ الصحابيُّ، وتقدَّم (**الأَسْوَدُ**): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخَعيُّ، و(**الحَسَن**): تقدَّم أنَّه البصريُّ.

٢٢٥٣ - **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**، عَنِ **ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ**، عَنْ **عَبْدِ اللهِ بْنِ كَثِيرٍ**، عَنْ **أَبِي المِنْهَالِ**، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ المَدِينَةَ وَهُمْ **يُسْلِفُونَ** فِي الثِّمَارِ السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ: «**أَسْلِفُوا** فِي الثِّمَارِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ: حَدَّثَنَا **سُفْيَانُ**: حَدَّثَنَا **ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ** وَقَالَ: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين، وتقدَّم مُترجَمًا، وضبطُ (دُكَين)[ح١١٢].

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): الظَّاهر أنَّه ابن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، العالمُ الزَّاهدُ المشهورُ.

قوله: (**عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ**): تقدَّم أنَّه عبدُ الله بن أبي نَجِيح مُترجَمًا[ح٧٢]، وكذا تقدَّم (**عَبْدِ اللهِ ابْن كَثِيرٍ**): أنَّه القارئ[ح٢٢٣٩]، وكذا تقدَّم (**أَبُو المِنْهَال**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن مُطعِم.

قوله: (**يُسْلِفُونَ**): تقدَّم أنَّه يقال: أسلف وسلَّف[قبل ح٢٢٣٩].

قوله: (**أَسْلِفُوا**): هو بقطع الهمزة، رباعيٌّ، وهذا ظاهر.

قوله: (**وَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الوَلِيدِ**): هذا هو(١) عبد الله بن الوليد بن ميمونٍ العَدَنيُّ، أبو مُحمَّد، الأمويُّ مولاهم، المكِّيُّ، وكان يقول: أنا مكِّيٌّ، فلِمَ يقال لي: عدنيٌّ؟! تقدَّم الكلام عليه، وأنَّ أحمدَ قال: (إنَّ حديثَه صحيحٌ، ولم يكن صاحبَ حديثٍ)، وقال أبو زُرْعة: (صدوق)، وقال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)[الجرح والتعديل ٥/١٨٨]، وأنَّ له ترجمةً في «الميزان»(٢)، علَّق له البخاريُّ، وروى له أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ(٣)، وقد قدَّمته في ظاهر(٤) هذه[ح٢٢٤٤]، و(**سُفْيَانُ**) شيخُه: هو ابنُ سعيدِ بن مسروق الثَّوريُّ فيما

---

(١) (هو): مثبت من (ت).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٢/٥٢٠) وصحَّح عليه.

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (١٦/٢٧١).

(٤) في (ب): (في الورقة التي قبل).

يظهر، والله أعلم، وتقدَّم (ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ): أنَّه عبد الله.

٢٢٥٤- ٢٢٥٥- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ قَالَ: أَرْسَلَنِي أَبُو بُرْدَةَ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ شَدَّادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى وَعَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ السَّلَفِ، فَقَالَا: كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّأْمِ فَنُسْلِفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، قَالَ: قُلْتُ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ، أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هذا هو ابنُ المبارك، العالمُ الزَّاهدُ المشهورُ[(١)]، و(سُفْيَان) في هذا السَّند يُحرَّر هل هو ابن عُيَينة أو الثَّوريُّ[(٢)]؟ فإنَّ ابن المبارك روى عنهما، وهما رويا عن سليمان بن فيروز الشَّيبانيِّ، والله أعلم، و(سُلَيْمَان الشَّيْبَانِيُّ): تقدَّم أنَّه ابنُ فيروز، أبو إسحاقَ، و(مُحَمَّد بْن أَبِي الْمُجَالِد): تقدَّم الكلام قريبًا: هل هو مُحَمَّد أو عبد الله[ح٢٢٤٢]، و(أَبُو بُرْدَةَ): تقدَّم أنَّه عامر -أو الحارث- ابن أبي موسى عبدِ الله بن قيس الأشعريِّ، و(عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبْزَى): تقدَّم قريبًا أيضًا، وكذا (عَبْد اللهِ بْن أَبِي أَوْفَى) منسوبًا إلى أجداده قريبًا[ح٢٢٤٢]، وكذا[(٣)] (الأَنْبَاط): قال الدِّمياطيُّ: (هم نصارى الشَّام الذين عمرُوها، قال الجوهريُّ: نَبَطَ الماء يَنبِطُ نُبُوطًا: نبع، والنَّبَط: قوم ينزلون بالبطائح بين العراقَين، والجمع: أَنبَاط، يقال: رجل نَبَطِيٌّ ونَباطي ونَباطٍ؛ مثل: يَمنيٌّ ويَماني ويَمانٍ، وحكى يعقوب: نُباطي؛ بضمِّ النُّون[إصلاح المنطق ١٠٧])[(٤)]، انتهى، وقد قدَّمت أنا قريبًا كلامَ ابن قُرْقُول[ح٢٢٤٤].

٨- بابُ السَّلَمِ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ

قوله: (إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ): تقدَّم أنَّه لا يُستعمَل إلَّا مبنيًّا [للمفعول][ح١٣٥٨].

٢٢٥٦- حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانُوا يَتَبَايَعُونَ الْجَزُورَ إِلَى حَبَلِ الْحَبَلَةِ، فَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَسَّرَهُ نَافِعٌ: أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا[(٥)] مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، وتقدَّم الكلام إلى ماذا

---

(١) في (ب): (المشهور الزَّاهد).

(٢) سفيانُ: هو الثوريُّ، كما صرَّح به العينيُّ في «عمدة القاري» (١٠/٥٩).

(٣) في (ت) زيادة: (قوله).

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (نبط).

(٥) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

نُسِب[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (جُوَيْرِيَةُ): أنَّه ابنُ أسماء.

قوله: (إِلَى حَبَلِ الحَبَلَةِ): تقدَّم الكلام عليه في (بَاب [بيع] الغَرَر وحبل(١) الحبلة)[قبل ح٢١٤٣].

قوله: (فَسَّرَهُ نَافِعٌ): هو نافعٌ المذكورُ في السند، نافع أبو عبد الله المدنيُّ، مولى ابنِ عُمَرَ.

قوله: (أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ): تقدَّم أعلاه، لم يُسمَع إلَّا مبنيًّا [للمفعول].

❋❋❋

(١) في النسخ: (وحبلة)، ولعلَّه سبق قلم، والمثبت موافق للموضع السابق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

٣٥ - كِتَابُ السَّلَمِ فِي الشُّفْعَةِ

١ - بابٌ: الشُّفْعَةُ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ، فَلَا شُفْعَةَ

(بابٌ[(١)] الشُّفْعَةُ مَا لَمْ يُقْسَمْ)... إلى (كتاب الإِجَارَات).

سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب مختصرًا من الإسناد، ثمَّ قال: (ردَّ الشَّارح[(٢)] على أهل العراق تمسُّكَهم بقوله ﷺ: «الجار أحقُّ بِصَقَبِهِ[(٣)]» في إثبات شُفعة الجار، وحَمَل الجار على الشَّريك، وأنكر عليهم امتناعهم من[(٤)] هذا التَّفسير بأنَّ أبا رافع استدلَّ به -وهو راويه- على إثبات الشُّفعة لشريكه -وهو سعد- قال: «وكان أبو رافع شريك سعد بِبَيْتِهِ[(٥)]»، وهو في ذلك كلِّه واهمٌ، فإنَّ أبا رافع كان يملك بيتين متميِّزين من جملة المنزل، لا شقصًا شائعًا، وهو جار، لا شريك، وهذا بأنْ يدلَّ لأهل العراق أولى منه بأنْ يدلَّ عليهم؛ فتأمَّله، ثمَّ لا يلزم من قول أبي رافع حملُ الحديث على الشَّريك؛ [لجواز] أنْ يكون الحديث عنده على ظاهره في الجار الملاصق، ولكنَّه قاس الشَّريك عليه بطريق الأَوْلى)، انتهى[المتواري٢٥٣].

٢٢٥٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الحُدُودُ وَصُرِّفَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ**): تقدَّم أنَّه ابن زياد، العبديُّ البصريُّ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٦]، وكذا

---

(١) (باب): ليس في (ت)، وفي (أ) و(ج) فوق (باب): علامة نسخة، وعلامة النسخة في (ق) على ضمَّة (بابُ)؛ يعني: (بابُ الشفعةِ).

(٢) يعني: ابن بطَّال في «شرح صحيح البخاري» (٦/٣٨٠).

(٣) في (ب) و(ج): (بصفته)، وهو تصحيفٌ.

(٤) في النُّسخ: (إشاعهم في)، والمثبت من مصدره.

(٥) هكذا في كل النسخ، والذي في المصادر: «بِبَيتَيْهِ».

تقدَّم (مَعْمَرٌ): أنَّه بميمَين مفتوحتَين، بينهما عينٌ مهملةٌ، وأنَّه ابنُ راشد، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّدُ ابن مسلم ابن شهاب، وتقدَّم (أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف/. [١/٢٨٢ب]

٢- باب عَرْضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ البَيْعِ

وَقَالَ الحَكَمُ: إِذَا أَذِنَ لَهُ قَبْلَ البَيْعِ، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: مَنْ بِيعَتْ شُفْعَتُهُ وَهُوَ شَاهِدٌ لَا يُغَيِّرُهَا، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ.

قوله: (وَقَالَ الحَكَمُ): هو ابن عُتَيبةَ الإمام، تقدَّم مرارًا، وقدَّمتُ ترجمتَه، وذكرتُ فيه[(١)] غلطًا للبخاريِّ[ح١١٧].

قوله: (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عامرُ بن شَراحيل الشَّعبيُّ؛ بفتح الشِّين المعجمة، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٠٦].

٢٢٥٨- حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ الشَّرِيدِ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَجَاءَ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنْكِبَيَّ؛ إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فَقَالَ: يَا سَعْدُ؛ ابْتَعْ مِنِّي بَيْتَيَّ فِي دَارِكَ، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللهِ، مَا أَبْتَاعُهُمَا، فَقَالَ المِسْوَرُ: وَاللهِ، لَتَبْتَاعَنَّهُمَا، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللهِ، لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ، مُنَجَّمَةً أَوْ مُقَطَّعَةً، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهِمَا خَمْسَ مِئَةِ دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ»؛ مَا أَعْطَيْتُكَهَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَأَنَا أُعْطَى بِهَا خَمْسَ مِئَةِ دِينَارٍ، فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ.

قوله: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُريج الإمامُ المكِّيُّ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢٩٦].

قوله: (عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ): هو بفتح الشِّين المعجمة، وتخفيف الرَّاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ دال مهملة، وهو عَمرو بن الشَّرِيْد بن سُوَيد، يروي عن أبيه، وسعدٍ، وطائفةٍ، وعنه: إبراهيمُ بنُ ميسرة، ويعلى بنُ عطاء، وطائفةٌ طائفيُّون، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[(٢)] [الكاشف١٠٧أ]، وثَّقه أحمدُ العِجْليُّ وغيرُه[(٣)].

---

(١) في (ج): (فيها).

(٢) (وابن ماجه): ليس في (ت) و(ج).

(٣) انظر «معرفة الثقات» (٢/١٧٧)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٦٣).

قوله: (فَجَاءَ المِسْوَرُ بْنُ مَخْرَمَةَ[١]): هو بكسر الميم، وإسكان السِّين المهملة، و(مَخْرَمة): صحابيٌّ جليلٌ، و(المِسْور): صحابيٌّ صغيرٌ، تقدَّما رضي الله عنهما.

قوله: (مَنْكِبَيَّ): هو تثنية[٢] (مَنْكب)، وهو معروف.

قوله: (إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم): (أبو رافع) هذا: قِبطيٌّ، مولاه عليه الصلاة والسلام، اسمُه أسلمُ، وقيل: إبراهيمُ، وقيل: ثابتٌ، وقيل: هُرْمُز، شهد معه أحُدًا والخندقَ والمشاهدَ كلَّها بعدها، زوَّجه عليه الصلاة والسلام مولاتَه سلمى، فولدت له عبيدَ[٣] الله بن أبي رافع، وشهد أبو رافع فتحَ مِصر، وتُوفِّيَ بالمدينة قبل قتل عثمان، وقيل: بعده، وكان مملوكًا للعبَّاس، فوهبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فلمَّا أسلم العبَّاسُ؛ أعتقه عليه الصلاة والسلام[٤].

قوله: (بَيْتَيَّ): هو تثنية (بَيْت)، ولهذا قال: (ما أَبْتاعُهُما)، وكذلك: (لَتَبْتاعَنَّهُمَا)، وكذلك: (بِهِمَا[٥])، وسيأتي في (كِتَاب الحيل): أنَّه بَيْت واحد من غير طريق، وقد ذكرت هناك جَمعًا؛ فانظره من (الحيل)[ح٦٩٧٧].

قوله: (مُنَجَّمَةٍ، أَوْ مُقَطَّعَةٍ[٦]): هذا شكٌّ من الرَّاوي، ومعنى (منجَّمة): مقطَّعة، وهو مأخوذ من النَّجْم؛ بفتح النُّون، وإسكان الجيم، والنَّجم في الأصل: الوقت، ويقال: كانت العرب لا يعرفون الحساب، ويبنون[٧] أمورهم على طلوع النَّجم والمنازل، فيقول أحدهم: إذا طلع نجم الثُّريا، أدَّيتُ حقَّك، فسُمِّيت الأوقات نجومًا، ثمَّ سُمِّي المُؤدَّى في الوقت نجمًا، والله أعلم[٨].

ويجوز في (منجَّمة) و(مقطَّعة) الجرُّ والتَّنوين، والنَّصب معه، وهما ظاهران.

قوله: (لَقَدْ أُعْطِيتُ): هو مبنيٌّ للمفعول.

قوله: (خَمْسَ مِئَةِ دِينَارٍ): وخمس مئة دينار أكثر من أربعة آلاف درهم خصوصًا مُقسَّطة، وذلك لأنَّ الدينار تارة كان بعشرة، وتارة باثني عشرَ درهمًا.

---

(١) في (ب): (مخزمة)، وكذا في الموضع اللَّاحق، وهو تصحيفٌ.

(٢) في (ت): (مثنى).

(٣) في النسخ: (عبد)، والمثبت من مصادر ترجمته.

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص٦٠)، «أُسد الغابة» (٥٨/١)، «تهذيب الكمال» (٣٠١/٣٣).

(٥) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (بها).

(٦) في (ب): (منقطعة)، وهو تحريفٌ.

(٧) في (ب): (ويبيتون).

(٨) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» (٦٣٢/٣).

قوله: (بِسَقَبِهِ): هو هنا بالسِّين المفتوحة والقاف[(١)]، وبالموحَّدة، ويقال: بالصَّاد؛ وهما: القرب، و(الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ) أي: بجواره، وما يُلاصقه ويقرب منه، و(الجار) ههنا: الشَّريك، والله أعلم.

تنبيه هو فائدة: قال الصَّغانيُّ اللُّغويُّ في «الأضداد»: (السَّاقب: القريب والبعيد)، انتهى [الأضداد٢٣٣]، والمراد هنا: القريب، كما تقدَّم.

٣- بابٌ أَيُّ الجِوَارِ أَقْرَبُ

٢٢٥٩- حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. وَحَدَّثَنِي عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ، فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكِ بَابًا».

قوله: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ): هذا هو ابن المنهال الأنماطيُّ البصريُّ، عن قُرَّةَ وشعبةَ، وعنه: البخاريُّ، وعبدٌ، والكجِّيُّ، وكان دلَّالًا ثقةً وَرِعًا، ذا سُنَّة وفضلٍ، تُوفِّيَ سنة (٢١٧هـ) -وقد تقدَّم، ولكن بَعُد العهدُ منه[ح١٢١]- أخرج له الجماعة[الكاشف٢٥أ].

قوله: (وَحَدَّثَنِي عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ): (عليٌّ) هذا: ذكر الجيَّانيُّ في «تقييده» هذا المكان، ومكانًا آخَرَ في (تفسير سورة الفتح)[ح٤٨٤١][(٢)]: (عليٌّ عن شبابة)، قال: (وكذا أتى «عليٌّ» غير منسوب أيضًا في هذين الحديثين في نسخة الأَصيليِّ، ولم ينسبه أبو مسعود في الموضعين، وقال أبو نصر في إسناد حديث عائشة -يعني: هذا الذي نحن فيه- يقال: هو عليُّ بن سَلَمة اللَّبَقيُّ[(٣)]، وكذلك نسبه أبو ذرٍّ في روايته عن المستملي، ونسبه أبو عليٍّ ابن السَّكن في روايتنا عنه: عليُّ بن عبد الله، وهذا ضعيفٌ عندي، وأمَّا «عليٌّ» في إسناد حديث ابن مُغفَّل[(٤)] -يعني: المذكور في «سورة الفتح»-؛ فنسبه أبو ذرٍّ في روايته عن المستملي: عليَّ بن سَلَمة، ونسبه أيضًا عن الحمُّويي وأبي الهيثم: عليَّ بن عبد الله، ولم ينسب أبو نصرٍ «عليًّا» في حديثِ ابنِ مُغَفَّل) يعني: الذي في «الفتح»، انتهى[تقييد٣/١٠٢]، وقال شيخُنا الشَّارحُ: (و«عليٌّ»: قيل: هو ابن سَلَمة بن عُقبة، أبو الحسن القرشيُّ اللَّبَقيُّ، مات سنة «٢٥٢هـ»)[(٥)]، كذا بخطِّ

---

(١) في (ب): (وبالقاف).

(٢) وهو فيه منسوب: (علي بن عبد الله).

(٣) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٥٣٠).

(٤) في (ب) و(ت) و(ج): (معقل)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٥) انظر «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٥١).

الدِّمياطيِّ، وسبقه به ابن طلحة، فقال: يقال: هو ابن سَلَمة[1]، وكذا قاله الكَلَاباذيُّ[2] وغيره[3])، ثمَّ [ذكر] قول الجيَّانيِّ، [ثمَّ قال]: («حَدَّثَنَا شَبَابَة»: هو ابن سوَّار)، انتهى[التوضيح١٥/٢٥]، والمِزِّيُّ عقَّب هذا الحديث بكلام الكَلَاباذيِّ: («عليٌّ» هذا: هو ابن سَلَمة اللَّبَقيُّ)[تحفة١/٤٢٧].

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ): قال الدِّمياطيُّ: (عبد الملك بن حَبِيب البصريُّ) انتهى، وهو أبو عِمران الجَوْنيُّ، من علماء البصرة، عن جُنْدب وأنسٍ، وعنه: شعبةُ والحمَّادان، ثقةٌ، تُوفِّيَ سنة (١٢٨هـ)، أخرج له الجماعةُ[الكاشف١٨٨أ].

قوله: (سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللهِ): هذا يقال له: طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله[4] بن مَعْمَر، التَّيميُّ المدنيُّ، عن عائشةَ، وعنه: سعدُ بن إبراهيمَ وأبو عِمران الجَوْنيُّ، له في الكتب حديثان؛ أحدهما: هذا في (الهديَّة[5] إلى الجار)[6]، وقال سليمان بن حرب: [حدَّثنا شعبة] عن أبي عِمران، [الجونيِّ: سمعتُ طلحةَ بن عبد الله الخزاعيَّ: أنَّ عائشة قالت، ورواه غيرُه عن شعبةَ، عن أبي عِمران][7] فقال: عن طلحةَ رجلٍ من قريش، وقال حجَّاج بن أبي زينب: عن أبي عِمران عن طلحةَ مولى [ابن] الزُّبير، والله أعلم، أخرج له البخاريُّ، وأبو داود، والنَّسائيُّ[8]، وقد روى هذا الحديث في (الهديَّة) أبو داود بإسناده إلى أبي عِمران عن طلحة، ولم ينسبه[د٥١٥٥]، قال أبو داود: (قال شعبةُ في هذا الحديث: طلحة رجل من قريش)، زاد المِزِّيُّ[9]: (رواه سليمانُ بن حرب عن شعبة، عن أبي عِمران الجَوْنيِّ، عن طلحة بن عبد الله الخزاعيِّ)، انتهى[تحفة١١/٤٢٧]/. [١/٢٨٣أ]

❋❋❋

(١) في (ب): (سلمة اللبقي)، ولعلَّه سبق نظرٍ.

(٢) انظر «الهداية والإرشاد» (٢/٥٣٠).

(٣) في (ب): (والكندي غيره).

(٤) في النسخ: (عبد الله)، والمثبت من كتب التراجم.

(٥) في (ب): (الهدنة)، وهو كذا في الموضع اللَّاحق، وهو تصحيفٌ.

(٦) والثاني في جواز قبلة الصائم عند أبي داود في «سننه» (٢٣٨٤).

(٧) ما بين معقوفين مستدرك من «تذهيب التهذيب».

(٨) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/٤٠٥)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٩٨).

(٩) ما ذكره من زيادة المِزِّيِّ هو في مصدر المصنف كما سلف استدراكه من «تذهيب التهذيب»، وكذا في أصله «تهذيب الكمال»، ولعلَّ في نسخة المصنف من «التذهيب» سقطًا، والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٦- كِتَابٌ فِي الإِجَارَاتِ

(كِتَابٌ فِي الإِجَارَاتِ[١])... إلى (الحَوَالَاتِ).

(الإجارات): جمع (إجارة)، والإجارة: بكسر الهمزة، وقيل: بضمِّها، وقيل: بفتحها[٢]، وما جاز في المفرد؛ جاز في الجمع، فيجوز أنْ يُقرَأ: كتاب الأُجارات؛ بكسر الهمزة وضمِّها وفتحها، وقد حكى الإمام الرَّافعيُّ[٣] من الشَّافعيَّة الضَّمَّ في (الإجارة)، وحكى صاحبُ «المُستعذَب»[٣٨/٢] فتحَها.

١- بابُ اسْتِئْجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصص: ٢٦]، وَالخَازِنِ الأَمِينِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَنْ أَرَادَهُ

٢٢٦٠- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الخَازِنُ الأَمِينُ الَّذِي يُؤَدِّي مَا أُمِرَ بِهِ طَيِّبَةٌ نَفْسُهُ أَحَدُ المُتَصَدِّقَيْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ): هذا هو الفِرْيابيُّ[٤] الحافظُ، وقد تقدَّم، لا مُحَمَّدُ بن يوسف البُخاريُّ، أبو أحمدَ البِيكَنْدِيُّ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): الظَّاهر أنَّه الثَّوريُّ؛ وذلك لأنَّ الفِرْيابيَّ مُكثِر عنه وإنْ كان روى أيضًا عنِ ابنِ عُيَينة، والله أعلم، و(أَبُو بُرْدَةَ): هو بُرَيد، وكذا تقدَّم (جَدُّهُ أَبُو بُرْدَةَ) الحارثُ أو عامر، قاضي الكوفة، وكذا تقدَّم (أَبُوهُ أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيُّ) عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار مُترجَمِين[ح١١].

قوله: (مَا أُمِرَ بِهِ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (طَيِّبَةٌ بِهِ[٥] نَفْسُهُ): (طيِّبة): يجوز نصبه مع التَّنوين، ورفعه كذلك، وإعرابهما ظاهر.

---

(١) كذا في النسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (باب في الإجارة).
(٢) انظر «المثلث ذو المعنى الواحد» (ص٣٢).
(٣) انظر «الشرح الكبير» (٧٩/٦)، وقد حكاه نقلًا عن ابن الصبَّاغ في «الشامل».
(٤) في (ب): (القرنابي)، وهو تصحيفٌ، وكذا في الموضع اللَّاحق.
(٥) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (به طيبة).

قوله: (أَحَدُ المُتَصَدِّقَيْنِ): ضُبط بالتَّثنية والجمع.

٢٢٦١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِي رَجُلَانِ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ، قَالَ: فَقُلْتُ: مَا عَلِمْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ العَمَلَ، فَقَالَ: «لَنْ أَوْ لَا نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى): تقدَّم أنَّه يحيى بن سعيد القطَّان، المُحدِّثُ الأستاذُ، شيخُ الحُفَّاظ.

قوله: (وَمَعِي رَجُلَانِ مِنَ الأَشْعَرِيِّينَ): هذان الرَّجلان لا أعرفهما.

٢ - بابُ رَعْيِ الغَنَمِ عَلَى قَرَارِيطَ

قوله: (بَابُ رَعْيِ الغَنَمِ عَلَى قَرَارِيطَ)، وكذا قوله في الحديث: (كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لأَهْلِ مَكَّةَ): ظاهر عبارة البخاريِّ أنَّ (القراريط) جمع (قيراط) وهو جزء من درهم أو دينار، وهو جزء من عشرين، وأهل الشَّام يجعلونه جزءًا من أربعة وعشرين[(١)]، وقد قال سويد بن سعيد -كما رويناه عنه في «سنن ابن ماجه» -: (كلُّ شاةٍ بقيراط[(٢)])[جه٢١٤٩]، قال ابن ناصر كما رأيته عنه: (أخطأ سويد بن سعيد في تفسيره «القراريط»: الذَّهب والفضَّة، ولم يرعَ النَّبيُّ ﷺ لأحد بالأجرة قطُّ، إنَّما كان يرعى غنمَ أهله، والصَّحيح ما فسَّره إبراهيم بن إسحاق الحربيُّ، الإمام في الحديث واللُّغة وغيرهما: أنَّ «قراريط» اسمُ مكان من نواحي مكَّة)، انتهى[(٣)]، ويدلُّ له ما رواه النَّسائيُّ: «وأنا أرعى غنمًا لأهلي بجيادٍ[(٤)]»، ذكره في (تفسير طه)[كن١١٢٦٢]، وفي «مرآة الزمان»: (أهل مكَّة ينكرون أنْ يكون بنواحي مكَّة مكانٌ يقال له: قراريط، وإنَّما أراد القراريط التي من الفضَّة؛ وهو نصف دانق)، وقال ابن الجوزيِّ أبو الفرج الحافظ: (والذي قاله الحربيُّ أصحُّ)[(٥)].

وكان ذلك منه [ﷺ] وسنُّه نحو العشرين فيما استُقرِئ من كلام ابن إسحاق، والواقديِّ، وغيرهما[(٦)].

---

(١) انظر «النهاية» (٤/٤٢) مادَّة (قرط).

(٢) في النسخ: (بدرهم)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «التوضيح» (١٥/٣٦).

(٤) في «السنن الكبرى»: (بأجياد).

(٥) انظر «كشف المُشْكِل» (٣/٥٤٦).

(٦) انظر «التوضيح» (١٥/٣٦).

٢٢٦٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ المَكِّيُّ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الغَنَمَ»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ؛ كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لأَهْلِ مَكَّةَ».

قوله: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ): هذا[١] عَمرو بن يحيى بن سعيد بن عَمرو بن سعيد بن العاصي[٢]، أبو أميَّةَ الأمويُّ المكِّيُّ، عن جدِّه وأبيه، وعنه: ابنُ عُيَينة، وموسى بنُ إسماعيل، وأحمدُ ابن مُحَمَّد الأزرقيُّ، وسويدُ بنُ سعيدٍ، وجماعةٍ، ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات»[٧/٢١٧]، وقال ابنُ مَعِين: (صالح)، أخرج له البخاريُّ وابنُ ماجه، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣/٢٩٣]، وقال: (صدوق)، وقال: (أورد ابنُ عَدِيٍّ[الكامل ٥/١٢٢] له حديثين، وما نطق فيه بحرف، ولولا أنَّه ذكره؛ لَمَا ذكرتُه؛ لأنَّه احتجَّ به البخاريُّ)، ثمَّ ذكر هذا الحديث الذي في الأصل، ثمَّ قال: (تفرَّد به عَمرٌو، وهو مُخرَّج في «البخاريِّ»، وقال ابن مَعِين: هو صالح)، انتهى[٣].

وأمَّا (جدُّه) فهو سعيد بن عَمرو بن سعيد بن العاصي بن [أبي] أُحيحَة الأمويُّ، أبو عثمان، ويقال: أبو عَنْبسة، كان مع أبيه الأشدقِ حين توثَّب على دمشق، ثمَّ انتقل بعد قتل أبيه إلى الحجاز، ثمَّ إلى الكوفة، عنِ ابنِ عبَّاس، وابنِ عُمرَ، وأبي هريرة، وابنِ عَمرو، وعائِشةَ، ومعاويةَ، وأمِّ خالد بنت [خالد بن] سعيد، ووالدِه، وعنه: ابناه إسحاقُ وخالدٌ، وحفيدُه عَمرو بن يحيى بن سعيد، وغيرُهم، قال النَّسائيُّ: (ثقةٌ)، وقال أبو حاتم: (صدوق)[الجرح والتعديل ٤/٤٩]، وقال الزُّبير: (كان من علماء قريش بالكوفة، وولده[٤] بها)، قال الذَّهبيُّ: (قلت: عاش إلى أنْ وفد على الوليد بن يزيد)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[التذهيب ٤/٣٣][٥].

٣ - بابُ اسْتِئْجَارِ المُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَوْ إِذَا لَمْ يُوجَدْ أَهْلُ الإِسْلَامِ وَعَامَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَهُودَ خَيْبَرَ

٢٢٦٣ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ

(١) زاد في (ت): (هو).

(٢) في (ب): (سعيد القاضي)، وليس بصحيح.

(٣) انظر: «الجرح والتعديل» (٦/٢٦٩)، «تهذيب الكمال» (٢٢/٢٩٤).

(٤) في النسخ: (وولد)، والمثبت من «تاريخ دمشق» وغيره.

(٥) انظر: «تاريخ دمشق» (٢١/٢٥٧)، «تهذيب الكمال» (١١/١٨).

الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: اسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدِّيلِ، ثُمَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ هَادِيًا خِرِّيتًا -الخِرِّيتُ: المَاهِرُ بِالهِدَايَةِ- قَدْ غَمَسَ يَمِينَ حِلْفٍ فِي آلِ العَاصِ بْنِ وَائِلٍ، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَأَمِنَاهُ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا، وَوَعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَةَ لَيَالٍ ثَلَاثٍ، فَارْتَحَلَا، وَانْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ، وَالدَّلِيلُ الدِّيلِيُّ، فَأَخَذَ بِهِمْ أَسْفَلَ مَكَّةَ وَهُوَ طَرِيقُ السَّاحِلِ.

قوله: (حَدَّثَنَا(١) إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى): هذا هو الرَّازيُّ الفرَّاءُ الحافظُ، عن أبي الأحوص، وعبدِ الوارث، وخالدِ الطَّحانِ، وأممٍ، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، ومَن بقي بواسطة، وأبو حاتم، قال أبو زُرْعة: (كتبتُ عنه مئة ألفِ حديثٍ) -وقد قدَّمتُ ترجمتَه، لكنْ بَعُد العهدُ بها[ح١٦٢٠]- أخرج له الجماعة[الكاشف٨أ].

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) هِشَامٌ): هذا هو هشام بن يوسف، أبو عبد الرَّحمن، قاضي صنعاء، تقدَّم مُترجَمًا [ح٨٨٥]، وكذا تقدَّم (مَعْمَر): أنَّه بفتح الميمين، بينهما عين مهملة، وهو ابنُ راشد، وكذا تقدَّم (الزُّهْرِيُّ): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم ابن شهاب، العالمُ المشهورُ.

قوله: (رَجُلًا مِنْ بَنِي الدِّيلِ، ثمَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ): هذا الرَّجل هو عبد الله بن أُرَيقط اللَّيثيُّ، ويقال فيه: الدِّيليُّ، والدِّيل وليث أخوان، عَدُّوه في الصَّحابة، ذكره الذَّهبيُّ في «تجريده» فيهم(٣)، وفي «سيرة ابن هشام»: (عبد الله بن أُرَيقِد)(٤)، وقد ذكر السُّهيليُّ في «روضه» في حديث أمِّ معبد ما لفظه: (والرابع: عبد الله بن أُرَيقط اللَّيثيُّ، ولم يكن إذ ذاك مسلمًا، ولا وجدنا من طريق صحيح أنَّه أسلم بعد ذلك)[الروض٢/٢٣٥]، والله أعلم، وقال شيخنا: (واسم الدليل عبد الله، فيما ذكره ابن إسحاق(٥)، وقال مالك في «العُتبيَّة»: رُقَيط(٦))، انتهى[التوضيح١٥/٣٩]، وفي كلام بعضهم: (وقيل: سهم

(١) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أَخْبَرَنَا).

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٢٩٦).

(٤) الذي في «السيرة النبويَّة» (٢/١٠٢): (قال ابن هشام: ويقال عبد الله بن أريقط)، وذلك أنَّه وقع عند ابن إسحاق: عبد الله بن أرقط، وانظر «فتح الباري» (٧/٢٨٠).

(٥) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/١٠٢).

(٦) انظر «البيان والتحصيل» (١٧/٥٩)، وهو شرح «العتبية»، والمراد بها كتاب «المستخرجة» لمحمد العُتبي، وفي المطبوع من «التوضيح»: (أريقط).

ابن عمر)، انتهى[١]، وسهم بن عمر: لا أعرف له ترجمة، وفي الصَّحابة من اسمه سهم بن عمرو، لكنَّه أشعريٌّ، قدم مع أبي موسى، نزل الشام، قاله ابن سعد[٢]، وأين قدوم أبي موسى وهذه القصَّة؟!

قوله: (هَادِيًا خِرِّيتًا): (الخِرِّيْت): بكسر الخاء المعجمة، وتشديد الرَّاء المكسورة[٣]، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ تاء باثنتين[٤] من فوق؛ مثال: (سِكِّيْر[٥]) و(شِرِّيْب)، وقد فُسِّر في الأصل: (**الخِرِّيْت: المَاهِرُ بِالهِدَايَةِ**)، وأوضح منه: أنَّه الدَّليل الحاذق، وجمعه: خَرَارِت[٦]، ولفظ «النهاية»: (الخِرِّيْت: الماهر الذي يهتدي لأَخْرَات المفاوز؛ وهي طرقها الخفيَّة ومضايقُها، وقيل: أراد: يهتدي لمثل خُرْتِ الإبرة من الطَّريق) انتهى.

قوله: (قَدْ غَمَسَ): بالغين المعجمة، وفي كتاب «عبدوس»: بالعين المهملة، وهو تصحيف[٧].

قوله: (يَمِينَ حِلْفٍ): هو بكسر الحاء، وإسكان اللَّام، ويقال: بفتح الحاء، وإسكان اللَّام[٨]، أي: أخذ بنصيب مِن عَقْدهم وحلفهم[٩] يأمن به، وكانت عادتهم أنْ يحضِروا جفنةً فيها طِيبٌ أو دمٌ أو رمادٌ، فيدخلون فيه أيديَهم عند التَّحالُف؛ ليتمَّ عَقْدهم باشتراكهم في شيء واحد، وبه سُمِّي حِلْفَ المطيَّبين ولعَقَةَ الدَّم[١٠].

قوله: (فِي آلِ العَاصِي بْنِ وَائِلٍ السَّهْمِيِّ[١١]): تقدَّم[ح٢٠٩١] الكلامُ على العاصي بن وائل بن هاشم بن سُعَيد -بضمِّ السِّين وفتح العين- ابن سَهْم بن عَمرو بن هَصِيصٍ[١٢] بن كعب بن لؤيِّ بن غالب، القرشيُّ السَّهميُّ، والد عمرو بن العاصي، هَلك على كفره.

---

(١) انظر «التنقيح» (٢/٥٠٤).

(٢) انظر «الطبقات الكبرى» (٩/٤٣٧).

(٣) في النُّسخ: (المشددة)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٤) في (ب): (مثناة).

(٥) في (ج): (سكين).

(٦) انظر «الصحاح» مادَّة (خرت).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٥٦).

(٨) انظر «القاموس» مادَّة (حلف).

(٩) في (ب): (من عندهم وخلفهم)، وهو تحريفٌ وتصحيفٌ.

(١٠) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٥٦)، «النهاية» (٣/٣٨٦) مادَّة (غمس).

(١١) (السَّهمي): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(١٢) في (ب) و(ج): (هصص)، وهو تحريفٌ.

قوله: (فَأَمِنَا[١]): هو بكسر الميم المخفَّفة.

قوله: (فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا): إحداهما[٢] القَصواء؛ ناقة النَّبيِّ ﷺ، كذا [قال بعضهم][٣]، وكونها الجدعاء هو في «البخاريِّ» في (غزوة الرَّجيع) في حديث الهجرة من حديث أبي أسامة عن هشام/ [١/٢٨٣ب] ابنِ عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها[٤][ح٤٠٩٣]، وسيجيء أنَّ الجدعاء والقصواء والعضباء[٥] ثلاث نوق، أو اثنتان، أو واحدة، سيأتي ما في ذلك، والله أعلم[ح٢٨٧١].

قوله: (غَارَ ثَوْرٍ): هو بالمثلَّثة المفتوحة، ثمَّ واو ساكنة، ثمَّ راء، مثل (الثَّوْر) من البقر، جبل بمكَّة فيه الغار الذي اختفى به[٦] رسولُ الله ﷺ وأبو بكر، ولهم جبلٌ آخرُ يقال له: ثور بالمدينة، تقدَّم ذكره في حدود حرم المدينة، وقد تقدَّم ما في الذي في المدينة[ح١٧٨٠].

قوله: (بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ)، وكذا قوله: (فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا بَعْد صَبِيحَة ثَلَاثٍ[٧]، فَارْتَحَلَا): صريح هذا أنَّهما مكثا في الغار ثلاثًا فقط، وقد حكى بعضهم أنَّهما أقاما فيه بضعةَ عشرَ[٨] يومًا، قال ابن عبد البَرِّ في «الاستيعاب» في ترجمة أبي بكر الصِّدِّيق: (واختُلِف في مكث النَّبيِّ ﷺ في الغار؛ فقيل: مكثا فيه ثلاثًا، يُروى ذلك عن مجاهد[ش٣٧٧٧١]، وقد رُوِي في حديث مُرسَل: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مكثتُ مع صاحبي في الغار بضعةَ عشرَ يومًا ما لنا طعامٌ إلَّا البَرِير»[٩]، يعني: الأراك، وهذا غير

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فأمنَاهُ).

(٢) في (أ) و(ب): (أحدهما).

(٣) ما بين معقوفين زيادة لا بدَّ منها، وانظر «الطبقات الكبرى» (١/٢٢٤)، «تاريخ الطبري» (٣/١٧٥)، «زاد المعاد» (١/١٢٩)، وانظر الحديث (٢١٣٨) و(٤٠٩٣).

(٤) العبارة في النسخ: (إحداهما: القَصواء؛ ناقة النَّبيِّ ﷺ، كذا في حديث الهجرة من حديث أبي أسامة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، وكونها الجدعاء هو في «البخاريِّ» في «غزوة الرَّجيع»)، والصواب ما أثبت، فالإسناد الذي ساقه هو إسناد حديث البخاري في كونها الجدعاء (٤٠٩٣)، وقد نسب المصنف أنَّها القصواء لبعضهم عند الحديث (٢١٣٨) و(٤٠٩٣).

(٥) في (ب): (والعصباء)، وهو تصحيفٌ.

(٦) في (ج): (فيه).

(٧) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَةِ لَيَالٍ ثَلَاثٍ).

(٨) في النُّسخ: (بضع عشرة)، وليس بصحيح.

(٩) أخرجه أحمد في «المسند» (١٥٩٨٨) بنحوه، والحاكم في «المستدرك» (٣/١٥)، وقال: (صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه)، قال الذهبي في «التلخيص»: (صحيح سمعه جماعة من داود وهو في «مسند أحمد»).

صحيح عند أهل العلم بالحديث، والأكثرُ على ما قاله مجاهد)، انتهى [الاستيعاب ٣٧٤].

قوله: (**وَانْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ ابْنُ فُهَيْرَةَ**): هو بضمِّ الفاء، وفتح الهاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء، ثمَّ تاء التأنيث، و(فُهَيْرة): أمُّه، تصغير (فِهْر)؛ لأنَّ (الفِهْر) مؤنَّثة، و(عامرٌ) هذا: كان أسودَ، وهو مولى أبي بكر الصِّدِّيق، وكان ممَّن عُذِّب في الله، قُتِل يوم بئر معونة، وكان في صفر على رأس أربعةِ أشهرٍ من أُحُد عند ابنِ إسحاق(١)، وكان لعامرٍ إذ ذاك أربعون سنةً، وهو قديمُ الإسلام، أسلم قبل أنْ يدخل رسولُ الله ﷺ دارَ الأرقم بن أبي الأرقم(٢).

قوله: (**وَالدَّلِيلُ الدِّيلِيُّ**): تقدَّم الكلام عليه(٣) قريبًا، وهو عبد الله بن أُرَيقِط، وتقدَّم ما قاله بعضهم.

٤ - بابٌ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ؛ جَازَ، وَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الأَجَلُ

قوله: (**بَابٌ: إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ...**) إلى آخر الترجمة: قال ابن المُنَيِّر [بعد أن] ذكر حديث فيه: (واستأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلًا من بني الدِّيل...) إلى آخره: (قاس البخاريُّ الأجلَ البعيدَ على القريب بطريقة: لا قائل بالفصل، فجعل الحديث دليلًا على جواز الأجل مطلقًا، وعند مالكٍ يُفصَل بين الأجل الذي لا تتغيَّر السِّلعة في مثله وبين الأجل الذي تتغيَّر في مثله؛ فيمتنع)، انتهى [المتواري ٢٥٥].

٢٢٦٤ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدِّيلِ هَادِيًا خِرِّيتًا، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا، وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ بِرَاحِلَتَيْهِمَا صُبْحَ ثَلَاثٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ**): هو بضمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، و(**اللَّيْثُ**): تقدَّم أنَّه ابنُ سعدٍ، أحدُ الأعلام، و(**عُقَيْل**): بضمِّ العين، تقدَّم، وكذا تقدَّم (**ابْنُ شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (**رَجُلًا مِنْ بَنِي الدِّيلِ**): تقدَّم قريبًا أنَّه عبد الله بن أُرَيقط، وتقدَّم ما قاله بعضهم، وكذا تقدَّم (**خِرِّيتًا**) ضبطًا ومعنًى، وكذا تقدَّم (**ثَوْر**)، وكذا قوله: (**بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ**)[ح ٢٢٦٣].

(١) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/٢٠٤).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص ٥١٤)، «الروض الأُنُف» (١/٢٩٤)، «الإصابة» (٢/٢٥٦).

(٣) (عليه): مثبت من (ب).

٥ - بابُ الأَجِيرِ فِي الغَزْوِ

٢٢٦٥- ٢٢٦٦- حَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُلَيَّةَ: أَخْبَرَنَا **ابْنُ جُرَيْجٍ** قَالَ: أَخْبَرَنِي **عَطَاءٌ**، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ **يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ** قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ **جَيْشَ العُسْرَةِ** فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي فِي نَفْسِي، **فَكَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا إِصْبَعَ صَاحِبِهِ**، فَانْتَزَعَ إِصْبَعَهُ، **فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ** فَسَقَطَتْ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ **فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ**، وَقَالَ: «**أَفَيَدَعُ إِصْبَعَهُ فِي فِيكَ تَقْضَمُهَا** -قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ-: **كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ**». قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: **وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ**، عَنْ جَدِّهِ بِمِثْلِ هَذِهِ القِصَّةِ: **أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ**.

قوله: (**حَدَّثَنِي**(١) **يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ**): تقدَّم أنَّ هذا هو الدَّورقيُّ، وجدُّه اسمه كَثِير؛ بالمثلَّثة مفتوحَ الكاف، البغداديُّ الحافظُ، مُترجَمًا[ح١٣٢٦]، وكذا تقدَّم (**ابْنُ جُرَيْجٍ**): أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمامُ، وكذا تقدَّم (**عَطَاءٌ**): أنَّه ابنُ أبي رَباح، مفتي مكَّةَ، وكذا تقدَّم (**يَعْلَى بن أُمَيَّةَ**) رضي الله عنه [ح١٨٤٧].

قوله: (**جَيْشَ العُسْرَةِ**): وهي غزوة تبوك، وكانت سنةَ تسعٍ من الهجرة.

قوله: (**وَكَانَ**(٢) **لِي أَجِيرٌ**(٣)... **فَعَضَّ أَحَدُهُمَا إِصْبَعَ صَاحِبِهِ**): كذا هنا، وفي رواية في «مسلم»: أنَّ يعلى هو المعضوض[م(١٦٧٣)(١٨)]، وفي أخرى وأخرى(٤): أنَّه أجيرُه، لا هو[م(١٦٧٤)(٢٠،٢٣)]، وصُحِّح ما في «البخاريِّ» هنا، وقيل: يحتمل أنَّهما قضيَّتان(٥) جرَتا ليعلى ولأجيره في(٦) وقتٍ أو وقتين(٧).

وهذا الأجير لا أعرف اسمه، [وقد ذكر بعض حُفَّاظ العصر: (أنَّ اسمه عطاء)، قال: (وذكرت مستنده في «فتح الباري»)(٨) يعني بذلك: كتابه، وهو شرح على «البخاريِّ»، انتهى، ولم أر في «الصَّحابة»

(١) كذا في (أ) و(ب) و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، وفي (ج) و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (حدَّثنا).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فكان).

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (فَقَاتَلَ إِنْسَانًا).

(٤) (وأخرى): ليس في (ب).

(٥) في (ب): (قصتان).

(٦) (في): سقط من (ب).

(٧) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٦٢/١١).

(٨) انظر «الأجوبة الواردة» (ص٣٨)، ولم يذكر الحافظ في «الفتح» ولا في «هُدَى السَّاري» أنَّ اسمه عطاء، بل نصَّ في «هُدَى السَّاري» (ص٢٩٧، ٣٥٩) و«الفتح» (٢٢٩/١٢-٢٣٠) أنَّ الأجير لم يُسَمَّ، وانظر الحديث (٦٨٩٢).

للذهبيِّ عطاء هذا][1].

قوله: (فَقَاتَلَ[2] إِنْسَانًا): هذا الإنسان تقدَّم أعلاه[3] ما ذُكِر فيه[4].

قوله: (إِصْبَعَ صَاحِبِهِ): تقدَّم أنَّ في (الإصبع) عشرَ لغاتٍ: تثليث الهمزة، مع تثليث الباء، والعاشرة: أصبوع[ح٣٤٤].

قوله: (فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ): (أندر): بقطع الهمزة، رباعيٌّ، أي: أسقطها.

قوله: (فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ) أي: أبطلها دون قصاص ولا دِية، يقال: هدر الدَّمُ يهدِر هدرًا، وأهدره السُّلطانُ.

قوله: (تَقْضَمُها): هو بفتح الضَّاد[5]، وكذلك: (كَمَا يَقْضَمُ الفَحْلُ)، وقد رأيت في كلام النَّوويِّ رحمه الله في «شرح مسلم» هذا الحديث، فقال ما لفظه: («تقضَمها كما يقضَم الفحل»: هو بفتح الضَّاد فيهما على اللُّغة الفصيحة)، انتهى[6]، فظاهر عبارته أنَّ فيه لغةً أخرى غيرَ فصيحة، وقد حكى شيخنا المؤلِّف عن ثابت وغيره: فتح الضَّاد في الماضي[7].

قوله: (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ جَدِّهِ، بِمِثْلِ هَذِهِ القِصَّةِ[8]: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَأَنْدَرَ[9] ثَنِيَّتَهُ، فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ): تقدَّم أنَّ (ابنَ جُريج) عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمام، وهذا تعليقٌ[10]، وقد ذكر[11] شيخُنا أنَّه خرَّجه الحاكمُ أبو أحمدَ في

---

(١) ما بين معقوفين سقط من (ت) و(ج).

(٢) في (ب): (فقابل)، وهو تصحيفٌ.

(٣) (أعلاه): ليس في (ب).

(٤) (تقدَّم أعلاه ما ذُكِر فيه): ليس في (ت) و(ج)، وزيد فيها: (لا أعرفه أيضًا)، وضرب على الزيادة في (أ).

(٥) وضبط في (ق) بالفتح والكسر.

(٦) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١١/١٦٢).

(٧) انظر «التوضيح» (١٥/٤٤).

(٨) كذا في النُّسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ والأَصيليِّ وابن عساكر وأبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (الصِّفَةِ).

(٩) في (أ) و(ب): (فأند)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(١٠) قال الحافظُ في «تهذيب التهذيب» (١/٦٣٨): (ذكره أبو داود أيضًا من حديث ابن جُريج بالإسنادين [د٤٥٨٤] كما ذكره البخاريُّ سواء، وليس هو معلَّقًا، بل هو موصولٌ).

(١١) في غير (ت): (ذكره)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

«كناه»[(١)]، وابنُ عبدِ البَرِّ[(٢)]، وذكر سنده[(٣)].

وقوله: (وحدَّثني عبد الله بن أبي مُلَيكة عن جدِّه): قال الدِّمياطيُّ: (هو عَبد الله بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن أبي مُلَيكة زُهيرِ بن عبد الله بن جُدعان بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مُرَّة، قاضي الطَّائف لابن الزُّبير، تُوفِّيَ بمكَّة سنة «١١٧هـ»)، انتهى، أخرج له الجماعة، وقد وثَّقه أبو زُرعة وأبو حاتم[(٤)]، وقد قدَّمته قبل هذا[قبل ح٤٨].

وأمَّا (جدُّه) الراوي عنه[(٥)] هنا؛ فقال الذهبيُّ: (أبو مُلَيكة: «خت»[(٦)] التَّيميُّ زهيرُ بن عبد الله بن جُدعان، عن أبي بكر الصِّدِّيق، وعنه: حفيدُه عبدُ الله بن عُبَيد الله ابن أبي مُلَيكة)[التذهيب٣/٣٠١]، ورقم عليه: (خت) يعني: أنَّ البخاريَّ علَّق له، والله أعلم.

تنبيهٌ: روى هذا الأثرَ ابنُ منده وأبو نُعَيم وابنُ عبد البَرِّ في الصَّحابة في ترجمة أبي مُلَيكة[(٧)] عن أبيه عن جدِّه، واللَّفظ لأبي[(٨)] عمر، قال أبو عُمَر في «الاستيعاب» في ترجمة أبي مُلَيكة زُهيرٍ: (من حديثه ما ذكر عَمرُو بن عليٍّ، عن أبي عاصم، عن ابنِ جُرَيج، عن ابنِ أبي مُلَيكة، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي بكر الصِّدِّيق: أنَّ رجلًا عضَّ يدَ رَجُلٍ فسقطت سِنُّه، فأبطلها أبو بكرٍ الصِّدِّيق[(٩)] رضي الله عنه)، انتهى[الاستيعاب٨٥٩].

---

(١) في (ج): (كتابه)، قال العيني في «العمدة» (١٠/٧٦): (قال صاحب «التلويح»: رواه الحاكم أبو أحمد في «الكنى» عن أبي بكر بن أبي داود: حدثنا عمرو بن عليٍّ: حدَّثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي بكر: أنَّ رجلًا عضَّ يدَ رجلٍ فأندر ثنيته، فأهدرها أبو بكرٍ رضي الله عنه).

(٢) كذا مفاد عبارة ابن الملقن في «التوضيح»، وقد قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» (ص٨٥٩): (من حديثه ما ذكره عمرو بن علي، عن أبي عاصم...) فذكره، ولم يسنده، وستأتي عبارة ابن عبد البر عند المصنف، فليُتَنبَّه.

(٣) انظر «التوضيح» (١٥/٤٢-٤٣).

(٤) انظر «الجرح والتعديل» (٥/١٠٠).

(٥) (عنه): ليس في (ب).

(٦) (خت): سقط من (ب).

(٧) ليس في المطبوع من «معرفة الصحابة» لابن منده وأبي نعيم ذِكْرٌ لأبي مليكة زهير بن عبد الله، وقد تبع في الإحالة إليهما صاحبَ «التوضيح» (١٥/٤٣)، علمًا أنَّ الذهبيَّ ترجمه في «التجريد» في مكانين (١/١٩٢) و(٢/٢٠٥)، فرقم عليه في الأوَّل (س)؛ يعني: أبا موسى المديني، وفي الثاني (ب)؛ يعني: ابن عبد البر.

(٨) في (ب): (لابن)، وهو تحريفٌ.

(٩) (الصِّدِّيق): ليس في (ب).

قوله: (أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ): هذان الرجلان[١] لا أعرفهما.

٦ - بابٌ مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الأَجَلَ، وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ العَمَلَ

لِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٞ﴾ [القصص: ٢٧-٢٨] يَأْجُرُ فُلَانًا: يُعْطِيهِ أَجْرًا، وَمِنْهُ فِي التَّعْزِيَةِ: آجَرَكَ اللهُ.

قوله: (إِذَا[٢] اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الأَجَلَ...) إلى آخره، ثمَّ ذكر الآية: (﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ﴾...) الآية [القصص: ٢٧]: قال ابن المُنَيِّر: (ردَّ المُهلَّب عليه ترجمتَه: بأنَّ[٣] العمل [كان معلومًا عندهم بالعادة، وظنَّ البخاريُّ أنَّه أجاز أن يكون العمل مجهولًا، وليس كما ظنَّ، إنَّما أراد البخاريُّ أنَّ التنصيص على العمل][٤] باللَّفظ غيرُ مُشترَط، وإنَّ العُرفَ إذا ضبطه؛ كفى ذلك، وهو مذهب مالك في أجير الخدمة[٥]، فدلَّ على أنَّ المُتَّبَع المقاصد، لا الألفاظ، فتَكْفِي دلالة العوائد عليها كدلالة[٦] النطق، خلافًا لمن غلَّب التَّعبُّد[٧] على العقود، فراعى اللَّفظ) انتهى [المتواري ٢٥٦].

قوله في الآية: (﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾): اعلم أنَّه اختُلِف: هل هما ابنتاه أو ابنتا أخيه؟ واسم إحداهما: ليا، والأخرى: صَفُورا، وقيل: اسم إحداهما: شرقا، وقيل: صفيراء، وقال النَّوويُّ في «تهذيبه»: (قيل: إحداهما: صَفُورا، والأخرى: لَيَّا، قاله الشَّعبيُّ وغيرُه، وقال ابن إسحاق: إحداهما: صَفُورةُ[٨]، والأخرى: شرهاء، وقيل: شرقاء، وقيل: الكبرى صفوراء، والأخرى: صُفَيراء، وقيل: التي تزوَّجها موسى اسمها صفورة، وهي التي تمشي على استحياء، وقالت لأبيها: استأجره، وروينا في «حلية الأولياء»: أنَّ التي تزوَّجها موسى صفراء [الحلية ٦/١٢٠]، كذا في الأصول المُحقَّقة: صفراء) [تهذيب الأسماء ٢/٨٣٨]، انتهى[٩].

(١) زيد في (ت) و(ج): (تقدَّم أنِّي)، وضرب عليها في (أ).
(٢) كذا في النسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (من).
(٣) في النسخ: (فإنَّ)، والمثبت من مصدره.
(٤) ما بين معقوفين مثبت من مصدره.
(٥) قوله: (وإن العرف...) إلى (الخدمة): ليس في «المتواري»، وانظر «التلقين في الفقه المالكي» (٢/٢٩٨).
(٦) في النسخ: (لدلالة)، والمثبت من مصدره.
(٧) في (ب) و(ت): (البعيد)، وهو تصحيفٌ.
(٨) في (ج): (صفورا)، وكذا في الموضع اللَّاحق.
(٩) انظر «جامع البيان» (٨/٦٣٧٦).

قوله: (**يَأْجُرُ فُلَانًا**...) إلى قوله: (**آجَرَكَ**(١) **اللهُ**): يريد البخاريُّ: أنَّ (آجر) ممدودٌ، لكنْ حُكِي فيه القصرُ، ولا يحسن(٢) الاستشهاد بالتَّعزية؛ لأنَّ المعنى فيهما مُختلِف، وفرقٌ بين الأجرِ والأجرة(٣)، وقد أنكر الأصمعيُّ المدَّ(٤)، يقال: أَجَره الله -بقصر الهمزة- يأْجُره؛ بهمزة ساكنة، وجيم مضمومة(٥)، ويأجِره -بالكسر أيضًا- أجرًا، وكذلك: آجره -بالمدِّ- إيجارًا(٦)، والله أعلم/. [١/٢٨٤أ]

٧- بابٌ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ؛ جَازَ

٢٢٦٧- حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ: **أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ** أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ -يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ- **وَغَيْرُهُمَا** قَالَ: **قَدْ سَمِعْتُهُ** يُحَدِّثُهُ **عَنْ سَعِيدٍ** قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ: حَدَّثَنِي **أُبَيُّ** بْنُ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَانْطَلَقَا فَوَجَدَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ»، **قَالَ سَعِيدٌ** بِيَدِهِ هَكَذَا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ فَاسْتَقَامَ، قَالَ يَعْلَى: حَسِبْتُ أَنَّ سَعِيدًا قَالَ: فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ فَاسْتَقَامَ، قَالَ: لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا، قَالَ سَعِيدٌ: أَجْرًا نَأْكُلُهُ.

قوله: (**إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ**): تقدَّم أنَّ هذا الجدار كم طوله وعرضه وسمكه في أوَّل هذا التَّعليق[ح١٢٢].

قوله: (**أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ**): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج، الإمامُ المشهورُ.

قوله: (**وَغَيْرُهُمَا**(٧): **قَدْ سَمِعْتُهُ**(٨)): (غيرُهما) بالرفع، و(غيرهما) لا أعرفه.

قوله: (**عَنْ سَعِيدٍ**)، وكذا قوله: (**قَالَ سَعِيدٌ**): هذا هو ابن جُبَير، مولى والبة، الكوفيُّ، تقدَّمَتْ ترجمتُه[ح١٦٧١].

---

(١) في (أ) بالمدِّ والقصر معًا، وفي (ق) بالقصر فقط.

(٢) في (ب): (لحن)، وهو تحريفٌ.

(٣) انظر «التنقيح» (٢/٥٠٦).

(٤) (وقد أنكر الأصمعيُّ المدَّ): جاء في (ب) بعد قوله: (حكي فيه القصر) وكذا في هامش (ت) مستدركًا.

(٥) في (ب): (مفتوحة)، وهو تحريفٌ.

(٦) انظر «الصحاح» مادَّة (أجر)، «مشارق الأنوار» (١/٨٣).

(٧) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (قال).

(٨) في (ج): (سمعه)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة».

٨- بابُ الإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ

٢٢٦٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الكِتَابَيْنِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أُجَرَاءَ فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غُدْوَةَ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ اليَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ العَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ العَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ، فَغَضِبَتِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا، وَأَقَلَّ عَطَاءً؟ قَالَ: هَلْ نَقَصْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا حَمَّادٌ**): هو ابنُ زيد، وحمَّاد بن سلمة لم يروِ له البخاريُّ في الأصول، إنَّما علَّق له؛ فاعلمه، وقد قدَّمتُ أنَّ حمَّادًا إذا أطلقه سليمانُ بن حرب -هذا الرَّاوي هنا- أو عارمٌ مُحَمَّدُ بن الفضل، فهو ابن زيدٍ، أو أطلقه موسى بنُ إسماعيل التَّبُوذَكِيُّ، أو عفَّانُ، أو حجَّاجُ بن منهال، فهو ابن سلمة، وكذلك إذا أطلقه هُدْبَةُ بن خالد[ح٤٢١]، وتقدَّم أنَّ (**أَيُّوب**): هذا هو ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

تنبيهٌ تقدَّم[ح٥٨٩]: هذا ابن أبي تميمة، ولهم آخَرُ يروي عن نافع عن ابن عمر، اسمه أيُّوبُ بن موسى بن عَمرو بن سعيد(١) بن العاصي الأمويُّ، أخرج له عنه بهذه الطريق مسلمٌ، وأبو داود، والتِّرمذيُّ في «الشمائل»، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٢).

قوله: (**مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ**): هما بفتح الثَّاء فيهما، وهذا معروف، وهو واحد (الأمثال).

قوله: (**أُجَرَاءَ**): هو جمع (أجير)، وهذا ظاهر.

قوله: (**مِنْ غُدْوَةَ**): هو مجرور، وعلامة الجرِّ فيه الفتحة؛ لأنَّه لا ينصرف؛ لأنَّها معرفة، مثل: سَحَرَ، إلَّا أنَّها من الظُّروف المُتمكِّنة، تقول: سِيرَ على فرسِكَ غُدْوةَ وغُدْوةً، فما نوِّن من هذا، فهو نكرةٌ، وما لم يُنوَّن، فهو معرفةٌ، والجمع: غُدًا، وتقول: آتيك غداةَ غدٍ، والجمع: الغَدَواتُ(٣)، وهو في أصلنا: مصروف وغير مصروف بالقلم.

قوله: (**مَا لَنَا أَكْثَرَ**): هو بالمثلَّثة، وهو منصوب على الحال، وكذا هو في أصلنا، وصُحِّح عليه.

قوله: (**وَأَقَلَّ**): هو مثل: (أكثر)، وصُحِّح عليه في أصلنا.

---

(١) في (ب) و(ج): (سعد)، وهو تحريفٌ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٣/٤٩٤)، «تحفة الأشراف» (٦/٨٣).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (غدا).

٩- باب الإجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ العَصْرِ

٢٢٦٩- حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى عَبْدِ اللهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى** كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ اليَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ عَمِلَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ أَنْتُمُ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ العَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَغَضِبَتِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلُّ عَطَاءً، قَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، فَقَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ».

قوله: (**إِنَّما مَثَلُكُمْ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى**): (المثَل): تقدَّم أعلاه أنَّه بفتح الثَّاء، وقوله: (واليهودِ): هو في أصلنا: بالعطف على الضمير المخفوض بغير إعادة[(١)]، والكلام فيه معروف، وعن[(٢)] ابن مالك: (ولو رُوِي بالرفع؛ لجاز على إقامة المضاف إليه مُقام المضاف)[(٣)].

١٠- بابُ إِثْمِ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الأَجِيرِ

٢٢٧٠- حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ: **حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ**، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي **ثُمَّ غَدَرَ**، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ».

قوله: (**حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ**): هو بضمِّ السِّين، وفتح اللَّام، الطَّائفيُّ، مولى قريش، عن عبدِ الله ابن عثمان بن خُثَيم وداودَ بنِ أبي هند، وعنه: أحمدُ وإسحاقُ، ثقةٌ، قال أبو حاتم: (لا يُحتجُّ به)، وقال النَّسائيُّ: (مُنكَر الحديث عن عبيد الله بن عمر)، مات سنة (١٩٥هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف١٥٧١]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣٨٣/٤].

قوله: (**ثمَّ غدَرَ**): (الغدر): ترك الوفاء، وهو نقض العهد.

---

(١) يعني: بغير إعادة الخافض، وانظر «الناظر» في شرحه لهذا الحديث.

(٢) في (ت): (وقال) بدل (وعن).

(٣) «شواهد التوضيح» (ص٩٥-٩٩)، قال ابن مالك في «ألفيته»:

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا
وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

١١- بابُ الإِجَارَةِ مِنَ العَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ

٢٢٧١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: **حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**، عَنْ **بُرَيْدٍ**، عَنْ **أَبِي بُرْدَةَ**، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ المُسْلِمِينَ وَاليَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ، فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا، وَمَا عَمِلْنَا بَاطِلٌ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَفْعَلُوا، **أَكْمِلُوا** بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ، وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا، فَأَبَوْا وَتَرَكُوا، وَاسْتَأْجَرَ **أَجِيرَيْنِ بَعْدَهُمْ**، فَقَالَ لَهُمَا: **أَكْمِلَا** بَقِيَّةَ يَوْمِكُمَا هَذَا، وَلَكُمَا الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الأَجْرِ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ **حِينُ صَلَاةِ العَصْرِ**؛ قَالَا لَكَ: مَا عَمِلْنَا بَاطِلٌ، وَلَكَ الأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ، فَقَالَ: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمَا، فَإِنَّ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ، فَأَبَيَا، وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ، فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الفَرِيقَيْنِ كِلَيْهِمَا، فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ وَمَثَلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا النُّورِ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ**): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّاد بن أسامة، وتقدَّم (**بُرَيْد**): أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وفتح الرَّاء، وهو بُرَيد بن عبد الله بن أبي بُردة بن أبي موسى، وتقدَّم (**أَبُو بُرْدَة**): أنَّه عامر أو الحارث، القاضي، ابنُ أبي موسى عبدِ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار الأشعريِّ.

قوله: (**أَكْمِلُوا**): هو بقطع الهمزة، رباعيٌّ، وهذا معروف، وكذا (**أَكْمِلَا**) بعده.

قوله: (**أَجِيرَيْنِ بَعْدَهُمْ**[1]): هو تثنية (أَجير).

قوله: (**حِينُ صَلَاةِ العَصْرِ**): يجوز فيه الرَّفعُ والنَّصبُ، وذلك معروف.

١٢- بابُ مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ الأَجِيرُ أَجْرَهُ، فَعَمِلَ فِيهِ المُسْتَأْجِرُ فَزَادَ، أَوْ مَنْ عَمِلَ فِي مَالِ غَيْرِهِ فَاسْتَفْضَلَ

٢٢٧٢- **حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**: **أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ**، عَنِ **الزُّهْرِيِّ** قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عُمَرَ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «انْطَلَقَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَتَّى **أَوَوُا المَبِيتَ إِلَى غَارٍ** فَدَخَلُوهُ، فَانْحَدَرَتْ صَخْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الغَارَ فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ **إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ**، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ؛ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَكُنْتُ **لَا أَغْبُقُ** قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا، فَنَأَى بِي فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا، فَلَمْ **أُرِحْ** عَلَيْهِمَا حَتَّى نَامَا، فَحَلَبْتُ لَهُمَا

(١) في (ب): (تقدَّم)، وهو تحريف.

غَبُوقَهُمَا فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْبُقَ قَبْلَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا، فَلَبِثْتُ وَالقَدَحُ عَلَى يَدِي أَنْتَظِرُ اسْتِيقَاظَهُمَا حَتَّى بَرَقَ الفَجْرُ، فَاسْتَيْقَظَا فَشَرِبَا غَبُوقَهُمَا، اللَّهُمَّ؛ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ؛ فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ، فَانْفَرَجَتْ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الخُرُوجَ»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ، كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ، فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا، فَامْتَنَعَتْ مِنِّي حَتَّى أَلَمَّتْ بِهَا سَنَةٌ مِنَ السِّنِينَ، فَجَاءَتْنِي فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ وَمِئَةَ دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُخَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِهَا، فَفَعَلَتْ حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا قَالَتْ: لَا أُحِلُّ لَكَ أَنْ تَفُضَّ الخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَتَحَرَّجْتُ مِنَ الوُقُوعِ عَلَيْهَا، فَانْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ وَتَرَكْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أَعْطَيْتُهَا، اللَّهُمَّ، إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ؛ فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ، غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الخُرُوجَ مِنْهَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَقَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ، اسْتَأْجَرْتُ أُجَرَاءَ فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ، غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ فَثَمَّرْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الأَمْوَالُ، فَجَاءَنِي بَعْدَ حِينٍ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ، أَدِّ إِلَيَّ أَجْرِي، فَقُلْتُ لَهُ: كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْرِكَ مِنَ الإِبِلِ وَالبَقَرِ وَالغَنَمِ وَالرَّقِيقِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ، لَا تَسْتَهْزِئْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ، فَأَخَذَهُ كُلَّهُ فَاسْتَاقَهُ فَلَمْ يَتْرُكْ مِنْهُ شَيْئًا، اللَّهُمَّ، فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ».

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الحَكَمُ بن نافع، وكذا تقدَّم (**شُعَيْبٌ**): أنَّه ابنُ أبي حمزة، وكذا تقدَّم (**الزُّهْرِيُّ**): أنَّه مُحَمَّد بن مسلم(١).

قوله: (**أَوَوُا المَبِيتَ**): بالقصر، وقد تقدَّم أنَّ (أوى) إنْ كان لازمًا -كهذا-، فإنَّه بالقصر، ويجوز فيه المدُّ، وإنْ كان متعدِّيًا، فإنَّه بالمدِّ، ويجوز فيه القصر، والتَّفريقُ بين اللَّازم والمتعدِّي لغةُ القرآن(٢)[ح٤٧٤].

قوله: (**إِلَى غَارٍ**): هو فَتْحٌ في الجبل، وهذا معروف.

قوله: (**إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ**): قال النَّوويُّ في أواخر «الأذكار»: (قال القاضي حسين من أصحابنا وغيرُه في «صلاة الاستسقاء» كلامًا معناه: أنَّه يُستحبُّ لمن وقع في شدَّةٍ أنْ يدعُوَ(٣) بصالح عمله، واستدلُّوا بهذا الحديث، وقد يقال: في هذا شيءٌ؛ لأنَّ فيه نوعًا من ترك الافتقار المُطلَق إلى الله،

(١) زيد في (ب): (ابن شهاب).

(٢) اللازم كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى الْفِتْيَةُ إِلَى الْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠]، والمتعدِّي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٦٩]، وانظر «إكمال المُعْلِم» (٦٦/٧).

(٣) في (ب): (يدعو الله).

فمطلوبُ الدُّعاءِ الافتقارَ، ولكن ذَكَر النَّبيُّ ﷺ هذا الحديثَ ثناءً عليهم، وهو دليل على تصويب النَّبيِّ ﷺ هذا)، انتهى[الأذكار٦٤٠]، وقال الرَّافعيُّ وغيرُه في «الاستسقاء»: (يُسَنُّ أنْ يَذكُر في نفسه ما عمل من خير، فيجعله شافعًا)[الشرح الكبير٣/٣٨٦]، قال النَّوويُّ: (ودليله الحديث الصَّحيح في أصحاب الغَار)[المجموع٥/٥٤]، قال المُحبُّ الطَّبريُّ: (وفيه نظر؛ لما فيه من رؤية العمل، ولا ريب أنَّ احتقار النَّفس والعمل وإنْ كان صالحًا في جنب عظمة الله وكثرة نعمه أَوْلَى، ولا دلالة في حديث الغَار هذا؛ لأنَّهم لم يتشفَّعوا(١) بأعمالهم، ولا رأَوها، وإنَّما سألوا الله أنَّ أعمالهم تلك إنْ كانت خالصةً وتأهَّلت للقبول؛ أنْ يجعل جزاءها الفرج عنهم)، انتهى.

قوله: (لَا أَغْبُقُ(٢)): هو بفتح الهمزة، وضمِّ الموحَّدة، تقول: غَبَقتُ الرجلَ -بفتح الباء- أَغبُقه؛ بضمِّها مع فتح الهمزة، قال النَّوويُّ بعد أنْ ذكر هذا الضبط: (وما ذكرته من الضَّبط مُتَّفقٌ عليه في كتب اللُّغة والغريب والشُّروح، وقد يصحِّفه بعضُ مَن لا أُنسَ له، فيقول: «أُغبِق»؛ بضمِّ الهمزة، وكسر الباء)، قال: (وهذا غلط)، انتهى[شرح مسلم١٧/٦١]، وهذا المكان كان في أصلنا مُدلَّسًا، ثمَّ زيد فيه هذا الضبط الذي ذكرته عن النَّوويِّ، لكن في المكان الثاني: (وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْبِقَ) بفتح الهمزة، وكسر الباء بالقلم، وصُحِّح عليه، ثمَّ أُصلِح على ما قاله النَّوويُّ/. [١/٢٨٤ب]

قال ابن قُرْقُول في «مطالعه»: (أَغبق: ثلاثيٌّ، وضبطه الأَصيليُّ رباعيًّا، بضمِّ الهمزة، والصَّواب: ثلاثيٌّ) انتهى ملخَّصًا(٣)، و(الغَبُوق): شرب العشيِّ(٤).

قوله: (فَلَمْ أُرِحْ): هو بضمِّ الهمزة، وكسر الرَّاء، كذا في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: («أُرح»؛ بضمِّ الهمزة(٥) للأَصيليِّ، والإراحة: ردُّ الماشية بالعشيِّ، ولغيره: «أَرُح» أي: أَرجع بالماشية، قال القاضي: هما سواء[مشارق١/٥٩٦])، وتعقَّبه ابن قُرْقُول، فقال: (وليس كما قال؛ لأنَّه ضمَّ الرَّاء، فلو كسرها؛ لكان كما قال)، انتهى[مطالع٣/١٩٤].

---

(١) في (ج): (يستشفعوا).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (أغبِق)، وينظر هامشها.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٥/١٢٦).

(٤) (و«الغَبُوق»: شرب العشيِّ): سقط من (ت) و(ج)، وقال الشارح في «العقد الغالي» (ق٦٤): (الغَبُوق: شرب آخر النَّهار، والصبوح: شرب أوَّل النهار).

(٥) زيد في (ب): (وكسر الرَّاء كذا)، وهو سبق نظر.

قوله: (**أَهْلًا أَوْ مَالًا**): (الأهل): الزَّوجات، و(المال): الرَّقيق، قال بعضهم: والدَّوابُّ، وليس له هنا معنًى[(١)]، والله أعلم.

قوله: (**حَتَّى بَرَقَ الفَجْرُ**): هو بفتح الرَّاء وكسرها (بَرِق)[(٢)].

قوله: (**غَبُوقَهُمَا**): هو بفتح الغين، شراب العشيِّ، وقد تقدَّم أعلاه.

قوله: (**حَتَّى أَلَمَّتْ بِهَا سَنَةٌ مِنَ السِّنِينَ**): (ألمَّت) أي: نزلت، و(السَّنة): القحط والجدب.

قوله: (**حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا**): هو بفتح الدَّال.

قوله: (**لَا أُحِلُّ لَكَ**): هو رباعيٌّ، أَحَلَّ يُحِلُّ، أي: لا أجعله لك حلالًا إلَّا بالعقد، والله أعلم.

قوله: (**فَتَحَرَّجْتُ**) أي: خِفتُ الحرج؛ وهو الإثم.

قوله: (**فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ**): هو بكسر الرَّاء في أصلنا، وقد طرأ معه الضَّمُّ[(٣)]، وقد قدَّمتُ الكلام على ذلك قبل هذا، فانظره[ح٢٢١٥]، وكذا عُمِلت الثَّانية: (**فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ**)، وضبطه بعضهم هنا: بقطع الهمزة، وكسر الرَّاء، أي: اكشف، قال: وفي غير رواية البخاريِّ: بهمزة وصل، وضمِّ الرَّاء، من قولهم: فرجَهُ يفرُجه[(٤)].

قوله: (**لَا تَسْتَهْزِئْ بِي**): هو بهمزة ساكنة في آخره على النَّهي[(٣)]، وفي الأصل الذي سمعت فيه على العراقيِّ: بالإسكان وبالرفع، وعليه (معًا)، ورفعه على النَّفي، والله أعلم.

١٣- بابُ مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأُجْرَةِ الحَمَّالِ

قوله: (**وَأُجْرَةِ الحَمَّالِ**): (أجرة) بالجرِّ معطوفٌ، وهذا ظاهر، و(الحمَّال) بالحاء المهملة، وتشديد الميم، وهذا ظاهرٌ، ويُعرَف أيضًا من قوله: (**لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ**)، وكذا من الحديث المذكور[(٥)] بعده.

٢٢٧٣- حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ القُرَشِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: **حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ**، عَنْ **شَقِيقٍ**، عَنْ **أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ** قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ؛ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ **فَيُحَامِلُ** فَيُصِيبُ المُدَّ، وَإِنَّ لِبَعْضِهِمْ لَمِئَةَ أَلْفٍ، قَالَ: **مَا نُرَاهُ إِلَّا نَفْسَهُ**.

(١) انظر «التوضيح» (١٥/٥٩).

(٢) رواية «اليونينيَّة» بالفتح، وبهما ضُبِط في (ق).

(٣) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٤) (فرجه يفرجه): سقط من (ب)، و(يفرجه): سقط من (ج)، «التنقيح» (٢/٥٠٨).

(٥) في (ج): (الذي).

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم أنَّه سليمان بن مِهران القارئُ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٢]، وكذا تقدَّم (شَقِيق): أنَّه ابنُ سَلَمة، أبو وائل الأَسَديُّ، وتقدَّم[1] (أَبُو مَسْعُود الأَنْصَارِيُّ): أنَّه عُقبة بن عمرو الأنصاريُّ البدريُّ، وأنَّه كان ينزل ماءً ببدر، فنُسِب إليها[2][ح٥٥]، وسأتعقَّب كلام البخاريِّ في عَدِّه في البدريِّين، وأذكر الخلاف فيه[ح٤٠٠٦].

قوله: (فَيُحَامِلُ): هو بضمِّ المثنَّاة تحت، [وهو نحو ما تقدَّم في الحديث السالف (١٤١٥): (فنُحامِل)] أي: نحمل على ظُهورنا لغيرنا.

قوله: (مَا نُرَاهُ إِلَّا نَفْسَهُ): (نُراه): بضمِّ النُّون وفتحها، كذا في أصلنا، وعليه (معًا)، وهو ظاهر.

١٤- بابُ أَجْرِ السَّمْسَرَةِ

وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِين وَعَطَاءٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَالحَسَنُ بِأَجْرِ السِّمْسَارِ بَأْسًا.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: بِعْ هَذَا الثَّوْبَ، فَمَا زَادَ عَلَى كَذَا وَكَذَا، فَهُوَ لَكَ.

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِذَا قَالَ: بِعْهُ بِكَذَا، فَمَا كَانَ مِنْ رِبْحٍ، فَلَكَ، أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «المُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ».

قوله: (بَابُ أَجْرِ السَّمْسَرَةِ)، وكذا قوله: (بِأَجْرِ[3] السِّمْسَارِ): و(السِّمسارُ): الدَّلَّالُ، وهو بسينين مهملتين، خلافًا لغالب المصريِّين؛ فإنَّهم لا يقولونه إلَّا بإعجام[4] الأولى، وقد تقدَّم، وذكرتُ لك هناك[5] أنَّ بعض الطَّلبة نازعني فيه، والله أعلم[ح٢١٥٨].

تنبيه: اختلف العلماء في أجرة السِّمسار -وهو الدَّلال-؛ فأجازها مَن ذكره البخاريُّ، وكذا أجازها الأربعة الأئمَّة[6]، وذكر ابن المنذر عن حمَّاد والثَّوريِّ أنَّهما كرها أجرهُ[7]، وحجَّة من كرهه أنَّها إجارة في أمر غير محصور، والإجارة مفتقرة إلى أَجَل معلوم، وحجَّة مَن أجاز ذلك معروفة[8].

---

(١) في (ج): (وكذا تقدَّم).

(٢) (إليها): مثبت من (ب) و(ت).

(٣) في (ج): (باب أجرة السمسرة... قوله: بأجرة).

(٤) في (ب): (إلَّا بالإعجام في).

(٥) في النسخ: (هنا)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٦) انظر «البحر الرائق» (٢٦٨/٧)، «روضة الطالبين» (٢٥٧/٥)، «المدوَّنة الكبرى» (٤٥٦/١١)، «المغني» (٣٦٩/٧).

(٧) انظر «الإشراف على مذاهب العلماء» (٣٢٠/٦).

(٨) في النسخ: (معروف)، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

قوله: (وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ): هو مُحَمَّد بن سيرين، وقد قدَّمتُ عددَ بني سيرين وبناته[ح٦٧، قبل ح١٢٦٠]، وكذا تقدَّم (إِبْرَاهِيمُ): أنَّه ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ الفقيه، وكذا تقدَّم (الحَسَنُ): أنَّه ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

٢٢٧٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: نَهَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ تُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، قُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ؛ مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ): هذا هو ابنُ زياد، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣٦]، وكذا تقدَّم (مَعْمَرٌ) ضبطًا، وأنَّه ابنُ راشد، وتقدَّم أنَّ (ابْن طَاوُسٍ): اسمُه عبدُ الله.

قوله: (أَنَّ تُتَلَقَّى[(١)] الرُّكْبَانُ): (تُتلقَّى): هو بمثنَّاتين فوق، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(الرُّكبانُ): مرفوع نائب مناب الفاعل.

قوله: (وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ): تقدَّم الكلام عليه[ح٢١٤٠، ٢١٥٠].

١٥ - بابٌ هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الحَرْبِ؟

٢٢٧٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: حَدَّثَنَا خَبَّابٌ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ فَأَتَيْتُهُ أَتَقَاضَاهُ فَقَالَ: لَا وَاللهِ، لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، فَقُلْتُ: أَمَا وَاللهِ حَتَّى تَمُوتَ، ثُمَّ تُبْعَثَ فَلَا، قَالَ: وَإِنِّي لَمَيِّتٌ، ثُمَّ مَبْعُوثٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي ثَمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ فَأَقْضِيكَ، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلَّذِى كَفَرَ بِـَٔايَـٰتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [مريم: ٧٧].

قوله: (حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ): تقدَّم أنَّه سليمان بن مِهران، أبو مُحَمَّدٍ الكاهليُّ القارئ، وكذا تقدَّم (مُسْلِم): أنَّه ابنُ صُبَيح، أبو الضُّحى، وكذا تقدَّم (خَبَّاب): أنَّه بفتح الخاء المعجمة، وتشديد الموحَّدة الأولى، وهو ابنُ الأرتِّ، مُترجَمًا[ح٧٤٦]، وكذا تقدَّم ما (القَيْن)[ح١٣٤٩]، وكذا تقدَّم (العَاصي بْن وَائِل): السَّهميُّ، وأنَّه هَلك على كفره، وأنَّه والدُ عَمرو بن العاصي، وتقدَّم منسوبًا مُطوَّلًا قريبًا[ح٢٢٦٣]، وتقدَّم قوله: (حَتَّى تَمُوتَ، ثُمَّ تُبْعَثَ)[ح٢٠٩١].

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (يُتَلقَّى).

١٦- بابُ مَا يُعْطَى فِي الرُّقْيَةِ بِفَاتِحَةِ الكِتَابِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ».

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَا يَشْتَرِطُ المُعَلِّمُ إِلَّا أَنْ يُعْطَى شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ.

وَقَالَ الحَكَمُ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا كَرِهَ أَجْرَ المُعَلِّمِ.

وَأَعْطَى الحَسَنُ عَشَرَةَ دَرَاهِمَ، وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ بِأَجْرِ القَسَّامِ بَأْسًا، وَقَالَ: كَانَ يُقَالُ: السُّحْتُ: الرِّشْوَةُ فِي الحُكْمِ، وَكَانُوا يُعْطَوْنَ عَلَى الخَرْصِ.

قوله: (بَابُ مَا يُعْطَى): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (وَقَالَ الشَّعْبِيُّ): تقدَّم أنَّه عامر بن شَراحيل، وأنَّه بفتح الشِّين.

قوله: (المُعَلِّمُ): هو بكسر اللَّام، أي: معلِّم القرآن.

قوله: (إِلَّا أَنْ يُعْطَى): هو[1] مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(شَيْئًا): منصوب مفعول ثانٍ لـ(يُعطى).

قوله: (وَقَالَ الحَكَمُ): تقدَّم أنَّه ابن عُتيبةَ، [وليس] القاضيَ، العالمُ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١١٧].

قوله: (وَأَعْطَى الحَسَنُ): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ): هو مُحمَّد بن سيرين، وقد ذكرت أولاد سيرين؛ الذُّكور والإناث في أوائل هذا التَّعليق[ح٦٧، قبل ح١٢٦٠].

قوله: (بِأَجْرِ القَسَّامِ بَأْسًا): (القَسَّام): بفتح القاف، وتشديد السِّين، كذا في أصلنا، وكذا في غيره، وقد طرأت في هامش أصلنا نسخةٌ وهي: (القُسَّام) بضمِّ القاف، مشدَّدة السِّين؛ جمعًا[2]، وكذا رأيت ذلك في نسخة بغداديَّة، وقد نُسِبت فيها[3] هذه النُّسخةُ إلى دار الذَّهب، وكأنَّها نسخة معروفة ببغداد، وكذا رأيت هذه بخطِّ شيخنا الأستاذ أبي جعفر الغرناطيِّ، انتهى.

والذي يأخذه القَسَّام يقال له: القُسَامة؛ بضمِّ القاف، وتخفيف السِّين: ما يأخذه القَسَّام من رأس المال عن أجرته لنفسه، كما تأخذهُ السَّماسرة مرسومًا، لا أجرًا معلومًا؛ كتواضعهم أنْ يأخذوا من كلِّ ألفٍ شيئًا مُعيَّنًا، وقد جاء النَّهي عنه، وهو حرام، قال الخطَّابيُّ: (ليس في هذا تحريم إذا أخذ القَسَّامُ

---

(١) (هو): مثبت من (ج).

(٢) وعليه شرح الكرمانيُّ في «الكواكب الدراري» (١٠/١٠٩)، والبرماويُّ في «اللامع الصبيح» (٧/٢٢٦)، ونبَّه الحافظ في «الفتح» (٤/٥٣١) أنَّه بفتح القاف، وهو القاسم.

(٣) في (ج): (فيه).

أجرَته بإذن المَقسُوم لهم، وإنَّما هو فيمن وُلِّي أمر قوم، فإذا قسَّم بين أصحابه شيئًا؛ أمسك لنفسه نصيبًا يستأثر به عليهم، وقد جاء في رواية أخرى: «الرَّجل يكون على الفئام من النَّاس، فيأخذ من حظِّ هذا وحظِّ هذا»[د٢٧٨٤])[معالم٢/٣٣٩]، وأمَّا (القِسَامةُ) بكسر القاف، وتخفيف السِّين؛ فهي صنعة القَسَّام، والله أعلم[١]/. [١/٢٨٥أ]

قوله: (وكَانَ[٢] يُقَالُ: السُّحْتُ): هو بضمِّ السِّين، وإسكان الحاء، ويقال: بضمِّهما: الحرام[٣].

قوله: (الرُّشْوَةُ): هي مثلَّثة الرَّاء[٤]، وهي الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة، وأصله من الرِّشاءِ الذي يُتوصَّل به إلى الماء[٥].

قوله: (وَكَانُوا[٦] يُعْطَوْنَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، كذا في أصلنا، وفي غيره: مبنيٌّ للفاعل.

قوله: (عَلَى الخَرْصِ): تقدَّم أنَّه بفتح الخاء المعجمة، وبالصَّاد المهملة، معروف، الحزر والتَّقدير، وقد تقدَّم ما فيه من اللُّغة[٧][ح٢١٨٨].

٢٢٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفْرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ، فَأَبَوْا أَنْ يُضِيفُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا؛ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ، إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِغَ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللهِ إِنِّي لأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللهِ لَقَدِ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضِيفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ، فَانْطَلَقَ يَتْفِلُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، فَكَأَنَّمَا نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ، فَانْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلَبَةٌ، قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعْلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَنَذْكُرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَنَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ

(١) انظر «النهاية» (٤/٦١-٦٢) مادَّة (قسم).

(٢) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وقال: كان).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (سحت).

(٤) انظر «المثلث» لابن السِّيد (٢/٢٩).

(٥) انظر «النهاية» (٢/٢٢٦) مادَّة (رشا).

(٦) في النُّسخ: (وكان)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٧) (وقد تقدَّم ما فيه من اللُّغة): سقط من (ت) و(ج).

أَنَّهَا رُقْيَةٌ؟ ثُمَّ قَالَ: قَدْ أَصَبْتُمْ، اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا»، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ: سَمِعْتُ أَبَا المُتَوَكِّلِ بِهَذَا.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ): تقدَّم مرارًا أنَّه مُحَمَّدُ بن الفضل عارمٌ، وقد قدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح٥٨]، وكذا تقدَّم (أَبُو عَوَانَةَ): أنَّه الوضَّاح بن عبد الله، وكذا (أَبُو بِشْرٍ): أنَّه بكسر الموحَّدة، وبالشِّين المعجمة، وأنَّه جعفرُ بن أبي وحشيَّة إياسٍ.

قوله: (عَنْ أَبِي المُتَوَكِّلِ): هو عليُّ بن داود، وقيل: دُؤَاد(١)، أبو المُتوكِّل النَّاجيُّ(٢)، منسوب إلى ناجية؛ قبيل، يروي عن عائشةَ، وابنِ عبَّاسٍ، وأبي سعيد، وطائفةٍ، وعنه: ثابتٌ، وحُمَيدٌ، وخالدٌ الحذَّاءُ، وعدَّةٌ، مات سنة (١٠٢هـ)، أخرج له الجماعةُ[الكاشف ١٠٠أ]، وثَّقه ابنُ المَدينيِّ(٣)، وتقدَّم (أَبُو سَعِيد): أنَّه سَعْدُ بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ رضي الله عنه.

قوله: (انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ): هؤلاء كانوا ثلاثين كما جاء عددهم في بعض الرِّوايات، وهو في «ابن ماجه»[جه٢١٥٦] وغيره(٤).

قوله: (فَلُدِغَ سَيِّدُ(٥) ذَلِكَ الحَيِّ): في «مسند أحمد» أنَّ اللَّدغة كانت من عقرب[ح١١٠٧٠]، [وكذا هو في بعض «السُّنن الأربعة»](٦)[ت٢٠٦٣ جه٢١٥٦]، وسيِّد الحيِّ(٧) لا أعرف اسمه، والظَّاهر: أنَّ الحيَّ وسيِّدَهم كانوا كفَّارًا، والله أعلم.

قوله: (فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ؛ وَاللهِ إِنِّي لَأَرْقِي): الرَّاقي: هو أبو سعيد الخدريُّ، وهذا في «ابن ماجه» من حديث أبي سعيد، قال: (بعثَنا رسولُ الله ﷺ ثلاثين راكبًا في سريَّة...(٨))، ذكره في (التِّجارات)[جه٢١٥٦]، وكذا عزا جماعة من الحُفَّاظ إليه أنَّه الرَّاقي، وقد عزاه بعضُ مشايخي إلى «مسند أحمد»[ح١١٠٧٠]، وسيأتي بما فيه مِن نظر[ح٥٠٠٧].

---

(١) في (ت) و(ج): (داود)، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ب): (الباجيُّ)، وهو تصحيفٌ.

(٣) انظر «الجرح والتعديل» (٦/١٨٤-١٨٥)، «تهذيب الكمال» (٢٠/٤٢٥).

(٤) «مسند أحمد» (١١٠٧٠)، «سنن النسائيِّ الكبرى» (٧٤٩٠) من حديث أبي سعيد الخدريِّ رضي الله عنه.

(٥) (سيد): سقط من (ب).

(٦) ما بين معقوفين جاء في (ب) سابقًا بعد قوله: («ابن ماجه» وغيره).

(٧) في (ب): (وسيدهم أنِّي)، وفي (ج): (وسيد أنِّي)، ولعلَّه تحريفٌ.

(٨) وجاء فيه: (فأتونا فقالوا: أفيكم أحد يرقي من العقرب؟ فقلت: نعم أنا).

قوله: (فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الغَنَمِ): وفي «مسند عَبْد بن حُمَيد» في (مسند أبي سعيد): (بعثَنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم سريَّة ثلاثين رجلًا)، وفيه: (فجعلوا لنا ثلاثين شاة)[المنتخب٨٦٦]، وقد تقدَّم أعلاه أنَّ في «ابن ماجه» وغيرِه: أنَّهم كانوا ثلاثين[جه٢١٥٦](١).

قوله: (يَتْفُلُ): هو بكسر الفاء وضمِّها(٢)، شبيهٌ بالبَزْق، وهو أقلُّ منه، أوَّله: البَزْق، ثمَّ التَّفل، ثمَّ النَّفث، ثمَّ النَّفخ(٣).

قوله: (نُشِطَ مِنْ عِقَالٍ): (نُشِط) بالنُّون المضمومة، وكسر الشِّين المعجمة، وبالطَّاء المهملة، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه؛ ومعناه: حُلَّ، والعِقَال معروف، وتقدَّم أيضًا[ح١٩١٦]، كذا في أصلنا: (نُشِط من عِقَال)، قال ابن قُرْقُول: («كأنَّما أُنشِط(٤) مِن عِقَال» أي: حُلَّ، وأصله من البعير المعقول، يقال: نشطتُ البعيرَ؛ إذا عقلتَه بالأُنْشُوطة؛ وهي عقدةٌ في العِقَال، وأَنشطْتُ العِقَال، ونشطتُه؛ إذا حللتَه)، انتهى[مطالع٤/٢٢٢]، فإذن صوابه: (أُنشِط)، والله أعلم(٥)، وقال ابن الأثير: («فكأنَّما أُنشِط(٦) من عِقَال» أي: حُلَّ، وقد تكرَّر(٧) في الحديث، وكثيرًا ما يجيء في الرِّواية: «كأنَّما نُشِط من عِقَال»، وليس بصحيح، يقال: نشطتُ العقدة؛ إذا عقدتَها، وأنشطتُها(٨) وانتشطتُها(٩) إذا حللتَها)، انتهى.

قوله: (وَمَا بِهِ قَلَبَةٌ): هو بفتح القاف واللَّام والموحَّدة، وبالتَّاء في آخره، أي: داء.

قوله: (اقْسِمُوا): هو بهمزة وصل، ثلاثيٌّ، وهذا معروف ظاهر.

قوله: (فَقَالَ الَّذِي رَقَى): تقدَّم أعلاه(١٠) أنَّه أبو سعيد الخدريُّ، وسيأتي ما(١١) فيه[ح٥٠٠٧].

---

(١) «مسند أحمد» (١١٠٧٠)، «سنن النسائيِّ الكبرى» (٧٤٩٠).

(٢) الكسر رواية «اليونينيَّة».

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (تفل).

(٤) في (ت) و(ج): (نشط).

(٥) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٥٣٤): («نُشِطَ»: كذا للجميع بضمِّ النون وكسر المعجمة، من الثلاثيِّ، قال الخطابيُّ: وهو لغة، والمشهور: نُشِطَ: إذا عُقِدَ، وأُنْشِط إذا حُلَّ).

(٦) زيد في (ب): (فكأنَّما أنشط)، وهو تكرارٌ، وفي (ت): (نُشِط)، وسيأتي ردُّه.

(٧) في (ج): (يكون).

(٨) في (ج): (وأنشطها).

(٩) (وانتشطتها): سقط من (ب).

(١٠) في (ب): (بظاهرها)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(١١) في (ج): (بما).

قوله: (وَمَا أَدْرَاكَ[1] أَنَّها رُقْيَةٌ؟): قيل: موضع الرُّقية: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وفي عبارة بعضهم: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، والذي يظهر أنَّ السُّورة كلَّها رقيةٌ من جوهر اللَّفظ؛ لقوله: «وما أدراك أنَّها رقية؟»، ولم يقل: أنَّ فيها رقيةً[2].

فائدة: أُخبِرت عن بعض فضلاء العصر من[3] المصريِّين الذين قدموا علينا حلب -وهو العلَّامة قاضي المسلمين جلال الدين ابن شيخنا شيخ الإسلام البُلْقينيِّ- : أنَّ المعنى في كون ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ رقيةٌ؛ لأنَّ فاء الآفات لم تكن فيها، وهذه مناسبة حسنة، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُتَوَكِّلِ): (أبو بِشْر): تقدَّم أعلاه أنَّه جعفرُ بن أبي وحشيَّة إياسٍ، و(أبو المتوكل): تقدَّم أعلاه أنَّه عليُّ بن داود أو دُؤَاد، وإنَّما أتى بهذا التَّعليق؛ لأنَّ شعبةَ صرَّح بالحديث من أبي بِشْر، وأبا بِشْر صرَّح بالسَّماع من أبي المُتوكِّل، وكانا في الأوَّل قد عنعنا[4].

١٧- بابُ ضَرِيبَةِ العَبْدِ، وَتَعَاهُدِ ضَرَائِبِ الإِمَاءِ

قوله: (بَابُ ضَرِيبَةِ العَبْدِ): تقدَّم أنَّ الخراج والضَّرِيْبَة: الخرج الذي يؤدِّيه العبد إلى سيِّده[ح٢٢١٠]، والضَّرِيْبَة: بفتح الضَّاد المعجمة، وكسر الرَّاء، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ موحَّدة مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث.

٢٢٧٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفَ عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرِيبَتِهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ): (سفيان) هذا: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثَّوريُّ، قال الدِّمياطيُّ: (انفرد البخاريُّ بترجمة سفيان عن حُمَيد) انتهى، وهذا صحيحٌ، وقد راجعتُ «أطراف المِزِّيِّ»؛ فلم أجد لسفيان الثَّوريِّ، عن حُمَيد الطَّويل، عن أنس غيرَ هذا الحديث، وحديث: (قدم

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يُدْرِيكَ).

(٢) انظر «المُفهِم» (٥/٥٨٦).

(٣) (من): ليس في (ب) و(ج).

(٤) في هذا نظر؛ فشعبة ليس في الإسناد الأول، فليس لتصريحه بالتحديث مدخل، وإن حُمل الضمير على أبي بشر وأبي المتوكل؛ فالأخير وإن عنعن في الإسناد الأول لكن لم تذكر له صيغة تحديث في الإسناد الثاني، والله أعلم.

عبدُ الرَّحمن بن عوف المدينةَ، فآخى النَّبيُّ ﷺ بينه وبين سعد بن الرَّبيع)[ح٣٩٣٧،٥٠٧٢]، وحديث: (بصق النَّبيُّ ﷺ في ثوبه)[ح٢٤١]، والثلاثة في «البخاريِّ» دون «مسلم»، وله عند التِّرمذيِّ: (أهدَتْ بعض أزواج النَّبيِّ ﷺ طعامًا في قَصعة، فضربَتْ عائشة القَصعة...) الحديث[ح١٣٥٩]، وليس له في بقيَّة الكتب عن حُمَيد عن أنس غيرُ ذلك[1].

وأمَّا ابنُ عُيَينة؛ فله عند البخاريِّ عن حُمَيد عن أنس: (قَدِم عبدُ الرَّحمن بن عوف، فآخى...) الحديث أخرجه في (النِّكاح)[ح٥١٦٧]، وليس له في بقيَّة الكتب عن حُمَيد عن أنس شيءٌ[2]، والله أعلم.

قوله: (حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ): تقدَّم ضبطُه والاختلافُ في اسمه، قال الدِّمياطيُّ: (أبو طَيْبَة مولى بني حارثة، قيل[3]: [اسمه][4] دينار، وقيل: نافع، وقيل: ميسرة، روى عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «النَّفقة في الحِنَّاء مثلُ النَّفقة في الحجِّ؛ الدِّرهم بسبع مئة»[5])، انتهى، وقد تقدَّم قُبَيل[6] (بَاب التِّجارة فيما يُكرَه لُبْسُه)[ح٢١٠٢]، قال: (وأمَّا أبو هند الحجَّام؛ فقيل: اسمه[7] عبد الله، قال ابنُ إسحاقَ: هو مولى فروةَ بنِ عمرٍو البياضيِّ[8]، تخلَّف أبو هند عن بدر، ثمَّ شهد سائر المشاهد، وكان يحجم النَّبيَّ ﷺ/، وقال فيه: «إنَّما أبو هند امرؤ من الأنصار، فأنكِحوه وانكحوا إليه يا بني بياضة»، «استيعاب»[ص٨٦٤])، انتهى، فقول الدِّمياطيِّ في اسم أبي هند: (عبد الله)[9] بقي عليه: وقيل: اسمه يسار[10]، وأمَّا حديثه؛ فإنَّه رواه مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا: «يا بني بياضة...»[11]، والله أعلم. [١/٢٨٥ب]

قوله: (فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ، أَوْ صَاعَيْنِ): تقدَّم الجزم بصاع[ح٢١٠٢،٢٢١٠]، وكذا تقدَّم مَن (مواليه)[ح٢١٠٢]،

(١) انظر «تحفة الأشراف» (١/١٩٠-١٩١).

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (١/١٩١).

(٣) في النسخ: (وقيل)، والمثبت موافق لما في هامش (ق).

(٤) (اسمه): مستدرك من حاشية الدمياطي في هامش (ق).

(٥) ذكره ابن عبد البرِّ في «الاستيعاب» (ص٨٢٧).

(٦) في النسخ: (في).

(٧) في (ب) و(ج): (إنَّه).

(٨) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/٢٥٦).

(٩) (عبد الله): سقط من (ب).

(١٠) انظر «الإصابة» (٤/٢١١).

(١١) أخرجه أبو داود (٢١٠٢) وابن حِبَّان في «صحيحة» (٤٠٦٧) والحاكم في «المستدرك» (٢/١٦٤).

وكذلك(١) تقدَّم ما خُفِّف عنه من ضريبته في (بَاب مَن أجرى أمر الأمصار(٢)...) إلى آخر التَّرجمة[ح٢٢١٠].

١٨- بابُ خَرَاجِ الحَجَّامِ

قوله: (بَابُ خَرَاجِ الحَجَّامِ): تقدَّم ما (الخراج)، وكذلك الضَّرِيْبَة[ح٢٢١٠].

٢٢٧٨- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجْرَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): تقدَّم مرارًا أنَّه التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، وتقدَّم بعض ترجمته[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (وُهَيْبٌ): أنَّه ابنُ خالد الباهِليُّ الحافظُ، وكذا (ابْن طَاوُسٍ): أنَّه عبدُ الله.

قوله: (احْتَجَمَ(٣)... وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجْرَهُ): هذا الحجَّام يحتمل أن يكون أبا طَيْبَة، وأن يكون أبا هند، فإنَّهما حجماه ﷺ، فإنْ كان أبا طَيْبَة؛ فأعطاه صاعًا، كما جُزِم به فيما تقدَّم[ح٢١٠٢].

٢٢٧٩- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَعْطَى الحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً، لَمْ يُعْطِهِ.

قوله: (كَرَاهِيَةً): تقدَّم مرَّات أنَّها بتخفيف الياء، وأنَّه يُقال من حيث اللُّغةُ: (كراهي)[ح٤١٧].

٢٢٨٠- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِمُ، وَلَمْ يَكُنْ يَظْلِمُ أَحَدًا أَجْرَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظُ، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٥٢].

١٩- بابُ مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ العَبْدِ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ

٢٢٨١- حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا فَحَجَمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ، أَوْ مُدٍّ أَوْ مُدَّيْنِ، وَكَلَّمَ فِيهِ فَخُفِّفَ مِنْ ضَرِيبَتِهِ.

قوله: (غُلَامًا فَحَجَمَهُ): يحتمل أن يكون أحدَ المذكورَين أعلاه؛ أبا طَيْبَة أو أبا هند، والله أعلم، والظَّاهر أنَّه أبو طَيْبَة فيما ظهر لي.

---

(١) في (ج): (وكذا)، وكذا في الموضع اللَّاحق.

(٢) في (ج): (الأنصار)، وهي مرويَّة كما ذكره سابقًا في بابه.

(٣) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبي ﷺ).

قوله: (وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ): فإنْ كان أبا طَيْبَة -وهو الظَّاهر-؛ فإنَّه أمر له بصاع، كما قد مرَّ مجزومًا به[ح٢١٠٢،٢٢١٠]، والله أعلم.

قوله: (وَكَلَّمَ فِيهِ): (كَلَّم): مبنيٌّ للفاعل، والمفعول محذوف، أي: مواليَهُ، وقد تقدَّم مَن موالي أبي طَيْبَة في (بَاب مَن أجرى أمر الأمصار[(١)]...) إلى آخر التَّرجمة[ح٢٢١٠]، وإنْ كان أبا هند؛ فإنَّ مواليَهُ بنو بياضة من الأنصار.

قوله: (فَخُفِّفَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٢٠- بابُ كَسْبِ البَغِيِّ وَالإِمَاءِ

وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالمُغَنِّيَةِ، وَقَوْلِ اللهِ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ إِلَى قَوْلِه: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النُّور: ٣٣].

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿فَتَيَاتِكُمْ﴾: إِمَاءَكُمْ.

قوله: (البَغِيِّ): هي -بفتح الموحَّدة، وكسر الغين المعجمة، وتشديد الياء- الفاجرة الزَّانية، وقد تقدَّم أنَّ مهرها ما تُعطاه على زناها[ح٢٢٣٧].

قوله: (وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ): هو إبراهيمُ بن يزيدَ النَّخَعيُّ الفقيه، وقوله: (كره) أي: حرَّم.

قوله: (﴿فَتَيَاتِكُمْ﴾ [النور: ٣٣]: إِمَاءَكُمْ): يجوز في (إماءَكم) النَّصب؛ لأنَّ ﴿فَتَيَاتِكُمْ﴾ منصوب، فكذلك تفسيره، ويجوز الرفع على أنَّه خبر[(٢)]، والله أعلم، وفي أصلنا الدِّمشقيِّ: (﴿فَتَيَاتِكُمْ﴾: إمائِكم)، وكُتِب عليه بخطِّ كاتب الأصل: (كذا وجدتُه)، انتهى، والصَّواب ما ذكرته أنا.

٢٢٨٢- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَمَهْرِ البَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الكَاهِنِ.

قوله: (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم الزُّهريُّ، وكذا تقدَّم (أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ): أنَّه عُقبة بن عمرو، وقدَّمتُ بعضَ ترجمتِه[ح٥٥]، وكذا تقدَّم الكلام على (ثَمَنِ الكَلْبِ)، وحديث: «إلَّا كلبَ صيدٍ»[(٣)] أو

---

(١) في (ج): (الأنصار)، وهي رواية (ق) كما مرَّ في بابه.

(٢) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٣) أخرجه النسائيُّ في «المجتبى» (٣٠٩/٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وقال بعده: (هذا منكر).

«ضاريًا»(١)، وكذا تغريم عثمان مَن قتل كلبَ صيد(٢)، وأنَّهما(٣) ضعيفان[ح٢٢٣٧]، وكذا تقدَّم أنَّ (حُلْوَان الكَاهِنِ) حرامٌ بالإجماع[ح٢٢٣٧]، ونزيد(٤) هنا: أنَّ (الكاهنَ) هو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الأزمان، ويدَّعي معرفة الأسرار، وقد كان في العرب كَهَنَة؛ كشِقٍّ، وسطيح، وغيرِهما، فمنهم مَن كان يزعم أنَّ له تابعًا من الجنِّ ورئيًّا يلقي إليه الأخبار، ومنهم مَن كان يزعم أنَّه يعرف الأمور بمقدِّمات أسبابٍ يستدلُّ بها على مواقعها من كلامٍ يسأله، أو فعلة، أو حالة، وهذا يخصُّونه باسم: العرَّاف، الذي كان يدَّعي معرفة الشَّيء المسروق، ومكان الضَّالَّة، ونحوهما(٥)، وسيأتي مُطَوَّلًا في (باب الكهانة) في (الطِّبِّ) إن شاء الله تعالى[قبل ح٥٧٥٨].

٢٢٨٣ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الإِمَاءِ.

قوله: (عَنْ مُحَمَّد بْنِ جُحَادَةَ): (جُحَادَة): بضمِّ الجيم، ثمَّ حاء مهملة مخفَّفة، وبعد الألف دالٌ مثلها مفتوحةٌ، ثمَّ تاء التأنيث، وهذا ظاهرٌ معروفٌ عند أهله.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه سَلْمانُ الأشجعيُّ، أبو حَازم، مولى عزةَ الأشجعيَّةِ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح١٠٢]، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَة): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (عَنْ كَسْبِ الإِمَاءِ): هو مهور(٦) البغايا.

٢١ - بابُ عَسْبِ الفَحْلِ

قوله: (بَابُ عَسْبِ الفَحْلِ): (عَسْب): بفتح العين وإسكان السِّين المهملتين، ثمَّ موحَّدة؛ وهو

---

(١) أخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (٨٦٩٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال: (تفرَّد به المثنَّى بن الصَّبَّاح)، والدارقطنيُّ في «سننه» (٣٠٤٥) من طريق الوليد، عن عمه، عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: (الوليد بن عبيد الله ضعيف)، و(٣٠٤٧) من طريق المثنَّى، عن عطاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: (المثنَّى ضعيف)، قال البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٦/٦): (والوليد والمثنَّى ضعيفان).

(٢) أخرجه الشافعيُّ في «الأم» (٤/٢٧)، وقال: (والثابت عن عثمان خلافه)، والبيهقيُّ في «الكبرى» (٦/٧)، وقال: (منقطع).

(٣) في (ب): (وإنَّما هما).

(٤) في (ب): (ويريد).

(٥) انظر «النهاية» (٤/٢١٥) مادَّة (كهن).

(٦) في (ب) و(ج): (مهموز)، وهو تحريفٌ.

ضرابهُ، ويقال: ماؤه، وقيل: أجرةُ ضِرابه[(١)]، فَيَحْرُمُ ثمنُ مائه، وكذا أجرتُه في الأصحِّ[(٢)].

٢٢٨٤- حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الفَحْلِ.

قوله: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ): هذا تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعيد بن ذكوان التَّميميُّ[(٣)] مولاهم، التَّنُّوريُّ، أبو عُبيدة الحافظ، وتقدَّم مُتَرجَمًا[ح٢١٣]، وأمَّا (إِسْمَاعِيل بْن إِبْرَاهِيمَ) فهو ابن عُليَّة الإمام، وقد تقدَّم مُتَرجَمًا أيضًا[(٤)][ح١٦٧].

٢٢- بابٌ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا

قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَيْسَ لأَهْلِهِ أَنْ يُخْرِجُوهُ إِلَى تَمَامِ الأَجَلِ.

وَقَالَ الحَسَنُ وَالحَكَمُ وَإِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: تُمْضَى الإِجَارَةُ إِلَى أَجَلِهَا.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ بِالشَّطْرِ، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَلَمْ يُذْكَرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ جَدَّدَ الإِجَارَةَ بَعْدَ مَا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (وَقَالَ[(٥)] ابْنُ سِيرِينَ): هو مُحَمَّد بن سيرين، تقدَّم مرارًا، وقد قدَّمتُ بني سيرين كم هم، وكذا بناته كم هنَّ[قبل ح١٢٦٠].

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ[(٦)]): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، تقدَّم، وكذا تقدَّم (الحَكَمُ): أنَّه ابنُ عُتَيبة[(٧)] الإمامُ[ح١١٧].

قوله: (وَإِيَاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ): قال الدِّمياطيُّ في إياس بن معاوية: (ابنُ قرَّة بن إياس بن هلال،

---

(١) انظر «النهاية» (٣/٢٣٤) مادَّة (عسب).

(٢) انظر «الهداية» (٣/١٢٧٩)، «الذخيرة» (٥/٤١٣)، «روضة الطالبين» (٣/٣٩٥)، «كشاف القناع» (٣/١٦٦).

(٣) في النسخ: (التيمي)، تبعًا لنسخة المصنف من الكاشف (٩٠أ)، وهو تحريف، والتصحيح من مصادر الترجمة، وقد ساقه المصنِّف على الصواب في الحديث (٢٩٢).

(٤) (أيضًا)، ضرب عليها في (ب).

(٥) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (قال)؛ بلا واو، وهي رواية أبي الوقت.

(٦) كذا في النسخ و(ق): (وقال الحسن والحكم)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (وقال الحكم والحسن).

(٧) في (ب): (عتبة)، وهو تحريفٌ، وزيد في النسخ: (القاضي)، ولا يسلَّم، وتقدَّم عند الحديث (١١٧) أنَّ الحكمَ بنَ عُتَيبة أحدَ رواةِ البخاريِّ هو الكنديُّ الكوفيُّ، وأمَّا الحكم بن عُتَيبة القاضي الكوفي؛ فليس له روايةٌ.

اتَّفق البخاريُّ ومسلمٌ على أبيه معاوية، وروى لجدِّه قرَّةَ أبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[1]، ولِقُرَّة صحبةٌ، وإياسٌ كان قاضيًا على البصرة، وله أحاديثُ، وكان عاقلًا فَطِنًا) انتهى.

وأمَّا (إياس[2]) فقولة[3] الدِّمياطيِّ: (اتَّفق البخاريُّ ومسلم على أبيه معاوية) قد اتَّفق عليه الأئمَّة السِّتَّة[4]، وهذا زيادة فائدة، وإلَّا؛ فلا يُتعقَّب على الدِّمياطيِّ، فإنَّه لم يذكر أحدًا من السِّتَّة أنَّه أُخرِج له[5]، وكذا هو، وإنَّما علَّق له البخاريُّ كما ترى، وأخرج له مسلم في المقدِّمة، ولم يخرِّجا له في الأصول، وهو علَّامةٌ كبيرٌ، ذو ترجمةٍ مُطوَّلةٍ؛ فانظرها إن شئت مِن أماكنها[6]/. [١/٤٨٦أ]

قوله: (تُمْضَى الإِجَارَةُ): كذا في أصلنا: (تُمضَى): مبنيًّا لما لم يُسمَّ فاعله، و(الإجارةُ) بالرفع قائمٌ مقام الفاعل، وفيه نظرٌ؛ وذلك لأنَّ (مضى) فعل[7] لازم، فلا يُبنَى منه، والذي يظهر أنَّه (تَمضِي) بفتح المثنَّاة، وكسر الضَّاد، مبنيًّا للفاعل[8]، وقد سُمِع البناء من اللَّازم؛ ومنه: «مُرَّ عليه بجنازة»[9]، وكذا غير هذا، ورأيتُ مثلَه منقولًا جوازُه عن سيبويه، والله أعلم.

قوله: (وَلَمْ يُذْكَرْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه.

٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم خَيْبَرَ الْيَهُودَ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، **وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ** حَدَّثَهُ: أَنَّ الْمَزَارِعَ كَانَتْ تُكْرَى عَلَى شَيْءٍ -سَمَّاهُ نَافِعٌ- لَا أَحْفَظُهُ. **وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ** حَدَّثَ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ.

وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ.

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٣/٥٧٢).

(٢) زيد في (ب): (بن)، وليس بصحيحٍ.

(٣) في (ت) و(ج): (فقول).

(٤) انظر «تهذيب الكمال» (٢٨/٢١٠).

(٥) أي: في الكتب السِّتَّة، وإنَّما اعتناء الدمياطي بـ«الصحيحين» ورواتهما، فيذكر إخراج الشيخين أو أحدهما للراوي فقط، وإن كان أخرج له بقية السِّتَّة.

(٦) انظر «الطبقات الكبرى» (٩/٢٣٢)، «تهذيب الكمال» (٣/٤٠٧).

(٧) (فعل): ليس في (ب).

(٨) في (أ) و(ب): (الفاعل)، والبناء للفاعل روايةُ أبي ذرٍّ.

(٩) «صحيح البخاريِّ» (٢٦٤٢)، «صحيح مسلم» (٩٤٩).

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو التَّبُوذَكِيُّ الحافظ، وتقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (**جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ**) مُتَرجَمًا[ح٢٨٩].

قوله: (**وَأَنَّ ابْنَ**(١) **عُمَرَ**): (أنَّ): بفتح الهمزة، وهذا معروفٌ، وكذا: (**وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ**)، وتقدَّم أنَّ (خَدِيْجًا) بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدَّال المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ جيم، وتقدَّم بعضُ ترجمةِ رافع رضي الله عنه[ح٥٥٩].

قوله: (**وَقَالَ عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِعٍ**): هذا هو عُبَيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تقدَّم مرارًا(٢).

❋❋❋

(١) (ابن): سقط من (ت) و(ج).

(٢) زيد في (ج): (آخر الجزء الأوَّل، يتلوه في الثاني -إن شاء الله تعالى- كتاب الحوالات، الحمد لله وحده، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم، وحسبنا الله ونعم الوكيل)، **وهنا ينتهي الموجود بين أيدينا من هذه النسخة.**

بسم الله الرحمن الرحيم

٣٧- كِتَابُ الحَوَالَاتِ

(كِتَاب الحَوالات)... إلى (كِتَاب الوَكَالَةِ).

(الحَوالات): جمع (حَوالة)، والحِوالة؛ بفتح الحاء وكسرها[١]، قال ابن المُنَيِّر: (أدخل قسمة الديون والعين تحت التَّرجمة إذا كان هذا عينٌ وهذا دينٌ[٢]، فتَوِيَ الدَّينُ؛ لم تُنتَقضِ القسمةُ؛ لأنَّه أخذ[٣] بالدَّين عوضًا، فتَوِيَ في ضمانه، وقاس الحَوالة عليه)، انتهى[المتواري٢٥٧].

١- بابٌ فِي الحَوَالَةِ، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الحَوَالَةِ؟

وَقَالَ الحَسَنُ وَقَتَادَةُ: إِذَا كَانَ يَوْمَ أَحَالَ عَلَيْهِ **مَلِيًّا**، جَازَ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَتَخَارَجُ الشَّرِيكَانِ وَأَهْلُ المِيرَاثِ، فَيَأْخُذُ هَذَا عَيْنًا وَهَذَا دَيْنًا، **فَإِنْ تَوِيَ** لأَحَدِهِمَا؛ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ.

قوله: (**وَقَالَ الحَسَنُ**): هو ابنُ أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، تقدَّم مُتَرجَمًا[ح٣١]، وكذا تقدَّم (**قَتَادَةُ**): أنَّه ابن دِعامة، الأعمى، المفسِّرُ، الحافظُ.

قوله: (**مَلِيْئًا**): هو مهموز، أي: ثقة، وهمزه بعد الياء، والياء ساكنة، ويجوز [ترك همزه[٤].

قوله: (**فَإِنْ تَوِيَ**): هو بمثنَّاة مفتوحة، وكسر الواو، وفتح الياء، ويجوز][٥] فيه ما هو مَحكيٌّ في نظائره، وهو فتح أَوَّله وثانيه، أي: هلك[٦].

٢٢٨٧- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ، فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ؛ فَلْيَتَّبِعْ**».

---

(١) انظر «التوضيح» (١٥/١١٠).

(٢) هكذا في الأصول، ويصح على إضمار الشأن.

(٣) في مصدره: (رضي).

(٤) وهو رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٦) انظر «مطالع الأنوار» (٢/٣٥).

قوله: (**عَنْ أَبِي الزِّنَادِ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بالنُّون[(١)]، وأنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم (**الأَعْرَج**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن هُرْمُز، وتقدَّم (**أَبُو هُرَيْرَة**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (**فَإِذَا أُتْبِعَ**[(٢)] **أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيءٍ؛ فَلْيَتْبَعْ**): قال ابن قُرْقُول: («فليتبَع»، وهو وجه الكلام) يعني: أنَّ المثنَّاة ساكنةٌ، والموحَّدة بعدها مفتوحة، قال: (وكذا قيَّده الجيَّانيُّ بخطِّه عن أبي مروان في بعض أصوله، وكذا حَدَّثَنَاه[(٣)] ابنه عنه[(٤)]، ورواه بعضهم: «فليَتَّبِع» -يعني: بتشديد المثنَّاة فوق، وكسر الموحَّدة بعدها- [وكذا الرِّواية عند عامَّة شيوخنا، وكذا قيَّده الأَصيليُّ، وأبو ذرٍّ، وغيرُهما][(٥)])، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم» بعد أنْ حكى أنَّ بعضهم رواه كذا وبعضهم كذا: (إنَّ سكون التَّاء هو الصَّواب المشهور)، انتهى[(٦)].

وقوله: (**عَلَى مَلِيءٍ**): تقدَّم أنَّه مهموز الآخر، أي: ثقة، وأنَّه يجوز ترك همزه[(٧)].

٢٢٨٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**، عَنِ **ابْنِ ذَكْوَانَ**، عَنِ **الأَعْرَجِ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَمَنْ أُتْبِعَ عَلَى مَلِيٍّ؛ **فَلْيَتَّبِعْ**».

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): هذا هو الثَّوريُّ سفيانُ بن سعيد بن مسروق، أحد الأعلام، تقدَّم، وكذا تقدَّم (**ابْن ذَكْوَانَ**): هو أبو الزِّناد -بالنُّون[(٨)]- عبدُ الله بن ذكوان، وكذا تقدَّم (**الأَعْرَج**): أنَّه عبدُ الرَّحمن ابنُ هُرْمُز، وكذا تقدَّم (**أَبُو هُرَيْرَة**) أعلاه[ح٢٢٨٧]، وكذا تقدَّم (**المَلِيء**) و(**فَلْيَتَّبِعْ**) أعلاه.

---

(١) في (أ) و(ت): (بكسر النُّون)، ولا يصحُّ.

(٢) في (ب): (أبيع)، وهو تصحيفٌ.

(٣) المحدِّث هو القاضي عياض، فأصل الكلام في «المشارق» كما هو معلوم.

(٤) قوله: (وكذا حَدَّثَنَاه ابنه عنه): سقط من (ب).

(٥) ما بين معقوفين جاء في النسختين -وكذا في المطبوع من «المطالع» نسخة دار الفلاح (٨/٢)- سابقًا بعد قوله: (حدَّثناه ابنه عنه)، وقد وقع في نسخ «المطالع» اضطراب في هذه الفقرة كما ذكر محقِّقه، والمثبت موافق لما أُصلِح في هامش المخطوط منه (ق٥٤)، ولِمَا ذكر القاضي في «مشارق الأنوار» (٢٦٨/١-٢٦٩): ويبقى في العبارة بعض شيءٍ، وتمام عبارة القاضي: («فليَتَّبِع»، بتشديد التاء، كذا هي عامَّة رواية شيوخنا في هذه الأصول، وكذا قيَّده الأَصيليُّ، وأبو ذرٍّ، وغيرُهما، ورواه **بعضُهم**: «فلْيَتْبِع» بسكون التاء وكسر الباء بعدها، وهو وجه الكلام، وكذا قيَّده الجيَّانيُّ بخطِّه عن أبي مروان بن سراج في بعض أصوله، وكذا حَدَّثَنَا به ابنه سراج عنه).

(٦) انظر «المنهاج شرح مسلم» (٤٧٢/١٠).

(٧) وهو رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٨) في (أ): (بكسر النُّون)، ولا يصحُّ.

٣- بابٌ إِنْ أَحَالَ دَيْنَ المَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ، جَازَ، إِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ، فَلَيسَ لَهُ رَدٌّ

قوله: (بَابٌ إِنْ أَحَالَ[(١)] دَيْنَ المَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ، جَازَ): ذكر البخاريُّ فيه حديث سلمة بن عمرو بن الأكوع -والأكوع: جدُّه، نُسِب إليه- في الثَّلاث جنائز، قال ابن المُنَيِّر: (ترجم على الحَوالة والحديث في الكفالة؛ لأنَّهما عنده متقاربان[(٢)]، يمكن نظم قياس إحداهما على الأخرى)، انتهى [المتواري ٢٥٨].

٢٢٨٩ - حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أُتِيَ بِالثَّالِثَةِ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللهِ، وَعَلَيَّ دَيْنُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

قوله: (إِذْ أُتِيَ بِجَنَازَةٍ): أصحاب الجنائز الثَّلاث لا أعرفهم رحمهم الله.

قوله: (قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ): اعلم أنَّه ﷺ كان يجب عليه قضاء دين مَن مات مِن المسلمين مُعسِرًا عند اتِّساع الحال، ففي «البخاريِّ» و«مسلم» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرَّجل المُتوفَّى عليه الدَّين، فيسأل: «هل ترك لدَينه قضاء؟»، فإنْ حُدِّث أنَّه ترك وفاء؛ صلَّى عليه، وإلَّا؛ قال للمسلمين: «صلُّوا على صاحبكم»، فلمَّا فتح الله عليه الفتوح؛ قام فقال: «أنا أولى بالمؤمنين مِن أنفسهم، فمَنْ تُوفِّيَ مِن المؤمنين فترك دَينًا، فعليَّ قضاؤه، ومن ترك مالًا، فلورثته» [ح٢٢٩٨م١٦١٩]، وحكى الإمام وجهًا: أنَّه لم يكن واجبًا عليه، بل كان يفعله تكرُّمًا[(٣)]، وبه جزم الماورديُّ [الحاوي ١١/٢٧]، وقال النَّوويُّ في «شرح مسلم»: (كان يقضيه مِن مال المصالح، وقيل: مِن خالص ماله) [شرح مسلم ١١/٦٢]، وعلى الأوَّل: هل يجب ذلك على الأئمَّة بعده مِن مال المصالح؟ وجهان[(٤)]، وقد جاء في رواية: (قيل: يا رسول الله، وعلى كلِّ إمام بعدَك؟ قال: «وعلى كلِّ إمام بعدي»)، لكنَّها ضعيفة، وقد عزاها شيخنا المؤلِّف في «تخريج أحاديث الرَّافعيِّ»

---

(١) في (ب): (إحالة)، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ب): (متقارنان).

(٣) انظر «نهاية المطلب» (٦/١٢).

(٤) انظر «روضة الطالبين» (٤/٧).

-فيما قرأته عليه- إلى الطَّبرانيِّ في «أكبر معاجمه» من رواية سلمان بإسنادٍ واهٍ[(١)]، انتهى[(٢)].

وقال الإمام بعد حكايتهما: (وفي الإطلاق نظر؛ لأنَّ مَن استدان وبقي مُعسِرًا حتَّى مات؛ لم يُقضَ من بيت المال؛ لأنَّه يَلقَى الله تعالى ولا مظلمة عليه، قالت عائشة رضي الله عنها: «لأنْ أموت وعليَّ مئة ألف وأنا لا أملك قضاءها؛ أحبُّ إليَّ مِن أنْ أُخلِّف مثلها»، وإنْ ظلمه بالمطال ثمَّ أَعسَر ومات؛ ففيه احتمال، والأَولى ألَّا يُقضى، فإن أوجبناه؛ فشرطه: اتِّساع المال وفضله عن مصالح الأحياء، ووجه القضاء: ترغيب أرباب الأموال في معاملة المُعسِرين)[(٣)].

وفي «زوائد الروضة» في (بَاب قسم الصدقات) عن صاحب «البيان» حكايةُ وجهين: في أنَّ من مات وعليه دين ولا وفاء له؛ هل يُقضى مِن سهم الغارمين؟[(٤)] قال: (ولم يبيِّن الأصحَّ منهما، والأصحُّ الأشهر: لا يُقضى منه)[الروضة٢/٣٢٠]، وحُكي ذلك عن أبي حنيفة، ومالك، وغيرهما[(٥)]، ونقل أبو عبيد الإجماع عليه[(٦)]، وهذه الدَّعوى توجب التوقُّف في إثبات الوجهين، وكأنَّه إنَّما افترق الحيُّ والميِّت في كونه يُقضى عن الغارم في حياته دون موته؛ أنَّ الحيَّ يحتاج إلى وفاء دَينه، والميِّت إن كان عصى به أو بتأخيره؛ فلا يناسب حاله الوفاء عنه، وإلَّا؛ فإنَّه لا يُطالَب به، ولا حاجة له، والزَّكاة إنَّما تُعطى لمحتاج، بخلاف/ الأداء عنه من غير الزَّكاة؛ لبراءة ذمَّته، والتَّخفيفِ عنه في الآخرة، وقد تورطتُ بهذه المسألة، ولكن فعلته؛ طلبًا للفائدة، ولمعرفة حكمها. [١/٢٨٦ب]

فائدة: روى أبو داود والنَّسائيُّ من رواية جابر: (أنَّه عليه الصلاة والسلام أُتِي بجنازة ليصلِّي عليها، فقال: «هل على صاحبكم مِن دين؟» فقالوا: نعم؛ ديناران، فقال أبو قتادة: هما عليَّ يا رسول الله، فصلَّى عليه)[د٣٣٤٣ س٤/٦٥]، ورواه ابن حِبَّان[ح٣٠٦٤] كذلك، وجاء من حديث أبي سعيد الخدريِّ: (كنَّا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة، فلمَّا وُضعت؛ قال: «هل على صاحبكم من دين؟» قالوا: نعم؛ درهمان، قال: «صلُّوا على صاحبكم»، فقال عليٌّ رضي الله عنه: هما عليَّ يا رسول الله، وأنا لهما ضامن، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلَّى

(١) «المعجم الكبير» (٦/٢٤٠)، وفي سنده عبد الغفور بن عبد العزيز بن سعيد الأنصاري، متروك متَّهم، انظر «ضعفاء العقيلي» (٣/١١٣)، «المجروحين» (٢/١٤٨).

(٢) انظر «البدر المنير» (٦/٧١٦-٧١٧)، «خلاصة البدر المنير» (٢/٩٢).

(٣) انظر «نهاية المطلب» (١٢/٦-٧).

(٤) انظر «البيان» (٣/٤٢٤-٤٢٥).

(٥) انظر «الهداية» (١/٢٨٦)، «الكافي في فقه أهل المدينة» (١/٣٢٧)، «الفروع» (٢/٤٦٩).

(٦) انظر «الأموال» (ص٧٢٥).

عليه...)، الحديث، رواه الشَّافعيُّ في «المختصر»[المزني ص١٤٨] كذلك سواء، ورواه الدَّارقطنيُّ أيضًا، إلَّا أنَّ في روايته أنَّ الدَّين كان دينارين لا درهمين(١)، وهو حديث ضعيف، قال البيهقيُّ: (يدور على عبيد الله الوصَّافيِّ(٢)، وهو ضعيف جدًّا(٣))، قال: (وحديث أبي قتادة أصحُّ)[الكبير٧٣/٦]، وفي «ابن ماجه» من حديث أبي قتادة: (أنَّ الدَّين كان ثمانية عشر درهمًا أو سبعة(٤) عشر درهمًا)[ح٢٤٠٧]، الشَّكُّ من راوٍ منهم، فلو صحَّت الأحاديث كلُّها، كانت قضايا.

❋❋❋

(١) «سنن الدارقطني» (٣٠٦٣) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، وفي سنده عبيد الله الوصافي، لكن لم يَرِد فيه تعيين مقدار الدين، وإنَّما جاء من حديث عليٍّ رضي الله عنه (٢٩٦٥) وفيه: (ديناران).

(٢) في (أ) و(ت): (عبد الله الوصافي)، وفي (ب): (عبد الله الرصافي)، والتصحيح من مصدره ومصادر الترجمة.

(٣) انظر «ضعفاء العقيلي» (١٢٨/٣)، «المجروحين» (٦٣/٢).

(٤) كذا هنا وفي «سنن ابن ماجه»: (تسعة)، وفي «المسند» (٢٢٦٥٧): ثمانية عشر، ورواه ابن حبَّان في «صحيحه» (٣٠٦٠)، كالمثبت، قال ابن الملقِّن في «البدر المنير» (٧١٤/٦): (ولعلَّها تصحيف).

٣٨- بابُ الكَفَالَةِ فِي القَرْضِ وَالدُّيُونِ بِالأَبْدَانِ وَغَيْرِهَا

قوله: (بَابُ الكَفَالَةِ فِي القَرْضِ...) إلى آخر الترجمة: سرد ابن المُنَيِّر ما في الباب، ثمَّ قال: (أخذ البخاريُّ من الكفالة بالأبدان في الحدود الكفالةَ بالأبدان في الدُّيون بطريق الأَوْلَى، فمِن هنا وقعت المطابقة، وقوله: «وَغَيْرِهَا»: يعني: وغير الأبدان، أي: وبالحقوق الماليَّة؛ لحديث صاحب الخشبة)، انتهى[المتواري٢٥٩].

٢٢٩٠- وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو الأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بَعَثَهُ مُصَّدِّقًا، فَوَقَعَ رَجُلٌ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَأَخَذَ حَمْزَةُ مِنَ الرَّجُلِ كُفَلَاءَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى عُمَرَ، وَكَانَ عُمَرُ قَدْ جَلَدَهُ مِئَةً، فَصَدَّقَهُمْ، وَعَذَرَهُ بِالجَهَالَةِ.

وَقَالَ جَرِيرٌ وَالأَشْعَثُ لِعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي المُرْتَدِّينَ: اسْتَتِبْهُمْ، وَكَفِّلْهُمْ، فَتَابُوا وَكَفَّلَهُمْ عَشَائِرَهُمْ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: إِذَا تَكَفَّلَ بِنَفْسٍ فَمَاتَ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الحَكَمُ: يَضْمَنُ.

قوله: (وَقَالَ أَبُو الزِّنَادِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وأنَّه بالنُّون، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١٦٢]، وقوله: (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو الأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بَعَثَ(١) مُصَدِّقًا(٢)...) إلى آخره: قال الدِّمياطيُّ ما لفظه: (اختصر البخاريُّ هذا الكلام من خبرٍ أورده ابنُ وَهْبٍ في «مُوطَّئِه» عن عبد الرَّحمن بن أبي الزِّناد، عن أبيه قال: حدَّثني مُحَمَّدُ بن حمزة بن عَمرو الأسلميُّ، عن أبيه حمزةَ: أنَّ عمر بنَ الخطَّاب رضي الله عنه بعثه مُصدِّقًا على بني سعد بن هذيم، فأُتيَ حمزةُ بمال؛ ليصدِّقه، قال: فإذا رجل في الماء يقول لامرأة: صدِّقي مالَ مولاك، فإذا المرأة تقول له: أدِّ أنتَ صدقةَ مالِ ابنِكَ، فسأل حمزة عن أمرهما وقولهما، فأُخبِر أنَّ ذاك الرجل زوج تلك المرأة، وأنَّه وقع على جاريةٍ لها، فولدت ولدًا، فأعتقته امرأته، فقالوا: فهذا المال لابنه مِن جاريتها، فقال له حمزة: لأرجمنَّك، فقال له أهل الماء: أصلحك الله، إنَّ أمره رُفِع

---

(١) هكذا باتفاق النسخ، وفي مصادر الحديث: (بعثه).

(٢) في (ق): (مُصَّدِّقًا)، والمُصَدِّق -بتخفيف الصاد وكسر الدال المشدَّدة-: عامل الزكاة الذي يستوفيها، وضبط بتشديد الصاد والدال معًا (المُصَّدِّق)، وأنكره بعضهم، انظر «شرح سنن أبي داود» للعيني (٦/٢٣٢)، وقال الشارح في «العقد الغالي» (ق٦٤): («بعثه مصدِّقًا» أي: يجبي الصدقة).

إلى عمر بن الخطَّاب فجلده مئة، ولم يرَ عليه رجمًا، قال: فأخذ حمزة كفلاء حتَّى قدم على عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، فسأله عمَّا ذكر أهل الماء من جلد عمر إيَّاه، وأنَّه لم يرَ عليه رجمًا، قال[١]: فصدَّقهم عمرُ بذلك من قولهم، قال: وإنَّما درأ عنه الرَّجم؛ لأنَّه عذره بالجهالة[٢])، انتهى.

تنبيهٌ: هذا الأثرُ ذكره الحافظُ المِزِّيُّ جمال الدين في مسند عمر رضي الله عنه، وعنه حمزة بن عَمرو الأسلميُّ، ورقم عليه[٣]: (خت) يعني: تعليقًا، ثمَّ بيَّض له، وكذا في نسختي من «الأطراف» بياضٌ[٤]، وكتب تجاهه بعض المُحدِّثين الحُفَّاظ من أصحابنا: (كذا في الأصل) يعني: بياضًا.

والكلام فيمَن زنى بجارية امرأته معروفٌ، وحديثُه في «السُّنن»[د٤٤٥٨، ت١٤٥١، س٦/١٢٤، جه٢٥٥١] و«المسند»[٥]، وقد تكلَّم عليه ابن قيِّم الجوزيَّة في «الهَدْي» بكلام حسن، فإن أردته، فانظره من «الهَدْي» في أوائل الجزء الخامس من تجزئة ستَّةِ أجزاء[٦]، والله أعلم.

قوله: (**فَوَقَعَ رَجُلٌ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ**): الرَّجل والمرأة وجاريتها والابن الذي جاء منها لا أعرفهم.

قوله: (**فَصَدَقَهُمْ**): كذا في أصلنا، وعليها: (خف) أي: أخذ صدقاتِهم، وفي نسخة هي في هامش أصلنا بتشديد الدَّال[٧]، ومكتوب عليها علامةُ نسخة الدِّمياطيِّ، [وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ: مشدَّد بالقلم][٨]، وكذا رأيتها بالتَّخفيف في غير نسخة، والذي يظهر من الأثر الذي ذكرته أعلاه التَّشديدُ، أي: صدَّقهم عمر رضي الله عنه، والله أعلم.

قوله: (**وَقَالَ جَرِيرٌ وَالأَشْعَثُ**): أمَّا (جَرِير)، فالذي ظهر لي أنَّه لعلَّه[٩] الصَّحابيُّ جَرِير بن عبد الله البَجَليُّ، مشهور الترجمة، تُوفِّيَ سنة (٥١هـ)[١٠]، وأمَّا (الأشعث)، فلعلَّه ابن قيس الكِنديُّ، له صحبةٌ،

---

(١) (قال): ليس في (ب).

(٢) وأخرجه الطحاويُّ في «شرح مشكل الآثار» (١١/٣١٠-٣١١).

(٣) (عليه): سقط من (ب).

(٤) قال محقِّق «تحفة الأشراف» (٨/٢٠): (وقع هنا بياضٌ في جميع الأصول بأيدينا).

(٥) «مسند أحمد» (١٨٣٩٧) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٦) انظر «زاد المعاد» (٥/٣٤).

(٧) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٨) ما بين معقوفين سقط من (ب) و(ت).

(٩) (لعله): ليس في (ب) و(ت).

(١٠) انظر «الاستيعاب» (ص١٢٠)، «تهذيب الكمال» (٤/٥٣٣).

وروى عن عمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله عنه، وعنه: الشَّعبيُّ وجماعةٌ، وكان شريفًا مُطاعًا، مات سنة أربعين بعد عليٍّ رضي الله عنه بأربعين ليلةً، أخرج له الجماعة[1].

تنبيهٌ: الأشعث هذا قد ارتدَّ، ثمَّ عاود الإسلامَ بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، فلا صحبةَ له عند مَن يقول: إنَّ الرِّدة محبطةٌ للعمل[2] وإنْ لم تتَّصل بالموت، وهو قول أبي حنيفة[3]، وفي عبارة الشَّافعيِّ في «الأمِّ» ما يدلُّ له[4]، نعم؛ الذي حكاه الإمام الرَّافعيُّ عن الشَّافعيِّ أنَّها[5] إنَّما تُحبِط بشرط اتِّصالها[6] بالموت[7].

قوله: (وَقَالَ حمَّاد: إِذَا تَكَفَّلَ...) إلى آخره: هذا هو حمَّاد بن أبي سليمان، أبو إسماعيلَ الكوفيُّ الفقيهُ، وسأذكر ترجمتَه في (الزِّنى) إن شاء الله تعالى[قبل ح٦٧١٧٠]، هذا الظَّاهر، لا حمَّاد بن زيد ولا ابن سلمة، وكلاهما عالمٌ مشهورُ التَّرجمة، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ الحَكَمُ): هو الحَكَمُ بن عُتَيبة، أحدُ الأعلام، [وليس] القاضيَ، تقدَّم مُترجَمًا[ح١١٧].

٢٢٩١ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم: «أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: ائْتِنِي بِالشُّهَدَاءِ أُشْهِدْهُمْ، فَقَالَ: كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا، قَالَ: فَأْتِنِي بِالكَفِيلِ، قَالَ: كَفَى بِاللهِ كَفِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَخَرَجَ فِي البَحْرِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ التَمَسَ مَرْكَبًا يَرْكَبُهَا، يَقْدَمُ عَلَيْهِ لِلأَجَلِ الَّذِي أَجَّلَهُ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً، فَنَقَرَهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ، وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ زَجَّجَ مَوْضِعَهَا، ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى البَحْرِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ، إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي تَسَلَّفْتُ فُلَانًا أَلْفَ دِينَارٍ، فَسَأَلَنِي كَفِيلًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللهِ كَفِيلًا، فَرَضِيَ بِكَ، وَسَأَلَنِي شَهِيدًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا، فَرَضِيَ بِكَ، وَأَنِّي جَهَدْتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا، أَبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ فَلَمْ أَقْدِرْ، وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا، فَرَمَى بِهَا فِي البَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا، يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَإِذَا بِالخَشَبَةِ الَّتِي فِيهَا

---

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٧١)، «تهذيب الكمال» (٣/٢٨٦).

(٢) في (ب): (الردة تحبط العمل).

(٣) انظر «رد المحتار» (١/١٣).

(٤) انظر «الأم» (٢/١٥٤).

(٥) في (ب): (أنَّه).

(٦) في (ب): (اتصاله).

(٧) وهو الأصح من القولين، انظر «الشرح الكبير» (١/٤١٨)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/٤).

المَالُ، فَأَخَذَهَا لأَهْلِهِ حَطَبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ المَالَ وَالصَّحِيفَةَ، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالأَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ: وَاللهِ، مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لِآتِيَكَ بِمَالِكَ، فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ، قَالَ: هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: أُخْبِرُكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ، قَالَ: فَإِنَّ اللهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الخَشَبَةِ فَانْصَرِفْ بِالأَلْفِ دِينَارٍ رَاشِدًا».

قوله: (وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ): تقدَّم الكلام على هذا التَّعليق في (الزَّكاة)، وأنَّه علَّقه في سبعة أبواب، وفي بابٍ منها ذكره مُسنَدًا في بعض الطُّرق، ولا أعلم له نظيرَه[ح١٤٩٨]، والله أعلم.

قوله: (ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ): تقدَّم أنِّي لا أعرفه.

قوله: (سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ): تقدَّم[ح١٤٩٨] أنَّ الإمام جلال الدين ابن شيخنا العلَّامة شيخ الإسلام البُلْقينيِّ قال: (ذكر مُحمَّد بن الرَّبيع الجيزيُّ في كتاب «أسماء مَن دخل مصر مِن الصَّحابة» بإسناده إلى عبد الله بن عَمرو يرفعه: «أنَّ رجلًا جاء إلى النَّجاشيِّ، فقال له: أسلفْني ألف دينار إلى أَجَل، قال: فائتني بالحميل، قال: الله، فأعطاه الألف»، وساق قصَّة نحو هذه القصَّة الواقعة في «الصَّحيح»)، انتهى[الإفهام١٩٨]، لكن أنا[(١)] أستبعد أن يكون مثل النَّجاشيِّ أخذ الخشبة لأهله حطبًا، وأيضًا خروجه إلى جانب البحر ينتظر مركبًا يأتي، ولكنَّ الأوَّل أبعدُ من الثَّاني، والله أعلم، اللهمَّ إلَّا أنْ يُؤوَّلا[(٢)].

قوله: (أُشْهِدْهُمْ): هو مجزوم جواب الأمر[(٣)].

قوله: (ثُمَّ زَجَّجَ): هو بالزاي، ثمَّ جيمين؛ الأولى مشدَّدة مفتوحة، فعل ماض، قال ابن قُرْقُول: (طلاه بما يمنع انفلاتَه منه وسقوطَه، إمَّا بزفت أو شمع، أو جَلْفَطَه بما يَشدُّ ثقبه[(٤)]، قال القاضي: لعلَّه سمَّرها بمسامير؛ كالزَّجِّ، أو حشا شقوقَ لصاقِها بشيء، ثمَّ دفعه بزجٍّ[مشارق١/٣١٢])، قال ابن قُرْقُول: (وهذا تكلُّف لا يُحتَاج إليه)، انتهى[مطالع٣/٢٢٤].

قوله: (جَهَدْتُ): هو بفتح الهاء، يقال: جَهدتُ في كذا؛ إذا جدَّيتَ فيه وبالغتَ.

---

(١) (أنا): ليس في (ب).

(٢) قال الحافظ أبو ذرٍّ ابنُ المؤلِّف في «التوضيح» (ص٩٨-٩٩) بعد أن استبعد كونَ المسلف النجاشي: (رأيت في «تاريخ ابن خلِّكان» [«وفيات الأعيان» (٧/٢٥١)] في ترجمة يونس بن عبد الأعلى نَقَلَ عن كتاب «المنتظم» في يونس المذكور من حكاياته التي حكاها عن غيره: أنَّ المسلف هو نحَّاس، انتهى، وهذا هو الأليق، اللهم إلَّا أن يكون تصحيفًا من «النجاشي»، أو يكون صاحب هذه القصَّة غير ذاك، والله أعلم).

(٣) رواية «اليونينيَّة»: (أُشهِدُهم)؛ بالرَّفع.

(٤) في (ب): (نقبه).

قوله: (حَتَّى وَلَجَتْ): بفتح اللَّام، أي: دَخَلَتْ، وهذا معروف.

٢ - بابُ قَوْلِ اللهِ: ﴿وَٱلَّذِينَ عَـٰقَدَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ﴾ [النساء: ٣٣]

قوله: (بَابُ قَوْلِ اللهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَـٰقَدَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ فَـَٔاتُوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ﴾ [النساء: ٣٣]): ذكر ابن المُنَيِّر ما في الباب، ثمَّ قال: (وجه دخول هذه في الكفالة والحَوالة: أنَّ الكفيل والغريم الذي وقعت الحَوالة عليه ينتقل الحقُّ عليه كما ينتقل ههنا حقُّ الوارث عنه إلى الحليف، فشبَّه انتقالَ الحقِّ على المُكلَّف بانتقاله عنه وله، وفيه القياس على أصلٍ قد نُسِخ، وهي قاعدة الاختلاف)، انتهى[المتواري ٢٦٠].

٢٢٩٢ - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ إِدْرِيسَ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ﴾ قَالَ: وَرَثَةً، ﴿وَٱلَّذِينَ عَـٰقَدَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ﴾[النساء: ٣٣] قَالَ: كَانَ المُهَاجِرُونَ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ المَدِينَةَ يَرِثُ المُهَاجِرُ الأَنْصَارِيَّ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ؛ لِلأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلۡنَا مَوَٰلِيَ﴾؛ نَسَخَتْ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَٱلَّذِينَ عَـٰقَدَتۡ أَيۡمَـٰنُكُمۡ﴾: إِلَّا النَّصْرَ وَالرِّفَادَةَ وَالنَّصِيحَةَ، وَقَدْ ذَهَبَ المِيرَاثُ وَيُوصَى لَهُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّادُ بن أسامةَ/. [١/٢٨٧أ]

قوله: (عن إِدْرِيسَ): هذا هو إدريسُ بنُ يزيدَ الأوديُّ، عن قيسِ بنِ مسلم، وطلحةَ بنِ مُصَرِّف، وعدَّةٍ، وعنه: ابنُه عبدُ الله، ووكيعٌ، وعدَّةٌ، ثقةٌ[الكاشف ٩أ]، وثَّقه ابنُ مَعِين والنَّسائيُّ، أخرج له الجماعة(١).

قوله: (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ): هو بضمِّ الميم، وفتح الصَّاد المهملة، وتشديد الرَّاء مكسورة، ثمَّ فاء، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (نَسَخَتْ): هو بفتح النُّون، مبنيٌّ للفاعل.

قوله: (وَالرِّفَادَةَ): هي بكسر الرَّاء، وهي المَعُونة، ورِفادة قريش: تعاونُها على ضيافة الحاجِّ.

٢٢٩٤ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لأَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ: أَبَلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِلْفَ فِي الإِسْلَامِ»؟ فَقَالَ: قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالأَنْصَارِ فِي دَارِي.

قوله: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ): هذا هو عاصم بن سليمانَ الأحولُ، أبو عبد الرَّحمن البصريُّ، عن عبدِ الله ابن سَرْجِس(٢)، وأنسٍ، وعَمرِو بن سَلِمة، وخلقٍ، وعنه: شعبةُ، وابنُ عُليَّة، ويزيدُ، وخلقٌ، قال أحمد:

(١) انظر «الجرح والتعديل» (٢/٢٦٤)، «تهذيب الكمال» (٢/٢٩٩).

(٢) في (ب): (سرخس)، وهو تصحيفٌ.

(ثقةٌ، مِن الحُفَّاظ)، مات سنة (١٤٢هـ)، أخرج له الجماعة[الكاشف٢٦٤]، له ترجمةٌ في «الميزان»[٣٥٠/٢]، وصحَّح عليه.

تنبيه: قال ابنُ عُليَّة: (كلُّ مَنِ اسمه «عاصم» في حفظه شيءٌ)، ذكر ذلك الذَّهبيُّ في ترجمة هذا الرَّجل(١)، والله أعلم، وذكر في ترجمة عاصم بن بَهدلة أحدِ القرَّاء السَّبعة عن يحيى القطَّان قال: (ما وجدت رجلًا اسمه «عاصم»؛ إلَّا ووجدته رديءَ الحفظِ)[الميزان٣٥٧/٢]، انتهى.

تنبيه ثانٍ: قال ابن حِبَّان في «ثِقاته» في ترجمة عاصم بن رزين: (وقد وَهِم مَن أطلق الضَّعْفَ(٢) على العواصم كلِّهم؛ حيث قال: «ما في الدُّنيا عاصم إلَّا وهو ضعيفٌ»، من غير دلالة ثبتت على صحَّة ما قاله) انتهى لفظه[الثقات٢٤٠/٥].

قوله: (**لَا حِلْفَ فِي الإِسْلَامِ**): (الحِلْف): بكسر الحاء، وإسكان اللَّام، وقد قدَّمتُ أنَّه يقال: حَلْف؛ بفتح الحاء(٣)، وسكون(٤) اللَّام قريبًا[ح٢٢٦٣] أي: على ما كان في الجاهليَّة من الانتساب به والتَّوارث؛ لقوله تعالى: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِآبَآئِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، ولآية الميراث، وأصل الحِلف من (الحَلِف) التي هي اليمين، كانوا يتقاسمون عند عقده على التزامه، والواحد: حليف، والجمع: حلفاء وأحلاف(٥).

قوله: (**قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالأَنْصَارِ فِي دَارِي**) أي: آخى.

٣ - بابُ مَنْ تَكَفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا؛ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ، وَبِهِ قَالَ الحَسَنُ

قوله: (**وَبِهِ قَالَ الحَسَنُ**): هو ابن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ.

٢٢٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الأَكْوَعِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ **أُتِيَ بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا**، فَقَالَ: «**هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟**» قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ **أُتِيَ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى**، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «فَصَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: عَلَيَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللهِ، **فَصَلَّى عَلَيْهِ**.

قوله: (**حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّه الضَّحَّاك بن مَخْلَد النَّبيل.

---

(١) انظر «ميزان الاعتدال» (٣٥٠/٢).

(٢) في النسخ: (الوهم)، وهو سبق قلم، والمثبت من مصدره.

(٣) (بفتح الحاء): سقط من (ب).

(٤) في (ت): (وكسر)، ولعلَّه صحيحٌ أيضًا، ولكن المثبت موافقٌ لما تقدَّم.

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٢٩٠/٢).

قوله: (**أُتِيَ بِجَنَازَةٍ**): تقدَّم (أُتِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، وصاحب هذه الجنازة تقدَّم أنِّي لا أعرفه، وكذا صاحب الثانية[ح٢٢٨٩].

قوله: (**هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟**): تقدَّم أنَّ الدَّين كان ثلاثة دنانير، وتقدَّم ما في ذلك قريبًا[ح٢٢٨٩]، والظَّاهر أنَّها قضايا، والله أعلم.

٢٢٩٦ - **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا عَمْرٌو: سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللهِ** قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ، قَدْ أَعْطَيْتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا»، فَلَمْ يَجِئْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ، أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَنَادَى: **مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَةٌ أَوْ دَيْنٌ، فَلْيَأْتِنَا**، فَأَتَيْتُهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا، فَحَثَى لِي حَثْيَةً فَعَدَدْتُهَا، فَإِذَا هِيَ خَمْسُ مِئَةٍ، وَقَالَ: خُذْ مِثْلَيْهَا.

قوله: (**حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ**): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ المشهورُ، وتقدَّم (**سُفْيَانُ**): أنَّه ابنُ عُيَينة، و(**عَمْرو**): هو ابنُ دِينار، و(**مُحَمَّد بْن عَلِيٍّ**): هو مُحَمَّد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب الهاشميُّ، أبو جعفرٍ الباقرُ، روى الباقر عن أبويه، وجابرٍ، وابنِ عُمرَ، وطائفةٍ، وعنه: ابنُه جعفرٌ الصَّادقُ، والزُّهريُّ، وابنُ جُرَيج، والأوزاعيُّ، وآخرون، وُلِد سنة (٥٦هـ)، ومات سنة (١١٨هـ) على الأصحِّ، أخرج له الجماعة، قال ابن سعد: (ثقةٌ كثيرُ الحديثِ)، انتهى[الكبرى٧/٣١٨]، وكان الباقرُ سيِّدَ بني هاشم في زمانه، قال سالمُ بن أبي حفصة: سألت أبا جعفر مُحَمَّدَ بنَ عليٍّ عن أبي بكرٍ وعُمرَ، فقال: (أتولَّاهما وأبرأُ مِن عدوِّهما، فإنَّهما كانا إمامَي هدًى)(١)، كان سيِّد بني هاشم في زمانه(٢) علمًا وفضلًا وسُؤْدُدًا ونُبلًا، و(الباقر): مَن بقرَ العِلْمَ، أي: شقَّه فعرف أصلَه وخفيَّه، رحمة الله عليه(٣).

قوله: (**مَالُ الْبَحْرَيْنِ**): تقدَّم الكلام على (البَحرين) في أوائل هذا التَّعليق، بلفظ التَّثنية، بلاد معروفة باليمن، وهو عمل فيه مدن، قاعدتها هجر[ح٦٤]، وهذا المال هو مال الجزية، كما جاء في بعض طرقه[ح٣١٥٨].

قوله: (**مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَةٌ أَوْ دَيْنٌ؛ فَلْيَأْتِنَا**): اعلم أنَّ الصَّحابيَّ يُقبَل قولُه في

---

(١) «فضائل الصحابة» للإمام أحمد (١/٢١٤)، «فضائل الصحابة» للدارقطنيِّ (٢٨).

(٢) (في زمانه): سقط من (ب).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٦/١٣٦)، «تذهيب التهذيب» (٨/٢٢٢).

الصُّحبة إذا أَخبر عن نفسه أنَّه صحابيٌّ بعد ثبوت عدالته قبل إخباره بذلك، ولا بدَّ من تقييد ما أُطلِق من ذلك، بأن يكون ادِّعاؤه لذلك يقتضيه الظَّاهر، أمَّا لو ادَّعاه بعد مُضيِّ مئة سنة مِن حين وفاته عليه الصَّلاة والسَّلام؛ فإنَّه لا يُقبَل وإن كانت قد ثبتت عدالتُه قبل ذلك؛ لقوله في «الصَّحيح»: «أرأيتكم...»؛ الحديث(١)[ح١١٦، م٢٥٣٧]، وهذا واضح، واشترط الأصوليُّون في قبول ذلك منه أن يكون قد عُرِفت معاصرتُه للنَّبيِّ صلى الله عليه وسلم(٢)، ويُقبَل أيضًا في الثناء عليه، وفي أنَّه وعده بكذا، ففي هذه الثَّلاثة يُقبَل بلا بيِّنة.

٤ - بابُ جُوَارِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَعَقْدِهِ

قوله: (بَابُ جُوَارِ أَبِي بَكْرٍ(٣) رضي الله عنه): هو بضمِّ الجيم وكسرها، وهو الذِّمام والعهد والتَّأمين(٤)، ذكر ابن المُنيِّر حديث عائشة في جِوار أبي بكر، ثمَّ قال: (أدخل هذا الباب في الكفالة، وينبغي أنْ يناسب كفالة الأبدان كما ناسب: ﴿وَٱلَّذِينَ عَقَدَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾ [النساء: ٣٣] كفالةَ الأموال، ووجه المناسبة: أنَّ المُجير كأنَّه يكفُل للمُجار ألَّا يُضام مِن جهة مَن أجاره منهم، [وضمن لمن أجاره عمَّن إجاره منه](٥) ألَّا يؤذيه، فيكون العَهْد عليه، والله أعلم)[المتواري٢٦١].

٢٢٩٧ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها زَوْجَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَتْ: لَمْ أَعْقِلْ أَبَوَيَّ قَطُّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ.

وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: لَمْ أَعْقِلْ أَبَوَيَّ قَطُّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ، وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم طَرَفَيِ النَّهَارِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، فَلَمَّا ابْتُلِيَ الْمُسْلِمُونَ؛ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا قِبَلَ الحَبَشَةِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرْكَ الغِمَادِ؛ لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغِنَةِ -وَهوَ سَيِّدُ القَارَةِ- فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجَنِي قَوْمِي، فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسِيحَ فِي الأَرْضِ فَأَعْبُدَ رَبِّي، قَالَ ابْنُ الدَّغِنَةِ: إِنَّ مِثْلَكَ لَا يَخْرُجُ وَلَا يُخْرَجُ؛ فَإِنَّكَ تَكْسِبُ المَعْدُومَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الكَلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ، وَأَنَا لَكَ جَارٌ، فَارْجِعْ فَاعْبُدْ رَبَّكَ بِبِلَادِكَ، فَارْتَحَلَ ابْنُ الدَّغِنَةِ، فَرَجَعَ مَعَ أَبِي

---

(١) تمامه: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ».

(٢) في (ب): (معاصرته عليه الصَّلاة والسَّلام)، انظر «البحر المحيط» للزركشي (٣/٣٦٤)، «شرح التبصرة والتذكرة» (٣/١٢-١٣).

(٣) زيد في (ق): (الصديق)، والترضية: ليس في «اليونينيَّة».

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٢/١٨١).

(٥) بدل ما بين معقوفين في النسخ: (وخصَّ لمن أجاره عمر إجارته)، ولعلَّه تحريف عن المثبت من مصدره.

بَكْرٍ، فَطَافَ فِي أَشْرَافِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ **لَا يَخْرُجُ مِثْلُهُ، وَلَا يُخْرَجُ**، أَتُخْرِجُونَ رَجُلًا يُكْسِبُ المَعْدُومَ، وَيَصِلُ الرَّحِمَ، وَيَحْمِلُ الكَلَّ، وَيَقْرِي الضَّيْفَ، وَيُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ؟ **فَأَنْفَذَتْ قُرَيْشٌ** جِوَارَ ابْنِ الدَّغِنَةِ، **وَآمَنُوا أَبَا بَكْرٍ**، وَقَالُوا لابْنِ الدَّغِنَةِ: مُرْ أَبَا بَكْرٍ فَلْيَعْبُدْ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، فَلْيُصَلِّ وَلْيَقْرَأْ مَا شَاءَ، **وَلَا يُؤْذِينَا** بِذَلِكَ، **وَلَا يَسْتَعْلِنْ** بِهِ، فَإِنَّا قَدْ خَشِينَا **أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا**، قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّغِنَةِ لأَبِي بَكْرٍ، **فَطَفِقَ** أَبُو بَكْرٍ يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، وَلَا يَسْتَعْلِنُ بِالصَّلَاةِ وَلَا القِرَاءَةِ فِي غَيْرِ دَارِهِ، **ثُمَّ بَدَا** لأَبِي بَكْرٍ **فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفِنَاءِ** دَارِهِ، وَبَرَزَ فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ، وَيَقْرَأُ القُرْآنَ، **فَيَتَقَصَّفُ** عَلَيْهِ نِسَاءُ المُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ، يَعْجَبُونَ مِنْهُ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَّاءً لَا يَمْلِكُ دَمْعَهُ حِينَ يَقْرَأُ القُرْآنَ، فَأَفْزَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ المُشْرِكِينَ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغِنَةِ فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا لَهُ: **إِنَّا كُنَّا** أَجَرْنَا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، **وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ**، فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفِنَاءِ دَارِهِ، وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالقِرَاءَةَ، وَقَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا، فَأْتِهِ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ؛ فَعَلَ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُعْلِنَ ذَلِكَ؛ فَاسْأَلْهُ أَنْ **يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتَكَ**، فَإِنَّا كَرِهْنَا **أَنْ نُخْفِرَكَ**، وَلَسْنَا **مُقِرِّينَ** لأَبِي بَكْرٍ **الاسْتِعْلَانَ**، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَتَى ابْنُ الدَّغِنَةِ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ، فَإِمَّا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِمَّا أَنْ تَرُدَّ إِلَيَّ ذِمَّتِي، فَإِنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ العَرَبُ أَنِّي **أُخْفِرْتُ فِي** رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي أَرُدُّ **إِلَيْكَ جِوَارَكَ، وَأَرْضَى بِجِوَارِ اللهِ**، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَدْ أُرِيتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ، رَأَيْتُ **سَبْخَةً** ذَاتَ نَخْلٍ **بَيْنَ لَابَتَيْنِ**» -وَهُمَا الحَرَّتَانِ- فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قِبَلَ المَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَرَجَعَ إِلَى المَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الحَبَشَةِ، وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**عَلَى رِسْلِكَ** فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ -**بِأَبِي أَنْتَ**-؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَحَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ لِيَصْحَبَهُ، **وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ** كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمُرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

قوله: (**حَدَّثَنَا اللَّيْثُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعدٍ، العالمُ الجوادُ، وتقدَّم (**عُقَيل**): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف(١)، وأنَّه ابنُ خالد، مع زيادةٍ على ذلك[ح٣]، وتقدَّم (**ابْنِ شِهَابٍ**): أنَّه مُحمَّدُ بن مسلم ابن عُبَيد الله بن عَبد الله(٢) الزُّهريُّ، العالمُ المشهورُ.

قوله: (**لم أَعْقِلْ أَبَوَيَّ**): أبواها أشهر مِن أن يُذكرا؛ وهما أبو بكر الصِّدِّيق عبدُ الله بن عثمان وأمُّ

---

(١) (القاف): مثبت من (ب).

(٢) زيد في (ب): (بن شهاب).

رومان دعد، ويقال: زينب، ستأتي في حديث الإفك بترجمتها إن شاء الله تعالى، وسنة وفاتها، وما وقع في ذلك[ح٢٦٦١].

قوله: (يَدِينَانِ الدِّينَ): يعني: دِين الإسلام.

قوله: (وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ): قال الدِّمياطيُّ تجاه (أبي صالح): (محبوب بن موسى الأنطاكيُّ الفرَّاء، روى عنه أبو داود، وروى النَّسائيُّ عن رجلٍ عنه، مات سنة ثلاثين -أو إحدى وثلاثين- ومئتين) انتهى[١]، وأبو صالح محبوبٌ له ترجمةٌ في «الميزان»[٢]، و(عبد الله) الذي حدَّث عنه هنا: هو ابنُ المبارك، العالمُ المشهورُ، وقال الجيَّانيُّ لمَّا ذكر هذا المكان: (قلت: «أبو صالح» هذا: شيخٌ مروزيٌّ، قال فيه ابنُ السَّكَن: هو سَلْمُويَه، عن عبد الله بن المبارك، وقال أبو نصر: اسمه سليمان بن صالح، صاحب «فتوح خراسان»، سمع عبدَ الله بنَ المبارك، وقد روى البخاريُّ في «سورة ﴿ٱقْرَأْ﴾» عن مُحَمَّد بن عبد العزيز/ بن أبي رِزْمة عنه[٣][ح٤٩٥٣]، ويروي البخاريُّ أيضًا لشيخٍ آخرَ يقال له: سَلَمة بن [١/٢٨٧ب] سليمان أبو سليمان المروزيُّ عن عبد الله بن المبارك، وهو من جلَّة أصحابه من الحُفَّاظ، حدَّثَ[٤] البخاريُّ في «كِتَاب الذَّبائح»: عن [أحمد بن] أبي رجاء الهرويِّ عنه، عنِ ابنِ المبارك[ح٥٤٨٨]، وقد تقدَّم هذا في «علل البخاريِّ»[٥])[تقييد المهمل ٣/١٠٦٦]، ثمَّ ذكر كلامًا آخرَ، ولشيخِنا كلامٌ آخرُ هنا، وقد ذكر كلامَ الدِّمياطيِّ والجيَّانيِّ، قال شيخُنا وقد ذكر هذا المكان: (رواه الإسماعيليُّ من حديث أبي الطاهر أحمدَ بنِ عمرو ابن السَّرْحِ: أخبرنا عبد الله بن وَهْبٍ: أخبرنا يونسُ[٦]، عنِ الزُّهريِّ، ومن حديث يونس[٧]: أخبرنا

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٥٥٧): (زعم الدمياطيُّ أنَّه أبو صالح محبوب بن موسى...، ولم يذكر لذلك مستندًا، ولم يسبقه أحدٌ إلى عدِّ محبوب بن موسى في شيوخ البُخاريِّ)، وقال في «النكت الظراف» (١٢/١١٣): (خالف الجميعَ الحافظُ شرف الدين الدمياطيُّ، فكتب في حواشي نسخته: «أبو صالح هذا هو محبوب بن موسى»، ولم أرَ له فيه سلفًا؛ فإنَّه لم يذكره أحدٌ ممَّن صنَّف في رجال «البخاري» ولا شيوخه، ولا رأيت له ترجمة في «تاريخه الكبير»، والله أعلم)، وقال نحوه في «تغليق التعليق» (٣/٢٩٢).

(٢) «ميزان الاعتدال» (٣/٤٤٢)، وانظر «تهذيب الكمال» (٢٧/٢٦٥).

(٣) «الهداية والإرشاد» (٢/٨٧٣-٨٧٤).

(٤) في (ب): (حديث).

(٥) انظر «تقييد المهمل» (٢/٧٠٥-٧٠٦).

(٦) يعني: ابن يزيد الأيليَّ.

(٧) يعني: ابن عبد الأعلى.

ابنُ وَهْبٍ، ثمَّ قال -يعني: الإسماعيلي-: ذكر أبو عبد الله -يعني: البخاري- هذا الحديثَ: «لم أعقل أبويَّ إلَّا وهما يدينان الدِّين» فقط من حديث اللَّيث، عن عُقَيل، عن الزُّهريِّ، واقتصَّ باقيه من غير ذكر خبرٍ[(١)] عن عبد الله بن صالح: أخبرنا عبد الله: أخبرنا يونسُ به، وهو ابنُ وَهْبٍ[(٢)]، وقد ذكرتُه بإسناده عن أبي الطَّاهر ويونسَ، عن ابنِ وَهْبٍ، وجوَّده مَعْمَر[(٣)]، ولمَّا ذكره أبو نُعَيم من حديث ابن السَّرح عنِ ابنِ وَهْب؛ قال: وروى -يعني: البخاري[(٤)]- حديثَ يونسَ[(٥)] عن أبي صالح المروزيِّ، عن عبد الله بن المبارك، عن يونس)، ثمَّ ذكر كلامَ الجيَّانيِّ، ثمَّ الدِّمياطيِّ، والله أعلم، انتهى[التوضيح١٥/١٥١]، وقال المِزِّيُّ في تطريف هذا الحديث وقد علَّم عليه علامة تعليق[(٦)] كعادته، قال: (البخاريُّ في «الكفالة»: وقال أبو صالح -يعني: سَلْمُويه-: حَدَّثَنَا ابنُ المبارك، عن يونسَ به)، انتهى[تحفة١٢/١١٢].

قوله: (فَلَمَّا ابْتُلِيَ الْمُسْلِمُونَ): (ابتُلِي): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، و(المسلمون): نائب مناب الفاعل.

قوله: (قِبَلَ): هو بكسر القاف، وفتح الموحَّدة، وهذا ظاهر.

قوله: (الحَبَشَةِ): بلاد معروفة.

قوله: (حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرْكَ الغِمَادِ): (بَرْك) بفتح الموحَّدة لأكثر الرُّواة، وبعض الرُّواة يكسرها، وهو موضع في أقاصي هَجَر، وبكسر الباء وقع للأَصيليِّ، والمستملي، والحمُّويي[(٧)]، و(الغِمَاد) بكسر الغين

---

(١) يعني: إخبار وتحديث، وإنَّما هو معلق عن أبي صالح.

(٢) في النسخ تبعًا لـ«التوضيح»: (وهو غير ابن وهب)، وفيه نظر، والمعروفُ رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث عن عبد الله بن وهب، وقد قال الحافظ في «فتح الباري» (٤/٥٥٧): (أبو صالح هذا: اتَّفق أبو نعيم والأَصيليُّ والجيَّانيُّ وغيرُهم أنَّه سليمان بن صالح المروزيُّ، ولقبه سلمويه، وشيخه عبد الله بن المبارك، وبذلك جزم الأَصيليُّ، وجزم الإسماعيليُّ بأنَّه أبو صالح عبد الله بن صالح كاتبُ الليث، وشيخه «عبد الله» على هذا هو ابن وهب)، وقال في «النكت الظراف» (١٢/١١٣) بعد ذكر كلام الإسماعيلي: (قلتُ: فاقتضى كلامه أنَّ «أبا صالح» هو عبد الله بن صالح كاتب الليث، و«عبد الله» هو ابن وهب، وهو خلاف ما ذهب إليه المِزِّيُّ في الموضعين، والذي ذهب إليه المِزِّيُّ سبق إليه أبو علي الجيَّاني، وذكر أنَّه في رواية ابن السكن عن الفربريِّ، وهو الذي يترجَّح).

(٣) حديث معمر عند البخاري في «صحيحه» (٦٠٧٩) وغيره.

(٤) في (ب): (في).

(٥) يعني: ابن يزيد الأيليَّ.

(٦) في (ت): (التعليق).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (١/٥٨٤).

المعجمة وضمِّها -كذا ذكره ابن دريد(١)- وتخفيف الميم، وفي آخره دالٌ مهملةٌ.

وقال شيخنا مجد الدين في «قاموسه»: («وبَرْكَ الغِمَاد»: مثلَّثة الغين؛ الفتح عن القزَّاز(٢)، موضع، أو هو أقصى معمور الأرض، عن ابن عُلَيم في «الباهر»)، انتهى(٣).

وفي «سيرة ابن هشام»: عن ابن إسحاق، عن الزُّهريِّ، عن عروة، عن عائشة قصَّة الهجرة، وفيها: (استأذن أبي أبو بكر رسولَ الله ﷺ في الهجرة، فأذن له، فخرج أبو بكر مُهاجرًا حتَّى إذا سار يومًا أو يومين؛ لقيه ابن الدُّغُنَّة أخو بني الحارث بن بكر(٤) بن عبد مناة بن كنانة، وهو يومئذٍ سيِّد الأحابيش...) الحديث، انتهى[السيرة١/٤١٠]، وهذا سند صحيح، وأقلُّ ما يقال فيه: إنَّه حسن، وفوق الحسن، كما قدَّمته في ترجمة مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار صاحب «المغازي»[ح١٤٦٨].

وبين (بَرْكَ الغِمَاد) وقولِ عائشة تباينٌ كثيرٌ، ولعلَّ وجه الجمع بين كلامها وبين كلام مَن ذَكَر (بَرْكَ الغِمَاد): ما ذَكَرَه أبو إسحاق ابن الأمين في حواشيه على «استيعاب ابن عبد البَرِّ» في ترجمة عمَّار بن ياسر، فإنَّه قال تجاه قوله: (سَعَفَات هجر)[الاستيعاب٤٨٣] ما لفظه: (في «العين»: سَعَفَات هجر: نخل، وقال الحربيُّ: سَعَفَات هجر: موضع تباعد؛ مثل: حوض الثَّعلب، ومَدَر الفلفل، وبَرْكَ الغِمَاد)، فيكون قولها: (حتَّى إذا بلغ بَرْكَ الغِمَاد) تعني: مكانًا بعيدًا، فـ(بَرْكَ الغِمَاد) عَلَمٌ على ما ذكروه وعلى المكان البعيد، أو المراد: ما ذكره في «القاموس» عن ابن عُلَيم، والله أعلم، أو يقال: إنَّ حديث «الصَّحيح» فيه زيادةٌ على حديث «السِّيرة»، فيُؤخَذ بها، والله أعلم.

قوله: (لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغِنَةِ): اعلم أنَّ (ابن الدَّغِنَة) اسمُه مالكٌ، كذا عنِ السُّهيليِّ[الروض٢/١٢٧]، وقد تقدَّم أعلاه أنَّه أخو بني الحارث بن بكر(٥) بن عبد مناة بن كنانة، ولا أعلم له إسلامًا، وقال بعضُهم:

(١) انظر «جمهرة اللغة» (٢/٦٧٠).

(٢) في المطبوع من «القاموس»: (الفرَّاء)، وقال الزبيدي في «تاج العروس من جواهر القاموس» مادَّة (غمد): (والفتح عن القزاز في «جامعه»، وفي بعض النسخ: الفرَّاء).

(٣) انظر «القاموس المحيط» مادَّة (غمد).

(٤) هكذا بزيادة: (بن بكر)، وهو الذي في «البداية والنهاية» لابن كثير (٣/١١٧) تبعًا لنسخته من ابن إسحاق، ولا يصحُّ؛ لأنَّ بكرًا هو أخو الحارث، لا أبوه، وهو الذي في «سيرة ابن هشام» (١/٣٧٢)، وانظر «أنساب الأشراف» (١/٨٤)، «نسب قريش» لمصعب الزبيري (ص٩).

(٥) هكذا بزيادة: (بن بكر)، وهو الذي في «البداية والنهاية» لابن كثير (٣/١١٧) تبعًا لنسخته من ابن إسحاق، ولا يصحُّ؛ لأنَّ بكرًا هو أخو الحارث، لا أبوه، وهو الذي في «سيرة ابن هشام» (١/٣٧٢)، وانظر «أنساب الأشراف» (١/٨٤)، =

(ربيع[(١)] بن رُفَيع)، انتهى[التنقيح٢/٥١٢].

قال بعضُ الحُفَّاظ المصريِّين[(٢)]: (وَهِمَ مَن زعم أنَّه ربيعة بن رُفَيع؛ لأنَّ ذاك يقال له: ابن الدَّغِنَةِ، ويقال له: ابن الدغة[(٣)]، وهو الذي قتل دريدَ بن الصِّمَّة، وفي الصَّحابة أيضًا: حابس ابن دُغُنَّة، وهو ثالث)، انتهى[هُدى٢٩٧]، وهو حابس ابن دُغُنَّة الكلبيُّ، له في (أعلام النُّبوَّة)، وله صحبةٌ، ذكره ابنُ عبدِ البَرِّ، وذكره غيرُه عنه[(٤)]، وأمَّا ربيعةُ بن رُفَيع بن أُهْبان بن ثعلبة السُّلَميُّ، الذي يقال له: ابن الدُّغُنَّة، وهي أمُّه، شهد حُنينًا، وقَتل هو دريدَ بن الصِّمَّة يومئذٍ، ذكر قصَّته ابنُ عبد البَرِّ في «استيعابه» في ترجمة ربيعة هذا[(٥)].

و(الدَّغِنَة): بفتح الدَّال المهملة، ثمَّ غين معجمة مكسورة، ثمَّ نون مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، كذا للكافَّة، وعند المروزيِّ بفتح الدَّال والغين، قال الأَصيليُّ: كذا قرأه لنا[(٦)]، وقيل: إنَّما كان ذلك؛ لأنَّه في لسانه استرخاءٌ لا يملكه، وعند القابسيِّ: (الدُّغُنَّة)، قال ابنُ قُرْقُول: (والصَّوابُ فتح الدَّال، وكسر الغين، وتخفيف النُّون، وحكى الجيَّانيُّ فيه الوجهين، ثمَّ قال: ويقال: الدَّغْنة، و«الدَّثِنة» وتُسكَّن الثَّاء أيضًا، والدَّغْنُ: الدَّجْنُ إذا أمطر، والدَّثِنَةُ: الكثيرة اللَّحم المسترخية[(٧)]) [المطالع3/٦٢-٦٣] انتهى.

قوله: (**وَهُوَ سَيِّدُ القَارَةِ**): هو بتخفيف الرَّاء، القبيلة المعروفة.

قوله: (**لَا يَخْرُجُ وَلَا يُخْرَجُ**): الأولى: مبنيٌّ للفاعل، والثانية: مبنيَّة للمفعول، وهذا ظاهر.

قوله: (**تَكْسِبُ المَعْدُومَ**): تقدَّم الكلام عليه أوَّل هذا التَّعليق، وكذا (**وَتَحْمِلُ الكَلَّ**)، وكذا (**تَقْرِي الضَّيْفَ**)، وكذا (**وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الحَقِّ**)[ح٣].

تنبيه: وصفَ ابنُ الدَّغنة أبا بكر بما وصفَتْ به خديجةُ رضي الله عنها النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم في ابتداء الوحي، لمَّا

= «نسب قريش» لمصعب الزبيري (ص٩).

(١) في (أ) فوقه: (كذا)، وفي المطبوع من «التنقيح»: (ربيعة).

(٢) في (ب): (العصريين).

(٣) هكذا في النسخ: (ابن الدغة)، وفي مصدره: (ابن لدغة).

(٤) انظر «الاستيعاب» (ص١٧٥)، «تجريد أسماء الصحابة» (١/٩٤)، «الإصابة» (١/٢٧١).

(٥) انظر «الاستيعاب» (ص٢٣٢)، «أسد الغابة» (٢/٦١).

(٦) زاد في (ب): (بالتَّاء)، وهو تحريفٌ.

(٧) انظر «تقييد المهمل» (١/٢٤٧-٢٤٨).

قال لها: «لقد خشيتُ على نفسي»[خ٣م١٦٠]، وأيُّ شرفِ أخلاقٍ أعظمُ مِن أن يُوصَف بما[1] وُصِف به ﷺ، وكلُّ هذه مِن بركاتِه ﷺ وتعليمِه -إمَّا بالحال أو بالمقال- وتأديبِه.

قوله: (وَأَنَا لَكَ جَارٌ) أي: مُجِير مُؤَمِّن[2].

سؤال: وهو أنْ يُقال: إنَّه ﷺ لمَّا رجع من الطائف وأراد أن يدخل مكَّة؛ أرسل إلى الأخنس ابن شَرِيق -والأخنس لقب له، واسمه أُبَيٌّ، أسلم وصحب، وهو قديم الوفاة[3]-، ليُجيره، فقال: (أنا حليف، والحليف لا يُجير)، فكيف أجار ابن الدَّغنة أبا بكر؟

وجوابه: أنَّ ابن الدَّغنة من القَارة، كما في «الصَّحيح»، والقَارة وإن لم تكن من قريش على الصَّحيح إلَّا أنَّها عَضَل والدِّيش ابنا الهُون بن خزيمة، وسُمُّوا قارة؛ لاجتماعهم والتفافهم[4] لمَّا أراد ابن الشَّدَّاخ أنْ يفرِّقهم في بني كنانة[5]، وخزيمة هو ابن مُدْركة بن إلياس بن مضر، فالهُون وكنانة وأَسَد إخوةٌ[6]، فهو قرشيٌّ على قول[7]؛ لأنَّ قريشًا هم ولد النَّضر بن كنانة على الصَّحيح من أربعة أقوال، وهو قول أكثر النَّسَّابين[8]، وقيل: إنَّ قريشًا فِهرٌ[9]، وقيل: إلياس، وقيل: مضر[10]، ولئنْ قلنا: بأنَّه ليس من قريش؛ إلَّا أنَّه قريبهم يجتمع معهم بعد ذلك، والله أعلم، انتهى.

والذي يظهر أنَّ الحليف يجير[11]، ولولا أنَّ له الإجارة؛ لما سألها منه ﷺ.

وأمَّا قول سُهَيل بن عمرو -وقد أسلم في الفتح وصحب-: (إنَّ بني عامر لا تُجِير على بني كعب) فالذي يظهر أيضًا أنَّ لهم الإجارةَ، ولولا أنَّ لهم ذلك؛ لما سأله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سهيلًا، والذي أجاب به الأخنس -وكذا سهيل- جوابٌ إقناعيٌّ، لا جوابٌ صحيحٌ على ما ظهر لي، ولم أر فيه كلامًا لأحدٍ،

---

(١) في (ب): (لها)، وهو تحريفٌ.

(٢) في (ب): (مؤمل)، وهو تحريفٌ.

(٣) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١١/١).

(٤) في (ب): (واتفاقهم).

(٥) انظر «جمهرة اللغة» (٧٩٥/٢)، «الصحاح» مادَّة (عضل).

(٦) انظر «جمهرة أنساب العرب» (ص١١).

(٧) (على قول): ليس في (ب).

(٨) انظر «عجالة المبتدي» (ص١٠٣).

(٩) انظر «جمهرة أنساب العرب» (ص١٢).

(١٠) انظر «شرح مسند الشافعي» للرافعي (١٣٨/٤-١٣٩)، «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» (٢١٥/٩).

(١١) في (ب): (بخير)، وهو تصحيفٌ.

إلَّا أنَّ السؤال والجواب في كلام السُّهيليِّ[١]، وأقرَّهما على قوليهما[٢]، وفيهما نظر، والله أعلم[٣].

قوله: (لَا يَخْرُجُ مِثْلُهُ وَلَا يُخْرَجُ): تقدَّم مثله، والأولى: مبنيَّة للفاعل، والثانية: للمفعول، و(مثلُه): مرفوع فاعل، والله أعلم/. [١/٢٨٨أ]

قوله: (فَأَنْفَذَتْ): هو بالذَّال المعجمة والفاء، أي: أجازت وأمضت.

قوله: (وَآمَنُوا أَبَا بَكْرٍ): هو بمدِّ الهمزة، وفتح الميم، وهذا ظاهر.

قوله: (وَلَا يُؤْذِينَا): كذا هو بإثبات الياء في أصلنا على النَّفي.

قوله: (وَلَا يَسْتَعْلِنُ): هو بالرَّفع معطوف على (يُؤْذِينَا)، وفي أصل الدِّمياطيِّ: مجزوم[٤].

قوله: (أَنْ يَفْتِنَ): هو ثلاثيٌّ ورباعيٌّ، (أَبْنَاءَنَا): منصوب مفعول، و(نِسَاءَنَا): معطوف عليه، وكذا الثَّانية الآتية.

قوله: (فَطَفِقَ): تقدَّم فيها لغتان؛ الكسرُ والفتحُ في الفاء[ح١٩٨].

قوله: (ثُمَّ بَدَا) أي: ظهر، وهو غير مهموز، وهذا معروف.

قوله: (فَابْتَنَى مَسْجِدًا): هذا أوَّل مسجد بُنِي بعد المبعث، كما قدَّمتُه[ح٤٧٦].

قوله: (بِفِنَاءِ دَارِهِ): (الفِناء) بكسر الفاء، وبالمدِّ: ما بين أيدي المنازل والدُّور من البراح.

قوله: (فَيَتَقَصَّفُ): هو بالقاف المفتوحة، ثمَّ صاد مهملة مشدَّدة مفتوحة، ثمَّ فاء، وفي رواية القابسيِّ: (تتقصَّف[٥]) أي: يزدحمْنَ[٦].

قوله: (وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ): (إنَّه): بكسر الهمزة، وهو ظاهر، وهو معطوف على[٧] (إنَّا) التي قبل هذه.

---

(١) لم أقف على قول السهيليِّ، وقد قال المؤلِّف في «نور النبراس» تحقيق وداد عبد الجبار (ص٢٢٤): (ثمَّ اعلم أنَّ السهيليَّ سأل عن قوله: «أنا حليف والحليف لا يجير» وأجاب عنه، ولكن لم يسأل عن قول سهيل بن عمرو: إنَّ بني عامر لا تجير على بني كعب).

(٢) في (ب) و(ت): (قولهما)، وقوله: (وأقرهما) الضمير فيه إن عاد على السهيلي؛ فإنَّه لم يسأل ويجيب إلَّا على قول الأخنس، كما سلف من كلام المصنف في «نور النبراس» في التعليق السابق، وإن عاد على النبيِّ ﷺ؛ ففيه نظر، والله أعلم.

(٣) انظر «نور النبراس» تحقيق وداد عبد الجبار (ص٢٢٣-٢٢٤).

(٤) وكذا في «اليونينيَّة».

(٥) كذا في النسختين، وفي (ت) مهملة، وفي «المشارق»: (تنقصف)، وفي «المطالع»: (ينقصف)؛ كلاهما بالنون.

(٦) انظر «مشارق الأنوار» (٢/٤٣٣)، «مطالع الأنوار» (٥/٣٧٧).

(٧) (على): مثبت من (ت).

قوله: (ذِمَّتَكَ) أي: أمانَك وعهدَك.

قوله: (أَنْ نُخْفِرَكَ): هو رباعيٌّ، بضمِّ النُّون، وكسر الفاء، يقال: أخفره؛ إذا نقض عهده ولم يفِ له به، وخفره؛ إذا وفى له بعهده(١).

قوله: (الِاسْتِعْلَانَ): منصوب مفعول اسم الفاعل، وهو (مقِرٌّ).

قوله: (أُخْفِرْتُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي: نُقِضَ عهدي ولم يُوفَ لي به.

قوله: (جِوَارَكَ): تقدَّم قريبًا أنَّ الجِوار؛ بالكسر والضَّمِّ، وكذا قوله: (وَأَرْضَى بِجِوَارِ اللهِ)، وتقدَّم ما هو.

قوله: (سَبْخَةٌ): هي بفتح السِّين المهملة، والباء ساكنة، كذا في أصلنا، وفي نسخة الدِّمياطيِّ: بفتحها(٢)؛ كلاهما بالقلم، وهي بهما: أرض ذات نزٍّ وملح، والجمع: سباخ، قاله مجد الدين شيخنا في «القاموس»[سبخ]، وقال الجوهريُّ: (السَّبَخة -يعني: بالفتح-: واحدةُ السِّبَاخ، وأرضٌ سَبِخَةٌ -بكسر الباء-: ذات سِبَاخ) انتهى، وفي «المطالع»: (أرض سبَخة وسَبْخة(٣): الأرض المالحة، وجمعها: سِبَاخ، فإذا وصفت بها الأرض؛ قلت: سبِخة؛ بالكسر)[مطالع٥/٤٤١].

قوله: (بَيْنَ لَابَتَيْنِ): (اللَّابتان) بغير همز، وأصلها الواو: الحرَّتان، والحرَّة: أرض تركبها حجارة سود(٤)، واللَّابة: الطَّرَف(٥).

قوله: (عَلَى رِسْلِكَ): بفتح الرَّاء وكسرها؛ فمعنى الكسر: التُّؤَدة، والفتح: اللِّين والرِّفق، وأصله: السير اللَّيِّن، وقد تقدَّم[ح٥٦٧].

قوله: (بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي(٦)): تقدَّم الكلام على التَّفدية بالأبوين أو بأحدهما(٧)[ح٩٧٩]، وسيجيء في (أُحُد)[ح٤٠٥٤].

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (خفر)، «مطالع الأنوار» (٢/٤٧١).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ كما في هامش «اليونينيَّة».

(٣) كذا ضبطه المصنِّف، وفي المطبوع من مصدره: (سَبِخة وسَبَخة).

(٤) انظر «الصحاح» مادَّة (لوب).

(٥) قال الخليل في «العين» (٨/٣٣٨) في تفسير (اللَّابة): (وإنَّما جرى هذا أوَّل مرَّة بالمدينة، وهي بين حرَّتين، فلمَّا تمكَّن هذا الكلام؛ جرى على أفواه الناس في كلِّ بلدةٍ، فصار كأنَّه بين حدَّين).

(٦) قوله: (وأمي): ليس في «اليونينيَّة» و(ق).

(٧) في (ب): (أحدهما).

قوله: (وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ): تقدَّم[ح٢١٣٨] أنَّ إحداهما هي القصواء التي هاجر عليها رسول الله ﷺ، ويقال: الجدعاء، وهذا في (غزوة الرَّجيع) في «البخاريِّ»[ح٤٠٩٣].

٢٢٩٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدَّيْنُ فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ فَضْلًا؟» فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدَيْنِهِ وَفَاءً؛ صَلَّى، وَإِلَّا؛ قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ؛ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوُفِّيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دَيْنًا؛ فَعَلَيَّ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا؛ فَلِوَرَثَتِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيرٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وتقدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وتقدَّم (عُقَيل): أنَّه ابنُ خالد الأيليُّ، وتقدَّم (ابْن شِهَاب): أنَّه الزُّهريُّ مُحمَّدُ بن مسلم، وتقدَّم (أَبُو سَلَمَة): أنَّه عبد الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وتقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر.

قوله: (فَلَمَّا فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ...) إلى آخره: تقدَّم الكلام عليه مُطوَّلًا في أوائل (الحوالات)[ح٢٢٨٩].

❋❋❋

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

٣٩ - كِتَابُ الوَكَالَة

١ - بابٌ فِي وَكَالَةِ الشَّرِيكِ الشَّرِيكَ فِي القِسْمَةِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا فِي هَدْيِهِ، ثُمَّ أَمَرَهُ بِقِسْمَتِهَا

(كِتَابُ الوَكَالَةِ)... إلى (كِتَاب الحَرْثِ).

(الوَكَالَة): بفتح الواو وكسرها(١).

قوله: (وَكَالَةُ الشَّرِيكِ الشَّرِيكَ): (الشَّريك) الأوَّل: مجرور بالإضافة، والثَّاني: منصوب على أنَّه مفعول المصدر؛ وهو (وكالة).

قوله: (وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيًّا فِي هَدْيِهِ): سيأتي الكلام على ذلك في (الشَّركة) بما فيه[ح٢٥٠٥].

٢٢٩٩ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجِلَالِ البُدْنِ الَّتِي نُحِرَتْ وَبِجُلُودِهَا.

قوله: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، وتقدَّم (ابْن أَبِي نَجِيحٍ): أنَّ اسمَه عبدُ الله مُتَرجَمًا[ح٧٢]، واسمُ أبي نَجِيح يَسار، وهو مولى الأخنس بن شَرِيق.

قوله: (نُحِرَتْ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وفي نسخة: (نَحَرْتُ): مبنيٌّ للفاعل، والتاء: مضمومة للمتكلِّم(٢).

٢٣٠٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ، فَبَقِيَ عَتُودٌ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «ضَحِّ بِهِ أَنْتَ».

قوله: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ): تقدَّم غير مرَّة أنَّه ابنُ سعدٍ، الإمامُ العَلَمُ المشهورُ، وقد قدَّمتُ ترجمته، ومن جملتها: أنَّ الشافعيَّ الإمامَ قال: (هو أفقه من مالكٍ، إلَّا أنَّ أصحابَه أضاعوه)(٣)[ح٨٢]، و(يَزِيد):

---

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (وكل).

(٢) وبهما ضبط في «اليونينيَّة» و(ق).

(٣) «تاريخ مدينة دمشق» (٣٥٨/٥٠).

تقدَّم أنَّه ابنُ أبي حَبِيب، وتقدَّم (أَبُو الخَيْرِ): أنَّه مرثَدُ بن عبد الله اليَزَنيُّ.

قوله: (فَبَقِيَ عَتُودٌ): هو بفتح العين المهملة، ثمَّ مثنَّاة فوق مضمومة، وفي آخره دال مهملة؛ وهو الجَذَع من المعز؛ إذا بلغ السِّفاد؛ وجمعه: عِتْدان، وعُدَّان(١)، وأعتدة، وفي «الصِّحاح»: (العَتُود: ما رَعَى وقَوِي وأتى عليه حولٌ)، وقد تقدَّم(٢).

٢ - بابٌ إِذَا وَكَّلَ المُسْلِمُ حَرْبِيًّا فِي دَارِ الحَرْبِ، أَوْ فِي دَارِ الإِسْلَامِ؛ جَازَ

٢٣٠١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ: **حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ المَاجِشُونِ**، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: **كَاتَبْتُ أُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ** كِتَابًا: أَنْ يَحْفَظَنِي **فِي صَاغِيَتِي** بِمَكَّةَ، وَأَحْفَظَهُ فِي صَاغِيَتِهِ بِالمَدِينَةِ، فَلَمَّا ذَكَرْتُ الرَّحْمَنَ؛ قَالَ: لَا أَعْرِفُ الرَّحْمَنَ، كَاتِبْنِي بِاسْمِكَ الَّذِي كَانَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، فَكَاتَبْتُهُ عَبْدَ عَمْرٍو، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ؛ خَرَجْتُ **إِلَى جَبَلٍ لِأُحْرِزَهُ** حِينَ نَامَ النَّاسُ، فَأَبْصَرَهُ بِلَالٌ، فَخَرَجَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى مَجْلِسِ الأَنْصَارِ، **فَقَالَ: أُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ**، لَا نَجَوْتُ إِنْ نَجَا أُمَيَّةُ، **فَخَرَجَ مَعَهُ فَرِيقٌ مِنَ الأَنْصَارِ** فِي آثَارِنَا، فَلَمَّا خَشِيتُ أَنْ يَلْحَقُونَا؛ **خَلَّفْتُ لَهُمُ ابْنَهُ؛ لِأَشْغَلَهُمْ**، فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ أَبَوْا حَتَّى يَتْبَعُونَا، وَكَانَ رَجُلًا ثَقِيلًا، فَلَمَّا أَدْرَكُونَا؛ قُلْتُ لَهُ: ابْرُكْ، فَبَرَكَ، **فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ نَفْسِي** لِأَمْنَعَهُ، **فَتَخَلَّلُوهُ بِالسُّيُوفِ** مِنْ تَحْتِي حَتَّى **قَتَلُوهُ، وَأَصَابَ أَحَدُهُمْ رِجْلِي بِسَيْفِهِ**، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُرِينَا ذَلِكَ الأَثَرَ فِي ظَهْرِ قَدَمِهِ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: سَمِعَ يُوسُفُ صَالِحًا، وَإِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ.

قوله: (**حَدَّثَنِي يُوسُفُ بْنُ المَاجِشُونِ**): هو بكسر الجيم، وقد تقدَّم ضبطُه، وما هو[ح٩١٣]، والله أعلم.

قوله: (**كَاتَبْتُ أُمَيَّةَ بْنَ خَلَفٍ**): وهو كافرٌ معروفٌ، قُتِل ببدر على كفره، وجدُّه: اسمُه وَهْبُ بن حذافة بن جُمَح القرشيُّ الجُمَحيُّ، وقد تقدَّم.

قوله: (**فِي صَاغِيَتِي**): هو بالصَّاد المهملة، وبعد الألف غين معجمة، ثمَّ مثنَّاة تحت مفتوحة، ثمَّ مثنَّاة فوق، ثمَّ ياء الإضافة، وصاغية الرجل: خاصَّتُه المائلون إليه(٣).

قوله: (**إِلَى جَبَلٍ لِأُحْرِزَهُ**): هو بالجيم والموحَّدة المفتوحتين، كذا في أصلنا، وفي بعض أصولنا

---

(١) كذا ضبطه المصنِّف بالقلم، والذي في «مطالع الأنوار» (٣٧٢/٤): (عِدَّان)، وفي «الصحاح» و«القاموس» وغيرهما مادَّة (عتد): (والجمع: أعتدة وعِدَّان، وأصله: «عِتدان» فأُدْغم).

(٢) لم يتقدَّم.

(٣) انظر «مطالع الأنوار» (٢٩٨/٤).

الدِّمشقيَّة: (خيل) بالخاء المعجمة، وبالمثنَّاة تحت، وفي نسخة مثل أصلنا، ولم أر ذلك في «المطالع»، و(أُحرز): رباعيٌّ/. [١/٢٨٨ب]

قوله: (فَقَالَ: أُمَيَّةُ بْنُ خَلَفٍ): يجوز نصبه على الإغراء، أي: عليكم أميَّة، ويجوز رفعه، أي: هذا أميَّة[(١)]، فيكون خبر مبتدأ محذوف، وقد عمل الآن في أصلنا: بالرَّفع.

قوله: (فَخَرَجَ مَعَهُ فَرِيقٌ مِنَ الأَنْصَارِ): سيأتي من عُرِفَ منهم في (قتل أميَّة).

قوله: (خَلَّفْتُ لَهُمُ ابْنَهُ): ابن أميَّة بن خلف اسمه عليٌّ، كذا هو مسمًّى في السيرة، وسيأتي أنَّه قتله عمَّار بن ياسر[(٢)].

قوله: (لِأَشْغَلَهُمْ): يقال: شَغَلَه يَشغَلُه؛ هو بفتح أوَّله وثالثه، ولا يقال: رباعيٌّ إلَّا في لغة رديئة[(٣)]، وقد تقدَّم[ح١١٨].

قوله: (فَتَجَلَّلُوهُ[(٤)] بِالسُّيُوفِ): هو بالخاء في أصلنا، قال ابن قُرْقُول: (بالجيم للأَصيليِّ وأبي ذرٍّ، وعند الباقين: بالخاء)، قال ابن قُرْقُول: (وهو أظهر؛ لقول عبد الرَّحمن: «فَأَلْقَيْتُ عَلَيْهِ نَفْسِي»، فكأنَّهم أدخلوا سيوفهم خلاله حتى وصلوا إليه، وطعنوا بها من تحته؛ من قولهم: خلَّلته بالرمح واختللته[(٥)]، أي: طعنته، ومعنى[(٦)] الرِّواية الأخرى: عَلَوه وغَشَوه بها، يقال: تجلَّل الفحل النَّاقة: علاها)[مطالع٢/١٣١].

قوله: (حَتَّى قَتَلُوهُ): في «الاستيعاب» في ترجمة خُبَيب بن إسَاف بن عِنَبَة: أنَّه هو الذي قتل أميَّة بن خلف[(٧)]، وقال أيضًا في ترجمة خارجة بن زيد بن أبي زهير: (قال ابنُ إسحاق: قَتل أميَّةَ بنَ خلف رجلٌ من الأنصار من بني مازن، وقال ابنُ هشام: ويُقَال قتله معاذُ ابن عفراء، وخارجةُ بن زيد، وخُبَيبُ بن إسَاف؛ اشتركوا فيه، قال ابنُ إسحاق: وابنُه عليُّ بن أميَّة قَتله عمَّار بن ياسر[السيرة٢/٣٢٧]؛ يعني: يومئذٍ

(١) وبهما ضبط في «اليونينيَّة».

(٢) انظر «سيرة ابن هشام» (٢/٣٢٧).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (شغل).

(٤) كذا في النسختين، وهي في (ت) مهملة، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (فتخلَّلوه).

(٥) في النسخ: (أخللته)، والمثبت من مصدره وكتب اللغة، وانظر «العين» (٤/١٤١).

(٦) في النسخ تبعًا لـ«المطالع»: (ومنه)، والمثبت موافق لما في نسخةٍ من «المطالع» كما ذكر محقِّقه، وهو الموافق لما في «المشارق» (١/٣٢٧).

(٧) انظر «الاستيعاب» (ص٢١١).

ببدر)، انتهى[الاستيعاب٢٠١]، وقال في «الاستيعاب» في ترجمة بلال: (قَتل أميَّة بن خلف)(١)، وفي «المستدرك» في ترجمة رافع بن مالك الزُّرَقيِّ: أنَّه طعنه بالسَّيف[ك٣/٢٣٢]، فلعلَّ هؤلاء الجماعة الذين ذكرتهم اشتركوا في قَتله؛ وهم: خُبَيب بن إِسَاف بن عِنَبَة، وخارجة بن زيد بن أبي زهير، ومعاذ ابن عفراء، وبلال، ورافع بن مالك الزُّرَقيُّ، والله أعلم.

قوله: (وَأَصَابَ أَحَدُهُمْ رِجْلِي بِسَيْفِهِ): الذي أصاب رِجل عبد الرَّحمن لا أعرفه بعينه، والظَّاهر أنَّه أحد الذين اشتركوا في قَتله، وقد قدَّمتهم أعلاه، وقد قال بعض الحفَّاظ العصريِّين: (وفي «البلاذريِّ» عن إبراهيم بن سعد وغيره: أنَّ الذي تخلَّله بالسَّيف من تحت عبد الرَّحمن هو الحُباب(٢) بن المنذر، وأنَّه أصاب رِجل عبد الرَّحمن(٣))[هُدى٢٩٨].

قوله: (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: سَمِعَ يُوسُفُ صَالِحًا وَإِبْرَاهِيمُ أَبَاهُ): إنَّما قال ذلك البخاريُّ؛ لأنَّ يوسفَ بن الماجِشون عنعن في روايته(٤) عن صالح، فنبَّه البخاريُّ على سماعه منه؛ خشيةَ العنعنة(٥)، وألَّا يُظنَّ أنَّه لم يلقَهُ وشرطُه اللِّقاء، وكذلك إبراهيم بن عبد الرَّحمن سمع من أبيه؛ خشيةَ ما ذكرتُه، ويوسف بن الماجِشون وكذا إبراهيمُ بن عبد الرَّحمن ليسا مدلِّسين؛ فاعلمه.

وقوله: (قال أبو عبد الله...) إلى آخره: هو في بعض الرِّوايات، وفي بعضها ليست فيها(٦)، و(أبو عبد الله): هو البخاريُّ، وهذا مشهورٌ.

٣- بابُ الوَكَالَةِ فِي الصَّرْفِ وَالمِيزَانِ، وَقَدْ وَكَّلَ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ فِي الصَّرْفِ

٢٣٠٢- ٢٣٠٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ المَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُمْ بِتَمْرٍ جَنِيبٍ، فَقَالَ: «أَكُلُّ تَمْرِ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ، بِعِ الجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا»، وَقَالَ فِي المِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ.

(١) انظر «الاستيعاب» (ص٨٣).
(٢) في (ب): (الخباب)، وهو تصحيفٌ.
(٣) انظر «أنساب الأشراف» (١/٢١٦-٢١٧).
(٤) في النسخ: (رواية).
(٥) أي: التدليس والانقطاع.
(٦) هو ثابتٌ في رواية أبي ذرٍّ عن المستملي.

قوله: (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا (المسيَّب) والد سعيد؛ بفتح يائه وكسرها، بخلاف غيره، فإنَّه لا يجوز فيه إلَّا الفتح.

قوله: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّ (أبا سعيد) سَعْدُ بن مالك بن سنان، وأنَّ (أبا هريرة) عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ على الأصحِّ.

قوله: (اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ): تقدَّم في (باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه) أنَّ هذا الرجل سواد بن غزيَّة بن وهب البلويُّ البدريُّ حليف الأنصار، وقيل: مالك بن صعصعة الخزرجيُّ، ذكره الخطيب(١)، وجزم ابن بَشْكُوال بالأوَّل[الغوامض١/١٩٠].

قوله: (جَنِيبٍ): هو بفتح الجيم، وكسر النُّون، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ موحَّدة، تقدَّم[ح٢٢٠١]، وأنَّه الطَّيِّبُ، وكذا تقدَّم (الجَمْعَ) ضبطًا، وأنَّه كلُّ ما(٢) لا يعرف له اسم من التَّمر، وأنَّه فُسِّر في «مسلم» بـ(الخلط(٣) من التَّمر)[م١٥٩٥] أي: المختلط، وحكى المطرِّز: أنَّ الجمعَ نخلُ الدَّقَل[المغرب١/١٥٨].

٤ - بابٌ إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوِ الوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ؛ ذَبَحَ أَوْ أَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيهِ الفَسَادَ

قوله: (بَابٌ إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوِ الوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ...) إلى آخر الترجمة: قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد الحديث محذوفَ الإسنادِ: (ترجم على أنَّ الذَّبيحة إذا بَعَثَ عليها قصدُ الإصلاح في مَحلٍّ يُخَاف عليها الفساد؛ لم يكن الفاعل لذلك متعدِّيًا، ثمَّ أتى بحديث الجارية وما فيه تعرُّضٌ لحكم فعلها ابتداء؛ هل حكم بأنَّه تعدٍّ أم لا؟ وغايته: أنْ أباح أكلَ الشَّاة لمالكها، فقال: «كلوها»، لكن قد تقدَّم للبخاريِّ أنَّ من ذبح متعدِّيًا؛ فذبيحته ميتة(٤)، فمن ههنا يؤخذ أنَّها غير متعدِّية؛ لأنَّه حلَّلها، وأمَّا إذا بنينا على أنَّ ذبيحة التَّعدِّي(٥) لا تَجِيْفُ؛ فما منه دليل على التَّرجمة، والله أعلم)[المتواري٢٦٢].

٢٣٠٤ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ المُعْتَمِرَ قَالَ: أَنْبَأَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرْعَى بِسَلْعٍ، فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةٌ لَنَا بِشَاةٍ مِنْ

---

(١) انظر «الأسماء المبهمة» (ص٣٧٤).

(٢) (كل ما): سقط من (ب).

(٣) في (ب): (ما يخلط).

(٤) سيأتي في «الصحيح» قبل الحديث (٥٥٤٣).

(٥) (التَّعدي): سقط من (ب).

غَنَمِنَا مَوْتًا، فكَسَرَتْ حَجَرًا، فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ أُرْسِلَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَنْ يَسْأَلُهُ، وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَاكَ، أَوْ أَرْسَلَ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا، قَالَ عُبَيْدُ اللهِ: فَيُعْجِبُنِي أَنَّهَا أَمَةٌ، وَأَنَّهَا ذَبَحَتْ.

تَابَعَهُ عَبْدَةُ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا[(١)] إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: سَمِعَ الْمُعْتَمِرَ): (إسحاق بن إبراهيم) هذا: الظَّاهر أنَّه ابنُ راهُوْيَه، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ في «الكمال»[٨/٤٤١] للحافظ عبد الغنيِّ في الآخذين عن مُعتمر بن سليمان: ابنَ راهُوْيَه، والله أعلم، ولم يَذْكُر أحدًا فيهم اسمه (إسحاق بن إبراهيم) سواه.

قوله: (سَمِعَ الْمُعْتَمِرَ): تقدَّم أعلاه أنَّه ابن سليمان، وقد قدَّمتُ ترجمتَه[ح١٢٩].

قوله: (أَنْبَأَنَا عُبَيْدُ اللهِ): هذا هو عُبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تقدَّم مرارًا.

قوله: (أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ): هذا الابنُ قال شيخُنا الشَّارحُ: (اختُلِف فيه؛ فذُكِر في «الأطراف» في ترجمة عبد الله بن كعب[(٢)]، وذكره البخاريُّ أيضًا في موضعٍ آخَرَ، فسمَّاه عبدَ الرَّحمن) انتهى[التوضيح١٥/١٦٨]، وقد رأيتُ هذا الحديثَ في «أطراف الحافظ جمال الدين المِزِّيِّ» شيخِ شيوخِنا في ترجمة عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه، ولم أرَه في ترجمة عبدِ الرَّحمن بن كعب بن مالك عن أبيه[(٣)] فليُعلم.

قوله: (بِسَلْعٍ): هو بفتح السِّين، وإسكان اللَّام، وبالعين المهملتين: جُبيل بسوق المدينة، ووقع لابن سهل: بفتح اللَّام وسكونها، وذكر أنَّه رواه بعضهم: بغين معجمة، وكلُّه خطأ[(٤)]، وقد تقدَّم[ح١٠١٣].

[قوله: (فَأَبْصَرَتْ جَارِيَةٌ لَنَا): هذه الجارية لا أعلم أحدًا سمَّاها][(٥)].

قوله: (وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ): (أنَّه): بفتح الهمز، وهذا ظاهر، ورأيته بخطِّ شيخنا الأستاذ أبي جعفر: بكسر الهمزة بالقلم.

---

(١) كذا في النسختين و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (حدَّثني)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٢) انظر «تحفة الأشراف» (٨/٣١٤).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٥٦٣): (جزم المِزِّيُّ في «الأطراف» بأنَّه عبدُ الله، لكن روى ابنُ وهب عن أسامةَ بنِ زيد، عنِ ابن شهاب، عن عبد الرَّحمن بن كعب بن مالك، عن أبيه طَرَفًا مِن هذا الحديث؛ فالظاهر أنَّه عبدُ الرحمن).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٥٨٧).

(٥) ما بين معقوفين جاء في النسخ لاحقًا بعد قوله: (الهمزة بالقلم)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة».

قوله: (عُبَيْدُ اللهِ): تقدَّم أنَّ هذا عُبَيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب أعلاه، المذكور في السند.

قوله: (تَابَعَهُ عَبْدَةُ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): الضمير في (تابعه) يعود على المُعْتَمِر؛ وهو ابنُ سليمان، كما ذكرتُه لك، و(عَبْدة) بإسكان الموحَّدة، وهو ابنُ سليمان، أبو مُحَمَّد الكِلابيُّ المقرئ، اسمه عبد الرَّحمن، تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٢٠]، أخرج له الجماعة(١).

ومتابعة عَبْدة ستأتي هنا في (الوكالة)(٢)، أخرجها عن صدقة بن الفضل عنه به، وأخرجها ابنُ ماجه عن هنَّاد بن السَّرِيِّ عنه به[جه٣١٨٢].

٥ - بابٌ وَكَالَةُ الشَّاهِدِ وَالغَائِبِ جَائِزَةٌ

وَكَتَبَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو إِلَى قَهْرَمَانِهِ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ: أَنْ يُزَكِّيَ عَنْ أَهْلِهِ الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ.

قوله: (بابٌ: وَكَالَةُ الشَّاهِدِ وَالغَائِبِ جَائِزَةٌ): (بابٌ) بالتَّنوين، و(جائزةٌ): مثله، وإعرابهما معروف/. [١/٢٨٩أ]

قوله: (وَكَتَبَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرٍو): هذا هو ابن العاصي بن وائل السَّهميُّ، مشهورُ الترجمة، وقد تقدَّمت[ح١١٣]، وإنَّما قيَّدته؛ لأنَّ في الصحابة ممَّن(٣) اسمه عبد الله بن عَمرو ثمانيةَ عشرَ نفرًا؛ منهم اثنان، الصحيح: أنَّهما تابعيَّان(٤).

ورأيت في نسخة عتيقة: (عبد الله بن عَمرو) في الأصل، وفي الطُّرَّة نسخة: (عُمر) يعني: ابن عُمر، وراجعتُ أصلَنا الدِّمشقيَّ؛ فرأيتها فيه كانت (عبد الله بن عَمرو)، فكُشِطَت الواو، وضُمَّت العين، وشيخُنا لم يخرِّج هذا الأثرَ، فأستدلُّ به على أنَّه أحدهما بعينه، وراجعتُ «المطالع»؛ فوجدته قال: (وفي «الوكالات»: «وكتب عبد الله بن عُمَرَ»: كذا للقابسيِّ وعبدوس، وللكافَّة: «ابن عَمرٍو»)، انتهى[مطالع٥/٨٠].

قوله: (إِلَى قَهْرَمَانِهِ): هو بفتح القاف والرَّاء، وهو كالخازن، والقائم بأمور الشَّخص؛ وهو الوكيل الحافظ لما تحت يده بلغة الفرس(٥)، ولا أعرف اسمه.

قوله: (الصَّغِيرِ وَالكَبِيرِ): هما بالجرِّ بدل من (أَهْلِهِ) المجرور بـ(عَنْ).

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (١٨/٥٣٠).

(٢) بل في (كتاب الذبائح) (باب ذبيحة المرأة والأمَة) حديث (٥٥٠٤).

(٣) في (ب): (من).

(٤) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١/٣٢٥-٣٢٦).

(٥) انظر «مطالع الأنوار» (٥/٣٩٩).

٢٣٠٥- حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سِنٌّ مِنَ الإِبِلِ فَجَاءَهُ يَتَقَاضَاهُ، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ»، فَطَلَبُوا سِنَّهُ، فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سِنًّا فَوْقَهَا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ»، فَقَالَ: أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللهُ بِكَ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه الفضل بن دُكَين الحافظ، وتقدَّم مُترجَمًا، وضبط دُكَين [ح٥٢، ١١٢].

قوله: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ): هذا هو الثَّوريُّ سفيان بن سعيد بن مسروق، ومستندي في ذلك أنِّي رأيتُ في «الكمال» للحافظ عبد الغنيِّ في ترجمة سَلَمة بن كُهَيل: أنَّه روى عنه الثَّوريُّ، وأمَّا أبو نُعَيم الفضلُ؛ فروى عن السُّفيانَين، وكذا رأيتُ في «التذهيب» في ترجمة سَلَمة بن كُهَيل: أنَّه روى عنه الثَّوريُّ، ولم يذكرِ ابنَ عُيَينة[(١)]، والله أعلم.

قوله: (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ): تقدَّم مرارًا كثيرةً أنَّه عبدُ الله بن عبد الرَّحمن بن عوف، وقيل: إسماعيل، وتقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُول الله[(٢)] ﷺ سِنٌّ مِنَ الإِبِلِ): هذا الرَّجل يحتمل أن يكون الرَّجل الذي يأتي أنَّه تقاضى النَّبيَّ ﷺ[ح٢٣٠٦]، فقد ذكر السُّهيليُّ في «روضه» ما لفظه: (وأمَّا سعْنَة -بالنون-؛ فزيد بن سعْنَة حَبْر من أحبار يهود، كان داين النَّبيَّ ﷺ، فجاء يتقاضاه قبل الأَجَل، فقال: ألا تقضيني يا مُحَمَّد؛ فإنَّكم يا بني عبد المطَّلب لمُطْلٌ...) الحديث، (وفي حديث آخر قال: «دعه؛ فإنَّ لصاحب الحقِّ مقالًا»...)، وفي آخره: (ويُقال في اسمه: سعية؛ بالياء، كما في الأوَّل) يعني: في أَسِيد بن سَعية، قال: (ولم يذكره -يعني: لم يذكر زيد بن سعية- الدَّارقطنيُّ إلَّا بالنُّون[(٣)]) انتهى [الروض ٢٤٨/١]، والله أعلم، وزيدٌ أسلَمَ، وشهد مشاهده عليه الصلاة والسلام، وتُوُفِّيَ في مرجعهم من تبوك[(٤)]، والأصحُّ فيه النُّون، وفي أَسِيد بن سعية؛ بالياء[(٥)].

---

(١) انظر «تذهيب التهذيب» (١١٥/٤).

(٢) في «اليونينيَّة» و(ق): (النَّبيِّ).

(٣) انظر «المؤتلف المختلف» (١٣٨٧/٣).

(٤) زيد في (ب): (والله أعلم).

(٥) انظر «تجريد أسماء الصحابة» (١٩٩/١).

وأُخبِرت عن ابن شيخنا البُلْقَينيِّ أنَّه توقَّف في كونه زيد بن سَعْنة حين قُرِئ عليه كلامي في نقلي ذلك عن السُّهيليِّ، وقال: (إنَّما هو غيره، وذلك لأنَّ زيد بن سَعْنة كان له تَمرٌ، وهذا له سنٌّ)، ثمَّ إنِّي رأيتُ كلامه، فقال: (إنَّه العرباض بن سارية)، وذكر مستنده من «معجم الطبرانيِّ» في (باب من اسمه بكر بن سهل)(١)، ثمَّ قال: (لكن روى الحديثَ النَّسائيُّ، وفيه أنَّه أعرابيٌّ[س٢٩١/٧]، وذلك من حديث العِرباض، وأخرجه(٢) ابن ماجه أيضًا كذلك: أنَّه أعرابيٌّ من حديث العِرباض)[جه٢٢٨٦]، انتهى(٣).

ورأيت في «المستدرك» في (البيوع) في حديث مرسل: (أنَّ زيد بن سَعْنة كان من أحبار يهود أتى النَّبيَّ ﷺ يتقاضاه، فجبذ ثوبه(٤)، وقال: إنَّكم يا بني عبد المطَّلب أصحاب مَطْل، فانتهره عمر، فقال رسول الله ﷺ: «يا عمر، أنا وهو كنَّا إلى غير هذا أحوج؛ أن تأمرني بحسن القضاء، وتأمره بحسن التَّقاضي، انطلقْ يا عمرُ؛ فأوفه، أَمَا إنَّه قد بقي من أَجَله ثلاث، وزده ثلاثين صاعًا لبَذْوك(٥)»)، قال الحاكم: (صحيح)، قال الذَّهبيُّ: (قلتُ: مرسل)[ك٣٢/٢]، انتهى، وصدق؛ لأنَّه من رواية مُحَمَّد بن يوسف بن عبد الله بن سلَام(٦)، وهو تابعيٌّ ذكر قصَّةً لم يدركها، والله أعلم، فهي مرسلة.

قوله: (سِنٌّ مِنَ الإِبِلِ): هو بكسر السِّين، وبالنُّون، معروف.

٧- بابٌ إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لِوَكِيلِ أَوْ شَفِيعِ قَوْمٍ؛ جَازَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِوَفْدِ هَوَازِنَ حِيْنَ سَأَلُوهُ المَغَانِمَ، فَقَالَ: «نَصِيبِي لَكُمْ»

قوله: (بابٌ(٧) إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لِوَكِيلِ أَوْ شَفِيعِ قَوْمٍ؛ جَازَ): (وكيل) بالجرِّ من غير تنوين(٨)؛ لأنَّه مضاف، أي: لوكيلِ قومٍ، والله أعلم.

---

(١) «المعجم الأوسط» (٣٢٧٩)، وقال: (لا يروى هذا الحديث عن العرباض إلَّا بهذا السند).

(٢) في النسخ: (وأخرجهما)، والمثبت من مصدره.

(٣) انظر «الإفهام» (ص٢١٢-٢١٣).

(٤) في (ب): (به)، وهو تحريفٌ.

(٥) في «المستدرك» و«التلخيص»: (لتزويرك).

(٦) سقط اسم محمَّد بن يوسف من مطبوع «المستدرك» الهندية، وهي المعتمدة عندنا في العزو (٣٢/٢)، وهو ثابت في مخطوطه (٢/ق١٩)، وكذا ثابت في طبعة دار المنهاج القويم (٣/ ٢٥٧) (٢٢٦٤).

(٧) (باب): سقط من (ب).

(٨) كذا هو في (ق)، وفي «اليونينيَّة»: (لوكيلٍ).

قوله: (**لِوَفْدِ هَوَازِنَ**): وفد هوازن كانوا أربعةَ عشرَ رجلًا، ورأسهم: زُهير بن صُرَد، وفيهم: أبو بَرْقان عمُّ رسول الله ﷺ من الرَّضاعة[1].

٢٣٠٧ - ٢٣٠٨ - **حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ عُفَيْرٍ** قَالَ: حَدَّثَنِي **اللَّيْثُ** قَالَ: حَدَّثَنِي **عُقَيْلٌ**، عَنِ **ابْنِ شِهَابٍ** قَالَ: **وَزَعَمَ عُرْوَةُ**: **أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ** أَخْبَرَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَفْدُ هَوَازِنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ **أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ**، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَحَبُّ الحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ إِمَّا السَّبْيَ، وَإِمَّا المَالَ، **وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ**»، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ انْتَظَرَهُمْ بِضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً **حِينَ قَفَلَ** مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ غَيْرُ رَادٍّ لَهُمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ؛ قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا، فَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي المُسْلِمِينَ، فَأَثْنَى عَلَى اللهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «**أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ** إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاؤُونَا تَائِبِينَ، **وَإِنِّي** قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ **سَبْيَهُمْ**، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيِّبَ بِذَلِكَ؛ **فَلْيَفْعَلْ**، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللهُ عَلَيْنَا؛ فَلْيَفْعَلْ»، **فَقَالَ النَّاسُ: قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ** ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّا لَا نَدْرِي** مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرَفَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ»، فَرَجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرَفَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، **فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا**.

قوله: (**حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابنُ عُفَيْرٍ**): تقدَّم مرَّاتٍ أو مرارًا أنَّ (عُفَيرًا) بضمِّ العين المهملة، وفتح الفاء، وهذا مشهورٌ عند أهله، وكذا تقدَّم (**اللَّيْثُ**): أنَّه ابنُ سعد الإمام، العالمُ الجوادُ، وكذا تقدَّم (**عُقَيْلٌ**): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابنُ خالد الأيليُّ، وكذا تقدَّم (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم بن عُبَيد الله بن عَبد الله بن شهاب.

قوله: (**وَزَعَمَ عُرْوَةُ**): (زعم) بمعنى (قال)، وقد قدَّمتُ الكلام على (زعم) مُطوَّلًا[ح٨٥٥].

قوله: (**أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ وَالمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ**): تقدَّم غير مرَّةٍ أنَّ (مروانَ) تابعيٌّ، وليست له صحبةٌ، وقدَّمتُ ترجمتَه[ح١٨٩]، وقدَّمت أنَّ (المِسْور) بكسر الميم، وإسكان السين المهملة، وأنَّه صحابيٌّ صغير، أدرك نحو ثماني سنين من حياة رسول الله ﷺ.

قوله: (**أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ**): اعلم أنَّ السَّبي كان ستَّة آلاف رأس من النِّساء والذُّرِّيَّة،

(١) انظر «عيون الأثر» (٢/٢٦٢).

وأربعة وعشرين ألفًا من الإبل، وفوق أربعين ألف شاة، وأربعة آلاف أوقية فضَّة[١]، والأوقية: أربعون درهمًا.

فائدة: قال شيخنا الشَّارح: (ذكر ابن فارس في كتابه «المنبي[٢] في أسماء النَّبيِّ ﷺ»: أنَّ الذي أعطاه النَّبيُّ ﷺ في هذا اليوم قُوِّم خمس مئة ألف ألف)، انتهى[التوضيح١٥/١٨٣]، وقد قدَّمتُ لك الغنيمة سَبيًا، وإبلًا، وغنمًا، وفضَّةً، والله أعلم.

قوله: (**وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ**): هو من الأَناةِ.

قوله: (**حِينَ قَفَلَ**) أي: رجعَ.

قوله: (**أَمَّا بَعْدُ**): تقدَّم في أوَّل هذا التَّعليق الكلامُ[٣] على إعرابها، والاختلاف في أوَّل من قالها؛ فانظره إن أردته[ح٧]، والله أعلم/. [١/٢٨٩ب]

قوله: (**وَإِنِّي**): هو بكسر الهمزة معطوف على (إنَّ) التي قبلها، وهذا ظاهر.

قوله: (**سَبْيَهُمْ**): تقدَّم أنَّه ستَّة آلاف رأس من النِّساء والذُّرِّيَّة.

قوله: (**فَقَالَ النَّاسُ: قَدْ طَيَّبْنَا[٤] ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ...**) إلى أن قال: (**فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا**): صريحُ هذا: أنَّ الجميعَ طَيَّبوا ذلك، وكذا في[٥] الآخِر: (**فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا**)، وفي «سيرة أبي الفتح ابن سيِّد الناس»: (قال الأَقْرعُ بن حابِس: أمَّا أنا وبنو تميم؛ فلا، وقال عُيينة بن حِصن: أمَّا أنا وبنو فزارة[٦] فلا، وقال العبَّاس بن مِرداس: أمَّا أنا وبنو سُلَيم؛ فلا، فقالت بنو سُلَيم: ما كان[٧] لنا؛ فهو لرسول الله ﷺ، فقال العبَّاس بن مِرداس: وهَّنتموني) انتهى[٨]، وفي «النَّسائيِّ» نحوه[س٦/٢٦٣]؛ فاعلمْه، والله أعلم.

---

(١) انظر «زاد المعاد» (٣/٤١٥)، «عيون الأثر» (٢/٢٦٠).

(٢) في (ب): (المبني)، وهو تصحيفٌ.

(٣) (الكلام): مثبت من (ب).

(٤) في (ب): (طبنا)، وهو تحريفٌ.

(٥) زيد في النسخ: (الطريق)، ولعلَّ حذفه هو الصواب؛ فالعبارتان في حديث واحد.

(٦) في (ب): (فرادة)، وهو تحريفٌ.

(٧) في (ب): (كانت)، وهو تحريف.

(٨) انظر «عيون الأثر» (٢/٢٦٢).

٨ - بابٌ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ يُعْطِي، فَأَعْطَى عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ

٢٣٠٩ - حَدَّثَنَا المَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرِهِ، يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَمْ يُبَلِّغْهُ كُلُّهُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ ثَفَالٍ، إِنَّمَا هُوَ فِي آخِرِ القَوْمِ، فَمَرَّ بِيَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قُلْتُ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: «مَا لَكَ؟» قُلْتُ: إِنِّي عَلَى جَمَلٍ ثَفَالٍ، فَقَالَ: «أَمَعَكَ قَضِيبٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «أَعْطِنِيهِ»، فَأَعْطَيْتُهُ فَضَرَبَهُ فَزَجَرَهُ، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ المَكَانِ مِنْ أَوَّلِ القَوْمِ، قَالَ: «بِعْنِيهِ»، فَقُلْتُ: بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «بَلْ بِعْنِيهِ» قَالَ: «قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى المَدِينَةِ»، فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ المَدِينَةِ، أَخَذْتُ أَرْتَحِلُ، قَالَ: «أَيْنَ تُرِيدُ؟» قُلْت: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً قَدْ خَلَا مِنْهَا، قَالَ: «فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» قُلْتُ: إِنَّ أَبِي تُوُفِّيَ وَتَرَكَ بَنَاتٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَنْكِحَ امْرَأَةً قَدْ جَرَّبَتْ خَلَا مِنْهَا، قَالَ: «فَذَلِكَ»، فَلَمَّا قَدِمْنَا المَدِينَةَ؛ قَالَ: «يَا بِلَالُ؛ اقْضِهِ وَزِدْهُ»، فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ، وَزَادَهُ قِيرَاطًا، قَالَ جَابِرٌ: لَا تُفَارِقُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَلَمْ يَكُنِ القِيرَاطُ يُفَارِقُ جِرَابَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الإمام، وتقدَّم مُترجَمًا[ح٢٩٦]، ومن جملة ترجمته: أنَّه كان يرى المتعة، وتزوَّج بستِّين[(١)] امرأةً، وكذا تقدَّم (عَطَاء بْن أَبِي رَبَاحٍ): أنَّه بفتح الرَّاء، وبالموحَّدة، وتقدَّمت ترجمتُه، وأنَّه كان مفتيَ أهلِ مكَّة[ح٩٨].

قوله: (عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرِهِ يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَلَمْ[(٢)] يبلغهُ[(٣)] كُلُّهُمْ، رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ): كذا في أصلنا، أمَّا (غيره)، فلا أعرفه[(٤)]، قال شيخُنا: (قوله: «كلُّهم رجلٌ واحدٌ منهم»: كذا في[(٥)] نُسخ «البخاريِّ»، وفي «الإسماعيليِّ»: «لم يبلغْهُ كلُّ رجلٍ منهم عن جابر»[(٦)]، وقال: «هذا

(١) في (ب): (بسبعين).

(٢) كذا في النسختين، وفي (ت): (لم)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (وَلَمْ).

(٣) في (أ) فوق اللَّام شبه ضمَّة، وكأنَّه أراد: (يَبلُغه)، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (يُبَلِّغه).

(٤) قال الحافظ في «الفتح» (٥٦٧/٤): (وقفتُ مِن تسمية مَن روى ابنُ جُرَيج عنه هذا الحديثَ عن جابرٍ على أبي الزبير).

(٥) زيد في (ب): (أصلنا في).

(٦) قال الحافظ في «الفتح» (٥٦٦/٤): («عن عطاء بن أبي رَباح وغيره، يزيد بعضُهم على بعضٍ، ولم يبلغه كلَّه رجلٌ منهم» كذا للأكثر، وكذا وقع عند الإسماعيليِّ).

لفظ حديث حَرمَلة عنِ ابنِ وَهْبٍ: أخبرنا ابن جُرَيج»، وعند أبي نُعَيم: «لم يبلغْهُ كلُّهم إلَّا رجلٌ واحد عن جابر»، وكذا في «أطراف أبي مسعود»، وتبعه المِزِّيُّ[(١)]، وبخطِّ الدِّمياطيِّ: «لم يُبَلِّغْه»؛ بضمِّ أوَّله، وكسر ثالثه مشدَّدًا، وقال ابن التِّين: «معناه: أنَّ بعضَهم بينه وبين جابرٍ غيرُه»، ثمَّ ذكر أنَّ في روايةٍ: «وكلُّ -[بدل] رجل- [واحد] منهم») انتهى[التوضيح١٥/١٨٧]، وبخطِّ شيخنا الأستاذ أبي جعفر الأندلسيِّ على حاشية نسخته من «البخاريِّ»: («رجلٌ»: مبتدأ، «واحدٌ منهم»: صفته، وخبره محذوف؛ التَّقدير: بلَّغَه)، انتهت، والله أعلم.

قوله: (كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ): تقدَّم الكلام على هذه السَّفرة التي فيها بيع الجمل مُطوَّلًا[ح٢٠٩٧]، وستأتي أيضًا بما فيها من الخلاف[ح٢٧١٨].

قوله: (فَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ ثَفَالٍ): هو بفتح المثلَّثة -قال القاضي: (ورواه بعضهم: بكسر الثَّاء، وهو غلط) انتهى[المشارق١/٢٩٦]- وتخفيف الفاء، وفي آخره لام، قال الدِّمياطيُّ: (الثَّفال؛ بفتح الثاء: بطيء، وبكسر الثاء: جِلْدٌ أو كِساء يوضع تحت الرَّحى يقع عليه الدقيق[(٢)]).

قوله: (قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ دَنانِيرَ): سيأتي [في] كلام البخاريِّ في (الشروط) اختلافُ الرُّواة في الثَّمن والاشتراط مُطوَّلًا، فانظره[ح٢٧١٨].

قوله: (تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً): امرأة جابر هذه لا أعرف اسمها، وقد تقدَّم أنَّ بعض حفَّاظ العصر سمَّاها سُهيمة[(٣)]، يعني: بنت مسعود الأوسيَّة[(٤)][ح٢٠٩٧].

قوله: (وَتَرَكَ بَنَاتٍ): تقدَّم في كلامي أنَّهنَّ تسع[ح٢٠٩٧]، وما جاء أنَّهنَّ: (خمس)[(٥)] أو (سبع)[(٦)]، ويأتي: (تسع)[ح٤٠٥٢]؛ لا تنافي بينها؛ لأنَّ الأقلَّ داخلٌ في الأكثر، والرِّوايات داخلة في رواية: (تسع)، والله أعلم.

قوله: (يَا بِلَالُ، اقْضِهِ): هو بهمزة وصل، ثلاثيٌّ، فإنِ ابتدأت بها؛ كسرتها، وهذا ظاهرٌ جدًّا.

---

(١) انظر «تحفة الأشراف» (٢/٢٣٥).

(٢) انظر «الصحاح» مادَّة (ثفل).

(٣) في المطبوع من «هُدَى الساري»: (سهيلة)، وسمَّاها الحافظ في «الإصابة» (٤/٣٣٧): (سهيمة).

(٤) انظر «هُدَى الساري» (ص٢٩٥).

(٥) لم أقف على رواية الخمس، وقد جاء في رواية في «صحيح البخاريِّ» (٢٧٨١): (وترك ستَّ بنات).

(٦) انظر «سيرة ابن هشام» (٣/١١٢).

قوله: (وَزَادَهُ قِيرَاطًا): تقدَّم الكلام على (القيراط)، والظَّاهر أنَّه من الذَّهب؛ لذكر الذَّهب، وقد قدَّمتُ أنَّه جزء من أجزاء الدِّينار، وهو نصف عشره في أكثر البلاد، وأنَّ أهل الشَّام يجعلونه جزءًا من أربعة وعشرين[قبل ح٢٢٦٢]، والياء فيه بدل من الرَّاء، فإنَّ أصله: قِرَّاط[(١)].

قوله: (فَلَمْ يَكُنِ القِيرَاطُ يُفَارِقُ جِرَابَ جَابِرٍ): (الجِراب): هو بكسر الجيم، وحكى النَّوويُّ لُغيَّة أنَّه بالفتح[(٢)]، وفي رواية: (قِراب)[(٣)] وهو بكسر القاف، معروف.

٩- بابُ وَكَالَةِ المَرْأَةِ الإِمَامَ فِي النِّكَاحِ

٢٣١٠- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ مِنْ نَفْسِي، فَقَالَ رَجُلٌ: زَوِّجْنِيهَا، قَالَ: «قَدْ زَوَّجْنَاهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ».

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة، والزَّاي، وأنَّ اسمه سَلَمةُ بن دِينار، وتقدَّم مُترجَمًا[قبل ح٣٥٢].

قوله: (جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ[(٤)]): هذه المرأة: قال ابن بَشْكُوال: (هي خولة بنت حَكِيم، وقيل: أمُّ شريك، وقيل: ميمونة)[(٥)]، قال النَّوويُّ في «تهذيبه»: (اسمها خولة بنت حَكِيم بن أميَّة، وقيل: أمُّ شريك، وهو الأشهرُ وقولُ الأكثرين، وقال ابن سعد: اسمها[(٦)] غزيَّة بنت جابر بن حَكِيم[(٧)])[الغوامض٢/٨٤٨]، انتهى، وقال المحدِّث الإمام الحافظ وليُّ الدين ابن شيخنا الجِهْبِذ العراقيِّ في «المبهمات» التي جمع فيها كتبًا من المبهمات ما لفظه: («ك»: حديث سهل بن سعد...)، فذكر هذا الحديث («ب»: قيل: هي خولة بنت حَكِيم، كذا في «البخاريِّ»[ح٥١١٣]، وقيل: أمُّ شريك الأزديَّة، وقيل: ميمونة، «و»[(٨)]: قال الأكثرون: هي أمُّ شريك غُزيَّة -وقيل: غزيلة-

(١) انظر «الصحاح» مادَّة (قرط).

(٢) انظر «المنهاج شرح مسلم» (١٢/٢٦٠).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٤) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَكَ مِنْ نَفْسِي).

(٥) انظر «الغوامض والمبهمات» (٢/٦٦٤-٦٦٦).

(٦) في (ب): (أنَّها).

(٧) يعني: اسم أمِّ شريك، انظر «الطبقات الكبرى» (١٠/١٤٨).

(٨) (ك): رمزٌ لما اتفق عليه النوويُّ وابن بَشْكُوال، و(ب): رمزٌ لابن بَشْكُوال، و(و): رمزٌ للنووي.

بنت دودان، وقيل: بنت(١) جابر، وقيل: اسمها خولة بنت حَكِيم(٢))[المستفاد٢/٩٣٦]، انتهى.

قوله: (**فَقَالَ رَجُلٌ: زَوِّجْنِيهَا**): هذا الرَّجل لا أعلم أحدًا سمَّاه.

١٠- بابٌ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الوَكِيلُ شَيْئًا فَأَجَازَهُ المُوَكِّلُ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، جَازَ

٢٣١١- **وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ الهَيْثَمِ أَبُو عَمْرٍو**: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَكَّلَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمَضَانَ، **فَأَتَانِي آتٍ** فَجَعَلَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، وَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنِّي جَائِعٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ، وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ: فَخَلَّيْتُ عَنْهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؛ مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ البَارِحَةَ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ **قَدْ كَذَبَكَ** وَسَيَعُودُ»، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: إِنَّهُ سَيَعُودُ، فَرَصَدْتُهُ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ، وَعَلَيَّ عِيَالٌ لَا أَعُودُ، فَرَحِمْتُهُ، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا، فَرَحِمْتُهُ فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ»، فَرَصَدْتُهُ الثَّالِثَةَ فَجَاءَ يَحْثُو مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ، فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ **أَنَّكَ تَزْعُمُ** لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ، قَالَ: دَعْنِي **أُعَلِّمْكَ** كَلِمَاتٍ **يَنْفَعُكَ اللهُ** بِهِنَّ، قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَ: **إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ**، فَاقْرَأْ آيَةَ الكُرْسِيِّ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] حَتَّى تَخْتِمَ الآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَنَّكَ شَيطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، فَخَلَّيتُ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ البَارِحَةَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ، يَنْفَعُنِي اللهُ بِهَا، فَخَلَّيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «مَا هِيَ؟» قُلْتُ: قَالَ لِي: إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ، فَاقْرَأْ آيَةَ الكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ الآيَةَ ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾، وَقَالَ: **لَنْ يَزَالَ** عَلَيْكَ مِنَ اللهِ حَافِظٌ **وَلَا يَقْرَبُكَ** الشَّيْطَان حَتَّى تُصْبِحَ، وَكَانُوا أَحْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الخَيْرِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَا إِنَّهُ **قَدْ صَدَقَكَ** وَهُوَ كَذُوبٌ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: لَا، قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ».

---

(١) في النسخ: (ابن)، والمثبت من مصدَرَيه.

(٢) انظر «الإشارات» (ص٥٩٦).

قوله: (**وَقَالَ عثمان بْنُ الهَيْثم**): (عثمان) هذا: مؤذِّن البصرة، عن عوفٍ وابنِ جُرَيج، وعنه: البخاريُّ، والكجِّيُّ، وأبو خليفة، مات سنة (٢١٨هـ)[الكاشف١٩٦]، قال أبو حاتم: (كان يُلقَّن بأَخَرة)، وقال الدَّارقطنيُّ: (صدوقٌ، كثيرُ الخطأ)، له ترجمةٌ في «الميزان»[٥٩/٣]، أخرج له البخاريُّ، وروى النَّسائيُّ عن رجلٍ عنه في «اليوم واللَّيلة»(١).

وقد تقدَّم أنَّ البخاريَّ إذا قال: (قال فلان) وفلانٌ المعزوُّ إليه القولُ شيخُه -كهذا-؛ أنَّه يكون مسندًا متَّصلًا، ويكون قد أخذه عنه في حال المذاكرة غالبًا، مُطوَّلًا[ح١٤٢]، والله أعلم، وقد ذكره البخاريُّ كما هنا في (صفة إبليس)[ح٣٢٧٥]، وفي (فضائل القرآن)[ح٥٠١٠]، وقد أخرجه النَّسائيُّ في «اليوم والليلة» عن إبراهيمَ بنِ يعقوب عنه به[كن١٠٧٢٩].

قوله: (**فَأَتَانِي آتٍ**): سيأتي أنَّه شيطان.

قوله: (**قَدْ كَذَبَكَ**)(٢): هو بتخفيف الذَّال، أي: حدَّثك حديثَ كذبٍ، وهذا معروف جدًّا، وكذا الثَّانية.

قوله: (**إِنَّكَ تَزْعُمُ**): (إنَّ) بكسر الهمزة، ويجوز فتحها(٣).

قوله: (**يَنْفَعُكَ اللهُ بِهَا**(٤)): (ينفعُك): مرفوع، وجواب الأمر: (**أُعَلِّمْكَ**).

قوله: (**إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ**): تقدَّم أنَّ الأفصح في اللَّازم -مثل هذا-: القصر، وأنَّ الأفصح في المتعدِّي: المدُّ[ح٢٤٧].

قوله: (**وَلَا يَقْرُبُكَ**): هو في أصلنا: بفتح أوَّله، وضمِّ الراء، وضمِّ الموحَّدة أيضًا، والذي أحفظه: (يَقرَبك) بفتح أوَّله، وفتح الراء، من (قَرِبَ يَقرَبُ)، وهو متعدٍّ، والذي في الأصل يكون لازمًا، ويُعَكِّر عليه تعدِّيه؛ وهو قوله: (يقربك)، وفي ضَبْطِ ما في الأصل نظرٌ، وغالب ظنِّي أنَّ هذا الضَّبط طارئ على النُّسخة، وأمَّا ضمُّ الموحَّدة؛ فهو جائز على القطع، ولكنَّ الأَولى نصبُها عطفًا على (**لَنْ يَزَالَ**)(٥)، والله أعلم.

---

(١) انظر: «الجرح والتعديل» (١٧٢/٦)، «تهذيب الكمال» (٥٠٢/١٩)، «تذهيب التهذيب» (٣٢٣/٦).

(٢) في (ب): (فذكرتك)، وهو تحريفٌ.

(٣) الكسر رواية أبي ذرٍّ والفتح رواية غيره، كما في «اليونينيَّة».

(٤) في (ق): (بهنَّ).

(٥) الرفع رواية أبي ذرٍّ، والنصب رواية غيره.

قوله: (صَدَقَكَ): هو بتخفيف الدَّال، أي: حدَّثك حديث صدقٍ/. [١/٢٩٠أ]

١١- بابٌ إِذَا بَاعَ الوَكِيلُ شَيْئًا فَاسِدًا؛ فَبَيْعُهُ مَرْدُودٌ

٢٣١٢- حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ -هُوَ ابْنُ سَلَّامٍ- عَنْ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الغَافِرِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ قَالَ: جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مِنْ أَيْنَ هَذَا؟» قَالَ بِلَالٌ: كَانَ عِنْدِي تَمْرٌ رَدِيٌّ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ؛ لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَوَّهْ أَوَّهْ، عَيْنُ الرِّبَا عَيْنُ الرِّبَا، لَا تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ؛ فَبِعِ التَّمْرَ بِبَيْعٍ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِهِ».

قوله: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ): قال الجَيَّانيُّ في «تقييده»: («إسحاق» هذا: لم ينسبْه أحدٌ من شيوخنا فيما بلغني، ويشبه أن يكون إسحاقَ بنَ منصور؛ فقد روى[١] مسلمٌ عن إسحاقَ بنِ منصور عن يحيى بنِ صالح...)، فذكر حديثًا من عند مسلم[م١٥٩٤]، ثمَّ قال: (قلتُ: وهذا الحديث أخرجه البخاريُّ في كتاب «الوكالة») يعني: هذا، انتهى[تقييد٣/٩٦٨]، ومن كلام الدِّمياطيِّ: («إسحاق» هذا: هو ابن منصور بن بَهْرَام، أبو يعقوبَ الكوسجُ، من أهل مروَ، سكن نيسابور، ومات سنة إحدى وخمسين ومئتين في جمادى الأولى، روى عنه: الجماعة إلَّا أبا داود، وكان فقيهًا عالـمًا، وهو الذي دوَّن عن أحمدَ ابنِ حنبل وإسحاقَ ابنِ راهُوْيَه المسائلَ[٢]، وإنَّما قلت: «إسحاق» هذا: هو إسحاق بن منصور؛ لأنَّ مسلمًا روى حديث أبي سعيد هذا بهذا السَّند، وقال فيه: «حدَّثنا إسحاق بن منصور عن يحيى...» إلى آخِرِ السَّند[٣][م١٥٩٤]، وكذا أطلقه البخاريُّ في «الكسوف»[ح١٠٤٥]، و«الوكالة»[ح٢٣١٢]، و«الأَيمان والنُّذور»[ح٦٦٢٦][٤]، و«عمرة الحديبية»[ح٤١٧١] بهذا السَّند؛ فليُعْلَم ذلك)، انتهى، وهذا مختصر من كلام الجَيَّانيِّ، وزاد عليه الكلامَ على إسحاقَ بنِ منصور، والله أعلم، وقد قدَّمتُ أنا كلامَ الجَيَّانيِّ فيما مضى.

---

(١) في (ب): (وروى).

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢/٤٧٤).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٤/٥٧٢): (هو ابن راهُوْيَه كما جزم به أبو نُعَيم، وجزم أبو عليٍّ الجيَّانيُّ بأنَّه ابنُ منصور، واحتجَّ بأنَّ مسلمًا أخرج هذا الحديثَ بعينه عن إسحاقَ بنِ منصور عن يحيى بن صالح بهذا الإسناد، ولكن ليس ذلك بلازمٍ)، ثم ذكر مستنده، وجعل كونه ابن منصور احتمالًا.

(٤) وهو فيه منسوب: (يعني: ابن إبراهيم)، وسقطت نسبته في رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ[(١)] بْنُ سَلَّامٍ): تقدَّم أنَّه بتشديد اللَّام، وقد قدَّمتُ مَنْ هو مخفَّف، والباقون مشدَّدون[ح٧٥١].

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هذا هو يحيى بن حسَّان التِّنِّيسيُّ[(٢)]، عن معاويةَ بنِ سَلَّام وحمَّادِ بنِ سَلَمة، وعنه: الدارميُّ والرَّبيع، ثقةٌ إمامٌ رئيسٌ، تُوُفِّيَ في سنة (٢٠٨هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[الكاشف١٥٦أ]، وثَّقه الشَّافعيُّ وأحمدُ، وقال أحمدُ العِجْليُّ: (كان ثقةً مأمونًا عالمًا بالحديث)[(٣)].

قوله: (سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الخُدْرِيَّ): تقدَّم مرارًا أنَّه سَعْدُ بن مالك بن سِنان الخُدْرِيُّ.

قوله: (بِتَمْرٍ بَرْنِيٍّ): قال السُّهيليُّ في «روضه»: (قال أبو حنيفة: معناه بالفارسيَّة: حمل مبارك؛ لأنَّ «بَرْ» معناه: حمل، و«نِي»؛ معناه: جيِّد أو مبارك، فعرَّبَتْه العربُ، وأدخلته في كلامها)، ذكره في (غزوة بني النضير)[الروض٣/٢٥٠].

قوله: (رَدِيءٌ[(٤)]): تقدَّم أنَّه بهمزة في آخره.

قوله: (لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ ﷺ): هو بضمِّ النُّون، وكسر العين، فعلى هذه: (النَّبيَّ): منصوب مفعول، وفي نسخة: (لِيَطعم) بفتح أوَّله وثالثه، أي: يأكل، فعلى هذه: (النَّبيُّ): فاعل مرفوع[(٥)].

قوله: (أَوَّهْ أَوَّهْ): قال ابن قُرْقُول: (هما بالقصر، وتشديد الواو، وسكون الهاء، وقيل: بمدِّ الهمزة، قالوا: ولا معنًى لمدِّها إلَّا لبُعد الصَّوت، وقيل: بسكون الواو[(٦)]، ومن العرب من يمدُّ الهمزة، ويجعل بعدها واوين، فيقولون: آوُوْه[(٧)]، كلُّه بمعنى: التَّحزُّن)[مطالع١/٣٤٤]، ولفظ «النهاية»: («أَوْهِ»: يقولها

---

(١) زيد في «اليونينيَّة» و(ق): (هو).

(٢) كذا قال، ولا يسلَّم، بل هو يحيى بن أبي كثير كما صرَّح به مسلمٌ في «صحيحه» (١٥٩٤) وجزم به الحافظ في «الفتح» (٥٧٢/٤)، وهو الذي يروي عنه معاوية بن سلَّام، انظر «تهذيب الكمال» (٥٠٤/٣١-٥٠٧)، أمَّا يحيى بن حسَّان؛ فيروي عن معاوية بن سلَّام لا العكس، وقد روى هذا الحديثَ عنه كما في «صحيح مسلم»، فليتنبَّه.

(٣) انظر «العلل ومعرفة الرجال» (٢٥٣/٣)، «معرفة الثقات» (٣٤٩/٢)، «تهذيب الكمال» (٢٦٦/٣١).

(٤) في «اليونينيَّة»: (رديٌّ)، وفي (ق) بالهمز والتشديد معًا.

(٥) هي روايةٌ في هامش (ق)، وعزاها الحافظ في «الفتح» (٥٧٢/٤) لغير أبي ذرٍّ.

(٦) زيد في مصدره: (وكسر الهاء).

(٧) ضبطها المصنِّف بفتح الواو الأولى: (آوَوْه)، والمثبت من مصدره، وانظر «تهذيب اللغة» (٤٧٤/١٥)، «القاموس» مادَّة (أوه).

الرَّجل عند الشِّكاية والتَّوجع، وهي ساكنة الواو، مكسورة الهاء، ورُبَّما قلبوا الواو ألفًا، فقال[١]: آه من كذا، ورُبَّما شدَّدوا[٢] الواو، وكسروها[٣]، وسكَّنوا الهاء، فقالوا: أَوِّهْ[٤]، ورُبَّما حذفوا الهاء، فقالوا: أَوِّ، وبعضهم يفتح الواو مع التَّشديد، فيقول: أَوَّهْ).

قوله: (**عَيْنُ الرِّبَا**): (عينُ): مرفوعٌ خبرُ مبتدأ محذوف؛ تقديره: هذا الفعلُ، أو فعلُك، أو نحو ذلك.

١٢ - بابُ الوَكَالَةِ فِي الوَقْفِ وَنَفَقَتِهِ وَأَنْ يُطْعِمَ صَدِيقًا لَهُ وَيَأْكُلَ بِالمَعْرُوفِ

قوله: (**وَأَنْ يُطْعِمَ صَدِيقًا**): (يُطعِم): رباعيٌّ، مبنيٌّ للفاعل، و(صديقًا): مفعول.

٢٣١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: **حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو** قَالَ فِي صَدَقَةِ عُمَرَ: **لَيْسَ عَلَى الوَلِيِّ** جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُؤْكِلَ صَدِيقًا لَهُ **غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ** مَالًا، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ هُوَ يَلِي صَدَقَةَ عُمَرَ يُهْدِي لِلنَّاسِ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ.

قوله: (**حَدَّثَنَا سُفْيَانُ**): الظاهر أنَّه ابنُ عُيَينة، ومدركي في ذلك أنَّ عبدَ الغنيِّ الحافظَ[٥] ذكر في ترجمة ابنِ عُيَينة[الكمال٥/٢١٣]: أنَّ قتيبةَ روى عنه، ولم يذكر في ترجمة الثَّوريِّ[الكمال٥/٢٠٧] أنَّ قتيبةَ روى عنه، وكذا ذكر في ترجمة قتيبة: أنَّه روى عنِ ابنِ عيينة، ولم يذكر في ترجمة قتيبةَ[الكمال٨/٢٠٣] أنَّه روى عنِ الثَّوريِّ، وإنَّما ذكرَ ابنَ عُيَينة[٦].

قوله: (**عَنْ عَمْرٍو**): هذا هو عَمرو بن دِينار، أبو مُحَمَّد المكِّيُّ الإمامُ، تقدَّم مُترجَمًا[ح١١٣].

قوله: (**لَيْسَ عَلَى الوَلِيِّ**): المراد به: النَّاظر؛ وهو قيِّم الوقف، والله أعلم.

قوله: (**غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ**): هو بضمِّ الميم، ثمَّ مثنَّاة فوق، ومثلَّثة مكسورة بعد الهمزة، ثمَّ لام؛ ومعناه: غير متَّخذ أصلًا، وأوضح من هذا: غير جامع، يُقال: مال مُؤثَّل، ومجد مُؤثَّل، أي: مجموع ذو أصل، وأَثْلةُ الشَّيء: أصلُه[٧].

---

(١) هكذا في النُّسخ: (فقال)، وفي مصدره: (فقالوا).

(٢) في (ت): (شدَّد).

(٣) في النُّسخ: (وكسرها)، والمثبت من مصدره.

(٤) في (أ): (أَوَّه)؛ بفتح الواو، والمثبت من مصدره.

(٥) في (ب): (أنَّ الحافظ عبد الغني في «الكمال»).

(٦) انظر «الكمال» بالترتيب: (٥/٢١٣) (٥/٢٠٦) (٦/٢٠٢).

(٧) انظر «مطالع الأنوار» (١/١٩٨)، «النهاية» (١/٢٣) مادَّة (أثل).

١٣- بابُ الوَكَالَةِ فِي الحُدُودِ

٢٣١٤ - ٢٣١٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةِ هَذَا، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ؛ فَارْجُمْهَا».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ): تقدَّم مرارًا أنَّه هشام بن عبدالملك الطَّيالسيُّ الحافظ، تقدَّم مُترجَمًا[ح١٧]، وكذا تقدَّم (اللَّيْث): أنَّه ابنُ سعدٍ الإمامُ، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم(١)، وكذا تقدَّم (زَيْد بْن خَالِدٍ) الجُهَنيُّ، و(أَبُو هُرَيْرَة): عبدُ الرَّحمن بن صخرٍ، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ): هذا هو أُنيس بن الضَّحَّاك الأسلميُّ، صحابيٌّ مشهورٌ(٢)، وسيأتي بأطولَ من هذا(٣)، قال شيخنا الشَّارح: (ويُقَال مكبَّرًا)[التوضيح١٥/٢٠٦]/، وقال ابنُ شيخِنا البُلْقَينيِّ: (وقع في «مختصر الاستيعاب» ترجيحُ أنَّه أُنيس بن مرثد بن أبي مرثد الغَنَويُّ، وقال في «الأُسْد» في الغَنَويِّ: ويُقَال: إنَّه الذي قال له النَّبيُّ ﷺ: «واغدُ يا أُنيس»، وقيل: إنَّ الذي أمره برجم المرأة الأسلميَّة أُنيس بن الضَّحَّاك الأسلميُّ، وما أشبهَ ذلك بالصِّحَّة؛ لكثرة النَّاقلين له، ولأنَّه عليه الصلاة والسلام كان يقصد ألَّا يأمر في قبيلة بأمرٍ إلَّا لرجل منها[أسد١/١٨٨][الإفهام٢٠٣]، وذكر ابن التِّين: (أنَّه تصغير أنس بن مالك الخادم)، انتهى ملخَّصًا(٤)، والله أعلم، وقال بعضُ الحفَّاظ المِصريِّين: (وأُنيس هو ابن الضَّحَّاك الأسلميُّ(٥)، نقله ابن الأثير عن الأكثرين[أسد١/١٨٨]، ويؤيِّده أنَّ في الحديث: «فقال لرجلٍ(٦) من أسلم»[خ٦٠٧٢٦])، قال: [١/٢٩٠ب]

(١) في (ب): (أنَّه مُحَمَّد بن مسلم الزُّهري).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٤٨).

(٣) لم يأتِ.

(٤) انظر «التوضيح» (٣١/١٧).

(٥) في النسختين: (وكذا قال بعضُ الحفَّاظ المِصريِّين: «وليس هو ابن الضَّحَّاك الأسلميَّ»، ولا يسلِّم حتى لا يضرب آخر الكلام أوَّلَه عند قوله: (ويؤيِّده أنَّ في الحديث: «فقال لرجلٍ من أسلم»)، وقوله: (ووَهِم من قال: هو أُنيس ابن أبي مرثد، فإنَّه غَنَويٌّ، وكذا قول ابنِ التِّين: كان ذلك لأنسِ بن مالك، ولكنَّه صُغِّر)، وقوله: (وكونُه أنسًا الخادم فيه نظرٌ؛ لقوله: «وأمرَ أُنيسًا الأسلميَّ»)، وهو في مصدره على الصواب: (أنيس).

(٦) في النسختين: (رجل)، والمثبت من مصدره.

(ووَهِم من قال: هو أُنيس ابن أبي مرثد، فإنَّه غَنَويٌّ، وكذا قول ابنِ التِّين: كان ذلك لأنسِ بن مالك، ولكنَّه صُغِّر)، انتهى[هدى ٢٩٨]، وكونُه أنسًا الخادم فيه نظرٌ؛ لقوله: (وأَمرَ أُنيسًا الأسلميَّ[(١)]).

قوله: (إِلَى امْرَأَةِ هَذَا): هذه المرأة لا أعرفها ولا زوجَها.

٢٣١٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الحَارِثِ قَالَ: جِيءَ بِالنُّعْمَانِ -أَوِ ابْنِ النُّعَيْمَانِ- شَارِبًا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ كَانَ فِي البَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوا، قَالَ: فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ، فَضَرَبْنَاهُ بِالنِّعَالِ وَالجَرِيدِ.

قوله: (حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّد بن سلَام، وأنَّ الصَّحيح في (سلَام) التخفيف، تقدَّم[ح٢٠]، وتقدَّم (عَبْد الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ): أنَّه عبدُ الوهَّاب بن عبد المجيد بن الصَّلْت الثَّقفيُّ أبو مُحَمَّد الحافظ، أحد أشراف البصرة، مُترجَمًا[ح٤٥٦]، وكذا تقدَّم (أَيُّوب): أنَّه ابنُ أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ، وكذا تقدَّم (ابْن أَبِي مُلَيْكَةَ): أنَّه عبدُ الله بن عبيد الله ابن أبي مُلَيكة، واسمُ (أبي مُلَيكة) زُهيرٌ، التَّيميُّ، مُترجَمًا، وقدَّمت أنَّ زُهيرًا صحابيٌّ[قبل ح٤٨].

قوله: (جِيءَ بِالنُّعْمَانِ[(٢)] -أَوِ ابْنِ النُّعَيْمَانِ- شَارِبًا): والصَّواب: النُّعمان، قال الدِّمياطيُّ: (هو النُّعمان بن عَمرو بن رِفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غَنْم بن النَّجَّار، شهد العقبةَ، وبدرًا، وأُحُدًا، والمشاهدَ كلَّها، وبقي حتَّى تُوُفِّيَ في خلافة معاوية) انتهى، واعلم أنَّ اسمَه النُّعمان مكبَّرًا، ثمَّ صُغِّر، صحابيٌّ مشهورٌ مزَّاحٌ، وقصَّته مع سُوَيبطٍ مشهورةٌ، وسيجيء بأطولَ من هذا، وأُنبِّه فيه على وَهم وقع في «ابن ماجه» إن شاء الله تعالى[ح٦٧٧٤].

١٤ - بابُ الوَكَالَةِ فِي البُدْنِ وَتَعَاهُدِهَا

٢٣١٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ ابْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِيَدَيَّ، ثُمَّ قَلَّدَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدَيْهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ اللهُ لَهُ حَتَّى نُحِرَ الهَدْيُ.

قوله: (أَنَا فَتَلْتُ قَلَائِدَ هَدْيِ رَسُولِ اللهِ ﷺ): الهديُ الذي أرسله صحبة أبي بكر رضي الله عنه سنة

---

(١) في (ت): (وأُمِرَ أُنيسٌ الأسلميُّ)، وهو لفظ الحديث (٦٦٣٣).

(٢) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية غير أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (بالنعيمان).

تسعٍ عشرون بدنة قلَّدها وأشعرها بيده، وعليها ناجية بن كعب الأسلميُّ، وساق أبو بكر خمس بدنات، وكان مع الصِّدِّيق رضي الله عنه ثلاثُ مئة رجل[1]، والله أعلم.

قوله: (بِيَدَيَّ): هو بتشديد الياء، كذا هو[2] في أصلنا بالقلم.

قوله: (حَتَّى نُحِرَ الهَدْيُ): (نُحِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، و(الهديُ): مرفوع نائب مناب الفاعل.

١٥- بابٌ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِوَكِيلِهِ: ضَعْهُ حَيْثُ أَرَاكَ اللهُ، وَقَالَ الوَكِيلُ: قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ

٢٣١٨- حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ ابْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالمَدِينَةِ مَالًا، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]؛ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ؛ إِنَّ اللهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللهِ، فَضَعْهَا يَا رَسُولَ اللهِ حَيْثُ شِئْتَ، فَقَالَ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ، قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَأَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الأَقْرَبِينَ»، قَالَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ.

تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ، وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ مَالِكٍ: رَابِحٌ.

قوله: (حَدَّثَنَا[3] يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ): اعلم أنَّ (يحيى بن يحيى) هذا جدُّه اسمُه بكر[4]، تميميٌّ، يكنى أبا زكريَّا، نيسابوريٌّ، أحدُ الأعلام، عن مالكٍ وزُهيرِ بنِ معاوية، وعنه: البخاريُّ، ومسلمٌ، وداودُ بنُ الحسين[5] البيهقيُّ، قال أحمدُ: (ما أخرجت خراسانُ بعدَ ابنِ المبارك مثلَه)[6]، وقال

(١) انظر «زاد المعاد» (٣/٥١٩)، «الإشارة إلى سيرة المصطفى» (ص٣٤٢).

(٢) (هو): ليس في (ب).

(٣) كذا في النسخ و(ق)، وفي «اليونينيَّة»: (حدَّثني).

(٤) في النسخ: (بُكير)، وكذا ورد في «تهذيب التهذيب» (٤/٣٩٧)، والمثبت من «تهذيب الكمال» (٣٢/٣١) و«تذهيب التهذيب» (١٠/٤٧) و«الكاشف» (٣/٢٥٧) و«تقريب التهذيب» (ص٥٩٨) وغيرهم.

(٥) في (ب): (حسين).

(٦) «العلل ومعرفة الرجال» (٣/٤٣٧).

ابن راهُوْيَه: (ما رأيتُ مثلَه، ولا رأى مثلَ نفسه، وهو أثبتُ من ابن مَهْديٍّ)، قال أحمدُ: (كان ثقةً وزيادة)، وقال النَّسائيُ: (ثقة ثبْت)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ[^١].

تنبيه: يحيى بن يحيى اللَّيثيُّ راوي «المُوَطَّأ» الذي يُقال له: «مُوَطَّأ يحيى بن يحيى» عن مالك، هذا عالـمُ الأندلسِ، وصاحبُ مالك، ليس له في الكتب السِّتَّة شيءٌ، وسببه أنَّه من الأندلس، وخرج إلى مالك، ثمَّ جاء الغرب، وتمَّ بها حتى مات في سنة (٢٣٤هـ)[^٢]، وما أظنُّ أحدًا من الأئمَّة السِّتَّة دخل المغرب، والله أعلم.

ولهذا ترجمةٌ في «التهذيب» وفروعه، ذكروه تمييزًا[^٣]؛ لأنَّه المُتبادر إلى أفهام النَّاس حين يُذكَر (يحيى بن يحيى)، فلهذا ذكرته، ولهم غير هذين ممَّن اسمه يحيى بن يحيى، والله أعلم.

قوله: (**كَانَ أَبُو طَلْحَةَ**): تقدَّم بعضُ ترجمتِه[ح٣٧١]، وأنَّه زيدُ بن سَهْلٍ الأنصاريُّ، من بني النَّجَّار، بدريٌّ نقيب، وقد قال فيه[^٤] ﷺ: «صوت أبي طلحة في الجيش خير من فئة»[^٥]، تُوُفِّيَ سنة (٣٤هـ)، أخرج له الجماعةُ، رضي الله عنه[^٦].

قوله: (**وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ**): تقدَّم الكلام عليها، وما فيها من اللُّغات؛ فراجِعْه في (الزَّكاة)[ح١٤٦١].

قوله: (**وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ المَسْجِدِ**): هي بكسر الباء الموحَّدة، وهذا غاية في الظُّهور.

قوله: (**وَذُخْرَهَا**): هو بالذَّال المعجمة، وهذا غاية في الوضوح في الشَّام، لا في مصر وبلادها، وقد وقع لشيخ شيوخنا الفقيه العلَّامة جمال الدين عبد الرَّحيم الإسنويِّ في أوَّل «المهمَّات»: أنَّه ذكر صاحب «الذَّخائر» في (الدَّال المهملة)[^٧]، والله أعلم.

قوله: (**بَخٍ**): تقدَّم الكلام عليه بما فيه من اللُّغات؛ فانظره في (الزَّكاة)[١٤٦١].

---

[^١]: انظر «تهذيب الكمال» (٣١/٣٢)، «الكاشف» (٢٥٧/٣).
[^٢]: انظر «تذهيب التهذيب» (٥٢/١٠)، «تهذيب التهذيب» (٣٩٩/٤).
[^٣]: ليس له ترجمةٌ في «تهذيب الكمال»، وله في «تذهيب التهذيب» (٥٢/١٠) و«تهذيب التهذيب» (٣٩٩/٤).
[^٤]: زيد في (ت): (النبيُّ).
[^٥]: أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣٩٨٣).
[^٦]: انظر «الاستيعاب» (ص٢٤٥)، «تهذيب الكمال» (٧٥/١٠).
[^٧]: انظر «المهمَّات» (٢١٤/١).

قوله: (ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ[(١)]، ذَلِكَ مَالٌ رَايِحٌ): هما بالمثنَّاة تحتُ، كذا في أصلنا هنا، [وكذا في متابعة إسماعيل الآتية][(٢)][ح٤٥٥٤]، وأمَّا قوله بعده: (وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ مَالِكٍ: [رَابِحٌ): فهذا[(٣)] بالموحَّدة، وقد تقدَّم الكلام على هاتين الرِّوايتين مُطوَّلًا في (الزَّكاة)][(٤)][ح١٤٦١].

متابعة رَوح ليست في شيء من الكتب السِّتَّة إلَّا ما هنا[(٥)]، وهو رَوح بن عبادة القيسيُّ، أبو مُحمَّدٍ، الحافظُ البصريُّ، يروي عنِ ابنِ عَون، وابنِ جُرَيج، ومالكٍ، وعنه: أحمدُ، وعبدٌ، والكُدَيميُّ، وصنَّف الكتبَ، وكان من العلماء، أخرج له الجماعة[الكاشف١٤١]، وله ترجمةٌ في «الميزان»[٥٨/٢]، وصحَّح عليه، تُوُفِّيَ سنة (٢٠٥هـ) ﵀.

قوله: (وَقَدْ[(٦)] سَمِعْتُ مَا قُلْتَ): الأولى: بتاء مضمومة تاء المتكلِّم، والثانية: مفتوحة تاء المخاطب.

قوله: (تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ): الضمير في (تابعه) يعود على يحيى بن يحيى الذي ترجمتُه في أوَّل السَّند، و(إسماعيل): هو ابنُ أبي أُوَيس عبدِ الله، وهو ابنُ أختِ الإمامِ مالكٍ، وابن عمِّه، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢٢]، ومتابعةُ إسماعيلَ أخرجها البخاريُّ في (التَّفسير) عنه[ح٤٥٥٤].

قوله: (وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ مَالِكٍ: رَابِحٌ): تقدَّم أعلاه، [وهذه بالموحَّدة، قال ابن قُرْقُول في «مطالعه»: («رابح»؛ بباء مفردة، أي: ذو ربح، أو رابحٌ رَبُّه، ورُوِي: «رايحٌ»؛ بالياء المثنَّاة؛ من الرَّواح عليه بالأجر على الدَّوام ما بقيت أصوله، قال القاضي: وهي رواية يحيى وجماعة، والأُولى رواية أبي مصعب وغيره[مشارق١/٥٥٦]، قلت: بل الذي رويناه ليحيى: بالباء المفردة[الموطأ٢/٩٩٦]، والتِّنيسيِّ: بمفردة[خ١٤٦١]، وفي «مسلم»: بالمفردة[م٩٩٨])، انتهى[مطالع٣/١١٤]، قال شيخنا: (يحيى الذي أشار إليه -يعني: صاحب «المطالع»-: هو اللَّيثيُّ المغربيُّ، ويحيى في «البخاريِّ» -يعني: الذي أشار إليه القاضي- هو النَّيسابوريُّ،

---

(١) في «اليونينيَّة»: (رائح) في الموضعين.

(٢) ما بين معقوفين جاء في النسخ -وهو مستدرك في (أ) و(ت)- بعد قوله: (وأما قوله بعده)، والصواب إثباته هنا؛ لأنَّ إسماعيل تابع يحيى في قوله: (رايح) بالمثنَّاة.

(٣) في النُّسخ: (هذا).

(٤) وسيأتي قريبًا، وما بين معقوفين جاء في (ب) لاحقًا بعد قوله: (وشك القعنبي فيه، انتهى)، وجاء في (ت) في آخر هذه الفقرة بعد قوله: (﵀).

(٥) أخرجها أحمد في «مسنده» (١٢٤٣٨).

(٦) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (قد)؛ بغير واو.

قال الداني في «أطرافه»: في رواية يحيى الأندلسيِّ: بالباء الموحَّدة، وتابعه رَوح بن عبادة وغيره، وقال يحيى بن يحيى النَّيسابوريُّ وإسماعيل وابن وهب وغيرهم[1]: «رائحٌ»؛ بالهمز؛ من الرَّواح، وشكَّ القعنبيُّ فيه)، انتهى[التوضيح١٠/٤٣٢]][2].

١٦- بابُ وَكَالَةِ الأَمِينِ فِي الخِزَانَةِ وَنَحْوِهَا

قوله: (فِي الخِزَانَةِ): هي بكسر الخاء، وقد نُصَّ على كسرها في «ديوان الأدب» للفارابيِّ[3]، وإنَّما قيَّدتُها؛ لأنِّي رأيت بعض الفضلاء المُعتنِين باللُّغة ذكرها بالفتح، ونُقِل ذلك لي عن الأستاذ أبي حيَّان الأندلسيِّ من «تفسيره»[4]، وذكر ذلك هذا الفاضل على أنَّه فائدةٌ عظيمةٌ، والظَّاهر أنَّ النُّسخة التي نَقَل منها غلط[5]، والله أعلم، وذلك لأنَّ الفارابيَّ ذكرها في (فِعالة)، وقال بعضهم: (إنَّها بفتح الخاء)، انتهى[التنقيح٢/٥١٦]، وهذا أيضًا غلط، كما تقدَّم.

٢٣١٩- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ العَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الخَازِنُ الأَمِينُ الَّذِي يُنْفِقُ -وَرُبَّمَا قَالَ: الَّذِي يُعْطِي- مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا، طَيِّبًا نَفْسُهُ، إِلَى الَّذِي أُمِرَ بِهِ، أَحَدُ المُتَصَدِّقَيْنِ».

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّه حمَّادُ بن أسامة[ح٩٢]، وكذا تقدَّم (بُرَيْد بْن عَبْدِ اللهِ): أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وتقدَّم مُترجَمًا، وكذا تقدَّم أنَّ اسمَ (أَبِي بُرْدَةَ) الحارثُ، وقيل: عامرٌ، وتقدَّم (أَبُو مُوسَى): أنَّه الأشعريُّ، [و]أنَّه عبدُ الله بن قيس بن سُلَيم بن حَضَّار؛ كلُّهم تقدَّموا مُترجَمين[ح١١]، والله أعلم/. [١/٢٩١أ]

قوله: (مَا أُمِرَ بِهِ): (أُمِر): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (المُتَصَدِّقَيْنِ): ضُبِط بالتَّثنية وبالجمع[6]، وقد تقدَّم[قبل ح١٤٢٥].

❊❊❊

(١) (وغيرهم): ليس في (ب).

(٢) ما بين معقوفين جاء في النسختين سابقًا -وهو مستدرك في (أ)- بعد قوله: (تُوُفِّيَ سنة «٢٠٥هـ» ﵀)، ولعلَّ الصواب إثباته هنا.

(٣) انظر «ديوان الأدب» (١/٤٧٢).

(٤) انظر «البحر المحيط» (٤/٤٩٧).

(٥) قال صاحب «تاج العروس» في مادَّة (خزن): (ولا يفتح، وقد ولعت العامَّة بفتحها).

(٦) التثنية رواية «اليونينيَّة» و(ق).

بسم الله الرحمن الرحيم

٤٠ - كِتَابُ الحَرْثِ

١ - بَابُ فَضْلِ الزَّرْعِ وَالغَرْسِ إِذَا أُكِلَ مِنْهُ، وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٣-٦٥]

(كِتَابُ الحَرْثِ)[(١)]... إلى (كِتَاب الشُّرْبِ).

فائدة: روى الإمام أحمد في «مسنده» بإسناده: (أنَّه وُجِد في بعض خزائن بني أميَّة صرَّة[(٢)] فيها حنطة أمثال نوى التَّمر مكتوب عليها: هذا كان يَنبُت أيَّام العدل)، وهذه القصَّة ذكرها في «مسنده» على إثر حديث رواه[حم٧٩٤٩]، والله أعلم.

قوله: (إذا أُكِلَ منْهُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ﴾ [الواقعة: ٦٤]) أي: تُنبِتونه، والله أعلم.

قوله: (﴿حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]) أي: هشيمًا لا يُنتفَع به، والله أعلم.

٢٣٢٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. (ح): وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ».

وَقَالَ لَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبَانُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّ اسمَه[(٣)] الوضَّاحُ بن عبد الله.

قوله: («ح»): تقدَّم الكلام عليها في أوَّل هذا التَّعليق، فانظر ذلك إن شئتَ أن تقف على اصطلاح القوم[ح٦].

قوله: (وَقَالَ لَنَا مُسْلِمٌ): هذا هو مسلم بن إبراهيم الأزديُّ الفراهيديُّ الحافظ، وتقدَّم مُترجَمًا،

---

(١) كذا في النُّسخ و(ق)، وهو رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (ما جاء في الحرث والمزارعة).

(٢) في (ت): (جرَّة).

(٣) في (ب): (مرارًا أنَّه).

والكلام على نسبته هذه، وأنَّها إلى جدِّه فُرهود، وأنَّ النِّسبة إليه: فُرهوديٌّ وفراهيديٌّ[ح٢٦٤]، وكذا تقدَّم (أَبَانُ): أنَّه مصروفٌ على الصَّحيح، وهو ابنُ يزيدَ العطَّار، أبو يزيدَ البصريُّ.

وقد تقدَّم أنَّ (قال لنا) مثلُ: (حدَّثنا) مُطوَّلًا، والظَّاهر أنَّه أخذه(١) عنه في حال المذاكرة غالبًا[ح١٤٢]، والحكمة في الإتيان بهذا: لأنَّ قتادة عنعن في السَّند الأوَّل، فأتى بهذا الذي فيه تصريح قتادةَ بالتَّحديث من أنسٍ؛ وذلك لأنَّ قتادةَ مدلِّسٌ، فانتفى بالثَّاني ما يُخشى من تدليسه، والله أعلم.

٢- بابُ مَا يُحْذَرُ مِنْ عَوَاقِبِ الاِشْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ، أَوْ جَاوَزَ الحَدَّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ

قوله: (مَا يُحْذَرُ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وكذا (أُمِرَ بِهِ): مبنيٌّ أيضًا(٢) لما لم يُسَمَّ فاعله.

٢٣٢١- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ سَالِمٍ الحِمْصِيُّ: **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الأَلْهَانِيُّ**، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ قَالَ: وَرَأَى سِكَّةً وَشَيْئًا مِنْ آلَةِ الحَرْثِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ الذُّلَّ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: واسْمُ أَبِي أُمَامَةَ: صُدَيُّ بنُ عَجْلَانَ.

قوله: (**حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الأَلْهَانِيُّ**): هو بفتح الهمزة، ثمَّ لام ساكنة، وبعد الألف نون، ثمَّ ياء النِّسبة، وأَلْهان أخو هَمْدان(٣)، عن أبي أُمامة، وابنِ(٤) بُسر، وجماعةِ صحابةٍ صغارٍ رضي الله عنهم، وعنه: بقيَّةُ ومُحَمَّدُ بن حِمْيَر، وثَّقه جماعة، أخرج له البخاريُّ والأربعة[الكاشف١٢٤١]، له ترجمةٌ في «الميزان» قال فيه: (وما علمتُ فيه مقالةً سوى قولِ الحاكم الشِّيعيِّ قال: أخرج البخاريُّ في «الصَّحيح» لمُحَمَّد بن زياد وحَريز بن عثمان، وهما ممَّن اشتُهِر عنهم النَّصب(٥))، قال الذَّهبيُّ: (قلتُ: ما علمتُ هذا من مُحَمَّد، بلى؛ غالب الشَّاميِّين فيهم توقُّفٌ عن أمير المؤمنين عليٍّ من يوم صفِّين، ويرون أنَّهم وسَلَفَهم أولى الطَّائفتين بالحقِّ كما أنَّ الكوفيِّين -إلَّا من شاء ربُّك- فيهم انحرافٌ عن عثمان، وموالاةٌ لعليٍّ، وسَلَفُهم شيعتُه وأنصارُه، ونحن -معشرَ(٦) أهل السُّنة- أولو محبَّةٍ وموالاةٍ للخلفاء الأربعة، ثمَّ خَلْقٌ من شيعة

---

(١) في (ب): (أخذها).

(٢) في (ب): (أيضًا مبني).

(٣) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (١/٢٠٥).

(٤) في (ب): (وأبي)، وهو تحريفٌ.

(٥) الناصبة: هم الذين ينصبون العداوة لعليِّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه وأهلِ البيت.

(٦) في (ب): (معاشر).

العراق يحبُّون عثمان وعليًّا، لكن يفضِّلون عليًّا على عثمان، ولا يحبُّون مَنْ حارب عليًّا مع الاستغفار لهم، فهذا تشيُّع خفيف) انتهى كلامه[الميزان ٣/٥٥١].

قوله: (عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ): هو صُدَيُّ بن عَجلان، نزل حمص، روى أيضًا عن معاذٍ، وأبي عُبيدة، وعُمَرَ، وعمَّارٍ، وعَمرِو بن عَبَسة، وجماعةٍ، وكان من علماء الصَّحابة وأعيانهم، وعنه: شَهْرُ ابن حَوْشَب[١]، وخالدُ بن مَعْدان، ورجاءُ بن حَيْوَة، ومُحَمَّدُ بن زياد الأَلْهَانيُّ، وخلقٌ، تُوُفِّيَ سنة (٨٦هـ)، قال أبو اليمان: (تُوُفِّيَ بقرية دَنْوَةَ على عشرة أميال من حمص)، أخرج له الجماعة[٢].

قوله: (إِلَّا أَدْخَلَهُ الذُلَّ[٣]): كذا في أصلنا، وفي نسخة: (أَدْخَلَهُ اللهُ الذُّلَّ)[٤]، وجه الذُّل: ما يلزم الزَّارع من حقوق الأرض، فيطالبهم السُّلطان بذلك، وقيل: إنَّ المسلمين إذا أقبلوا على الزِّراعة؛ شُغلوا عن العدوِّ، وفي ترك الجهاد نوع ذُلٍّ، والله أعلم[٥].

٣- بابُ اقْتِنَاءِ الكَلْبِ لِلْحَرْثِ

٢٣٢٢- حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا، فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ».

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَأَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ».

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ): تقدَّم مرارًا أنَّ (فَضالة) بفتح الفاء، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو هشام بن أبي عبد الله الدَّستوائيُّ، وتقدَّم الكلام[٦] على هذه النِّسبة[ح ٤٤، ١٥٣]، وتقدَّم أيضًا (يَحْيَى بْن أَبِي كَثِيرٍ): أنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وتقدَّم

---

(١) في (ب): (خوشب)، وهو تصحيفٌ.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/١٥٨).

(٣) كذا في النُّسخ و(ق) بنصب (الذُّلَّ)، وضُبِط الفعل في (ق) بالبناء للفاعل، ورواية «اليونينيَّة»: (أُدْخِلَهُ الذُّلُّ).

(٤) وهو رواية أبي ذرٍّ عن الحمُّويي والمستملي.

(٥) انظر «كشف المُشْكل» (٤/١٤٨).

(٦) (الكلام): مثبت من (ب).

(أَبُو سَلَمَةَ): أنَّه عبدُ الله -أو إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وكذا تقدَّم (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا.

قوله: (وَقَالَ[1] ابنُ سِيرِينَ وَأَبُو صالِحٍ عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): (ابن سيرين): هو مُحَمَّد، و(أبو صالح): هو ذكوانُ الزَّيَّاتُ السَّمَّانُ، تقدَّما، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وشيخُنا لم يعزُهما[2].

قوله: (وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ): (أبو حازم) هذا: هو سَلْمان مولى عَزَّةَ الأشجعيَّة، وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وشيخُنا لم يعزُه[3].

٢٣٢٣- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ خُصَيْفَةَ: أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ -رَجُلٌ مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ- وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا، نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ»، قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا المَسْجِدِ.

قوله: (عَنْ يَزِيدَ ابْنِ خُصَيْفَةَ): هو بضمِّ الخاء المعجمة، وفتح الصَّاد المهملة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ فاء مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث، وهذا ظاهرٌ عند أهله.

قوله: (سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ؛ رَجُلًا[4] مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ): (سفيان) هذا: هو أزديٌّ شَنَئيٌّ، وبعضهم يقول: نَمِريٌّ، ويقال فيه: النُّميريُّ، صحابيٌّ مدنيٌّ، روى عنه: السَّائبُ بنُ يزيدَ، وابنُ الزُّبير، وأخوه عروةُ، له في الكتب حديث: «من اقتنى كلبًا»[5]، وحديث: «والمدينة خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون»[6]، قال ابنُ عبد البَرِّ: (وروايةُ ابنِ الزُّبير والسَّائبِ بن يزيدَ عنه تدلُّ على جلالته، وقدم موته)[الاستيعاب ٢٩٥]، انتهى[7].

(١) كذا في النسخ و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (قال) بلا واو.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» (٩/٥): (أمَّا روايةُ ابنِ سيرين؛ فلم أقف عليها بعد التتبُّع الطويل، وأمَّا روايةُ أبي صالح؛ فوصلها أبو الشيخ عبدُ الله بن محمَّد الأصبهانيُّ في كتاب «الترغيب» له)، وانظر «تغليق التعليق» (٢٩٩/٣).

(٣) قال الحافظ في «الفتح» (٩/٥): (وصلها أبو الشيخ أيضًا من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن عَدِيِّ بن ثابت، عن أبي حازم)، وانظر «تغليق التعليق» (٢٩٩/٣).

(٤) كذا في النسخ و«اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه، وفي (ق): (رجلٌ)، وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) أخرجه مع البخاريِّ مسلمٌ (١٥٧٦) والنسائيُّ في «المجتبى» (١٨٧/٧-١٨٨) وابنُ ماجه (٣٢٠٦).

(٦) أخرجه البخاريُّ (١٨٧٥) ومسلمٌ (١٣٨٨) والنسائيُّ في «السنن الكبرى» (٤٢٤٩).

(٧) انظر «تهذيب الكمال» (١٤٥/١١).

و(شَنوءة) على (فَعولة): التَّقزُّز؛ وهو التَّباعُدُ من الأدناس؛ ومنه: أزد شَنُوءَة يُنسَب إليها: شَنَئِيٌّ، قال ابن السِّكِّيت: (رُبَّما[1] قالوا: أزد شَنُوَّة؛ بالتَّشديد غير مهموز، وينسب إليها: شَنَوِّيٌّ)[الإصلاح١٤٦]، وقال شيخُنا مجد الدِّين في «القاموس»: (وأزد شنوءة -وقد تُشدَّد الواو- : قبيلة سُمِّيت لشنآنٍ بينهم)/. [١/٢٩١ب]

٤- بابُ اسْتِعْمَالِ البَقَرِ لِلْحِرَاثَةِ

٢٣٢٤- **حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**: حَدَّثَنَا **غُنْدَرٌ**: حَدَّثَنَا **شُعْبَةُ**، عَنْ **سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ** قَالَ: سَمِعْتُ **أَبَا سَلَمَةَ**، عَنْ **أَبِي هُرَيْرَةَ**، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ**؛ التَفَتَتْ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا، خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ، قَالَ: آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَأَخَذَ الذِّئْبُ شَاةً **فَتَبِعَهَا الرَّاعِي**، فَقَالَ لَهُ الذِّئْبُ: **مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ**، يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي؟ قَالَ: آمَنْتُ بِهِ أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ»، **قَالَ أَبُو سَلَمَةَ**: وَمَا هُمَا يَوْمَئِذٍ فِي القَوْمِ.

قوله: (**حَدَّثَنِي**[2] **مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ**): تقدَّم مرارًا أنَّ (بَشَّارًا) بفتح الموحَّدة، وتشديد الشين المعجمة، وأنَّه بُنْدار الحافظ، وتقدَّم ما (البُنْدارُ)[ح٦٩]، وكذا تقدَّم (**غُنْدُر**): أنَّه بضمِّ الغين المعجمة، ثمَّ نون ساكنة، ثمَّ دال مهملة مضمومة ومفتوحة، وأنَّه مُحَمَّدُ بن جعفر، وأنَّ ابنَ جُرَيج لقَّبه بذلك، وأنَّه المُشَغِّب بلغة الحجاز[ح٨٧]، وتقدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ**): أنَّه عبدُ الله بن عبد الرَّحمن بن عوف، أو إسماعيل، وأنَّه[3] أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر.

قوله: (**بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ**): هذا الرَّجل لا أعلم أحدًا سمَّاه، وقال شيخنا الشَّارح: (قال ابن التِّين عن الهرويِّ: إنَّ هذا كان في المَبْعث)، انتهى[التوضيح١٥/٢٣٠]، وقد أخرجه البخاريُّ في (بني إسرائيل)[ح٣٤٧١]، فكأنَّه فهم أنَّ القصَّة في زمنهم، وكلام شيخنا يحتمل أن يكون كلام البقرة وأن يكون كلام الذئب الذي في المبعث؛ لأنَّه تكلَّم على تطريف الحديث، ثمَّ قال: (وذكر ابن التِّين...) فذكره، وليس صريحًا، فيحتمل أنَّ البخاريَّ إنَّما أخرجه في (بني إسرائيل) لأجل كلام البقرة فقط، وأنَّ كلام الذئب في المبعث، كما صرَّح به ابن الأثير[4]، وكما يحتمل أن يكون كلام الهرويِّ الذي نقله ابن التِّين عنه فيه، والله أعلم.

---

(١) في (ب): (وبما)، وهو تحريفٌ.

(٢) كذا في النسختين و(ق)، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة»: (حدَّثنا).

(٣) (أو إسماعيل، وأنَّه): ليس في (ب).

(٤) انظر «النهاية» (٢/٣٣٦) مادَّة (سبع).

قوله: (فَتَبِعَهَا الرَّاعِي...) فذكره: قال شيخنا: (الذي كلَّمه الذئب هو أُهبان بن أوس الأسلميُّ أبو عقبة، سكن الكوفة[١]، وقيل: أُهبان بن عقبة، وهو عمُّ سلمة ابن الأكوع، وعن الكلبيِّ: هو أُهبان بن الأكوع -واسمه سنان- ابن عياذ[٢] بن ربيعة[٣]، وعند السُّهيليِّ: هو رافع بن ربيعة، وقيل: سلمة ابن الأكوع)، انتهى[التوضيح١٥/٢٣٠]، وقد رأيته في (غزوة ذي قَرَد[٤]): (قيل: إنَّ سلمة هذا -يعني: ابن الأكوع- هو الذي كلَّمه الذئب، وقيل: هو أُهبان بن صَيفيٍّ)، انتهى[الروض٤/١٥]، ورأيت أيضًا في «الرَّوض» في (غزوة ذات السَّلاسل) وهي في أواخر «الرَّوض»: (وذكر في هذه السَّريَّة صحبة رافع بن أبي رافع لأبي بكر، وهو رافع بن عُميرة، ويقال فيه: ابن عُمير، وهو الذي كلَّمه الذئب، وله شعر مشهور في تكليم الذِّئب له، وكان الذئب قد أغار على غنمه فاتَّبعه، فقال له الذئب: ألَّا أدلُّك على ما هو خير[٥] لك؛ قد بُعِثَ نبيُّ الله، وهو يدعو إلى الله، فالحَقْ به، ففعل ذلك رافع، وأسلم) انتهى[الروض٤/٢٥٢].

قال شيخنا: (وروى ابنُ وهب: أنَّ أبا سفيان بن الحارث -كذا قال شيخنا، وفي «الشفا»: ابن حرب- وصفوان بن أميَّة وجدا ذئبًا أخذ ظبيًا، فاستَنْقَذَاه منه، فقال لهما: طعمة أطعَمَنِيها الله...؛ الحديث، ورُوِي مثل هذا أيضًا: أنَّه جرى لأبي جهل وأصحابٍ له)[التوضيح١٥/٢٣٠]، قاله برمَّته القاضي في «الشفا»[٦]،

---

(١) انظر «أسد الغابة» (١/١٩٠).

(٢) في (ب): (عباد)، وقد نصَّ ابن الأثير على المثبت في «أسد الغابة» (١/١٩٠).

(٣) كذا قال ابن الملقِّن، وكذا نقله عن الكلبيِّ ابنُ الأثير في «أسد الغابة» (١/١٩٠)، وفي إدراج الأكوع وأنَّ اسمه سنان هنا نظر، فإنَّ الكلبيَّ ذكر في «نسب معَد» (٢/٤٥٨-٤٥٩) أهبانَ بن الأكوع بن عبد الله بن قُشير بن خُزيمةَ بن مالك بن سلامان بن أَسلم، ثم ذكر بعده: مُحمَّدَ بن الأشعث بن عُقبةَ بن أُهبان مُكلِّم الذِّئب بن عبَّاد ابن ربيعةَ بن كعب بن أُميَّة بن يقظة بن خزيمة، وكذا ذكره أيضًا ابنُ حزمٍ في «جمهرة النسب» (ص٢٤٠-٢٤١)، وجعلا أهبانَ بن الأكوع أخا سلمة، والصواب أنَّه عمُّه، وقد قال ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/٢١٤): (أهبان بن الأكوع، وهو مكلِّم الذئب في رواية هشام بن محمد بن السائب)، وهشام هذا هو الكلبيُّ، ثمَّ ساق ابن سعدٍ نسبَ أهبان نقلًا عن الكلبيِّ فقال: (أُهبان مُكلِّم الذِّئب بن عبَّاد بن ربيعةَ بن كعب بن أُميَّة بن يقظة بن خزيمة بن مالك بن سلامان بن أفصى).

(٤) في (ب): (قرة)، وهو تحريفٌ.

(٥) (خير): سقط من (ب).

(٦) انظر «الشفا» (ص٣٧٩)، لكنَّ الرواية فيه مختلفةٌ، ولفظه: (وقد روى ابن وهب مثل هذا أنَّه جرى لأبي سفيان ابن حرب وصفوان بن أميَّة مع ذئب وجداه أخذ ظبيًا، فدخل الظبي الحرم، فانصرف الذئب، فعجبا من ذلك، فقال الذئب: أعجب من ذلك محمَّد بن عبد الله بالمدينة يدعوكم إلى الجنة وتدعونه إلى النار).

وقد ذكر الذَّهبيُّ: أُهبان بن أوس الأسلميُّ، فقال: (مكلِّم الذئب أبو عقبة كوفيٌّ، وقيل: إنَّ مكلِّم الذئب أُهبانُ بن عياذ الخزاعيُّ)، انتهى[التجريد١/٣٣].

ولا أعلم أحدًا في الصَّحابة يقال [له]: أُهبان بن عقبة، ولا رافع بن ربيعة، اللَّهمَّ؛ إلَّا أن يكون أحدٌ منهم نُسِبَ إلى جدِّه، أو خلاف الظَّاهر، أو أنَّ هذا قيل في نسبه، أو يكون من يقول بهذين لا يقول: إنَّ هذا كان من الصَّحابة.

وقد ذكر ابن الأثير في «نهايته» في (سبع) ما لفظه: (وفيه: أنَّ ذئبًا اختطف شاة من الغنم أيَّام مبعث رسول الله ﷺ، فانتزعها الرَّاعي منه...)، الحديث.

وعند أبي[1] القاسم عن أنس: (كنت مع النَّبيِّ ﷺ في غزوة تبوك، فشَرَدَتْ عليَّ غنمي، فجاء الذئب، فأخذ منها شاة، فاشتدَّت الرعاء[2] خلفه، فقال الذئب: طعمة أطعمنيها الله تنتزعونها منِّي؟! فبُهِت القوم، فقال: ما تعجبون...) الحديث، انتهى[3].

وقد ذكر ابن شيخنا البُلْقَينيِّ في مكلِّم الذئب، فقال: (يجوز أن يُفسَّر بأُهبان بن أوس)، ثمَّ ذكر مستنده من «الأُسْد»[١/١٩٠]، ثمَّ قال: (وقيل: مُكلِّم الذئب أُهبان بن عياذ، وقيل: ابن الأكوع واسمه سنان، عمُّ سَلَمَة بن عمرو بن الأكوع، وقيل: هو ابن كعب، والثلاثة واحد؛ لأنَّه أُهبان بن سنان بن عياذ بن ربيعة بن كعب[4])، انتهى، ذكر ذلك في (مناقب الصِّدِّيق رضي الله عنه)[الإفهام٣٣٢].

قوله: (**مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبُعِ؟**): قال ابن قُرْقُول: (بفتح السِّين، وضمِّ الباء رويناه، قال الحربيُّ: ويُروَى بسكونها؛ يريد: الحيوان المعروف، وقرأ الحسن: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾[5] [المائدة:٣]، وقال ابن الأعرابيِّ: «السَّبُعُ»: الموضع الذي عند المحشر؛ أراد: مَنْ لها يوم القيامة؟ وبعضهم يقول في هذا: «السَّبْع»؛ بالسكون، وأنَّه يوم القيامة، وأنكر بعضهم هذا، ويحتمل أنَّه أراد «يوم السَّبْع»: يوم أكلي لها، يقال: سبع

---

(١) في النسخ: (ابن)، والمثبت هو الصواب.

(٢) في (ب): (الرعاة).

(٣) «دلائل النبوَّة» لأبي القاسم الأصبهاني (١/٥٢).

(٤) في قول ابنِ البُلْقينيِّ: (والثلاثة واحد) نظرٌ، وإنَّما هما اثنان، وقد ميَّز الحافظ في «الإصابة» (١/٧٨) بينهما، فسمَّى الأوَّل أهبان بن الأكوع بن عياذ بن ربيعة، وسمَّى الثاني أهبان بن الأكوع عمُّ سلمة ابن الأكوع، وتقدَّم الكلام على نسبهما قريبًا في التعليق على ما نقله ابنُ الملقِّن عن الكلبيِّ.

(٥) وهي قراءة شاذَّة، انظر «المحرَّر» (٤/٣٣٧)، «البحر المحيط» (٤/١٧١)، وقد عزاها ابن خالويه في «القراءات الشاذَّة» (ص٣١) لهارون عن أبي عمرو، والمعلَّى عن عاصم.

الذئبُ الغنمَ: [أَكلَها]، وقيل: «يوم السَّبع»: يوم الإهمال، قال الأصمعيُّ: «المسْبَعُ»: المهمل، وأسبع الرجل كلابه؛ إذا تركها تفعل ما تشاء، وقال الدَّاوديُّ: معناه: إذا طرحك عنها السَّبع، فبقيت أنا فيها أتحكم دونك؛ لفرارك عنه، وقيل: «يوم السَّبع»: عيد لهم في الجاهليَّة، يجتمعون فيه فيهملون مواشيَهم، فيأكلها السَّبع)، ثمَّ ساق سندًا إلى مَعْمَر بن المثنَّى: أنَّه عيد لهم، ثمَّ تعقَّبه، ثمَّ قال: (وقد قال بعضهم: إنَّما هو «السَّيْع»؛ بالياء باثنتين تحتها، أي: يوم الضَّياع، يقال[1]: أَسَعْتُ وأضعْتُ بمعنًى)[مطالع ٥/٤٤٨].

قوله: (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ): تقدَّم أنَّه عبدُ الله -وقيل: إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف[2] المذكورُ في السَّند.

٥ - بابٌ: إِذَا قَالَ: اكْفِنِي مَؤُنَةَ النَّخْلِ أَوْ غَيْرِهِ وَتُشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ

قوله: (بابٌ: إِذَا قَالَ اكْفِنِي مَؤُنَةَ النَّخْلِ...) إلى آخر الترجمة: قال ابن المُنَيِّر بعد أن سرد الحديث بلا إسناد: (أشار في التَّرجمة إلى صحَّة المساقاة، ونزَّلها الشَّارح على ذلك[3]، وليس في الحديث حقيقتُها؛ لأنَّ الرِّقاب كانت ملكًا للأنصار، وهم أيضًا العمَّال عليها، فليس فيه إلَّا مجرَّد تمليكهم لإخوانهم بعض الثَّمرة بلا عوض، غير أنَّهم عرضوا عليهم الملك ثمَّ القسمة، فنزلوا عن الملك المعلَّق بالرَّقبة إلى الثَّمرة، وكأنَّهم ساقوا نصيبهم المعروض عليهم بجزء من الثَّمرة، وكان الجزء مُبيَّنًا إمَّا بالنَّصِّ، وإمَّا بالعُرف، والله أعلم، أو بأنَّ إطلاق الشرك نزل على النّصف، وهو مشهورُ مذهبِ مالك رحمه الله[4])، انتهى[المتواري ٢٦٣].

قوله: (وَتَُشْرَكُنِي فِي الثَّمَرِ): هو بفتح أوَّله وثالثه، وفي أصلنا: بضمِّ أوَّله، وكسر ثالثه بالقلم[5]، وفي «المطالع»: (يقال: شَرَكْتُه [أَشْرَكُه]، وأَشْرَكْتُه أُشرِكُه)[مطالع ٦/٣٢].

٢٣٢٥ - حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتِ الأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلَ، قَالَ: «لَا»، فَقَالُوا: تَكْفُونَا المَؤُونَةَ وَنَشْرَكَكُمْ فِي الثَّمَرَةِ، قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا.

---

(١) في (ب): (يقاله)، وهو تحريفٌ.

(٢) زيد في (ب): (على الأصحِّ من نحو ثلاثين والأكثر من الأقوال).

(٣) انظر «شرح ابن بطَّال» (٦/٤٦٠).

(٤) انظر «المدوَّنة الكبرى» (١٢/٩٢).

(٥) ضُبِط في (ق) الآن: (تُشرَكني)، فلعلَّ الفتح على التاء والراء طارئ.

قوله: (حَدَّثَنَا الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ): هذا هو أبو اليمان، تقدَّم، وكذا تقدَّم (شُعَيْبٌ): أنَّه ابن أبي حمزة، وكذا تقدَّم (أَبُو الزِّنَادِ): أنَّه بالنُّون، وأنَّه عبدُ الله بن ذكوان، وتقدَّم (الأَعْرَج): أنَّه عبدُ الرَّحمن ابن هُرْمُز[١]، وكذا (أَبُو هُرَيْرَةَ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر، على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا/. [١/٢٩٢أ]

قوله: (اقْسِمْ بَيْنَنَا): هو ثلاثيٌّ، فإذا ابتدأتَ به، كسرتَ همزَه، وإن درجت، كانت همزة وصل.

٦- بابُ قَطْعِ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ

وَقَالَ أَنَسٌ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّخْلِ فَقُطِعَ.

قوله: (فَقُطِعَ): هو مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهر.

٢٣٢٦- حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ البُوَيْرَةُ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ: [من الوافر]

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ ... حَرِيقٌ بِالبُوَيْرَةِ مُسْتَطِيرُ

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ): هذا هو التَّبُوذكيُّ[٢]، تقدَّم، وتقدَّم لماذا نُسِب[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (جُوَيْرِيَةُ): أنَّه ابن أسماء مُترجَمًا[ح٢٨٩].

قوله: (وَهِيَ البُوَيْرَةُ): هي بضمِّ الموحَّدة، ثمَّ واو مفتوحة، ثمَّ مثنَّاة تحت ساكنة، ثمَّ راء مفتوحة، ثمَّ تاء التأنيث: موضع من بلد النضير، وفي «تاريخ المدينة المشرَّفة» للإمام زين الدين بن حسين المَرَاغي الأصل -من مَرَاغَة الصَّعيد-: (البُوَيْرَة: في قبلة مسجد قباء إلى جهة المغرب، وفيها أُطُمٌ خرابٌ) انتهى.

قوله: (وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ: وهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ...) البيت: سيأتي في حديث بني النضير تنبيهٌ في ذلك، وهو حسن[ح٤٠٣٢].

قوله: (وهَانَ عَلَى سَرَاةِ): (السَّراة): السَّادات، واحدهم: سريٌّ، وقد تقدَّم كلام السُّهيليِّ في ذلك، وتعقُّبُه النُّحاةَ وغيرَهم[ح٤٢٥].

قوله: (مُسْتَطِيرُ): هو المُنتشِر في الأفق، لا[٣] الصَّاعد، وخلافه: المُستطِيلُ؛ وهو الصَّاعد إلى الأفق[٤].

---

(١) في (أ): (صخر)، ولعلَّه سبق قلم.

(٢) زيد في (ب): (الحافظ).

(٣) (لا): سقط من (ب).

(٤) انظر «مطالع الأنوار» (٣/٢٨٩).

٧- بابٌ

٢٣٢٧- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ الأَنْصَارِيِّ: سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا، كُنَّا نُكْرِي الأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًّى لِسَيِّدِ الأَرْضِ، قَالَ: فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الأَرْضُ، وَمِمَّا تُصَابُ الأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ، فَنُهِينَا، وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالوَرِقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا[(١)] عَبْدُ اللهِ): هو ابنُ مقاتل، وكذا في نسخة[(٢)]، و(عبد الله): هو ابن المبارك، وقد قدَّمتُ[(٣)] الكلامَ على قول البخاريِّ: (حدَّثنا مُحَمَّدٌ: حدَّثنا عبد الله) مَن هو (مُحَمَّد) هذا من كلام الجَيَّانيِّ[ح٤٤٥]، ثمَّ ساق سندًا إلى ابن السَّكن قال: (كلُّ ما في «البخاريِّ» ممَّا يقول فيه: «حدَّثنا مُحَمَّد: حدَّثنا عبد الله»؛ فهو مُحَمَّد بن مقاتل المروزيُّ عن عبد الله بن المبارك)، انتهى[تقييد٣/١٠٣١]، وفي «أطراف المِزِّيِّ»: أنَّه ابنُ مقاتل عن عبد الله بن المبارك[(٤)].

قوله: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو الأنصاريُّ، قاضي السَّفَّاح، تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٨].

قوله: (كُنَّا نُكْرِي): هو بضمِّ النُّون، رباعيٌّ، وهذا ظاهر.

قوله: (لِسَيِّدِ الأَرْضِ) أي: لمالكها، وهذا ظاهر أيضًا.

٨- بابُ الْمُزَارَعَةِ بِالشَّطْرِ وَنَحْوِهِ

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: مَا بِالمَدِينَةِ أَهْلُ بَيْتِ هِجْرَةٍ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبُعِ، وَزَارَعَ عَلِيٌّ وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ وَالقَاسِمُ وَعُرْوَةُ وَآلُ أَبِي بَكْرٍ وَآلُ عُمَرَ وَآلُ عَلِيٍّ وَابْنُ سِيرِينَ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَسْوَدِ: كُنْتُ أُشَارِكُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ فِي الزَّرْعِ، وَعَامَلَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى إِنْ جَاءَ عُمَرُ بِالبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ، فَلَهُ الشَّطْرُ، وَإِنْ جَاؤُوا بِالبَذْرِ، فَلَهُمْ كَذَا.

وَقَالَ الحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الأَرْضُ لأَحَدِهِمَا فَيُنْفِقَانِ جَمِيعًا، فَمَا خَرَجَ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَرَأَى ذَلِكَ الزُّهْرِيُّ.

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٢) وهي رواية أبي ذرٍّ وأبي الوقت.

(٣) في (ب): (تقدم).

(٤) انظر «تحفة الأشراف» (٣/١٤٠).

وَقَالَ الحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُجْتَنَى القُطْنُ عَلَى النِّصْفِ.
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَالحَكَمُ وَالزُّهْرِيُّ وَقَتَادَةُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ الثَّوْبَ بِالثُّلُثِ أَوِ الرُّبُعِ وَنَحْوِهِ.
وَقَالَ مَعْمَرٌ: لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ المَاشِيَةُ عَلَى الثُّلُثِ وَالرُّبُعِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى.

قوله: (وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ): أمَّا (قيس بن مسلم) فهو الجَدَليُّ، أبو عمرو الكوفيُّ العابد، عنِ ابنِ الحنفيَّة وطارقِ بن شهاب، وعنه: شعبةُ، وسفيانُ، والنَّاسُ، مات سنة (١٢٠هـ)، وهو ثبت، أخرج له الجماعة[الكاشف١١١٨أ]، وأمَّا (أبو جعفر) فهو مُحَمَّد بن عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب الباقرُ، تقدَّم مُترجمًا[قبل ح١٧٦].

قوله: (وَزَارَعَ عَلِيٌّ وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ...) إلى آخره: أمَّا (عليٌّ) فهو ابنُ أبي طالب، وأمَّا (سعدُ بن مالك) فهو ابنُ أبي وقَّاص، أحدُ العشرة، مشهورا(١) التَّرجمة، وأمَّا (ابنُ مَسْعُود) فعبدُ الله بن مسعود بن غافل الهُذَليُّ، الصَّحابيُّ المشهورُ، و(عُمَرُ بن عَبْدِ العَزِيز): السَّيِّد الصَّالح أحدُ الخلفاء الرَّاشدين، مشهورٌ أيضًا، وأمَّا (القَاسِمُ) فهو ابنُ مُحَمَّد بن أبي بكر، أحدُ الفقهاء السَّبعة، مشهورُ الترجمة، وأمَّا (عُرْوَةُ) فهو ابن الزُّبير، أحدُ الفقهاء السَّبعة، وأمَّا (ابْنُ سِيرِينَ) فهو مُحَمَّد بن سيرين، وقد قدَّمتُ كم هم بنو سيرين[ح٦٧].

وأمَّا (عَبْد الرَّحمَنِ بن الأَسْوَد) فالظَّاهر أنَّه عبدُ الرَّحمن بن الأسود بن يزيدَ النَّخعيُّ، عن أبيه وعائشةَ، وعنه: الأعمشُ، وهارونُ بن عنترة، ومالكُ بن مِغْوَل، وكان من العلماء العاملين، تُوُفِّيَ سنة تسعٍ وتسعين، أخرج له الجماعة[الكاشف٨٠ب]، والله أعلم، وأمَّا (عَبْد الرَّحْمَنِ بن يَزِيدَ) فالظَّاهر أنَّه النَّخعيُّ، روى عن عمِّه علقمةَ، وعن عثمانَ، وابنِ مسعود، وعنه: منصورٌ، والأعمشُ، وأبو إسحاق، وعدَّةٌ، مات قبل الجماجم، أخرج له الجماعة[الكاشف٨٥ب].

قوله: (إِنْ جَاءَ عُمَرُ بِالبَذْرِ): (إنْ) بكسر الهمزة، وسكون النُّون؛ (إن) الشرطيَّة.

قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ): هو الحسنُ بن أبي الحسن البصريُّ، العالمُ المشهورُ، وكذا قوله: (وَقَالَ الحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُجْتَنَى القُطْنُ): هو الحسنُ البصريُّ.

قوله: (وَرَأَى ذَلِكَ الزُّهْرِيُّ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب، العالمُ الفَرْدُ.

قوله: (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ): هو ابنُ يزيدَ النَّخعيُّ، تقدَّم مُترجَمًا[ح٣٢].

---

(١) في (ب) و(ت): (مشهور).

قوله: (وَابْنُ سِيرِينَ): هو مُحَمَّدُ بن سيرين، تقدَّم.

قوله: (وَعَطَاءٌ): هو ابن أبي رَباح، مفتي أهلِ مكَّة، تقدَّم.

قوله: (وَالحَكَمُ): هو ابن عُتَيبة [وليس] القاضيَ، أحدُ الأعلام، تقدَّم[ح١١٧].

قوله: (وَالزُّهْرِيُّ): تقدَّم أنَّه مُحَمَّدُ بن مسلم.

قوله: (وَقَتَادَةُ): هو ابنُ دِعامة.

قوله: (وَقَالَ مَعْمَرٌ): تقدَّم أنَّه بميمين مفتوحتين، بينهما عين ساكنة، وأنَّه ابنُ راشد، عالم اليمن، تقدَّم مُترجَمًا[ح٢٣٧].

٢٣٢٨ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ، **عَنْ عُبَيْدِ اللهِ**، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ **أَوْ ثَمَرٍ**، فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ **مِئَةَ وَسْقٍ** ثَمَانُونَ وَسْقَ تَمْرٍ وَعِشْرُونَ وَسْقَ شَعِيرٍ، فَقَسَمَ عُمَرُ خَيْبَرَ، فَخَيَّرَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ **أَنْ يُقْطِعَ لَهُنَّ** مِنَ الْمَاءِ وَالأَرْضِ، أَوْ **يُمْضِيَ** لَهُنَّ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الأَرْضَ، وَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الْوَسْقَ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ اخْتَارَتِ الأَرْضَ.

قوله: (عَنْ عُبَيْدِ اللهِ): هذا هو عُبَيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب، تقدَّم.

قوله: (أَوْ ثَمَرٍ(١)): هو بالمثلَّثة.

قوله: (مِئَةَ وَسْقٍ): (الوَسْق): تقدَّم أنَّه بفتح الواو، وإسكان السين، وبكسر الواو، وأنَّه ستُّون صاعًا، وذكرت أنَّه جاء فيه حديثان[ح١٤٠٥].

قوله: (أَنْ يُقْطِعَ لَهُنَّ): (يُقطِع) بضمِّ أوَّله، رباعيٌّ، وهذا معروف، وكذلك (يُمْضِيَ): رباعيٌّ أيضًا.

٩ - بابٌ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السِّنِينَ فِي الْمُزَارَعَةِ

٢٣٢٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ**، عَنْ **عُبَيْدِ اللهِ**: حَدَّثَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عَامَلَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ **ثَمَرٍ** أَوْ زَرْعٍ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ): هذا هو القطَّان إمام المحدِّثين، تقدَّم مُترجَمًا[ح٤٣]، ومن جملة ترجمته: أنَّ الإمامَ أحمدَ قال: (ما رأت عيناي مثلَ يحيى بنِ سعيد القطَّان)(٢)، وكذا تقدَّم (عُبَيْد اللهِ): أنَّه ابنُ عمر أعلاه[ح٢٣٢٨].

---

(١) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة»: (من ثمر أو زرع).

(٢) انظر «الجرح والتعديل» (١/٢٣٣).

قوله: (مِنْ ثَمَرٍ): تقدَّم أعلاه أنَّه بالمثلَّثة، وهذا ظاهر/. [١/٢٩٢ب]

١٠- بابٌ

٢٣٣٠- حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: قَالَ عَمْرٌو: قُلْتُ لِطَاوُسٍ: لَوْ تَرَكْتَ الْمُخَابَرَةَ، فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، قَالَ: أَيْ عَمْرُو؛ فَإِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأُغْنِيهِمْ، وَإِنَّ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي -يَعْنِي: ابْنَ عَبَّاسٍ- أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَالَ: «أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا».

قوله: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّ هذا هو ابنُ المَدينيِّ، الحافظُ الجِهْبِذُ، وكذا تقدَّم (سُفْيَانُ) بعده: أنَّه ابنُ عُيَينة، وكذا (عَمْرٌو): تقدَّم[١] أنَّه ابنُ دِينار، أبو مُحَمَّد المكِّيُّ الإمام.

قوله: (الْمُخَابَرَةَ): هي المزارعة ببعض ما يخرج من الأرض، والبذر من العامل[٢]، وهي الخِبر -أيضًا-؛ بالكسر[٣].

قوله: (أَنْ يَمْنَحَ): (أَنْ) بفتح الهمزة، وإسكان النون، النَّاصبة، كذا في أصلنا، وفي نسخة أخرى في الهامش: (إِنْ) بكسر الهمزة، والفعل مجزوم بعدها[٤]، و(يمنِح) بكسر النُّون وفتحها[٥] لغتان حكاهما الجوهريُّ[٦].

قوله: (خَرْجًا): الخَرْج؛ بفتح الخاء، وإسكان الراء: الأجرة.

١١- بابُ الْمُزَارَعَةِ مَعَ الْيَهُودِ

٢٣٣١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَى خَيْبَرَ الْيَهُودَ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا خَرَجَ مِنْهَا.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): هو ابن المبارك، تقدَّم، وكذا (عُبَيْدُ اللهِ): هو ابن عمر، تقدَّم قريبًا جدًّا[ح٢٣٢٨].

(١) في (ب): (وكذا تقدَّم عَمرو).

(٢) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٦٧): (المزارعة: إعطاء البذر للفلَّاحين من عندك، والمخابرة: إعطاء الفلَّاحين الأرض، ومِن عنده البذار)، وانظر «الوسيط» للغزالي (٤/١٣٦).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (خبر).

(٤) وهي رواية أبي ذرٍّ.

(٥) الفتح رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٦) انظر «الصحاح» مادَّة (منح).

١٢- بابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي المُزَارَعَةِ

٢٣٣٢- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الفَضْلِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ يَحْيَى: سَمِعَ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيَّ، عَنْ رَافِعٍ قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ المَدِينَةِ حَقْلًا، فَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِي أَرْضَهُ، فَيَقُولُ: هَذِهِ القِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ ذِهْ وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهْ، فَنَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (عَنْ يَحْيَى): هذا هو يحيى بن سعيد الأنصاريُّ، تقدَّم[(١)]، وكذا تقدَّم (حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيُّ)، وأنَّه بضمِّ الزَّاي، وفتح الراء، نسبة إلى بني زُرَيق من الأنصار[(٢)]، وهو حنظلة بن قيس، يروي عن أبي اليسر وعثمانَ، وعنه: الزُّهريُّ وربيعةُ، ثقةٌ، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه[(٣)]، لكن طال العهد به[(٤)].

قوله: (عَنْ رَافِعٍ): هو رافع بن خَدِيج بن رافع الأنصاريُّ، و(خَدِيج): بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدال المهملة، وهو حارثيٌّ من بني حارثة، شهد أُحُدًا، روى عنه: ابنُه رِفاعة، وعطاءٌ، وطاوسٌ، عاش ستًّا وثمانين سنةً، وتُوُفِّيَ سنة (٧٤هـ)[(٥)]، أخرج له الجماعة[(٦)]، وقد تقدَّم، ولكن بَعُدَ به العهد[(٧)][ح٥٥٩].

قوله: (حَقْلًا): هو بفتح الحاء المهملة، وإسكان القاف، وهو الزَّرع إذا تشعَّب قبل أن يغلظ، وقيل: الأرض التي تُزرَع[(٨)].

قوله: (يُكْرِي): تقدَّم أنَّه بضمِّ أوَّله، رباعيٌّ[ح٢٣٢٧].

١٣- بابٌ إِذَا زَرَعَ بِمَالِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ

قوله: (إِذَا زَرَعَ بِمَالِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ): ساق ابن المُنَيِّر حديث الباب بغير إسناد، ثمَّ قال: (ردَّ الشَّارح التَّرجمة، وقال: «لا يصحُّ إلَّا أن يكون الزَّارع مُتطوِّعًا»[ابن بطال٦/٤٧٢]، والتَّرجمة صحيحة ومطابقة؛ لأنَّه قد عيَّن له حقَّه، ومكَّنه منه، وبرئت ذمَّتُه، فلمَّا ترك القبض،

---

(١) (تقدم): ليس في (ب).

(٢) انظر «الأنساب» للسمعانيِّ (٣/١٤٧).

(٣) (وابن ماجه): ليس في (ب)، وانظر «تهذيب الكمال» (٧/٤٥٣)، «تذهيب التهذيب» (٣/٥٦).

(٤) لم يتقدَّم.

(٥) في (ب): (٨٤هـ)، وليس بصحيح.

(٦) انظر «الاستيعاب» (ص٢٢٧)، «تهذيب الكمال» (٩/٢٢).

(٧) في (ب): (العهد به).

(٨) انظر «النهاية» (١/٤١٦) مادَّة (حقل).

ووضع المستأجر يده ثانيًا على الفَرَقِ، فهو وضعٌ مُستأنَفٌ على ملك الغير، ثمَّ تصرُّفه فيه إصلاحٌ، لا تضييع، فاغتُفِر ذلك، ولم يُعَدَّ تَعدِّيًا ومعصيةً، ومع ذلك، فلو هلك الفَرَق؛ لكان الزَّارع ضامنًا له؛ إذ لم يُؤذَنْ له في زراعته، فمقصود التَّرجمة إنَّما هو خلاص الزَّارع من المعصية وإن تعرَّض للضَّمان، ويدلُّ على أنَّ فعله لم يكن بمعصية أنَّه توسَّل إلى الله به؛ بناء على أنَّه أفضل الأعمال، وأُقِرَّ على ذلك، ووقعت الإجابة بحسبه، أو يُقَال: إنَّ توسُّلَه إنَّما كان بوفاء الحقِّ عند حضور المُستَحِقِّ مضاعفًا من قبيل حسن القضاء، لا بكونه زرع الفَرَق المُستَحَقَّ، كما أنَّ الذي جلس بين شُعَب المرأة توسَّل بما تركه، ولا يريد بالتَّوسُّل إلَّا قيامه عنها خوفًا من الله، لا جلوسه الأوَّل، فإنَّه معصية اتِّفاقًا، والله أعلم)[المتواري٢٦٤].

٢٣٣٣ - حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ المُنْذِرِ: حَدَّثَنَا **أَبُو ضَمْرَةَ**: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا ثَلَاثَةُ نَفَرٍ يَمْشُونَ أَخَذَهُمُ المَطَرُ، **فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ** فِي جَبَلٍ، فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ فَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْظُرُوا أَعْمَالًا عَمِلْتُمُوهَا صَالِحَةً لِلهِ فَادْعُوا اللهَ بِهَا لَعَلَّهُ **يَفْرُجُهَا** عَنْكُمْ، قَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ؛ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَلِي صِبْيَةٌ صِغَارٌ كُنْتُ أَرْعَى عَلَيْهِمْ، فَإِذَا رُحْتُ عَلَيْهِمْ؛ حَلَبْتُ، فَبَدَأْتُ بِوَالِدَيَّ أَسْقِيهِمَا قَبْلَ بَنِيَّ، وَإِنِّي اسْتَأْخَرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَلَمْ آتِ حَتَّى أَمْسَيْتُ، فَوَجَدْتُهُمَا نَامَا، فَحَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ أَحْلُبُ، فَقُمْتُ عِنْدَ رُؤُوسِهِمَا، أَكْرَهُ أَنْ أُوقِظَهُمَا، وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْقِيَ الصِّبْيَةَ، وَالصِّبْيَةُ **يَتَضَاغَوْنَ** عِنْدَ قَدَمَيَّ، حَتَّى طَلَعَ الفَجْرُ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهُ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ؛ **فَافْرُجْ** لَنَا فَرْجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ، فَفَرَجَ اللهُ، فَرَأَوُا السَّمَاءَ، وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ، إِنَّهَا كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ أَحْبَبْتُهَا كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاءَ، فَطَلَبْتُ مِنْهَا فَأَبَتْ عَلَيَّ حَتَّى أَتَيْتُهَا بِمِئَةِ دِينَارٍ، **فَبَغَيْتُ حَتَّى جَمَعْتُهَا**، فَلَمَّا وَقَعْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا، قَالَتْ: يَا عَبْدَ اللهِ، اتَّقِ اللهَ، وَلَا تَفْتَحِ **الخَاتَمَ** إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهُ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا فَرْجَةً، فَفَرَجَ، وَقَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ، إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا **بِفَرَقِ أَرُزٍّ**، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ؛ قَالَ: أَعْطِنِي حَقِّي، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ، فَرَغِبَ عَنْهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرُعَاتَهَا، فَجَاءَنِي، فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ، فَقُلْتُ: اذْهَبْ إِلَى ذَلِكَ البَقَرِ وَرُعَاتِهَا فَخُذْ، فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ وَلَا تَسْتَهْزِئْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ فَخُذْ، فَأَخَذَهُ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ مَا بَقِيَ، فَفَرَجَ اللهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ نَافِعٍ: فَسَعَيْتُ.

قوله: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ): هو أنسُ بن عِياض، تقدَّم.

قوله: (فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ): تقدَّم أنَّ (أوى) إذا كان لازمًا -كهذا-؛ يكون الأفصح فيه القصر، وإذا كان متعدِّيًا؛ يكون الأفصحَ فيه المدُّ، وهذه لغة القرآن(١)[ح٤٧٤]، والكلام على هذا الحديث من حيث غريبه تقدَّم في (البيوع)[ح٢٢١٥]، وتقدَّم أنَّ (الغار) فتحٌ في الجبل، وهذا معروف[ح٢٢٧٢]، وكذا تقدَّم (يَفْرُجُهَا)، وهي في أصلنا هنا: مضبوطة الراء بالكسر والضَّمِّ، وعليها (معًا)(٢)، وفي نسخة الدِّمياطيِّ بالكسر بالقلم، وسيجيء في (إجابة دعاء مَنْ برَّ والديه) في (الأدب): (يفرِّجها)[ح٥٩٧٤]؛ بكسر الراء بالقلم، وقد صُحِّح عليه في أصلنا، وكذا تقدَّم (يَتَضَاغَوْنَ)، وأنَّه بالضاد والغين المعجمتين، أي: يصيحون باكين، وكذا (فَافْرِجْ)، وهي هنا بكسر الراء، وعليها (صح)، وقد تقدَّم ما في ذلك، وكذا (فَرْجَةً)، وهي هنا في أصلنا بفتح الفاء بالقلم، وفي نسخة الدِّمياطيِّ بضمِّها، وفي «القاموس»[فرج]: (الفرجة التي هي التفصِّي من الهمِّ، مثلَّثة الفاء)، وفي «الصِّحاح»: (الفَرجة -يعني: بالفتح-: التفصِّي من الهمِّ، والفُرجة؛ بالضَّمِّ: فُرجة الحائط وما أشبهه، يقال: بينهما فُرجة، أي: انفراج)، وقد تقدَّم الكلام عليها فيما مضى[ح٢٢١٥].

قوله: (فَبَغَيْتُ حَتَّى جَمَعْتُهَا): قال في «المطالع»: (أي: طلبت، كذا للسجزيِّ، وعند العذريِّ والسَّمرقنديِّ وابن ماهان: «فتعبت حتى جمعتها»، والأوَّل هو المعروف)[مطالع١/٥٣٢].

قوله: (الخَاتَمَ): تقدَّم بلغاته، وهو بفتح التَّاء وكسرها[ح٦٥].

قوله: (بِفَرَقِ آرُزٍّ(٣)): تقدَّم الكلام(٤) على (الفَرَق) بلغتيه، وكم هو[ح٢٥٠]، وأمَّا (الأرز) ففيه ستُّ لغات، سأذكرها في حديث الغار بعد حديث أبرص وأقرع وأعمى في (الأنبياء)[ح٣٤٦٥]، وأذكر هناك جمعًا، فإنَّه وقع هنا: (أرز)، وهناك: (ذرة)(٥)، وقد قدَّمته أيضًا[ح٢٢١٥].

---

(١) اللازم كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوَى ٱلْفِتْيَةُ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٠]، والمتعدِّي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَىٰ يُوسُفَ ءَاوَىٰٓ إِلَيْهِ أَخَاهُ﴾ [يوسف: ٦٩]، وانظر «إكمال المُعْلِم» (٧/٦٦).

(٢) في (ت): (وعليهما)، وضمُّ الراء رواية أبي ذرٍّ، وكسرها رواية أبي الوقت، ورواية «اليونينيَّة»: (يُفَرِّجها).

(٣) في (ق): (أَرُزٍ) مصححًا عليها، وفي «اليونينيَّة»: (أَرُزٍّ)، وهما من اللغات فيه، قال في «القاموس» مادَّة (أرز): (الأَرُزُّ كأشُدّ، وعُتُلّ، وقُفْلٍ، وطُنُبٍ، ورزٌّ، ورُنْزٌ، وآرُزٌّ ككابُلٍ، وأَرُزٌّ كعَضُدٍ).

(٤) (الكلام): مثبت من (ب) و(ت).

(٥) كذا قال رحمه الله، والذي جاء في (الأنبياء) (٣٤٦٥): (بفرق من أرز)، وقد جاء في (البيوع) (٢٢١٥): (بفرقٍ من ذرة)، فليتنبَّه.

قوله: (قَالَ إِسْمَاعِيْلُ[(١)]: وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ[(٢)] عَنْ نَافِعٍ: «فَسَعَيْتُ»): وفي نسخة الدِّمياطيِّ: (وقال إسماعيل ابن عقبة عن نافع: فسعيت)، وكذا في أصلنا الدِّمشقيِّ، ثمَّ قال الدِّمياطيُّ: (هو إسماعيل ابن إبراهيم بن عقبة، نُسِب إلى جدِّه، وإبراهيمُ أكبرُ من أخويه موسى ومُحَمَّد ابني عقبة)، وبخطِّ بعض الفضلاء[(٣)] حاشية هنا في قوله: (وقال إسماعيل ابن عقبة): (وهو الصَّواب؛ كذا قاله شيخُنا -يعني: الحافظ العراقيَّ- قال: لأنَّ ابنَ عُيَينة لم يسمع نافعًا) انتهى، وصدق؛ لأنَّ هذا الحديث عند البخاريِّ في (الأدب) عن سعيدِ ابن أبي مريم، عن إسماعيلَ بن إبراهيم بن عقبة، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمَرَ[ح٥٩٧٤]، وقد راجعتُ «أطرافَ المِزِّيِّ»؛ فلم أجد لابن عُيَينة روايةً عن نافعٍ عنِ ابنِ عُمَرَ في الكتب السِّتَّة، والله أعلم، وعلى ما في نسخة الدِّمياطيِّ شرحه شيخُنا، فإنَّه قال: (وقال إسماعيل ابن عقبة، عن نافع: «فسعيت»، قال الجَيَّانيُّ: ووقع في نسخة أبي ذرٍّ: «إسماعيل عن [ابن] عقبة»، وهو وَهم[تقييد٢/٦٢١])، انتهى[التوضيح١٥/٢٦٥]، والذي في أصلنا: (قال إسماعيل: وقال ابن عُيَينة) لا يصحُّ هذا الكلام على أنَّ المراد: إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، والله أعلم.

١٤- باب أَوْقَافِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَرْضِ الخَرَاجِ وَمُزَارَعَتِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ لَا يُبَاعُ، وَلَكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ»، فَتَصَدَّقَ بِهِ.

٢٣٣٤- حَدَّثَنَا صَدَقَةُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: لَوْلَا آخِرُ المُسْلِمِينَ؛ مَا فَتَحْتُ قَرْيَةً إِلَّا قَسَمْتُهَا بَيْنَ أَهْلِهَا، كَمَا قَسَمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ.

قوله: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ): هذا هو صدقة بن الفضل المروزيُّ، عن معتمرٍ وابنِ عُيَينة، وعنه: البخاريُّ ومُحَمَّدُ ابن نصر المروزيُّ، وكان حافظًا إمامًا ثبتًا[الكاشف٦٠ب]، قال النَّسائيُّ: (ثقة)، وقال ابنُ حِبَّان: (كان صاحب [حديثٍ] وسُنَّة[(٤)])[الثقات٨/٣٢١]، وقال البخاريُّ: (مات سنة نيِّف وعشرين ومئتين)، وقال غيره: سنة ثلاث، وقيل: سنة[(٥)] ستٍّ وعشرين، انفرد به البخاريُّ[(٦)]، وقد تقدَّم، ولكن طال به العهد[ح١١٥]، والله أعلم/. [١/٢٩٣أ]

(١) كذا في النُّسخ، وهي رواية أبي ذرٍّ، ورواية «اليونينيَّة» و(ق) بعد الإصلاح: (أبو عبد الله).

(٢) كذا في النُّسخ و(ق) بعد الإصلاح، وفي «اليونينيَّة»: (ابن عقبة).

(٣) في هامش (ت): (هو العلَّامة الشيخ عزُّ الدين الحاضريُّ الحنفيُّ الحلبيُّ).

(٤) في (ب): (سُنَّة).

(٥) (سنة): ليس في (ب).

(٦) انظر «تهذيب الكمال» (١٣/١٤٤)، «تذهيب التهذيب» (٤/٣٤١).

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ): هذا هو ابنُ مَهْديٍّ، أحدُ الأعلام، مشهورٌ، و(مَالِك) بعده: الإمامُ، أوحدُ المجتهدين، وشيخُ الإسلام.

١٥- بابُ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا

وَرَأَى ذَلِكَ عَلِيٌّ رضي الله عنه فِي أَرْضِ الخَرَابِ بِالكُوفَةِ.

وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً؛ فَهِيَ لَهُ.

وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ وابْنِ عَوْفٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَقَالَ: «فِي غَيْرِ حَقِّ مُسْلِمٍ، **وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ** فِيهِ حَقٌّ».

وَيُرْوَى فِيهِ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.

قوله: (وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَوْفٍ): كذا في أصلنا المذكور، وفي بعض أصولنا الدِّمشقيَّة في الأصل: (كذا)، وفي الهامش نسخة: (عمرو بن عوف)، وقد نظرتُ في كلام الجَيَّانيِّ في «تقييده»، فرأيتُه ذكر هذا الكلام، فقال: (وقع في روايتنا عن أبي زيدٍ وأبي أحمدَ: «ويُروَى عن عُمرَ وابنِ عوف»، وعند ابنِ السَّكَن وأبي ذرٍّ: «عن عَمرو بن عوف، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم»)، قال الجَيَّانيُّ: (وهذا الحديثُ محفوظٌ لعَمرو بن عوف، حَدَّثَناه أبو عُمر النَّمِريُّ: حدَّثنا سعدانُ بن نصر: حدَّثنا قاسم بن أصبغ: حدَّثنا ابنُ وضَّاح: حدَّثنا أبو بكر ابن أبي شيبة: حدَّثنا خالد بن مَخْلد: حدَّثنا كَثِير بن عبد الله بن عَمرو بن عوف، عن أبيه[1]، عن جدِّه قال: سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من أحيا مواتًا من الأرض في غير حقِّ مسلم؛ فهو له، وليس لِعِرْقٍ ظالمٍ حقٌّ»)، انتهى[تقييد٢/٦٢٢]، ولخَّصه ابنُ قُرْقُول في «مطالعه» فقال: («ويروى عن عَمرو بن عوف»: كذا لهم، وعند الأَصيليِّ: «ويُروَى عن عُمر وابن عوف»؛ بواو العطف، والأوَّل الصَّواب؛ وهو عمرو بن عوف المزنيُّ) انتهى[مطالع٥/٨٠]، وقد عزاه شيخُنا الشَّارحُ لعَمرو بن عوف، فقال: (وحديثُ عَمرو حديثٌ محفوظٌ، كما قال الجَيَّانيُّ، ثمَّ ساقه) قال: (وقال ابن بطَّال: حسن السَّند[ابن بطال٦/٤٧٤])، انتهى[التوضيح١٥/٢٧١]، ولم يذكرِ اختلافَهم في ذلك، والله أعلم، فإذن الذي في أصلنا روايةٌ، والصَّواب خلافُها، والله أعلم.

و(عَمرو بن عوف): هو ابن زيد بن مليحة المزنيُّ، أبو عبد الله، مهاجريٌّ، أحد البكَّائين، شهد الخندقَ، وعَمرو: هو جدُّ كَثِير بن عبد الله بن عَمرو بن عوف، وإسلامُه قديمٌ، وكَثِير بن عبد الله:

---

(١) في (ب): (ابنه)، وهو تصحيفٌ.

ضعيف[١]، أخرج لعَمرو بن عوف البخاريُّ تعليقًا كما ترى، وأبو داود، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجه[٢]، والله أعلم.

قوله: (وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ) أي: لعِرْق ذي ظُلْم، هذا على النَّعت، وكذا هو في أصلنا، وعليه (صح)، ومن أضافه إلى (ظالم) -كما قال الخطَّابيُّ: (إنَّ بعض النَّاس يرويه بالإضافة)[الإصلاح٣٠]-، فهو بيِّنٌ، والعِرْق الظَّالم: كلُّ ما احتُفر أو غُرس بغير حقٍّ، قاله مالك كما نقله ابن قُرْقُول عنه[٣]، ولم يذكره الأزهريُّ في «تهذيب اللُّغة» وصاحبُه ابنُ فارس في «المجمل» إلَّا بتنوين[٤] (عرقٍ) على النَّعت[٥]، وكذا قاله الأزهريُّ في «شرح ألفاظ المختصر»[٦]، وقد ذكرت لك كلام مالك، وسيأتي كلام الشَّافعيِّ في تفسيره، فهذان الإمامان اختيارهما تنوين[٧] (عرق)، وحكى الأزهريُّ عن أبي عبيد: (قال هشام بن عروة -وهو الذي روى الحديث-: العرق الظَّالم: أن يجيء الرَّجل إلى أرضٍ قد أحياها رجلٌ قبلَه، فيغرس فيها غرسًا[د٣٠٧٨])[٨]، وهذا أيضًا صريح بأنَّه رواه بالتَّنوين، والله أعلم، وقال شيخنا عن البيهقيِّ: (قال الشَّافعيُّ: العرق الظَّالم: كلُّ ما حُفر أو غُرس أو بُني ظلمًا في حقِّ امرئ بغير خروجه منه[الأم٥/٨٨])[٩]، وهما واحدٌ، والله أعلم.

قوله: (وَيُرْوَى فِيهِ عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): (يُروى): مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ليس على شرطه.

١٦- بابٌ

قوله: (بابٌ): لم يذكر له ترجمةً، وذكر فيه حديث ابن عمر: (أنَّه عليه الصلاة والسلام أُرِيَ وهو في

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٢٤/١٣٦).

(٢) انظر «الاستيعاب» (ص٤٩٩)، «تهذيب الكمال» (٢٢/١٧٣).

(٣) «الموطَّأ» (٢/٧٤٣)، وانظر «مطالع الأنوار» (٣/٣٠٧).

(٤) في النسخ: (تنوين)، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٥) انظر «تهذيب اللغة» (١/١٥٠)، وضبط في المطبوع من «المجمل» (٣/٦٦٢) على الإضافة، لكن سياقه يقتضي النعت؛ حيث قال بعده: (والعرق الظالم...)؛ ففسره.

(٦) ضُبِط في المطبوع من «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي» (ص٣٣٨-٣٣٩) على الإضافة أيضًا، لكن سياقه يقتضي النعت؛ حيث قال بعده: (والعرق الظالم...)؛ ففسره.

(٧) (تنوين): سقط من (ب).

(٨) «غريب الحديث» (١/٢٩٥)، وانظر «تهذيب اللغة» (١/١٥٠).

(٩) «معرفة السنن والآثار» (٩/١٨)، وانظر «التوضيح» (١٥/٢٧٨).

مُعَرَّسه[(١)]...)، الحديث، والحديث الآخر: «اللَّيلة أتاني آتٍ من ربِّي...»، الحديث، قال ابن المُنَيِّر بعد أن سردهما بلا إسناد: (ظنَّ الشَّارح -يعني: ابن بطَّال- أنَّه أراد إلحاق المعرس[(٢)] بالأوقاف النَّبويَّة، فقال: «هذا لا يقوم على ساق»[(٣)]، ووَهمَ الشَّارح، وغرضه غير هذا؛ وهو أنَّه لمَّا ذكر إحياء الموات والخلاف فيه، وهل يتوقَّف مطلقًا على إذن الإمام أو لا؟ أو يفصل بين القريب والبعيد؟ نبَّه على أنَّ هذه البطحاء -التي عرَّس فيها رسول الله ﷺ، وأُمر بالصَّلاة فيها، وأُعلِم أنَّها مباركة- لا تدخل في الموات الذي[(٤)] يُحيا ويُملك؛ لِما ثبت لها من خصوصيَّة التَّعريس فيها، فصارت كأنَّها وقفٌ على أن يُقتدَى فيها به ﷺ، فلو مُلِك بالإحياء؛ لمنع مالكُها النَّاسَ من[(٥)] التَّعريس بها)، انتهى[المتواري٢٦٦]، وهو كلام حسن مليح جدًّا.

٢٣٣٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُرِيَ وَهوَ فِي **مُعَرَّسِهِ مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ** فِي بَطْنِ الوَادِي، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ **بِبَطْحَاءَ** مُبَارَكَةٍ، **فَقَالَ مُوسَى**: وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا **سَالِمٌ بِالمُنَاخِ** الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللهِ **يُنِيخُ** بِهِ، **يَتَحَرَّى مُعَرَّسَ** رَسُولِ اللهِ ﷺ وَهوَ **أَسْفَلُ** مِنَ المَسْجِدِ الَّذِي بِبَطْنِ الوَادِي، بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ **وَسَطٌ** مِنْ ذَلِكَ.

قوله: (**فِي مُعَرَّسِهِ**): هو بفتح الرَّاء مشدَّدة؛ وهو مكان التَّعريس، والتَّعريس: النُّزول من آخر اللَّيل، وقد تقدَّم بأطول من هذا[ح١٥٣٣].

قوله: (**مِنْ ذِي الحُلَيْفَةِ**): تقدَّم الكلام عليها، وكم هي من المدينة على كم مِيل، وغلط من غلط في ذلك[ح١٣٣]، وكذا تقدَّم ما هي (**البَطْحَاءَ**)[ح٤٩٥].

قوله: (**فَقَالَ مُوسَى**): هو موسى بن عقبة، أحدُ الأعلام، المذكورُ في السَّند، وكذا تقدَّم (**بِالمُنَاخِ**): أنَّه بضمِّ الميم[ح١٥٣٥]، و(**سَالِمٌ**): هو سالمُ بنُ عبد الله بن عُمر المذكورُ في السند، الذي روى عنه: موسى ابنُ عقبةَ، وكذا (**يُنِيخُ**): هو رباعيٌّ، مضموم الأوَّل، وهذا ظاهر معروف[ح١٧٦٧]، وكذا (**يَتَحَرَّى**): تقدَّم أنَّ معناه: يتقصَّد ويتعمَّد، وكذا (**مُعَرَّس**) تقدَّم قريبًا وبعيدًا.

---

(١) في (ب): (مغرسه)، وهو تصحيفٌ.

(٢) في غير (ت): (المغرس)، وهو تصحيف.

(٣) نقله ابن بطَّال في «شرح صحيح البخاري» (٤٧٨/٦) عن المهلَّب.

(٤) في (ب): (التي).

(٥) في (ب) و(ت): (قبل)، ولعلَّها أصلحت في (أ) إلى المثبت من مصدره.

قوله: (وَهوَ أَسْفَلُ): هو بضمِّ اللَّام وفتحها(١)، وهذا معروف.

٢٣٣٧ - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اللَّيْلَةَ أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي وَهُوَ بِالعَقِيقِ أَنْ صَلِّ فِي هَذَا الوَادِي المُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ».

قوله: (حَدَّثَنَا(٢) إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا(٣) شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ): الظَّاهر أنَّ (إسحاق) هذا: هو ابن ابن راهُوْيَه، وذلك لأنِّي رأيتُ الذَّهبيَّ ذكر في «تذهيبه»[٤/٢٨٤] في الرُّواة(٤) عن شعيب هذا: ابنَ راهُوْيَه، والله أعلم.

و(شعيب بن إسحاق): الأمويُّ مولاهم، الدِّمشقيُّ، مولى رملةَ بنتِ عثمان بن عفَّان، عن هشامِ بنِ عروةَ، وأبي حَنِيفة، وابنِ جُرَيج، وطبقتِهم، وعنه: إبراهيمُ بن موسى، وابنُ راهُوْيَه، وداودُ بن رُشَيد، ودُحَيم، وطائفةٌ، قال أحمدُ: (ثقة ما أصحَّ حديثه!) وقال أبو داود: (ثقة مُرجِئ، لم يصلِّ عليه أبو مُسْهِر)، وقال غيرُ واحدٍ: ثقة، وقال أبو حاتم: (صدوقٌ)، قال دُحَيم: (وُلِدَ سنة «١١٨هـ»، ومات سنة «١٨٩هـ»)، أخرج له البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابن ماجه(٥).

قوله: (عَنِ الأَوْزَاعِيِّ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الرَّحمن بن عمرو الأوزاعيُّ، تقدَّم بعضُ ترجمتِه، ولماذا نُسِب، وأنَّه أفتى في سبعين ألفَ مسألةٍ، وهو شيخُ الإسلام[ح٧٨].

قوله: (حَدَّثَنِي يَحْيَى): هذا هو يحيى بن أبي كَثِير، تقدَّم مُتَرجَمًا، وأنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة[ح١١٢].

قوله: (وَهُوَ بِالعَقِيقِ(٦)): تقدَّم الكلام عليه أين هو[قبل ح١٥٣٤].

قوله: (أَنْ صَلِّ): هو بفتح همزة (أن)، وسكون النُّون، و(صلِّ): محذوف حرف العلَّة؛ لأنَّه أمرٌ، وهو مكسور اللَّام، وهذا ظاهر/. [١/٢٩٣ب]

---

(١) رواية «اليونينيَّة» بالرفع.

(٢) في (ق): (حدَّثني).

(٣) كذا في النُّسخ، وفي «اليونينيَّة» و(ق): (أَخْبَرَنَا).

(٤) في (ب): (الرواية).

(٥) انظر «الجرح والتعديل» (٤/٣٤١)، «تهذيب الكمال» (١٢/٥٠١)، «تذهيب التهذيب» (٤/٢٨٤).

(٦) في (ب): (بالعتيق)، وهو تحريفٌ.

قوله: (وَقُلْ: عُمْرَةٌ): هو مرفوع منوَّن، كذا هو في أصلنا، ويجوز نصبه مع التَّنوين[(١)].

١٧ - بابٌ: إِذَا قَالَ رَبُّ الأَرْضِ: أُقِرُّكَ مَا أَقَرَّكَ اللهُ وَلَمْ يَذْكُرْ أَجَلًا مَعْلُومًا؛ فَهُمَا عَلَى تَرَاضِيهِمَا

قوله: (أُقِرُّكَ): هو بضمِّ الهمزة، وكسر الرَّاء، رباعيٌّ، وهذا ظاهر؛ لأنَّ (قرَّ) لازمٌ، فعدَّاه بالهمزة، وكذا بعده (نُقِرُّكُمْ).

قوله: (وَلَمْ يَذْكُرْ): هو مبنيٌّ للفاعل، ولهذا قال بعده: (أَجَلًا).

٢٣٣٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ المِقْدَامِ: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا مُوسَى: أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ أَجْلَى اليَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الحِجَازِ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ اليَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتِ الأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا للهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَأَرَادَ إِخْرَاجَ اليَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتِ اليَهُودُ رَسُولَ اللهِ ﷺ لِيُقِرَّهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «نُقِرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا»، فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ.

قوله: (حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ): (فُضَيل): بضمِّ الفاء، وفتح الضَّاد، وهذا معروفٌ عند أهله.

قوله: (حَدَّثَنَا مُوسَى): هذا هو موسى بن عقبة، أحدُ الأعلام.

تنبيهٌ: مَنْ يُقال له: (موسى) ويروي عن نافع عن ابن عمر في الكتب السِّتَّة أو بعضها: موسى بن عقبة هذا في الكتب السِّتَّة[(٢)]، وروى مسلمٌ والنَّسائيُّ لموسى بن عبد الله، ويُقال: ابن عبد الرَّحمن، الجُهَنيُّ الكوفيُّ[(٣)]، والله أعلم.

قوله: (وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ): هذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرجه في (الخمس)[(٤)]، وأخرجه مسلمٌ [م(١٥٥١)(٦)].

---

(١) على تقدير فعل محذوف، وهي روايةُ أبي ذرٍّ عن الحَمُّويي والمُستملي، وروايةُ غيرِهما الرفعُ على تقدير مبتدأ محذوف.

(٢) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/١١٥).

(٣) انظر «تهذيب الكمال» (٢٩/٩٥).

(٤) أخرج البخاريُّ في (الخمس) (٣١٥٢) الحديثَ عن أحمدَ بنِ المقدام، عن فضيل بن سليمان، عن موسى بن عقبة، لا من طريق عبد الرزَّاق عن ابن جريج عن موسى، وانظر «تحفة الأشراف» (٦/٢٣٧).

قوله: (لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ) أي: علا وغلب.

قوله: (أَنْ يَكْفُوا): هو بفتح أوَّله، ثلاثيٌ (كفى)، معتلٌّ.

قوله: (نِصْفُ الثَّمَرِ): هو بالمثلَّثة، وهذا ظاهر.

قوله: (فَقَرُّوا بِهَا): كذا في أصلنا: مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وفيه نظر، بل هو لازم لا يُبنَى منه، كما تقدَّم في نظرائه[ح٣٤٩، ٧٥٥، ١٣٦٧]، فالأكثر فيه: فَقَرُّوا؛ بفتح القاف[1]، والله أعلم، وقد قدَّمتُ أنَّ سيبويه نُقل عنه البناءُ من اللَّازم[ح١٣٦٧].

قوله: (إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ): أمَّا (تَيماء) فهي بفتح المثنَّاة فوقُ، وإسكان المثنَّاة تحتُ، وبالمدِّ: من أمَّهات القرى على البحر من بلاد طيِّئ، ومنها يُخرَج إلى الشَّام[2]، وأمَّا (أريحاء) فقد قال الشيخ مجد الدين في «قاموسه»: (وأَرْيَح؛ كـ«أَحْمَد»: «ة» بالشَّام)، وأشار به -بالهاء- إلى قرية، كذا شرطه، قال[3]: (وأريحاءُ؛ كـ«زَلِيخَاءَ» و«كَرْبَلَاءَ»: «د» بها)[4]، وأشار به -بالدَّال- إلى البلد، والله أعلم.

١٨- بابُ مَا كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزِّرَاعَةِ وَالثَّمَرِ

قوله: (وَالثَّمَرِ): هو بالمثلَّثة، وفي نسخة: (والثَّمرة) بزيادة تاء[5].

٢٣٣٩- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ: أَخْبَرَنَا الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عَمِّهِ ظُهَيْرِ بْنِ رَافِعٍ، قَالَ ظُهَيْرٌ: لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ بِنَا رَافِقًا، قُلْتُ: مَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَهُوَ حَقٌّ، قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟» قُلْتُ: نُؤَاجِرُهَا عَلَى الرُّبُعِ وَعَلَى الأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ، قَالَ: «لا تَفْعَلُوا، ازْرَعُوهَا أَوْ أَزْرِعُوهَا، أَوْ أَمْسِكُوهَا»، قَالَ رَافِعٌ: قُلْتُ: سَمْعًا وَطَاعَةً.

قوله: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ): تقدَّم مرارًا أنَّه عبدُ الله بن المبارك، وكذا تقدَّم (الأَوْزَاعِيُّ): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن عمرو، أبو عمرو، عالمُ الشَّام.

---

(١) وهو رواية «اليونينيَّة».

(٢) انظر «معجم ما استعجم» (٣٢٩/١)، «مطالع الأنوار» (٤٤/٢).

(٣) في (ب): (قوله).

(٤) «القاموس» مادَّة (روح)، وانظر «معجم البلدان» (١٦٥/١).

(٥) وهي رواية أبي ذرٍّ.

قوله: (**عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ**): (أبو النَّجاشيِّ): اسمه عطاء بن صُهَيب، عن مولاه رافعِ بن خَدِيج، وعنه: عكرمةُ بن عمَّار، والأوزاعيُّ، وجماعةٌ، وثَّقه النَّسائيُّ، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[الكاشف٩٧ب]، و(خَدِيج): بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدَّال المهملة، تقدَّم.

قوله: (**عَنْ عَمِّهِ ظُهَيْرِ بْنِ رَافِعٍ**): هو بضمِّ الظَّاء المعجمة المُشالة، وفتح الهاء، مصغَّر، صحابيٌّ مشهور، عَقَبيٌّ أُحُديٌّ، اختُلِف في شهوده بدرًا، وقد عدَّه فيهم البخاريُّ(١)، وسيأتي ما فيه[ح٤٠١٢]، انفرد عنه رافعُ بن خَدِيج، تفرَّد بذكره الأوزاعيُّ، عن أبي النَّجاشيِّ، عن رافع، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[الكاشف٦٣ب].

قوله: (**بِمَحَاقِلِكُمْ**): (المحاقل): المزارع، وقد تقدَّم الكلام على الحقل ما هو قريبًا[قبل ح٢١٨٣].

قوله: (**وَعَلَى الأَوْسُقِ**): هو جمع (وَسْق)، والوَسْق: بفتح الواو وكسرها، تقدَّم، وأنَّه ستُّون صاعًا، وفيه حديثان تقدَّما[ح١٤٠٥].

قوله: (**ازْرَعُوهَا أَوْ أَزْرِعُوهَا**): الأولى: بهمزة وصل، وفتح الرَّاء، والثانية: بهمزة قطع، وكسر الرَّاء، وكلاهما أمرٌ؛ الأوَّل(٢): أمرهم بزرعها، والثَّانية: أمرهم بالإزراع، و(أو) للتَّخيير.

٢٣٤٠- حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى: **حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ**، عَنْ **عَطَاءٍ**، عَنْ **جَابِرٍ** قَالَ: كَانُوا يَزْرَعُونَهَا بِالثُّلُثِ وَالرُّبُعِ وَالنِّصْفِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ؛ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ **لِيَمْنَحْهَا**، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ؛ فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ».

قوله: (**حَدَّثَنَا(٣) الأَوْزَاعِيُّ**): تقدَّم أعلاه وقبله مرارًا أنَّه أبو عمرو عبدُ الرَّحمن بن عمرو الأوزاعيُّ، وتقدم (**عَطَاء**): أنَّه بن أبي رَباح، مفتي مكَّة، و(**جَابِر**): هو ابن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاريُّ.

قوله: (**أَوْ لِيَمْنَحْهَا**)، وكذا قوله: (**لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ**): تقدَّم أنَّه بفتح النُّون وكسرها(٤)، قاله الجوهريُّ(٥)[ح٢٣٣٠].

---

(١) في (ب): (عدَّه البخاريُّ فيهم).

(٢) (أمر الأول): سقط من (ب).

(٣) كذا في النسختين و(ق)، وفي «اليونينيَّة» وهامش (ق) مصحَّحًا عليه: (أَخْبَرَنَا).

(٤) الفتح رواية «اليونينيَّة» و(ق).

(٥) انظر «الصحاح» مادَّة (منح).

٢٣٤١- وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ، فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى، فَلْيُمْسِكْ أَرْضَهُ».

قوله: (**وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ**): هو الرَّبيع بن نافع، أبو تَوبة[1] الحلبيُّ، عن معاوية بن سلَّام وإبراهيمَ بنِ سعد، وعنه: أبو داود، والدَّارميُّ، وأبو حاتم، ثقةٌ حافظٌ، من الأبدال، حديثُه في «البخاريِّ» و«مسلم» بواسطة عن معاوية بن سلَّام، وهو آخِرُ مَن روى عنه، مات سنة (٢٤١هـ)، أخرج له البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داود، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجه[الكاشف٤٠ب].

وهذا تعليقٌ مجزومٌ به، وقد أخرجه مسلمٌ وابنُ ماجه[م١٥٤٤ جه٢٤٥٢].

قوله: (**حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ**): هو ابن سلَّام -بالتَّشديد- بن أبي سلَّام -كذلك بالتَّشديد- ممطورٍ، الدِّمشقيُّ، عن أبيه، وأخيه زيدٍ، والزُّهريِّ، وعنه: مُحَمَّدُ بن حِمْير، وأبو مُسْهِر، وأبو تَوبة[1] الحلبيُّ، ويحيى بن يحيى، ثقةٌ، مات بعد السبعين ومئة، أخرج له الجماعة[الكاشف٢/١٤١أ].

قوله: (**عَنْ يَحْيَى**): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي كَثِير، وأنَّه بفتح الكاف، وكسر المثلَّثة، وتقدَّم مُترجَمًا[ح١١٢]، وكذا تقدَّم (**أَبُو سَلَمَةَ**): أنَّه عبد الله -أو[2] إسماعيل- ابن عبد الرَّحمن بن عوف، وأنَّه[3] أحدُ الفقهاء السَّبعة على قول الأكثر، وكذا تقدَّم (**أَبُو هُرَيْرَةَ**): أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر على الأصحِّ.

٢٣٤٢- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو قَالَ: ذَكَرْتُهُ لِطَاوُسٍ فَقَالَ: يُزْرِعُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ، وَلَكِنْ قَالَ: «أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مَعْلُومًا».

قوله: (**حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ**): تقدَّم مرارًا أنَّه بفتح القاف، وكسر الموحَّدة، وأنَّه ابنُ عقبة، وكذا تقدَّم (**سُفْيَانُ**): أنَّه الثَّوريُّ، وهو سفيانُ بنُ سعيد بن مسروق، وكذا تقدَّم (**عَمْرو**): أنَّه ابن دينار.

قوله: (**يُزْرِعُ**): هو رباعيٌّ، وكذا هو مضبوط في أصلنا.

قوله: (**أَنْ يَمْنَحَ**): هو بفتح همزة (أَنْ)، وسكون النُّون، و(يمنَح): بفتح النُّون وكسرها؛ لغتان تقدَّمتا[4] قريبًا وبعيدًا[ح٢٣٣٠، ٢٣٤٠]، وقد قدَّمتُ أنَّ في نسخة تقدمت في أصلنا: أنَّ (إِنْ) بكسر الهمزة،

(١) في (ب): (نوبة)، وهو تصحيفٌ.
(٢) في (ب): (وقيل).
(٣) (وأنَّه): ليس في (ب).
(٤) في (ب): (تقدما).

وسكون النون الجازمة، و(يمنَحْ): مجزوم[1][ح٢٣٣٠]، والله أعلم.

٢٣٤٣- ٢٣٤٤- حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ. ثُمَّ حُدِّثَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى رَافِعٍ فَذَهَبْتُ مَعَهُ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّا كُنَّا نُكْرِي مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْأَرْبِعَاءِ وَبِشَيْءٍ مِنَ التِّبْنِ.

قوله: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ): هذا هو حمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سلمة لم يُخرِّج له البخاريُّ في الأصول إنَّما علَّق له، وقد تقدَّما، وقد قدَّمتُ[ح٢٤١] أنَّ حمَّادًا إذا أطلقه الراوي عنه؛ فإن كان سليمانَ بنَ حرب كهذا؛ فإنَّه يكون ابنَ زيد، وكذا عارم مُحمَّد بن الفضل، وإذا[2] أطلقه موسى بن إسماعيل التَّبُوذكيُّ، أو عفَّانُ، أو حجَّاج بن منهال، أو هُدْبَة بن خالد؛ فإنَّه يكون ابنَ سلمة، والله أعلم.

و(أَيُّوب): تقدَّم مرارًا أنَّه ابن أبي تميمة السَّخْتِيَانيُّ.

قوله: (ثُمَّ حُدِّثَ): هو بضمِّ الحاء وكسر الدَّال المهملتين، مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا ظاهرٌ، وفي نسخة عتيقة: (حُدِّث) مبنيٌّ [للمفعول] في الأصل، و(حَدَّثَ) بفتح الحاء والدال: مبنيٌّ للفاعل في الهامش نسخة[3]/. [١/٢٩٤أ]

قوله: (عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ): تقدَّم أنَّه بفتح الخاء المعجمة، وكسر الدَّال المهملة، صحابيٌّ معروفٌ مشهورٌ.

قوله: (قَدْ عَلِمْتَ): هو بفتح تاء الخطاب، ويجوز ضمُّها على التَّكلُّم[4]، و(نُكْرِي): تقدَّم أنَّه رباعيٌّ بضمِّ أوَّله[ح٢٣٢٧].

قوله: (علَى الأَرْبِعاءِ): هو بكسر الباء، وبالمدِّ، جمع (ربيع) وهو الجدول[5].

قوله: (مِنَ التِّبْنِ): هو بكسر المثنَّاة فوق، وإسكان الموحَّدة، وبالنُّون، وهو هذا الذي تأكله الأنعام.

---

(١) وهي رواية أبي ذرٍّ هنا أيضًا، كما في هامش «اليونينيَّة».

(٢) في (ب): (وكذا إذا).

(٣) وهي رواية أبي ذرٍّ عن الكشميهنيِّ.

(٤) الفتح رواية «اليونينيَّة»، وبهما ضُبط في (ق)، وصُحِّح فيها الفتح.

(٥) قال الشارح في «العقد الغالي» (ق٦٧): (هو الجدول والساقية والنهر الصغير).

٢٣٤٥- حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ: أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ الأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللهِ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُهُ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الأَرْضِ.

قوله: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ): تقدَّم أنَّه بضمِّ الموحَّدة، وفتح الكاف، وكذا تقدَّم (اللَّيْثُ): أنَّه ابنُ سعدٍ، الإمامُ الجوادُ، وكذا تقدَّم (عُقَيْل): أنَّه بضمِّ العين، وفتح القاف، وأنَّه ابن خالد الأيليُّ، وتقدَّم مُترجمًا(١)، وكذا تقدَّم (ابْن شِهَابٍ): أنَّه مُحمَّد بن مسلم الزُّهريُّ.

قوله: (كُنْتُ أَعْلَمُ): هو فعل مضارع مرفوع، وهذا ظاهر.

قوله: (تُكْرَى): تقدَّم أنَّه بضمِّ أوَّله، رباعيٌّ[ح٢٣٢٧]، وهذا مبنيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعله.

قوله: (فَتَرَكَ كِرَاءَ(٢)): تقدَّم أنَّه ممدود(٣)، وهذا معروف، وكذا (كِرَاء) في التَّرجمة.

١٩- بابُ كِرَاءِ الأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالفِضَّةِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ أَمْثَلَ مَا أَنْتُمْ صَانِعُونَ أَنْ تَسْتَأْجِرُوا الأَرْضَ البَيْضَاءَ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ.

٢٣٤٦- ٢٣٤٧- حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَّايَ: أَنَّهُمْ كَانُوا يُكْرُونَ الأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمَا يَنْبُتُ عَلَى الأَرْبِعَاءِ أَوْ شَيْءٍ يَسْتَثْنِيهِ صَاحِبُ الأَرْضِ، فَنَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقُلْتُ لِرَافِعٍ: فَكَيْفَ هِيَ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ؟ فَقَالَ رَافِعٌ: لَيْسَ بِهَا بَأْسٌ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: مِنْ هَهُنَا قَالَ اللَّيْثُ -أُرَاهُ-: وَكَانَ الَّذِي نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ ذَوُو الفَهْمِ بِالحَلَالِ وَالحَرَامِ؛ لَمْ يُجِيزُوهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ المُخَاطَرَةِ.

قوله: (حَدَّثَنِي عَمَّايَ): (عمَّاه) أحدهما: جاءت تسميتُه فيما تقدَّم أنَّه ظُهَير[ح٢٣٣٩]، وأمَّا الثاني؛ فهو مُظَهِّر، ابنا رافع، و(مُظَهِّر): بضمِّ الميم، وفتح الظاء المعجمة المشالة، وتشديد الهاء مكسورة، قال الأمير ابن ماكولا: (أمَّا مُظَهِّر؛ بظاء معجمة، وهاء مشدَّدة مكسورة؛ فهو مُظَهِّر بن رافع بن عَديٍّ الأنصاريُّ، أخو ظُهَير بن رافع، وهما عمَّا رافع بن خَدِيج، لهما صحبةٌ وروايةٌ، روى عنهما: ابنُ أخيهما رافعُ بن خَدِيج) انتهى[الإكمال٧/٢٦١]، وفي «الاستيعاب» لابن عبد البرِّ بخطِّ ابن الأمين بفتح الهاء

(١) لم يتقدَّم لعُقيل ترجمة، وإنَّما تقدَّم ضبطه في الحديث (٣).

(٢) في (ب): (كذا)، وهو تحريفٌ.

(٣) لم يتقدَّم.

مشدَّدًا بالقلم، وتجاهه بخطِّه أيضًا ما لفظه: (ذكر أبو عبيد في «المصنَّف» عن الأصمعيِّ: أتانا فلان مُظَهِّرًا، وغيرُه يقول: مُظْهِرًا بالتَّخفيف، وهو الوجه؛ يعني: في الظُّهر، وبه سُمِّيَ الرَّجل مُظْهِرًا[الغريب المصنف٢/٥٠٣])، انتهى، قال ابنُ شيخِنا البُلْقينيُّ: (وفي «الصَّحابة» لابن السكن: اسمه: مُهَيْر)[الإفهام٢٠٥] انتهى، وقال بعضُ حفَّاظِ العصر: (الواحد: ظُهَير، رواه المُصنِّف[ح٢٣٣٩]، والآخَرُ: اسمه مُهَيْر(١) رواه ابن السَّكن، وقال غيرُه: مُظهِرًا)[هُدى٢٩٨].

قوله: (عَلَى الأَرْبِعَاءِ): تقدَّم عليه الكلام(٢) أعلاه(٣) وضبطُه[ح٢٣٤٤].

قوله: (قَالَ اللَّيْثُ): تقدَّم مرارًا أنَّه ابنُ سعد، الإمامُ الجوادُ، أحدُ الأعلام.

٢٠- بَابٌ

٢٣٤٨- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ: حَدَّثَنَا هِلَالٌ. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ، فَقَالَ لَهُ: أَلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ أُحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ، قَالَ: فَبَذَرَ فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتِوَاؤُهُ وَاسْتِحْصَادُهُ، فَكَانَ أَمْثَالَ الجِبَالِ، فَيَقُولُ اللهُ: دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ»، فَقَالَ الأَعْرَابِيُّ: وَاللهِ؛ لَا تَجِدُهُ إِلَّا قُرَشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا، فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ، وَأَمَّا نَحْنُ، فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ.

قوله: (حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْنُ سِنَانٍ): كذا في أصلنا، وفوقه: (بَشَّار)، وكذا حكاه بعضُهم نسختين، وقدَّم سِنانًا، انتهى(٤)، وفي «أطراف المِزِّيِّ»: (مُحَمَّد بن سنان، وأعاده في «التَّوحيد»: مُحَمَّد بن سنان[ح٧٥١٩])(٥)، والله أعلم.

قوله: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ): تقدَّم مرَّاتٍ أنَّه بضمِّ الفاء، وفتح اللَّام، وهو ابن سليمان العَدَويُّ، وتقدَّم مُتَرجَمًا، وأنَّه فرد في الكتب السِّتَّة(٦)[ح٥٩].

(١) في المطبوع من «هُدَى الساري»: (فهير)، وهو تحريف.
(٢) (الكلام): مثبت من (ب).
(٣) في (ب): (بظاهرها وقبله).
(٤) انظر «التنقيح» (٢/٥٢٢).
(٥) «تحفة الأشراف» (١٠/٢٧٧)، وقد تقدَّم في الحديث (١٧١٢) أنَّ الحافظَ ابنَ حجر قال: (محمَّد بن بشَّار لم يسمع من فليح أصلًا)، فالصواب: أنَّه ابن سنان.
(٦) زيد في النسختين: (وتقدَّم مترجمًا)، وهو تكرار.

قوله: (عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ): هو هلال بن أبي ميمونة، وهو هلال ابن أسامة؛ منسوب إلى جدِّه، عن أنسٍ، وعطاءِ بن يَسار، وأبي سَلَمة، وعنه: مالكٌ، وفُلَيحٌ، وغيرُهم، قال النَّسائيُّ: (ليس به بأسٌ)، قال الواقديُّ: (مات في آخِرِ خلافة هشام)، أخرج له الجماعة[1].

قوله: (وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ): هذا الرَّجل لا أعرف أحدًا سمَّاه، وكذا (الرَّجل مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ) لا أعرف اسمه.

قوله: (فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ): (الطَّرْفَ): منصوب مفعول مقدَّم[2]، و(نباتُه): مرفوع فاعل، و(اسْتِوَاؤُهُ): معطوف عليه، و(اسْتِحْصَادُهُ) كذلك.

قوله: (لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ): هو بضمِّ أوَّله، رباعيٌّ متعدٍّ، و(شيءٌ): مرفوع فاعل، والضَّمير في (يشبعك) -وهو الكاف- مفعول.

قوله: (إِلَّا قُرَشِيًّا[3] أَوْ أَنْصَارِيًّا): الذي ظهر لي أنَّه قرشيٌّ أو أنصاريٌّ الرَّجلُ الذي يزرع في الجنَّة، وإلَّا لما سكت النَّبيُّ ﷺ، ويحتمل أنَّ سكوته[4]؛ لأنَّه لم يُوحَ إليه ممَّن هو؟ والله أعلم.

٢١ - بابُ مَا جَاءَ فِي الغَرْسِ

٢٣٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّا كُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الجُمُعَةِ، كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ مِنْ أُصُولِ سِلْقٍ لَنَا كُنَّا نَغْرِسُهُ فِي أَرْبِعَائِنَا، فَتَجْعَلُهُ فِي قِدْرٍ لَهَا، فَتَجْعَلُ فِيهِ حَبَّاتٍ مِنْ شَعِيرٍ لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِيهِ شَحْمٌ وَلَا وَدَكٌ، فَإِذَا صَلَّيْنَا الجُمُعَةَ؛ زُرْنَاهَا فَقَرَّبَتْهُ إِلَيْنَا، فَكُنَّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَمَا كُنَّا نَتَغَدَّى وَلَا نَقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الجُمُعَةِ.

قوله: (عَنْ أَبِي حَازِمٍ): تقدَّم مرارًا أنَّه بالحاء المهملة والزَّاي، وأنَّ اسمَه سَلَمةُ بن دينار، وقد تقدَّم مُتَرجَمًا [قبل ح٣٥٢].

قوله: (كَانَتْ لَنَا[5] عَجُوزٌ): تقدَّم أنَّ العجوز لا أعرف اسمها [ح٩٣٨].

---

(١) انظر «تهذيب الكمال» (٣٤٣/٣٠)، «تذهيب التهذيب» (٣١٨/٩).

(٢) في (ب): (تقدم).

(٣) في النُّسختين: (قريشًا)، والمثبت موافقٌ لما في «اليونينيَّة» و(ق).

(٤) (أنَّ سكوته): ليس في (ب).

(٥) في النسخ: (له)، والمثبت موافق لما في «اليونينيَّة» و(ق).

قوله: (**تَأْخُذُ مِنْ أُصُولِ سِلْقٍ لَنَا**): (السِّلْق): بكسر السِّين، ورأيت بعضهم قد ضبطه[(١)] بفتحها، انتهى، [وكذا يقوله المصريُّون، فيحتمل أنَّه ضبطه بلغته؛ لأنَّه مصريٌّ][(٢)]، وفي «الصِّحاح»: عطفه على (السِّلْق) المكسور، وهو الذِّئب[(٣)]، فهذا مثلُه.

قوله: (**فِي أَرْبِعَائِنَا**): تقدَّم قريبًا أنَّ (الأربِعاء) بكسر الباء، وبالمدِّ، جمع (رَبِيع)، وهو الجدولُ[ح٢٣٤٤].

٢٣٥٠ - **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، **عَنِ ابْنِ شِهَابٍ**، **عَنِ الأَعْرَجِ**، **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** قَالَ: يَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ، وَاللهُ المَوْعِدُ، وَيَقُولُونَ: مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ مِثْلَ أَحَادِيثِهِ؟ وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ المُهَاجِرِينَ **كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّفْقُ** بِالأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمْ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ امْرَأً مِسْكِينًا أَلْزَمُ رَسُولَ اللهِ ﷺ **عَلَى مِلْءِ** بَطْنِي، فَأَحْضُرُ حِينَ يَغِيبُونَ وَأَعِي حِينَ يَنْسَوْنَ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا: «لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَهُ إِلَى صَدْرِهِ، فَيَنْسَى مِنْ مَقَالَتِي شَيْئًا أَبَدًا»، فَبَسَطْتُ **نَمِرَةً** لَيْسَ عَلَيَّ ثَوْبٌ غَيْرُهَا، حَتَّى قَضَى النَّبِيُّ ﷺ مَقَالَتَهُ، ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالحَقِّ؛ مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا، وَاللهِ، لَوْلَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللهِ، مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ إِلَى ﴿الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠].

قوله: (**حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ**): تقدَّم أنَّ هذا هو التَّبُوذكيُّ، وتقدَّم الكلام على هذه النِّسبة[ح٦٣]، وكذا تقدَّم (**ابْن شِهَابٍ**): أنَّه الزُّهريُّ مُحَمَّدُ بن مسلم، وكذا (**الأَعْرَج**): أنَّه عبدُ الرَّحمن ابن هُرْمُز، وكذا (**أَبُو هُرَيْرَةَ**:) أنَّه عبدُ الرَّحمن بن صخر على الأصحِّ من نحو ثلاثين قولًا مرارًا.

قوله: (**كَانَ يَشْغَلُهُمْ**): تقدَّم أنَّ الأفصحَ (شَغَلَه يَشْغَلُه)، ثلاثيٌّ، وأنَّ الرُّباعيَّ لغة رديئة، وتقدَّم (**الصَّفْق**) ما هو[ح١١٨].

قوله: (**عَلَى مِلْءِ**): تقدَّم أنَّه مهموز، وهذا ظاهر، وكذا تقدَّم (**النَّمِرَة**): أنَّه كساء مُخطَّط[ح٢٠٤٧].

وقوله في هذا الحديث: (نَمِرة)، وفي (الاعتصام): (بُردة)[ح٧٣٥٤]، و(البُردة): كساء مخطَّط؛ وهي الشَّملة، وقيل: النَّمِرة، وقال أبو عبيد: كساء مربَّع أسود فيه صِغَرٌ[غريب٤/٢٥٦]، وفسَّرها في هذا

(١) في (ب): (ضبط).

(٢) ما بين معقوفين سقط من (ب).

(٣) انظر «الصحاح» مادَّة (سلق).

«الصحيح» بـ(الشَّمْلَة مَنْسُوج[1] فِيهَا حَاشِيَتُهَا)[ح٦٠٣٦]. وأمَّا (البُرد) -من غير هاء-؛ فهو ثوبٌ من عَصْب اليمن ووشيه، وجمعه: بُرود؛ بزيادة واو على وزن (فُعُول)[المطالع١/٤٧٠]، فلا تغايُر على بعض الأقوال، وعلى بعضها فيه تغايُرٌ، ولا يقال: كان عليه بُردة ونَمِرة؛ لأنَّه قال هنا: (لَيْسَ عَلَيَّ ثَوْبٌ غَيْرُهَا)، فإمَّا أن يكون أنَّه كان يرى أنَّ كلًّا من النَّمِرة والبُردة لمسمًّى واحدٍ، أو أنَّه تجوَّز، ويحتمل أنَّ ذلك كان مرَّتين، وفي «مسلم» في (المناقب): «من يبسط ثوبه؛ فلن ينسى شيئًا سمعه منِّي»، فبسطت/ثوبي... الحديث[م٢٤٩٢]، [١/٢٩٤ب]
ولا تنافي؛ لأنَّ كلًّا من البُردة والنَّمِرة يقال له: ثوب، والثَّوبُ أعمُّ، والله أعلم.

❋❋❋

(١) في «اليونينيَّة»: (منسوجة).

الفهرس